بازدیدسی شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب شرح مواقف عضدی
مؤلف میر سید شریف جرجانی (علی بن محمد بن علی)
موضوع
شماره قفسه ~~۸۰۰۱~~
۳۲۶۸
شماره ثبت کتاب
~~۷۸۳۱۸~~
۹۸۲۳

۳۷۵۰

۳۲۶۸

... فاما بأحكام الذي لا يقوم بنفسه بل بغيره وهو الموقف الثالث في الاعراض او باحكام الذي يقوم بنفسه وهو الموقف

الرابع في الجواهر والمباحث الواجب تعالى فاما باعتبار رسالة الرسل وبعثة الانبياء وهو الموقف السادس في السمعيات

لا باعتبار ذلك وهو الموقف الخامس في الالهيات والوجه في التقديم والتاخير ان المقدمات يجب تقديمها على الكل والامور العامة

لكونها مبادي [illegible] سوف تقف على الالهيات [illegible] علم مباحث الممكنات [illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] الحركة والسكون [illegible] الاجسام [illegible]

[illegible] الافراد [illegible] الانبياء [illegible] وجود الواجب سوف تقف [illegible]

الموقف الاول في المقدمات وفيه مراصد ستة المرصد الاول فيما يجب تقديمه في كل علم وانما قال المراصد الباقية

فيما يجب تقديمه في هذا العلم كما ستعرفه ولم يرد به وجوب التقديم [illegible] الوجوب [illegible]

[illegible] وفيه مقاصد ستة [illegible] المقصد الاول [illegible] تعريف العلم الذي يطلب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] والكلام [illegible]

[illegible] العقائد الدينية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] علم الكلام [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] علم الكلام [illegible]

[illegible]

ما هي كذلك في نفس الامر بل يجب ان يقطع النظر في تفصيل الاثبات بناء على قصد الخلق لم يرد بالغير الذي يثبت عليه العقايد الدينية
عن اعتبار انه من [illegible] اذا اثبت عليه مرة لم يبق اعتداد على اثباتها فظهر [illegible] المحدود عن اكثر [illegible] سواء كان هو
التوقف انما هو لعلم الكلام كما عرفته لا لمعلومه وان امكن تطبيقه عليه بنوع تكلف فبناء على ان معلوم بقيد حيثية
ان من العلم به والمراد بالعقايد ما يقصد فيه نفس الاعتقاد كقولنا [illegible] عالم قادر سميع بصير ونحو ذلك
اعتقادية واصلية [illegible] العمل فان الاحكام المأخوذة من الشرع قسمان احدهما ما يقصد به نفس الاعتقاد كقولنا الله
عالم قادر سميع بصير ونحو ذلك اعتقادية واصلية وعقايد وقد دون علم الكلام لحفظها والثاني ما يقصد به العمل كقولنا الوتر
واجب والزكوة فريضة ونحو ذلك عملية وفرعية واحكاما ظاهرة وقد دون علم الفقه لها وانها لا تكاد تنحصر في عدد بل
تتزايد بتعاقب الحوادث الفقهية فلا يتأتى ان يحاط بها كلها وانما مبلغ من يعلمها هو التهيؤ التام لها اعني ان يكون عنده
ما يكفيه في استعلامها اذا رجع اليه وان استدعى زمانا بخلاف العقايد فانها مضبوطة لا تزايد فيها انفسها فلا يتعذر
الاحاطة بها والاقتدار على اثباتها وانما تتكثر وجوه استدلالاتها وطرق دفع شبهاتها وبالدينية المنسوبة الى دين محمد صلى
الله عليه وسلم صوابا كانت او خطأ فان الخصم كالمعتزلة مثلا وان خطأناه في اعتقاده وما يتمسك به في اثباته لا نخرجه
عن علماء الكلام ولا يخرجه على الذي يقتدر معه على اثبات العقايد الباطلة من علم الكلام الثاني موضوعه المعتقد [illegible]
الثاني موضوع العلم الذي يبحث فيه [illegible] وانما وجب تقدم موضوعه ان المقصود [illegible] امتياز العلم [illegible] عند الطالب
مزيد امتياز له او به ان الموضوع [illegible] اجزاء العلوم [illegible] بيان ذلك انه لما كان النفس الانسانية [illegible] الا ادراكية انما هي معرفة
حقايق الاشياء واحوالها بقدر الطاقة البشرية ولما كانت تلك الحقايق واحوالها متكثرة متنوعة وكان ادراكها مختلطة
منتشرة متعسرة [illegible] افتقر في التعليم [illegible] ان تجعل مضبوطة متمايزة فيفضل لذلك الا [illegible] الاحوال
والاعراض الذاتية المتعلقة بشيء واحد اما مطلقا او من جهة واحدة او باشياء متناسبة تناسبا معتدا به سواء كان في
ذاتي او عرضي علما واحدا [illegible] وسمي ذلك الشيء او تلك الاشياء موضوعا لذلك العلم لان موضوعات مسائله
راجعة اليه فصارت عندهم كل طائفة من الاحوال متشاركة في موضوع علما متفردا ممتازا في نفسه عن طائفة اخرى متشاركة
في موضوع اخر فجاءت علومهم متمايزة في انفسها بموضوعاتها وسلكوا [illegible] في علومهم وهو امر
استحسان اذ لا مانع عقلا من ان يعد كل مسئلة علما براسه وتفرد بالتعليم ولا من ان يعد مسائل كثيرة غير متشاركة في موضوع
واحد سواء كانت متناسبة من وجه اخر اولا علما واحدا وتفرد بالتدوين واعلم ان الامتياز الحاصل للطالب بالموضوع انما
هو للمعلومات بالاصالة وللعلوم بالتبع والحاصل بالتعريف على عكس ذلك [illegible] فالفرق
انه قد يلاحظ الموضوع في التعريف كما في تعريف الكلام [illegible] وهو ان موضوع الكلام المعلوم من حيث يتعلق
به اثبات العقايد الدينية تعلقا قريبا او بعيدا وذلك لان مسائل هذا العلم اما عقايد دينية كاثبات القدم والوحدة للصانع
واثبات الحدوث وصحة الاعادة للاجسام واما قضايا تتوقف عليها تلك العقايد ككون الاجسام مركبة من الجواهر الفردة وجواز الخلاء [illegible]

وكانتفاء الحال وعدم تمايز المعدومات المحتاج اليهما في اعتقاد كون صفاته تعالى متعددة موجودة في ذاته والشامل
لموضوعات هذه المسائل هو المعلوم المتناول للموجود والمعدوم والحال فان حكم على المعلوم بما هو من العقايد تعلق به
اثباتها تعلقا قريبا وان حكم عليه بما هو وسيلة اليها تعلق به اثباتها تعلقا بعيدا وللبعد مراتب متفاوتة وقد تجاوز
المعلوم من الحيثية المذكورة تناول محمولات مسائل [illegible] فالاولى ان يجعل المعلوم من حيث يثبت له ما هو من العقايد الدينية
او وسيلة اليها [illegible] بالمعلوم [illegible] فاكثر محمولات المسائل اخص منه فلا يكون عرضا ذاتيا له [illegible]
عليه [illegible] كان اعم منه فلا يكون عرضا ذاتيا [illegible] بالجملة [illegible] موضوعه [illegible]
[illegible] المذكورة [illegible] العلوم [illegible]
فلا يكون عرضا ذاتيا [illegible] الحيثية وان كان [illegible] الكلام [illegible] موضوع الكلام
ذات الله تعالى [illegible] الشرعية [illegible]
ومن احواله افعاله اما في الدنيا كحدوث العالم [illegible] واما في الآخرة كالحشر [illegible] واحكامه فيهما كبعث الرسل
ونصب الامام في الدنيا [illegible] والثواب والعقاب في الآخرة [illegible]
[illegible] الاحكام [illegible]
فهو يبحث [illegible] الكلام [illegible] الاعراض الذاتية [illegible]
[illegible]
[illegible] انما يورد في هذا العلم [illegible] المبادئ [illegible]
احوال موضوعه [illegible] المبادئ [illegible]
[illegible] هذا العلم [illegible] احوال موضوعه [illegible]
[illegible] الاول [illegible]
[illegible] علم الكلام [illegible]
[illegible] شرعي [illegible] الاعلى [illegible]
علم شرعي [illegible] الكلام [illegible] العلم الاعلى [illegible]
على ذلك [illegible] شرعي [illegible] مبادئ الكلام [illegible] غير شرعي [illegible] الثاني [illegible]
[illegible] الاول [illegible] موضوع العلم [illegible] وجوده [illegible]
[illegible] في العلم اثبات الاعراض الذاتية لموضوعه [illegible] وجوده [illegible] عرضا ذاتيا
[illegible] اثبات العرض الذاتي الذي هو [illegible] الوجود [illegible]
اثباته [illegible] الوجود المطلق [illegible] الموجود [illegible] عرضا ذاتيا له

واما الوجود الخاص بواحد منها فهو [illegible] فقط وربما يقال لا امتياز الوجود عما عداه من الاعراض

[illegible] موضوع الكلام [illegible]

[illegible] بنا [illegible] بيان [illegible] علم اعلى سواء كان [illegible]

[illegible]

[illegible]

بالنقل وهي ان شهادة النقل لا [illegible] بالنقل [illegible] اذ لا بد [illegible] في [illegible] الدليل
بطابق فيه العقل والنقل [illegible] ولا [illegible] مخالفا للنقل [illegible] بان احكام [illegible]
بما ماخوذة منه [illegible] وتوثق بها [illegible] الامر المذكور في شرح [illegible] الكلام [illegible]
وحجة [illegible] العلم [illegible] التي ذكرناها [illegible] مسائل العلم [illegible]
الافضلية الدلايل [illegible] فهو علم الكلام اذ هو اشرف العلوم [illegible] المقصد الخامس
مسائله [illegible] الموجود [illegible] مسائله وانما وجب [illegible]
الاجمالية الى مسائل العلم التي [illegible] الطالب [illegible]
[illegible] التي هي [illegible] الكلام [illegible] الاصلية [illegible]
او [illegible] مسائل [illegible] العقائد [illegible]
[illegible] المبادئ [illegible] الخارجة عنه [illegible]
[illegible] من المبادئ [illegible] ابن سينا في [illegible] الشفاء [illegible]
اي مسائل الكلام كل حكم نظري [illegible] العقيدة [illegible] في العلم [illegible]
المبادئ [illegible] الحكم بكونه نظريا [illegible] ضرورية [illegible]
الا احتياجها الى [illegible] لما [illegible] كل حكم نظري على المسائل [illegible]
كانه قال هي الاحكام النظرية لمعلوم هو اي ذلك الحكم النظري من العقائد الدينية او يتوقف عليه اثبات شيء منها
سواء كان توقفها قريبا او بعيدا [illegible] الكلام العلم الاعلى اليه تنتهي العلوم الشرعية كلها وفيه تثبت موضوعاتها
او حيثياتها فليس له مبادئ تبين في علم آخر سواء كان علما شرعيا او غير شرعي [illegible] علماء الاسلام قد دونوا
لاثبات العقائد الدينية المتعلقة بالصانع تعالى وصفاته وافعاله وما يتفرع عليها من مباحث النبوة والمعاد
علما يتوصل به الى اعلاء كلمة الحق فيها ولم يرضوا [illegible] محتاجين فيه الى علم آخر اصلا فاخذوا موضوعه على وجه
يتناول تلك العقائد والمباحث النظرية التي يتوقف عليها تلك العقائد سواء كان توقفها عليها باعتبار موادها
او صورها او باعتبار [illegible] وجعلوا جميع ذلك مقاصد مطلوبة في علمهم هذا [illegible] مستغنيا في نفسه عما عداه [illegible]
في علم آخر بل مبادئه [illegible] مستغنية عن البيان بالكلية او مبينة [illegible] فتلك المبادئ المبينة فيه مسائل له من
هذه الحيثية [illegible] مسائل [illegible] لا يتوقف [illegible]
المعدوم والحال ومباحث النظر والدليل مسائل كلامية [illegible] علوم الشرع [illegible] في علم [illegible]
[illegible] الفلاسفة [illegible]
الالهية [illegible] الكتب الكلامية مسائل لا يتوقف عليها اثبات العقائد [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] العلوم الشرعية [illegible]

من جزئه اصلا فهو رئيس العلوم الشرعية على الاطلاق [illegible] حكمه فيها [illegible] وليس [illegible] حكم شيء منها
[illegible] بعض [illegible] ثم ان نفع الكلام [illegible]
الافاضة [illegible] من الاعلى الى الادنى [illegible] فلانها سبب [illegible]
خادم العلوم المقصد السادس في تسميته وانما وجب [illegible] في بيان تسمية العلم الذي [illegible]
مزيد اطلاع على حاله [illegible] الطالب [illegible] انما سمي الكلام الكلام اما لانه بازاء المنطق
للفلاسفة يعني ان الائمة [illegible] في علومهم سموه بالمنطق [illegible] في علومنا [illegible] بمقابلته
بالكلام الا ان نفع المنطق في علومهم بطريق الآلية والخدمة [illegible] خادم العلوم [illegible]
[illegible] الكلام في علومنا بطريق الاعانة [illegible] او لان ابوابه
عنونت اولا اي في كتب المتقدمين بالكلام في كذا [illegible] العنوان [illegible] ذلك الاسم [illegible] او لان مسألة الكلام
يعني قدم القرآن وحدوثه اشهر اجزائه [illegible] حتى كثر فيه [illegible] الكلام انه قديم او حادث التناحر
اي التقاتل والسفك [illegible] ان بعض الخلفاء العباسية كان على الاعتزال فقتل جماعة من علماء الامة [illegible]
الاعتراف بحدوث القرآن فغلب عليه [illegible] باسم اشهر اجزائه او لانه يورث قدرة على الكلام في الشرعيات ومع الخصم
[illegible] المنطق [illegible] المرصد الثاني في تعريف مطلق العلم
[illegible] علم الكلام [illegible] المرصد الاول [illegible]
العلم [illegible] الضروري [illegible] الى ثبوت العلم الضروري [illegible]
[illegible] النظر [illegible] للعلم [illegible] الطريق الذي يقع فيه النظر [illegible]
المباحث [illegible] يتوصل الى اثبات العقائد [illegible]
ما يتوقف عليه اثبات العقائد [illegible] المباحث المذكورة في هذه
المراصد [illegible] مسائل الاصول
الاولى في العلم [illegible] الثانية في النظر وما يتعلق به الثالثة في الطريق [illegible] العلم المطلق
[illegible] المذهب الاول انه ضروري [illegible]
[illegible] العلم المطلق
[illegible] المطلق [illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible]
الجزئي [illegible]

حاصلة لنا بل حاصلة في تصورها الا نوع مستانف اليها فلا يكون حصولها عند تصورها ولا مستندا اليه اذ لم يكن ذلك الحكم
المتعلق بوجوده متصورا فلا يلزم تصور العلم المطلق اصلا فضلا عن ان يكون تصوره ضروريا ويجوز ان يجاب عنه ايضا
بانه لا يلزم اذا كان العلم ذاتيا لما تحته وكان الشيء من افراده متصورا بالكنه بديهة وكلاهما ممنوعان لاتحاد نحو المفتقر
علما ذكر بل نقول ان كل احد يعلم بالضرورة انه موجود ويعلم ايضا كونه عالما بذلك والعلم احد تصوري هذا التصديق
وهو بديهي ايضا فيكون تصورات السابق على التصديق البديهي اولى ان يكون بديهيا فان قلت في جواب هذا السؤال لا يلزم
من بداهة التصديق بداهة تصوراته ولا بداهة شيء منها فان التصديق البديهي ما لا يتوقف بعد تصور الطرفين على
على نظر فجاز ان لا يكون تصوراته باسرها كسبية فلا يصح الاستدلال ببداهة التصديقات ههنا على بداهة شيء من تصوراته
اصلا قلت في رد هذا الجواب ليس المدعي حصول هذا التصديق بلا نظر في الحكم والا لم يلزم اطراده اذ لا يخفى على البله
والصبيان اللذين لا يتاتى منهم الاكتساب لانهم يحكمون ويشعرون والنزاع في الشبهة بان التصديق انما هو الحكم وحده
وتصورات الطرفين شروط له خارجة عنه فالبديهي منه هو الحكم المستغني عن الاستدلال وان كان تصور الاطراف نظريا
كسبيا وليس التصديق عبارة عن المجموع المركب من الحكم وتصورات الاطراف حتى يكون بداهته مستلزمة لبداهة تصوراته
لا تجري مطالباتي في هذا المقام كما عرفت من ان هذا التصديق الذي نحن فيه مستغن عن النظر مطلقا ثم شرع في جواب الاحتمال
بقوله لانا نقول يكفي في التصديق تصور الطرفين بوجه ما ولا يجب فيه التصور بالكنه كما يحكم على جسم شاهد
من بعيد بانه شاغل لحيز معين مع الجهل بكنهه بل بانه انسان او حجر بل مع الجهل بكنه الحيز والشغل بل يحكم بان الواجب
اما نفس او لا وان لم نعلم حقيقته بكنهها بل باعتبار امر عام عارض له ككونه صانعا للعالم وكونه مصدرا للموجودات مثلا
واللازم مما ذكر ان لا يكون تصور مطلق العلم بوجه ما بديهيا ولا نزاع فيه بل في تصوره بحسب الحقيقة الوجه الثاني
ان العلم لو كان كسبيا موقوفا فاما ان يعرف بنفسه وهو باطل قطعا او بغيره وهو ايضا باطل لان غيره انما يعلم بالعلم
فلو علم العلم بغيره لزم الدور لتوقف معلومية كل منهما على معلومية الاخر ورد هذا الوجه على تقدير صحته حجة على من يقول
انه مطلق العلم معلوم بحسب حقيقته لكن لا بالضرورة فانه اذا لم يسلم كونه معلوما كذلك اتجه ان يقال لا يلزم من امتناع
كونه مكتسبا ان يكون ضروريا لجواز ان لا يكون متصورا بكنهه ... والجواب ان غير العلم انما يعلم بحصول علم جزئي متعلق
به لا بتصور حقيقة العلم المطلق فان اكثر الناس يعلمون اشياء كثيرة ولم يتصوروا حقيقة العلم المطلق والذي
نحاول ان نطلبه ان نكتسبه على ذلك التقدير بغير العلم تصور حقيقة العلم فلا دور اذ اللازم ان لا يكون تصور
حقيقة العلم موقوفا على حصول علم جزئي متعلق بذلك الغير على حصول حقيقة العلم في ضمن ذلك الجزئي ايضا فيتوقف
تصور حقيقته على حصولها في ضمن بعض جزئياتها فليس ثمة لحصولها موقوفا على تصور حقيقته فلا دور وحاصله حل الشبهة
بالفرق بين حصول العلم المطلق بنفسه في الذهن وبين تصوره ... الاشتباه على عدم الفرق بينهما فنشا الشبهة
الاولى ايضا انه اذا حصل بالضرورة علم جزئي فانه بالنفس كانت ماهية العلم حاصلة بالضرورة في ضمنه قائمة بالنفس ايضا وهذا

يمكن كون تلك الماهية متصورة ومن الشبهة الثانية يحصل ان تصور ماهية العلم اذا توقف على حصول علم جزئي
متعلق بالغير ولا شك انه موقوف على حصول ماهيته في ضمنه فاتحد في الذهن وهذا معنى تصورها فقد توقف كل
منهما على الاخر فاذا تحقق الفرق بينهما بان ارتسام ماهية العلم في النفس على وجهين احدهما ان يرتسم فيها فينضج عنها
في ثبات ارتسامها وذلك حصولها وليس تصورها ولا استلزام له على قياس حصول الشجاعة للنفس الموجب لاتصافها بها
مع عدم ان يتصورها والثاني ان يرتسم فيها مثالها وصورتها وهذا هو تصورها لا حصولها على قياس تصور الشجاعة
الذي لا يوجب اتصاف النفس بها وهو الخلط بينهما اضمحلت الشبهتان بالكلية المذهب الثاني ومذهب الامام
الحرمين والغزالي انه ليس ضروريا بل هو نظري ولكن يعسر تحديده واما ... الدليل الثاني انما قال ان في
التعريف بخفية الامر انه ان تم دل على امتناع التحديد دون عسره وان لم يتم لم يدل على شيء قال الا طريق الى معرفته
القسمة والمثال اما القسمة فهي ان يميزه عما يلتبس به من الاعتقادات فنقول مثلا الاعتقاد اما جازم او غير
جازم والجازم اما مطابق او غير مطابق والمطابق اما ثابت او غير ثابت فقد تميز عن الغير اعتقاد جازم
مطابق ثابت وهو العلم بمعنى اليقين وقد تميز عن الظن بالجزم وعن الجهل المركب بالمطابقة وعن تقليد المصيب
الجازم بالثابت الذي لا يزول بالتشكيك واما المثال فكان يقال العلم ادراك البصيرة المشابه لادراك الباصرة او
يقال هو كاعتقادنا ان الواحد نصف الاثنين وهذا القول بعيد فانهما اي القسمة والمثال ان افادا تمييزا لماهية العلم
عما عداها صلحا معرفا وحدا لها اذ لا نعني ههنا بتحديدها سوى تمييزها والا لم يحصل بها معرفة لماهية العلم لان تحصيل
المعرفة مبني لا بد ان يتميز عن غيره والاشياء حصول معرفته بدون تمييزه واعلم ان الغزالي صرح في المستصفى بانه
يعسر تحديد العلم ... بان محرر جامع للجنس والفصل الذاتيين فان ذلك متعسر في اكثر الاشياء بل في اكثر المدركات
الحسية فكيف في الادراكات الخفية ثم قال فالتقسيم المذكور يقطع العلم عن مظان الاشتباه والتمثيل
بادراك الباصرة يفهمك حقيقته فظهر انه قال بعسر التحديد الحقيقي دون التعريف مطلقا وهذا الكلام محقق لا يتوجه
لكنه جار في غير العلم لا اختصاص له بالعلم ... المذهب الثالث انه نظري لا يعسر تحديده وذكر له تعريفات الاول للمعتزلة
انه اعتقاد الشيء على ما هو به ... وهذا التعريف ... لدخول التقليد فيه اذا طابق الواقع فزيد لدفعه عن ضرورة او
او دليل فاندفع دخول التقليد لكن بقي الاعتقاد الراجح المطابق اعني الظن الصادق الحاصل عن ضرورة او
دليل ظني ... الا ان يخص الاعتقاد بالجازم اصطلاحا فحينئذ لا يدخل الظن فيه ويرد عليهم اي على اصحاب هذا
التعريف خروج العلم بالمستحيل عنه فانه ليس شيئا اتفاقا ... التي اختلف فيها وتوجيه بعضهم
بمنع هذا بان العلم لا يتعلق بالمستحيل فلا نقض به فاشار الى رده بقوله ومن انكر تعلق العلم بالمستحيل فهو مكابر
لبديهة العقل فان كل عاقل يجد من نفسه الحكم باستحالة اجتماع الضدين والنقيضين ولا شك ان
كون اجتماعهما مستحيلا معلوما بوجه ما ومتناقض لكلامه ايضا لان هذا الكلام حكم على المستحيل

بانه لا يعلم فيندرج في هذا الحكم العلم به لا شائبة الحكم على ما ليس معلوما اصلا ثم قد يعتذر لهم بان المستحيل ليس بشيء [illegible]

فلا يخرج العلم به عن التعريف وكونه ليس بشيء بمعنى انه غير ثابت في نفسه لا ينافي ذلك اي كونه شيئا لغة الثاني للقاضي

ابي بكر الباقلاني انه معرفة المعلوم على ما هو به فيخرج عنه حينئذ علم الله سبحانه مع كونه معترفا بان لله علما اذ لا يسمى علمه

معرفة اجماعا لا اصطلاحا ولا لغة وايضا فيه دور لان المعلوم اذ المعلوم مشتق من العلم فلا يعرف الا بعد معرفته لان

المشتق مشتمل على معنى المشتق منه مع زيادة وايضا فعلى ما هو به فيه زائد لا حاجة اليه اذ المعرفة لا تكون الا كذلك لان

ادراك الشيء لا على ما هو به جهالة لا معرفة الثالث للشيخ ابي الحسن الاشعري فقال تارة بالقياس الى المحل هو الذي يوجب

كون من قام به عالما او هو الذي يوجب لمن قام به اسم العالم وهو مع اتحاد العبارتين واحد وفيه دور ظاهر لاخذ العالم

في تعريف العلم وقال اخرى بالقياس الى متعلق العلم ادراك المعلوم على ما هو به وفيه الدور لاخذ المعلوم في الحد

وفيه ان الادراك مجاز عن العلم لان معناه الحقيقي هو اللحوق والوصول والمجاز لا يستعمل في الحدود وقد اجيب

بانه اشتهر في معنى العلم فلنا لم يشتهر بذلك بحيث يعرف الشيء بنفسه لان المعنى المجازي هو العلم نفسه فكانه قيل العلم هو

علم المعلوم وفيه الزيادة المذكورة بمعنى ان قوله على ما هو به زائد فان المعلوم لا يكون الا كذلك الرابع لابن فورك

ما يصح ممن قام به اتقان الفعل اي احكامه وتخليصه عن وجوه الخلل فان اراد ما يستقل بالصحة لم يوجد مطلقا وان اراد به

ما له مدخل فيها فيدخل القدرة في الحد ويخرج عنه علمنا اذ لا مدخل له في صحة الاتقان على رأينا فان افعالنا [illegible]

وهذا ورود عليه بعد تسليم ان افعال العبد مخلوقة لله تعالى بالاختيار [illegible] فان ما يتعلق به

هذا العلم ليس فعلا ولا مما يصح اتقانه به ولا ما يرد عليه هذا ان لو اراد ما يصح به اتقان مستقلا ولو اراد به ما يصح به

الاتقان في الجملة وان لم يكن بمجرده يخص علما ورود لهذا عليه ولهم عبارات اخرى بعض تلك العبارات المذكورة

[illegible] المعلوم على ما هو به وفيه الزيادة المذكورة والدور وان التبيين مشعر بالظهور بعد الخفاء فيخرج عنه علم الله

او اسا به اي اثبات المعلوم على ما هو به وفيه الزيادة والدور وانه يلزم ان لا يكون العالم منا موجودا [illegible]

وايضا الاثبات يطلق على الايجاد وعلى تسكين الشيء عن الحركة والاجمال [illegible] الارادة [illegible] على العلم

بجوز فيلزم تعريف الشيء بنفسه او الثقة بانه اي المعلوم على ما هو به وفيه الزيادة والدور وانه يوجب كون الباري

واثقا بما هو عالم به وذلك مما يمنع اطلاقه عليه شرعا الخامس للامام الرازي انه اعتقاد جازم مطابق لموجب اما ضرورة

او دليل اما عرف به بعد تنزله عن كونه ضروريا ولا غبار عليه غير انه يخرج عنه التصور لعدم اندراجه في الاعتقاد

ولا يخفى ورود انه على التعريف الاول المنقول عن بعض المعتزلة انه علم بحال مثلا في الاعراض على معنى الحالة

[illegible] عليه لان الاطراد والاول من المفهومات الاصطلاحية والثاني من الالفاظ [illegible]

انه حصول صورة الشيء كلية كانت او جزئية موجودا او معدوما في العقل اي عند العقل ليتناول ادراك الحواس ويمكن

ان يجاب بان ظاهره الاختصاص بالكليات هو [illegible] ما يحد المدرك بمعنى الادراك [illegible] وهو ان يكون العلم حصول

الصورة او تمثل الماهية مبني على وجود الذهني ويصح عنه اي عن الوجود الذهني وكون العلم عبارة عنه وعنها

اي ما ذكره في تعريف العلم بشيئا والظن والجهل المركب والتقليد بل الشك والوهم ايضا وتسميتها علما لا يجعلها معروفا

فيه كما ذهب اليه مخالف استعمال اللغة والعرف العام والشرع اذ لا يطلق على الجاهل جهلا مركبا انه عالم بشيء مع

استعمالات اللغة والعرف العام والشرع كحقيقة ولان الا يكون اجهل الناس به في الواقع اعلمهم به وكذا لا يطلق العالم

في شيء منها على الظان والشاك والواهم واما التقليد فقد يطلق عليه مجاز الاصحيفة والاشاعة اي لا في نفسه ولا

مما زعمه في الاصطلاح بل الكل احوال يصطلح على ان الادراك يعارضه للموافقة في الامور المشهورة بين الجمهور

واحد السابع وهو المختار في تعريفه انه صفة توجب لمحلها تمييزا وساوي [illegible] التصديق

صفة اي امر قائم بغيره توجب تلك الصفة لمحلها وموصوفها تمييزا اخرجه به عن الكمالات [illegible] الصفات النفسانية

كالشجاعة وعن النفسانية كالسواد مثلا فان ما يوضع الصفات توجب لمحلها تمييزا عن غيره كما في الشجاع

تميز عنه تمييزا عن الجبان وكذا الاسود بسواده يتميز عن الابيض [illegible] واما الادراكات فانها توجب لمحالها تمييزا

عن غيرها على ما يتبع [illegible] وتوجب ايضا تمييزا لمدركاتها [illegible] فانها تجعلها بحيث يلاحظ مدركاتها وتميزها

على ما عداها بين المعاني اي ما ليس من الاعيان المحسوسة بالحواس الظاهرة فيخرج به ادراكات هذه الحواس فانها توجب

تمييزا في الامور العينية كما سيجيء به لا يحتمل النقيض اي لا يحتمل متعلق التمييز نقيضه بوجه فيخرج

العقد [illegible] الظن والشك والوهم لان متعلق التمييز بها يحتمل نقيضه بلا خفاء وكذلك يخرج الجهل المركب

الا يطلع في المستقبل صاحبه على ما هو الواقع فيحتمل عند ما حكم به الاحتمال السيال النقيض وكذا التقليد لانه

يزول بالتشكيك وتحصيله ان العلم صفة قائمة بمحل متعلق بشيء توجب تلك الصفة ايجابا عاديا كون محلها مميزا للمتعلق

تمييزا لا يحتمل ذلك المتعلق نقيض ذلك التمييز فلا بد من اعتبار المحل الذي هو العالم لان التمييز المتفرع على الصفة انما هو

للصفة ولا شك ان تمييزه انما هو في شيء يتعلق به تلك الصفة وهو التمييز [illegible] الذي لا يحتمل النقيض وهذا [illegible]

التصديق اليقيني وهو ظاهر والتصور ايضا اذ لا نقيض [illegible] المفهوم المتخالفان [illegible] ولا انه

بين التصورات فان معنى الانسان واللاانسان مثلا لا يتناقضان الا اذا اعتبر ثبوتهما لشيء وكحمل مثال [illegible]

متناقضان صدقا وكذا قولنا حيوان ناطق وحيوان ليس بناطق على التقييد لا يتناقضان الا بملاحظة وقوع [illegible]

[illegible] عليه اعني التقييد [illegible] اشير [illegible] شروط التناقض والاطلاق

التناقض على الامور المتخالفة سواء اعتبر فيها تلك الامور [illegible] مجاز على التشاويل لا يتحقق فهذا جميع

التصورات علوم مع ان بعضها غير مطابق لان نتوهم لا يوصف التصور بعدم المطابقة اصلا فانا اذا رأينا شبح

بعيد شيئا هو حجر مثلا وحصل منه صورة انسان فتلك الصورة صورة للانسان وعلم تصوري به والخطأ

انما هو في حكم العقل بان هذه الصورة للشبح المرئي فالتصورات كلها مطابقة لما هي تصورات له [illegible]

ممكنا كان او ممتنعا وعدم المطابقة في احكام العقل المقارنة لتلك المضرورات فلا اشكال وا اورد على المختار
العلوم العادية وهي العلوم المستندة الى العادة كعلمنا مثلا بان الجبل الذي رايناه فيما مضى لم ينقلب الآن ذهبا
فانه يحتمل النقيض [illegible] افراد المعدود وانما كانت تحتمله لجواز خرق العادة فنقول مثلا [illegible]
المذكور ان شمول فرع المختار [illegible] استواء جواهر الافراد في قبول الصفات المتقابلة كالذهبية والحجرية اذا كانت [illegible]
في الاجسام كالذهب [illegible] يوجب ذلك الاحتمال وانما قيل انما تخالفه الماهية وما تركيبه [illegible] الاجزاء ان يكون
تركيب هذا الذهب قلنا نحن نعلم بالعادة ان [illegible] المحفوظ مثلا [illegible] جواز ان يكون المختار [illegible] عدمه
واوجد بدله ذهبا والجواب ان [illegible] احتمال العاديات للنقيض بمعنى لو فرض نقيضها واقعا بدلها لم يلزم منه محال
النقيض [illegible] لان تلك الامور العادية ممكنة في حد ذاتها والممكن لا يستلزم شيء من طرفيه محالا لذاته [illegible] احتمال متعلق
التمييز الواقع فيه اعني العلوم العادية للنقيض وذلك لان الاحتمال الاول راجع الى الامكان الذاتي الثابت للممكنات في
حد ذاتها [illegible] والاحتمال الثاني هو [illegible] ان يكون متعلق التمييز محتملا لان يحكم فيه الحكم بنقيضه في الحال كما في الظن
او في المآل كما في الجهل المركب والتقليد [illegible] منشأ ذلك التمييز العلم الجزئية او لعدم المطابقة او لعدم استناده
الى موجب [illegible] الثاني المغاير للاول هو المراد من الاحتمال المذكور في التعريف وهو الذي اورد عليه النقض فيه
وانه ممتنع ثبوته في العلوم العادية كما في العلوم المستندة الى الحس [illegible] الاحتمال الاول لا يضر [illegible]
بالامور النقلية كلية كانت او جزئية [illegible] التي [illegible] باحدى الحواس [illegible]
ادراك الحواس الظاهرة لانه [illegible] للامور [illegible] الاشياء [illegible] الحواس الظاهرة [illegible]
في قبيل العقل [illegible] المختار [illegible]
بين المعاني الكلية [illegible] جميع افراد المحدود [illegible]
محمول على معناه اللغوي دون الاصطلاحي [illegible] كالعلم [illegible] المختار [illegible]
[illegible] صفة ذات تعلق بالمعلوم [illegible] النفس التعلق المخصوص بين العالم والمعلوم [illegible]
معنى [illegible] النفس [illegible] احتمال النقيض [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] المذكور يتناول الموجود والمعدوم الممكن والمستحيل بلا خلاف ويتناول المفرد والمركب والكلي والجزئي
والتجلي هو الانكشاف التام [illegible] الاشتباه [illegible]
[illegible] المركب [illegible] التقليد [illegible]
[illegible] المرصد الثالث في اقسام العلم [illegible] المقصد الاول ان العلم [illegible] الادراك مطلقا
[illegible] الحكم [illegible] تصور سواء كان [illegible]
[illegible] لم يحكم بامر

ضروريا كان او [illegible] في زيد قائم فان [illegible] علوم [illegible] الحكم المذكور والا [illegible] وان لم يخل عن الحكم فتصديق
والعبارة [illegible] ان التصديق هو الادراك المقارن للحكم [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] المركب منه ومن تصورات النسبة [illegible] الامام الرازي ونحن نقول اذا حصل الحكم
ادراكا [illegible] لان النسبة واقعة او
ليست بواقعة فهو تصديق والا فهو تصور [illegible] العلم [illegible]
التي [illegible] من الاشاد والايجاب [illegible] والسلب والانتزاع [illegible] العلم [illegible]
[illegible] التصديق [illegible] الكتب [illegible] التصور مطلقا [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] التصديق [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] التصور والتصديق نوعان [illegible]
[illegible] النسبة [illegible] العلم [illegible]
[illegible] النسبة [illegible] نوعا [illegible] العلم [illegible]
اللازم [illegible] الصدق والكذب في التصديق وعدمه في التصور المقصد الثاني العلم الحادث
ينقسم الى ضروري [illegible] ومكتسب فالضروري [illegible]
[illegible] العلم [illegible] المخلوق [illegible]
[illegible] العلم الضروري بعد حصوله [illegible]
[illegible] العلم الضروري [illegible] الحس [illegible]
[illegible] العلم الضروري [illegible]
[illegible] في التعريف [illegible]
[illegible]
الضروري [illegible]
[illegible] المذكور في التعريف [illegible]
[illegible] الانفكاك [illegible]
[illegible] النظري بعد حصوله [illegible] للمخلوق [illegible]
[illegible] الضروري [illegible] السؤال [illegible]
[illegible] الانفكاك [illegible] النظري بعد حصوله [illegible] والمذكور في التعريف
[illegible] الضروري واما النظري [illegible]

النظرية وتقول كيف لا نقيض توقف القاضي قوله لا يكون تحصيله مقدورا التفاوت فيه وانه لم يكن تحصيله مقدورا لم يكن الا بعلم [illegible]
مقدورا وذلك لانه حصل بالحواس الظاهرة فانا لا نحصل بمجرد الالتفات لعدم قدرتنا بل يتوقف على امور غير مقدورة
لا نعلم ما هي ومن ثم [illegible] فانا لا نحصل بمجرد النظر المقدور لنا ولا ما حصل بالحواس
الباطنة مثل علم الانسان بلذته والمه ولا العلم بالامور العادية مثل علمنا بان الجبال المعهودة لنا باقية والبحار غير [illegible]
ولا العلم بالامور التي لا سبب لها ولا لعدم الانسان نفسه خالية عنها مثل علمنا بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان
والبديهيات بمجرد العقل اي بمجرد التفات النفس من غير استعانة بحس او غيره مقدورا لانا او مقدورنا فهو احق
من الضروري وقد يطلق ويراد [illegible] فالعلم الكسبي يقابل الضروري [illegible] فهو العلم المقدور تحصيله بالقدرة الحادثة والنظري فهو
ما تضمنه النظر الصحيح [illegible] القاضي قال الامدي [illegible] الاثبات واصطفاف العلم
[illegible] النظر الصحيح [illegible] لانه [illegible] النظر الصحيح كما قال بعضهم [illegible]
النظر العلم [illegible] العادة [illegible]
[illegible] النظر الصحيح [illegible]
[illegible] الاكتساب لا يكون الا بالنظر لانه [illegible] العلم مقدورا [illegible]
وكون الكسب [illegible]
[illegible] النظر الصحيح [illegible]
[illegible]
[illegible] الثالث [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الاكتساب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

في نفس الامر والحق ان هذا الدليل الذي ذكرنا حجة قاطعة على من اعترف بالمعلومات اي اعترف بان تلك القضايا المعلومة
في الدليل معلومة في نفس الامر وزعم انا كسب علوم تلك المقدمات فلا يكون معلومة عليه فكيف يجوز التمسك بها لابطاله
اذ [illegible] بان الاستدلال بها يتوقف على معلومية مقدماتها وهي واقعة في الواقع فانا جاهلون [illegible] فلا
[illegible] المقدور [illegible] في نفس الامر [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاستدلال [illegible]
[illegible]
[illegible] الرابع [illegible]
[illegible] المذهب الاول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ويكتسب به قال الامام الرازي واتباعه في كتبه لوجهين الاول ان المطلوب التصوري اما مشعور به مطلقا فلا يطلب المجهول
بناء على ان تحصيل الحاصل محال بالضرورة او لا يكون مشعورا به اصلا فلا يطلب ايضا لان النفس [illegible] بالكلية بما هو مجهول
مطلقا لا يمكن توجه النفس بالطلب نحوه بالضرورة ايضا واجيب عن هذا الوجه بانا نختار ان المطلوب التصوري مشعور به
من جميع الوجوه او غير مشعور به اصلا ممنوع لجواز ان يكون معلوما ومشعورا به من وجه دون وجه فيطلب بما ذكره الا ان هذا
الشيء يمتنع طلبه فساد الامام وقال الوجه المعلوم معلوم مطلقا والوجه المجهول مجهول مطلقا فلا يمكن طلبه في شيء منهما كما مر
امتناع تحصيل الحاصل وامتناع توجه النفس نحو المغفول عنه بالكلية واجيب عن هذا الوجه بعد استشعار الاوضاع الثلثة
انا لا نسلم ان الوجه المجهول مجهول مطلقا اي من جميع الوجوه فان المجهول مطلقا ما لم يشعر به [illegible]
[illegible] ذاتياته او عرضياته وهذا الوجه المجهول ليس كذلك بل هو [illegible] فيطلب به هو الوجه المعلوم فان الوجه المجهول
عرضنا هو الذات والحقيقة التي تطلب بتصورها بكنهها والوجه المعلوم بعض الاعتبارات الثابتة له الصادقة عليه سواء
كان ذاتيا او عرضيا له كما يعلم الروح مثلا بانها شيء به الحس والحركة والحيوة [illegible] مخصوصة بهذه الامور التي هي
صفاته فيطلب تلك الحقيقة المخصوصة بعينها لتتصور بكنهها او بوجه اخص مما ذكر وان لم يبلغ الكنه [illegible] الشبهة
جواب [illegible] الشبهة وراء الوجهين اي الوجه المعلوم والوجه المجهول امرا ثالثا هو المطلوب [illegible]
[illegible] الوجهين بالامر الثالث [illegible] كلام هذا المنتسب [illegible] احد الوجهين [illegible]
[illegible] عليه [illegible] الا ان يراد به المجهول [illegible] الشبهة [illegible] الامر الثالث [illegible]
[illegible] اثباته [illegible] فلا بد ان يكون ذاته [illegible]
[illegible] حاصل لنا [illegible] قولنا المجهول هو الذات [illegible]
[illegible] معلوم [illegible] توجهنا اليه [illegible] قولنا المعلوم
[illegible] الذات [illegible] هو المجهول [illegible] يتعلق به
[illegible] المطلوب [illegible] طلب [illegible]
[illegible] يطلب [illegible] المشعور [illegible]
[illegible] الوجه المجهول [illegible] المعلوم [illegible] طلب قلت
[illegible] يطلب به المعلوم هو المجهول [illegible] الذات [illegible] المجهول [illegible]
[illegible] الامام بما ذكره [illegible] المعلوم [illegible]
[illegible] معلوم [illegible] مجهول [illegible] الوجه المعلوم [illegible] الوجه المجهول
[illegible] العلم [illegible] الوجهين [illegible]
[illegible] المجهول [illegible]

المعلومة ببعض عوارضها فاكتفى بالوجهين وقال بعضها انها [illegible] محل النزاع بين الامام [illegible]
اذا عرفت ذلك [illegible] الاستدلال كانت فيها [illegible] ذات [illegible] ومن جملتها هكذا
المطلوب التصوري اما مشعور به واما غير مشعور به يمتنع طلبه فالمطلوب التصوري يمتنع طلبه ولا شك ان هذا القياس
انما يتم اذا صدقت الحمليتان معا لكن قولنا كل مشعور به يمتنع طلبه وكل غير مشعور به يمتنع طلبه لا يجتمعان
على الصدق اذ العكس المستوي لعكس نقيض كل منهما ينافي الآخر فان الاول ينعكس بعكس النقيض الى قولنا
كل ما لا يمتنع طلبه فهو غير مشعور به وهذا العكس ينعكس بالمستوي الى قولنا بعض غير المشعور به لا يمتنع طلبه وهو اخص
من نقيض الثاني فينافيه وكذا الثاني ينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما لا يمتنع طلبه فهو مشعور به وينعكس هذا
العكس بالمستوي الى قولنا بعض المشعور به لا يمتنع طلبه وهو اخص من نقيض الاول فينافيه ايضا واذا كان
الامر كل منهما منافيا للآخر لم يتصور اجتماعهما صدقا فاجيب بمنع انعكاس الموجبة الكلية كنفسها بعكس النقيض
[illegible] فان انعكاس الموجبة الكلية بعكس النقيض الى الموجبة الكلية كما هو طريقة القدماء مما لم يقم عليه برهان و
[illegible] الموضوع فيها [illegible] المشعور [illegible] هكذا المطلوب اما مشعور به واما غير مشعور به
[illegible] مشعور به يمتنع طلبه وكل [illegible] غير مشعور به يمتنع طلبه [illegible] ينعكس الحملية الاولى بعكس النقيض الى
قولنا كل ما لا يمتنع طلبه فهو ليس مشعورا مشعورا به وينعكس هذا العكس بالمستوي الى قولنا بعض ما ليس مشعورا
مشعورا به لا يمتنع طلبه وهذا لا ينافي الحملية الثانية لان موضوعه اعم من موضوع الاخرى اي ما ليس مشعورا مشعورا به
جاز ان لا يكون مشعورا اصلا وان يكون مشعورا غير مشعور به وقس على ذلك حال الحملية الثانية فان العكس المستوي
لعكس نقيضها [illegible] قولنا بعض ما ليس [illegible] غير مشعور به لا يمتنع طلبه وموضوعه اعم من موضوع الحملية الاولى فلا ينافيها
[illegible] الوجه الثاني [illegible] الامام [illegible] كسب التصورات ان يقال الكاسب اي المعرف التصوري ان عرف
[illegible] بالكلية [illegible] سواء كان خارجا [illegible] او بعضه والاقسام باسرها
باطلة اما الاول فلانه [illegible] الموقوف الموصل متقدم على معرفة المعرف الموصل اليه
[illegible] على نفسه محال بالبديهة اما الثاني فلان جميع الاجزاء [illegible] فلا يجوز توقف الماهية على اجزائها لانه توقف
الشيء على نفسه [illegible] الاجزاء [illegible] بالتحقيق [illegible] جميع الاجزاء [illegible]
[illegible] نفسه [illegible] الخارج [illegible] وان [illegible]
[illegible] فلا بد ان يتوقف [illegible]
[illegible] فيكون [illegible] النفس واما [illegible] التوقف بالخارج لان كل جزء [illegible]
من الاجزاء واما الثالث فلان الخارج لا يعرف الماهية الا اذا كان شاملا لافرادها [illegible]
[illegible] والعلم بذلك [illegible] الشمول [illegible] يتوقف على تصورها [illegible]

ح على توقف الخارج ايانا ما توقف توقفه ايانا على العلم بتلك الاختصاص المتوقف على تصورها وتصورها
مفصلا وانه مما لا يتأتى احاطة الذهن بالاشياء مفصلا واجاب عنه بعض الفضلاء في تعليقاته على شرح المختصر بان
جميع اجزاء الماهية ليس نفسها اذ كل واحد منها لجزئها متقدم عليها بالذات فكذا الكل يكون متقدما عليها فلا يكون نفس الاشياء
المتقدم التي على نفسه فجاز توقفها على جميع اجزائها قلنا ثم نورد في هذا الجواب بطريق المعارضة الماهية لو كانت غير جميع الاجزاء
تماما معها اي فاما ان يكون تحصل الماهية من الاجزاء [illegible] فلا بد هناك من امر آخر غير الاجزاء
فلا يكون جميع الاجزاء جميعها هف [illegible] او يكون تحصلها بدون الاجزاء وقطع النظر عنها فلا يكون اجزاء
لاستحالة تحصل الماهية بدون اجزائها [illegible] ان يقال لو لم يكن جميع الاجزاء نفس الماهية فاما ان يكون
[illegible] فلا يكون جميعا او خارجا عنها فلا يكون اجزاء وقلنا [illegible] المناقضة لا يلزم من تقدم كل من الاجزاء
على الماهية تقدم الكل عليها فان الكل المجموعي غير كل واحد [illegible] الاحكام فان كل انسان [illegible]
لا يشبع كلهم وكل العسكر يغلب العدو [illegible] واحد منهم بل نقول كل واحد جزء من الكل المجموعي الذي ليس اجزاء
لنفسه ثم انه اورد على المناقضة بقوله والا اي وان لم يتم ما ذكرناه من انه ليس يلزم من تقدم كل واحد على الشيء تقدم الكل
عليه تقدم الكل اي كل الاجزاء على نفسه لان كل واحد منها متقدم على كلها [illegible] على الماهية بعينه ويمكن ان يجاب عنها
نقضا اجابة كما لا يخفى فان اراد هذا المجيب بجميع الاجزاء جميعا مطلقا بحيث يتناول المادية والصورية معا [illegible]
جوابه ما قدمناه وان اراد به الاجزاء المادية فقط لم يكن [illegible] الاجزاء المادية [illegible] جميعا [illegible]
واحدا اي القسم الثاني [illegible] الماهية فلا يكون التوقيف [illegible] والكلام فيه [illegible]
جميع تصورات الاجزاء يحصل بتصور واحد بجميع الاجزاء [illegible] ان جميع الاجزاء [illegible] الماهية
بالذات الا انها تتغاير بالاعتبار فانه قد يتعلق بكل جزء تصور على حدة فيكون هناك تصورات بعدد الاجزاء و
قد يتعلق تصور واحد بجميع الاجزاء [illegible] التصورات المتعلقة بالاجزاء مفصلا [illegible] التصور الواحد
المتعلق بجميع الاجزاء اجمالا وليس في ذلك تقدم شيء على نفسه ولا شك ان المتبادر من هذه العبارة هو انا اذا تصورنا
كل واحد من الاجزاء على حدة اجتمعت [illegible] تصورات [illegible] المجموع [illegible]
بجميع الاجزاء هو تصور الماهية والوجدان يكذبه فلذلك قال والحق ان الاجزاء اذا [illegible] في الذهن مرتبة [illegible]
بعضها [illegible] صورة [illegible] تلك الاجزاء المتصورة المرتبة الماهية [illegible] بتصور الماهية
بالكنه [illegible] المجموع [illegible] التصورات [illegible] ذلك المجموع حصل [illegible] الماهية اي تصورها
[illegible]
[illegible] بالكنه الحاصل
بالاكتساب [illegible] بالذات [illegible] الماهية [illegible]

فالمعرف للماهية مجموع امور كل واحد منها متقدم على الماهية [illegible] واما المجموع المركب منها الحاصل في الذهن
فهو تصور الماهية المطلوبة بالاكتساب [illegible] الامور [illegible] الحاصل [illegible] مجموع
مجموع تصورات معدودة وهذا المجموع [illegible] للماهية في الذهن كالاجزاء الخارجية [illegible] للماهية في الخارج
فانها متقومة بجميع الاجزاء بمعنى انه ما من جزء من الاجزاء الخارجية الا وله مدخل في التقويم والكل اي وجميع الاجزاء
[illegible] هو الماهية بعينها [illegible] على جميع الاجزاء [illegible] جميع الاجزاء الخارجية المجتمعة عين الماهية [illegible]
[illegible] خارج [illegible] جميع الاجزاء في الذهن عين الماهية [illegible]
[illegible] كل واحد من الاجزاء الخارجية [illegible] الماهية متقدم عليها في الخارج كذلك كل واحد من الاجزاء الذهنية متقدم
متقدم عليها في الذهن ولما كان جواب [illegible]
[illegible] الامام الرازي [illegible] هذه المغالطة الثانية في نفي التركيب الخارجي عن بعض الاشياء [illegible]
[illegible] في نفي التركيب عن الوجود [illegible] وجودات [illegible] في تمام الماهية وان كانت غير
وجودات [illegible] امر زائد [illegible] الوجود [illegible] بموجود وان حصل [illegible] الزائد هو الوجود
[illegible] التركيب عن الوجود مطلقا سواء كان
مركبا خارجيا او ذهنيا [illegible] التركيب بالخارج [illegible] هذه المغالطة [illegible]
[illegible] التركيب الخارجي مطلقا [illegible] الاشياء في الخارج [illegible]
توقف الماهية [illegible] الاجزاء [illegible] ذلك البعض [illegible] التوقف [illegible]
[illegible] لتوقف الماهية [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible] الماهية [illegible]
[illegible]
[illegible] الاشكال [illegible]
[illegible] توقف الماهية [illegible] توقفها ايانا ما
الاختصاص [illegible] الذهن [illegible]
[illegible] الاختصاص والعلاقة [illegible]
[illegible] بالاختصاص [illegible] بالاختصاص [illegible] الماهية [illegible]
[illegible] باعتبار [illegible]
مفصلا [illegible] باعتبار [illegible] بالاختصاص [illegible]

التي لا تنحصر ولا يحيط بها علمنا الا اجمالا باعتبار امر شامل لها فان قيل الامور العاقلة اي الامور التي كل امر منها داخل

[illegible]

من زاوية شكه فكيف عن هولاء الاكابر الاجلاء ولذا قلنا فانتم [illegible] انه لا العلم الالهي المنسوب الى افلاطون

مبني على الاستدلال باحوال المحسوسات المعلومة بمعاونة الحس واكثر اصول العلم الطبيعي المنسوب الى ارسطو كالعلم بالسماء

والعالم وبالكون والفساد وبالآثار العلوية وباحكام المعادن والنبات والحيوان مأخوذ من الحس وعلم الارصاد والهيئة

المنسوب الى بطليموس مبني على الاحساس واحكام المحسوسات وعلم التجارب الطبية المنسوب الى جالينوس مأخوذ من المحسوسات

جدا وقد صرحا بان [illegible] انما يحصل للصبيان باستقراء ويحصل لعقولهم من الاعتبار بالجزئيات فالقدح في الحسيات

يؤدي الى القدح في البديهيات قالوا الحاكم [illegible] الحس اما في الكليات اي في القضايا الكلية او في الجزئيات اي الاحكام

الجارية على الجزئيات الحقيقية وكلاهما باطل اما الاول فهو ظاهر لان اعتبار حكمه في الكليات [illegible] لان الحس لا يدرك

الا بعض النار [illegible] لا جميع الجزئيات الموجودة في الحال ولو فرض ادراكه لها باسرها [illegible]

[illegible] فلا يعطي حكما كليا على جميع افرادها [illegible] الحكم في قولنا النار حارة [illegible]

كونها موجودة في الخارج في احد الازمنة الثلثة فقط بل عليها وعلى الافراد المتوهمة الوجود في الخارج ايضا [illegible]

انه [illegible] بالافراد المتوهمة فكيف يعطي حكما [illegible] واما الثاني [illegible] كليا الا

[illegible] والخارجيا فلا [illegible] اعتبار حكمه في الكليات [illegible] وهو بطلان اعتبار حكمه في الجزئيات

[illegible] الحس في المحسوسات [illegible] فلا يكون [illegible]

[illegible] الاول [illegible] الصغير كبيرا [illegible] في الظلمة [illegible]

[illegible] الهواء [illegible] والشعاع البصري [illegible] لا [illegible] في الظلمة [illegible]

[illegible] النار [illegible] الهواء [illegible]

[illegible] الشعاع [illegible] النار [illegible] الهواء [illegible]

[illegible]

[illegible] الخطوط [illegible] الشعاع [illegible]

[illegible] المرئي [illegible] زاوية [illegible] الخطوط [illegible] الخطوط الشعاعية

التي [illegible] الخطوط الشعاعية [illegible] المرئي [illegible] الشفاف المتوسط بين الرائي والمرئي

[illegible] النقطة [illegible] الهواء [illegible] المرئي [illegible]

[illegible] الخطوط [illegible] الخطوط [illegible] ثم [illegible]

طرف المرئي [illegible] راس المخروط [illegible] الصورة الاولى [illegible] المرئي [illegible]

[illegible] الصورة الاولى [illegible] الشكل [illegible]

[illegible] والاسودان [illegible] الزاوية التي بين الاوليين



اصغر من التي بين الاخيرين فلذلك يرى في الماء اكبر منها في الهواء والخاتم [illegible] من العين يرى كالحلقة الكبيرة

[illegible] لكبر الزاوية التي عند الحدقة فان [illegible] الواحد [illegible] الزاوية [illegible] الاضلاع

فالزاوية التي ضلعاها اقصر كانت اكبر من الزاوية التي ضلعاها اطول وبالعكس [illegible] اكبر [illegible]

[illegible] الزاوية [illegible] المرئي [illegible] كانت الزاوية اصغر [illegible]

الخطوط الشعاعية [illegible] المرئي كانه نقطة [illegible]

الواحد [illegible] الوجه [illegible] العينين [illegible]

[illegible] العينين [illegible] واحد منهما [illegible] العين [illegible]

[illegible] الخطوط الشعاعية على المرئي [illegible]

[illegible] الخطوط [illegible] المرئي [illegible]

[illegible] الشعاع البصري

[illegible] الهواء [illegible] بالشعاع المنعكس

[illegible] الواحد [illegible] بسبب وقوع الانحراف في العينين [illegible]

[illegible] الواحد [illegible] بالوقوف على الصواب وبالعكس [illegible] الكبير [illegible]

[illegible]

[illegible] الحس [illegible]

الى الحس المشترك [illegible] الاول [illegible]

الحس المشترك [illegible] الاثر [illegible]

[illegible] الشعاع البصري [illegible]

[illegible]

[illegible] الشعاع البصري المنعكس [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] النقطة [illegible]

[illegible] الدائرة [illegible] الدائرة [illegible]

[illegible] الحس المشترك [illegible]

[illegible] الحس المشترك [illegible] الموضع الثاني [illegible] الموضع الاول [illegible]

او علا الاستدارة وانها لا تفصل الشعاعي ... في مواضع متعددة في زمان قليل جدا كما في ذلك بمنزلة انفصال الشعاع

بنا في تلك المواضع دفعة واحدة فيرى لذلك خطا مستقيما او دائرة ويرى المتحرك ساكنا وبالعكس كما يرى الساكن متحركا

كالظل يرى ساكنا بسببه ان البصر اذا ادرك ... في موضع ... بعدما ادركه في موضع آخر محاذ بالعين ذلك الحكم

النفس بالحركة فاذا كانت المسافة في غاية القلة لم تميز النفس ... [illegible]

[illegible]

الشكوك والشبه في حصر اسباب الغلط وبيان اسبابها بحيث لا سبيل اليه اصلا وانه اذا ثبت كل واحد
الثلاثة بالنظر الدقيق يبقى السداد من اهل الضرورية مما يتوقف على ثبوتها على صحة الاحكام الحسية التي اوضحنا انها
ضرورية وايضا ما يتوقف الجزم بالحكم الحسي على العلم بتلك الادلة الدقيقة لم يكن مجرد حكم الحس معتبرا والتعجب من هذا
الذي ذكرناه من ان اسعاد السبب المعين لا يفيد بل لا يدفع الامور المسلمة الا لقوم ما ذكرناه ثم اشتغل بالامثلة
المذكورة بيان اسباب الغلط المعينة واستعلامها عن بادي واعجب [illegible] من العجائب [illegible] من كون الحس
حاكما بناء على ان الحكم بالنسبة بين الجزئين [illegible] الحس [illegible] لما ان الصدق اما الكذب
وقد يكون انما هو للعقل [illegible] الاحساس [illegible] فليس شيء من الاحكام محسوسا فانه
نعم اذا قارن المحسوس حكم عقلي [illegible] العقل بواسطة ادراك الحس [illegible] المحسوس [illegible]
بل العقل حاكم بواسطة الحس وانما كان [illegible] حكم الحس حكم العقل بواسطة
فهذا الشيخ [illegible] اذا سلم [illegible] بالبديهيات الا الحكم في المحسوسات انما هو العقل
او اثبتنا ذلك عليه كانت الشبهة التي ذكرتها دالة على غلط العقل في الاحكام الصادرة عنه بمعاونة الحس [illegible]
ما يورث احتمال تطرق الغلط في الاحكام التي يستقل بها [illegible]
عن البديهيات ايضا [illegible] الشبه [illegible] الحس [illegible]
[illegible] البديهيات [illegible] احتمال الغلط في المحسوسات
فلا يرتفع الوثوق عنها ايضا واما بيان الاسباب في الاغلاط المذكورة [illegible] الاطلاع على حقيقة الحال
في هذه المغالطات [illegible] في سائر المحسوسات لا لاثبات الاحكام
الحسية بدليل [illegible] المحسوسات بدليل [illegible] العقل
بنفسه ثم قال [illegible] السبب الواحد لا يوجب [illegible] الحكم [illegible] ثبوت المحسوسات
[illegible] شهادة العقل [illegible]
ان [illegible] هذه الاشكالات [illegible] العقل [illegible]
في الاشباه وحصرها واسبابها وبيان [illegible] الاسباب وعجز ذلك [illegible] بالنظر
الدقيق او الجليل [illegible] انه لا [illegible] على الغلط الحسي
التي [illegible] محسوسة [illegible]
علمنا انه مركب [illegible] الرشة [illegible] سببه [illegible]
الغبار [illegible] الاجزاء [illegible]
الصغار [illegible] الاجزاء [illegible]

منه الى الغبار يرى الغبار كانه ابيض فاذا اكثر الانعكاس بين الاجزاء [illegible] ما على سطوحها من الضياء
بياضا في الغاية [illegible] الاول اي من قبيل بيان اسباب الغلط [illegible] انه لا [illegible] منه على [illegible]
[illegible] الثلج في الدلالة على غلط الحس [illegible] فانه يرى ابيض [illegible] البياض [illegible]
[illegible] البياض المربوط به [illegible] فان الهواء [illegible]
[illegible] في الصور والكيفيات لا تشاغل بينها لعدم الانفصال [illegible] الصور والكيفية [illegible]
[illegible] كونه مرتبطا [illegible] واما الثلج [illegible]
[illegible] الدلالة على غلط الحس [illegible] الزجاج [illegible] فانه يرى ابيض
والابياض [illegible] الزجاج والهواء [illegible] الشق [illegible]
[illegible] الهواء [illegible]
[illegible] الشبهة الدالة على الاحكام الحس [illegible] الكليات ولا في الجزئيات [illegible]
العقل [illegible] الحس [illegible]
[illegible] العقل [illegible] الكليات [illegible] الجزئيات [illegible]
[illegible] العقل [illegible]
[illegible] الاحكام الكلية [illegible] المحسوسات [illegible]
[illegible] الاحساس [illegible]
الغلط [illegible]
[illegible] الغلط [illegible]
[illegible] المحسوسات [illegible]
[illegible] الاحكام [illegible] البديهيات فقط [illegible]
[illegible] الحس [illegible] الغلط [illegible]
[illegible] الجزئيات [illegible]
[illegible] البديهيات [illegible]
[illegible] المحسوسات [illegible]
[illegible] الحس [illegible]
[illegible] بالجزئيات والعقليات [illegible]
[illegible] مذكورة الاحساس [illegible] حكم العقل [illegible]

الا خاص اقوى من النقل فانه الا استفاد شرط في حصول الكمال وليس باقول منه فلا بد منا فرضنا في البديهيات التي

من فروع الفرق في الجنس التي هو اصل [illegible] البديهيات موقوفة على الحسيات مشروطة بها انها متفرعة

عليها لا انه لما كان التنبيه للحسيات حيث يلي من الفرقة [illegible] الفرع منها ومن حيثيتها الحقيقة لازمها واقع في ذلك كالفرع

الفرع في البديهيات بشبه الاول اجلى البديهيات واقواها في الجزم قولنا [illegible] لا يكون ولا يكون [illegible] التردد بين

النفي والاثبات بانها لا يجتمعان ولا يرتفعان وانه غير [illegible] الاول وهو كونه اجلى البديهيات واقواها

فلان [illegible] المعرفين [illegible] بعد التردد بين النفي والاثبات وكلاهما [illegible]

الثلثة عليه الاول [illegible] الثلثة [illegible] عليه من [illegible] اعظم من الجزء والاثنان [illegible] اعظم منه فالجزء الاعظم

معتبر في الكل لانه [illegible] الكل وليس [illegible] كحصول الاكتفاء [illegible] الاول [illegible] فيجتمع النفي

والاساس [illegible] المتساوية [illegible] الاشياء المتساوية في الكمية [illegible] وان

لم يكن متساوية في الكمية [illegible] الكمية [illegible] واحد [illegible]

منها فيجتمع ايضا النفي والاثبات [illegible] مباحث الكم المتصل والمنفصل [illegible]

مباحث [illegible] الكم المتصل [illegible] قولنا الجسم الواحد

لا يكون في آن واحد في مكانين [illegible] الواحد في حيز [illegible]

اي لا يكون في آن واحد في مكانين [illegible] وجوده وليس [illegible] عن عدمه [illegible] عليه

انه موجود ومعدوم [illegible] الاول [illegible] في آن واحد [illegible] مكانين [illegible] اثنين فيكون

وجود احد المثلين وعدمه [illegible] هذه القضايا الثلثة

وان لم [illegible] الى [illegible] نظرية [illegible]

الا [illegible] وهذه الاستدلالات [illegible] للعقلاء [illegible]

لا [illegible] اعظم من الجزء [illegible]

مخالفا للنفس فانه [illegible] العبرة بالمعنى لا بالعبارة

وليس [illegible] نظرية [illegible]

الا هذه الاستدلالات [illegible] القضايا [illegible]

اجلى البديهيات ما ذكرناه [illegible] غير [illegible] الاول

انه اي هذا المقصود [illegible] لا يكون [illegible] نوقفنا المقصود [illegible]

احتمال [illegible] قطعا فيجتمع [illegible] المقصود الموقوف [illegible] لا يكون [illegible]

الا [illegible] في حال [illegible] عن غيره [illegible] الاعتبار [illegible]

في تحقيق العلم وكل متميز عن غيره ثابت في نفسه لان التميز [illegible] التمييز [illegible] مطلق ثبوته

وثبوته للشي فرع ثبوته وكل الشي في نفسه فيكون المعدوم ثابتا في نفسه فلا يكون معدوما بل ثابتا موجودا

هنا [illegible] تصور المعدوم [illegible] غيره في الذهن لا في الخارج وغيره [illegible] ثبوته [illegible]

وانه اي المعدوم ثابت في الذهن ولا [illegible] في ذلك اذ المعدوم في الخارج يكون ثابتا موجودا في الذهن

وايضا ان كان المعدوم متصورا [illegible] وان لم يكن متصورا فالحكم عليه بانه غير متصور [illegible]

[illegible] الحكم [illegible] فنقول في جواب الاول [illegible] المعدوم مطلقا

اي المعدوم في الخارج والذهن [illegible] يكون [illegible] التردد بين الوجود والمطلق [illegible]

للوجود الخارجي والذهني [illegible] المعدوم مطلقا [illegible] الوجود سواء كان

في الخارج او في الذهن [illegible] معدوما مطلقا [illegible]

[illegible] المعدوم المطلق غير متصور [illegible]

[illegible]

[illegible] الوجه الثاني من

[illegible] الوجوه الاربعة [illegible] المعدوم عن الموجود [illegible]

[illegible] المعدوم [illegible] الموجود [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] قولنا

[illegible] الاثبات [illegible]

[illegible] السواد [illegible]

[illegible] السواد [illegible] موجود [illegible]

[illegible] السواد موجود [illegible]

[illegible] السواد [illegible] موجود [illegible]

[illegible] موجود [illegible]

[illegible]

كالسواد مثلا في نفسه [illegible] موجودا [illegible] معدوم [illegible]

وان لم يكن معدوما في نفسه بل اذ كان المعقول بل كان موجودا عاد الكلام الى ذلك الوجود فيتسلسل فهو اما ان يكون نفس الخارج
الخارج او غيره فان كان معدوما في نفسه لو كان موجودا عاد الكلام الى الوجود الثالث فاما ان يثبت التوقف او يتسلسل
الوجودات الاعتبارية واتقن بطلانهما فتعين التوقف وايضا لو لم يكن الثاني معدوما في نفسه لما ذكر المعدوم لا يجوز ذلك
ولو كان موجودا لوجود من وصف فاذن ثبت ان الثاني معدوم في نفسه الوجود موجود والاول لو لم يكن الوجود
موجودا اجتمع النقيضان على تقدير كونه معدوما او وجد الواسطة بين الموجود والمعدوم اذا لم يكن موجودا ولا معدوما
وهما اي اجتماع النقيضين ووجود الواسطة باطلان فيثبت ان السواد اما موجود او معدوم اذ على الاول يبطل
منع الجمع في هذه المنفصلة وعلى الثاني يبطل منع الخلو فتعين ما ذكر من كون السواد معدوما في نفسه وكون الوجود
موجودا فتمام الموجود الذي هو الوجود بالمعدوم الذي هو السواد مثلا على تقدير صحة قولنا السواد موجود فبطل
جواز مثله في الحركات والالوان بان يقال هذه امور موجودة بهذه الحركة قائمة بالمعدومات وتحصيل المراد
وهو بطلان حكم البديهة لانا نحكم بان هذه الحركات والالوان لا يجوز فيها الا امور موجودة والثاني انه
بقوله وايضا فانه اي محل الوجود على السواد على تقدير المغايرة حكم بوجوده لا يجوز بها السواد الموجود وانه
باطل لا يقال المراد بقولنا السواد موجود هو ان السواد عين الوجود حتى يلزم ما ذكرتم بل المراد ان السواد موصوف
بالوجود ولا اشكال فيه لانا ننقل الكلام الى الموصوفية فان مفهوم الموصوفية بالوجود اما نفس السواد فلا يعقل الحمل
وقد ابطلناه واما غيره فيكون قولنا السواد موصوف بالوجود حكما بوجود الاثنين الا ان يراد بان السواد
موصوف بموصوفية الوجود ونقول ننقل الكلام الى الموصوفية الثانية ويلزم التسلسل وهو باطل فوجب نفي الموصوفية
عن البين ويلزم الحكم بوجود الاثنين فان قيل لا يمتنع التسلسل في الامور الذهنية البرهان انما قام على بطلانه
في الامور الخارجية والموصوفية من المفهومات الاعتبارية الذهنية فلنقل الموصوفية نسبة بين الموصوف والصفة
فتتوقف على الاثنين بحيث هو الذهن لاستحالة قيام النسبة بغير المنتسبين واذا كانا في الذهن لم يكن ارادتهما
بل خارجيا وقد يقال يمكن ان يكون نسبة اتصالية موجودة خارجية بل بوجودهما في الذهن قائمة بالمنتسبين
بان السواد موصوف بالوجود في الخارج انما يطابق الخارج فيكون هناك موصوفية خارجية ويعود الالزام الذي ذكرناه
او لا يكون مطابقا فلا عبرة به لكونه حكما باطلا وقد يجاب بان حكم الذهن يجب ان يكون مطابقا لنفس الامر فيكون
صادقا على الخارجية فانه اعم منها وانما اذا صدق ان هذا موصوف بكذا في الخارج لم يلزم وجود الموصوفية في الخارج
للفرق الظاهر بين ان يكون قولنا في الخارج قيدا للمحمول او ظرفا للوجود واما الثاني وهو قولنا
السواد ليس بموجود فلان وجوده اما نفسه فيقتضي عدم سلب الوجود عن السواد سلب الشيء عن نفسه
او غيره وهو باطل بالوجه الاول فيتوقف نفيه على تصوره لان يتوقف نفي الوجود عن السواد على تصور السواد
المحكوم عليه بهذا النفي اي تصور السواد يستلزم تميزه فيثبت كما عرفت في الوجه الاول من الوجوه الاربعة

فيكون معقول الوجود للسواد شرطا في نفي الوجود عنه وهو محال ولقيس بثبوت السواد في الذهن فيقال هذا
الثبوت شرط لنفي الثبوت الخارجي عنه ولا محذور فيه لان هذا الكلام في النفي المطلق المقابل للثبوت الذي هو
اعم من الخارجي والذهني فلو كان السواد ثابتا في الذهن لم يمتنع نفي الثبوت عنه مطلقا وجوابه ان ثبوت السواد
في الذهن شرط الحكم بانتفاء الثبوت المطلق عنه لا لانتفائه عنه ولم يحكم على السواد الثابت في الذهن انه معدوم مطلقا
بل ردده بجميع ما بين الموجود في الجملة فلا محذور اصلا وقد يتوهم ان الظاهر في نفوسنا وغيره وبثبوته واحوالها
نفي الوجود عن السواد وتصور هذا النفي انما هو تصور المعدوم فيلزم غيره وثبوته وقد تبين بطلانه وانما ذكرناه
هو المحصل والوجه الثاني فرد يمكن التوجيه بقوله وايضا فانه اي نفي الوجود عن السواد وسلبه عنه ماهيته يقتضي خلو
الماهية عن الوجود وهو مستلزم في مسئلة ان المعدوم ليس بشيء او شيء فهناك على امتناع خلو الماهية عن الوجود يحصل
الحكم عليها بالعدم وقد يجاب عنه بان عدم خلوها عن الوجود لا ينافي الفرق بينه وبين العدم فان في الحمل فقد
انه ليس قولنا السواد موجود والسواد معدوم بمعنى محصل فلا يكون الفرق بينهما معلوم محصل فاسخ النقض
فضلا عن ان يكون ذلك الفرض بينهما والثاني وهو ان يكون الفرد بين قولنا الشيء اما ان يكون او لا يكون بين ثبوت
الشيء لغيره مستبعد عنه فلو قولنا الحجر اسود اولا باطل ايضا لان الحجر الثبوتي منه لا يعقل على وجه يكون معناه صحيحا
لانه حكم بوجود الاثنين وكذا السلب صحته قطعا ولا الحمل اذا كان مفهوم الموصوفية كان يحكم بوجوده فوجب
ان يكون الحكم الموصوف موصوف بالحمل فقد اعتبر بينهما موصوفية ولا يمكن اعتبار ذلك ولزم بطلان الموصوفية
بالبحث عنه لانه يقتضي الموصوفية وتركيب القضية لفظ الخبر يقتضي الموصوفية عندنا لصدقها على المعدوم
فان المعدوم لا يتصف بالالوان والحركات بالموصوفية ثبوتية والا ادى الى التقيضان اعني الموصوفية واللاموصوفية
اولا ثبوت الشيء منه ولا موجودية والا الالوان لا ثبت الموصوفية وجودية لما يقتضيها الا نقل الموصوف والصفة
فلا معنى لكونها وهو باطل بالبطلان وكذا الحال اذا لا تثبت الموصوفية سواء انه او غيرهما حيث كان جائز عنها
ثانيا فلها موصوفية اي يتسلسل الموصوفية الغير متناهية فننقل الكلام الى الموصوفية الثانية فانها يكون ايضا
موجودة قائمة بطرفيها ننقل الى موصوفية ثالثة فيتسلسل الموصوفيات الى ما لا يتناهى وهو باطل واذا لم يكن الموصوفية
متحققة في الوجود فلا يمكن اعتبار تحقيق الموصوفية ولطول العنب لا صحة فلا يكون في الحجر الشيئية حمل قولنا الحجر
انما ان يكون او لا يكون معنى صحيح فهو باطل قطعا فان في الحق شيء بطل السلب ابدا وانتم لا تقولون به الا بتعيين الحقيقة
في الحجر الشيئي الوجه الرابع من الوجوه الاربعة الدالة على ان اصل البديهة ليس يتعين ان يقال الواسطة عند ما ذكر
ثابتة بينهما اي بين الموجود والمعدوم كما سيأتي بيانه في الموقف الثاني واظن انه في المقولات الكثيرة الاصطلاح
المحقق ونقل عن الاكثرين وادعوا ان البديهة ثابتة بالانحصار في الموجود والمعدوم فاما القول بينهما
اشتبه عليه البديهي بغيره فان الانحصار فيهما ان كان بديهيا فقد اشتبه على الفرقة الاولى البديهي بغيره

والا فقد اشتبه على الاكثر من مالبس بوحقيقة البداهي وحسب جاز الاشتباه فيه فلا نقص به بل ولا نقض [illegible]
من البديهيات لجواز كونه من المشتبهات فثبت بطلان الوجوه الاربعة اما قولنا الشي اما ان يكون او لا يكون [illegible]
بيقيني فلا يكون غيره يقينيا وهو المطلوب وسوف جواب الوجه الرابع عن قريب فلذلك تركه واشار الى اجوبة الوجوه
الثلثة فقال وجوابه المقصود من مفهوم المعدوم وذلك لان المعدوم على [illegible] تقييد [illegible] معدوم
وحق هناك بحيث لا يتزاحم به مفهومه وهو اى مفهوم المعدوم مفهوم من قولنا فاثبت ما يثبت له العلم على انه من تركيب
تقييد لا ان اى ليس مفهوم المعدوم الا ثمة ذاتا يثبت له العدم في نفس الامر والا فمفهوم المعدوم [illegible]
في نفس الامر متصفة بالعدم [illegible] وانه باطل وهو اى مفهوم المعدوم هو المتميز لكونه متصورا لكونه محكوما [illegible]
بينه وبين الموجود فهو الثابت لكونه متميزا وهذا الذي ذكره جواب عن الوجهين الاولين وتوضيحا [illegible]
بما ذكرتم في الوجه الاول من ان اجلى البديهيات يتوقف على تصور المعدوم بانه يتوقف على تصور ذات المعدوم
فهو ممنوع وان اردتم انه يتوقف على تصور مفهوم المعدوم فهو مسلم ولكن لا يلزم ان يكون مفهوم المعدوم متميزا و
ثابتا في الذهن [illegible] انما المستحيل ان يكون ما صدق عليه مفهوم المعدوم المطلق ثابتا بوجه ما في الخارج
بما ذكرتم في الوجه الثاني من ان اجلى البديهيات يقتضي تمييز المعدوم عن الموجودات يقتضي تمييز ذات المعدوم المطلق
فهو باطل لا يكون ذاته ثابتا بوجه ما حققناه وان اردتم انه يقتضي تمييز مفهوم المعدوم المطلق [illegible] الظاهر
من عبارتكم سلمناه فيكون مفهوم حقيقيه وللعقل سلبا [illegible] خاص في عرض مفهوم المعدوم مطلقا و
المعدوم في ذلك كون [illegible] الثاني [illegible] في حقيقة العدم ولا استحالة [illegible] علم العدم المطلق
من حيث انه نوع للعدم المطلق [illegible] انه عدم خاص [illegible] الموجود على السواد [illegible]
للتغاير [illegible] مفهوم السواد [illegible] مفهوم الموجود [illegible] الافادة [illegible]
عدم الافادة كما في قولنا السواد سواد ولا الحكم بانه [illegible] الاثنين [illegible] الدليل الثاني [illegible]
الثالث اعني قوله وانها [illegible] حكم بوجوب الاثنين وهذا جواب الدليل الاول في هذا [illegible]
المنتوج من الغرض [illegible] اعني قوله انه [illegible] حكم بوجوب الاثنين وهو جواب الدليل الاول في هذا النزاع
قوله [illegible] نقض معلوم آه اعتراض على [illegible] المثبت موجودة ولا معدوم [illegible]
من كون الموجود معدوما [illegible] النقيضين وهذا اعني قوله والحال [illegible] جواب عن الدليل الاول [illegible]
الاول من الغرض [illegible] الثاني من الوجه الثالث كالاول [illegible] جواب عن الدليل الثاني في هذا [illegible]
وحاصله ان [illegible] الموصوفية ونحوها من الامور الاعتبارية كالامكان والحدوث والعدم لا وجود لها [illegible] النقيض
في الخارج كالاشياء ونقيضها اعني اللااشياء اذ لا وجود لها في الخارج بلا شبهة وليس ارتفاع النقيضين [illegible]
الوجود الخارجي محالا انما المحال ارتفاعهما في الحقيقة لان تناقضهما انما هو باعتبار [illegible] لا باعتبار الجزء [illegible]

ويستفاد انه [illegible] علمك من المباحث الاتية من زيادة تحقيق [illegible] اى تدرك التحقيق الذي هو [illegible]
الى الجواب التفصيلي فيها اجبنا عنها اجمالا وهنا ذكرنا جوابه ايضا الشبهة الثانية للمعاند حين [illegible]
نعلم انا نجزم بالعادة بانه الذي جرت بها العادة ذكرنا بالاوليات التي هي البديهيات سواء لا فرق بينهما [illegible]
الى الجزم وطابقية [illegible] ان العاد [illegible] الاعتماد عليها فكذا البديهيات [illegible] من العاديات الجزم بها
ان هذا الشيخ الذي رأيته الآن هو الذي [illegible] لم يتولد دفعة على هيئة الشيب بلا اب ولم [illegible]
بالتوالد [illegible] ثم صار طفلا ثم [illegible] ثم [illegible] الصبي اذا تحرك [illegible] الى ان شاخ بعد الشباب
[illegible] ومنها ان اواني البيت [illegible] بعد خروجي عنه اناسا فضلاء [illegible] في العلوم الالهية [illegible]
ولا [illegible] مجاهد [illegible] في البيت [illegible] ولا ماء [illegible] الذي رأيناه من قبل [illegible]
تحت رجلي الآن [illegible] بالف مرة ومنها ان الجبيس عن خطابي [illegible] حتى [illegible] ما جزم بطابقه
من الجواب [illegible] على التعبير عنه ثم اذا [illegible] بعض التقصيات التي ذكرناها لم نجد مما يجوز الجزم بها وكان الاحتمال
اى احتمال [illegible] ببعض التقصيات [illegible] العقلاء الذاهبين المتكلمين فلا [illegible] والكل اى كل
الاشياء [illegible] الفاعل المختار [illegible] اوجب ان [illegible] فيما [illegible] الا ما ذكرنا [illegible]
المعقول [illegible] من الامور المستبعدة التي لم يجد لها عادة للامكان فان هذه الامور المستبعدة
[illegible] الممكنات مستقرة [illegible] المتكلمين [illegible]
الحوادث الارضية [illegible] الاوضاع الفلكية الحادثة [illegible] حركاتها [illegible] ان وضع [illegible]
[illegible] من الزمان [illegible] الشكل [illegible] الاتصال [illegible]
[illegible] وحينئذ يجوز ان يكون [illegible] الشكل [illegible] وذلك الاثر [illegible] انا [illegible] هذه [illegible]
[illegible] صورة الملك [illegible]
هذا النبي جبرئيل وكذا [illegible] جبرئيل [illegible] الملك [illegible]
[illegible] جبرئيل او [illegible] انه كان [illegible] جبرئيل [illegible] صورة [illegible]
الوهاب والجواب ان الامكان اى امكان [illegible] العادة لا ينافي الجزم بالوقوع [illegible]
[illegible] الامور العادية [illegible] بالتشكيك [illegible] المحسوسات [illegible] بان هذا الجسم
[illegible] هذا الآن [illegible] النسبة [illegible] الجزم [illegible] العادة
[illegible] احتمال النقيض [illegible] واما احتمال النقيض [illegible] فليس [illegible]
[illegible] المحسوسات [illegible] العالية [illegible] البديهيات [illegible]
[illegible] والعادات [illegible] الاعتماد [illegible] الابلام [illegible]

وضعيف القلب يستقبحه جدا وكذلك يرى بعضهم لا يجوزونه [illegible] اثبات للاشتفاء بالكلية [illegible] منه قباحة الواجب
فما كان او باطلا واعتقاد [illegible] فانه يجوز اعتقاده به من غير ان يلوح له ما يظهر به خفية
بحيث بصحته ولا يأبى باطلا [illegible] بما يخالفه [illegible] فلا جاز ان يكون الحكم من بديهة العقل في الكلام [illegible]
او عادة عامة لجميع افراد الانسان المتفقين في السبب [illegible] فلا يكون [illegible] القضايا الصادرة عن الامزجة والعادات
المخصوصة [illegible] انتفاء خالية عن جميع الامزجة والعادات المخصوصة [illegible] بعد الامور [illegible]
ما حاكم فيها صريح العقل بلا تأثير من مزاج او عادة [illegible] عن جميع الامزجة والعادات [illegible]
بعض من البيانات الراجحة او العادية [illegible] ذلك [illegible]
امكان [illegible] الكلي [illegible] الامر [illegible]
والعل عادة [illegible] النفس [illegible]
فيها والجواب انه [illegible] الامزجة والعادات [illegible] الاعتقادات وحصول الحكم بسبب ذلك [illegible]
[illegible] لجميع القضايا [illegible] او العادة [illegible]
[illegible] الامزجة والعادات [illegible] الشبهة الرابعة [illegible] بالبديهة [illegible]
[illegible]
[illegible] المعتبرة في صحة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
مع ملاحظة النسبة بينهما [illegible]
[illegible]
او تغيره [illegible]
الشبهة الخامسة [illegible]
[illegible] المذاهب المتنافية [illegible]
[illegible] الشبهة السادسة [illegible]
من المذاهب المشهورة [illegible] البداهة [illegible]
[illegible] البداهة [illegible] الاشتباه في البديهيات [illegible]

لا اشتباه البداهة [illegible] فلا يعقد [illegible] بحكم العقل بالاثر وفي النزاع في بداهتها
الاولى للمعتزلة الصدق النافع حسن والكذب الضار قبيح قالوا علم ذلك من بديهة العقل وانكره الاشاعرة [illegible]
[illegible] من القضايا بالاولية [illegible] المشهورات التي [illegible] الخامسة [illegible] العبد [illegible]
بالاستقلال لافعال الاختيارية [illegible] الاختيارية [illegible] الحكم [illegible]
وهو الاشاعرة [illegible] الحكم [illegible] الضرورة [illegible]
[illegible] العقل الصادر عن العبد [illegible] على الاخر [illegible]
[illegible] الضرورة [illegible] على الاخر [illegible] المرجح [illegible]
[illegible]
[illegible] الاستقلال [illegible]
الثالثة [illegible] المعتزلة [illegible] بالبديهة [illegible]
[illegible]
[illegible] الاشياء [illegible]
[illegible]
[illegible] المعتزلة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاحكام
[illegible]
[illegible] بالحدوث [illegible] الواجب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العاشرة للمتكلمين قالوا [illegible]
[illegible]
[illegible] المتكلمون [illegible]

على الانسان بنفسه بالم ولذة ووجع وعطش واتفقت الفلاسفة على ان الصبر كالالم واللذة والجوع والعطش
ليس خاصة الانسان بل هي احوال الحيوانية التي من خواص ذاته التي هي النفس الناطقة فان الانسان بالحقيقة كما هو عند
الاشعرية قالوا لا يمنع بالبداهة العقل عن ما هو معدوم وعن رح المعتزلة ... او جوابها الا جواب الشبهة الخامسة و
السادسة ... في جواب الشبهة الرابعة فبطال في جواب الخامسة لانه المقدمات الدليل الذي يحتج بعضها اولية بداهة
ولئن سلم ذلك فالبديهيات ... الا الاشتباه ... [illegible] ... الحكم بينهما ...
لا يمنع جميع البديهيات لا عرفت ... السادسة ... اصحاب المذاهب ... [illegible]
او رد الامام الرازي ... السوفسطائية ... [illegible]
[illegible]

دائم ... [illegible] ... البديهيات ...
الجواب فانه ... النظر ... الرابعة المذكورة ... السوفسطائية قالوا
دليل ... ببطلان ... النظر ... ببطلان ... [illegible]
... الضروريات والنظريات ... السوفسطائية ... بالتوقف فانهم قالوا ...
... الحسي والبديهي ... النظر ... [illegible]
... الضروريات والنظريات ... ببطلان الحسيات
والبديهيات والنظريات ... بوجوب التوقف ... [illegible]
[illegible]

وبالفرق بينه وبين القوة وهو من المعلوم بالبداهة فلا نافي للجهل والخفاء الا في ضرب من الاصول الدينية [illegible]

تفصيل الطالب بالحق ومن فوائد الاطلاع على هذه الشبه ووجوه فسادها [illegible] التثبت فيما يرونه [illegible] الاولى منها

[illegible]

وفيه مقاصد المقصد الاول في تعريفه قال القاضي ابو بكر النظر هو الفكر الذي يطلب به علم او غلبة ظن واورد عليه اسئلة

اربعة السؤال الاول ان النظر يشتمل المطابق وغير المطابق والنظر الغير المطابق جهل [illegible] في تعريف النظر [illegible]

مطلوبا [illegible] قال الآمدي وزاد عليه [illegible] فان المطلوب بالفكر [illegible]

[illegible]

هذا التوقف بمطلق النظر بمعنى انه متى كان [illegible] معلوما او مظنونا انتفى بل مجهولا جهلا مركبا فلا يكون التوقف حاصلا
ولا يمكن ان يجعل العلم على المعنى الاعم اذ يلزم ان لا يكون قوله او مظنونا مستدركا لانه قد يقال انما النظر يطلق على المعنى
المشهور لكن قد يطلق على ما يقابل اليقين من التصديقات فجعل العلم ههنا على ما يتناول التصور والتصديق اليقيني
كما مر والظن على ما يتناول سائر التصديقات وتغير الحكم ان توقف النظر على مذهبهم بحيث يتناول جميع افراده في
التصورات والتصديقات بلا اشكال فهو ملاحظة العقل ما هو حاصل عنده لتحصيل غيره هذا واما من يراه
ان النظر تجرد التوجه الى المطلوب الادراكي بناء على ان المبدأ عام الفيض يحتمل توجهنا الى ذلك المطلوب فائضا
علينا من غير ان يكون لنا في ذلك استعانة بمعلومات سابقة فمنهم من جعل عدميا فقال هو تجريد الذهن عن
الغفلات الحائلة عن حصول المطلوب ومنهم من جعل وجوديا فقال هو تحديق العقل نحو المعقولات وشبهوا ذلك
بتحديق النظر بالبصر نحو المبصرات [illegible] الادراك بالبصر يتوقف على امور ثلثة مواجهة المبصر وتقليب
الحدقة نحوه طلبا لرؤيته وازالة الغشاوة المانعة عن الابصار كذلك الادراك بالبصيرة يتوقف على امور ثلثة
التوجه نحو المطلوب وتحديق العقل نحوه طلبا لادراكه وتجريد العقل عن الغفلات التي هي بمنزلة الغشاوة واعلم
ان النظر مذهب اصحاب التعاليم وهو ان النظر اكتساب المجهولات من المعلومات [illegible]
لا يمكن اكتسابه من اي معلوم اتفق بل لا بد له من معلومات مناسبة اياه ولا شك انه لا يمكن تحصيله من تلك المعلومات
على اي وجه كانت بل لا بد هناك من ترتيب معين فيما بينها ومن هيئة مخصوصة عارضة لها بسبب ذلك الترتيب فاذا
حصل لنا شعور ما بامر تصوري او تصديقي وحاولنا تحصيله على وجه الكمال فلا بد ان يتحرك الذهن في المعلومات
المخزونة عنده منتقلا من معلوم الى آخر حتى يجد المعلومات المناسبة لذلك المطلوب وهي المسماة بمباديه ثم لا بد
ايضا ان يتحرك في تلك المبادي [illegible] ترتيبا خاصا يؤدي الى ذلك المطلوب فهنالك حركتان مبدأ الاولى منهما هو المطلوب
المشعور به [illegible] ومنتهاها [illegible] مبدأ الثانية [illegible] ومنتهاها المطلوب
[illegible] المطلوب المشعور به على الوجه الاكمل [illegible]
[illegible] الترتيب [illegible] الحركة الثانية [illegible]
[illegible] الحركة بدون الاولى [illegible] المطالب [illegible] المبادي [illegible] المطالب [illegible] هذا الترتيب
يستلزم التوجه الى المطلوب وتجريد الذهن عن الغفلات [illegible] العقل نحو المعقولات [illegible] واعلم ايضا ان الامام الرازي
عرف النظر بترتيب تصديقات يتوصل بها الى تصديقات اخر بناء على ما اختاره من امتناع الكسب في التصورات
المقصد الثالث ان النظر ينقسم الى صحيح وهو الذي يؤدي الى المطلوب [illegible] ان لا يؤدي الى المطلوب فاسد
والفساد [illegible] للنظر [illegible] السبب [illegible] والتلاوة المختار
عند المتكلمين [illegible] اصحاب التعاليم وهو انه ترتيب العلوم بحيث يؤدي الى [illegible] والاجهل والانتقال

اي هذا الترتيب يتعلق بشيئين احدهما يتعلق بالعلوم التي يقع فيها الترتيب وهي بمنزلة المادة له والثاني يتعلق
بالهيئة المترتبة عليه وهي بمنزلة الصورة له فاذا انتفى كل واحدة منهما بما هو حصتها في نفسها انتفى الترتيب فلا
يتحقق في نفسه اعني [illegible] اي الخطأ والاغلاط [illegible] ولكل ترتيب مادة وصورة لا بد لو من ان يكون
منه بحسب المادة والصورة من المركب منها فيكون جوابا [illegible] الاستعمال صحته اي صحة النظر بمعنى
[illegible] الخطأ بحسب المادة اي بسبب صحتها اما في التصورات بمثل ان يكون المذكور في موضع الجنس مثلا جنسا
لا عرضا عاما وفي موضع الفصل فصلا لا خاصة وفي موضع الخاصة خاصة شاملة بينة واما في التصديقات بمثل ان
يكون القضايا المذكورة في الدليل مناسبة للمطلوب وصادقة اما قطعا او ظنا او مسلمة [illegible] وبسبب صحة الصورة
[illegible] من رعاية الترتيب المعتبر في ترتيب المعرفات والادلة تفصيلا اي بسبب تمامهما في الصحتين اي صحتي
وفساده بفساد بهما [illegible] واحد منهما فقط ومنهم من فسره اي النظر الى الجلي والخفي وهذا بعيد لان النظر
امر يطلب به البيان ولا يجامعه فلا يتصف بما هو من صفات البيان فلذلك حرف فقال هو بمعنى الدليل
[illegible] الكيفيتان اعني الجلاء والخفاء [illegible] بحسب الصورة وهي الهيئة العارضة للمقدمات فان الاشكال
[illegible] في الجلاء والخفاء [illegible] استلزام النظر فان الشكل الاول لا يحتاج في ذلك الى وسط وغيره يحتاج الى وسط
[illegible] ذلك بالمادة فان المطلوب [illegible] على مقدمات كثيرة والترتيب [illegible] المطلوب مستندا
[illegible] الى مقدمات ضرورية بل [illegible] على مراتب متفاوتة في الكثرة والقلة [illegible] الاستدلال
[illegible] الضروريات [illegible] المقدمات في الجلاء والخفاء وان كانت
ضرورية باعتبار تفاوت [illegible] الاختلاف بحسب المادة [illegible] في الصورة ايضا
فان [illegible] الضروريات بواسطة او بوسائط
[illegible] بحسب الصورة [illegible] الدليل [illegible] النظر وخفائه فذلك الذي ذكرناه فهو
لا يوصف النظر [illegible] النظر بما هو من صفات [illegible]
[illegible] النظر جلي [illegible] النظر [illegible]
فلا [illegible] الاول لا يدل على ثبوته المقصد الثالث النظر الصحيح المشتمل على شرائطه بحسب مادته و
صورته يفيد العلم بالمطلوب عند الجمهور لان افادة النظر [illegible] عند [illegible] والا يفيد الشرع
[illegible] الاستدلال [illegible] والنفي والاثبات [illegible] فقال الامام الرازي [illegible] النظر العلم
[illegible] ان هذا المدعي [illegible] بما [illegible]
[illegible]
[illegible] النظر الصحيح [illegible] العلم [illegible] الانظار الصحيحة الصادرة منا [illegible]

للعلم بأنه حال مسألة [illegible] نظر صحيح ولكون النظر الصحيح مفيداً للعلم فقد لا يفيد العلم وإنما كان المدعى الذي ابتناء [illegible]

[illegible] أو الجزئي لا يثبت [illegible] حاله إلا بالكلي [illegible] وجزئي [illegible] وذلك الجزئي بعينه [illegible] الأمر لكون نظر صحيح [illegible]

[illegible] القطعيات [illegible] عن النظر الصحيح الذي [illegible] الظنيات الصادقة فإنه يفيد ظناً

[illegible] والنوم والغفلة [illegible] هذا التعقيب [illegible] مفيداً للعلم [illegible]

[illegible] مفيد [illegible] قلت الأنظار الصحيحة في التصورات [illegible] القطعيات [illegible]

[illegible] قلت لا بأس بذلك فإن المقصود الأصلي هو الأنظار [illegible] لا الإفادة [illegible]

[illegible] أنه يفيد العلم [illegible] بالنظر [illegible]

[illegible] الثالث العلم [illegible]

[illegible] المقدمات [illegible] عاقل [illegible]

[illegible] العلم [illegible] النظر [illegible]

[illegible] بأن كل نظر صحيح [illegible] العلم [illegible]

[illegible] النظر الصحيح [illegible]

[illegible] الأولى [illegible]

[illegible] العقلاء [illegible] النظر الصحيح مفيد للعلم [illegible]

[illegible] بأن النظر الصحيح مفيد للعلم [illegible] الواحد [illegible]

[illegible] النظر مفيد للعلم [illegible] في العقل [illegible] المتقدمين

[illegible] النقيض [illegible] نظرياً [illegible] النظر

[illegible] العلم [illegible] الأشياء [illegible]

[illegible] العلم [illegible] النظر مفيد [illegible]

[illegible] العلم [illegible]

[illegible] العلم [illegible] طائفة منهم الإمام الرازي أنه ضروري [illegible]

[illegible] ضروري [illegible]

[illegible] العقلاء [illegible]

[illegible] النظر [illegible]

[illegible]

[illegible] الواحد نقيضا الاثنين [illegible]

[illegible] والاستقراء [illegible]

[illegible] الإمام الرازي [illegible]

[illegible] النظر [illegible]

[illegible]

اثبات الشيء بنفسه انا نعلم قطعا ان اثباتها الكلية بالنظر واما اثبات الجملة بالنظر فلازمه النظام وهو الحق الذي كان الا ان يحصل
الحكم بان النظر مفيد للعلم [illegible] والكسر غير لازم لجواز ان لا يفيد الا النظر المخصوص فيكون الحكم بكونه مفيدا للعلم بديهيا فيكون
الشيء في التحليل الضروري الا استدلال المقدمات ابتداء او بوسط قطعية لازمة كما هو حق فيكون حقا وقد عرفت
النظر قاطع [illegible] المقيد الكلية وقد عرفت ان اثبات الحكم الكلي بحكم جزئي [illegible] لا يستلزم اثبات الشيء بنفسه كما ادعاه
الامام الرازي فكيف نظر بعضه ثم عورض منع الشبهة فقيل فيه لكم لا يجوز ان النظر مفيد للعلم ان كان ضروريا لم يختلف فيه
اكثر العقلاء [illegible] لا نمنع اذ لا يستبعد انكار اكثر العقلاء الحكم البديهي بلجاجة [illegible] وانه جائز كما مر [illegible] ولا نظريا
لزم اثباته بنظر خاص مفيد للعلم به وانه [illegible] دور لان المدعي [illegible] اشبه [illegible] جزئية [illegible] ساقط [illegible]
المعارضة انا نلتزم اذا ادعى الخصم البديهي بعدها السالبة الكلية اذ [illegible] التنافي [illegible] كونها نظرية وانما [illegible] عرض
التشكيك [illegible] كون النظر مفيدا للعلم [illegible] النظر الخاص مفيد [illegible] بالافادة فلا يثبت نظر مفيد للعلم
فلا تنافي والشكوك [illegible] كلام [illegible] مشهور [illegible] شبهة [illegible]
[illegible] والصواب [illegible] شبهة [illegible] شبهة [illegible]
الشبهة الاخرى [illegible] فقيل [illegible] لا [illegible] النظر مفيد [illegible] الشبهة [illegible] اول الشبهة المشهورة [illegible] النظر
مفيد للعلم [illegible] الاعتقاد الحاصل عقيبه [illegible] العلم [illegible] والنظر
[illegible] الشبهة [illegible] السابقة [illegible]
لا [illegible] الطائفة الاولى [illegible] للعلم مطلقا [illegible] انه لا [illegible] الا [illegible] الشبهة المشهورة
[illegible] بالتناقض [illegible] العلم [illegible] الشبهة الثانية
العلم بان الاعتقاد الحاصل بعد النظر علم [illegible] الا [illegible] خطا [illegible] الضروريات [illegible]
[illegible] للناظر بعد [illegible] بطلان ما اعتقده [illegible] علما [illegible]
[illegible] اعتقد بطلانه وبالعكس [illegible] عندهم [illegible]
[illegible] الغلط [illegible] وان كان نظريا [illegible] النظر الاول [illegible] الاعتقاد [illegible] العالم
حادثة [illegible] هذا الاعتقاد علم [illegible] نظرية فلا بد [illegible]
[illegible] الكلام الى الاعتقاد الحاصل من النظر الاخر [illegible] العلم [illegible] نظر [illegible]
[illegible] الشبهة [illegible] الا بالضروري [illegible] النظر العلم بان الاعتقاد [illegible] النظر
علم [illegible] الاعتقاد [illegible] علما [illegible] قلت [illegible] الاعتقاد علما
[illegible] معلوم [illegible] قلنا [illegible] ضروري [illegible] عقيب النظر [illegible]
[illegible] الضروريات [illegible] عقيبه كالعلم بان [illegible] النظر [illegible] للناظر [illegible]

با اعتقده بنظره وانه لم يكن علما وحينئذ قلنا النظر الذي يظهر خطاؤه او فساد الاعتقاد الحاصل منه لا يكون نظرا صحيحا
والنزاع انما هو في ان النظر الصحيح [illegible] الاعتقاد الحاصل بعده علما [illegible] لا ان مطلق النظر صحيحا كان او فاسدا
[illegible] باعتبار كونه نظريا والاكتساب لجواز الا [illegible] النظر جزئي [illegible] الكلية لو [illegible] ويكون العلم
بان الاعتقاد الحاصل عقيبه علم [illegible] اختيار انه نظري وقال الاكتساب لان المقدمات القطعية [illegible]
قطعية لا [illegible] الاعتقاد [illegible] العلم [illegible] الاعتقاد علما [illegible] النظر [illegible]
[illegible] الضروري [illegible] عقيب النظر [illegible] الشبهة الثانية [illegible] في الذهن [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] نظر مفيد للعلم اذا المقدمة الواحدة لا [illegible]
[illegible] النظر [illegible] الشبهة الاولى [illegible] الضروري [illegible] خطاؤه
[illegible] النظر [illegible] قلنا لا [illegible] انه لا يجتمع [illegible] في الذهن [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] بالتلازم [illegible] المتصلات [illegible]
[illegible] المتصلات [illegible] النظرية [illegible] الحكم [illegible] النظر
[illegible] بالضرورة ان الحكم [illegible] الاجتماع [illegible] الشبهة [illegible]
[illegible] عقيب الاول [illegible] النظر [illegible]
[illegible] العلم [illegible] النظر [illegible] ان [illegible]
[illegible] العلمين [illegible] الا [illegible]
[illegible] الاول [illegible]
[illegible] الشرطية [illegible] على هذا الوجه [illegible]
[illegible] الصواب [illegible] ثم [illegible]
[illegible] النظر [illegible]
[illegible] الاول [illegible]
الشبهة الثالثة النظر [illegible] العلم [illegible] المعارض [illegible]
[illegible] النظر [illegible] الاول [illegible]
[illegible] عدم المعارض [illegible] ان [illegible] النظر علم [illegible]
والامام [illegible] المعارض [illegible] بعد النظر [illegible] النظر [illegible]
النظر الاول [illegible] المعارض [illegible] علم [illegible] العلم [illegible]
بل [illegible] النظر [illegible] حصول العلم [illegible] النظر الصحيح [illegible]

القطعية كما يعم العلم بخصه النتيجة يستحيل العلم بعدم المعارض ببتي كما ان العلم بان النتيجة جزء اه يا عيشا ذلك كما بعد النظر علم

علم وجود النظر صاحيح بطريق الفروغ ووفق الكسب فظهر الخطا وفيه بعد النظر الصحيح الفطي مثمر علاما ...

ضرورية حاصل بعده كما النظر وانكشف فيه المعارض ...

... بافادة النظر الصحيح الفطي للعلم كخفة النتيجة والعلم بعدم المعارض ...

بطريق الكسب كما انه ... فاذا ... الا ان الكشف ... العلم بالنتيجة ...

انه لو وضع النتيجة ...

[illegible]

المقصد السادس النظر في معرفة الله تعالى أي لأجل تحصيلها واجب اتفاقاً منا ومن المعتزلة والمعرفة تعالى [illegible]

ثم اختلفوا في طريق ثبوته أي ثبوت وجوب النظر في المعرفة فهو عند أصحابنا السمع وعند المعتزلة العقل وأما

أصحابنا فلهم في إثبات وجوب النظر وجوه الأول [illegible] الاستدلال بالظواهر من الآيات والأحاديث الدالة

على وجوب النظر في المعرفة نحو قوله تعالى قل انظروا ماذا في السموات والأرض وقوله فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحيي الأرض بعد

موتها فقد أمر بالنظر [illegible] إن في خلق السموات والأرض

واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب قال عليه الصلاة والسلام ويل لمن [illegible]

[illegible]

في التحقيق الا ان رياضة المبطلين من اليهود والنصارى لا تؤدي الى الاعتقادات الباطلة فلا يدوم الاستسلام بالنظر او فعلنا

المراد انه لا معذور لنا في طريق المعرفة الا النظر [illegible]

[illegible]

وكانوا ينكرون التعرض لها نعم انهم بعض الصحابة ابدوا ونوه اي علم الكلام لكا دونا ولم يشتغلوا بتحرير الاصطلاحات وتقرير

المذاهب وترتيب المسائل وتفصيل الدلائل وتطبيق السؤال والجواب كما لم يشتغلوا بمثل هذه الامور في [illegible]

[illegible] كما يا [illegible] عن ترك التدوين والاشتغال والمبالغة لاختصاصهم [illegible]

[illegible] وصحبة [illegible] الوحي [illegible] الانوار على قلوبهم [illegible]

[illegible] يعتمدون [illegible] من الاحيان [illegible] الاختلاف [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] الشبهات [illegible]

[illegible] الشبهات [illegible]

[illegible] الاعصار الماضية [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] علم [illegible] الكلام [illegible] والمباحثات والمناكحات

[illegible] بالاصطلاحات المتعارفة في زماننا

[illegible] الحكم [illegible] والتعليل [illegible] الحكم [illegible] بين الاصل

والفرع [illegible] مشتركة بينهما [illegible] المناط [illegible]

[illegible] العلة [illegible] اصطلاحات الفقهاء [illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

[illegible] النبي عليه السلام واصحابه [illegible]

[illegible] الاشتغال [illegible] الاشتغال بها

[illegible] الاصطلاحات [illegible] الاشتغال بالفقه [illegible] الكلام

[illegible] عليه الصلوة والسلام [illegible] الكلام

[illegible] القدر [illegible]

[illegible] عليه السلام [illegible]

[illegible]

[illegible] الباطلة [illegible] الباطل [illegible] كما قال الله سبحانه [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] عليه السلام [illegible]

[illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

[illegible] علي [illegible]

[illegible] النظر [illegible]

[illegible] المعارضة [illegible] عليه السلام [illegible]

[illegible]

[illegible] سفيان الثوري [illegible]

[illegible] الايمان [illegible]

[illegible] الله [illegible]

[illegible] النظر والاستدلال [illegible] التقليد [illegible]

[illegible] النظر [illegible] المعتزلة [illegible]

[illegible] الاجماع [illegible]

[illegible]

[illegible] النظر [illegible]

[illegible] العقل [illegible]

[illegible] النعم [illegible]

[illegible] العقل [illegible]

[illegible] الخوف [illegible] الشكر [illegible]

[illegible] النظر [illegible]

[illegible] الخوف [illegible]

[illegible] النظر [illegible]

لان الجهل المركب الذي هو اشد قبحا من الجهل البسيط والبلاهة ادنى الى الخلاص من فطانة بتراء الا ان [illegible]

اهل الجنة البله ثم لنا فيه ان معنى النظر او الوقف ان لا يجب عقلا بل انه لا يجب شي عقلا بل سمعا لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى

نبعث رسولا نفى الله سبحانه التعذيب مطلقا دينيا كان او دنيويا قبل البعثة وهو من لوازم الوجوب [illegible]

عنهم اذ لا يجوز [illegible] فينتفي الوجوب قبل البعثة لانتفاء اللازم وهو ينفي كونه بالعقل اذ لو كان الوجوب بالعقل

لكانا [illegible] قبل بعثة الرسول [illegible] لو كان وجوبه [illegible] قبل البعثة والاستحقاق [illegible] العقلاء [illegible]

ثم قبلها ان لا يكونوا معذبين قبلها وهو باطل بالاية لا يقال المراد بالرسول في الاية الكريمة هو العقل لاشتراكهما في الهداية

او المراد من الاية ما كنا معذبين بترك الواجبات الشرعية والمعنى [illegible] نفي التعذيب بترك الواجبات العقلية

لانا نقول كل واحد منهما خلاف الظاهر [illegible] الرسول على العقل وتقييد التعذيب بتركه الواجبات الشرعية خلاف الوضع والقرينة

لا يجوز صرف الكلام الى [illegible] فلا دليل هنا فلا يجوز الا بدليل [illegible] شي منها [illegible]

الا بالشرع [illegible] الانبياء [illegible] اثبات نبوتهم [illegible] المكلف حتى يامره النبي عليه السلام

بالنظر في معجزته [illegible] بما يتوقف عليه نبوته من ثبوت الصانع وصفاته [illegible] دعواه [illegible]

فان النبي [illegible] عليه [illegible] النظر [illegible] الشرع [illegible] الوجوب [illegible]

[illegible] الا بثبوته [illegible] وجود النظر وثبوت الشرع [illegible]

لا فرق [illegible] واجب [illegible] الاول [illegible] الانبياء [illegible]

بين الوجوب الشرعي [illegible] الوجوب العقلي [illegible]

النظر [illegible] فان [illegible]

[illegible] واجب [illegible] الواجبات [illegible] المكلف [illegible]

[illegible] وجود النظر [illegible] يكون الوجوب النظر

العلم [illegible] وجوب النظر [illegible] التكليف [illegible]

[illegible] الضرورة [illegible]

في المقدمات [illegible]

النبي [illegible] التكليف [illegible]

[illegible] النبوة [illegible] الوجه الثاني [illegible] النظر [illegible] الشرع [illegible]

[illegible] الوجوب [illegible] العلم بالوجوب [illegible] ثبوت الشرع [illegible] الوجوب

[illegible] العلم بالوجوب موقوفا على الوجوب [illegible]

كان ما اعتقاد ثبوته جهلا لا علما فلو توقف الوجوب على العلم بالوجوب لزم الدور ولزم ايضا ان لا يجب شي

بل نقول الوجوب في نفس الامر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الامر والشرع ثابت في نفس الامر علم المكلف بثبوته او لم

يعلم نظر فيها او لم ينظر وكذلك الوجوب وتبين من هذا تكليف الغافل لان الغافل من لم يتصور التكليف لا من

لم يصدق به كما هو هنا اعني ما قيل ان شرط التكليف هو التمكن من العلم به لا العلم به وكذا احكم ايضا [illegible] الاشكال

[illegible] لا يجب النظر [illegible] لان الوجوب [illegible] بالعقل [illegible]

بالوجوب والنظر فيه [illegible] السابع [illegible] اختلف في اول واجب على المكلف انه ما ذا فالاكثرون ومنهم الشيخ ابو

الحسن الاشعري على انه معرفة الله اذ هو اصل المعارف والعقائد الدينية وعليه يتفرع وجوب كل واجب من الواجبات

الشرعية وقيل هو النظر فيها اي في معرفة الله سبحانه لانه واجب اتفاقا كما مر وهو قبلها وهو مذهب جمهور المعتزلة

والاستاذ ابي اسحق الاسفرايني وقيل هو اول جزء من النظر لان وجوب الكل يستلزم وجوب الجزء فاول جزء من النظر واجب

ومتقدم على النظر المتقدم على المعرفة وقال القاضي واختاره ابن فورك وامام الحرمين انه القصد الى النظر لان النظر فعل

اختياري مسبوق بالقصد المتقدم على اول اجزائه والنزاع لفظي اذ لو اريد بالواجب الاول اي اريد به اول

الواجبات المقصودة اولا وبالذات فهو المعرفة اتفاقا وان لم يرد ذلك فيكون واجبا [illegible]

بل اريد اول الواجبات مطلقا فالقصد الى النظر لانه مقدمة للنظر الواجب مطلقا فيكون واجبا ايضا ومن عرف ان

وجوب المقدمة انما هو في السبب [illegible] ثم ان المصنف [illegible] الذي هو [illegible]

كونه مقدورا فالنظر [illegible] القصد وهذا وفق [illegible] الكلام [illegible] انه يدل على ان القصد

غير مقدور [illegible] واجبا [illegible] مقدورا [illegible]

[illegible] الواجب [illegible] الاول [illegible] المقصود بالقصد [illegible]

المعرفة [illegible] والنظر [illegible] الواجبات [illegible]

[illegible] وجود النظر [illegible] كان [illegible]

[illegible] المطلوب [illegible] العقد

الى النظر [illegible] العلم [illegible] الاول [illegible] مقدورا [illegible] واجبا اجماعا [illegible]

الشك مقدورا [illegible] العالم مقدور [illegible] فيكون الشك

[illegible] مقدورا [illegible] غير مقدور [illegible] الشك غير مقدور للعبد بل هو [illegible]

[illegible] مقدورا [illegible] النظر [illegible] الشك [illegible] لا يستلزم [illegible]

[illegible] على القصد الى النظر [illegible] الشك [illegible] الثاني هو الصواب [illegible] الوجوب بالمعرفة [illegible]

[illegible] المعرفة [illegible] الشك [illegible] خلافا [illegible]

ومن رؤية آثار الشيء وإذا كان وجوبها معنى الوجود الشكل عقلي فلا يكون إيجاباً إجمالياً ولا مقتضياً إلا على ما يجب الترتيب

ومعنى الحصول النقضيات لم يكن إيجاب التحصيل التقضايب والاستدلال الإيجاب كقبل انعقاد فرع أن قلنا الواجب الأول النظر

فمن أمكنه زمان يسع فيه النظر التام والتوصل به إلى معرفة الله تعالى ولم ينظر في ذلك الزمان ولم يحصل بلا عذر فهو عاص آثم

ومن لم يمكنه زمان أصلاً بأن مات حال البلوغ فهو كالصبي الذي مات [illegible] ومن أمكنه من الزمان ما لا يسع تمام النظر ولو

تامة كان شرع فيه بلا تأخير واخترم قبل انقضاء النظر وحصول المعرفة فلا عصيان قطعاً وأما إذا لم يشرع فيه بلا عذر

ومات ففيه احتمال ولا يبعد عصيانه لتقصيره بالتأخير والأشبه عدم اشتراط الزمان لتحصيل الواجب كالمرأة طاهرة

فتفطر فتحيض في ذلك اليوم فإنها عاصية وإن ظهر أنها لم يمكنها إتمام الصوم وإن خص النزع بالنظر لاقتضاء زماناً يتمكن فيه

التفصيل الذي ذكره كخلاف المقصود وأما الوجوب فالظاهر وما يجاد [illegible] في النظر وقد [illegible] التفصيل أمالي

المختار فإن المقصود النظر ثم تحقيق كيف والتوصل للجبار [illegible] المقصود [illegible] المقصد [illegible]

المقصد الثامن الذين قالوا النظر الصحيح مستلزم للعلم بالمنظور فيه قد اختلفوا في النظر الفاسد هل يستلزم الجهل

أم لا [illegible] والقول الإطلاق المنظور فيه [illegible] وأضاف الإمام الرازي أنه يفيد مطلقاً سواء كان فساده

من جهة مادته أو من جهة صورته لأن من اعتقد أن العالم قديم فكل قديم غني عن المؤثر أنتج أن العالم غني عن المؤثر

[illegible] والحق أن الخلاف [illegible] التفصيل [illegible] والقول بأن الفاسد

من جهة الصورة لا يستلزم [illegible] والمختار عند الجمهور أنه لا يفيد مطلقاً سواء كان فاسداً مادة

أو صورة وقد احتج عليه بأنه لو أفاد لما استلزمه لكان على [illegible] المبطل يفيد الجهل [illegible]

[illegible] الأخير [illegible] النظر الصحيح [illegible] العلم [illegible] النظر المطلق [illegible]

[illegible] العلم [illegible] شرط إفادة العلم اعتقاد المقدمات المعتبرة في النظر الصحيح والمبطل لا يعتقدها فلذلك لم يفد العلم

قلت هو مشترك إذ شرط إفادة النظر الفاسد للجهل اعتقاد [illegible] المقدمات المعتبرة فيه [illegible]

الجهل [illegible] الثاني وهو عدم الإفادة مطلقاً [illegible] الفاسد [illegible] استلزام الجهل [illegible]

الأجل [illegible] أنها [illegible] الإمام الرازي [illegible] النظر الصحيح [illegible]

[illegible] المطلوب [illegible] العلم بالمطلوب [illegible] الدليل

المنظور فيه [illegible] المطلوب [illegible] المنظور فيه [illegible]

[illegible] المطلوب [illegible]

[illegible] المطلوب [illegible] الدلالة [illegible]

[illegible] النظر الصحيح [illegible] الدليل على المطلوب [illegible] العلم [illegible]

[illegible]

[illegible] المقصد الخامس [illegible]

[illegible] القول الأول [illegible] لو عنى [illegible] قالوا الدليل عليه

[illegible] الدليل عليه [illegible]

[illegible] الوجوه [illegible]

[illegible] الأولى [illegible] الوجدان [illegible] الأدلة [illegible]

وأما الثاني [illegible] الدليل [illegible]

عليه [illegible] الجبال [illegible]

[illegible] الدليل عليه [illegible] الدليل [illegible]

[illegible] الدليل [illegible] الدليل عليه [illegible]

[illegible] الدليل عليه [illegible] المعارض [illegible]

[illegible] الدليل [illegible] الدليل عليه [illegible]

[illegible] الدليل عليه [illegible] العلوم الضرورية [illegible]

[illegible] النظر الفاسد [illegible] الاعتقاد [illegible] الجهل المركب [illegible]

[illegible] الإمام الرازي [illegible]

[illegible] النتيجة الجهلية [illegible] النظر الفاسد [illegible]

[illegible] المنظور [illegible] الجهل [illegible]

[illegible] النظر الصحيح [illegible]

[illegible] المنظور فيه [illegible] النظر الصحيح [illegible] للعلم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] المقدمات [illegible]

[illegible] النتيجة [illegible] الأول [illegible] الثانية [illegible]

[illegible] النظر الفاسد [illegible] الدلالة [illegible] العقلية [illegible]

[illegible] الاستلزام [illegible]

العلم [illegible] الاعتقاد [illegible] المقدمات [illegible]

[illegible] العالم [illegible] الصانع [illegible]

[illegible]

وكلام ... فيه نظر ... ذلك الوجه مبني على ... العلم ... بخلاف ... أفعال العباد ... [illegible]

... لا يكون ... الأفعال ... النظر فيه ... [illegible]

... مناسبة مخصوصة ورابطة عقلية بينهما ... [illegible]

[illegible]

فكما كان الادراك اما تصورا او تصديقا فكذا الخطأ الاجمالي الذي يطلب بالمنطق فانما كان الخطأ تصورا [illegible]

ان يتوصل بالمطلوب اليه [illegible] وان كان الخطأ تصديقا [illegible] بالمعنى المذكور [illegible]

[illegible]

عن لوازم الاربعة المنحصرة في الحمل المتصلة [illegible] غير الالفاظ [illegible] التي لا يفهم السامع معناها [illegible]

المسافة وذلك مما يختلف بالقياس الى السامعين فان اصطلاحات [illegible] تكون عند ارباب [illegible]

بلا قرينة ظاهرة [illegible] المشترك بين المعنيين [illegible] المجاز [illegible]

الدلالة على المقصود [illegible] الثالث الاستثنائي [illegible]

[illegible]

[illegible]

وان نسا فيما كونا فقط انه قد يثبت كونه ايها الا لعدم كونه بالآ وا عم صدقه فوق كل واحد من نها بين المتنافيين

واما الضعيف فيما كالاوا هنا كان ربح ثناؤه ولقد ع القول الحق وما يتعلق بانتفا [illegible]

[illegible]

المتمول ان الدليل قد يكون في الاستقبال كاخبار الشارع بالانعام الا باخبار من احوال الجنة والنار

ومعاد [illegible] فلا يكون عدم الدليل نفي الاثر ولا عدم عنه فاقتضى الانتفاء [illegible]

[illegible]

مثل ما قالت المعتزلة من ان الاضرار بلا جناية سابقة ولا عوض لاحق قبيح فانا شاهدنا انا اذا علمنا وجزمنا ان الفعل
على هذه الوجوه كان قبيحا واذا زال عنه شيء من هذه القيود زال القبح فقد دار القبح مع هذه الاعتبارات وجودا وعدما
فعلمنا ان قبح الظلم معلل بها فلو صدر عن الله تعالى لوجب ان يحكم بقبحه لوجود علته ولو صح ما ذكرتم من ان الدوران لا يدل على
علية المدار للدائر لما دل على علية المعلول المساوي لعلته فان العلة دائر معه وجودا وعدما وكونه علة لها محال قطعا
المشروط دائر كذلك مع الشرط المساوي والمعلول ايضا معلول مع الجزء الاخير من العلة وليس شيء منهما بعلة للمدار
فالاستدلال بالدوران على العلية ينتقض بهذه الصور فان قلت كون المدار صالحا للعلية معتبر عندهم وليس شيء من الصور
التي ذكرتم صالحا لها فلا نقض قلت فعليكم بيان الاستدلال بالدوران وصحته وايضا كون تلك الوجوه مثلا صالحا للعلة انما
في الفعل مما لا يتيقن به اصلا والاجازة انما يظن والمقصود ههنا انما هو اليقين دون الظن وايضا يجوز ان يكون المؤثر في الحكم
امرا اخر يقارن المدار وجودا وعدما لا يكون المدار علة للدائر وعند ذلك يبطل هذا الاحتمال الا احتمال كون المؤثر امرا اخر
الاول الوجه الاول انه لا دليل عليه اذا علم المقارن فيجب نفيه وعدم فساده الثاني انها ان المدار والدائر متلازمان
انا اذا علم المدار وصح ولم يعلم معه غيره علم الدائر واذا علم غير المدار معه لم يعلم الدائر فعلم انها العلة دون ما عداه
مثلا انا اذا علمنا ان الفعل بهذه الوجوه علمنا قبحه وان لم نعلم شيئا غيرها اصلا فاذا لم نعلم منه هذه الوجوه لم نعلم قبحه وان علمنا
سائر الاشياء فعلمنا ان هذه الوجوه هي العلة للقبح لا لازم من وجود العلم بها العلم به قلنا فينتقض بما ذكرتم بالنقض مع
والتنبيه فان العالم بكل منهما وصح في غيره ان علم معه غيره يستلزم العلم بالاخر من ثبوت الدوران بينهما في الجانبين والاشكال انه
لا يكون بينهما علية كيف لا وينتقض بما ذكرتم ولا يكون باطلاق في نفسه والا لما جاء به وصح غيره علة لذلك الغير فان الحركات
الاسباب العادية تكون كذلك مع الاتفاق على انها غير مؤثرة اصلا لا يرد انا اذا علمنا ملاقاة النار للقطن علمنا احتراقه وان لم
نعلم شيئا اخر غير الملاقات فاذا علمنا البيوت الصحيح تناول الغذاء الجيد علمنا حصول الشبع وان لم نعلم غير الشئ وانتفاء غيرها
علم ان الاحتراق والشبع انما يحصلان بفعل الله ابتداء من غير ان يكون للملاقات والتناول مدخل فيهما بالتأثير وانت خبير بان
هذا الاتفاق انما هو بين الاشاعرة واما المعتزلة فربما قالوا به وذلك قال الاول انا نعلم ان الكرام الحسنات نعلم بها انها
وليست علة لها ولا العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول فيجب ان يعلم الحكم العلم بالمدار وحصوله يقتضي العلم بالدائر فيكون علة
مع انها لا يكون علة لان العلم به وحده مستلزم للعلم بذلك الشئ وقد ابطلناه وعلى ان العلم بالعلة يوجب العلم
وتبين بطلانه في المسئلة العاشرة في تحقيق قول الفلاسفة على كونه تعالى عالما بالكليات الثالثة ان الدوران لو لم يكن
المدار علة للدائر جاز معه ان يكون الدائر علة لغير المدار لكان اسناد الحكم اليه الى علة غيره لكونه مع وجود الاولى على
وجودا وعدما وهو تحكم فيبطل باب التشكيك في العلل والمعلولات قلنا انا نمنع التقارب بين الحكم والحكم ان الاقتران بينهما
عندنا فلا يتصور ههنا دوران وعلية والمسلمات كما هو مذهب جمهور الاحوال فلا اقرب بما ذكرنا الا بما يوجب الحكم
فلنا نمنع جواز اسناد الحكم الى الغير اذ كما لا يمتنع جوازا لا يكون الوجوب للحكم عندنا بل هو مرجح وفساد ما ظاهره في العلة

ان العلية ههنا معلومة من قطع النظر عن الدوران فلا يلزم من الفرق بين والشيء على العلية القدح في العلية للمعلوم بوجه اخر اي
الثالث يعني انه يكون لا يكون هو العلة للدائر الا انه المدار ومساواه بحيث لا ينفك احدهما عن الاخر فجعل الخط الذي هو الحكم
الى كل واحد من المدار وهو المقارن وكل واحد من المقارن واحد الحكم الخط الذي هو فيه الفعل الدائر بتلك الوجوه مثلا والاول ان
ولا يلزمه فلم يبق الا وجه لم يكن هذا القول فرضيا وسواء الا انه ان كان المقارن احق بان المدار سوادا او مقارنا له
اعم لم يكن المدار سوادا اعم بما قلنا فلنا لعل المدار لازم للمقارن اعم منه فيوجد المدار ومنه في صورة النزاع ان يختار
المقارن الخص من المدار موجودا ومعه فيما على المقارن فيه بموجب الحكم هناك وبعض موجود ومعه في صورة النزاع فلا يوجد الحكم
ههنا مع كونه مدارا وجودا وعدما فيما عدا ما مر من الصورة ودعوى كونه مدارا في هذه الصورة ايضا مصادرة على المطلوب
وثانيها بيان ان الامر الذي هو مناط الحكم للعلة المشتركة المعرف ومنه غير ممنوعة كان قال مثلا علة كون السواد مرئيا
الوجود او كونه عرضا او محدثا او لونا او كونه سوادا او الشكل باطل سوى الوجود والمحدثات اشكال موجود فيجب رؤيته
فيكون العلة المختصة هو الوجود في السواد لانه لا علة سوى هذه الاقسام فيمثل في الجواب لا دليل على ثبوت ذلك الاثر
لمقارنه في الاول لا يعتبر وقد انكشف لك ضعفه وثانيها ان الشيء الذي هو منشأ الطرفين في اثبات العلة المشتركة الا انه
ليس بالمجانس على وجه الاقتضاء الحكم لعلة فارقة بوجوده في الاصل الذي يقول به الخصم ولا توجد في الفرع الذي يقاس عليه فان الامام
يرى في الاثبات التوابع الجنس الحقيقية فانه لا يكون على صورة فيما طلب الاول والثاني الاثبات كقول الاشعرية الله عالم بالعلم
لانه مريد بالارادة فانها قائمة التي كقول المنكر للنظر لا يوصل الى العلم لانه لا يؤدي الى كونه يكون على صورة فيما بين العكس كقول الاشعري
في خلق الاعمال لو كان العبد فاعلا للايجاد لكان قادرا على الاعادة لكن لا يقدر على الاعادة فلم
يكن فاعلا للايجاد ايضا وهذا النوع من الاستدلال لان القياس يسمى بالالزامات لا يفيد اليقين لانه لا حكم الاصل غير متيقن
بل هو مختلف فيه ثابت بين المتخاصمين ولا يفيد الالزام ايضا لان الخصم بين منع وجود علة الاصل في الفرع وبين منع ثبوت حكمه
في الاصل لانه لو سلم ثبوت العلة في الفرع لم يسلم ثبوت حكم الاصل لانه انما قال به لاجل تلك العلة
والعقل المعرفة في التذكر فلعلهم انهم يقولون انا حكمت بان الله تعالى معلل بالارادة لان المريد عندنا جائزة
له تعالى والصفات الجائزة معللة والعالمية صفة واجبة له تعالى والواجب لا يعلل فان صح ما علمت من ان المريدية جائزة
لم الموت والاستحالة كون المريدية معللة بالارادة وان يقول انما يمتنع في اقتدار العبد على الاعادة لان الايجاد لا الاعادة
وذلك لان قدرته على الايجاد ما لم يكن يعين القدرة المتعلقة بالايجاد وعدم تمام الاول بطلان القدرة المتعلقة بالايجاد
في وقت تعلق مقدور وقد علم تعلقه ببعض الاوقات بالاعادة ما عدم ذلك الوقت متعلقة بالايجاد مقدور
الا يكون قدرة واحدة متعلقة باحداهما واخرى متعلقة بالاعادة ... متعلقة بالقدرة بالاعتبار المقدور
او لم يعد ... بطلان الاستقلال بين ... والثاني ايضا باطل لانه اذا كانت القدرة المتعلقة
بالعقل غير القدرة المتعلقة بالايجاد كانت القدرتان متعلقتين بمقدورين ... فيما يحل في الفرع

يشتمل على صدق فبلناه وجود شعور ونتيقن فادر ... وهو محال فلنذكر الاصول التي اعتقد ثبوتها فيقتضي الحكم باستحالة [illegible]

على الاعادة ودونها الايجاد فان محققه طول الوقت وان محدث منعقد الحكم في الاصل وهو زمان اعتذار العبد على الاعتقاد [illegible]

الا معك الالزامات عن طرف اثبات العلة سهو من المصنف لانه قسم من التمثيل بلا شبهة كما حققه ... بل ذلك [illegible]

قال وهو التمثيل للاكثرة لاناه قد تبين هذا السهو بناء على ان الامام الرازي قال في النهاية الطرق الضعيفة اربعة الاول [illegible]

ما لا دليل عليه يجب نفيه ويتبع ضعفه ثم قال الثاني التمثيل الذي هو من انواعه رجال الغايب بالشاهد ... بالعلة المشتركة

فيه بيان كون الحكم في الاصل معللا بعلة موجودة في الفرع وعلم ثبوتها في ذلك طرق الاول الطرد والعكس والسبر [illegible]

الطريق الثاني في اثبات علة الاصل الاقيسة العقلية السبر والتقسيم وضعفه ثم قال والثالث الالزامات [illegible]

من انواع التمثيل والزامات الالزامات ثالث الطرق الاربع الضعيفة التي جعل رابعها التمسك بالادلة النقلية في [illegible]

العقلية التي يطلب فيها اليقين فتوهم المصنف انه اراد ثالث الطرق المثبتة للعلة المشتركة المقصد السادس في

المقدمات يعني ان القضايا التي يبنى بها النظر المتعلق بالدليل الذي هو الطريق الى المطلوب يطلق على ضربين قطعية

تستعمل في الادلة القطعية وظنية تستعمل في الامارات فالقطعية اما اليقينية واليقين هو اعتقاد الامر الجازم المطابق

الثابت واعتقاد انه لا يمكن الا يكون كذا واراد القطعية الضرورية التي هي المبادي الاولية ست الاول الاوليات

وهي ما لا يتوقف فيه بعد تصور الطرفين وملاحظة النسبة بينهما ... على الكل لوضوح تصورات اطرافها [illegible]

ما هو خفي كمقادير في تصوراته وهذا القسم لا يخفى انه جاز على الاقوى من المشتغلين الناقض في المقدرات الثابتة قضايا قياساتها

معها وهي قضايا يكون تصورات اطرافها ملزومة لمعنى يوجب الحكم بينهما وهي ... وثبات كقولنا الاربعة منقسمة بمتساويين

فهي زوج فالقضية ... الاربعة والتمثيل اللازم لتصورها ... ثم التي ... كل منقسم بمتساويين زوج

الثالثة المشاهدات وهي ما يحكم به العقل بمجرد الحس الظاهر مثل حكمنا بوجود الشمس وكونها مضيئة وكون النار حارة

ويحكم به بحسب الحس الباطن كالعلم بان لنا فكرا وان لنا خوفا وغضبا ويسمى هذا النوع وجدانيات وقضاياه الحسية

وبعد منها ما يجد بانفسنا الا انا لا نشعر بتلك بذواتنا وباحوال ذواتنا واعلم ان الحس لا يفيد الا الحكم في [illegible]

فوكل جزء من النار حارة واما الحكم بان الكل بالنار حارة فمستفاد من الاحكام بحسب التجربة من الوقوف على العلة [illegible]

الاحساسات الجزئية بعد الشروع بعموم العقد الكلي من المبدأ الفياض ولا تتعلق الاحساسات الا بالتعين [illegible]

بواسطة الحس مع التكرار ولا بد فيه من قياس خفي هو ان الوقوع المتكرر على نهج واحد لا يكون اتفاقيا بل [illegible]

الا يكون هناك سبب ... العلم بانه ذلك السبب اذا علم حصول السبب حكم بوجود المسبب قطعا وان لم يعلم ماهيته [illegible]

القريب بالخشب ومرة وباعتبار السقمونيا مسهل للصفراء ... الحكم ... [illegible]

لا تعلق فعليه ... الافعال ... وكونه الحكم باختلاف حال [illegible]

تتوقف ... عجيبا فلان ... افاده التمس ... مستفاد من نورها ولا بد فيها من تكرار المشاهدة ومقارنة

القياس الخفي كما في المجربات والفرق بينها ان السبب في المجربات معلوم السببية مجهول الماهية فلذلك كان التكرار المقارن

كلما قياسا واحدا متواترا ... في الحدسيات معلوم السببية والماهية معا فلذلك كان

التكرار المقارن لها ... مختلفة ... العقل ... السادسة المتواترات وهي ما يحكم به لمجرد خبر جماعة يمتنع

تواطؤهم على الكذب كالحكم بوجود مكة وجالينوس ... التواتر عدد فالمعتبر ما حصل ... ما يختلف بحسب

الوقايع والقضايا ... اليقين ... الى العدد ولا بد في المتواترات من تكرار وقياس خفي

وان لم يكن ... فيكون ... على ان ... بالاحساس فلذلك لا ينفع ... العلوم

بالذات كالمحسوس ... المحسوسات فان حكم الوهم في الامور المحسوسة صادق ... جسم في جهة فان العقل

يصدقه ... على المحسوسات ... المعلوم بالتجربة ... الوضعية ... فيها الحكم

الاولى ... حكمه ... الجوادث والمعقولات الصرفة فاذا حكم عليها باحكام المحسوسات كان ... كاذبا

كحكمه بان الكل موجود ... لا يكون في جهة ومكان واعلم ان العمدة في هذا الباب هي الاوليات اذ لا يوجد

فيها ان ... كالبله والصبيان او فيه فطرة بالعادة والمتضادة للاوليات كما بعض الجهال والعوام

القضايا الفطرية ... ثم الوهميات ... المجربات والحدسيات والمتواترات فهي وان كانت حجة للشخص

الذي ... على غيره الا ... في الامور المقتضية ... التجربة والحدس والتواتر فلا يمكن ان يقع جاحده

الحكم ... في هذه ... ان لم ... العقل ... لا ... وان لم يكفيها

العقل ... الاوليات ... عنده هو الوهميات ... غيره ... لنا او ... الى

الايمان نضم الى القضية التي يحكم العقل بها ولا ... يكون مبادي ... فان كان لازمة ... القضايا

فيها انها ... وان كان ... ما ان يكون حصولها ... النظر ... والتجربة

الاولى او يحتاج اليها معا ... ان يكون ... بالاخبار وهو المتواترات اولا وهو المجربات فان العقل ...

... وهو ... التواتر ... الذي ... القضية وهو التمثيل

الحسي ... الحدسيات في هذا القسم ... الاحتياج الى التكرار ... والتمثيل ... التعويل ... الحسي

الحاصل ... جديد فلذلك ... المقدمات الظنية التي تستعمل في الامارات فقط اربع الاول

مسلمات تقبل على انها ... في ... كالمسائل ... اصول الفقه ... للاحكام الفقهية ... الثانية

مشهورات ... التي ... عند الكل كقولنا العدل حسن والظلم قبيح او عند الاكثر

كقولنا الاله واحد او عند طايفة كقولنا التسلسل ... محال ... وهي الحكم ... الباطن ... عليها

... او ... او ... او ... او ... صادقة او كاذبة الثالثة

كفوية المرسلات عند اهل النظر · المحدود · ... الحدود ... المشهورات

حنبوات ثم تقصد مع حسن الظن انه لا يكذب كما في خوارق من العلماء والصلحاء الاخيار والحكماء الابرار [illegible]
الذين علم انهم لا يكذبون فانا نجزم بها علما مستندا [illegible] الى الادلة النقلية كما سنوفي الرابعة المعروفة بالتواتر
[illegible] واستحباب الطب واستخدام الآن في منفعة متعددات مشهورة بين القوم اما المتكلمين فقد اثبتوا [illegible] كثيرة من المسائل
العقلية الكلامية الاول انهم اذا ارادوا نفي عدد غير متناه وتعين الواحد قالوا ليس عدد اولى من عدد فتعين العدد [illegible]
الوضع فانهم احتجوا على وحدانيته تعالى بان الاله الواحد كاف في ايجاد الخلق فلو ثبت اله ثان لم يكن اولى من الثالث والرابع [illegible]
فيلزم آلهة لا تتناهى وذلك محال فالقول بالعدد باطل لافضائه الى ذلك المحال وكذا مسئلة عدم جواز تعلق علم واحد بمعلومين فانهم
قالوا العلم الواحد [illegible] لا يتعلق الا بمعلوم واحد اذ لو تعلق باكثر منه لم يكن عدد اولى من عدد فيلزم تعلقه بمعلومات لا نهاية لها
وكذا مسئلة عدم جواز تعلق قدرة واحدة بمقدورين فانهم زعموا ان القدرة الواحدة الحادثة لا تتعلق في وقت واحد
في محل واحد من جنس واحد الا بمقدور واحد اذ لو جاز تعلقها باكثر منها لم يكن عدد اولى من عدد فيلزم تعلقها بمقدورات
لا نهاية لها وكذا [illegible] عدد غير متناه قالوا اما ان لا يثبت عدد اصلا وهو باطل او يثبت عدد غير متناه [illegible]
[illegible] وذلك نحو كون الله عالما بكل معلوم فانه تعالى عالم باكثر من معلوم واحد [illegible] وليس عدد اولى من عدد
فاما ان لا يكون عالما باكثر من واحد وهو باطل اتفاقا او يكون عالما بكل ما يمكن ان يعلم وهو المطلوب ونحو كون الله تعالى قادرا [illegible]
فانهم اثبتوا بهذه الطريقة [illegible] البيان فنقول هذه المقدمة عدم الاولوية بين عدد وعدد في نفس الامر ممنوع لجواز ان يكون لبعض
الاعداد رجحان واولوية على بعض في نفس الامر [illegible]
آخر ولا يلزم [illegible] عدم الاولوية [illegible] من عدم العلم بالاولوية [illegible]
ما لا دليل عليه يجب نفيه وقد عرفت بطلانه فان قال المستدل نختار الاول وهو عدم الاولوية [illegible] ونقول حكم الشيء الواحد
هو عدد من الاعداد مثلا حكم مثله من سائر الاعداد فان [illegible] في الاحكام اللازمة [illegible] الثاني [illegible]
والرابع [illegible] من امثاله واذا لم يقع [illegible] الامثال لم يقع هو ايضا قلت ما ذكره اعادة للدعوى بعبارة اخرى [illegible]
في صورة الاستدلال على نفي الاعداد ونفي الواحد ايضا لانه مثل الثاني والثالث فاذا انتفيا انتفى الواحد قطعا فان قيل
الواحد ليس من العدد قلت ان كان العدد نفس الآحاد فقط كان الواحد مثله وان اعتبر [illegible] فكل عدد [illegible]
لم يكن الاعداد متماثلة اصلا [illegible] في صورة الاستدلال على اثبات ما لا يتناهى من الاعداد [illegible]
صحة قدم العالم فانه يجب تقديم احداثه على الوقت الذي حدث فيه بوقت واحد [illegible]
كلها [illegible] فيلزم صحة تقدم احداثه على ذلك الوقت باوقات لا نهاية لها [illegible]
الاول مشتركة بين جانبي النفي والاثبات كما تحققته [illegible] ما لا يتناهى من الاعداد [illegible]
لم يقم عليه ما لا يتناهى من الاعداد والمتناهية [illegible] الدليل [illegible]
ما لا يتناهى من الاعداد بدليل دل عليه لم يكن نفيه [illegible]

ما لا يتناهى

[illegible] الثانية [illegible] الاول انهم يحكمون على الغائب [illegible] وجودية كانت او عدمية بالمساواة مطلقا كما في
[illegible] قدم الصفات اي قالوا [illegible] لله صفات موجودة قديمة [illegible] بذاته ولا يساوت [illegible] الصفات الذات في
القدم [illegible] من جميع الوجوه فيكون الذات مثلا للصفات فلا يكون قيام الصفات بها اولى من العكس [illegible]
كونه تعالى عالما [illegible] ولا [illegible] متعلقا بالخلق به على الواحد منا [illegible] وبان [illegible] يكون كل واحد منهما
[illegible] فيكون [illegible] مطلقا فيلزم من حدوث [illegible] على [illegible] قدم [illegible]
[illegible] المتكلمين وجود المجردات كالعقول والنفوس الناطقة قالوا [illegible] لو وجد [illegible] الا [illegible] الله تعالى [illegible]
[illegible] متناهيا [illegible] مطلقا فيلزم [illegible] الواجب ممكنا او كون الممكن واجبا [illegible]
[illegible] من جميع الوجوه [illegible] الانواع [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible] مطلقا [illegible] في عوارض كثيرة [illegible]
[illegible] المقدمة [illegible] ارادة [illegible] اثبات صفات لله تعالى قالوا [illegible] صفة كمال [illegible] لله تعالى [illegible]
[illegible] قالوا [illegible] صفة نقص [illegible] المقدمة [illegible] في الافعال [illegible]
[illegible] الله تعالى [illegible]
[illegible] في الافعال [illegible] في الذات [illegible] الوجوب [illegible] لله تعالى [illegible]
[illegible] الصفات الحقيقية [illegible] العلم [illegible]
[illegible] المقدمة [illegible] الاستدلال [illegible] على اثبات الصفة [illegible] الصفة الذات [illegible] الذات [illegible]
الاستدلال [illegible] والعالم [illegible] كونه تعالى مختارا [illegible]
[illegible] مسبوقا بالقصد والارادة [illegible] الصفة [illegible]
[illegible] بالعقل [illegible] الذات [illegible]
[illegible] بالذات [illegible] الدليل [illegible]
[illegible] الدليل العقلي المحض [illegible]
[illegible] النقلي المحض [illegible] الدليل النقلي العام [illegible]
[illegible] العقل [illegible] المعجزة الدالة على صدقه [illegible] بالنقل [illegible] الثالث [illegible] التركيب
[illegible] بالنقل [illegible] الدليل [illegible] العقل المحض والمركب من العقل والنقل [illegible]
[illegible] فقد [illegible] الدليل الى [illegible] اقسام [illegible] العالم [illegible]
[illegible] النقلية [illegible] تعالى [illegible]
[illegible] من النقل [illegible] من العقل [illegible]

وكل ما ذكر المأمور به نحو [illegible] ولا بأس ان [illegible] الا خبرنا بالمركب من العقلي والنقلي [illegible]

في عبارة بعض المطالب التي تطلب بالدليل عليه [illegible] بما يجوز عند العقل ان لا يمتنع عقلا اثباته [illegible]

وطبعه [illegible] ما عنده لم يحكم [illegible] ولا اثباته [illegible] الثواب الان على التعيين [illegible]

اثباته الا بالنقل لانه لما كان غائبا عن العقل [illegible] استحال العلم بوجوده الا من قول الصادق [illegible]

احوال الجنة والنار والعقاب والثواب فانا انما نعلم باخبار الانبياء عليهم السلام الثاني من المطالب ما يتوقف عليه

[illegible] والصانع وكونه عالما قادرا مختارا او نبوة محمد عليه السلام فهذا القسم لا يثبت الا بالعقل اذ لو ثبت بالنقل

الدور [illegible] الثالث من المطالب [illegible]

حدوث العالم [illegible] اثبات الصانع [illegible] بامكان العالم ثم يثبت كونه عالما [illegible] ارسال الرسل

ثم يثبت باخبار حدوث العالم وكذا الوحدة فان ارسال الرسل لا يتوقف على كون الاله واحدا [illegible]

بالادلة السمعية فهذا القسم يمكن اثباته بالنقل [illegible] بالدليل العقلي الدال عليه ويمكن ايضا اثباته بالنقل [illegible]

عليه كما عرفت المقصد الثاني الدلائل النقلية هل تفيد اليقين بما يستدل بها عليه من المطالب [illegible]

المعتزلة وجمهور الاشاعرة لتوقفه اي توقف كونها مفيدة لليقين على العلم بالوضع اي وضع الالفاظ المنقولة [illegible]

بازاء معان مخصوصة والارادة اي وعلى العلم بان تلك المعاني مرادة له والاول اي العلم بالوضع انما يثبت بنقل

[illegible] مدلولات جواهر الالفاظ ونقل النحو [illegible] مدلولات الهيئات التركيبية ونقل الصرف [illegible]

هيئات المفردات واصولها اي اصول هذه [illegible] برواية الاحاد [illegible] الاشعار [illegible]

التي يروونها عن احاد من الناس كالاصمعي والخليل وسيبويه [illegible] يجوز الخطاء على [illegible]

[illegible]

والعكس [illegible] الثاني وهو العلم بالارادة يتوقف على عدم النقل [illegible] تلك الالفاظ

معانيها المخصوصة التي كانت موضوعة بازائها في زمن النبي عليه السلام [illegible] النقل [illegible]

المعاني الاول دون المعاني الاخر [illegible] وعلى عدم الاشتراك [illegible]

[illegible] وعدم المجاز [illegible] المراد المعنى المجازي لا الحقيقي [illegible]

[illegible] الاضمار [illegible] وعدم التخصيص [illegible] التخصيص [illegible]

اللفظ [illegible] وعدم التقديم والتأخير [illegible]

والكلام [illegible] النقل [illegible] الكلام [illegible]

اسقط الاضمار بناء على دخوله في المجاز بالنقصان [illegible] المصنف [illegible] التخصيص [illegible]

[illegible] العلم بالوضع والعلم بالارادة لا بد [illegible] المعارض العقلي [illegible]

[illegible] الدليل النقلي او لو وجد ذلك المعارض لقدم على الدليل النقلي قطعا بان يأول النقل عن معناه الى معنى آخر

[illegible] فانه يدل على الجلوس وقد عارضه الدليل العقلي الدال على استحالة الجلوس في حقه تعالى [illegible] الاستواء

بالاستيلاء [illegible] كناية عن الملك وانما قدم المعارض العقلي على الدليل النقلي اذ لا يمكن العمل بهما [illegible]

ثبوت [illegible] كل واحد منهما لاستلزامه اجتماع النقيضين ولا [illegible] بان يحكم [illegible] كل منهما [illegible]

ارتفاع النقيضين [illegible] تقديم النقل على العقل بان يحكم بثبوت ما يقتضيه الدليل النقلي دون ما يقتضيه الدليل العقلي ابطال

الاصل بالفرع فان النقل لا يمكن اثباته الا بالعقل لان [illegible] اثبات الصانع ومعرفة النبوة [illegible] صحة النقل عليه

[illegible] العقل [illegible] النقل الذي يتوقف صحته عليه فاذا قدم النقل عليه وحكم بثبوت مقتضاه [illegible] ابطال العقل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الدليل العقلي [illegible] النقلي [illegible]

[illegible] الدليل النقلي [illegible] العلم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] العلم بالوضع والارادة [illegible]

[illegible]

الطرق

العلوم

الادلة

نظر لانه ان كان مفيدا لليقين يبنى على انه هل يحصل بمجرده ام لا بمجرد الدلائل النقلية والنظر فيها وكون دلالتها على مدلولها [illegible]

وانه هل للعقل [illegible] بذلك او يتوقف [illegible] خلقه في ذلك الجزم بعدم المعارض العقلي وهذا لا يحصل [illegible] بمجرد [illegible]

فلا يحصل الجزم بارتفاع النقيض والاثبات فلا جرم كان افادتها اليقين في العقليات محل نظر واما في [illegible] كان

الفاضل المحقق بانه [illegible] الجزم بعدم المعارض العقلي للدليل النقلي في العقليات [illegible] منه وذلك في الشرعيات والاحكام [illegible]

منها فلا نقول بها فليت المراد بالشرعيات ما يكون [illegible] بالنقل ثبوتا وانتفاء ولا طريق اليه والمراد بالعقليات [illegible]

وفيما جاز ان يكون من الممكنات فلا يحصل بهذه الاشكال [illegible] بعدم المعارض العقلي للدليل النقلي

في العقليات [illegible] في الشرعيات وذلك لان الادلة النقلية في العقليات فانها بمجردها تفيد الجزم بعدم

لانها مركبة من مقدمات يعلم بالبداهة صحتها او يعلم بالبداهة او بما يعلم صحته بالبداهة [illegible]

احكام بالبداهة لا يعارض [illegible] [illegible] بالنقل الا بانه لا يجوز التمسك بالادلة النقلية [illegible]

نعم يجوز التمسك بها [illegible] النقلية [illegible] لافادة اليقين [illegible] الاحاد [illegible] لافادة الظن

في الاحكام الشرعية [illegible]

الموقف الثاني في الامور العامة [illegible]

ما لا يختص بقسم من اقسام [illegible] كالوجود والوحدة فان كل موجود [illegible] [illegible]

يا او واجب له ماهية مغايرة لوجوده [illegible] [illegible] [illegible]

والكثرة والعلولية [illegible] فانها كلها مشتركة بين [illegible] والعرض [illegible] القدم [illegible] والوجوب الذاتي والامكان [illegible]

العامة ويكون البحث [illegible] التبعية [illegible] الامور العامة [illegible] المفهومات [illegible] الاطلاق [illegible]

العام [illegible] على سبيل التقابل [illegible] يكون [illegible] [illegible]

وانا جعلنا هذا الموقف [illegible] بقسم من [illegible] الامور [illegible]

الا الامور المشتركة [illegible]

[illegible] المعلومات [illegible] [illegible] [illegible] الامور العامة [illegible]

عند المتكلمين اربع [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المعدوم ثابت [illegible]

[illegible] الواسطة بين الموجود والمعدوم وهو الحال [illegible] اربع [illegible] [illegible]

الاول المعدوم ليس بثابت ولا واسطة بينهما [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] والاول هو المعدوم [illegible] الموجود

[illegible] [illegible] المعدوم ليس بثابت [illegible] الواسطة [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] المعتزلة [illegible]

[illegible] الا المحقق [illegible] والمعدوم [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] بانه صفة لموجود لا موجودة ولا معدومة [illegible] الذوات [illegible] الامور [illegible] بانفسها الموجودة

لا يكون [illegible] الموجود [illegible] [illegible] وانها [illegible] الموجودة [illegible] المعدومة

السلوب التي يتصف بها الموجود [illegible] الاحوال [illegible] التعريف بانه [illegible]

[illegible] والسواد [illegible] فانها [illegible] احوال حاصلة للذوات [illegible] وجود [illegible] [illegible]

[illegible] للموجود [illegible] [illegible] بان المعدوم ثابت [illegible] الاحوال

[illegible] المعدوم [illegible] [illegible] بثبوت المعدوم [illegible] [illegible] بالاحوال [illegible]

الاحتمال الثالث المعدوم ثابت ولا واسطة وهو [illegible] المعتزلة [illegible] [illegible]

[illegible] المنفي [illegible] [illegible] [illegible] الموجود والمعدوم الممكن [illegible]

[illegible] الموجود [illegible] المعدوم [illegible] الموجود والمنفي

[illegible] المعدوم [illegible] [illegible] المعدوم [illegible] المعدوم [illegible]

[illegible] الثابت [illegible] الموجود [illegible] المعدوم [illegible] الثابت [illegible] الموجود

[illegible] المعدوم الممكن [illegible] [illegible] الاحتمال [illegible] المنفي والثابت الموجود

[illegible] المعدوم الممكن [illegible] المعدوم المطلق [illegible] المنفي والمعدوم الممكن [illegible]

[illegible] الموجود والمعدوم [illegible] [illegible] اطلاق المعدوم على المنفي [illegible] الثابت [illegible]

[illegible] الثابت هو المعدوم [illegible] المعدوم الممكن [illegible] المنفي [illegible]

المعدوم مطلقا [illegible] الاحتمال الرابع المعدوم ثابت والحال [illegible] [illegible] المعتزلة

[illegible] الاحوال [illegible] [illegible] الاعيان [illegible] [illegible] الموجود [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] الاعيان [illegible] الثابت [illegible] الموجود والمعدوم الممكن [illegible]

[illegible] [illegible] الاعيان هو المعدوم [illegible] [illegible] ثابت [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] المذهب [illegible] الموجود [illegible] المعدوم الممكن [illegible] المذهب [illegible]

الموجود والمعدوم الممكن فقط [illegible] الموجود [illegible] المعدوم [illegible] المذهبين [illegible]

[illegible] المنفي [illegible] والمعدوم الممكن [illegible] المذهب الثاني [illegible] المنفي [illegible] المذهب الاول [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الموجود [illegible] المعدوم [illegible]

[illegible] الموجود [illegible] [illegible] الموجود [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] الموجود [illegible] الموجود [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] الموجود [illegible]

المقصد

الا لو وجد مشارک له فی هذا الوصف وهو انه لیس بمتحیز ولا حالا فی المتحیز ولا جزءا منه یتمیز به الباری عن غیره ای بغیرها

الوصف المشترک بینهما فیلزم الترکیب فی الباری من الممیز والمشترک وانه ممتنع ... الثانی ان هذا الوصف اخص صفات الباری

... لا مجانسة ... هذا الوصف فیتعالی هو موجودا متحیزا ولا حالا فی متحیز

[illegible]

أقول بل لابد من الانتهاء الى دليل يشتمل على امر حينئذ يكون العلم بوجود [illegible] موضوعها بديهيا وانه يستدعي تصور الوجود المطلق

بطريق البديهة فاتجه الاشكال بان الكلام في اكتساب التصديق وما ذكرتم من المقدمة الموجبة لا يكون الا في اكتساب التصور فلعله اراد

كما ان الدليل [illegible] سالبتين [illegible] كذلك لا يتوقف على [illegible] سلبيين لان السلب [illegible] الا بالقياس الى الثبوت فلا بد ان ينتهي الى [illegible]

[illegible]

بالكل يتوقف على العلم بالجزء فيتعين العكس والبيان ان الخفيف من مبدأ الخفاء من عام والنقص الا فانه قابلة للنقص دون الخفا

وجد القابل بل ان العلم يتوقف على الخفيف لا على اجزائه الرابط وارتفاع الموانع وكل ما لا رابط وموانعه افلا كلا لا الخفي

[illegible] اذا شرطا ومعانده الاخص لان شرط العام ومعاند شرط الخاص ومعانده [illegible]

[illegible] لا يعتبر في العام اصلا فيكون اجزائه الرابط وارتفاع الموانع اقل بالنسبة الا الخاص [illegible]

[illegible] الخاص وارتفاع فيكون ما عرفت وجوابه الا جواب الوجه الثالث انا اختار [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] بالوجود [illegible] فيكون مساويا للكل [illegible] قلت [illegible] عند التحقيق

[illegible] الاشياء [illegible] الحقيقة [illegible] الموجودات [illegible] في الحقيقة

[illegible]

سواء كان [illegible] حقيقة او داخلا فيها او خارجا عنها [illegible] الوجود [illegible] الحقيقة

[illegible]

ضمنه من غير عكس كلي والشكل ... ان لا يكون الوجود بديهيا ... فالاولى ان يدعي انه كسبي ... [illegible]

كما هو مذهب الشيخ فلا يكون بديهيا لا كما ... فانه ليس كنه شي منها بديهيا ... [illegible]

فيكون الوجود ... من عوارضها ... [illegible] الوجود ... العارض لا يستقل بالمعقولية ... [illegible]

بدونه فلا يكون الوجود بديهيا ايضا ... الكلي ... [illegible]

تصور ... العارض ... [illegible] ... الوجود ... التصورات ... [illegible]

[illegible] ... العارض ... [illegible]

فلا يلزم كونه كسبيا ... [illegible] ... الوجود ... العارض ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

عن اللفظ والعلم بوضعه وانه لا يختلف باختلاف اللغات وحينئذ يكون الاشتراك معنويا الوجه الثاني انا نقسم الوجود الى الوجود الواجب
ووجود الجوهر ووجود العرض وهكذا نقسمه الى وجودات الانواع واشخاصها او نقسم الموجود الى الموجودات باسرها فان الكل
في التقسيمين واحد ومورد القسمة مشترك بين جميع اقسامه التي تنقسم اليها ابتداء لان ضابطة التقسيم ضم مخصص الى مشترك [illegible]
فقسمة الوجود لما ذكرتم للاشتراك اللفظي كانقسام العين الى الفوارة والباصرة لكونه مشتركا لفظا لانا نقول يمكن هنا تقسيم الموجود
قسمة عقلية لا تتوقف على وضع والعلم به فلذلك لا يختلف باختلاف اللغات المتفاوتة ويمكن فيه حصر العقل الدائر بين
النفي والاثبات بخلاف ذلك التقسيم للاشتراك اللفظي كتقسيم العين فانه موقوف على الوضع والعلم به ويختلف
بحسب اختلاف اللغات ولا يمكن فيه حصر العقل فالاشتراك المعنوي واجب في القسمة العقلية هذا وقد قيل التقسيم
انما هو باعتبار ما يراد باللفظ العين فيقوله الا ان الاشتراك المعنوي ولولا هذا التأويل لكان التردد بالاقسام [illegible]
يعود الاشكال لجواز [illegible] لكن الوجود وقد ينتقض بان الوجهين في الماهية والتشخص فيقال نحن نجزم بان الماهية [illegible]
السبب الاكم بان الماهية ونتردد في خصوصيات الماهية ونقسم الماهيات الى الخصوصيات وكذا الحال في التشخص
فيلزم كون الماهية والتشخص مشتركين وهو باطل لان الماهيات متخالفة الحقائق والتشخصات متميزة فلا يكون مشتركا [illegible]
الموجودات والتعينات لانا نريد بوجه الاشتراك انا لا نريد من الاستدلال بتقسيم الوجهين ان الوجود معنى واحد
مشترك بين الموجودات سواء كان افراده متماثلة في الحقيقة اولا فان اريد ان مفهوم الماهية والتشخص ايضا عارض للماهيات
المخصوصة والتشخصات الجزئية مشترك بينها وان كانت افرادها متخالفة الحقائق والعرضيات فلا نقض كما
وان اريد بالتماثل في الوجود انا نريد به انه مشترك وافراده متماثلة متفقة في الحقيقة فلا نقض [illegible] المراد [illegible]
والتشخص يعني ان الماهية والتشخص وارد عليهما لان افرادهما متخالفة لا متماثلة وانت خبير بان الكلام في
الاشتراك مطلقا هو المعنى الاول الوجه الثالث ان العدم مفهوم واحد اذ لا تمايز فيه الا بحسب الاضافة الى العدم بالذات ولا تعدد
اذ لا يتصور تعدد بلا تمايز فكذا [illegible] نقيضه اعني الوجود معنى واحد والا بطل الحصر العقلي فيهما يعني [illegible] الموجود
او معدوم حصر عقلي لا محيص عنه قطعا فاذا كان العدم مفهوما واحدا والوجود مفهومات متعددة بطل الحصر
العقلي ضرورة انه لا حصر في العدم المطلق والوجود الخاص فانا اذا اخذنا زيدا امكن ان لا يكون موجودا بوجود خاص ولا
يكون موجودا اصلا [illegible] ذلك جاز ان لا يكون موجودا بوجود مغاير لذلك الوجود الخاص فان قيل [illegible]
انه اما موجود بوجود من الوجودات او ليس موجودا اصلا لم يبطل الانحصار قلت [illegible] كان الحصر بملاحظة اللفظ
ووضعه فلا يكون عقليا بل يكون استقرائيا تابعا للوضع مختلفا باختلافه والجواب ان [illegible] العدم
مفهوم واحد بل هو متعدد ومتمايز بحسب اضافته الى الوجود فان كان الوجود نفس الحقيقة فالعدم رفع الحقيقة ولا شك
ان الحقائق متعددة ولكل حقيقة منها رفع يقابلها والتردد بين الحقيقة المخصوصة ورفعها حاصر بلا شبهة وان
كان الوجود زائدا على الحقائق متعددا بحسب تعددها فان لكل حقيقة وجودا مخصوصا فلكل رفع يقابله ويكون التردد بينهما

يبين ذلك الوجود ورفعه حصرا عقليا كان التردد بين الوجود المطلق على تقدير ثبوته وبين رفعه حصر عقلي الوجه
الرابع قال بعض الفضلاء من الفقهاء ان كون الوجود مشتركا معنى ضروري لا حاجة فيه الى دليل بل يكفيه ادنى
تنبيه انه جاء بالضرورة ان بين الموجود والموجود كالسواد والبياض الموجودين مثلا من الشركة في الكون في
الاعيان ما ليس بين الموجود والمعدوم كالبياض والعنقاء فليس بينهما الشركة في الكون المذكور بحسب اتحاد الاسم
[illegible] قطع النظر عن الالفاظ واوضاعها وهذا الذي ذكرناه لا يمنعه الا المعاند فانه غير ممتنع [illegible]
[illegible] فهو قاطع فيها او عنادا كذا في المباحث [illegible] ويعود [illegible] الماهية والتشخص فان كان
[illegible] الاشتراك ثم الكلام [illegible] الحاصل بين افراد الوجود [illegible] بشهادة [illegible]
الوجود الخاص قال وذكر بعض الفضلاء من زعم ان الوجود غير مشترك معنى فانه مشترك [illegible]
[illegible] مفهوما واحدا ثابتا لجميع الموجودات يحكم عليه بانه غير مشترك بين الموجودات [illegible]
[illegible] كذلك لانه غير مشترك [illegible] الدعوى المتعلقة بامور متعددة واحد [illegible]
[illegible] واحد عام لان تلك الدعوى في متعددة بحسب [illegible] تلك الامور فلا بد لكل واحد من تلك الدعوى
[illegible] الا الدليل اذا كان واحدا شاملا للمتعددة فلا بد ان يكون الدعوى ايضا كذلك
[illegible] المتعددة وعموم [illegible] انما يكون باخذ معنى واحد عام يجمعها ولولاه لوجب [illegible] بخصوصية كل واحد
[illegible] المتعددة [illegible] قال ان الوجود غير مشترك فلا شك ان حكمه هذا غير مقتصر على وجود واحد بل يتناول كل وجود
فلو كان مفهوم الوجود مختلفا لاحتاج ذلك القائل الى ان يبرهن على كل واحد واحد من وجودات الماهيات
انه غير مشترك لاستحالة ان ينطبق الدليل الواحد على متعدد باعتبار خصوصية كل واحد منه لكنه معترف بان حجته
على ان الوجود غير مشترك [illegible] فلا بد له من ان يتصور معنى واحدا [illegible] للوجودات باسرها
[illegible] ذلك المعنى [illegible] فلا بد ان يكون ذلك [illegible]
مشترك والجواب [illegible] الدعوى [illegible] مشترك [illegible] الوجود
[illegible]
[illegible]
[illegible] المراد بالوجود هو [illegible] بلفظ الوجود وهو [illegible] واحد [illegible]
[illegible] حكم على [illegible] هو العنوان المتناول [illegible] على خصوصية كل واحد منها الوجه
السادس لو لم يكن الوجود معنى واحدا مشتركا لم يتميز الواجب عن الممكن فانا اذا قلنا على تقدير ان لا يكون الوجود
[illegible]
[illegible]

ولا امكان بالنظر الى ذاته والجواب انا ما ذكرتم مبني على جواز ان يكون لشيء واحد وجودان وكون الشيء الواحد له وجودان [illegible]
الوجود نفس الحقيقة او زائدا عليها معلوم الانتفاء بالضرورة لامتناع ان يكون الحقيقة الواحدة حقيقتين او ان
يكون موجودة بوجودين وان كان زائدا عليها والامام قال الحكماء الوجود مشترك معنى بل هو مشترك بين الكل اشتراكا
لفظيا فمن القائلون بانه نفس الحقيقة في الكل رجع الحق [illegible] وههنا مذهب ثالث نقل عن الكشي [illegible]
الوجود مشترك لفظا بين الواجب والممكن ومشترك معنى بين الممكنات كلها وهذا السخافة [illegible] لم يكشف [illegible]
المقصد الثالث في ان الوجود نفس الماهية او جزؤها او زائد عليها وفيه مذاهب ثلاثة اذ لم يقل احد بان الوجود
جزء الماهية فاما ان يكون نفس الماهية في الكل اي الواجب والممكن جميعا او زائدا عليها في الكل او يكون نفس الماهية
في الواجب زائدا عليها في الممكن او بالعكس وهذا الاحتمال الاخير لم يقل به احد فانحصر المذاهب في ثلاثة الاول
للشيخ ابي الحسن الاشعري وابي الحسين البصري من المعتزلة انه نفس الحقيقة في الكل اي الواجب والممكنات كلها لوجوه
منها الاول لو كان الوجود زائدا على الماهية كانت الماهية من حيث هي غير موجودة لانا اذا اعتبرنا الماهية من حيث هي
مع قطع النظر عن جميع ما هو خارج عنها لم تكن موجودة فكانت معدومة اذ لا واسطة بينهما فيلزم [illegible] انضمام الوجود
اليها وقيامه بها اتصاف المعدوم الذي هو الماهية بالوجود وانه تناقض اذ يكون الماهية حينئذ معدومة موجودة
والجواب عن هذا الوجه الاول النقض بسائر الاعراض الزائدة على موضوعاتها بلا اشتباه فيقال لو كان السواد مثلا
زائدا على الجسم كان الجسم من حيث هو غير اسود فاذا انضم اليه السواد لزم اتصاف الجسم الذي ليس باسود بالسواد فيلزم
ان يكون ذلك الجسم اسود وليس باسود معا وانه تناقض والثاني الحل وهو ان الماهية من حيث هي ليست موجودة ولا
كما بيناه في المرصد الثاني وكل منهما اي من الوجود والعدم امر زائد عليها ينضم اليها فنقول الماهية من حيث هي لا موجودة
ولا معدومة بمعنى انها ليست عين الوجود ولا عين العدم وانه ليس شيء منهما داخلا فيها بل كل واحد منهما زائد عليها
فاذا اعتبر معها الوجود كانت موجودة واذا اعتبر معها العدم كانت معدومة واذا لم يعتبر شيء منهما لم يحكم
ان يحكم عليها بانها موجودة او معدومة ولا نعني بان الماهية منفكة عنهما معا حتى يلزم الواسطة [illegible] الا الوجود
ينضم الى الماهية وحدها لا الى الماهية المأخوذة مع العدم حتى يلزم التناقض ولا الى الماهية المأخوذة مع الوجود
حتى يلزم كونها موجودة قبل وجودها وبعبارة اخرى الوجود ينضم الى الماهية لا بشرط كونها موجودة ولا بشرط كونها معدومة ولا
في زمان كونها موجودة بهذا الوجود [illegible] وقد مر ذلك [illegible] الاعراض الى محالها الوجه الثاني [illegible]
[illegible] بالشيء [illegible] وجوده الى وجوده [illegible] في نفسه [illegible]
[illegible] ولا يشك ان الوجود امر [illegible] فلو كان الوجود صفة زائدة قائمة بالماهية لزم ان يكون [illegible] الوجود
وجود [illegible] موجودا [illegible]
الكلام [illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible] الماهية [illegible]

[illegible] بالوجود ثالث ويتسلسل الوجودات الى ما لا نهاية له وهو ممتنع [illegible] وجود الجوهر [illegible]
[illegible] فيكون هو عين الماهية وذلك لان جميع هذه الوجودات الزائدة التي لا تتناهى عارضة للماهية [illegible]
[illegible] انضمام المعدوم بالصفات وذلك الوجود لا يكون زائدا على الماهية والا لزم [illegible]
[illegible] والجواب ان العروض التي ادعيتموها انما هي في صفة وجوده [illegible] الوجود فان [illegible]
[illegible] سوى الوجود فان قيامها بالموصوف فرع وجود الموصوف في نفسه واما الوجود [illegible]
[illegible] بالوجود لما ذكرتم من لزوم كون الشيء موجودا مرتين ومن لزوم [illegible] الشيء
[illegible] الوجودات الى ما لا نهاية له [illegible] الحكم [illegible] التخصيص للاحكام العقلية
[illegible] اصحاب العلوم [illegible] في احكامها [illegible] الصواب ان يقال
[illegible] الصفة [illegible] ان موجودة في الخارج فان قيامها بالموصوف فرع وجوده [illegible] الوجود
موجودة في الخارج [illegible] العقل [illegible]
[illegible] في الخارج فلا يكون [illegible] الحكم الضروري هو [illegible] الوجهين [illegible]
[illegible] الوجود وليس زائدا على الماهية [illegible] ان يكون [illegible] الوجه الثالث [illegible]
الوجود زائدا على الماهية [illegible] لكان الوجود [illegible] لامتناع اتصاف [illegible] بالعدم [illegible] نقيضه [illegible] الكلام
[illegible] الوجود [illegible] الوجودات [illegible] والجواب [illegible] الكلام [illegible] الوجود
[illegible] فلا يكون موجودا بل معدوما [illegible] في اتصاف الشيء [illegible] بنقيضه [illegible]
[illegible] للوجود [illegible] على ذلك [illegible] الوجود [illegible] زائدا عليه
[illegible] القدم [illegible] وحدوث الحدوث [illegible] على [illegible] كون القدم والحدوث موجودين
في الخارج وكذلك [illegible] الامكان وغير ذلك من الانواع المتكررة التي [illegible]
[illegible] زائد عليه [illegible] لنفسه [illegible] زائدا على [illegible]
[illegible] القدم فانه لا يكون [illegible] القدم والمعلوم القدم
على [illegible] موجودة [illegible] زائد [illegible] الماهية موجودة بوجود زائد عليها [illegible] الوجود
[illegible] زائد عليه [illegible] الواسطة [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] زائد [illegible] الماهية
[illegible] المذهب الثالث [illegible] الواجب [illegible] وجوده [illegible]
[illegible] زائدا عليها [illegible] زائدا عليها [illegible]
[illegible] وجوده [illegible] الماهية [illegible]

استدلال الحكما على عينية الوجود في الواجب

فيكون وجوده ممكنا فله علة وهي اي تلك العلة ليست غير الماهية الواجبة والا لكان وجود الواجب معلولا لغيره فلا يكون [illegible]
[illegible] اي تلك العلة الماهية الواجبة والعلة متقدمة بوجودها على المعلول بالوجود فتتقدم الماهية الواجبة على الوجود
بوجودها بالوجود وانه [illegible] الوجوه في الدليل الثاني للشيخ وهو انه يلزم كون الشيء موجودا قبل وجوده وكونه موجودا
مرتين وانه يلزم اما تقدم الشيء على نفسه او التسلسل في الوجودات المتسلسلة لانا ننقل الكلام الى ذلك الوجود فلا يكون زائدا عليها
والا لم يكن ذلك [illegible] بل يكون عينها وهو المطلوب فان قلت كون وجود الواجب على تقدير الزيادة ممكنا
[illegible] الا وجوده موجود خارجي [illegible] قلت ليس المراد [illegible] العلة [illegible] بل المراد انه على تقدير زيادته
[illegible] الماهية [illegible] واجبة بان العلة لا شك ان [illegible]
المعلول واما ان تقدمها عليه يجب ان يكون بالوجود فممنوع فان التقدم الثابت للعلة [illegible] المعلول [illegible]
بالوجود كتقدم الماهية الممكنة على وجودها فانها قابلة للوجود عندكم والقابل متقدم [illegible] علة قابلة
وليس ذلك التقدم بالوجود لما ذكرتم بعينه من لزوم وجود الشيء قبل وجوده وكونه موجودا مرتين [illegible]
[illegible] التسلسل واذا كان تقدم القابل لا بالوجود فلم لا يجوز ان تقدم الفاعل كذلك [illegible]
والمعلول الذي يتقدم عليه [illegible] لكونه علة له وليس ذلك التقدم [illegible] بالوجود [illegible]
[illegible] قطعنا النظر عن الوجود اي عن وجود الاجزاء او الماهية فانا اذا لاحظنا الماهية من حيث هي بلا اعتبار وجود
[illegible] علمنا [illegible] ولا يتقدم [illegible] بالوجود لان الكل [illegible]
تقدمه عليها بالوجود ايضا لكن لا باعتبار حصول الوجود [illegible] الواقع بل على [illegible] حصول الوجود لها [illegible]
متقدم على الاثنين [illegible] موجودان معا والواحد متقدم [illegible] على الاثنين [illegible]
[illegible] على وجود الكل [illegible] الحيثية [illegible] بالوجود [illegible]
[illegible] الماهية [illegible] الحيثية [illegible] التقدم [illegible] باعتبار الوجود [illegible]
[illegible] باعتبار الوجود وهو [illegible] ذكرناه من اتصاف المتقدم بالتقدم على المعلول [illegible]
[illegible] اذ [illegible] العلل [illegible] بالتقدم على المعلول [illegible] معدومة فلا يكون [illegible]
[illegible] العلة الموجودة [illegible] من هذه الحيثية [illegible]
[illegible] الماهية [illegible] على هذه الحيثية لا باعتبار الوجود [illegible]
[illegible] موجودة في الخارج [illegible] علة خارجية [illegible] الحيثية [illegible]
[illegible] واجاب [illegible] بان المفيد للوجود وهو العلة الفاعلية لا بد [illegible] له وجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الايجاد [illegible] مرتبة الوجود [illegible]
[illegible] الماهية الواجبة من حيث هي مقتضية لوجودها [illegible]

وجوده زائدا على ماهيته المستفيد للوجود وهو العلة القابلية لا بد وان يلاحظ العقل له الخلو عن الوجود حتى
يلاحظ له استفادة الوجود وذلك لان استفادة الحاصل محال لتحصيله فلا يجوز ان يتصف قابل الوجود والمستفيد
له بالوجود [illegible] والمفهوم الماهية يجب ان يقطع فيه النظر عن وجوده وعدمه فان تعقيد الماهية [illegible]
[illegible] بلا اعتبار وجود وعدم والا [illegible] بالمفهوم من التردد في الوجود والعدم [illegible]
[illegible] عليها [illegible] الوجود [illegible] وجوب تقدم العلة الموجدة على معلولها بالوجود
[illegible] فيكون [illegible] والتوقف [illegible] العلة الفاعلية [illegible]
[illegible] العلة القابلية والمقبولة [illegible] عنه [illegible] جوازه جواز الجواز [illegible]
[illegible] في الممكن والواجب جميعا [illegible]
[illegible] الماهية في الممكن [illegible] الماهية الممكنة [illegible] تقبل العدم [illegible]
[illegible] عن الامكان [illegible] بالوجوب [illegible] الماهية الممكنة حال كونها [illegible] الوجود
[illegible] الوجود [illegible] الماهية الممكنة [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] نقيضه [illegible]
[illegible] الوجود فلا يقبل العدم [illegible] واجب [illegible] العدم
[illegible] الوجود [illegible] بالعدم [illegible] الماهية حال العدم [illegible]
[illegible] العدم [illegible] بالكلية [illegible] نقيض الوجود [illegible] الوجود
[illegible] الماهية [illegible] العدم [illegible] الوجود [illegible] الماهية الممكنة
[illegible] الوجود [illegible] الماهية [illegible] بوجوده [illegible]
[illegible] الوجود بالكلية [illegible] النقيض [illegible] العدم [illegible] الماهية [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الماهية الممكنة [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] في وجود [illegible] الخارجي [illegible] الوجود الذهني [illegible]
[illegible] الذهن [illegible] الوجود الذهني [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود المطلق [illegible] على الماهية [illegible] خارجيا [illegible]
[illegible] الوجود والذهني [illegible] الوجود الذهني [illegible] الماهية [illegible]
[illegible] الذهن [illegible] الشعور [illegible]
[illegible] الوجود والذهني [illegible] معلولها
[illegible] الوجود الذهني [illegible]

الدليل على ان الوجود
زائد على حقيقة الممكن

المعتمد في الخارج اذا لم يكن معقول الماهية خالية عن الوجود الذهني فيما بعد فلا يكون [illegible]

[illegible] ولا يخلو الا اجمال الماهية الموجودة في الذهن خالية عن الوجود الخارجي فيكون زايدا عليها او [illegible]

[illegible] حصول الماهية في الذهن وقد قال بعض الفضلاء [illegible] الدليل [illegible] الوجه الثاني [illegible]

[illegible]

الذي [illegible] عرض [illegible] او جوهر [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] الماهية [illegible]

[illegible] الوجود والوجود [illegible] الوجود [illegible] المصنف [illegible]

[illegible] الوجود زايدا على الماهية [illegible] مفهوم الوجود ومفهوم السواد [illegible]

[illegible] السواد مثلا والنزاع [illegible]

[illegible] مفهوم السواد [illegible] مفهوم الوجود [illegible] السواد [illegible] الخارجية

[illegible] الوجود [illegible] والسواد [illegible] في الخارج [illegible]

[illegible]

اما الوجود فكونه من المعقولات الثانية كالجنسية والتشخص والذاتي والعرضي فان مفهومات هذه الالفاظ معقولات ثانية

لا وجود لها في الخارج فليس في الاعيان شيء هو جنس مطلقا او تشخص مطلقا او ذاتي او عرضي كذلك بل [illegible]

عارضة في العقل للمعقولات الاول ولا يذهب عليك ان هذا الكلام من ابن سينا تصريح بان ليس للوجود هوية خارجية

[illegible] الاشياء [illegible] الوجود لا معقولا ثانيا فالمصنف فاذن النزاع في ان الوجود زائد على الماهية او

ليس [illegible] النزاع في الوجود [illegible] الوجود الخارجي عين الماهية مطلقا [illegible]

[illegible]

فقد ثبت فيها بعد الاشياء فهذا الجواب الناظر فيه من تنبيه التشكيك اذا حقق كان بعينه جوابا لذلك النقض

فتأمل دليل آخر وهو الوجه الثالث من الوجوه الدالة على زيادة الوجود في الواجب الوجوب الذاتي اضافة مقتضى

طرفين احدهما الماهية والآخر الوجود لانه عبارة عن اقتضاء الماهية للوجود فيكون وجوده زائدا على ماهيته قلنا كون

الوجوب اضافة ممنوع بل هو نفس الماهية لان الوجوب هو الامر الذي به غنى ذات الواجب عن غيره وذلك

هو ذات الواجب لانه بذاته غني عن غيره والصواب ان يقال ان فسر الوجوب بالغنى بالاستغناء عن الغير في الوجود

امرا سلبيا غير محتاج الى التحقق بشيئين فالواجب اذا كان محتاجا متعلق الى شيئين فلا يقتضي تحقق الشيئين

وان فسر باقتضاء الذات للوجود فمفهوم وجوده الخاص الذي هو ماهيته يقتضي بذاته عارضا الذي هو الوجود المطلق

فكذا سائر الوجودات الخاصة مقتضية بذواتها لعارضها فيكون واجبة قلت تلك الوجودات لعدم استقلالها في

عارضها لانها في ذاتها محتاجة الى الغير فكذا في اقتضائها المترتبة على ذواتها تحتاج في الوجود الذي هو الواجب فانه مستغن

عما عداه بالكلية النزاع للحكماء بانها بل هو بالوجود الواجب عين ذاته وهو الوجه الرابع من تلك الوجوه ان الطبيعة

اتفقوا على ان الطبيعة النوعية يحمل على كل فرد منها ما يحمل على الآخر ومفهوم الوجود طبيعة نوعية مشتركة بين الوجودات

تختلف لوازمه فلا يمتنع كونه زائدا على ماهيات الممكنات عارضا لها وحينئذ يكون في الواجب كذلك [illegible]

من ان الطبيعة النوعية لا يجوز اختلاف لوازمها بل يجب على كل فرد منها ما يجب على سائرها ما ثبت الحكماء [illegible]

فانهم اثبتوها في العناصر بانها قابلة للانفصال كما سيجيء ثم قالوا الافلاك [illegible] لم يكن قابلة للانفصال لانها [illegible]

طبيعة نوعية كما سيجيء ثم قالوا الافلاك فلما كانت قابلة بالهيولى العنصريات وجب قيامها [illegible] الفلكيات

لان مقتضى الطبيعة النوعية لا تختلف وبه ابطلوا المثل المجردة التي قال بها افلاطون كما سيأتي في مباحث [illegible]

ايضا من جهة عدم الطبيعة في تركيب الاجسام البسيطة الطبائع من الهيولى يقتضي الخفيف قابلة للانفكاك [illegible]

والجواب منع كونها اي الوجود طبيعة نوعية بل هو امر عارض لافراده [illegible] المختص الراجح في الوجود

لا شبهة في ان الناس [illegible] بالوجود [illegible] احكام ويصدر عنها آثار [illegible] الاعراض [illegible]

الوجود منهج وجودا عينيا وخارجيا واصليا وهذا لا نزاع فيه انما النزاع في ان [illegible] هذا الوجود وجود

لا يترتب عليها تلك الاحكام والآثار [illegible] وهذا الوجود الآخر [illegible] وجودا ذهنيا وظليا وغير اصيل وعلى هذا

في الذهن [illegible] الماهية التي توصف بالوجود الخارجي والاختلاف بينهما بالوجود دون الماهية [illegible]

الاشياء في الخارج اعيانا وفي الذهن صور [illegible] النزاع [illegible] كلام [illegible]

عليه فلا عبرة بما قيل [illegible]

كالممتنع مطلقا واجتماع النقيضين والضدين [illegible] المقابل للموجود الخارجي [illegible]

وحمل العلماء [illegible] ههنا على اثبات الوجود الذهني [illegible]

صادقة لكونها محكوما عليها بالاحكام العامة وملزومة اولازمة لبعض الاشياء او كون الممتنع مثلا مفتقرا الى العلة ومعلوم

من قبيل الايجاب لكونه منفصلا الى غير ذلك من الاحكام الايجابية الصادقة في نفس الامر سواء كانت عامة للمفهوم الممتنع او لكل

ما صدق عليه اي الحكم على تلك الامور المفروضة باحكام ثبوتية صادقة يستدعي ثبوتها اذ ثبوت تلك الامور

التي الغيرية في نفس الامر فرع ثبوتها اي ثبوت ذلك الغير في نفسه واذ ليس ثبوت تلك الامور المفروضة في

الخارج فهو في الذهن وهو المطلوب فان قلت لو صح هذا الذي ذكرتم من ان المحكوم عليه بالاحكام الثبوتية الصادقة

يجب ان يكون موجودا اما خارجا او ذهنا انتقض قولنا المعدوم المطلق الذي لا وجود له اصلا لا في الخارج ولا في الذهن

لا يحكم ولا يخبر عنه لانه يكون معلوما مخبرا عنه في نفس الامر بهذا الحكم ووجوده في الخارج او الذهن اصلا لا عام ولا اخبار

عنه [illegible] المعدوم المطلق صار محكوما عليه باتصافه بعدم العلم والاخبار فيكون معدوما مطلقا وموجودا في

الذهن قلنا الملازم حاصل بانه يصدق هو كلام الذي ذكرتموه فقضية سالبة بمعنى انه ليس معدوم مطلق معلوما ومخبرا عنه والسالبة

الصادقة لا تقتضي وجود الموضوع بل المقتضي له هو الموجبة الصادقة فلا تناقض لانه يصدق بمعنى ان ثمة يصدق

عليه في نفس الامر انه معدوم مطلق وصفنا انه لا يعلم ولا يخبر عنه حتى يكون قضية موجبة معدولة مقتضية لوجود الموضوع

[illegible] فالوجه ما ذكرنا لا يصدق قولنا المعدوم المطلق مقابل للموجود المطلق قلنا مفهوم المعدوم المطلق من حيث هو

مقابل للوجود المطلق من حيث انه متصور موجود في الذهن ومن هذه فلا استحالة في ذلك اجاب عنه الامام الاول الذي

[illegible] في اثبات الوجود الذهني الامام الرازي بجميع ما نتصوره لا وجود له في الخارج اصلا بل كل ما نتصوره فله وجود عيني

[illegible] المتصور اما قائم بنفسه كما يقول افلاطون فانه ذهب الى انه لا بد في كل طبيعة نوعية من شخص مجرد باق ازلي

ابدي [illegible] ابطال هذا الرأي غير صحيح فيكون الاتصال فاجاب فيبطل بما ذكر غيره من الدليل ولو حمل

قول افلاطون ههنا على [illegible] من ان الصور معلومات الله تعالى قائمة بذواتها لكانت نسبة او قائم بغيره كما يقوله الحكماء

فان الصور اي صور جميع المعقولات مرتسمة عندهم في العقل الفعال فانه عندهم مبدأ الحوادث في عالمنا هذا فلا بد ان يرتسم

فيه صورها بوصفين فاذا النفس المتصل الينا شاهدناه والجواب ان المرتسم فيها اي في الامور الخارجية عنا كالعقل

الفعال مثلا ان كان العلوم بذاته هو ما نتصوره لزم تحقق هوية الممتنع في الخارج وانه سقط قطعا الباطل

وان كان المرتسم فيها هو الصور والماهيات الكلية فهو المراد بالوجود الذهني اذ غرضنا ومقصودنا اثبات نوع

من التمييز للمعقولات التي هي الماهيات الكلية هو غير التميز بالهوية الذي نسميه بالوجود الخارجي سواء انحصر في

النفس او في الخارج الذهن تلك المعقولات فيكون ذلك النوع من التميز لها في ذهننا او ذهن الافلاطونيين اي في العقول

[illegible] في العقل الفعال فيكون ذلك من التميز بامتيازها بتعرض لغيابها وما نتصوره بنفسه لا ان بطلانه ظاهر

والحاصل ان تلك الامور المفروضة اذا كانت ممتنعة الوجود في الخارج لم يمكن ان يكون لها وجود اصيل الا قائم بنفسها

او بغيرها وجب ان يكون لها وجود ظلي في محل [illegible] سواء كانت هي النفس الناطقة او غيرها وهو المطلوب وهذا [illegible]

بل نقول ان اريد بالامور الثبوتية امورا ثابتة في الخارج فلا نم انا نحكم بها على المعدوم في الخارج كيف ولو سلم لم يكن المحكوم عليه موجودا
في الخارج بهو الا ان يريد بالامور الثابتة في الذهن كان ذلك مصادرة على المطلوب بل ان المراد بالثبوتية ما يقابل السلبية واتصاف
المعدوم بها وانه جوز ذلك في الموجبة السالبة المحمول لكونها في معنى السالبة فلا يقتضي وجود الموضوع وعلى المعدوم ايضا
جوز صدقها مع عدم الموضوع ايضا بان ان اريد ان تلك الامور الثبوتية ثابتة في الخارج للموضوع المذكور فهو ممنوع
كيف ولو صح ذلك لكان الموضوع موجودا في الخارج وان اريد بها انها ثابتة له في الذهن كان ذلك ذكر على وجود الموضوع
فيه فيكون مصادرة واصفا انها ثابتة للموضوع في نفس الامر وذلك موقوف على وجود الموضوع فيها اي
في الخارج فهو في الذهن الامر الثاني من الامور الدالة على الوجود الذهني انا نتصور من المفهومات ما هو كلي اي منطبق الكلية التي

[illegible]

الثاني ان حصول حقيقة الجبل والسماء مع عظمها في ذهننا محال بالعقل واجاب عنه اي عما ذكر من الوجهين الحكماء
بان الحاصل في الذهن صورة وماهيتها موجودة بوجود ظلي لا هوية عينية موجودة بوجود اصيل وانكار ما تقوم به هوية الكلام
اي ماهيتها موجودة بوجود عيني الا انها موجودة بوجود ذهني فلا يلزم اتصاف الذهن بتلك الصفات
المتنفية ولا اجتماع النقيضين ايضا لان التضاد من احكام الاعيان والهويات دون الصور والماهيات
وبان الذي يمتنع حصوله في الذهن هو هوية الجبل والسماء وغيرهما من الاشياء فان ماهيتها موجود بوجود خارجي
يمتنع ان يحصل في ذهننا واما مفهوماتها الكلية وماهيتها الموجودة بالوجودات الظلية فلا يمتنع حصولها في الذهن

[illegible]

فى الجملة وما يكون ثابتا كذلك ايكون معدوما فلانشى من المعدوم بثابت اصلا ولو اضيف فتفرع على قوله فلا وجود

للوجود الذهنى وتغيبى على المعدوم الذى كلا مناقشة لكان انسب بقوله والحق جنسه اى فى الخلاف فى ثابت المعدوم

انه فرع الخلاف فى الوجود الذهنى وذلك لانه لا تمايز بين المعدومات الا فى العقل فان تلك الاحكام انما تتصف

المعدومات بحسب نفس الامر فى العقل لا فى الخارج اذ لا ثبوت للمعدوم الخارجى فى الخارج حتى يجعل اتصافه به فى ما

تمايز بينهما الا فى العقل فاذا كان ذلك التمايز الحاصل لها فى العقل لوجودها فى الذهن لم يتصور معدوم مطلقا بل كل ما

من المعدومات والعدمات وبعض المعدوم المطلق والعدم المطلق كان موجودا فى الذهن فالاتصاف الكلى بها

ثابت للوجود ولا معدوم مطلق الذى لا وجود له اصلا والا تصور لما هو معدوم مطلقا لا وجود له خارجا ولا ذهنا

مع انه متصف بالاتصاف فالمعدومات متمايزة المقصد السادس فى ان المعدوم شئ ام لا وانها ثابتة ام لا

من امهات المسائل الكلامية اذ يتفرع عليها احكام كثيرة من جملتها ان الماهيات غير مجعولة وسيرد عليك تفصيلها

قال الامام الرازى هذه المسئلة فرع القول بزيادة الوجود فقال بعض المعتزلة البصرية وابو الهذيل العلاف

الماهية فان القائل بالحاد بينهما لا يمكنه التعقل بانفصالهما الا بمكس فان من قال بها يجب عليه القول بزيادة الوجود

فقال بعض المعتزلة البصرية وابو الهذيل العلاف والكعبى ومتبعيه من البغداديين من المعتزلة ان المعدوم الممكن شئ

انه ثابت متقرر فى الخارج منفكا عن صفة الوجود فان الماهية عندهم غير الوجود معروضة له وقد يخلو عنه مع كونها متقررة

متحققة فى الخارج وانما قيدوا المعدوم بالممكن لان الممتنع منه ليس بمتقرر اصلا اتفاقا ومنع الاشاعرة مطلقا اى

المعدوم الممكن والممتنع جميعا فقالوا المعدوم الممكن ليس بشئ كالمعدوم الممتنع لان الوجود عندهم نفس الحقيقة وعدم رفعها

اى رفع الوجود رفع الحقيقة فلو تقررت الماهية فى العدم منفكة عن الوجود لكانت نفس وجودها معدومة معا فلا يجتمع

بان المعدوم شئ وبه اى بما ذهب اليه الاشاعرة قال الحكماء ايضا فان الماهيات الممكنة وان كانت وجودها زائدا عليها

الا انها لا تخلو عندهم عن الوجود الخارجى والذهنى بمعنى انها اذا كانت متقررة متحققة فى وجودها كانت الوجود فى الخارج

وتحققها عينها وجودها اجل مطلقا لا تخلو عنه الا كل ما هية كونها محكوما عليها بانها ممكنة غير متقررة والا انها ثابتة

الملا اللعلى متعلقا بها من الاحكام كما هو قاعدتهم نعم المعدوم فى الخارج يكون عندهم ثابتا فى الذهن واما ان

المعدوم فى الخارج او المعدوم المطلق شئ مطلقا او المعدوم فى الذهن شئ فى الذهن فخلاف التسمية باو فى

الوجود ومباينته وان فى قارنه لانا قولنا السواد موجود يفيد فائدة معتبرة بخلاف قولنا السواد شئ للتنافى اى

نقول بمعنى كون المعدوم ثابتا وجوه الاول الثبوت والتحقق والتقرر امر زائد على الذات اى الماهية

مع الذوات المعدومة وحدها اى دون خصوصية الذات فانا اذا شاهدنا السواد مثلا الجنس مشتركة بينه وبين

البياض فلا يكون الثبوت نفس الذات المعدومة ولا الجزء منها لا لازم التشكيك ولا فائدة الحمل فان قولنا السواد

ثابت يفيد فائدة بخلاف قولنا السواد سواد والاعراض للوجود الا هو ان الثبوت فلو كان المعدوم ثابتا لكان

موجودا معه فان قلت يكفى ان يقال لا معنى للوجود سوى الثبوت فلا حاجة الى ان الثبوت زائد على

والاستدلال عليه بالاشتراك وافادة الحمل قلت فى هذه المغلطة يحصل الاتحاد بين الوجود والثبوت فالكلام

زائد على الذوات ومشترك ومفيد قلنا بل هو ان الثبوت اعم من الوجود فلا يلزم من ثبوت المعدوم فى الخارج

وجوده فيه فان فسر الثبوت به اى بالوجود فالنزاع لفظى اى فالنزاع بيننا وبينكم لفظى لانا نقول المعدوم

ثابت ونريد به معنى اعم من الوجود وانتم تقولون ليس بثابت بمعنى انه ليس بموجود الوجه الثانى ان الذوات المتميزة

عندكم فى العدم غير متناهية لانكم تقولون بان الثابت من كل نوع من الانواع الممكنة افراد غير متناهية

مع انها اى تلك الذوات المتميزة او الاكثر بدون ما قد خرج منها الى الوجود كان اقل من الكل المتناول

له الخارج وما لم يخرج غير متناه مع خروج منها الى الوجود فان الموجودات متناهية اتفاقا والاكثر غيره غير متناه

بين فان التطبيق لا نطبق الجملة الناقصة التى هى الذوات الباقية على العدم على الجملة الزائدة التى هى المشتملة

على تلك الذوات مع الموجودات فلا بد ان ينقطع الناقصة فيكون متناهيا والزائدة انما زادت عليها بمتناه فيكون

الجملتان متناهية فالكل الذى هو الاكثر متناه وقد فرض غير متناه هذا خلف وينتقض هذا الوجه بمراتب الاعداد فانها غير

متناهية مع انها اقل من عدد متناه حصل منها كما جعلناه اصلها ان ابتدئ على الاقل بمتناه فيلزم ان يكون

الاكثر الذى هو مراتب الاعداد متناهيا وهو باطل وان انتقض بعدم الاتصاف بالقلة والكثرة وادعى انه يجرى

التناهى فيه بجملة معلومات الله تعالى فانها زائدة على مقدوراته بل ان كلا واحد منهما غير متناه من الوجه

الثالث ان الذوات المتميزة فى حال العدم اما واجبة التقرر او ممكنة التقرر فيكون واجبة مع انها فرضت ممكنة و

ايضا فيلزم الواجب ولا يكون واجبة التقرر بل ممكنة التقرر وكل ممكن محدث فيكون الذوات محدثة مسبوقة

بالنفى وعدم الثبوت وهو المطلوب فيبطل الواجب تحيث وجوده ولا ما يجب بغير الذى هو اعم من الوجود والوجه

الرابع ان العدم صفة نفى اى حقيقة منفية غير ثبوتية لانه رفع الوجود والموصوف بصفة النفى منفى

منفى غير ثابت كما ان الموصوف بصفة الاثبات اى الصفة الثبوتية ثابت اى مثبت غير منفى فالمعدوم المتصف

بالعدم منفى قال الاصفهانى هذا التمسك وان صح على معناه ضعيف من فضلاء المتكلمين اجمع جمع كثير متناه وغير

الا انه هكذا مذكور غير العبارة هو فى غاية الاحكام والحسن وانه فى غاية الضعف والقبح اذ لا نم ان المتصف

بصفة النفى منفى لجواز اتصاف الموجود بالعدم بالصفات السلبية اى التى لا وجود لها فى نفسها كالاتصاف

زيد بالعمى واما قوله كما ان الموصوف بصفة الاثبات ثابت فمكابرة فيكون غير جامع بين المقيس

والمقيس عليه مع ظهور الفرق بينهما لان ثبوت الشئ لغيره فرع على ثبوت ذلك الغير فى نفسه فلا يجوز

اتصاف المعدوم بالصفة الثبوتية بل لابد ان يكون الموصوف بها ثابتا فى نفسه وليس انتفاء الشئ عن غيره

فرعا على انتفاء ذلك الغير فى نفسه فجاز ان يتصف الموجود بصفة سلبية فلا يكون الموصوف بها منفيا

في نفس الوجود كما في المعدومات الثابتة في العدم لو ثبتت لذواتها لكان كل شيئين مختلفين بالذات فيلزم
ان لا يكون كل فرد من موجود من فرد فرد واحد كسواد من مثلا متساويين متخالفين بالذات لان مقتضى ذوات
الاشياء لا تختلف ولا تتخلف عنها والا لم تكن ثابتا من لذواتها فان الحدث لذواتها لم تتكثر الوجود بل كانت
متصفة بالوصف الذي تقتضيها ذواتها فيلزم ان يكون الشيء الواحد كالسواد مثلا منحصرا في فرد واحد والا لكان
وان لم يقتض لذواتها ايضا كما لم تثبت لذواتها فالمعدوم في حال العدم مورد للمعتزلة ايلانا شيئا ان الصفات المنافية فكانا
ذات المعدوم كما لم تقتض الوصف ولا الكثرة اللازمة للثبات جاز ان يعرض له كل واحد منها بسبب امر خارجي
عنه ويلزم السفسطة اعني جواز تعاقب الحركات والسكنات على المعدوم قلنا فكذلك لذواتها لان الثابت في [illegible]
اضربا انها لا ثبات من لذواتها ولا تقتضي ايضا لذواتها ولا يلزم كونها مورد للمعتزلة ايلانا اذا التميز انما يوجب الكون
الثابتة في العدم وكلها باعتبار [illegible] عاعد الكافة لازم لها فلا تتوارد ولا تتزايل بالنسبة الى الذوات
نعم يلزم ان لا يكون الماهية المشتركة بين تلك الذوات متقارنة للامور بها باعتبار بعض افراد ما تقتضيه
والا لكان ذلك التقارن على سبيل التوارد والتزايل فلا فان قلتم فانه لم تقتض الماهية الوحدة ولا الكثرة [illegible]
نقاضيها عليها لا التخلي عنها قلت [illegible] اعتبار بان فلا يلزم من جواز تعاقبها جواز تعاقب الصفات الموجودة
حتى يلزم السفسطة المذكورة وان اوردت [illegible] بانها فقط [illegible] ذواتها وكل شيئين مختلفين في
بالذات قلنا نعم فان القول بانه لا يعرض لها الكثرة ولا ينحصر [illegible] بل كل هو نبين [illegible] مختلفان بالذات [illegible]
الشخصية وبالجملة فهؤلاء ما ذكرتم في العدم وارد عليكم في الوجود فان ماهية السواد من حيث هي ان اقتضت
الاتحاد انحصرت في شخص وان اقتضت التباين كان كل سواد من متباينين بالذات وان لم تقتض شيئا منهما
كانت موردا للمعتزلة ايلانا فان قلنا استحالة جواز تعاقب الصفات عليها مع كونها موجودة قلت
مع عدم الاستحالة في جواز تعاقب الصفات الاعتبارية عليها حال كونها معدومة ثابتة [illegible]
المميزة للذوات انما تتوارد على الماهيات المعدومة اذا فرض قبلها الوجود واما حال العدم فلا الكثرة ولا [illegible] جاز
ان يكون الماهية بشرط العدم مقتضية للوحدة فاذا وجدت زال الاقتضاء فيعرض الوجود [illegible] مسالك ضعيفة
والمعتمد في اثبات هذا المطلب وجهان الاول القول بثبوت المعدوم في حال العدم ينفي المقدورية لان الذوات
ثابتة ازلية فلا يتعلق القدرة بالذوات انفسها والوجود حال لا تتصف بها [illegible] في الجملة [illegible]
المعتزلة لو كان للقدرة تاثير لكان ذلك التاثير في الحال لكن تاثير القدرة مع ان الحال [illegible] امر [illegible] او نقول
اي كمر الثبت الحال فهم الذوات الازلية والاحوال التي من جملتها الوجود عندكم لا تتعلق بها القدرة فان الاحوال
كما عرفتم ليست معلومة ولا مجهولة ولا مقدورة ولا عاجزا عنها واذا لم يتعلق القدرة بالذات ولا بالوجود
لم يكن الباري سبحانه موجدا للممكنات ولا قادرا على ايجادها وذلك كفر صريح لانا نقول تاثير قدرته [illegible] انما هو اتصاف

الذات بالوجود ولانا نقول ذلك الاتصاف امر عدمي فلا يكون اثر المؤثر وعكس لان المراد ان القدرة
انما تجعل الذات متصفة بالوجود ولانا نوجد الاتصاف والفرق بين الامرين ان الصباغ يجعل الثوب متصفا
بالصبغ وان لم يكن موجدا الاتصاف به الوجه الثاني لو كان المعدوم الممكن ثابتا لكان المعدوم المطلق اعم
من المنفي لشموله الثابت والمنفي معا فيكون مفهوم المعدوم مطلقا متميزا عنه ان عن مفهوم المنفي والا لما
وان لم يكن متميزا عنه لكان المفهوم العام عين المفهوم الخاص وهو محال فيكون مفهوم المعدوم امرا ثابتا
لان كل متميز عن غيره ثابت عندكم وانه يعني مفهوم المعدوم صادق على المنفي اذ على ما صدق عليه المنفي
وكل ما صدق عليه صفة ثبوتية فهو ثابت فالمنفي ثابت هذا خلف وما يقال من ان المعدوم الممكن ثابت
عندهم لا كل معدوم ثابت فيصدق في بعض المعدوم ثابت فلا يلزم من صدقه الا من صدقها المعدوم على
المنفي ثبوته او يجعل الاستدلال هكذا المنفي معدوم وبعض المعدوم ثابت فانه لا ينتج لكون الكبرى
في الشكل الاول جزئية فانه يقول ما فهمناه من التقرير وانا نجزم ذلك القول لانهم لم يجعلوا ما جعله [illegible]
ولم ينقطعوا الان مقصودهم ان قصد المستدل هي بالوجه الثاني الالزام اي الزام المعتزلة بما هو معتقد فيه
من ان التميز يقتضي الثبوت ولو صح ان تقرير المصنف متعلق بمفهوم المعدوم وانه على تقدير كونه اعم
من مفهوم المنفي يلزم ان يكون متميزا عنه فيكون امرا ثابتا فيلزم ان يكون ما صدق عليه المنفي ثابتا لانه
ما من ثبوتي هو مفهوم المعدوم وهذا لا يتجه عليه اصلا ما قالوه من ان الكبرى في الشكل الاول جزئية
غير [illegible] متعلق بما صدق عليه مفهوم المعدوم وهو ان يقال على تقدير كونه اعم من المنفي لا يكون ما صدق
عليه المعدوم نفيا محضا والا لم يبق بينهما فرق واذا لم يكن نفيا محضا كان ثابتا فيصدق المنفي معدوم
المعدوم ثابت فيرد عليه ان ليس جميع ما صدق عليه مفهوم المعدوم نفيا محضا بل بعضه نفي محض
هو المعدوم الممتنع وبعضه ثابت هو المعدوم الممكن فيجب ان يجعل الكبرى في ذلك القياس جزئية واعلم ان
الاظهر على تحرير المصنف ان يقال على تقدير كونه اعم من المنفي كان مفهوم المنفي متميزا عنه فيكون ثابتا وهو خلف
به ما صدق عليه من افراده فيكون ايضا ثابتا واما ما يقال من ان المعدوم ليس عندهم اعم من المنفي [illegible]
عندهم من انهم يطلقون المعدوم على المنفي ايضا وقد ما ان يكون مساويا له او اخص منه مطلقا او من وجه او اعم
التغاير فاختلط ما حصل [illegible] للمثبتين للقول بثبوت كون المعدوم ثابتا وحاصل الاول ان المعدوم متميز وكل متميز
ثابت فالمعدوم ثابت اما الاول فلانه اي المعدوم متصور ولا يعقل تصور الشيء الا بتميزه عن غيره والا لم يكن هو بكونه
متصورا اولى من الغير لا يقال ان ارادوا ان كل معدوم ممكن متصور بمعناه [illegible] فقصروا على بعض [illegible]
عندهم لانا نقول نعلم ان ارادوا ان بعضه متصور دون بعض وكل منهما [illegible] كما يشهد به قوله [illegible]
فان بعضه مراد دون بعض [illegible] وبعضه مقدور دون البعض ولولا التميز بين المعدومات لما [illegible]

اما انضاف بعضها بالمراد به او المقدور به حدوث بعض واما الثاني فلان الكل متميز له بوجه يشير اليه العقلاء

لا يتصور الا بتعينه وثبوته في نفسه والثاني المعروف لا يتعين في نفسه ولا اشارة عقلا اليه واجيب عن

الوجه هو النقض بما وافقونا على انه منفي كالممتنعات فان بعضها كشريك الباري متميز عن بعض كاجتماع

الضدين والخيالات كبحر من زيبق وجبل من ياقوت وانسان ذي راسين فان بعضها متميز عن بعض

ولا ثبوت لها اتفاقا فان قالوا انا نجيب عن جواهر متصفة بالحقيقة والالوان والاشكال المخصوصة وعنهم ان

الثابت في العدم ذوات الجواهر والاعراض عن الا ان تتصف الجواهر هناك بالاعراض والتقسيم الى وجود [illegible]

عن العدم وغيره ايضا ولا ثبوت له في العدم اتفاقا وبالعروض والتركيب فان ما هو متميز عن غيره بالعين

متعين حال العدم فانا لا نجيب عن اجتماع الاجزاء وانضمام بعضها الى بعض وتناسبها على وجه مخصوص اذ كل ذلك

حال العدم بل حال الوجود والاحوال فانها متميزة وليست ثابتة عندكم في العدم فكانه حق الوجود بالذي [illegible]

في الاحوال لان كونه ثابتا في العدم منتف اتفاقا على [illegible] اذ لو ثبت وجود المعدوم حال عدمه لزم اجتماع الوجود

والعدم ثم النقض بالاحوال انما يتجه على نفاة الحال كالقاضي [illegible] المعلومات التي نسميها بعضهم احوالا لا انها [illegible]

وليست ثابتة عندكم اصلا لا في الوجود ولا في العدم ولانه غير [illegible] واما القائل بالحال فيقول انا [illegible]

هو الكلام ذكر [illegible] وقد [illegible] الا ثبوت [illegible] ثبوت المعدوم الممكن [illegible] وكونه مقدورا او كونه مرادا فان [illegible]

يدل على ان المراد [illegible] فلا يجب [illegible] ثبوته لكونه مقدورا او مرادا [illegible]

[illegible] عنهم ثبوته المعدوم الممكن ان اردتم به القدر الثابت في الشيء وهو التميز الذهني فظاهر انه لا يوجب الثبوت

[illegible] الممكن المنفي ايضا ما اثبتنا وان اردتم به غيره [illegible] فمعناه ان لا [illegible] ثبوت التميز الاول هو غيره ولكن

[illegible] وعليكم او لا [illegible] بيان ان ثبوت المعدوم الممكن حتى [illegible]

[illegible] لكونه مقتضيا للثبوت حال العدم فانا [illegible] في المعاني الوجه الثاني ان المعدوم

[illegible] بالاحكام الثلاث [illegible] المعدوم الممكن وان الاحكام صفة ثبوتية كالسيان في المرصد الثالث فكان

المتصف بها ثابتا لا بانا لا نمنع ان [illegible] بالصفة الثبوتية [illegible] وجوابه منع كون الاحكام صفة ثبوتية

بل هو امر اعتباري كالسيان في [illegible] المرصد ايضا على انه منقوض [illegible] بالوجه الاول ولم [illegible] غيرها

[illegible] المذكورين منها ما يعود اليهما لكونه ان المعدوم الممكن [illegible] فهو غيره [illegible] الاشياء

اذ لا يتصور [illegible] وهذا راجع الى الوجه الاول اذ حاصله ان الكل [illegible] متميز عن الاخر ولما

الثاني فان [illegible] متصف بالعينية التي هي صفة ثبوتية [illegible] النقض او منع كون العين

صفة ثبوتية وكون العقد [illegible] ايجاد [illegible] فلو لم يكن الذوات الممكنة ثابتة في العدم ومتعينة متميزة

[illegible] على الفاعل [illegible] الايجاد [illegible] عن الفعل [illegible]

هو ذكر المقصد اولى من غيره ومحصوله انه متعين متميز فيكون ثابتا فقد رجع الى الوجه الاول وجوابه كالاول فان

التميز علم الفاعل كاف في القصد ومنع كون الادراك ان الادراك علم اي نوع منه فلو جاز ان يكون لنا معلوم هو

[illegible] فليجز ان يكون لنا مدرك اي محسوس ليس بشيء وهذا راجع الى الاول وجوابه النقض بالمتخيل فانه معلوم فليس

شيء والمدرك بالحواس وايضا ما ذكره [illegible] عن الجاحظ فان الادراك نوع من العلم بخلاف التخيل الا مركب

انه لا يتعلق بالمعدوم وان كان ثابتا فلا يلزم من كون المعلوم [illegible] غير ثابت كون المدرك المحسوس كذلك

ومنهم [illegible] مسئلة ان الماهيات مجعولة ام لا وهي ان [illegible] لو كانت الذوات غير متقررة في انفسها

ولكانت [illegible] على بعض الاقا [illegible] عند عدم جعل الجاعل اياها ثابتة و [illegible] الشيء عن نفسه محال فيجب ان لا يكون

الذوات مجعولة بل ما هو متقرر في انفسها وسيأتيك جوابه هناك فانه المقصد السادس وفيه ابحاث

الاول في تحقيق معنى لفظ الشيء وبيان اختلاف الناس فيه وهذا بحث لفظي متعلق باللغة بخلاف ما تقدم

فان المعدوم شيء اما فانه بحث معنوي الشيء عندنا الموجود اي لفظ الشيء عند الاشاعرة يطلق على الموجود

فقط وكل شيء عندهم موجود وكل موجود شيء وقال الجاحظ والبصرية من المعتزلة هو المعلوم ويلزمه المستحيل

اي يلزمهم اطلاق الشيء على المستحيل لانه معلوم الا ان يقولوا المستحيل لا يعلم الا على سبيل التشبيه والتمثيل

[illegible] مذهب البصرية وقال الناشي ابو العباس الشيء هو القديم والحادث مجاز وقالت الجهمية هو الحادث وقال

هشام بن الحكم هو الجسم وقال ابو الحسين البصري والنصيبين من المعتزلة البصرية هو حقيقة في الموجود ومجاز في المعدوم

وهذا قريب من مذهب الاشاعرة والنزاع لفظي متعلق بلفظ الشيء وانه على ماذا يطلق والحق ما ساعد عليه اللغة

والنقل اذ لا مجال للعقل في اثبات اللغات والظاهر معنا فان اهل اللغة في كل عصر يطلقون لفظ الشيء على

الموجود حتى لو قيل عندهم الموجود شيء تلقوه بالقبول ولو قيل ليس بشيء قابلوه بالانكار ولا يفرقون اطلاق

لفظ الشيء بين ان يكون الموجود قديما او حادثا او عرضا ويجوز خلقه من قبل ولم يثبت اطلاقه على

الحقيقة على المعدوم لان الحقيقة [illegible] متعطل به قول الجاحظ والله على كل شيء قدير يقتضي اختصاصه بالقدم

لان القدرة انما تتعلق بالحادث دون القديم والاصل في الاطلاق الحقيقة متعطل به قول ابي العباس الناشي وقوله

ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا يقتضي اختصاصه بالجسم متعطل به قول هشام بن الحكم وقوله قل اي شيء اكبر شهادة

خلق الله [illegible] يقتضي اختصاصه بالحادث لان الاصل في الاستثناء ان يكون متصلا متعطل به قول الجهمية

البحث الثاني في تفريعات المعتزلة على القول بان المعدوم شيء اي ثابت متقرر متحقق في الخارج منفكا عن صفة الوجود

[illegible] وان المعدومات الممكنة قبل وجودها ذوات واعيان وحقائق وان تأثير الفاعل في جعلها موجودة

لا في كونها ذوات ثم اختلفوا فقال ابو اسحق بن عياش الذوات في العدم معراة عن جميع الصفات ولا يحصل

لها الصفات الا حال الوجود وقال غيره ابو العباس انها في حال العدم متصفة بصفات الاجناس لكونها ذواتا

والجسم الابيض بياضا والجوهر جوهرا والوصف عرضا وهي الصفات على الاطلاق فاما عايد الى الجملة اى الى الجنس
في امور عديدة او الى التفصيل اى الى الاجزاء واحد فرد منفرد بلا اعتبار تركيب فيها والقسم الاول العايد الى الجملة
وما يشبهها من القدرة والعلم والارادة والكلام وغيرها فانها عايدة الى البنية المخصوصة مركبة من الجواهر وهذه
القسم يختص بالجواهر اذ لا يتصور حلول الحياة في الاعراض اجمالا مركبة والقسم الثاني العايد الى التفصيل اما
والما للاعراض فللجوهر انواع اربعة من الصفات الاول الصفة الحاصلة للجوهر حالتي الوجود والعدم اى الجوهرية
التي هي من صفات الاجناس الثاني الصفة الحاصلة من الفاعل وهو الوجود فان الفاعل لا تاثير له في الذوات
ثابتة ازلا واثبات الثابت محال ولا في كون الجوهر جوهرا لانا الماهيات غير مجعولة عندهم بل انما جعل الجوهر
اى متصفا بصفة الوجود والثالث يتبع الحدوث اى وجود الجوهر وهو التحيز قالوا انه صفة حاصلة من عرض
الجوهرية بشرط الوجود ويسمونها بالكون ومنهم من قال الكون غير الحركة والسكون والاجتماع والافتراق فانها قال
انه تعالى خلق جوهرا واحدا فقط كان له في اول حدوثه كون بدون شيء من هذه الاربعة ومنهم من قال انه
الرابع الصفة المعللة بالتحيز بشرط الوجود وهو الحصول في الحيز اى اختصاص الجوهر بالحيز ويسمون بين الحصول
ويعبرون انه متعلق بالكون عندهم فان الجوهر الفرد ليس له صفة زايدة على هذه الاربعة فليس له بكونه اسود او ابيض
صفة اذ لا معنى لكونه اسود الا حلول السواد فيه وكذا القول في كل عرض غير مشروط بالحياة وللاعراض الانواع الثلاثة
الاول اعني الوصف الحاصل حالتي الوجود والعدم وهو الوصف الذي هي من صفات الاجناس وما بالفاعل وهو الوجود
والصفة التابعة للحدوث اى الوجود وهو الحصول في المحل فان العرضية ليست علة للحلول في المحل مطلقا بل بشرط الوجود
واما سبب الحصول في المحل فلم يجعلوه امرا زايدا على نفس العرض ومنهم من قال الجوهرية تعلل التحيز كابي يعقوب
الشحام والبصري فلا يكون التحيز عندهم صفة على حدة كما ذهب ابن عياش بينهما حال العدم لان التحيز على
في الحيز فلا ينفك عنه معلوله وليس المعدوم حاصلا في الحيز قطعا فلا يكون متحيزا والجوهرية لا تنافي التحيز
اثبت الذوات فانه عن صفات الاجناس وابو يعقوب الشحام بينهما جميعا لانها صحتان ولا يجوز ان لا يكون
الجوهر جوهرا مع اثبات الحصول في الحيز لانه معلول التحيز فلا ينفك عنه وابو عبد الله البصري بينهما لاتحادهما و
امتناع اسماء الجوهرية دون الحصول في الحيز فانه معلول للتحيز بشرط الوجود فلا يثبت حال العدم وانه اى البصري
يختص من بينهم باثبات العدم صفة فانه اتفق من عداه على ان المعدوم ليس بكونه معدوما صفة والكل اى جميع القائلين
بان المعدومات ثابتة ومتصفة بالصفات اتفقوا على انه بعد العلم بان للعالم صانعا قادرا عالما نحتاج الى اثبات
اى بيان وجوده بالدليل فانهم لما جوزوا اتصاف المعدومات بالصفات لم يلزم من اتصاف الصانع بالصفات
المذكورة ان يكون موجودا بل يحتاج في العلم بوجوده الى دليل وقال الرازي انه جهالة بينة وسقط ظاهر لان مع
جواز ان يكون محالا ينزع الحركات والسكنات امورا معدومة محتاجا في العلم بوجوده الى دليل وانه خفي وقال الكاتب

منفصله الا / الامام

تعلم ارادة وانا بعد ان نعلم ان صانع العالم ذات متصفة بهذه الصفات نحتاج الى ان نبين ان للعالم صانعا
وانا لم نتصف بها لانا نعلم ان الواجب يمتنع عدمه ونحن لم نعلمه الا باثباته بالبرهان وهذا القول صحيح اجماله
اي نفسه انه لا يصح صانعا للعالم الا من صح صفاته وهذا القدر لا يلزم وجوده في الخارج وما قالوا في تقويله
من تحقق البارى يجب اتصافه بهذه الصفات والا لم يكن مستجمعا لها وانه يمتنع في الخارج قطعا اذ بعد الاتصاف
بالصفات الخارجية لا يبقى خفي وجود الموصوف في الخارج وهذا الاعتذار بعيد جدا الا ان حمل هذا الكلام
على التعجب من تفاريع القول بثبوت المعدوم والاوجه ان جميع العقلاء متفقون على ذلك المقصد السابع
الحال وهو الواسطة بين الموجود والمعدوم وقد اثبته امام الحرمين اولا والقاضي منا وابو هاشم من المعتزلة فانه اول
من قال به والقاضي لما بطلانه ضروري لما عرفت ان الموجود ما له تحقق والمعدوم ما ليس كذلك ولا واسطة بين النفي والاثبات
في شيء من المفهومات ضرورة واتفاقا فانا ندبر ذلك الى نفي ما ذكر لا بمعنى انه الواسطة بين النفي والاثبات وفصل الاثبات
الواسطة بينهما فهو سفسطة باطلة بالضرورة والاتفاق وانا نريد بمعنى آخر بان يقال ان الموجود مثلا ما له تحقق اصالة والمعدوم
ما لا تحقق له اصلا فيتصور هناك واسطة بينهما هي ما تحقق تبعا لغيره بين النفي والاثبات في المعارف التي بيننا منفرجة
لا بمعنى واحد فيكون النزاع لفظيا لانا نفي الواسطة بين الموجود والمعدوم بمعنى الثابت والمنفي وانتم معترفون
بذلك وتثبتون الواسطة بينهما بمعنى آخر ولا نزاع لنا معكم في ذلك والذي اختيم المحققين ارادوه حيث انا نعلم البعض
التي لا بد منها وجودا للمعلومات ينحصر بعضها في الوجود اما بان يكون لها في الخارج ثبوت او وجود او ارتباطا عنها
... والمعلومات لنفس قر بينها وذلك الوصف كالعور الاعتبارية التي قسمها الحكماء معقولات ثانية
الاعراض ... والمعدوم ... يجعل العدم للوجود وسلبا لما ليس وهم يجعلونه نوع عدم ملكة ولا نزاع في المعنى و
لا في التسمية ... بل انما النزاع في لفظ قيل قد اسقط المصنف هذا الكلام من متن الكتاب
لانه لم يجد لهذا المعنى وليس في عبارتهم ما فيه نوع اشعار به حال الاشتباه والذوات المتصفة بها
البارى ... في الوجود وتم يعتبروا في تفصيل الاحوال جمع المثبتين لها وحال الاول الوجود
ليس بموجود ... في سائر الموجودات في الوجود و يتمايز عنها بخصوصية هي ذاته فقد
زاد وجوده ... والعجز التابع والاعدام والا الصفة التي بنفسه
قلنا الوجود موجود ووجوده نفسه فان كل مفهوم مغاير للموجود فانه لا يكون موجودا بل امرا ينضم اليه
واما الوجود فهو موجود بنفسه لا بامر زايد عليه كما مر واثبات لمن عداه يقيد سلبي وهو ان وجوده ليس امرا
زايدا على ذاته اصلا فلا يقتضي المعدوم والامتناع اتصاف الشيء بنقيضه وهو ما يقال مثلا الوجود عدم
او المعدوم ... اما اتصافه بنقيضه بالنسبة والاشتقاق فلا يمتنع فان كل صفة فانه يصدق
بنقيضه كالسواد العام بالحجر ... فلا يصدق الا الصدق

والبعض بياضا والجوهر جوهرا والعرض عرضا وهي الصفات النفسية على الاطلاق فاما على رأي الجبائية فالنسبة المركبة
من امور عديدة اولا التفصيل الى الاجزاء وصرف متعددة بلا اعتبار تركيب بينها والقسم الاول الفاعل الى الحلة والحيوة
وما يشبهها من القدرة والعلم والارادة والكراهة وغيرها فانها عبارة الثبتية مخصوصة مركبة من الجواهر فرده فهذا
القسم يختص بالجواهر اذ لا يتصور حلول الجنس في الاعراض فانها مركبة والقسم الثاني العائد الى التفصيل فالجواهر
والاعراض فللجواهر انواع اربعة من الصفات الاول الصفة الحاصلة للجوهر حالتي الوجود والعدم وهي الجوهرية
التي هي من صفات الاجناس الثاني الصفة الحاصلة من الفاعل وهو الوجود فان الفاعل لا تاثير له في الذوات لانها
ثابتة ازلا واثبات الثابت محال ولا في كون الجوهر جوهرا لان الماهيات غير مجعولة عندهم بل في جعل الجوهر موجودا
اي متصفا بصفة الوجود والثالث التابع للجوهرية ان وجد الجوهر وهو التحيز قالوا انه صفة حادثة تنشأ عن صفة
الجوهرية بشرط الوجود ويسمونه بالكون ومنهم من قال الكون غير الحركة والسكون والاجتماع والافتراق فانها فائضة
انه حال خلق الجوهر او ما اخرت فيه كان له اول حدوثه كون بدون شيء من هذه الاربعة ومنهم من قال انه احد الاربعة
الرابع الصفة المعللة بالتحيز بشرط الوجود وهو الحصول في الحيز اي اختصاص الجوهر بالحيز ويسمونه الحصول بالكائنية
ويقولون انه معلل بالكون عندهم فان الجوهر لا يحصل صفة زائدة على هذه الاربعة فليس له بكونه اسود وابيض
صفة اذ لا معنى لكونه اسود الا حلول السواد فيه وكذا القول في كل عرض غير مشروط بالحيوة وللاعراض الانواع الثلثة
الاول اعني الوصف الثابت حالتي الوجود والعدم وهو الوصف الذي هو من صفات الاجناس وما بالفاعل وهو الوجود والحصول
والصفة التابعة لذاته للوجود وهو الحصول في المحل فان العرضية ليست علة للحلول في المحل مطلقا بل بشرط الوجود
واما ما يتبع الحصول في المحل من العلوم فمن قال ان التحيز تابع لنفس الوجود ومنهم من قال الجوهرية تقتضي التحيز كابن عياش
والشحام والبصري فلا يكون التحيز عندهم صفة على حدة كما ذهب اليه ابن عياش يثبتها حال العدم لان التحيز على الحصول
في الحيز فلا ينفك عنه معلوله وليس المعدوم حاصلا في الحيز قطعا فلا يكون متحيزا والجوهرية لا تنافي التحيز فلذلك
اثبتها الى وان قالت عن صفات الاجناس وابو يعقوب الشحام يثبتها فيه لانها متحدان ولا يجوز ان لا يكون
الجوهر جوهرا حال ثبات الحصول في الحيز لانه معلول التحيز فلا ينفك عنه وابو عبد الله البصري يثبتها الا انه و
امتناع اتصاف الجوهر بدون الحصول في الحيز فانه معلول للتحيز بشرط الوجود فلا يثبت حال العدم وانه اي البصري
يختص من بينهم باثبات العدم صفة هو انتفى في حال عدم المعدوم ليس ليكون معدوما صفة والكل اي جميع القائلين
بان المعدومات ثابتة ومتصفة بالصفات اتفقوا على انه بعد العلم بان للعالم صانعا قادرا عالما تحتاج الى الاثبات
اي بيان وجوده بالدليل فانهم لما جوزوا اتصاف المعدومات بالصفات لم يلزم من اتصاف الصانع بالصفات
المذكورة ان يكون موجودا بل يحتاج في العلم بوجوده الى دليل قال الرازي انه جهالة بينة وسفسطة ظاهرة لا سلام
جواز ان يكون محال هذه الحركات والسكنات امور معدومة محتاج في العلم بوجودها الى دلالة منفصلة وقال الكعبي

نعلم ارادة وانا بعد ان نعلم ان صانع العالم ذات متصفة بهذه الصفات نحتاج الى ان نبين ان للعالم صانعا ذاته
ذاتا متصفة بها لانا نعلم ان الواجب يمتنع عدمه ومن يمكن عدمه لا يحتاج الى اثباته بالبرهان ومن هو اعظم صحيح لا حاجة الى الغلط
او بصفاته لانه لا يصح صانعا للعالم الا من هو متصف بهذه القدرة لا بل وجوده في الخارج وما نقول فيه نحوه
نقول البارد يجب اتصافه بهذه الصفات والا لم يكن متكلما وانه يمتنع في الخارج فظهر ان بعد الاتصاف
بالصفات الخارجية لا يبقى شك في وجود الموصوف في الخارج وهذا الاعتذار بعيد جدا لان حمل هذا الكلام
على المنفي عن هذا نافع القول بثبوت المعدوم ما لا وجه له فان جميع العقلاء متفقون على ذلك المقصد السابع
الحال وهو الواسطة بين الموجود والمعدوم وقد اثبته امام الحرمين اولا والقاضي منا وابو هاشم من المعتزلة فانه اول
من قال من المعتزلة بالحال وبطلانه ضروري لما عرفت ان الموجود ما له تحقق والمعدوم ما ليس كذلك ولا واسطة بين النفي والاثبات
في شيء من المفهومات ضرورة واتفاقا فان انكار بديهي وذلك لانه نفي ما ذكرناه من انه لا واسطة بين النفي والاثبات وفسر الاثبات
الواسطة بينهما انما يتوسط بالطلب بالضرورة والاتفاق وانكاره بديهي لو قيل بان يفسر الموجود مثلا بما له تحقق اصالة والمعدوم
بما لا تحقق له اصلا فيتصور هناك واسطة بينهما هي ما يتحقق تبعا لا يكون من النفي والاثبات في الحقيقة التي بيناها منهم
الى معنى واحد فيكون النزاع لفظيا لانا نفي الواسطة بين الموجود والمعدوم بمعنى الثابت والمنفي وانتم معترفون
بذلك وتثبتون الواسطة بينهما بمعنى آخر ولا نزاع لنا فيه وذلك والذي احسبه المظنون اراده وحينئذ لا يبقى النزاع
الى تفسيرات لهم وجه للمعلومات ينحصر بعروض الوجود لها بان يكون لها في الخارج ما يحاذيها وجودا وارتباطا
عرفا او وجودا والمعلومات ليس من شأنها ذلك الوجود كالامور الاعتبارية التي يسميها الحكماء معقولات ثانية
للموجودات والمعدومات فمنهم من يجعل العدم للوجود وسلبا لحاصله ومنهم من يجعله عدم ملكة ولا نشأ زعمهم في المعنى
لا في التسمية حتى يكون هذا النزاع بل انه لا نزاع لفظا فقيل قد اسقط المصنف هذا الكلام من متن الكتاب
لانه لم يكن يحرره هذا المعنى وليس في عبارتهم ما فيه نوع اشعار به حال الاشتباه والذوات المتصفة
البارد مثلا ليس من شأنها الاعراض لها الوجود ومن يعتبر ما فرضه الاحوال هم المثبتون للحال وحال الاول الوجود
ليس بموجود والا زاد وجوده ولا فانه لا يشارك سائر الموجودات في الموجودية ويمتاز عنها بخصوصية فان لم يكن
ذات وجود كان على التسلسل وتعدد وجود الحيز الثاني والمعدوم والا تتصف الشيء بنقيضه
فليس الوجود موجودا ووجوده نفسه فان قيل مفهوم مغاير للموجود فانه لا يكون موجودا بامر زائد ينضم اليه
واما الوجود فهو موجود بنفسه لا بامر زائد عليه كما ذهب اليه من عداه فيتعدد سلبي وهو ان وجوده ليس امرا
زائدا على ذاته اصلا فلا يكون معدوما والا يمتنع اتصاف الشيء بنقيضه فهو بان يقال مثلا الوجود عدم
او العدم موجود او معدوم اما المتعلق بنقيضه بالنسبة والاستحقاق فلا يمتنع فان كل صفة فانه يمكن فرض اراد
نقيضه كالشيء العام بالعجز فانه لا يلزم اتصاف الحجر بنقيضه الا اللاحجر فلا يبعد في اتصف

ايضا ان الوجود ذو ولا وجود والوجه الثاني ان السواد مركب من اللونية التي هي جنس مشترك بينه و[illegible]
ومن فصل يمتاز به عنها وهو قابضية البصر فرضا انما قال ذلك لان [illegible] العقلية [illegible]
من اثار معلوم فيعبر عنها بعبارة مثل الانسان بانه ناطق مثلا فان الاطلاع على [illegible]
التي هي فصولها عسير جدا فيقول [illegible] او هما عرضان [illegible]
يقوم احدهما بتلك الجزء الاخر والا لم يلتئم منها حقيقة واحدة [illegible]
احدهما فقط لزم [illegible] السواد وجوده بالمعدوم وانه محال [illegible]
بالمعنى قلنا [illegible] وان قلتم انه محال [illegible] ونقول هما موجودان ولا يلزم [illegible]
الوجود بالوجود لانهما في الخارج شيء واحد ذاتا ووجودا ولا تمايز في الخارج حتى يقوم احدهما [illegible]
[illegible] في الخارج شيء هو لون وشيء اخر هو القابض للبصر [illegible]
الذي هو اللون [illegible] الاول [illegible] بل هو السواد لون [illegible] ذلك اللون بعينه في الخارج [illegible]
فلا تمايز في الخارج [illegible]
في الذهن دون الخارج [illegible] وان لم يكن له في الخارج [illegible]
في الخارج صورتان [illegible] متغايرتان [illegible] البسيط [illegible] اللون [illegible]
بالضرورة لا ان [illegible] المتغايرتين [illegible]
للبسيط [illegible] الصورتان [illegible]
على الجدار والمتماثل في المرآة [illegible] الصور [illegible]
[illegible]

١٥١

من عنع الاول انهم قسموا الحال الى معلل بصفة موجودة قائمة بما هو موصوف بالحال كالعالمية المعللة بالعلم والمتحركية المعللة بالحركة
القائمة بالمتحرك وتعلل القادرية بالقدرة والى غير معلل [illegible] فيكون حالا ثابتا للذات لا بسبب معنى
قائم به كالكونية للسواد والوجودية للعلم والجوهرية للجواهر والوجود عند القائلين بكونه زائدا على الماهية فان
[illegible] الاحوال [illegible] كالحال بسبب معان قائمة بما قال [illegible] تعليل الحال في صفاته تعالى
[illegible] شرطا في علة الحال المعلل ان يكون موجودا قلت [illegible] هذا الاشتراط [illegible]
عند ان الاحوال المعللة لا تكون الا للحي وما يشبهها فان غيرها من الصفات لا يوجب لمحالها احوالا [illegible]
والباقي [illegible] والمثبتون للحال من الاشاعرة يقولون الاسودية والابيضية والكائنية والمتحركية كلها
احوال معللة [illegible] الذوات كلها متساوية في انفسها وانما تمايز الذوات بعضها عن
بعض بالاحوال القائمة بها [illegible] ان الذوات المتساوية لا بد وان يختص كل منها بحال [illegible] مخصوص
[illegible] الاحوال فاما ان يكون ذلك الاختصاص لا لامر لعينه وانه ترجيح بلا مرجح واما ان يكون لامر وذلك
الامر المقتضي للاختصاص اما ذات [illegible] فالكلام في اختصاصه [illegible] سائر الذوات [illegible] او صفة لذات
فالكلام في اختصاص الذات بها اي بتلك الصفة [illegible] فالاشتراك في الذات اعني التساوي في الحقيقة
يوجب الاشتراك والتساوي في اللوازم [illegible] سواء كانت تلك اللوازم احوالا او لا فكيف [illegible]
الاشتراك والتساوي [illegible] الامتياز باللوازم التي هي الاحوال واما على رأينا يعني نفاة الاحوال [illegible]
فالذوات متخالفة [illegible] وانما يشترك في اللوازم [illegible]
[illegible] العكس وهو ان يكون الذوات مشتركة [illegible] الاختلاف والتساوي في اللوازم
[illegible] وربما قال النافون للاحوال ان [illegible] حجة المثبتين لها وهو ان الحقائق مشتركة
[illegible] الاشتراك [illegible] الاختلاف [illegible]
[illegible] وذلك منقوض بان الاحوال مشتركة في الحالية ويختلف بالخصوصيات
[illegible]

في الاضافات والسلوب اتفاق والثاني الاحوال لا توصف بالتماثل والاختلاف فلا يجب ان يخالف ايضا شيئا
في الحالية لانه وصف لها بالتماثل ولا انها متغايرة بخصوصياتها لانه وصف لها بالاختلاف واجاب الامام
عنها اجمالا بان ذلك جهالة لان كل امرين يشير اليهما العقل بوجه من الوجوه اما ان يكون المفهوم من احدهما
هو المفهوم من الآخر او لا فعلى الاول تماثل وعلى الثاني اختلاف فلا مخرج عنهما وفيه نظر لانهم
جعلوا التماثل والاختلاف صفة موجودة او حالا وعلى كلا التقديرين لا يقوم الا بالموجود اما على الاول
فلان وجود الصفة فرع وجود الموصوف واما على الثاني فلان الحال لا يقوم الا بالموجود فاطلاقهما اعني اطلاق
التماثل والاختلاف على الاحوال يكون بمعنى آخر فلا يكون الحكم بان الاحوال لا يوصف بهما بالمعنى الاول جهالة
ثم ان الامام الرازي بعدما زيف الوجه المذكور بين ان الجواب الحق عن كلام النافين بان الحال لو كان معلوما
ليس حالا بل هو سلب اذ معناه كونه ليس موجودا ولا معدوما وكل مفهوم اعتبر فيه سلب كان معدوما
لا حالا وهذا الجواب انما يتمشى اذا ادعي ان مفهوم الحال حال وهو ما يجاب عنه ايضا وهو ان
مفهوم الحال مشترك بين نفسه والاحوال الخاصة ولا يكون لمفهوم الحال حال زائد على نفسه حتى
يتسلسل واما اذا ادعي ان الخصوصيات المميزة لبعض الاحوال عن بعض احوال ايضا فلا يتم ذلك
الا اذا قيل ان الخصوصيات ايضا سلوب واعلم ان المباحث المتعلقة بثبوت المعدوم والحال
احكام فاسدة مبنية على اصول باطلة فلذلك اعرضنا عن الاطناب جميعها وتضييع الاوقات في
توجيهها المرصد الثاني من مراصد الامور العامة في الماهية قدم مباحث الوجود والعدم على مباحث
معروضهما اعني الماهية لان البحث عنها من حيث انها صالحة لمعروضية احدهما وهي بهذا الاعتبار متاخرة
عنهما وفيه اي وفي هذا المرصد مقاصد المقصد الاول في تفسيرها الماهية ما به الشيء هو هو كليا كان او جزئيا
فقصده بما هو هو تفسير لمفهوم حقيقة الشيء والحقيقة الجزئية تسمى هوية وقد يستعمل الهوية بمعنى الوجود الخارجي
والحقيقة الكلية تسمى ماهية ثم الحقيقة من حيث هي لها ان يقاس الى امور مباينة لها فقد تكون الماهية في كل
الامور المباينة لها المتصورة معها اعني الماهية ليست نفس الماهية ولا داخلة فيها ولا عارضة لها وما ان يقاس الى
داخلة فيها او خارجة عنها عارضة لها فاقبل الى الامور العارضة لها فيقال هي مغايرة لها من الامور التي
تعرض لها سواء كان ذلك العارض لازما لها لا ينفك عنها اصلا كالوجود وهي كانت موجودة لها او عارضا
لها مثبتة او مفارقا عنها كالكتابة للانسان فالانسانية من حيث هي انسانية ليست الا الانسانية
الماهية الانسانية من حيث هي انسانية موجودة او معدومة ولا واحدة ولا كثيرة ولا شيئا من المتقابلات على معنى
ان شيئا منها ليس نفس تلك الماهية ولا داخلا فيها وان كانت لا تخلو من التقابلين في نفس الامر والا لزم ارتفاع النقيضين
اذ لابد كلام اتفاقي بواحد من المتقابلين بل من نفس الامر زائد على الماهية الانسانية فيكون الانسانية

والاحد وفي الكثرة كثيرة وفي الوجود موجودة وفي العدم معدومة وعلى هذا فقس وبالجملة اذا لوحظت
نفسها ولم يلاحظ معها شيء زائد عليها كان الملحوظ هناك نفس الماهية وما هو داخل فيها اما مجملا او مفصلا
ان تحقق للعقل بهذه الملاحظة ان يحكم على الماهية بشيء من عوارضها بل يحكم عليها في هذه الحكم الا انه بلاحظ امر آخر
... وكان لا مفصلا ولا مجملا خطر ان شيء من العوارض بحسب الماهية في حد ذاتها فليست نفسها
ولا داخلة فيها ولا اجتمع الى ملاحظة لذلك وايضا لو كان شيء منها نفسها او داخلا فيها لما امكن انفكاكها
ما يقابله وهو ظاهر البطلان والسلب مقتضيه ولا استلزام شيء من المتقابلات على التعيين واذا قيل
الا يختص بالامور الداخلة فيها صح السلب بمعنى ان الحاصل ليس نفسها لان الداخل في الماهية ليس خارجا عنها من حيث هو
داخل فيها وانما الا في اوائل المجردة فهي وان كانت في نفسها واحدة مع الماهية لكن باعتبار آخر اذا سئلنا بطرفي النقيض
وقيل الانسانية من حيث هي انسانية او ليست الا انسانية لكان الجواب الصحيح انها ليست من حيث هي هي الا انها
ليست الا ان نقدم حرف السلب على الحيثية كان الجواب الاول معناه المتبادر انها اذا اخذت بهذه الحيثية
لا تقتضي وذلك لان الرابطة في هذه العبارة متاخرة عن السلب فالمقصود سلب الرابطة وهو حق لا ينقض
الحيثية على حرف السلب انما اذا اخذت بهذه الحيثية لم يكن كذلك لان الرابطة في هذه العبارة مقدمة على السلب
فالمستفاد منها الايجاب المعدول وهو باطل ولو سئلنا عن المعدول والمحصلة كما في حمل
النقيضين فقيل أهي ... لم يلزمنا الجواب عن هذا السؤال لانه غير حاصر على طرفي النقيض اذ لا مخرج عنهما
فان قلنا الى وان اجبنا عن هذا السؤال بتنزعا قلنا لا هذا ولا ذاك بالمعنى الذي عرفناه اذ ليس شيء منها الانسان
الا الانف نفس الماهية ولا داخلا فيها فان قيل الانسانية التي هي في حد ذاتها اذا كانت هي التي في عمرو كانت
شخصا واحدا في مكانين ومتصفا بالاوصاف المتقابلة معا وان كانت غيرها لم تكن الانسانية امرا واحدا
مشتركا بين افراده قلنا معنى هذا الكلام ان الانسانية من حيث هي امر واحد مشترك بين افراده وانها متعددة
متغايرة فيها وعلى كل تقدير يلزم محذور فلا يلزمنا الحق منه انها من حيث هي ليست شيئا مما ذكر فان الحيثية المذكورة تقتضي
قطع النظر عن جميع العوارض فان اجيب قلنا هي من حيث هي ليست التي في زيد ولا غيرها وليست التي في عمرو ولا غيرها
الا وجدنا مغايرة وكونها في زيد او عمرو كلها عوارض قطع النظر عنها في هذه الحيثية ولو وقع بدل قوله في زيد
و ... في عمرو لكان اظهر بل هو الانسانية واحدة مشتركة وكونها متغايرة متعددة فيهما امران خارجان
عن الانسانية لحقانا بالعوارض المشتركة بينهما الموجبة للتعدد المقصد الثاني في اعتبارات الماهية بالقياس
الى عوارضها التي ذكر كما في المقصد الاول وهي بلحاظ نفسها الماهية بوجودها وتقييدها بعدمها واطلاقها بلا
تقييد فنقول الماهية اذا اخذت من حيث ان يصدق عليها شيء ملحوظا لها بشرط شيء او وجود كما في الحالة المعتبرة
فالموجود في الاعيان في الحالة بين الاسترة به وهي ما نتج عن الماهية الكلية والشخص فالماهية المخلوطة موجودة قطعا

وفيه بحث وهو ان التشخص هل هو مركب في الخارج من الماهية والتشخص او هو مركب منهما في الذهن وسيرد عليك تحقيقه
واذا اخذت الماهية بشرط الخلو عن اللواحق سميت مجردة وبشرط لا شيء وانها لا توجد في الخارج والا لحقها الوجود الخارجي
والتعين فلم يكن مجردة عن جميع اللواحق كما فرضناه هف وهل توجد المجردة في الذهن عند القائل بالوجود الذهني
قيل لا توجد لان وجودها في الذهن من العوارض واللواحق فلا يكون المجردة عن جميعها كما لا توجد في الخارج وقيل توجد
لان الذهن يمكنه تصور كل شيء حتى عدم نفسه ولا يجري التصورات اصلا فلا يمتنع ان يعقل الذهن الماهية المجردة
عن جميع اللواحق الخارجية والذهنية بان يعتبرها معراة عنها ويلاحظها كذلك وان كانت بحسب نفس الامر متصفة
ببعضها الا ترى انه يمكنه الحكم على المجردة مطلقا باستحالة الوجود في الخارج ولا حكم على شيء الا بعد تصوره وتحقيقه
هذا ما قيل في ان المعدوم مطلقا الخارجي وههنا قد تصور فيعرض له الوجود الذهني فيكون قسما للموجود المطلق
باعتبار وجوده في الذهن وقسيما له باعتبار ذاته ومفهومه فكذلك اذا تصورت المجردة مطلقا كان [illegible] ذاتا
ومفهوما مجردة ومقابلة للمخلوطة ومن حيث وجودها في الذهن يكون قسما من المخلوطة ويحكم عليها وكذا الكلام
في المجهول مطلقا فانه باعتبار حصوله في الذهن يجب هذا الوصف العارض له فيخرج المعلوم بوصفها [illegible]
بهذا الوصف فرضا [illegible] ان شرط تجردها عن العوارض اللواحق الخارجية يصح في الذهن بلا اشتباه [illegible]
تجردها مطلقا اي عن العوارض الخارجية والذهنية معا فلا توجد فيها لان الوجود الذهني من العوارض [illegible]
كونها لا تكون الا موجودا في الذهن ليس من العوارض الذهنية اذ هي العوارض الذهنية ما يجعله الذهن [illegible]
[illegible] بان يعتبر الذهن لذلك الشيء عارضا ويلاحظه وهذا الذي فرضناه موجودا في الذهن عرض [illegible]
كونه في الذهن [illegible] ان يعتبره الذهن عارضا له ويلاحظه [illegible] العوارض الذهنية
[illegible] الامور العارضة للشيء بحسب نفس الامر حال كونه موجودا في الذهن باللواحق الذهنية
بناء على ان المراد بها ما يلحق الماهية عند وجودها بالذهن وان كانت عارضة لها في نفس الامر لا ما يجعله الذهن فيها
[illegible] واذا اخذت الماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن المقارنة للعوارض والتجرد عنها
سميت مطلقة وبلا شرط وهذا اعم من الاولين وقد وجدت في الخارج احد قسميها وهي المخلوطة ووجود
الاخص في الخارج يستلزم وجود الاعم فيه فيكون هي اي المطلقة ايضا موجودة فيه [illegible]
التركيب في الاشخاص خارجيا كما اشرنا اليه المقصد الثالث قال افلاطون ان الماهية المجردة موجودة في الخارج
فلكل نوع فرد مجرد عن جميع العوارض ازلي ابدي لا يتطرق اليه فساد اصلا قابل للمتقابلات [illegible]
بان الانسان قابل للمتقابلات والا لم يعرض له فيكون في نفسه مجردا عنها كلها لان ما يكون معروضا لبعضها يستحيل
ان يكون قابلا لمقابله وانت قد علمت ان المجرد لا وجود له في الخارج بل يمتنع ان يكون موجودا فيه [illegible]
[illegible] ان القابل للمتقابلات الماهية من حيث هي فانا [illegible] قابلة للانضمام [illegible]

عن ما يدل على الاخرى كما هي الا ان هذه المطلقة هي المقارنة للتشخصات المتقابلة واما وجود فرد في الماهية لا ثابتة
يكون ذلك الفرد قابلا لان يزيد وعمرو اي التشخصين كما يدل عليه كلامه فضروري البطلان لاستحالة ان يكون الواحد
الشخص متصفا بالصفات المتقابلة في زمان واحد وكذا ان اراد بفرد منها الماهية المجردة بقيد التجرد فانا
قد بينا ان المجرد بالقيد الذي اعتبر تجريده عنها ضروري البطلان ايضا فظهر ان دليله عنده انه بالادعاء ههنا
الذي ذكرناه مما يرد عليه ان حمل كلامه على هو الظاهر المنقول عنه وان عني به معنى اخر مثل ما اول به بعض المتاخرين
وهو صاحب الاشراقيين بان لكل نوع من الافلاك والكواكب البسائط العنصرية ومركباتها ربا من عالم العقول
مجردا عن المادة قائما بذاته [illegible] بمدبره ومربيه ونعبر عنه بالاله [illegible] فانه عناية عظيمة بالحكمة [illegible]
وهو الذي يسميه ذلك البعض رب النوع ويعبر عنه في لسان الشريعة بالملك [illegible] ملك الجبال وملك البحار وملك
الامطار ونحوها [illegible] لا تعلق له بهذا المقام المقصد الرابع الماهية اما بسيطة لا يلتئم من عدة امور
تجتمع او مركبة تقابلها وهي التي يلتئم من عدة امور مجتمعة وينتهي الى البسيط والا لم يكن في المركب امور كل واحد
منها حقيقة واحدة [illegible] مركبة من امور لا نهاية لها [illegible] ولا من مراد او من شيء منها [illegible] فلا بد من وجود
البسيط فيه لان العدد ولو كان معقودا لا يتحصل [illegible] فيه الواحد اذ الواحد لا تعدد فيه بالفعل ضرورة ان
الواحد مبدا المتعدد [illegible] جميع المعقود [illegible] فكل [illegible] عدد متناه او غير متناه [illegible]
[illegible] سواء كانت قابلة للانقسام [illegible]
[illegible] العقل [illegible] في الخارج [illegible] عقل لا يلتئم في العقل من امور عدة [illegible]
العالية والعقلية [illegible] بسيط خارجا يلتئم من امور لكن في الخارج كالمفارقات من العقول والنفوس [illegible]
في الخارج [illegible] مركب في العقل ومركب عقلا يلتئم من امور بها جزء العقل فقط ومركب خارجي يلتئم [illegible]
في الخارج كالبيت والمركب العقلي لوازم [illegible] البسيط [illegible] سوى ما ذكره [illegible]
[illegible] فلا يكون الماهية المعقولة معقولة وهذا التابع في الماهيات المعقولة بالكنه المقصد الخامس
[illegible] الماهية المركبة [illegible] الاول [illegible] بعض [illegible] سواء كانت متناهية او غير
متناهية [illegible] اعلم ان بعضها [illegible] فلا يحتاج [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ويكون بعض الموجود والكم الموجود مثلا فان الاعم هنا اعني الموجود صفة للاخص على عكس الجسم الابيض ولا يكن
متقوما بالموصوف مطلقا واما الناطقية فليس وصفا للحيوان بل هو جزء مجازا واما عرضيا فيه تقوم اما
مطلقا كالحيوان الابيض فانه ماهية اعتبارية لان الماهية الحقيقية يمتنع ان يكون بين اجزائها [illegible]
المباينة فاما ان يعتبر الشيء علة فقط علة الاربع او من معلول له او من ما ليس علة ولا معلولا بالقياس اليه
فان قلت تركب الشيء من علته مستلزم تركب الشيء من علة الاخير الذي هو تلك العلة من معلوله في التقسيم
استدراك قلت معنى تركب الشيء من علته ان يعتبر ذلك الشيء من حيث عرضت له الاضافة الى تلك العلة ومعنى
تركب الشيء من معلوله ان يعتبر من حيث عرضت له الاضافة الى ذلك المعلول فلا استدراك اصلا والاول وهو المعتبر
بالقياس الى العلة اما معتبر مع الفاعل كالعطاء فانه اسم لما يعتبر اضافته الى الفاعل او مع القابل [illegible]
وهي التقعير الذي في الانف فقد اعتبر فيها الشيء بالاضافة الى القابل او مع الصورة كالافطس فهو الانف
الذي فيه تقعير وهو مركب من الصورة من الانف او مع الغاية كالخاتم فانه حلقة يتزين بها في الاصبع وذلك
هو الغاية المقصودة في تلك الحلقة والثاني وهو المعتبر بالقياس الى المعلول كالخالق والرازق وامثالها
مما اعتبر فيه الشيء مع المعلول والثالث وهو الذي اعتبر مع ما ليس علة ولا معلولا اما ان يكون الماهية
[illegible] العشرة وهي الوحدات المتوافقة الحقيقة او متخالفة في الماهية وهي اما متباينة [illegible] كالجسم المركب
من الهيولى والصورة فان اجزاءه متخالفة متباينة في العقل [illegible] في الحس وكالعناصر المركبة [illegible]
او خارجا حسا كاعضاء البدن وعلى هذا فقولهم كالانسان المركب من النفس والبدن لظهور ان النفس الناطقة
والبدن لا يتباينان حسا [illegible] ما يقابل الذهن كانت الهيولى والصورة من الاجزاء الخارجية [illegible]
العقلية وكالخلقة المركبة من اللون والشكل المتباينين في الحس فان [illegible] وكالبلق
المركب من السواد والبياض المحسوسين بالذات التقسيم الثاني ان ما له الاجزاء الموجودية [illegible]
سلب او لا يكون كذلك والقسم الاول اما حقيقيا [illegible] كالمركب من الهيولى والصورة والانسان المركب
[illegible] مركبا اعتباريا باجزائه [illegible] او اضافية [illegible] فان مفهومه مركب من الجزء [illegible]
اضافيا او ممتزجا من الحقيقية والاضافية كالسرير فانه مركب من القطع الخشبية وهي موجودات حقيقية
وفي ترتيب مخصوص فيما بينها باعتباره يتحصل السرير فانه امر نسبي [illegible] والثاني وهو ما لا يكون
بتمامه موجودا كالعدم فانه موجود لا ان [illegible] مركب مفهومه من وجود وعدم ولم يتعرض لما هو عدمي
محض لانه غير معقول فان العدميات لا اضافة لها الى الموجودات فيكون المعنى الوجودي ملحوظا هناك قطعا واعلم
ان هذه الاقسام المذكورة في التقسيمين انما هي في الماهية على الاطلاق اعم من ان تكون ماهية حقيقية
او اعتبارية واما اذا اعتبرنا الماهية الحقيقية فلا يكون الجزء [illegible] موجودة فيكون وجودية قطعا فلا يتأتى

فيها التقسيم الثاني باعتبار الوجودية والعدمية والاعتبارية الحقيقية والاضافية اذ لم يحمل الاضافات
من الموجودات الخارجية والنسبة بينها [illegible] الماهية الحقيقية فقد يشتمل على بعض الوجوه المذكورة في
التقسيم الاول كالعدم [illegible] على الجمهور [illegible] تركب الماهية الحقيقية [illegible]
من الامور المتباينة المقصد السادس من الماهية الممكنة هل هي مجعولة بجعل جاعل ام لا فيه مذاهب
ثلثة الاول انها غير مجعولة مطلقا سواء كانت بسيطة او مركبة اذ لو كانت الانسانية مثلا بجعل جاعل لكان
الانسانية عند عدم جعل الجاعل انسانية لان ما يكون اثر الجعل يرتفع بارتفاعه [illegible] فيلزم سلب الشيء عن نفسه
[illegible] والجواب انا لا نم استحالة فان المعدوم في الخارج [illegible] مسلوب عن نفسه واما اذا ارتفع الجعل [illegible]
[illegible] الانسانية كذلك فيصدق قولنا ليست الانسانية انسانية في الخارج [illegible]
السالبة الخارجية لعدم الموضوع في الخارج وليس [illegible] هو الايجاب المعدول وحاصله ان عند عدم [illegible]
جعل الجاعل يرتفع الماهية الانسانية عن الخارج راسا وبالكلية فلا يصدق عليها حكم ايجابي بل يصدق سلب
جميع الاشياء حتى سلب نفسها عنها في الخارج لا انها تتقرر في الخارج [illegible] قولنا الانسانية
ليست انسانية والمحال هو هذا الثاني الذي هو الايجاب المعدول لا الاول الذي هو السلب [illegible] الثاني انها مجعولة
مطلقا [illegible] شيء من الماهيات مجعولة اصلا [illegible] المجعولية مطلقا اي بالكلية [illegible]
[illegible] بالوجود [illegible] ماهية في نفسه والمعقود ان لا شيء من الماهيات مجعولة
[illegible] الماهية الممكنة والوجود [illegible] مجعولة بجعل الجاعل فيلزم استغناء الممكن عن المؤثر وذلك
[illegible] الكتاب [illegible] في تحرير المسلك [illegible] المذاهب
[illegible] البسيطة فلانها ممكنة والممكن محتاج [illegible] المركبة فكذلك [illegible]
[illegible] البسيطة مجعولة والجواب ان المجعول هو الوجود [illegible] فلا يلزم [illegible]
[illegible] المؤثر المذهب الثالث ان الماهية المركبة
مجعولة [illegible] البسيطة لان شرط المجعولية الامكان وذلك لان المجعولية فرع الاحتياج الى المؤثر والاحتياج
[illegible] فانه [illegible] لا يتصور الاحتياج [illegible]
[illegible] لانه اذا لم يكن البسائط مجعولة لم يكن
المركبات مجعولة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الثالث فوقانيه فانه ليس المقدار مثلا امرا متحققا ممتازا في الخارج يتميز به تارة كونه خطا اي فصلا اخر
اياه عن سائر الكائن في المقدارية وتارة كونه سطحا وتارة جسما تعليميا بل ثمة مقدار مخصوص هو بعينه الخط ليس في ذلك
المقدار الا الخط من غير ان يكون هناك شيئان يجتمعان في الخارج فيتحصل منهما الخط ومقدار اخر هو بعينه السطح
ليس الا السطح ومقدار ثالث هو الجسم التعليمي ليس الا نعم المقدار امر مبهم لا يتحصل بحيث يحصل كل واحد من الانواع
المندرجة تحته ولا يطابق تمام ماهية شيء منها بل يقابل بجانبه في تحصيله ومطابقته لتمام الماهية الموجودة في الخارج
الى ان يكون احدهما بل احدهما الا ان يفرز به فصل واحد منها السنوية وكذلك تمام يفرز به الفعل
فصل من تلك الفصول يحصل له الصورة الخطية المطابقة لماهية الخط الموجود في الخارج ولا الصورة السطحية
ولا الصورة الجسمية وقس على ذلك سائر الصور التي صور بها في المقدار وانواعه ليس بين الجنس والفصل
في الخارج بان يكون للجنس وجود فيه وللفصل وجود اخر بل هما متحدان بحسب الخارج وجودا وجعلا
كيف والامران المتغايران بالوجود في الخارج لا يصح حمل احدهما على الاخر بهو هو وان بينهما في التحليل
فرضت كالملازمة والحلول في الهيولى والصورة ولتردد زيادة تحقيق فنقول العام اذا اخذ بشرط
الخاص ويتحصل مفهوم العام بالخاص كالكيفية [illegible] يكون له اي للكلي واحد من العام والخاص صورة عقلية مغايرة للصورة
الاخرى وكلاهما موجودان في الخارج واحد فلا تغاير بينهما في الخارج بل في الذهن فقط فزيد هو الانسان وهو الحيوان
وهو الناطق ولا تعدد في الخارج بان يكون الحيوان موجودا في الخارج وينضم اليه موجود اخر هو الناطق فيتحصل
منهما ماهية الانسان ثم ينضم الى هذه الماهية موجود اخر هو المشخص فيتحصل [illegible]
متعددة خارجا فيتصور حمل هذه الاشياء بعضها على بعض بالمواطاة فاذا اعتبر الحيوان مثلا من حيث انه [illegible]
اي من حيث انه [illegible] من هذه الطبيعة ما من شانه ان يحمل كالناطق مثلا كان هو الانسان
اذ لا معنى للانسان الا الحيوان [illegible] الناطق واذا اخذناه من حيث هو مفهوم مغاير للناطق [illegible]
اليه اي الى الناطق [illegible] منهما ماهية مركبة [illegible] كان كل واحد منهما جزءا [illegible] الماهية المركبة [illegible]
الاعتبار لا يحمل شيء منها على الاخر ولا على الماهية المركبة منهما واذا اخذناه من حيث هو [illegible]
الناطق بوجه كما اخذناه اولا [illegible] فهو المحمول على الانسان [illegible]
بحسب العقل دون الخارج [illegible] اعتبارات فان الصورة العقلية [illegible] بشرط شيء اي بشرط [illegible]
[illegible]
يطابقان الماهية الانسانية [illegible]
اي بشرط الخصوصية [illegible]
والناطق اذا اعتبرا [illegible] ماهية الانسان فكل واحد من الجنس والفصل

بهذا الاعتبار جزء وماده للنوع فلا يحمل بعضها على بعض وقد يؤخذ لا بشرط شيء فيكون لها جهتان [illegible]
الى بعتبر التغاير بينهما وبين ما يتغاير بها وان اعتبر اتحادها بحسب المطابقة للماهية [illegible]
المحمول ومعنى حمله اي حمل الحيوان مثلا عليه اي على الانسان [illegible] المتغايرين في العقل
هو بينهما الخارجية [illegible] ولا حمل الشيء على نفسه [illegible]
[illegible] الحمل [illegible] بالمواطاة الحكم [illegible]
وان كان [illegible] حمل الشيء على نفسه فلا يكون [illegible] هذا المقام [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] في تركيب الماهية من الاجزاء الخارجية التي لا يحمل
عليها بالمواطاة [illegible] الاجزاء المحمولة عليها [illegible] بعضها على بعض [illegible]
الاوهام [illegible] المذاهب [illegible] ماهية الانسان مثلا [illegible]
[illegible] والحيوان [illegible] والضاحك [illegible]
الانسان [illegible] بعضها عارضة لها [illegible]
[illegible] المفهومات [illegible] في الذهن [illegible] الصور
المتغايرة في الذهن [illegible] الاشياء متعددة متغايرة
الماهية [illegible] الماهيات المتعددة موجودة بوجودات متعددة او بوجود واحد
[illegible] الاحتمال الاول ان يكون تلك الصور [illegible]
[illegible] اعتبارات شتى [illegible] الصور [illegible] هو القول بان
[illegible] في الخارج [illegible]
[illegible] في الكتاب ولا [illegible] الصور العقلية
[illegible] في الخارج [illegible] الثاني ان يكون تلك
[illegible] موجودة في الخارج بوجود واحد وهذا هو القول بان الاجزاء المحمولة [illegible]
[illegible] الوجود الواحد [illegible] في تلك الماهيات [illegible]
[illegible] الاحتمال الثالث
[illegible] موجودة بوجودات متعددة وهذا هو القول بان الاجزاء المحمولة [illegible]
[illegible] الاجزاء المتمايزة بحسب الخارج في الماهية والوجود [illegible]
[illegible] المتغايرة [illegible] الماهية والوجود [illegible]
[illegible] الواحد [illegible] هذا القائل

فرضنا أنها ثالث وحصلت منها ذات واحدة وحدة حقيقية صح حملها على الكل إذا تحمل بعضها على بعض اتحادا وأيضا [illegible]

تفسير الحمل بالمغايرة في المفهوم والاتحاد في الهوية إنما يصح إذا ثبت وجود الأمور العينية المحمولة على الموجود الخارجي

فكون الحمل للإنسان على أو ليس بمفهوم العرضي بل موجودة خارجية متحدة بالهوية للإنسان والإنسان مفهوم موجود في الخارج [illegible]

[illegible] الإنسان إذا أريد تغيير [illegible] الحمل [illegible] المغايرة [illegible]

واحدة وجواز صدق المفهومات العدمية على الموجودات الخارجية [illegible] وأيضا الأجزاء المركبة [illegible]

أفراد خارجية الأعيان محمولة عليها لا يجوز أن يكون مركبة من أجزاء محمولة [illegible] إذا حصلنا الأفراد الخارجية

بأسرها في العقل فلا شك أنه يحصل فيه كل الماهية المركبة بكليها [illegible] القول [illegible] على مجموع [illegible] الأفراد

[illegible] الماهية [illegible] الأجزاء محمولة [illegible] على تلك الأفراد [illegible]

[illegible] الأفراد [illegible] الأجزاء محمولة وإن اشتملت [illegible]

كان بعضها قابلا للزيادة والنقصان [illegible] اعتبار [illegible] الأفراد [illegible] الأفراد الخارجية

[illegible] المركبة العقلية [illegible] فلو كانت الأجزاء عقلية مغايرة لتلك الأفراد [illegible]

[illegible] في العقل [illegible] واحد بعضها [illegible] العقل [illegible]

[illegible] الماهية [illegible] أجزاء غير محمولة [illegible] أجزاء محمولة [illegible] المشترك [illegible]

[illegible] المشترك [illegible] الجنس [illegible] مركب [illegible] الجنس والفصل [illegible]

[illegible] الاستقلال [illegible] الأجزاء [illegible] خارجة [illegible]

[illegible] الخارجية [illegible] المأخوذ [illegible] الخارجية [illegible]

لا يجوز أن يتركب من أجزاء محمولة [illegible] الأجزاء لا يكون إلا [illegible] البسائط في الخارجية [illegible] الفصل [illegible]

[illegible] الأول لا يكون [illegible] الجنس [illegible] للفصل باعتبار النوعين [illegible]

[illegible] بين نوع [illegible] الفصل [illegible] النوع [illegible] الجنس [illegible]

بينهما وبين نوع [illegible] الجنس [illegible] النوع [illegible]

الحيوان فإنه جنس للإنسان [illegible] الناطق فصل [illegible]

[illegible] والحيوان [illegible] الفصل [illegible] الإنسان [illegible]

وأجابوا [illegible] بأن المراد بالناطق [illegible] المعقولات [illegible]

[illegible] الماهية [illegible] الناطق [illegible]

المعقولات لم يكن فصلا للإنسان [illegible] الفصل القريب [illegible] واحد

سواء كان نوعا [illegible] أو [illegible] واحدة [illegible] ولا اجتماع على المعلول الواحد بالذات علتان مستقلتان

[illegible] الفصل القريب [illegible] الفصل البعيد وكذا المطلق يجوز تعدده [illegible] المفردة على [illegible] مطلقا

[illegible] فإن الناطق للحيوان [illegible] الحساس [illegible] مطلقا [illegible] الأبعاد [illegible] المعلول بالذات

لا [illegible] تعدده [illegible] جاز [illegible] العلل [illegible] أفراد نوع واحد [illegible] بعضها [illegible]

[illegible] الذات فلا [illegible] سواء كان ذلك الواحد بالذات [illegible]

[illegible] تعدده [illegible] الجنس [illegible] النوع [illegible] اعتبار تعدد أفراده ذات واحدة ولا تعدد [illegible] العلة

بالاستقلال [illegible] تعدد العلل [illegible] جائز [illegible] الفصل [illegible] على أنه [illegible] أن يكون [illegible]

[illegible] أن يكون [illegible] واحد من الفصلين [illegible] الأمور [illegible]

[illegible] العلل المستقلة [illegible] الحساس والمتحرك بالإرادة فصلان [illegible] الحيوان [illegible]

[illegible] العقل [illegible] الناطق [illegible]

[illegible] الإرادة [illegible] الفصل القريب [illegible]

[illegible] الفصل القريب [illegible] الجزء [illegible] العقل [illegible]

[illegible] الفصل [illegible] الجزء [illegible]

[illegible] الماهية المركبة [illegible] الأمور [illegible] بأنها [illegible]

[illegible] الفصل القريب [illegible] الجزء [illegible] تعدده [illegible]

[illegible] تعدده [illegible] الماهية [illegible] النوع [illegible] فصل قريب

[illegible] واحد [illegible] نوعين [illegible] مرتبة واحدة [illegible]

[illegible] الفصل القريب [illegible] نوعين [illegible]

[illegible] النوع [illegible] الفصل القريب [illegible] مرتبة واحدة

[illegible] جنسين [illegible] مرتبة واحدة [illegible] نوعين [illegible] مرتبة واحدة لاستحالة أن يكون للنوع [illegible]

في مرتبة واحدة [illegible] المعلول [illegible] المنزلة [illegible]

[illegible] الفصل القريب لا يجاوز جنسين في مرتبة واحدة [illegible]

[illegible] نوعين في مرتبة واحدة [illegible] جميع [illegible] النوع

[illegible] العقل [illegible] الخارجي [illegible] حقيقة [illegible]

[illegible] الجنس والفصل [illegible] النوع [illegible]

[illegible] العقل [illegible] منقوض [illegible]

في الماهيات بعضها اذا لم يجز ان يكون بين جزايها عموم من وجه واما تعدد الفصل القريب فلا يجوز لانه لو
تم ان تحقق الجنس متعدد صار به نوعا ولم يبق للآخر في حصول هذا النوع مدخل فيكون فضلا خارجا عنه لا فصلا
مقوما وان الجنس الطبيعي اصدهما بل ليس ابهامها كانا فصلا واحدا لا متعددا نعم اذا كان للماهية جنس تعادل
المركب من المتساويين لا يتصور فيها ابهام ولا تحصيل فلا يمتنع تعدد الفصل القريب فيه كما عرفت واما تعدد النوعيات
في نوعين في مرتبة جنسين فلا يكون بين الجنس والفصل عموم من وجه وقد مر بيان حاله والمتقدم تحقيق
في مرتبة واحدة وان كانت في نوعين لزم ذكر ايضا اعني ان يكون بين الجنس والفصل عموم من وجه وان لا تنوع
في نوع واحد اي ان يكون للماهية واحدة جنسان في مرتبة واحدة وقد ذكر باطل لانه لا يتحصل في كل منهما العقل
وجود والا لكان النوع متحصلا بدون الجنس الآخر فلا يكون جنسا بل يتحصل كل منهما بالعقل والجنس الاخر
لانا كل منهما لم يجز ان يكون له مدخل في تحصيل الآخر الا باعتبار تحصله في نفسه فيلزم ان يكون تحصيل كل
منهما علة ناقصة لتحصيل الآخر فيلزم الدور المحض وكذا ذكر بعض الماهية كالانسان مثلا يتحصل به
الشيء ان لا يمنع من حمل شيء الجامع على كثيرين دون التعيين المخصوص كتعيين زيد خلافا لمن لا يجوز
اشتراكه بين امور متعددة بالبداهة هو غيره وهذا خلاصة التعين الذي هو غير الماهية وما عليه
معها يمنع من حمل اشتراكها بل هو موجود او هو موجود في الخارج لانه مذهب المحققين من العلماء الا انه وجود
لان جزء المعين الموجود في الخارج وجزء الموجود في الخارج موجود في الخارج بالضرورة ومذهب من المتكلمين
ان اريد بالمعين معروض التعين وحده فلا نسلم ان التعين جزؤه بل هو عارض له وجود المعروض في الخارج
لا يستلزم وجود عارضه في الخارج لان العرض العارض للموجودات الخارجية ليس هو موجودا في الخارج او المجموع
المركب من العارض والمعروض فلا نسلم ان المعين بهذا المعنى موجود فان هذا غير بين وجود التعين كيف يسلم
مع معروضه وجود ان يكون الموجود عنده هو المعروض وحده والجواب ان المراد بالتعين الذي او غيرهما
وجوده هو الشخص مثل زيد ولا ريب للعاقل في وجوده وليس مفهومه مفهوم الانسان والحيوان قطعا والا
لصدق على عمرو كما زيدا يصدق عليه انه انسان فاذا هو الانسان مع شيء اخر وهو التعين فيكون ذلك الشيء
الاخر جزء زيد فيوجد ذلك الآخر وهو المطلوب ثم انه بين ان تركب الشخص المعين من الماهية والتعين انما يحصل
الذهني دون الخارجي فقال واعلم ان نسبة الماهية الى المشخصات كنسبة الجنس الى الفصول وكما ان الجنس مبهم
العقل يحتمل ماهيات متعددة ولا يتعين شيء منها الا بانضمام فصل اليه وهما متحدان ذاتا ووجودا وفي
وجوده في الخارج ولا يتمايزان الا في الذهن كذلك الماهية النوعية يحتمل بهويات متعددة لا يتعين شيء منها
الا بشخص ينضم اليها وهما متحدان في الخارج ذاتا وجعلا ووجودا وانما يتمايزان في الذهن فقط فليس في الخارج
موجود هو الماهية الاضافية جعلا ووجودا لغيره هو الشخص من يتركب منه جزء منها والا لما صح حمل الماهية على الواحد

يوجد في الكل الا موجود واحدا عين الهوية الشخصية الا ان العقل يفصلها الى ماهية نوعية وتشخص كالفصل للماهية النوعية
بل الجنس والفصل ثم ان دل الى الوجود بقوله بقي ان لا يحصل في كل منهما صورة في العقل مغايرة للصورة الاولى
الحاصلة فيه مختص لو كان المشخصات امورا خارجية لا يرتسم صورها في ذات النفس بل في الآلات فكذا اصول الماهية
المعقولة انما ترتسم في الآلات ولا يتساويان الا الاشارة الحسية او الوهمية يحصل في صور المعقول متغايرة والجملة
انما يحصل بها وبالانواع فانها امور كلية فيحصل منها في العقل صور متغايرة وبالجملة فالمعقول كالعقل
يتمايز متحالفة ينطبع في المعقول والمحسوسات تحصل هو بانتزاع من الحواس مع كون الماهية واحدة
والاشخاص نابتة في الوجود الخارجي كلها باتحادها بذواتها لا غيرهما نظرا كما نسبناه الى الوهم اذ لا انا نرى بها
الوجود بين الماهية والتشخص ومن هنا يظهر ان لا وجود في الخارج الا الاشخاص واما الطبايع والمفهومات الكلية
فيتميز في العقل من الاشخاص بانتزاعه منها الاعراض المكتنفة بها بحسب استعدادات مختلفة
اعتبارات شتى ثم قال بوجود الطبايع في الخارج ان اراد ان الطبيعة الانسانية مثلا بعينها موجودة في الخارج
مشترك بين افراد كما هو زعمه ما يكون الامر الواحد بالشخص في امكنة متعددة متصفا بصفات متضادة لان كل
موجود خارجي فهو بحيث اذا نظر اليه في نفسه مع قطع النظر عن غيره كان متعينا في حد ذاته غير قابل
للاشتراك فيه وان اراد ان في الخارج موجودا اذا تصور هو في ذاته انصف صورته العقلية بالكلية
بمعنى المطابقة لكثيرين لا بمعنى الاشتراك بينها بالفعل فهو الضابط لامر انما هو ان الموجود الخارجي متعين
في حد ذاته فلا يكون صورته المخصوصة مطابقة لكثيرين وان اراد ان في الخارج موجودا اذا انفرد وجرد
عن مشخصاته حصل منه في العقل صورة كلية بعينه فهو مذهب من قال لا وجود في الخارج الا للاشخاص والطبايع
الكلية منتزعة منها فلا نزاع الا في العبارة واما ما نقل عن ان الطبيعة الانسانية مثلا قابلة في نفسها للتعدد
والتكثر فيحتاج الى ما يكثرها فاذا انكثرت يتكثر الفاعل ووجدت تلك الكثرة في الخارج على انها متكثرة لا على انها
متصفة بالوحدة كالكل واحد منها عين تلك الطبيعة فيكون الطبيعة الانسانية موجودة في الخارج على انها
متكثرة لا على انها متصفة بالوحدة حتى يلزم ذلك المحذور والجواب انه كل واحد من تلك الكثرة لا بد ان يقبل على
امر ما هو مختص به فليس كل منها عين تلك الطبيعة كيف ولو كان كذلك لكان الكل واحدا من تلك الكثرة
عين الآخر منها وهو ظاهر البطلان وهذا فيه الامام الرازي على كون التعين امرا وجوديا بانه لو كان عدميا لكان اما
عدما مطلقا وانه ظاهر البطلان لان العدم المطلق لا يميز فيه فكيف يميز غيره واما عدما مضافا و ذلك لان
يكون عدما لا تعين العدمي فيكون ما هو وجود با وانما ان يكون عدما للتعين الآخر فهو لكان التعين الآخر ان كان عدميا
لكان التعين عدم العدم فهو وجود والتعين الآخر متعين فيكون هو ايضا وجودا وان كان قد ذكر التعين الآخر
وجودا و هو التعين الذي يختص به فهو ايضا موجود فثبت ان يكون التعين عدميا يستلزم كونه وجوديا

فيكون وجوديا واما الجواب بانا سلمنا انه لو كان التعين عدميا لكان عدما او امرا عدميا وذلك اذا كان العدمي بمعنى العدم
او مشتملا عليه وهو ممنوع لان العدمي مقابل الوجودي كما ان العدم مقابل الوجود فلو كان العدمي هو العدم لكان الوجودي
وجودا وليس كذلك بل المراد بالوجودي ما يكون ثبوته لموصوفه بوجود يقوم به الا الوجودي ما لا يستقل بنفسه بل يقوم
بغيره ويكون قيامه به بوجود له في الخارج كالسواد القائم بالجسم فان ثبوته له انما هو بوجود له الا ان يكون ذلك
الثبوت لموصوفه باعتبار وجوده في العقل والتصاف به كالجنسية القائمة بالحيوان المنسوبة اليه بوجوده
في الخارج فانه لا يتصف بها بل شرط ذلك والتصاف بها انما هو في الذهن فقولنا الوجودي بالمعنى المذكور اعم من الموجود
مطلقا بل من وجه لجواز وجود شيء لا يقوم به الوجود كالسواد المعدوم حال ما فان ما يلحقه بمعنى الوجود وكان موجودا
يصح الا يقوم له الوجود عند قيامه به كوجود السواد مثلا وجوده سواء وجد او لم يوجد واما صدق الموجود بدون
الوجودي ففي الموجودات القائمة بذواتها واذا كان كذلك لم يكن الوجودي مستلزما للوجود فلا يكون العدمي
مستلزما للعدم وبعبارة اخرى لا نسلم اذ ذكرناه في تفسير الوجودي ما قيل انه الوجودي عرض في شانه الوجود الخارجي
سواء وجد او لم يوجد وبالجملة فلو كان العدمي هو العدم لكان الوجودي هو الوجود فلا يتصف الموجودات الخارجية
بالوجود والعدم غير مشابه فلا يلزم من ان لا يكون التعين وجوديا ان يكون عدما او كان الوجودي ما لا يعدم
فيكون جميع الامور الاعتبارية وجودية اذ لا يصدق عليها انها ليست تعقل بمفهوم العدم ولا اخذ فيه
فان قلت الوجودي والعدمي هل يطلقان بمعنى الموجود والمعدوم ام لا قلنا نعم ولكن لم يكن التعين وجوديا
لا يوجد قطعا قلت في الجواب بان التعين اذا كان معدوما لم يلزم ان لا يكون عدما لكن يلزم ان كان ثبوته
في نفسه بوظاهر واما المتكلمون فقالوا التعين امر عدمي لوجهين الاول لو كان التعين وجوديا لتوقف تحققه الى
الماهية على تميزها وتميزها موقوف على انضمامه اليها فيدور واجيب بان الماهية ممتازة عن غيرها في حد ذاتها قبل انضمام
التعين اليها وغيره ان في هذا الجواب نظرا اذ مراده بها امتيازا حصة من الماهية عن حصة اخرى اذ لولا امتياز الحصة
عن الاخرى لم يكن اختصاص التعين باحدها وانضمامه اليها اولى وذلك لان امتياز الحصة عن الحصة انما يكون بالتعين
لا بذات الماهية بل الجواب ان يقال الانضمام من الامتياز زمانا وان كان متقدما عليه ذاتا والاشتغال في ذلك
في اختصاص العقول بحصص الاجناس ولو سلم ان التعين او الفصل ينضم الى الماهية فيخصصها بالماهية حال
الانضمام الا انه ينضم الى الحصة حصة منها متميزة قبل الانضمام الوجه الثاني لو كان التعين موجودا خارجيا لكان
متعينا فان كل موجود خارجي لا بد ان يكون متعينا في نفسه لتعدد واحد فان التعين يشارك التعينات الاخر في كونه
متعينا ويمتاز عنها بتعين اخر فيتسلسل اذ ينقل الكلام الى ذلك التعين الاخر واجيب بانا لا نسلم تعينا
ان مفهوم التعين المشترك بين التعينات امر عارض للتعينات وهي متمايزة بذواتها المخصوصة والجزئي الا الماهية
بنفسه زايد هو الاشتراك في الماهية دون الاشتراك في العوارض كما الحق ونظيره ان كل نوع لا يلزم ان يكون

الاول بالماهية كليا في العقل وفروضه لان كل موجود في الخارج كذلك سواء كان الماهية مشاركة في نوع ام لا اخص نوع في مشخص
وتعينه غيرها فيها انه لا يقبل الشركة يكون فرادا من الماهية وتبع الدليل يلزمه التسلسل والتقابل بان يقول لا نسلم ان كل تعين
لماهيته نوعه غير العقل في هويته وعوالي الفروض فيها غيرها سيوعه كيف والقائل بان كل
خارجي كذلك مشخص عندهم بالواجب تعالى بل كل فرد من افراد التعين هو في نفسه متعين فان الاخذ العقل لا يكفي
في افراد الشركة ولا تعقبه الماهية الا اشتراك واخر الامر لا يجعلها ممانع من الشركة على قياس تحصيل الافراد الانسان
والجواب عن بعض الدليل الحقيقي للمتكلمين على كون التعين عدميا بناء على كون التعين امرا منضما الى الماهية
الكلية ممتازا عنها وغير ملحق بما له تقبل لكونه الخارجي ذاتا وحيلا ووجودا وهو الاكون التعين ممتازا
عن الماهية في الخارج متصفا بها كما يجعل منها هوية مركبة فيه هو الذي حاول المتكلمون نفيه فان هذا التوهم
اللازم ما استند اليه من الوجهين فاذن النزاع لفظي فان الحكماء يدعون ان التعين امر موجود على انه عين الماهية
بحسب الخارج ويمتاز عنها في الذهن فقط والمتكلمون يدعون انه ليس موجودا زائدا على الماهية في الخارج متصلا
بها فيه ولا منافاة بينهما كما ترى المقصد الثاني قال الحكماء التواحد الا كون التعين وجوديا التعين ان
تعلل بالماهية بان تكون مقتضية للتعين اقتضاء تاما اما بالذات او بواسطة ما يلازمها انحصر نوعها في شخص
الواحد المعلق في الماهية والتعين الذي تعلل بها ولا يمكن ان يوجد معها تعين اخر والا تخلف التعين الاول
عن علته المطلقة عن علة المسئلة اياه هو اذا كان تعين الماهية زائدا عليها واقتضيا لها وذلك الاقتضاء
وان كانت الماهية متعينة بذاتها متشخصة في نفسها عن غير الاشتراك فيها كالواجب تعالى على رايهم فلا تعدد
ما كان تعدد واحد لا يتعلق التعدد في افراد الماهية في شخص واحد وان لم يعلل التعين بالماهية فلا يعلل
بالمحل الذي حل فيه الماهية لان المحل الذي في الماهية فرع تعينها لا انضمام التعين في نفسها التعدد حلوله شيء فيها لجواز
ان يعلل تعينها بالمحل فيها ولا جاز ان لا يعلل لا انضمام التعين حالا في الماهية ولا محلا لها اذ هو حيث تبين حالا له
الا المحل سواء فلا يمكن ان يكون علة التعين متخصصة ودونها تتحقق ولا التعين الماهية دون الفرد بل يعلل محلا لها الى محل
الماهية فيجوز تعددها بان يتعدد افرادها يتعدد القوابل اذ المحال الا ما الذات كهيولات الافلاك القابلة للصور الجسمية
والطبيعية النوعية للجسم الانسان اما بسبب اعراض مكتنفة كهيولى العناصر الاربعة فانها واحدة مشتركة بينها
بالذات وتعددها انما يتعدد ادوات مختلفة بحسب القرب والبعد من الفلك فلذلك تعدد اشخاص واذا لم يتعدد القابل
لم يتعدد افراد الماهية متفاوتة ان عرضت الماهية الحالة فيه في شخص واحد كهيولى كل فلك بالقياس الى صورته
النوعية وشكله المختص به اما قدم اذا كان تعدد افراد الماهية الواحدة انما يكون بتعدد محلها اعني ما ذهبوا اليه
لا يجوز ان يقال ان لعلة الوجود تعدد افراد نوع في التشخص الواحد لا عقل تعينه لسبب المحل اذ لا محل
لغير المادة فهي ما الماهية تعينها او ما يلازمها فيلزم الانحصار في فرد فلا يكون الا مجرد محل غير المادة

الجنبة فيتعدد بتعدد وكل لما انا فرنا الا استعداد او ما كان القابل هو ان يقول النفوس الناطقة متعددة مع كونها

مجردة عندهم اجاب بقوله النفوس الانسانية انما تعددت وان لم يكن مادية لانها حالة في المادة لتعلقها بالمادة تعلق

التدبير والتصرف الذي هو حكم الآلات فيتعدد بحسب تعدد المادة التي يتعلق بها فعله فالعقول المجردة [illegible]

الذات والتعلق فان انواعها منحصرة في اشخاصها قال بعض الفضلاء اذا كان نوع [illegible] متعددا [illegible]

بالقابل فالقابل ان كان مختصا بماهية [illegible]

[illegible]

وان قيل له ما الممكن قال ما لا يمتنع وجوده ولا عدمه او ما لا يجب وجوده ولا عدمه فيا حد كلام الفلسفي في تعريف الآخر

الاخر انه عرف الواجب الوجود تارة بالممتنع المنسوب الى العدم وتارة بسلب الممكن المنسوب الى العدم ايضا وعرف

الممتنع الوجود تارة بالواجب المنسوب الى العدم وتارة بسلب الممكن المنسوب الى الوجود وعرف الممكن اولا

بسلب الواجب المنسوب الى الوجود والعدم معا وثانيا بسلب الممتنع المنسوب اليهما ايضا [illegible]

[illegible] الوجوب امتناع العدم او الامكان العدم والامتناع وجوب العدم [illegible]

امكان الوجود والامكان لا وجوب الوجود والعدم او لا امتناعهما فلا يجوز ان يكون هذه التعريفات [illegible]

[illegible]

وجوابه اما باعتبار الشق الثاني ومنع لزوم التسلسل اذ قد يكون وجوب الوجوب نفسه على قياس ما قيل في [illegible] الوجود
عينه واما جاز ان يكون وجوب الوجوب وما يتعلق من الانتساب الاعتباريات فانه [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible] نفسه [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] وجوده فلا يجوز ان يكون [illegible] باعتبار الشق الاول [illegible] الوجه الاول
[illegible] ولا يلزم من اطلاقه لامكان الواجب لجواز ان يكون حصول الوجود للواجب [illegible]
[illegible] لذات الوجوب [illegible] بالوجوب [illegible] الواجب قلنا ممنوع [illegible]
[illegible] الواجبة [illegible] الوجوب صفة واحدة عندنا فليس [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] صفة [illegible] بالوجوب [illegible]
[illegible] لا نقول اذا كان الوجوب ممكنا جاز زواله [illegible]
[illegible] فلا يكون واجبا [illegible] قلنا [illegible] الوجوب ممكنا جاز زواله [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] فلا محذور الوجه الثالث [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] بين الماهية والوجود فيكون [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible] كونه موجودا
[illegible] البطلان [illegible]
[illegible] على تقدير وجوده [illegible] الذات [illegible]
[illegible] الذات فانه [illegible] الوجوب
[illegible] اراد بالوجوب اقتضاء الذات للوجود [illegible]
[illegible] الوجوب عدم توقفه في وجوده على غيره فلا [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible] على معنيين [illegible]
[illegible] الامكان [illegible] الوجه [illegible]
[illegible] موجودا [illegible] واجبا [illegible]
[illegible] الامكان [illegible] الكلام [illegible] الامكان
[illegible] الوجوب [illegible] الوجه الثاني [illegible]
[illegible] واجبة [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] والعلة متقدمة على المعلول

بالوجوب [illegible] بالذات فهو [illegible] بالعجز والوجوب بالعجز [illegible] الذات [illegible]
[illegible] الامكان [illegible] الاحكام سابق على الوجود لان الشي يمكن وجوده في نفسه فيوجد بغيره
[illegible] الوجود فان [illegible] الموجودة [illegible] الوجود فلا يكون
الامكان صفة موجودة [illegible] الوجه الا [illegible] الوجوب [illegible] الوجوب سابق
على الوجود [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] يستحيل ان يسبق على الوجود [illegible] الاستدلال على كون الوجوب
او الامكان [illegible] الموصوف [illegible] العدم فلا يوجد علينا
[illegible] الامكان او الوجوب [illegible] على الوجود موصوفه [illegible]
[illegible] موصوفها [illegible] الدليل [illegible]
[illegible] الحدوث [illegible] صاحب [illegible] اساس
الوجه الاول [illegible] الوجوب والامكان [illegible] الوجه [illegible]
[illegible] اعتبار [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] باعتبار الوجود [illegible]
[illegible] القدم [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] القدم [illegible] موصوفا [illegible] الموصوف
[illegible] القدم والحدوث فانه لو وجد فرد منه [illegible] والامكان [illegible]
[illegible] البقاء فانه لو وجد [illegible] البقاء [illegible]
[illegible] موصوفه [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوصف والتعين فانه لو وجد [illegible]
[illegible] المصنف [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible] واجبا الا بوجوب [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible] القدم فانه قديم [illegible]
[illegible] المعقولات [illegible]
[illegible] الوجود والموجود [illegible]
[illegible] الحدوث [illegible]

وجوده اما زايد على ذات الواجب ولا يكون زايدا على ذاته [illegible] وجوده [illegible]

[illegible] الزيادة وعدمها بدليل باهر والماهية [illegible] كونه [illegible]

او اقسام [illegible] او اقامة [illegible] الكلامية لا يجوز زوال العالم بل هو ابدي لانه [illegible] زوال

[illegible] عدمي كعدم الشرط او وجودي موجب [illegible] الاضداد [illegible]

كان [illegible] لو كان العالم موجودا [illegible] ويبطل كل واحد بدليل [illegible]

[illegible] هذا الفصل الذي [illegible] عليه [illegible] الكثيرة [illegible] مواضعها

لانه [illegible] الكثير [illegible] بنظر الى [illegible] عند [illegible] بعد الوقوف على

[illegible] العام ايرادا وابطالا على [illegible] ايراده وابطاله [illegible]

[illegible] ايرادها وابطالها [illegible] التفريع [illegible] مواضعها قال [illegible]

[illegible] ضعف [illegible]

[illegible] المقصد الثالث في احكام الواجب لذاته وهي

اربعة احدها انه اي الواجب لذاته [illegible] ارتفاع الغير [illegible] ارتفاع المعلول [illegible]

العلة فلم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته [illegible]

[illegible]

مستندا

محتاجا الى الواجب اذ لا بد ان يكون عارضا لها [illegible] والعارض محتاج في وجوده الى معروضه فيكون ممكنا

المعلول [illegible] الواجب لا متناع [illegible] واما [illegible] الواجب [illegible] وجوب العلة [illegible]

فلا يكون واجبا [illegible] ايجاب المعلول عن علته لا بوجه [illegible] الممكن الموجود

[illegible] وجوب سابق على الوجود [illegible] علته [illegible] العلة [illegible] المعلول [illegible]

[illegible] وجود العلة قطعا [illegible] وجوده [illegible]

المعلول [illegible] وجوب العلة [illegible] فيكون وجوده [illegible] وجوب الماهية

[illegible] الوجوب [illegible] التشخيص قطعا

فيكون الوجوب [illegible] الواجب فلا يكون [illegible] زايدا [illegible]

[illegible] المذكور [illegible] موجودا [illegible]

فلا يكون [illegible] الوجوب [illegible] الماهية [illegible]

[illegible] الماهية والتعين [illegible]

[illegible] تركيب الواجب [illegible] عارضا لها [illegible] تركيب الواجب

[illegible] الوجود [illegible] الماهية والتشخص

[illegible] المقصد [illegible]

[illegible] التوحيد [illegible] الاشتراك [illegible]

[illegible]

الى السبب المؤثر ضرورة بياً او لما كان عندهم لا يلي بينه وبين قولنا الواحد نصف الاثنين فرقا او لا تفاوت بين الاولين

ولم يختلف فيه العقلاء ولانا نجد عقولهم حاكمة به قلنا ممنوع ... والخوف والنفاع

لبس باعتبار الجزم واحتمال النقيض بل هو كتفاوت ... الطرفين او للالف والعادة بسبب كثرة ...

طرفي احد الضرر ... في الاوقات يجوز ان يكالف ... فيقل كيف ...

للبديهيات ... قبل اكثر العقلاء خالفوا الخلافة ... الممكن لا الى سبب مع ...

كثرة ولا شك ان اكثر العقلاء لا يقدمون على انكار الحكم البديهي ... بالنقيض فاطبقه حكموا بخلافه في ...

الاحكام ... بلا مرجح مخصص من ان سائر الاوقات ... صحة ... الناقوس

للوقوع في افعاله تعالى بعض الاشاعرة خالفوا ... في تخصيص كل فعل من افعال العباد بحكم مخصوص كالوجوب

والحرمة والندب والكراهة من ان تلك الافعال متساوية عندهم لا صحة تعلق تلك الاحكام بها والمعتزلة ...

في تعلق ... بالشيء من ... الى ... ذلك ... سواء ... الاوقات ...

على حالته السابقة على الإيجاد المؤثر الجديد فقد بطل كون التأثير في الوجود وحال العدم بوجوه ثلثة وإن شئت [illegible]

التأثير في العدم [illegible] التأثير فيه لما حال كون الأثر معدوما وهو كتحصيل الحاصل والمحال كونه موجودا [illegible]

وانتفاؤه حال الوجود [illegible] الإعدام [illegible]

[illegible]

الحكمة يقتضيه ذلك النظام فحينئذ فلا ينفك عنها اصلا كالوجوب والامتناع الذاتيين واذا كان الامر كذلك
فاما حال البقاء كان معلولا الاول هو الاحتياج الى المؤثر كما سبق والثاني باطل لان الحاصل يمتنع تاثير المؤثر حال
البقاء لا لان تحصيل الوجود فانه حاصل قبله اي قبل البقاء فلزم تحصيل الحاصل وان كان الحاصل به امرا متجددا
لم يكن ذلك المؤثر مؤثرا في الباقي الذي هو المتصف بذلك الوجود الحاصل قبل البقاء بل في ذلك الجديد
فلا يكون مؤثرا في الباقي والمقدر خلافه فلا تحقق لتاثيره في بقائه الذي هو امر متجدد فانه يجب [illegible]
الذي كان حاصلا لانا نقول الذات ممكنة حال البقاء ولا تاثير فيها لانا فرضنا [illegible] الذات بلا مؤثر فيكون
مستغنية عن المؤثر [illegible] الجزئية [illegible] التاثير في الممكن الباقي [illegible]
الحاصل والاتصال المتجدد بل تاثيره فيه هو ان يكون دوامه لدوامه كما كان وجوده [illegible]
متجدد الا انه لم يكن حاصلا في اول زمان الوجود وصار النزاع لفظيا لانا نقول التاثير في دوام الوجود الحاصل اولا
لا في امر متجدد [illegible] ثم نقول [illegible] التاثير في الوجود الحاصل اولا بل في امر متجدد [illegible]
والاختلاف في ان المراد [illegible] المتجدد [illegible] واعلم ان الجواب الاول مذكور في نقد المحصل [illegible]
لا تاثير [illegible] الممكن [illegible] عليه ما اورده [illegible] ان تاثير المؤثر في امر جديد هو البقاء [illegible]
[illegible] باعتبار [illegible] اذا اخذ الذات مع البقاء [illegible]
الا بقيد المؤثر البقاء [illegible] الاعتبار [illegible] تحصيل الحاصل واذا اخذ [illegible]
ان البقاء [illegible] الوجود فيكون الذات باعتبار [illegible] مستندا الى المؤثر [illegible]
الا [illegible] البقاء [illegible] متجددا [illegible] الا [illegible] عليه [illegible]
الممكن بالوجود في زمان حدوثه لم يكن [illegible] انه لا استواء نسبته الى وجوده وعدمه كذلك انضمام [illegible] الوجود
ونفاء اتصافه به في الزمان الثاني وما بعده [illegible] انه لا استواء نسبته الى طرفيه [illegible]
[illegible] اتصافه بالوجود في الزمان الاول [illegible] في الزمان الثاني [illegible] اتصافه بالوجود
في زمان الحدوث مستند الى المؤثر كذلك اتصافه به فيما بعده من الازمنة مستند اليه [illegible] الاول [illegible]
باصل الوجود والثاني هو اتصافه ببقاء الوجود [illegible] وجوده ابتداء [illegible] استمرار [illegible] الى المؤثر [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] انه يجعله متصفا بالوجود [illegible] الاتصاف [illegible]
بالوجود [illegible] وجود دوام اتصافه به لا في الاتصاف ودوامه امران اعتباريان لا وجود لهما في الخارج [illegible]
[illegible] التاثير والايجاد فيما سبق [illegible] ان التاثير في الباقي تحصيل الحاصل [illegible]
المؤثر [illegible] الثاني اصل الوجود الذي كان حاصلا اولا [illegible] البقاء [illegible]
[illegible] ان التاثير اذا كان في امر متجدد لا يكون تاثيرا في الباقي [illegible]

[illegible] وجود البقاء [illegible] التاثير في ذلك الوجود الحاصل لانه اصلا بل في بقائه ودوامه النوع
[illegible] المؤثر [illegible] استنادا [illegible] الى المؤثر وجود الاثر [illegible] حال البقاء [illegible]
الى المؤثر [illegible] وجوده [illegible] ودوامه لدوامه [illegible] تغيير [illegible]
الشبهة [illegible] الاستحالة او الحدوث [illegible] الى المؤثر كان [illegible] الحوادث التي [illegible] مؤثرا [illegible]
[illegible] ان الله تعالى [illegible] المؤثر قديم [illegible] صدور تلك الحوادث في اوقاتها المخصوصة
بلا سبب مخصص لتلك الاوقات [illegible] عليها [illegible] ذلك المؤثر
القديم موجود فيها [illegible] ان الله تعالى [illegible] المؤثر حادث فيكون محتاجا الى مؤثر [illegible] التسلسل
[illegible] المؤثر في الحوادث قديم مختار عندنا وفعله تابع لارادته وتعلق ارادته [illegible] الحدوث
[illegible] الاوقات [illegible] الاختيار [illegible] الا [illegible] المختار [illegible] المتساويين [illegible] بلا سبب
[illegible] الاختيار والترجيح [illegible] المختار [illegible]
[illegible] المتساويين بلا سبب مؤثر [illegible] ترجيح احد المتساويين
[illegible] بلا سبب [illegible] وقد عرفت بطلانه بالضرورة واما الاول فليس [illegible] لانه ترجيح [illegible]
ترجيح [illegible] بالترجيح والاستحالة [illegible] المؤثر اذا كان مختارا [illegible]
[illegible] هو ان المختار [illegible] ترجيح احد مقدوريه بارادته [illegible] الارادة [illegible] احد [illegible] مساويا [illegible]
[illegible] ان الله تعالى [illegible] الارادتين [illegible] استند ترجيح هذه الارادة
[illegible] الكلام [illegible] ولزم تسلسل الارادات [illegible] ترجيح احد المتساويين [illegible]
[illegible] الارادة [illegible] تعلقها [illegible] الارادات [illegible] التسلسل [illegible] التعلقات
الشبهة السابعة [illegible] الحوادث [illegible] الاشكال [illegible] حادثة [illegible] الحدوث [illegible]
[illegible] المؤثر [illegible] علة [illegible] حادثة فيكون [illegible] العلة [illegible] التسلسل [illegible]
الحوادث [illegible] العلة خارجة [illegible] المؤثر [illegible] لا بد ان يكون خارجا [illegible]
[illegible] داخلة [illegible] المؤثر [illegible] القديم [illegible] لا تاثير
[illegible] الحوادث [illegible] تاثير [illegible] القديم
[illegible] الكلام [illegible] التسلسل [illegible] المؤثر
[illegible] المؤثر [illegible] الحوادث قديم [illegible] باعتبار [illegible] القديم
[illegible] التسلسل [illegible] حادث [illegible] الترجيح [illegible]
[illegible] الارادة [illegible] الاشكال [illegible] الشبهة [illegible] الحدوث [illegible]

في البيع او بعلم بالضرورة ان الافعال العبد موثرة على وفق ارادته ... [illegible]

بالضرورة ايضا ان ... [illegible]

[illegible]

او من الامكان ... [illegible] لا ان الحدوث علة في الكاتب للحاجة فيوجد الحدوث في الكاتب اولا فيوجد الحاجة

... الحدوث والحاجة امران اعتباريان فكيف يتصور كون احدهما علة للاخرى في الكاتب ... [illegible]

... الشيء على نفسه بمراتب ونحن نقول ان قولنا الممكن يحتاج في وجوده الى موثر قضية حادثة في ...

... موصوفا بهذه الصفة بالحاجة الى غيره وكذا اتصاف الشيء بالصفات الوجودية يحتاج الى علة ...

... وكذلك اتصافه بالصفات العدمية يحتاج ... والفرق ان الوجودية يحتاج الى العلة

[illegible]

العدم اولى بالممكنات السيالة الغير القارة كالحركة والزمان والصوت وعوارضها اذ لولا ان العدم اولى بها
لكان بقاؤها وهو مردود بان الوجود غير البقاء وعدم استلزامه اولوية تلك الاشياء لاقتضائها التقضي والتجدد لا تبدية فلا
تفاوت بين تساوي نسبتي الاصل الوجود والعدم قال بعضهم العدم اولى بالممكنات كلها اذ يكفي لها في عدمها انتفاء
جزء من عللها ولا يكفي لوجودها الا بتحقيق جميع اجزاء عللها فالعدم اسهل وقوعا وهو مردود بان [illegible]
الاعتبار انما تعقل اولويته بذاتها وقال بعضهم اذا وجد المؤثر ووجد الشرط كان العدم اولى بعد قبل انا وجد العلة
اولى والا فالعدم وفساده ظاهر لان تلك الاولوية مستندة الى الغير لا الى ذات الممكن وانه لا يكون احد طرفيه اولى
به لذاته باطل لان الطرف الآخر اما ان يجب بسبب تلك الاولوية الناشئة من ذات الممكن كان هذا الطرف الاول لذاته واجبا
فيصير الممكن اما واجب الوجود لذاته او واجب العدم لذاته هف والا فاما ان يمتنع الطرف الآخر فطلب التابع الطرف
الآخر بلا علة وانه محال بديهة لان [illegible] بلا علة فالترجيح [illegible] واولى بان يمتنع وقوعه بلا علة واما ان يمتنع الطرف
الآخر بعد تحقق الاولوية للطرف الاول فيتوقف على تلك العلة التي للطرف الآخر [illegible] من وجود تلك
العلة يكون الطرف الآخر راجحا اولى والا لم يكن علة له فلا يكون تلك الاولوية العامة للطرف الاول بما هو لذاته
لذات الممكن وهو يكون تلك الاولوية ناشئة من ذات الممكن [illegible] لذاته [illegible] ذلك العدم [illegible]
[illegible] الاولوية ناشئة من ذات الممكن [illegible] فقيل اذا جوز [illegible] الاولوية [illegible]
من الذات بانتفاء عدم علة الطرف الآخر [illegible] الطرف [illegible] الوجود [illegible] بسبب بقاء عدم علة
العدم الذاتي الممكن والا استحالة في وقوع الطرف الآخر فيكون [illegible] الوجود عدم سبب العدم [illegible] الذات
الممكن فلانه اي ما ذكر من كون عدم سبب العدم كافيا في وجود الممكن يغني عن وجود المؤثر [illegible]
اثبات وجود الصانع على سبب العدم عدم لان اعدام المعلولات مستندة الى اعدام عللها [illegible]
وجود لان عدم العدم وجود فقط وتحصيل المطلوب وهو استناد وجود الممكن الى المؤثر [illegible]
على وجود الصانع [illegible] ثالث تلك الابحاث ان الممكن لا احتياج له الى العلة المؤثرة في وجوده [illegible]
[illegible] تلك العلة [illegible] الوجوب [illegible] لانه اذا صار الوجود واجبا بسبب تلك العلة [illegible]
وكان ذلك كافيا في وقوعه فلنفرض [illegible] تلك الاولوية الوجود [illegible] العدم [illegible]
بالوجود ومرجح لم يوجب [illegible] [illegible]
بعوضه المقدر [illegible] الاولوية لانتفاء الآخر العلة التامة [illegible]
ان [illegible] [illegible]
[illegible] وجود الممكن [illegible] بالسابق على وجوده لانه وجب وجوده [illegible]
[illegible] اذا وجد [illegible] الوجود [illegible] عدمه [illegible] وجوده [illegible] الوجوب اللاحق بوجوده

وعدم الشرط كان الوجود اول بالمكان من العدم وان عدم المؤثر

كان [illegible] وجوده فلو ان الاخرين [illegible] فوجب وجوده فلما ان فلكن الموجود وجوب ان يتعلق ان الوجود وهو بالغير لان الاول بالنظر
والثاني بالنظر الى وجود الممكن واختلاج [illegible] فلا تنافي فيان الامكان الذاتي لانه بالنظر الى ذات الممكن من قطع النظر
[illegible] كونه موجودا ولو فرض على فرض حال الممكن المعدوم فانه محفوف بالضرورتين احدهما في علة عدمه
والثاني [illegible] ان الامكان لازم لماهية الممكنة لا يجوز انفكاكه عنها اصلا والا جاز خلو الماهية عنه فينقلب
الممكن [illegible] الى الواجب ان كان خلوها عنه بزواله عنها او بالعكس اي بتقلب الممتنع او الواجب ممكنا [illegible]
[illegible] وانه لا يجوز خلوها عنه على اصل الوجهين ينتفي الامان عن الضروريات [illegible] الوثوق عن حكم العقل
[illegible] الواجبات والمستحيلات وجواز الجائزات لجواز انقلاب بعضها الى بعض [illegible]
[illegible] والاستحالة والامكان المستفرغ الذوات الاشياء [illegible] لا يتصور انفكاكها عنها والا لم يمكن
الذوات تلك الذوات لا تشار [illegible] وربما يحتج عليه اي على لزوم الامكان للماهية الممكنة بان
الامكان [illegible] حادثا فنقول ان صدق على الامكان انها وانتفائها [illegible] لا يكون لازما [illegible]
[illegible] والاستناد الى الغير فيكون للامكان امكان
[illegible] الامكانات الى غير النهاية [illegible] الامكان لازم فينتقض [illegible] حدوثه
[illegible] استناد الى شيء ينقضها او نقول صدق الامكان الى [illegible] على حادث [illegible]
[illegible] الآن [illegible]
[illegible] الامكان [illegible] الوقت [illegible] من الامكان
[illegible] الممكن [illegible] الدليل لانها فقط [illegible]
[illegible] الدليل [illegible] الفطانة [illegible]
[illegible] لزوم الامكان للماهية بان حدوث العالم اي وجوده غير ممكن في الازل
[illegible] وجوب حدوثه [illegible] الحادث في الازل الاستحالة ان يكون الحادث ازليا
[illegible] وجود العالم [illegible] الحادث [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] الازل ثم انقلب ممكنا [illegible] الممكن المقدور
[illegible] المقدور [illegible] الموجود [illegible] الاستحالة [illegible] امكان
[illegible] القادر [illegible] الامكان [illegible] الازل
[illegible] الامكان [illegible] الازلية [illegible] الازل
[illegible] الامكان [illegible] الامكان [illegible] والحق هو الاول
[illegible] الامكان [illegible]

ممكنة كان الازل ظرفا للوجود على معنى انه وجد والمستمر الذي لا يكون مسبوقا بالعدم ممكن ومن المعلوم ان الاول [illegible]
كونه انه لا يكون وجوده الحق في الحقيقة ممكنا اصلا لكونه مستمرا ولا يكون وجوده على وجه الاستمرار ممكنا اصلا لانه ممتنع الازلي
بهذا لا يكون ذلك الحق [illegible] دون الممكنات لان الممتنع هو الذي لا يقبل الوجود بوجه من الوجوه [illegible]
[illegible] بجواز الانتقال الى الممتنع الا انه لم يكن هو هو ذاته فان ما يتعلق بقبول الوجود في [illegible]
الازل فيكون عدم متقدم [illegible] في جميع [illegible] الا فرادا فاذا نظر الى ذاته في حد ذاته [illegible] بالوجود في
[illegible] الاتفاق [illegible] لا انه [illegible] الاتفاق [illegible]
الاتفاق [illegible] بالوجود المستمر في جميع اجزاء الازل [illegible] الى ذاته [illegible]
الامكان [illegible] الازلية نقسم ربما [illegible] الازلية [illegible] ذكرنا [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] بالنظر الى ذاته في حد نفسه [illegible] الحادث معنا الحدوث [illegible] الحادث [illegible] الازلي [illegible]
[illegible] الحدوث لم يكن [illegible] الممكنات وجودا [illegible] الحدوث [illegible] وجوده
[illegible] ممكن فان قلت [illegible] الحادث لا وجه [illegible] الحدوث [illegible]
[illegible] ممكن [illegible] ذات الممكن من حيث هو [illegible]
او ذات [illegible] فقد عرفت حاله فان [illegible] ذات الحادث [illegible]
[illegible] الممكن بالعين [illegible] الواجب والممتنع بالعين [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] الممكن والاستحالة [illegible] لان الممكن هو الذي لا يقتضي الوجود والعدم [illegible]
[illegible] على [illegible] الطرف الاول [illegible] ذاته [illegible]
[illegible] بالذات لان [illegible] بالنظر الى ذاته [illegible]
[illegible] الاتفاق [illegible] واحد ولا عروض للواجب والممتنع [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] المقدور [illegible] اعتبار [illegible]
[illegible] بالامكان [illegible] من حيث [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] المقدور مع الوجود فلا [illegible] الاتصاف [illegible] الذاتي [illegible]
[illegible] مقدور ومختار [illegible] البقاء والدوام فلا يكون المقدور [illegible]
[illegible] المقصد الخامس في اثبات القدرة [illegible] الاصحاب [illegible]
[illegible] المختار [illegible] عند اتفاق من المتكلمين [illegible]
[illegible] العالم [illegible] الذي هو الله تعالى [illegible] موجب بالذات لا فاعل بالاختيار
[illegible] مختار [illegible] العالم [illegible] والمتكلمون [illegible] موجبا بالذات

[illegible] استناده اي استناد القديم اليه تعالى [illegible] جواز استناده الى الفاعل الموجب [illegible]
[illegible] الى اثر الموجب بدوام ذاته فيكون [illegible] استناد احدهما الى الآخر ويمتنع استناده
[illegible] استناده الى الفاعل المختار اتفاقا [illegible] الا فعل المختار مسبوق بالقصد الى الايجاد [illegible]
[illegible] الموجب [illegible] الى القصد الى الايجاد مقارن للعدم اي العدم [illegible] ايجاده [illegible] فان
القصد الى ايجاد الموجود ممتنع [illegible] في قدم العالم وحدوثه [illegible] مستندا الى الله تعالى اتفاقا
[illegible] الحكماء جوزوا استناد القديم الى الفاعل [illegible] بان العالم قديم [illegible] مستند اليه تعالى [illegible]
المتكلمين [illegible] استناد القديم الى الفاعل [illegible] بان العالم حادث مستند اليه تعالى بل هو النزاع بينهم
[illegible] العالم موجبا او مختارا [illegible] على انه موجب او على انه مختار [illegible]
العالم [illegible] الاول [illegible] الثاني [illegible] الامام الرازي [illegible]
[illegible] المتكلمين [illegible] الحدوث [illegible] الاختيار [illegible]
العالم [illegible] لكونه مختارا [illegible]
[illegible] العالم [illegible] واعلم ان [illegible] الحدوث [illegible]
[illegible] القديم [illegible] العلة [illegible] القديم [illegible]
[illegible] الموجب [illegible] اعتبار الحدوث [illegible] فان قلت [illegible] الاشاعرة [illegible]
[illegible] تعالى [illegible] قدماء [illegible] المعتزلة [illegible] الاحوال [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] والاشاعرة [illegible] الله
[illegible] الواجب بالذات [illegible] القديم [illegible]
[illegible] الحدوث [illegible]
[illegible] فلت [illegible] القديم [illegible] الوجود [illegible] بالقديم [illegible]
[illegible] صفات الله تعالى [illegible] الذات [illegible] الواجب [illegible] القديم
[illegible] الاعتبارات [illegible] فان [illegible]
[illegible] استناد القديم الى المختار [illegible] جواز استناده الى الموجب [illegible] المختار [illegible]
[illegible] الايجاد [illegible] المعلول [illegible] الايجاد [illegible] الايجاد [illegible]
[illegible] الايجاد [illegible] زمانا [illegible] بالذات
[illegible] الايجاد [illegible] العدم [illegible] العالم [illegible] الازلي
[illegible] بالواجب [illegible] القديم [illegible] بالذات [illegible]

ابتداء بقية على حركة الخاتم بالنقل سواء كانت معها في الزمان او بعدها وكلام الآخرين ما نقله بعضهم من ان الكلام مفروض على ان
الفاعل مختار يعني الاثار فعلا والاثار ذكرى وصدق الشرطية لا يقتضي وقوع مقدمها والاعلام مرجعه فمنع شرطية العقل والثاني
وانا ومقدم شرطية الترك غير واقع فيما يريد ما فوقه من انا نعلم بالضرورة ان القصد الى الايجاد والوجود حال الايجاد
ان يكون القصد سابقا زمانا لعدم الاثر فيكون اثر المختار حادثا قطعا وقد يقال بتقدم القصد على الايجاد كتقدم الايجاد
على الوجود من انه بحسب الذات فيجوز مقارنتها للوجود زمانا لان المحال هو القصد الى ايجاد الموجود بوجود سابق
فالقصد اذا كان كافيا في وجود المقصود كان معه واذا لم يكن كافيا فقد يتقدم عليه زمانا كقصدنا الى الافعال
استناده الى الموجب القديم قيد الموجب القديم لان استناد القديم الى الموجب الحادث مستحيل بالضرورة انما الكلام في استناده
الى الموجب القديم منع الامام الرازي لان تاثير الموجب في القديم اما حال بقائه او حال بقاء القديم وفيه ايجاد
الموجود وهو محال واما في حال عدمه او حدوثه وعلى التقديرين يكون حادثا لا قديما هذا خلف قال فان قلت فيجب
ان يكون القديم بالضرورة الى الموجب في البقاء فيكون مستغنيا عنه واعلم ان الموجب رد ذلك بان الاحتياج في البقاء
امر معلوم بالضرورة لا يجوز انكاره كما يعلمون الباقي فانه محتاج في بقائه الى علة كاحتياج حركة الخاتم في بقائها
الى حركة اليد والمشروط الباقي فانه ايضا محتاج في بقائه الى الشرط كالعالم المحتاج في بقائه الى الحيوة والعالمية المحتاجة
في بقائها الى العلم وان قد يراد بقاء الشيء على وجوده وهو ان بقاء الشيء على وجوده نفس وجوده في الآن الثاني والثالث
اي وان لم يكن نفس وجوده في الآن الثاني بل كان زائدا عليه فلا بد ان يكون موجودا حاصلا في ذلك الآن فيتعين
الكلام الى بقائه ويتسلسل وقد يراد بقاؤه اي الشيء على عدمه وبقاؤه على بعض عدمه في الآن فانه لو كان زائدا عليه
لكان موجودا قائما بالمعدوم فظهر ان الارادة يتعلق بالشيء حال بقائه سواء كان موجودا او معدوما فيكون ذلك
محتاجا مستندا للعلة واذا ثبت الاحتياج في البقاء في هذه الاشياء ولم يلزم منه ايجاد الموجود جاز وحصل الكل
استناد القديم الى الباقي دوامه في بقائه وهو دوام الموجب مستلزما لا ايجاد الموجود بل كان محتاجا الى استمرار الوجود
مستند الى استمرار وجود ولقائل ان يقول انه اذا ما ذكره الامام في ابطال استناد القديم الى المؤثر الموجب معارض بوجوده الاول
العدم منافي الوجود والفاعلية اي عدم الاثر مناف لوجوده وهو ظاهر وهو مناف ايضا فاعلية الفاعل الذي لا اثر له
مكن الفاعلية ملزومة لوجود الوجود ومنافي اللازم مناف للملزوم واذا كان كذلك فلا يكون الباقي غير عدم الاثر
له لان وجود الاثر وكون الفاعل فاعلا ضروري ان شرط الاثر لا ينافيه واذا لم يكن الاثر موقوفا كان جائزا ان يكون
الاثر مستندا الى الفاعل غير مسبوق بالعدم وهو المطلوب الثاني من ان الاثر حال البقاء ممكن لان الامكان لازم
للممكن مستحيل الانفكاك عنه كما مر والحاجة الى العلة هو الامكان فيكون الباقي حال بقائه محتاجا الى المؤثر الى ان يكون
الاحال البقاء لكون القديم يجوز استناده في بقائه المستمر الى الموجب الثالث ابطالا كون الحدوث شرطا للحاجة ان
ابطال كون الحاجة الى المؤثر متوقفا على الحدوث بوجه من الوجوه اعني كونه علة او جزءا او شرطا فيجوز ان يحتاج القديم الى

الى المؤثر وان كان الحدوث معتبرا في الحاجة اليه الرابع الواجب تعالى لو استجمع في الازل شرائط المؤثرية في اثر من الاثار
في الخارج المستند الى تلك المؤثرية الازلية لامتناع تخلف المعلول عن علته التامة وان لم يستجمع تلك الشرائط
في الازل توقف تاثيره في الاثر الموقوف على امر حادث بعض مؤثريته فيتسلسل الكلام الى ذلك الحادث ويتسلسل
الموقوف على الحادث الى حادث آخر الى غير النهاية والثاني باطل فتعين الاول فقد استند القديم الى المؤثر الخاص الاول
بخلاف العدم كالابن مجرد في الوجود كما مر ولا ان القدم كعدم الحوادث لا اول له بل هو مستمر ازلا فقد جاز استناد
المستمر في الازل الى غيره وهو ايضا استناد القديم الى المؤثر الخاص وجميع الاربعة استدلال معلله بان
من حيث هو واجبه بما يجب ان يستحيل انفكاكها على ما عرفت من الاربعة ثابتا ازلا كانت وجميعها لا تنفك عن
تحصيل الموافات الاربعة فقد صح استناده لما لا اول له الى غيره فلما حراسا بقوله فان قلت قلنا جواب عن كل
واحد منه وتلبيسا للسوال بما ان الباقي لا يجوز استناده حال بقائه الى المؤثر اقوى ما تمسكتم به جواز ذلك
ان المؤثر في الباقي حال البقاء اما الاثر فيه اصلا فلا يكون مؤثرا فيه قطعا والمقدر خلافه او هو ان تاثيره في الباقي
تحصيل ما هو حاصل فيكون انضباطا بالضرورة كما مر وهكذا اجاب الامام الرازي وقال وان الاجوبة المفصلة قد يكون
في الظاهر ثابتة حال البقاء وقد عرفت ما فيه اي ما في هذا الدليل والتحليل وهو ان التاثير في الباقي وان كان قد ياهو
قوامه لدوام المؤثر فلا يكون تحصيلا للحاصل ولا لامر متجدد لان ما يعلل به الباقي من حيث هو باق فلا يتم هذا الدليل
فقلنا ما هو الا يكون الحوادث الا كذلك وان الاجوبة المفصلة بقوله بل الجواب ان ما عرفه الدعوى الضرورة فقوله فقد كنا نحتاج
بالضرورة في البقاء فانما نمنع لان دعوى الضرورة في محل الخلاف غير مسموعة وحكاية العلة مع المعلول المستند اليها
في البقاء وحكاية المشروط مع الشرط الذي يستند اليه في بقائه نزاع يشوشها لانه لا نقول به اي لا يثبت انها اولا علته
الاثر علته تابعة لا بين الاشياء بل كلها صادرة عن المختار ابتداء بمجرد اختياره بلا لزوم وهو ظاهر على تقدير كونه
مختارا وان الكلام على تقدير كون المؤثر موجبا فكانه رجح الامر وجود الى منفصل بل فرض الايجاب والعالم بعد ذلك
فبقاء الموجب الا ما بين هو دليلها كان اوحد منه وتعيينه في نسخة اوما العامل بالكلام فاولا ان هنا غير موثر فيه ان الاموخل بحالي
وجود اخفى الثاني اعلم بذلك جاز حصولها تعلقها بالوجود الباقي حال بقائه اذ لا تاثير فيها ومثلها بالشيء او لا دوام افلاطونية
كلا انا ان تعلقه بالتاثير اراد بالاول او ايجابا فانه يستلزم ايجاد الموجود والمانع المعارضات الثلاث بجواز
استناد القديم الى المؤثر الموجب منع الاول ان الشرطية استناد الاثر الى المؤثر كونه مسبوقا بالعدم وهو غير العدم
السابق وهذا الشرط لا ينافي وجود الاثر وفاعلية الفاعل حتى يكون منافيا والحاصل ان يقول كونه مسبوقا بالعدم يتوقف
على العدم فلا يخرج عن كونه ذلك شرطه هذا الايجاد وعن الثانية ان الكلام في الباقي الذي لا اول له وهو القديم وحكمه
ضمن ان في الباقي الذي لا اول له محصلة شيء وغيره لا القبول بعينه ان اراد ثم منع حكم الاثر حال البقاء ممكن ان الاثر
القديم كذلك فهو مصادرة على المطلوب اذ لا فرق الا امتناع استناد القديم الى المؤثر الامتناع كون القديم ممكنا و

وائر الثاني وان اردتم به ان الباقي الذي لا اول له فهو في حال بقائه ممكن ومستند الى المؤثر فهو مسلم ولا نزاع فيه

قال المستدل اذا جاز التاثير حال البقاء فهنا جاز هناك ايضا قلنا منع الملازمة ممنوعة فان الباقي الذي

له اول فهو متصور فيه التاثير ابتداء فيتصور دوامه بخلاف الباقي الذي لا اول له اذ لا يتصور فيه ابتداء التاثير

فكيف يتصور دوامه وعن الثالثة ان العقل يحكم ببداهته ان العدم الذي هو سبق الوجود في الازل لا يحتاج الى

مؤثر بمعنى الوجود ولاستحالة ايجاد الموجود وهذا هو مطلوبنا ولا يخفيه كون الحدوث شرطا للحاجة بمعنى انها

او جزء منه على انا نقول لم لا يجوز ان شرطه الحدوث في قبول التاثير اذ قد اجبنا عن ابطال اعتبار الحدوث بانه سبق

وههنا بحث وهو ان العدم ... لم يقبل التاثير اصلا لكان قبوله موقوفا على انتفاء العدم الذي هو الحدوث في

الموجودات فيكون شرطا ... واما الجواب عنه ... الابطال فقد عرفت ... وعن الرابع ان الاختيار انه اي

الى الواجب تعالى يستحيل في الازل ان يكون فاعلا بالاختيار ... العقل الا ... فلا يلزم قدم ...

انما يلزم ذلك لو كان موجبا بالذات وهو ممنوع وعن الخامسة ان استناد العدم الى العدم وان كان جائزا

من ان عدم المعلول لعدم العلة لكن هذا الاستناد ... في الخارج فلا يلزم من جواز استناد العدم

المستمر الى العدم ... جواز استناد الوجود المستمر الى الوجود ... استناده واحتياجه والحاصل

ان هذا الاستناد لان القدم من عوارض الوجود دون العدم وعن السادس ... بطلان الاعواد

التي لا وجود لها ... في الاعتبارات العقلية فاستناد ... الى ذات الاربعة استناد ...

في الخارج فلا يلزم من جواز هذا الاستناد ... استناد ... الازلي ...

القديم انه لا يوصف به اي بالقدم ذات الله تعالى اتفاقا من الحكماء واهل الملة ولا يوصف به ايضا عند

الاشاعرة ... فانهم اجمعوا على ان الله سبحانه صفات موجودة قديمة قائمة بذاته واما المعتزلة

فانكروه لفظا اي انكروا ان يوصف بالقدم ما سوى الله سواء كان صفة له او لم يكن انكارا ... اللفظ لكن

قالوا به معنى فانهم اثبتوا الى الله تعالى احوال الاربعة ... هي الوجود والحيوة والعلم والقدرة الى الموجودية

والحيية والعالمية والقادرية فانها احوال ثابتة مختصة لله سبحانه ازلا وابدا ثبت ابو هاشم منهم حالة خامسة هي علة

للاربعة المذكورة وجعلها للذات اي الذات تعالى عن سائر الذوات المساوية لها في الذاتية وهي الالهية وقد اثبتوا

مع الله في الازل امورا كثيرة فلزمهم تعدد القدماء مع تحاشيهم عن اطلاق القديم على غير الله تعالى كما قال الامام

الرازي وفيه نظر لان القديم موجود لا اول له ... الامور التي اثبتها احوال لا يوصف عندهم بالوجود ...

قديم الا ان يراد بالقديم ثابت لا اول له لكن الكلام في القديم المشهور وايضا لا يلزم ... من اثبت منهم ... على ...

اجمع المعتزلة على نفي الصفات القديمة التي اثبتها الاشاعرة بان القول بتعددها ... كفر اجماعا والنصارى انما

كفروا لانهم اثبتوا ذوات ... صفات ... قديمة ... من علم الاصول واصطلاح القوم فالجمهور ان

واجب رويته هي العلم والوجود والحيوة ... الوجود ... وعن الجمهور ... العلم بالكلام ...

... القدرة ... الوجود وهو ... انه ... صفات الله القديمة المكونة

او ... التكوين او غيره من الصفات الوجودية ... فلا ... والبدو ...

انهم او النصارى ... الاتحاد ... المذكورة ... الصفات ... الشبهة ...

وهي صفات ... قالوا ان ... العلم وهو ... الى الابن والمنقلب ... الاقانيم واثبات

المتعددة من الذوات القديمة هو الكفر ... الصفات القديمة في ذات واحدة ... الكفر

الله تعالى بقوله لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة ... عليه ... وما من اله

الا اله واحد فمن اثبت صفات متعددة ... واحد لا يكون كافرا ... الصفات القائمة به ...

هذا الكلام واما غير ذات الله وصفاته فلا يوصف بالقدم باجماع المتكلمين لان ما سوى الله مخلوق

وكل مخلوق حادث عندهم ... اذ قالوا العالم قديم على التفصيل الذي ... عليه في البحث عن

حدوث العالم واثبت ... من المجوس ... منسوبة الى ... القدماء خمسة اشياء

منها ... والاولان ... البارئ والنفس ... البارئ ... قديم وحي

... العالم واما النفس ... المراد ... من الارواح البشرية والسماوية ...

... ولو كانت حادثة ... الاجسام التي ... النفس ...

... الزمان ... الفاعل ... الهيولى والمكان ...

... الهيولى ... فلا يكون ... لكانت ...

... المراد بالفضاء ... الخلاء ...

... الفوق ... من ... والعقل ... والزمان ...

... وجوده ... زمان ... الخلاء والزمان ... والمنفعلان

قال الامام الرازي ... هذا المذهب ... الطبيب الرازي ...

... الكتاب ... في ...

... المفصل ... الحادث ...

بالعدم اي يكون ... وجوده ... الحادث ... معدوم ... الاول ...

... الحادث الزماني ... القديم الزماني ... المسبوق بالغير ... الزمان ...

وهو ... الحادث الذاتي ... القديم الذاتي ... بالتفسير الثاني ... بالتفسير الاول ... القديم

... حادثا بهذا المعنى الثاني ... معلول ... بغيره ... علته ...

قال الكلام في اثبات الحدوث الذاتي الممكن لذاته غير مقتض للوجود ولغيره مقتض له وما بالذات مقدم بالذات على ما بالغير
لانه لو ارتفع ما بالذات يستلزم ارتفاعه بذاته وذلك يستلزم ارتفاع ما بالذات بحسب الغير واما ارتفاع ما بالغير
فلا يقتضي ارتفاع ما بالذات فيتقدم ما بالذات على ما بالغير بتقدم الواحد على الاثنين فاذن الوجود وان كان عدمه
مقدم على وجوده بتقدم ما بالذات وهو اعني تقدم العدم على الوجود بالذات هو الحدوث الذاتي ويظهر من هذا الكلام
ان الحدوث الذاتي عندهم هو مسبوقية الوجود بالعدم ايضا كالحدوث الزماني الا ان السبق في الذاتي بالذات وفي الزماني
بالزمان وقد صرح بذلك بعض الفضلاء لكنه مشكل جدا فان العدم لا يتقدم له بالذات على الوجود والا لكان علة له
او جزء العلة ولا يتصور في الممكنات المستمرة الوجود في الازل عندهم مع كونها محدثة حدوثا ذاتيا ويرد عليه
ان على دليل الذي ذكره ان عدم اقتضاء الوجود وان كان امرا ثابتا للممكن بحسب ذاته لكنه لا يوجب اقتضاء العدم
الممكن لذاته العدم ليكون عدمه سابقا على وجوده سبقا ذاتيا كما زعموه نعم عدم الاقتضاء الوجود والعدم يكون سابقا
لذات الممكن سابقا على اقتضاء الوجود لكونه مستندا الى الغير فلا يصح جعل مسبوقية استحقاق الوجود بلا استحقاقية
حدوثا ذاتيا كما ذكره [illegible] الا انه صح ان يثبت ان ما بالذات مقدم بالذات على ما بالغير لكنه [illegible]
ما ذكره في اثباته ان ارتفاع الاول يستلزم ارتفاع الثاني من دون عكس [illegible] تقدم الاول على الثاني
الا اذا ثبت ان ارتفاعه سبب لارتفاعه ولم يثبت ذلك بما ذكره وعلى تقدير ثبوته انما يتم هذا اذا قلنا
الوجود عين الماهية في الممكنات فلا يتصور هنالك الا اقتضاء الوجود متقدم على اقتضائه اذ لو كان الوجود [illegible]
لم يتصور ذلك اصلا [illegible] الحدوث [illegible] الا بحسب [illegible] على الحادث لان الحدوث [illegible]
على العقل الا [illegible] ذلك السابق ما عدمه الذي يمتنع اجتماعه مع اللاحق او امر [illegible] اجتماعه
[illegible] الا ان ذلك الامر [illegible] بعدم العدم كان الحدوث [illegible] الامتناع اجتماع [illegible]
وان اعتبر تقدم غير العدم وهو العلة كان الحدوث ذاتيا [illegible] بالضرورة انما لا كل ممكن [illegible]
علة [illegible] فيهما السابق اللاحق ويكون التقدم الذاتي مختصا بالواجب [illegible] الحادث
انه قال الكلام في الحدوث بمعنى المسبوقية بالعدم وهو الحدوث الذاتي [illegible] موضوعا [illegible]
عرضا اما [illegible] الحادث [illegible] الحادث [illegible]
[illegible] علها [illegible] الحادث [illegible] وجوده [illegible]
والامكان امر وجودي [illegible] وجوده [illegible] الامتناع فيقام الامكان بنفسه موجودا [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الحادث الممكن [illegible] وجوده [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] بامكانه [illegible] الحادث [illegible]
[illegible] الامكان [illegible] منفصلا [illegible] الوجود [illegible]

بانه كقدرة القادر مثلا ان الافعال القادر على [illegible] امكان الشيء قبل وجوده هو [illegible]
القادر عليه فان [illegible] بل [illegible] بالامكان [illegible] القادر [illegible] الممكن [illegible]
[illegible] واجب بان ذلك لان الممكن في نفسه صحيح الوجود [illegible]
[illegible] المقدورة والامكان [illegible] القادر [illegible]
[illegible] المعلول [illegible] الامكان [illegible] في نفسه [illegible]
[illegible] الامكان [illegible] في نفسه [illegible]
ان ذلك المحل [illegible] الحادث [illegible] المادة [illegible]
[illegible] الحادث [illegible] الوجود
[illegible] الامكان [illegible]
[illegible] الامكان [illegible] وجود الحادث [illegible]
[illegible] الامكان [illegible] الاستعدادي [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] والضعف والقرب والبعد [illegible] الامكان الاستعدادي [illegible]
[illegible] الامكان [illegible]
[illegible] الامكان الذاتي [illegible] الممكن
[illegible] الواجب [illegible] الذاتي [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الذاتي [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الواجب [illegible] الذاتي [illegible]
الوجود من الواجب عليه [illegible] الشرط [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] الشرط [illegible] الممكن [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] الحادث [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] الحادث [illegible]
[illegible] الحادث [illegible]
موجودة [illegible] الامور [illegible]
موجودة [illegible] المجموع [illegible] الحوادث الموجودة [illegible] الشرط [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] المجموع [illegible] الحوادث [illegible]

عنه شيء فارتجاع وذلك المجموع ايضا لكونه شرطا سابقا عليه وانه امور متعاقبة في الوجود يوجد بعضها عقيب بعض
ولا بد اي لو لم يكن المجموع في محل يختص به اي بالحادث المعين ولا والا لم يتعلق ذلك المجموع بمحل الحادث لكان الحادث
اي اختصاص مجموع الحوادث بحادث دون حادث آخر ترجيحا بلا مرجح فاذا لم يتعلق المجموع بمحل اصلا او تعلق
بمحل لا اختصاص له بحادث معين كان نسبة الحادث المعين كنسبته الى غيره فلم يكن حدوث احدهما من المبدأ بتوسط
ذلك المجموع اولى من حدوث غيره به فاذن لا بد اي لو ذلك المحل استعدادات متعاقبة لكل واحد منها مسبوق بآخر
لا الى نهاية وكل سابق من تلك الاستعدادات شرط اللاحق وان كانا لا يجتمعان معا في الوجود ومقرب
للعلة الموجبة القديمة الى المعلول المعين بعد بعده عنه ومقرب لذلك المعلول الى الوجود ومبعد له عن العدم فان المعلول
الحادث اذا [illegible] الا بانتفاء الحوادث المتعاقبة السابقة عليه [illegible] كل واحد منها الى الوجود [illegible] العدم
[illegible] ذلك الحادث [illegible] التقريب [illegible] الاستعداد [illegible]
[illegible] الاستعداد لذلك الحادث [illegible] بالتفاوت بالقرب والبعد والقوة والضعف فان استعداد
النطفة للانسان [illegible] استعداد [illegible] ولا [illegible] التفاوت في القرب والبعد والقوة والضعف
في العدم [illegible] بل هو امر وجودي [illegible] الاستعداد [illegible]
الاستعداد [illegible] الفاسد وهو نفي الفاعل المختار والقول بالايجاب [illegible]
[illegible] الاستعدادات [illegible] المبدأ [illegible]
[illegible]
[illegible] الخارج [illegible]
في الخارج والنطفة [illegible]
هو موضوعه [illegible] الخارجي [illegible]
المتعاقبة على المادة [illegible] المتقدم [illegible] المتأخر [illegible] المتقدم [illegible] فيكون المتقدم
في زمان سابق [illegible] وهو المطلوب [illegible] الاستعدادات المتعاقبة [illegible]
وقد عرفت بطلانه [illegible] المتقدم [illegible]
بان القبلية والبعدية اللتين [illegible] القبل والبعد عارضتان [illegible] بالذات و[illegible] بواسطته [illegible]
[illegible] وجوابه [illegible] فلا [illegible]
[illegible] ايضا [illegible] خلافه [illegible] الاول
[illegible] الاول [illegible] كل واحد من
المتقدم والمتأخر [illegible] المتقدم والمتأخر [illegible] الثاني [illegible]

متقدم على وجوده [illegible] اذ لا معنى لكون الحادث [illegible] متقدم عدمه على وجوده والمتقدم ليس نفس وجوده بل عرض للعدم
[illegible] الشيء عارضة لعدمه ولا نفس عدمه [illegible] العدم [illegible] الوجود كالعدم [illegible] بعد الوجود
[illegible] نفس العدم وليس بقبل كبعد [illegible] بالقبلية والبعدية ولا شك [illegible] المتقدم [illegible]
[illegible] العدم [illegible] المتقدم [illegible] وجود الحادث [illegible] في الخارج [illegible]
[illegible] بالذات [illegible]
[illegible] لعدم الحادث [illegible] المتقدم [illegible] المعدوم [illegible]
[illegible] عدم الحادث متقدم على وجوده والوجود [illegible] للعدم بالضرورة وكونه [illegible] المتقدم
[illegible] في الخارج [illegible]
المتقدم [illegible] بثبوت التقدم [illegible]
[illegible] العدم [illegible]
[illegible] الامور [illegible]
[illegible] الباري [illegible] الفاعلية [illegible]
[illegible] الحكم على المتقدم [illegible] القبلية واللاقبلية [illegible] الحكم [illegible]
[illegible]
[illegible] في الخارج [illegible]
الرابع في الوحدة والكثرة فانهما من الامور العامة العارضة للموجودات الخارجية والذهنية وفيه مقاصد الاول
الوحدة [illegible] الوجود [illegible] الكثير الذي هو
[illegible] العشرة [illegible] العشرة [illegible]
بالوحدة [illegible] الوحدة والكثرة [illegible] الوحدة للكثرة [illegible] الذي
[illegible] الكثرة [illegible] العشرة [illegible]
والوحدة عارضة للعشرة [illegible]
[illegible] الكثير [illegible] الوحدة للكثرة [illegible]
عارضة لذات الكثرة [illegible] الكثرة [illegible] عارضة لتلك الذات بلا ملاحظة كثرة [illegible]
[illegible] الكثير [illegible] الكثرة [illegible] للوحدة [illegible] المتقابلين [illegible]
[illegible] الوحدة عارضة للكثرة بالذات والكثرة بالوحدة [illegible]
[illegible] الوحدة [illegible] الوجود [illegible] الوجود

نفي الوحدة الشخصية لكان التفريق الواقع في الجسم الواحد اعداما له لكن الجسم الشخص واحد الجسمين لكن بجاد بالتفريق
بطل الوحدة المخصوصة فيبطل الوجود المخصوص ولذلك لا يكون التفريق اعداما باطلا اذ ليس شق البعوضة [illegible]
البحر الا خفيفا اعداما له ولا ايجاد البحرين لكون والجزء لذلك [illegible] مع انه بحد استبعاد ولا ينافي الجواز العقلي [illegible]
بعض [illegible] ولا [illegible] على ان الصورة الجسمية [illegible]
عليها الانفصال [illegible] الاتصالية [illegible] الانفصال [illegible] والوجود [illegible]
التي لا اتصال لها في نفسها ولا انفصال بل كالمادة [illegible] الوضع [illegible]
فان الجسم البسيط الواحد اذا فرق [illegible] الشخصية الا ان التفريق اعدام له [illegible]
ان الامور الكلية موصوفة بالوحدة دون التشخص وايضا فالوجود يجامع الكثرة ولا الوحدة [illegible]
ما نقله بقوله فالكثرة من حيث هي كثرة من حيث ملاحظة الكثرة وتفصيله موجود وليس من حيث [illegible]
دليل التغاير اذ لولا انه مغايرين لكان اذا وصف احدهما بالآخر [illegible] حمل عليه الاخر [illegible]
الوحدة مغايرة للماهية زايدة عليها لان الماهية من حيث هي تقبل الكثرة واذا اخذت مع الوحدة [illegible]
فلا يكون الوحدة نفسها ولا جزأها [illegible] الوجود والكثرة [illegible] الماهية [illegible]
فان الماهية كالانسان [illegible] الوجود [illegible] واذا اخذت مع الكثرة [illegible]
غير الوجود [illegible] لكون [illegible] متعددة [illegible]
[illegible] الكثرة التي هي موجودة [illegible] الاجسام [illegible] والجود [illegible]
يتعرض لتعريف الوحدة والكثرة لانها بديهيتان [illegible] الوجود [illegible] تصور الوحدة [illegible]
المقصود بالضرورة وايضا فان كل احد يعلم انه واحد بلا كسب [illegible] الوحدة الوجود
نوع استشعار [illegible] على العكس [illegible] الكثرة على حال الوحدة [illegible] الوحدة اعرف عند العقل
من الكثرة والكثرة اعرف عند الخيال من الوحدة فان النفس [illegible] الجزئيات [illegible]
من تلك الجزئيات المتكثرة صورة كلية واحدة [illegible] في العقل [illegible] النفس [illegible] الوحدة عارضة [illegible]
في النفس والكثرة عارضة [illegible] والمدرك الكلي هو النفس [illegible] الكثرة [illegible]
العارض [illegible] العارض [illegible] الكثرة [illegible]
في العارضين سواء [illegible] النفس على بيني كل واحد من الوحدة والكثرة بعد حصنا ان
ان الوحدة [illegible] مبدأ الكثرة [illegible] الوحدة اولى من التكثير [illegible]
تعريف الكثرة [illegible] المقصد الثاني [illegible]
[illegible] الوحدة [illegible] الواحد الوجود [illegible] فيكون موجودة [illegible]

وايضا لو كانت عدمية لم يتحقق الا باعتبار العقل فلا يكون الواحد واحدا في نفسه وايضا هي نقيض
اللاوحدة العدمية وايضا لا فرق بين وحدة لا وبين لا وحدة له وقد عرفت اجوبتها ايضا وفي
حال الكثرة عليها وبحال الخرجانب الثاني لو وجدت الوحدة لشاركت الموجودات في الوحدة وامتازت
عنها بخصوصية فللوحدة وحدة لتوله وايضا لو كانت موجودة لتوقف اتصافها الا الماهية على
كونها واحدة لامتناع عروض الوحدة للمتصف بالكثرة واذا كانت الوحدة وجودية كانت الكثرة
[illegible] وايضا [illegible] الدليلين [illegible] الوحدة [illegible]
[illegible] لو كانت الوحدة عدمية لكان عدم الكثرة التي تقابلها لامتناع ان يكون عدما مطلقا او عدما [illegible]
[illegible] واذا كانت عدما للكثرة فالكثرة لا وجودية والوحدة [illegible] فيكون الوحدة ايضا وجودية
على تقدير كونها معدومة [illegible] الوحدة عدما للعدم فيكون ثبوتية
[illegible] في باب [illegible] والجواب [illegible] المقصد الثالث
[illegible] الوحدة والكثرة [illegible] تقابل [illegible]
[illegible] الوحدة والكثرة [illegible]
الموضوع واحد [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] موضوع واحد [illegible] العقل اذا
[illegible] موضوع واحد [illegible] العقل [illegible]
[illegible]
[illegible] الوحدة والكثرة [illegible] موضوع الوحدة [illegible] الكثرة [illegible] الوحدة
[illegible] الوحدة [illegible] للكثرة [illegible]
وايضا [illegible] الوحدة [illegible] الكثرة [illegible] الاضداد [illegible]
والوحدة [illegible] للكثرة [illegible] الوحدة [illegible] العدم والملكة ولا السلب
والايجاب [illegible] الاضداد [illegible]
[illegible] التضايف [illegible]
[illegible] الملكة [illegible] العدم [illegible]
[illegible] التضايف [illegible]
[illegible] الوحدة والكثرة [illegible]
[illegible] الواحد [illegible]

مكيلا للمعدود وعادا له بمعنى انه اذا اسقطنا الوحدة منه مرة بعد اخرى فني بالكلية والعدد مكيل بالوحدة و[illegible]
والشيء من حيث انه مكيل لا يكون مكيلا وبالعكس وذلك لجواز ان يكون الشيء واحدا وكثيرا باعتبار جهة واحدة [illegible]
كان مكيلا من حيث انه مكيل وهو ممنوع لان المكيالية والمكيلية متضايفان فبين الوحدة والكثرة [illegible]
بالعرض وبين عارضيهما تقابل التضايف بالذات وكذا القول الوحدة علة والكثرة معلول [illegible]
من الامور المتضايفة هذا قال المصنف واعلم انهم عرفوا الوحدة بكون الشيء بحيث لا ينقسم [illegible]
سواء لم ينقسم اصلا كالنقطة مثلا او انقسم الى ما يخالفه في الحقيقة كزيد المنقسم الى الاعضاء وعرفوا الكثرة [illegible]
بحيث ينقسم الى امور تشاركه في الحقيقة كزيد وعمرو او افراد من نوع واحد ولا يذهب عليك ان الكثرة المجتمعة من
الامور المختلفة الحقائق كالانسان والفرس والحمار داخلة في حد الوحدة وخارجة عن حد الكثرة [illegible]
الوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم والكثرة كونه بحيث ينقسم ولا يخفى ان تقابلهما اي تقابل المذكورين [illegible]
والكثرة بالسلب والايجاب وان اي تقابل السلب والايجاب تقابل بالذات فبين الوحدة والكثرة [illegible]
[illegible] تقابل بالذات لا بالعرض كما ذكروه الا ان يجعلا اي الوحدة والكثرة امرين [illegible]
في نفسهما اذ ح جاز ان لا يكون تقابلهما بالذات ولكن لم يثبت كونهما امرين كذلك [illegible] كلامهم ما يدل
على ذلك وفيه نظر لان تقابل السلب والايجاب انما هو بين الانقسام وسلبه ولا شك ان كون الشيء بحيث [illegible]
لا ينقسم مفهوم مغاير لمفهوم عدم الانقسام وكذا كونه بحيث ينقسم مفهوم مغاير لمفهوم الانقسام [illegible]
مسامحة والمقصود ان الوحدة عدم الانقسام وعلى هذا على تقدير صحته [illegible] الكثرة لان حقيقة [illegible]
من الوحدات فاذا كانت الوحدة عدم الانقسام كان حقيقة الكثرة مجموع عدمات انقسامات [illegible]
الانقسام وان كان مفهوم الانقسام [illegible] ثم اراد والكثرة الواحدة [illegible] الواحد والكثير
بعد انه لا يبعد ان يكون مرادهم بقولهم لا تقابل بين الوحدة والكثرة بالذات انه لا تقابل بين الكثرة والوحدة
التي هي جزء لها الا بالعرض من حيث المكيالية والمكيلية كما مر لا انه لا تقابل بالذات بين مفهومي الوحدة والكثرة
وقد نقل عنه انه قال لا اعتبر التقابل بين مفهوميهما فهو تقابل ذاتي بالسلب والايجاب [illegible]
اعتبر بين ما صدق عليه فاما ان يعتبر بين الكثرة والوحدة التي هي جزء لها فهو تقابل بالعرض كما مر [illegible]
اعتبر بين الكثرة والوحدة التي تطرأ على موضوع الكثرة فتبطلها [illegible]
او بين الوحدة والكثرة الطارئة على موضوع الوحدة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ابطال الوحدات المعروضة

في ابطال الكثرة لان رفع الجزء هو رفع الكل بعينه [illegible] رفع اللازم فانه يستلزم رفع الملزوم [illegible]
[illegible] رفع اللازم [illegible] الملزوم وان كان المقصود [illegible] المقصود رفع الجزء [illegible] الكل [illegible]
[illegible] وهو ان طريان الوحدة على موضوع الكثرة انما يتصور اذا جمعنا اشياء
متعددة [illegible] واحد ثم نقول ان كانت تلك الاشياء باقية باعيانها فهو مركب من اشياء [illegible] واحد
[illegible] الكثرة [illegible] الاشياء [illegible] الوحدة عارضة [illegible]
[illegible] في الوحدة ولا ابطال للكثرة وان زالت تلك الاشياء التي كانت معروضة للكثرة وحصل شيء آخر هو
[illegible] الكثرة [illegible] الوحدة [illegible] الحادث و
[illegible] الكثرة على موضوع الوحدة ثم التفصيل المعلوم من كلامهم [illegible] الكثرة [illegible] من الوحدات فان حقيقة
[illegible] الوحدتين واما الانقسام [illegible]
[illegible] حقيقة الكثرة مركبة من حقيقة الوحدة [illegible] بالذات اصلا [illegible]
[illegible] بالذات او بالعرض [illegible] التقابل بين الكثرة والوحدة الطارئة
[illegible] التضاد باطل لما عرفت من عدم الاتحاد في الموضوع [illegible] الكلام في حقيقتهما
[illegible] الوحدة الطارئة على موضوع الكثرة [illegible] مركبة من وحدات [illegible]
[illegible] الوحدة [illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] الوحدة والكثرة [illegible]
[illegible] الوحدة المبطلة للكثرة [illegible] موضوع [illegible]
الوحدة [illegible] المكيالية والمكيلية [illegible]
[illegible] الوحدة [illegible] الكثرة [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] بالذات [illegible] الشيء واحد [illegible]
[illegible] مراتب الاعداد انواع مختلفة بالماهية [illegible]
[illegible] اللوازم [illegible] الترتيب [illegible]
[illegible] اللوازم [illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] انواع الاعداد [illegible] العدد
[illegible] الوحدات [illegible]
[illegible]
[illegible] الاعداد [illegible]

[illegible]

كل عدد بالاعداد التي فيه فالعشرة مثلا مجموع وحدات مبلغها ذلك لا المذكور الذي هو العشرة الا حصلها العشرة

هو عشرة وحدات مرة واحدة قال ارسطو انفا لان العشرة ليست بثلثة وسبعة ولا اربعة وستة والاجزاء

من الاعداد التي يتوهم تركبها منه لامكان تصور العشرة بكنهها مع الغفلة عن هذه الاعداد فاذا تصورت

حقيقة كل واحد من وحداتها مع عدم شعور بخصوص شيء من الاعداد المندرجة تحتها فقد تصورت حقيقة العشرة بكنهها

فلا يكون شيء من تلك الاعداد داخلا في حقيقتها بل هي عشرة مرة واحدة [illegible] بان تركيب العشرة من

الثمانية ليس اولى من تركبها من الثلثة والسبعة او الاربعة والستة او الخمسة والخمسة فاذا تركبت من بعضها [illegible] الترجيح

وان تركبت من الكل لزم استغناء الشيء عما هو ذاتي له لان كل واحد منها كاف في تقومها [illegible]

قال قلت [illegible] كل واحد منها [illegible] باعتبار القدر المشترك بين جميعها [illegible]

قلت القدر المشترك بينها [illegible] حقيقة العشرة هو الوحدات [illegible] اعتراف بالمطلوب [illegible]

الدليل بان تركبها من الوحدات [illegible] من تلك الاعداد [illegible]

تلك الاعداد على الوحدات [illegible] بانه [illegible] الوحدات في تحصيل العشرة [illegible]

الاعداد المندرجة فيها مدخل في تحصيلها [illegible]

وهو ان الواحد اما ان لا ينقسم [illegible] بان يكون [illegible]

بان لا يمنع تصوره من الشركة وهو [illegible] الواحد بالشخص [illegible] الواحد [illegible]

[illegible] الواحد بالشخص [illegible] الواحد الحقيقي وهو الواحد الحقيقي

[illegible]

وان قبل الواحد بالشخص القسمة [illegible] وهو الواحد بالاتصال فان كان

قبول القسمة [illegible] المقدار الشخصي القابل للقسمة [illegible]

وان كان قبول القسمة لذاته فهو الجسم البسيط [illegible] الواحد بالشخص المتصل [illegible]

[illegible]

المقدار [illegible]

[illegible] الواحد الشخصي [illegible] وهو الواحد بالاجتماع

[illegible]

والتحقيق

الا [illegible] وانما [illegible] الواحد بالاتصال [illegible] واحد بالنوع دون الشخص

[illegible] الواحد بالاتصال [illegible] القول [illegible] فان الاجزاء الموجودة بالفعل [illegible] انفصل

[illegible] مركب [illegible] واحدا بالاجتماع [illegible] تلك الاجزاء [illegible]

[illegible] الواحد بالاتصال [illegible] القطعتين الخشبتين [illegible]

[illegible]

[illegible] فقد عرفت انه واحد من جهة

[illegible] الواحد بالنوع [illegible]

[illegible]

ان لم يعقل انقسامها اصلا لا يجب الا فراد المتقاربة ولا يجب غيرها بجواز كانت او غير محصول [illegible]
او لجا العقل الانقسام بوجه ما والوحدة التي في اقسام الواحد الحقيقي اولى من غيرها والواحد [illegible]
الواحد بالاجتماع واذا كان مقولية الوحدة على وحدات تلك الاقسام بالتشكيك فيكون [illegible]
بالحقيقة مشاركة في هذا العارض الذي هو مفهوم الوحدة مطلقا على قبل اختلاف الوحدات [illegible]
مع الاشتراك في العارض الذي هو الوجود المطلق فلا يجب اشتراكها اي اشتراك الوحدات في الحكم [illegible]
يبنى على ذلك فيقال منها ما هو وحدة كالوحدة الاتصالية والاجتماعية على ما سياتي ومنها ما هو اعتبار
محض فلا يلزم من وجود [illegible] الوحدة تعلق الامور الموجودة بجواز الاتحاد [illegible] الوحدة اعتبارية [illegible]
عدمها في الجملة كونها اعتبارية على الاطلاق ومنها ما هو زائد على ماهية الواحد كوحدة الانسان [illegible]
ومنها ما هو نفس الماهية كوحدة الوحدة فانها واحدة بذاتها لا بوحدة زائدة عليها ومنها ما هو جزء
اي يجوز كونها جزءا منها وكذلك سائر الاحكام فيقال مثلا جاز كونها جوهرا في بعض وعرضا في بعض [illegible]
الى ما ذكرناه من جواز اختلاف الوحدات في الاحكام فانه ينفعك في مواضع متعددة [illegible] السادس
الوحدة تتنوع انواعا [illegible] ولكل نوع منها اسم بحسب الاصطلاح [illegible]
ما بلد فاذا قيل هذا مثلا كان معناه انهما متفقان في الماهية النوعية [illegible] في الكيف [illegible]
عدد اكان او مقدارا مساواة وفي الشكل مشاكلة وفي الوضع موازاة [illegible]
الا ثالث وفي الاطراف مطابقة كطاسين طرف احدهما على طرف الاخر وفي النسبة مناسبة [illegible]
تشاركا في بنوة بكر المقصد السابع الاثنان هما الغيران اي الاسم [illegible] التغاير [illegible]
الذي ذهب اليه الجمهور فكل اثنين عندهم غيران وكل غيرين اثنان اتفاقا [illegible]
اثنين بغيرين بل الغيران موجودان جاز انفكاكهما في حيز او عدم تحيز [illegible] الوجود [illegible]
لا يتوصف بالتغاير عندهم بناء على ان الغير من الصفات الثبوتية [illegible] العدم [illegible]
وهذا اعم من قوله اولا [illegible] ذلك لاختصاصه بما يكون [illegible]
قال قلت [illegible] ان الاعدام [illegible] عند المتكلمين النافين للوجود الذهني [illegible]
التغاير [illegible]
[illegible] الاحوال ايضا [illegible] بالغيرية [illegible]
الا [illegible] جواز الانفكاك [illegible] الموصوف [illegible]
[illegible] الصفة [illegible] الموصوف [illegible]
[illegible] الانفكاك [illegible] الجانبين [illegible]

و لو قلنا في حيز او عدم تشكل [illegible] وكان الشيخ الاشعري قد عرف الغيرين بانهما موجودان يجوز عدم
احدهما مع وجود الاخر فاعترض عليه بانا اذا فرضنا جسمين قديمين كانا متغايرين بالضرورة مع انه لا يجوز عدم
احدهما مع وجود الاخر فان العدم ينافي القدم فغير التعريف بان قال ان الكتاب وهو المختار عند الاشاعرة
قالوا ولهذا الشرط [illegible] اللغة على ان الجزء والكل ليسا غيرين فانك اذا قلت ليس له عليّ غير عشرة لم يحكم عليه
بلزوم الخمسة [illegible] الجزء غير الكل لما كان كذلك ورد عليه بان المراد بالغير [illegible] فقط فلا يلزم الحكم
[illegible] فذلك هو العشرة بعينها وبان الغير [illegible] عدد لفظ فوق العشرة قالوا وكذا
[illegible] الصفة والموصوف فانك اذا قلت ليس في الدار غير زيد وكان زيد العالم فيها فقد صدقت ولو كان
الصفة غير الموصوف لكنت كاذبا ورد بان المراد غيره من افراد الانسان والا لزم ان لا يكون ثوب زيد غيره
[illegible] قطعا ولا يخفى عليك ان استدلالهم بما ذكروه يدل على ان مذهبهم ان الصفة مطلقا ليست غير
الموصوف سواء كانت لازمة او مفارقة وقيل انهم ادعوا ذلك في الصفة اللازمة بل القديمة فلا سواد
[illegible] مثلا فانه غيره وقال الامدي ذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري وعامة الاصحاب الى ان من الصفات ما هي
عين الموصوف كصفات الافعال من كونه خالقا ورازقا ونحوهما ومنها ما لا يقال انه عين ولا غير
[illegible] كالعلم والارادة والقدرة وغيرها لكن من الصفات النفسية لله تعالى بناء على ان
[illegible] الصفات النفسية لا يتاتى انفكاك [illegible] موجودان يجوز الانفكاك بينهما بوجه وعلى هذا [illegible]
[illegible] عن الصفة [illegible] واورد عليهم المتضايفان كالابوة والبنوة [illegible]
[illegible] الانفكاك من الجانبين في العدم اذ لا يجوز ان لا يعدم احدهما ووجود الاخر
[illegible] فانه غير موجود مع ان النسب والاضافات امور اعتبارية لا وجود
[illegible] وعليهم [illegible] العالم الامتناع انفكاك العالم عن الباري في العدم لاستحالة عدمه
[illegible] لا نيا صفة [illegible] ولا يجوز انفكاك الباري عن العالم في الوجود
بان يوجد الباري ويعدم العالم [illegible] فقد انفك احدهما عن الاخر في العدم ويجوز انفكاك العالم عن الباري
[illegible] العالم [illegible] على الباري فقد انفك احدهما عن الاخر في الحيز ايضا والحاصل ان
العالم يجوز [illegible] ولا يجوز شيء منهما على الباري فقد جاز الانفكاك بينهما من احد الجانبين [illegible]
[illegible] العدم [illegible] ان جواز الانفكاك بينهما في العدم فقط او الحيز فقط كان كافيا في [illegible]
الانفكاك [illegible] الانفكاك [illegible] الا بالحيز فجاز انفكاك الموصوف عن صفته والجزء عن الكل
الوجود لا انه [illegible] جواز انفكاك الموصوف [illegible] الموصوف [illegible] بعدم الصفة [illegible]
[illegible] انفكاك احدهما عن الاخر في العدم [illegible] الكل [illegible] انفك [illegible]

في العدم فيكون الصفة والموصوف وكذا الجزء والكل متغايرين وحينئذ كان الجواب السابق الذي ذكره الآمدي
مردودا بما ذكرناه فيقال في الجواب عن الايراد المراد جواز الانفكاك في الجانبين تعقلا او وجودا [illegible]
الغيران هما اللذان يجوز العلم بكل منهما مع الجهل بالآخر ولا يمتنع تعقل العالم والجزء بوجوده بدون تعقل الباري
والجزء بوجوده وكذلك بخلاف وجود الباري بعد العلم بوجود العالم الا بالاثبات بالبرهان وهذا الجواب انما يتأتى
على تعريف الغيرين بانهما موجودان يجوز الانفكاك بينهما من الجانبين [illegible] بالباري والعالم بانه لا يجوز انفكاك
العالم عن الباري في الوجود فيجاب بان المراد جواز الانفكاك من الجانبين في الوجود بل في التعقل والافتراق
في جواز انفكاك كل من العالم والصانع عن الآخر في التعقل واما اذا [illegible] التعريف [illegible]
الجواب اذ لا يجوز الانفكاك بتعقل الباري معدوما او متحيزا او [illegible] ان يتعقل العالم كذلك الا ان [illegible] يكون التعقل
اعم من ان يكون مطابقا او غير مطابق ويلزم كون الصفة والموصوف متغايرين اذ يجوز ان يتعقل [illegible]
وجود الآخر اما تعقلا مطابقا او غير مطابق [illegible] في الصفة مع الموصوف [illegible]
لا هو ولا غيره [illegible] استبعده الجمهور [illegible] اثبات الواسطة بين النفي والاثبات اذ الغير [illegible]
[illegible] الكل [illegible] من اعتذر عن ذلك بانه [illegible]
[illegible] لفظ الغير [illegible] اصطلاح [illegible] الغيرين ما يجوز الانفكاك بينهما [illegible]
[illegible] الاعتبار [illegible] لفظ الغير [illegible] معناه المشهور [illegible]
[illegible] والجزء [illegible] الاشتراك [illegible] التسمية [illegible]
[illegible] الاعتقادات المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته [illegible] العظيمة [illegible]
الاصطلاح [illegible] ان بعضهم [illegible] الاصل [illegible] والحق [illegible]
[illegible] ولا غيره [illegible] ومعناه انه متغايران [illegible] وانه لا يجب
[illegible] ان لا يكون [illegible] المشايخ [illegible] بالوجود والذهن لم [illegible] التغاير بين الصفة
وبين الجزء والكل [illegible] الذهن والاتحاد [illegible] بالوجود والذهن [illegible]
[illegible] المحمول والموضوع هو الاتحاد [illegible] والاختلاف [illegible]
لا اشعار له بالوجود [illegible] وهذا الكلام [illegible] كلام المشايخ [illegible]
كالواحد من العشرة والبد من زيد [illegible] صفات هي مبادئ المحمولات كالعالم والقادر والمريد
والظاهر انهم [illegible] التغاير جواز الانفكاك من الجانبين [illegible] صفات [illegible] بوجوده
[illegible] على ذاته تعالى [illegible] كون العلم صفة [illegible] الانفكاك [illegible] ان لا يكون [illegible] الصفات
مستغنية [illegible] الذات [illegible] الحي [illegible] والسمع [illegible] والارادة [illegible] الصفات

[illegible] اما الايجاب فيلزم كونه موجبا بالذات ولو في بعض الاشياء فتدبر واعترض هذا بانه انما يكون مخالفة
[illegible] اذا كانت مغايرة للذات المقصد الثامن الاثنان لا يتحدان اي الاتحاد يطلق بطريق
المجاز على صيرورة شيء ما شيئا آخر بطريق الاستحالة اعني التغير والانتقال دفعيا كان او تدريجيا كما يقال صار الماء
هواء والاسود ابيض ففي الاول زالت حقيقة الماء [illegible] والصورة النوعية عن هيولاه وانضم اليها الصورة
النوعية التي للهواء [illegible] وفي الثاني زالت صفة السواد عن الموصوف بها وانضفت
[illegible] ويطلق ايضا بطريق المجاز على صيرورة شيء شيئا آخر بطريق التركيب وهو
ان ينضم الى شيء ثان فيحصل منهما شيء ثالث كما يقال صار التراب طينا والخشب سريرا والاتحاد بهذين المعنيين
[illegible] جائز بل واقع [illegible] واما المفهوم الحقيقي للاتحاد فهو ان يصير شيء بعينه شيئا آخر ومعنى قولنا بعينه انه
صار شيئا آخر من غير ان يزول عنه شيء او ينضم اليه شيء وانما كان هذا معنى حقيقيا لانه المتبادر من الاتحاد
عند الاطلاق وانه يتصور هذا المعنى الحقيقي على وجهين احدهما ان يكون هناك شيئان كزيد وعمرو مثلا فيتحدان
بان يصير زيد عمرا او بالعكس ففي هذا الوجه قبل الاتحاد شيئان وبعده شيء واحد كان حاصلا قبله والثاني
ان يكون هناك شيء واحد كزيد فيصير هو بعينه شيئا آخر غيره [illegible] فيكون قبل الاتحاد امر واحد وبعده امر آخر لم يكن
حاصلا قبله بل بعده وهذا المعنى الحقيقي باطل بالضرورة والبداهة [illegible] عدم اتحاد الاثنين حكم ضروري
[illegible] بعد تجريد الطرفين على ما ينبغي فان الاختلاف والتغاير بين الماهيتين وبين الموجودين وكذا
بين الماهية والهوية اختلاف وتغاير بالذات فلا يعقل زواله [illegible] ان التغاير بين كل اثنين [illegible] ذاتا
فلا يمكن زواله عنهما كسائر لوازم الماهية وهذا الحكم [illegible] ربما يزاد توضيحه بنوع تنبيه فيقال
ان [illegible] بعد الاتحاد [illegible] فلا اتحاد بينهما بل هما [illegible]
[illegible] فقط فلا اتحاد [illegible] المعدوم بالموجود [illegible] موجودا ومعدوما [illegible]
[illegible] موجودين [illegible] الاتحاد [illegible] اثنان متغايران [illegible] فلا اتحاد [illegible]
الكلام [illegible] على الضرورة [illegible] الطرفين [illegible] المراد على الوجه الذي [illegible] فظن بعض الناس انه
[illegible] الكلام الاستدلال على مطلوب نظري [illegible] الاتحاد [illegible] موجودين [illegible]
[illegible] بعد الاتحاد موجودين [illegible] الاثنين لا واحدا وانما يكونان [illegible]
[illegible] موجود الآخر وهو ممتنع المقصد التاسع الاثنان عند اهل الحق من المتكلمين ثلاثة اقسام لانهما ان
اشتركا في الصفات النفسية فهما المثلان والا فان امتنع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة فالمتقابلان
والا فهما الخلافان [illegible] احدهما المثلان وهو الموجودان المشتركان في جميع الصفات النفسية والمراد بالصفات
[illegible] ما لا يحتاج وصف الشيء به الى تعقل امر زائد عليه كالانسانية والحقيقة والوجود والشيئية للانسان ومقابلها

المعنوية التي يحتاج في الوصف بها الى تعقل امر زائد على ذات الموصوف كالتحيز والحدوث وبعبارة اخرى
الصفة النفسية هي التي تدل على الذات دون معنى زائد عليها والمعنوية ما يدل على معنى زائد على الذات وقد يعبر
عنها وعن الحال ويكون تماثل ... في صفات النفس الصفة النفسية ما لا يصح توهم ارتفاعها عن موصوفها
والمعنوية ما يقابلها ... وبالجملة المشاركة في الصفات النفسية المشاركة فيما يجب ويجوز ويمتنع وبه يكون
قد يعرف به ... الوجود ان المثلين يشارك كل منهما الاخر فيما يجب له ويجوز ويمتنع وقد يقال
بعبارة اخرى المثلان ما يسد احدهما مسد الاخر في الاحكام الواجبة والجائزة والممتنعة جميعا ولان الصفة
النفسية كما عرفت لا تعقل الا مع الذات لا لمعنى زائد على الذات والتماثل من صفات النفس لانه امر زائد
زائد عليه ان التماثل بين الذوات لا لنفسها وليس معللا بامر زائد عليها فهو صفة نفسية عندنا والمعتزلة يثبتون الاحوال
فما كان القاضي يقول ان كون التماثل من الصفات النفسية المفسرة على رايه بالاحوال اللازمة التي يمتنع توهم ارتفاعها
عن الذات ... ان التماثل زائد على الصفات النفسية ويكون ... عنه ... بعد وجود ... الاخر
فلا يكون الصفات والاحوال اللازمة ... لقول القائل غير زائد على الصفات النفسية بل هو ... ويكون
اتصاف بالتماثل بعد وجود الغير فيكون التماثل حال افراد ... غيره في الوجود متصفا بالتماثل غير حال ... فيكون من الاحوال
اللازمة للذات ثم لا بد ان يكون تعقل الغير كافيا في الاتصاف بالتماثل بقوله فان صفات الاجناس وحدها التماثل لا تعلق
بالغير ... موجود ... بل ... فلا يكون التماثل موقوفا على وجود الغير كعينها وان تعذر ... فلا يتحقق
في النفس ... التماثل لان التشبيه ان الاشتراك في كل وجه ... مثلا ... فضلا عن التماثل او اختلافها
بعض من الوجوه فلا تماثل فلا يكون اقسام الاثنين ... والكل ... من الشرطية الثانية اذ قد يختلفان
بعض الصفات النفسية مع الاشتراك في جميع صفات النفس قالت المعتزلة ان الكون مع المثلين مشتركان
في اخص وصف النفس فان ارادوا انهما مشتركان في الاخص دون الاعم ... الاشتراك ... للاخص بدون
تحقق الاعم والا ... يريد ... بل ارادوا الاشتراك في الاخص والاعم جميعا فان ذكروه في التعريف
في الجمع ... بالالام اصرح فيما هو المراد من الاشتراك في الكل وعلم ان يقولوا الاشتراك في الاخص مع انه لم
يعلل التماثل ... بحكم واحد معلل بعلة لان التماثل يمنع ... للسواد بل كالمنع ... للبياض ... وا
التماثل هو الاشتراك في اخص وصف النفس كان تماثل السوادين معللا باخص وصفها اعني السوادية وكان
تماثل البياضين معللا باخص وصفه اعني البياضية ولا شك ان السوادية والبياضية مختلفان وقد علل
بها التماثل الذي هو حكم واحد وهذا الاعتراض مشترك الالزام فان الاخص اذا كان مختلفا كان مجموع صفات
النفس في السواد مخالفا لمجموعها في البياض فيكون التماثل المعلل بالمجموع معللا بعلل مختلفة والقائلون
بالحال من الاشاعرة لا يجوزون ايضا تعليل التماثل المثلين ... فلا يرد ... التماثل على رايهم او ...

ان الصفة الواحدة يمتنع تعلقها ... قالوا لو كان عالمية الله تعالى واجبة لذاته امتنع ان يكون معللا بالعلم
فلا يكون ... الاشتراك في اخص صفات النفس لامتناع ان يكون التماثل معللا بالاخص كما مر
بكون واجبا للمثلين فيجوز في كون السوادين مختلفين تارة وغير مختلفين لكونه بان يثبت لهما التماثل
فيكونان متماثلين ... زوال عنهما فيكونان مختلفين وبطلانه ظاهر وقال النجار من المعتزلة المثلان
هما المشتركان في صفة اثبات وليس احدهما بالثاني فيه الصفة بالثبوتية لان الاشتراك في الصفات
السلبية لا يوجب التماثل ويلزمه السواد والبياض فانهما مشتركان في صفات ثبوتية كالوصفية
واللونية والحدوث ويلزمه ايضا مماثلة الرب للمربوب اذ يشتركان في بعض الصفات الثبوتية
كالعالمية والقادرية فان قلت لعله اراد ان المشتركين في صفة وجودية متماثلان لا مطلقا بل
في بعض الصفة ... ان السواد والبياض متماثلان في اللونية مثلا قلت ... فلا بد ان يكون الباري
متماثلا للمخلوقين في بعض الاشياء مع انه لا يجوز كونه تعالى مماثلا للحوادث اصلا وانما قال ان الاشاعرة
قالت الامور ... يستحيل ... اجتماعهما في محل واحد في جهة واحدة ... فقولنا معنيان
العدم والوجود فانهما ليسا معنيين ... ويخرج الاعدام لا كالنسب ... المعنى الذي ... بلا وصف و
يخرج الجواهر ... ويخرج ... الوصف ... ويخرج القديم والحادث فان القديم القائم بغيره
كصفاته تعالى لا ... فهذه الامور لا تضاد في شيء منها وقولنا يمتنع اجتماعهما يخرج نحو السواد والحلاوة
فانهما مختلفان فلا تضاد بينهما وقولنا لذاتهما يخرج العلم بالحركة والسكون معا فان هذين العلمين وان
امتنع اجتماعهما لكن ليس ... ذلك لذاتهما بل ... المعلومين اللذين يمتنع اجتماعهما لذاتهما فلا
تضاد بين العلمين بل بين معلوميهما وكذا يخرج الحركة الاختيارية مع العجز فانا ... الاجتماع بينهما ليس
لذاتهما بل لان الحركة الاختيارية تستلزم القدرة المضادة للعجز لكونهما متنافيين بالذات وقولنا في جهة واحدة
يخرج نحو الصغر والكبر والقرب والبعد من الامور الاضافية هذا هو الظاهر من عبارة الكتاب بناء على ان
قوله من جهة نحو الصغر عطف على قوله معنيان يخرج العدم والوجود ... لان الصغر واخواته
من الامور الاضافية ليست موجودة عند المتكلمين فخرجت عن التعريف بقوله معنيان ايضا وهذا القيد يخرج
في جهة واحدة ... والتعريف ... اذ يكون الشيء ... خال شيء ... لا يختص
... عنه ... احتراز عن ... هذه الامور ... انها امور اعتبارية فيكيف
يكون ... ايضا هذا القيد انما ... في ... يستحيل اجتماعهما لانه يخرج ... معنيان
... على ... وايضا ... يوجب الفعل ... بيان ...
الامور ... والحسن والقبح والحل والحرمة في الافعال فانها صفات اعتبارية ... عندنا بالموافقة

السواد والحلاوة فلا تضاد بينهما لان المتضادين لا بد ان يكونا معنيين موجودين ثم ان ذلك البعض قد
تكلف لجعل الوجود فلا يوجب ... فاذا عرفت تعريف المتضادين فاعلم ان الكل ما لا يرجع
الا الصفات الموجودة كالاضافات والاعتبارات فان العقل لا يوجب فيه تضادا ومن جعلها لا يعلم
لان التعلق باعمال المكلفين ماخوذ في حقيقتها فيكون اعتبارية وكذا الافعال بجميع التاثيرات فانه
منزلة العقل لا وجود له كما عرفت [illegible] واصطلاح مذكور في تعريف المتقابلين [illegible]
المتضادين فلا [illegible] فان ظاهره [illegible] فالاول [illegible] وانما اكتفوا بالمحل
لا بد من اشتراط في المتضادين من [illegible] جواز اجتماعهما في زمان واحد في محل [illegible] الشرط المعتبر
فانهم قالوا العلم بالشي كالسواد مثلا اذا قام بجزء من القلب فانه يضاد قيام الجهل بذلك الشي بجزء اخر من القلب
والا لاتصف بالجملة [illegible] لم يكن بينهما تضاد وقام العلم بجزء والجهل بجزء اخر فيتصف جملة القلب بكونه
عالما بذلك الشي جاهلا به [illegible] الصفات التابعة للحيوة كالعلم والجهل والقدرة والعجز اذا قامت بجزء
في شي يثبت حكمها كالعالمية والقادرية والجاهلية للجملة المجموع وذلك الشي عندهم بل زادوا واطلقوا
على عدم اشتراط المحل فلم يشترطوا [illegible] التضاد المحل اذ قالوا ارادة الله تعالى تضاد كراهته وهما
صفتان له حادثتان لا في محل اي ليستا في ذاته تعالى لامتناع قيام الحوادث به ولا في غيره لامتناع قيام الصفة
بغير موصوفها وهما متضادتان لاستحالة اجتماع حكميهما في ذاته اعني كونه مريدا وكارها لشي واحد وسيرد عليكم
ان حكم الصفة لا يتعدى عن محلها وان الفناء الموجود لا في محل [illegible] ذكر يرد عليهم الموت والجنون فانهما
ضدان عندهم مع امتناع اجتماعهما واما لم يكن بينهما تضاد وعندهم [illegible] اجتماعهما [illegible] الاجزاء
يكون العلم القائم بجزء والجهل القائم بجزء [illegible] الاجتماع لما ذكره فلا يكون بينهما تضاد وقال صاحب [illegible]
ان [illegible] امتناع ثبوت علم وجهل [illegible] فلم [illegible] ذلك بالتضاد بينهما [illegible]
باجتماع العلم والموت [illegible] بين [illegible] فقد [illegible] ان العلم والجهل لا يجتمعان في جزئين من القلب
والجسد [illegible] تضاد بينهما [illegible] ثالث اقسام الاثنين المتخالفان [illegible] الاولين الا غير المتماثلين
والمتضادين فرسمه [illegible] الثالث [illegible] المتخالفان موجودان لا يشتركان في صفة النفس [illegible]
النفسية بحيث [illegible] المثلين ولا يمتنع اجتماعهما لذاتهما في محل [illegible] القدرة [illegible]
غير المثلين فيكون [illegible] ان يقال هما موجودان لا يشتركان في صفة النفس [illegible]
ويكون الضدان [illegible] المتخالفين فيكون [illegible] ولا الاشتراك المذكور [illegible]
المتخالفين لقوله المثلين [illegible] الاشتراك في جميع صفات النفس كما ذكرناه [illegible]
[illegible] فلا يكون [illegible] الاشتراك بين المتخالفين [illegible]

في بعض صفات النفس كالوجود فانه صفة نفسية مشتركة بين جميع الموجودات والقيام بالمحل فانه صفة نفسية
مشتركة بين الاعراض كلها وكالعرضية والجوهرية فانها ايضا من صفات النفس [illegible] الحدوث والتحيز
من الصفات المعنوية [illegible] ان هل بين المتخالفين اشتراك في بعض صفات النفس او [illegible]
[illegible] باعتبار ما اشترطناه في صفات [illegible] النفسية او عدمها [illegible] ويرجع الى
الاصطلاح [illegible] بحسب المعنى المتنازع في اطلاق الاسم قال [illegible] والقلانسي
[illegible] في [illegible] الحوادث معنى ولفظا اذ لم يرد التماثل في غيرها [illegible] الاشتراك [illegible]
القلانسي بان الكل مشتركين في الحدوث [illegible] اي في الحدوث وعلى ما ذكر من اطلاق المتماثلين
على المتخالفين باعتبار ما اشترك فيه [illegible] في تعريف التماثل بالاشتراك في صفة اثبات [illegible]
[illegible] للحوادث في وجوده [illegible] بحسب المعنى والنزاع في الاطلاق اي اطلاق لفظ التماثل للحوادث عليه
وما [illegible] الاطلاق السمعي [illegible] اسماء الله تعالى توقيفية فللنجار ان يلتزم التماثل بين [illegible]
[illegible] اطلاق اللفظ عليه وان الاعتراض عليه بتماثل السواد والبياض [illegible]
بالالتزام معنى ولفظا واعلم ان الخلاف في [illegible] فلا يتصف الصفات الا صفات [illegible]
[illegible] التماثل والاختلاف بناء على انها من اقسام التغاير ولا تغاير بين تلك الصفات [illegible]
[illegible] بناء على ان تلك الصفات متغايرة [illegible] الكتاب [illegible]
القول بالاختلاف [illegible] بكل صفة [illegible] صفة نفسية [illegible] التماثل
ومع هذا فالتخالف [illegible] الغيرية في التخالف [illegible] في التماثل [illegible]

المقصد الخامس

على الخلاف في الغيرية كل متماثلين فانهما لا يجتمعان [illegible]
[illegible] وقد يتوهم انه يجب عليه ان يجعلها من اقسام المتضادين [illegible]
[illegible] المتخالفين والمتضادين [illegible] المتخالفين والمتخالفين على [illegible]
[illegible] فلان اشتراك اجتماعهما [illegible] المتضادين اما الاول [illegible]
[illegible] الثاني فلان المثلين [illegible] فلا يتصور [illegible] اذا
[illegible] لا يتصور اجتماعهما [illegible] اشتراك [illegible]
[illegible] جماعة من العقلاء جوزوا اجتماعهما وايضا المراد بالمعنيين [illegible]
في الصفات النفسية [illegible] المعتزلة [illegible] جواز اجتماعهما
مطلقا [illegible] فانهم قالوا [illegible] اثبات امتناع الاجتماع [illegible]
[illegible] الاول [illegible] في محل [illegible] بالذات [illegible]

مشترك بينهما وكذا الواقع بينها في الصفات النفسية مشترك ايضا فلا امتياز الا بالعوارض المشخصة وقد كان المحل

واحدا فكان العوارض ايضا مشترك فلا امتياز بينهما اصلا فلا اثنينية فلا تماثل لانه فرع الاثنينية المحال الاول

في العلمين النظريين انه لو جاز اجتماع المثلين كما زال المجتمع على ان نظريان شيء واحد لانهما مثلان فما فام كتفي

على نظره بل جاز ان يقوم به ايضا علم نظري اخر بذلك الشيء وهو مع اولية النظر في المعلوم الثاني

الاجتماع على عدم جوازه لا يجب بحيث يمنع زوال البعد حصول فانا اذا ضممنا سوادا مثلا في محل جاز ان

يبق ما عند احدهما من بياض والاخر فاذا انتفى عن المحل احد المثلين فيجوز اتصافه بالضد الاخر وانه في ذلك

الضد ضد ايضا له اى للمثل الباقي فيلزم جواز اجتماع السواد الباقي مع ضده تحقق الرابع لو جاز اجتماع

المثلين لم يعلمنا الجزم بان القائم بالمحل المعين سواد واحد لكنا نجزم بذلك وجوابها ان يمنع الملازمة في كل

نظر فالاول منظور فيه اذ عدم التأثير في تحصيل الرسم كجواز تأثير المثلين عند الاجتماع بعوارض مشخصة

الاسباب مفارقة دون المحل وعدم التأثير عنده اعتبر لا انه مرجعه عدم علمنا بالتأثير ولا يجوز فيه

وكذا الثاني منظور فيه لانه لا يوجب السلب الكلي الذي هو المدعى من قولنا لا يجوز اجتماع مثلين اصلا بل موجبه

سلب الكلي لان امتناع اجتماع نوع المثلين اعني العلمين النظريين المتعلقين بمعلوم واحد بوجه رفع

الايجاب الكلي مع قولنا ليس كل مثلين يجوز اجتماعهما وهو ليس كلها ولا قسمان انه لوليس امتناع اجتماعهما

بكونهما مثلين بل لان النظر لا يكون الا بالعلم فما بنظر فيه علما سلف وكذا الثالث منظور فيه لان فرع جواز

خلو اى خلو المحل الذي اجتمع فيه المثلان عن احدهما وفرع ان المحل لا يخلو عن شيء وضده وكلاهما فرع امكان

الاول فلم لا يجوز ان يكون المثلان المجتمعان في محل لا يزيد لو لا يجوز زوال شيء منهما عنه واما الثاني فلجواز

ان يخلو المحل عن المثل الذي هو المثل الزائل وعن ضده ايضا فلا يلزم اجتماع الضدين فان قلت يكفي في قول

انه اذا انتفى احد المثلين عن المحل يجب اتصافه بضده فيلزم جواز اجتماع المتضادين قطعا والاجابة الى

ونحوه قلت لا نم انه ايضا كون ذلك الاسماء مصحح المقدمة وجود المثل الباقي والرابع ايضا منظور فيه

لا لتزام انه لا يلزم انه لا يمكننا الجزم بكون السواد القائم بالمحل المعين واحدا اى الالتزام بقى بينا جواز

الاجتماع بحس في البعض فيعلمك كون ثم كونه ثم حلوكه وليس في ذلك الا اضافة في لونه بحيث عن الحس

الانضاعفا زاد السواد المطلق عليه فالكوه كون ان اجتمعا والسواد كونه ثانيا والحلوكة سوادا ان قيست

اجتماع المثلين والجواب ان كل واحد منهما اى من الالوان المذكورة لون مخالف للاخر في الشدة والضعف

ويتوارد هذه الالوان على الجسم بدلا والثاني بزوال الاول عنه ولا ينتهي اجتماعها في ذلك الجسم اصلا

الا انه لما كان الثاني اشد من المتقدم في السواد توهم ان هذا اجتماع لو بين منها مثلين

المقصد الخامس

قال الحكماء المتقابلان امران لا يجتمعان في زمان واحد لا شك ان التساوي لفظ

التقابل الاجتماع ما تقتضي عدم قيده وصح الزمان الا انه قد يقال ولو على سبيل المجاز اجتمع هذان الوصفان

في ذات واحدة وان كانا في وقتين فقيد بوحدة دفعا للتوهم التجوز في الاجتماع في ذات واحدة

لان اجتماع المتقابلين في زمان واحد في ذاتين جائز في جهة واحدة هذا القيد الاخير وحده الجهة

لا دخال المتضايفين كالابوة والبنوة العارضتين لزيد في جهتين فانهما لا يكونان احدهما اى احد

المتقابلين سلبا للاخر منها او يكون والاول فيه نوعان ينقسم الى قسمين لانه ان تعقل كل منهما الا بالقياس

الى الاخر فهما المتضايفان وستأتي بيان احوالهما في المقصد الثالث والا فهما ضدان وعلى هذا

تفسيرهما انهما متقابلان ليس احدهما سلبا للاخر ولا يتوقف تعقل كل منهما على صاحبه وهما لغة

اللغة يسميان ضدين مشهورين وقد يشترط في الضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف والبعد كالسواد

والبياض فانهما متخالفان متباعدان في الغاية دون الحمرة والصفرة اذ ليس بينهما ولا بين احدهما

وبين السواد والبياض ذلك الخلاف والتباعد فيسميان بالمتباعدين والضدان بهذا المعنى يسميان

بالحقيقيين فان اعتبر في تقسيم المتقابلين الى الاقسام الاربعة التضاد المشهوري اشتمل للتقابل فلا ك

وان اعتبر الحقيقي وجب جعل المتقابلين فيه قاصرا قالوا اى الحكماء وقد يلزم احدهما اى احد الضدين ذلك

المحل بعينه كالبياض اللازم للثلج والابعينه كالحركة والسكون على تقدير كون وجوديا بالنسبة فانه لا يخلو

عنهما معا فاحدهما لا بعينه لازم له وقد يخلو المحل عنهما معا فلا لزوم هناك لاحدهما اصلا اما مع اتصافه

اى المحل بوسط بين المتضادين ويعبر عنه اى عن ذلك الوسط اما باسم وجودي كالفاتر المتوسط بين الحلو

والحامض وكالفاتر المتوسط بين الحار والبارد او بسلب الطرفين كما يقال لا عادل ولا جائر لمن اتصف

بحالة متوسطة بين العدل والجور واما قولهم الفلك لا ثقيل ولا خفيف فلم يريدوا به سلب الطرفين هناك

اتصافه بثالث حاله متوسطة بين الثقل والخفة او بدونه اى دون الاتصاف فخلو المحل عن الوسط ايضا

كالمشفاف الخالي عن السواد والبياض وعن كل ما يتوسط من الالوان وانها قد يكون تقابلهما الا ما ك

الضدين على المحل كالسواد والبياض بحيث لا يخلو عنهما مقابل لعدم احدهما وجود الاخر فيه اى واحد

اولا يكون تعاقبهما على المحل كالسواد والبياض بحيث لا يخلو عنهما كالحركة القاعدة والقاعدة فانه لا يجوز تعاقبهما

على محل واحد اذ قطعا يجب ان لا يكون بينهما سكون كما هو المشهور واعلم ان التضاد لا يكون

الا بين انواع جنس واحد الا لا يكون تضاد بين الاجناس اصلا وبين انواع الجنس المندرجة تحت جنس عال

اما التضاد بين الانواع المندرجة تحته ولا يكون التضاد في بعض الانواع الا بين الانواع الاخيرة

المندرجة تحت جنس واحد قريب كالسواد والبياض المندرجين تحت اللون الذي هو جنسها القريب فما يتوهم

تضاد من ذلك كالفضيلة والرذيلة كالخير والشر في العدل والملكة والتضاد فيه بالوجوه وقد يطلق بعضهم الا الخير و

هذا ان بي كونه جنسين للانواع الكثيرة تحتهما فلا يتم القول بان لا تضاد بين الاجناس وهو ظاهر لان الشرف لا
طبيعة وجودية ولعدم كونه كذلك لا يجتمع الشي في الشر والخيرة ذاتيا كالخفة لان الخيرة عبارة عن كون الشي فاعلا لما
والشرية عن كونه تاركا او تقول بعض الاشياء التي يطلق عليها الخير والشر الذي يول عدم كونها ضرا ثم
او شرا ذاتيا جنسين لما تحتهما وظن اخرون ان الشجاعة يجب كونها تحت جنس الفضيلة مضادة للتهور
المندرج تحت جنس الرذيلة وهو ايضا مردود بان كل واحد من الشجاعة والتهور له جنس فوقه عرض له
صفة هي كونه فضيلة او رذيلة ولا تضاد بين جنسيهما اذ ليس التضاد بينهما في غاية البعد عن الاخر انما
التضاد بين عارضيهما هذا ما ذكره الملخص وان اردت تطبيق ما في الكتاب عليه قلت ان قوله الفضيلة
والرذيلة اشارة الى الشبهة الثانية وقوله اشارة الى الجواب بقوله والتضاد فيهما بالوجوه وان قوله وكذا الخير
والشر اشارة الى الشبهة الاولى وانه اشار الى الجواب الاول فيجوابه الملخص بقوله من قبيل العدم والملكة وكذا الى
تقول اراد صاحب الكتاب ان الفضيلة والرذيلة ايضا ضدان بينهما تضاد كالخير والشر في ان
الى الجواب او لان ان الكل من قبيل العدم والملكة فان الرذيلة عدم الفضيلة كما ان الشر عدم الخيرة وثانيا
بان التضاد في الكليات بالوضع ان يمنع الا ربعة امور عارضة ليس شي منها جنسا لما تحته علم في جنس ما وقع
فيكون التضاد بين اضداد لكونه شرا وكونه فضيلة ضد لكونه رذيلة فلم يثبت تضاد بين الاجناس بل
العوارض التي يجوز ان يكون كل ضد من كل منها تحت جنس واحد وضد الواحد واحد اذا كان جنسها الكون الا
وايضا فالشجاعة ليس لها ضدان جنسهما معا التهور والجبن بل لا تضاد حقيقيا الا بين الاطراف كالتهور
والجبن ولا الفجور والجمود ولا الجربزة والبلادة فلا ذلك الذي ذكرناه من ان الاجناس لا تضاد فيها وكون
الانواع اذا لم تكن انواعا اخيرة تحت جنس واحد قريب ومن ان الضد الواحد الحقيقي لا يكون واحدا
بالاستقراء وتتبع احوال الموجودات ودون البرهان القطعي والضدان عندهم اخص مما عند المتكلمين لان
المتقابلين على تعدد وجوه بها واختلاف في التفسير على منعقد بينهم ودون التوقف بما قبل وكذا الكلي
في المتقابلين والثاني هو ان يكون احد المتقابلين سلبا للاخر وبعضهم ابطل العقيقين لانه ان اعتبر فيه سلبه
القابل للامر الوجودي وعدم ملكة فان ان اعتبر قبوله ان قبوله في ذلك القابل للامر الوجودي في ذلك الوقت بعينه
فانه بعينه كون عدم اللحية عن سبب صبي في ذلك الوقت ان يكون طلقها الا مرد ان لم يطلق لكونه بعد
للامر والذي ليس شأنه اللحية في ذلك الوقت هو العدم والملكة المشهوران وان اعتبر قبوله لذاته او لجنسه
ذكر تحت نوعه كالعمى للاكمه وعدم اللحية للمرأة او صنفه الوثني او البعيد فالاول كالعمى للعقرب فان البصر
من شأنه جنسها الوثني اعني الحيوان والثاني كالسكون المقابل للحركة الارادية للجبل فانه من جنسه البعيد اعني
الجسم النامي يوجد فوق الجماد قابل للحركة الارادية لا المعنى الغائب بالعين لمفارقة فان ليس من شأن المفارق العناد

بالعقول ولا من شأن نوعه او جنسه مطلقا اذا لم يحمل الجوهر جنسا له فهو العدم والملكة الحقيقيان والمقابل
في العدم والملكة اعم من المشهوري منهما على عكس الحقيقي والمشهوري في المتضادين وان لم يعتبر ذلك الدواو الكونان
فرضية التقابل الى قابل الامر الوجودي فيسلب وايجاب كالانسان واللاانسان ثم ان مرجعهما باعتبار
الاول والثاني الحكم كما يتجزأ اذا اشترطا في تمام الماهية فهما المثلان وان لم يشتركا فيها فهما المتخالفان وقسموا
المتخالفين الى المتقابلين وغيرهما وعرفوا المتقابلين بانهما امران يعتبر بعضهم لا يشتركان في الموضوع بدل المحل
واراد وا به المحل المستغني عما يحل فيه ولذلك صرحوا بان لا تضاد في الجواهر اذ لا موضوع لها واعتبر
اخرون المحل مطلقا ولذلك اثبتوا التضاد بين الصور النوعية للعناصر ونظر فيه ذلك ان المراد
بامتناع اجتماعهما في ذات واحدة امتناع اجتماعهما بحسب الحلول فيه لا بحسب الصدق والحمل عليه فان امتناع الاجتماع
في حسب الصدق فقد يسمى تباينا فلا يدخل الانسان واللاانسان في تعريف المتقابلين بل انه مفهوم التباين
واللاانسان عارض يمنع اجتماعهما باعتبار الحلول في محل واحد على تحقيق البصر والعمى ان المشهوري وتبيع
المتقابلين انهما امر وجود وبان او لا او على الاول ان يكون يعقل كل منهما بالقياس الى الاخر فهما
المتضايفان وعلى الثاني يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا فاما ان يعتبر في العدمي محل قابل للوجودي
فهما العدم والملكة والا فهما السلب والايجاب واعترض عليه او لا بجواز كونهما عدميين كالعمى
واللاعمى واجيب بان العدم المطلق لا يقابل نقيضه ولا العدم المضاف لا امتناع معه و
العدم المضاف لا يقابل العدم المضاف لامتناعهما في كل موجود مغاير لما اضيف اليه العدمان واما قوله
امتناع البصر عما هو قابل له فان اريد باللاعمى سلب امتناع البصر فهو البصر بعينه والتقابل بالحقيقة ان
اريد سلبها العامله في التقابل بينهما بالسلب والايجاب ورد ذلك بان مفهوم اللاعمى اعم من كل واحد من
سلب الامتناع وسلب العامله وهذا المفهوم الاعم تقابل لمفهوم العمى لا نفسه فقد ثبت التقابل
بين العدميين وثانيا بان عدم اللازم يقابل وجود الملزوم وليس من اقسام العدم والملكة ولا السلب
والايجاب اذ لا يعتبر فيهما ان يكون العدم منهما عدما للوجود الذي واجيب بان المتقابلين يقتضيان
الامتناع وان لا شك ان عدم اللازم ووجود الملزوم يمتنعان في المحل فلا تقابل بينهما ورد بان الكلام
في وجود الملزوم يحل واسناد اللازم عن ذلك المحل كوجود الحركة للحجر مع اسناد السخونة اللازمة لها عنه
المقابل الحقيقي المشهور لا قول انما ان لا يكون احدهما سلبا للاخر او يكون شيئا على ان المراد بالوجودي هنا
ما لا يكون السلب جزءا من مفهومه فيدخل مثل العمى واللاعمى في القسم الثاني اعني ان يكون احد المتقابلين سلبا
للاخر ووجب ان يكون من قبيل السلب والايجاب لان مفهوم اللاعمى على الوجه الاعم لم يعتبر فيه قابلية المحل
اما عدم اللازم مع وجود الملزوم فيدخل في المتضادين مع حصر الحكم في الضدين على انه يكون باعتبار ... والثالث المتقابلان على التضاد

كالسواد والبياض متقابلان باعتبار وجودهما في الخارج منشأ الآثار [illegible]
ما كالمتضادان المذكوران امران موجودان في الخارج وكذلك المتقابلان تقابل التضايف كالابوة والبنوة
متقابلان باعتبار وجودهما في الخارج في محل واحد في زمان واحد من جهة واحدة [illegible]
الا انهما كانا في الخارج والعاقل [illegible] فالتقابل بينهما باعتبار اتصاف المحل بهما
في الخارج والمتقابلان تقابل العدم والملكة احدهما اعني الملكة كالبصر موجود [illegible]
في المحل تقابل [illegible] بحسب اتصاف المحل واما الايجاب والسلب فهما امران عقليان واردان على النسبة
التي هي عقلية ايضا ولا وجود للمتقابلين منهما في الخارج اصلا لان ثبوت النسبة [illegible]
الخارجية بل من الامور الذهنية فاذا حصلا في العقل كان كل منهما [illegible] فالتقابلان [illegible]
يوجدان في الذهن وهو وجود حقيقي او من القول اذا عبر عنهما بعبارة وهو وجود مجازي [illegible]
فمن ان تقابل الايجاب والسلب راجع الى القول والعقد [illegible] اذا اعتبر مفهوم الفرس [illegible]
على شيء فيكون اللافرس سلبا لذلك الصدق [illegible] بكون النسبة بالصدق [illegible]
او تصديقية ولا تقابل بينهما الا باعتبار [illegible] النسبة ايجابا ولا وقوعها سلبا [illegible]
واذا اعتبر مفهوم الفرس ولم يلاحظ معه نسبة بالصدق على شيء يكون مفهوم اللافرس [illegible]
مفهوم الفرس والسلب [illegible] ايجابا او سلبا [illegible]
واحدا ولم يعتبر معه نسبة الى مفهوم [illegible]
الواحد [illegible] مفهوما الفرس واللافرس [illegible]
[illegible]
هو المحل او الموضوع وليس لمفهومي الفرس واللافرس حلول في محل واحد فلا تقابل بينهما [illegible]
الى مفهومي البياض واللابياض [illegible]
[illegible] بين الفرس واللافرس تقابل الايجاب والسلب مطلقا [illegible]
[illegible] التقابل [illegible] السلب والايجاب [illegible]
[illegible]
كل منها [illegible]
[illegible] السلب والايجاب بالذات [illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] والثاني [illegible] في الشيء [illegible] فهو ان تقابل السلب والايجاب
[illegible] المتقابلات وقيل الاقوى هو التضاد [illegible] في التضاد [illegible]
[illegible] في التضاد [illegible] **الوجه الخامس** في العلة والمعلول لما كانت
العلية والمعلولية من العوارض الشاملة للموجودات على سبيل التقابل كالامكان والوجوب [illegible]
في الامور العامة [illegible] الاول [illegible] ضروري حاصل بلا كسب [illegible]
الا الامور [illegible] عن التصور [illegible] على التصديق الضروري مطلقا [illegible]
[illegible] في وجود شيء [illegible] والعلة التامة [illegible]
الشيء [illegible] المعلول او امر خارج عنه والاول [illegible] بالفعل [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] الصورة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العلية والمعلولية [illegible] واحد [illegible]
[illegible]
[illegible] العلة التامة [illegible]
العلة [illegible]

ولا مانع يعتبر عدمه واما امكان الصادر فهو معتبر في جانب المعلول وفي نفسه فانا اذا وجدنا ممكنا [illegible]
كان البسيط الصادر عن المختار يجوز تحققه في الاربع المذكورة كان المركب الصادر عن المختار قد يكون [illegible]
منها كان المركب الصادر عن الموجب العلة التامة فيه متقدمة على المعلول تقدما ذاتيا سواء كانت داخلة
فيه او خارجة عنه واما التقدم الزماني فيجوز الا في العلة الصورية فانها مع المعلول بالزمان واما العلة التامة
على تقدير تركبها من اربع او ثلث مجموع امور كل واحد منها متقدم [illegible] المعلول [illegible]
عليه ولا شك فيه واما تقدم الكل من حيث هو كل فمعنى [illegible] مجموع الاجزاء المادية والصورية [illegible]
نفسها من حيث الذات ولا يتصور تقدمها الا بتقدم الماهية على نفسها فضلا عن [illegible] على نفسها
مع انضمام امرين اخرين هما الفاعل والغاية اليها والحاصل ان مجموع المادة والصورة هو عين الماهية بحسب
الذات فلا يعقل تقدم هذا المجموع على الماهية تقدما ذاتيا لان التغاير الاعتباري بالاجمال والتفصيل لا يجدي
منها نفعا كما عرفت في باب الموقف فاذا ضم الى ذلك المجموع امران او امر واحد فكيف يتصور تقدمه على
الماهية فاذا كانت العلة هي الفاعل وحده او مع الغاية كانت متقدمة على المعلول بلا اشكال فان قيل
قد تركت منها في العلة التامة ما هو الشرط فانه من جملة ما يحتاج اليه الشيء في وجوده فهو داخل في العلة التامة
قلت العلة الخارجية هي الفاعل والغاية فلعلنا ادرجناه في الفاعل بالحقيقة لان المراد بالفاعل
هو المستقل بالفاعلية [illegible] لا يكون كذلك الا باستجماع الشرائط وارتفاع الموانع فوجود الشرط
وعدم المانع من تتمة الفاعل فلا حاجة الى الافراد بالذكر وقد يجعلان من تتمة المادة لان القابل لا يكون قابلا
بالفعل الا عند حصول الشرائط وارتفاع الموانع [illegible] من تتمة الفاعل [illegible] من تتمة المادة
فان قلت اذا جعل ارتفاع الموانع من الفاعل او القابل بل اذا جعل مما يحتاج اليه الشيء في الوجود لزم [illegible] عدم المانع
في علة الوجود وانه خلاف الضرورة [illegible] بان العدم لا يكون كذلك قلت عدم المانع لا [illegible]
الامر [illegible] فكيف يكون منشأ للوجود [illegible] نعم انه عدم المانع قد يكون كاشفا عن
شرط وجودي كعدم الباب المانع للدخول فانه عدم الباب كاشف عن وجود فضاء [illegible] يمكن النفوذ فيه
وكعدم العمود المانع لسقوط السقف فانه كاشف عن وجود مسافة [illegible] السقف فيه الى الامر
[illegible] الذي هو المسافة للسقوط [illegible] الشرط الوجودي المعتبر في علة الوجود [illegible]
[illegible] في [illegible] المذكورة [illegible] ذلك العدمي مؤثر في الوجود ومعتبر في علته
وليس كذلك فظهر ان الامور الداخلة في العلة التامة [illegible] وجودية فيكون [illegible] موجودة [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] الوجود [illegible] التاثير في الوجود
[illegible]

عدمه فقط كالمانع والا يكون في حيث وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا بد في عدمه الطاري على وجوده [illegible] العلة
التامة [illegible] ان يكون موجودة [illegible] ماله مدخل في وجوده ولا بد ان يكون موجودا وما له مدخل بعدمه لا بد
ان يكون معدوما [illegible] في وجوده وعدمه لا بد ان يوجد ثم [illegible] وجود العلة التامة وحصولها يقتضي لوجود
المعلول وانما قلنا يجب ان يكون كل واحد من اجزائها موجودا فذلك لان الحاكم به ضرورة العقل [illegible] عليه برهانا
اقناعيا فان قلت [illegible] ارتفاع الموانع من [illegible] لان المؤثر في الوجود معدوما [illegible]
[illegible] قلت ليس معنى كونه [illegible] الحقيقي بل معناه انه من تتمته [illegible]
[illegible]
[illegible] في الوجود [illegible] الكل [illegible] العقل [illegible]
[illegible] المادة والصورة [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] او تقول الكلام [illegible]
[illegible] وخارجي [illegible] العقلية واما الموضوع [illegible] المادة [illegible]
[illegible] العلة الناقصة [illegible]
[illegible] الحال للمعلول فهو موضوع [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الشرط او عدميا وهو عدم المانع [illegible]

العلة

[illegible] المادة والصورة
الواحد [illegible] مستقلتين [illegible] الواحد [illegible] مستقلتين [illegible]
[illegible] المعلول [illegible] العلة [illegible]
[illegible] المعلول الشخصي
[illegible] الاجزاء [illegible] كل واحد مستقل [illegible] جواز وجوده [illegible]
[illegible] المعلول [illegible] زمان واحد [illegible] العلتين المستقلتين
[illegible] احتياجه [illegible] علتيه [illegible]
[illegible] وجوده [illegible] عدم احتياجه [illegible]
[illegible] معلول واحد [illegible]
[illegible]
[illegible] المعلول الشخصي فاذا وجد احدهما



وجد المعلول وامتنع ح وجود الاخرى اذ لو امكن فاما ان يبقى الاول او يوجد الاول فان عدم المعلول بعدم الاول
ووجد بايجاد الثانية لزم اعادة المعدوم وان لم يعدم وجب ان يكون الثانية مفيدا للمعلول اصل وجوده الحاصل
بايجاد الاول فيلزم تحصيل الحاصل ولا يمكن ان يقال ان الثانية يفيد بقاء الوجود الحاصل بالاول اذ يلزم ح ان لا يكون
علة مستقلة فالتوارد على سبيل البدل جائز اذا كانت العلتان بحيث اذا وجدت احديهما استحال
وجود الاخرى بعدها وان امكن ان توجد بدل الاول ابتداء الا على التوارد على البدل ح مطلقا لانه اذا كانت
احديهما موجودة والاخرى معدومة لزم من وجود الاول وجود المعلول ومن عدم الثانية عدمه لان عدم العلة المستقلة
يوجب عدم المعلول وما نظر في التمثيل بالحرارة والشمس يجوز توارد هما بدلا على حركة الحجر مجازا اذ المعلول ههنا
اعني حركة الشمس والحجر بالنوع لا بالشخص ضرورة ان الحركة الواقعة باحديهما غير الحاصلة بالاخرى مغايرة للواقعة بالاخرى
شخصا لا ان النوع مستند بانه عدم العلة لعدم المعلول الشخصي يتوقف على ان لا يجوز ان يكون لواحد شخصي علتان مستقلتان
على البدل فلا اثبات به دور الوجه الثاني انه لو ان يكون لكل واحد منهما اثر ان تأثير فيلزم كل واحد منهما في العلة
لان المستقل بالتاثير هو المجموع فهو العلة التامة وكل واحد منهما جزء منها هو خلاف المفروض او لا احديهما فقط
اثر العلة دون الاخرى او لا اثر لشيء منهما فلا شيء منهما بعلة وكلاهما ايضا خلاف المفروض فالاقسام كلها باطلة وقد
يقال جاز ان يكون لكل واحد منهما تاثير كما هو المتنازع فيه وليس يلزم منه كون كل جزء العلة فان قلت فيتعين
بناء تأثير كل واحد في غير ما يؤثر الاخرى فيه قلت هذا رجوع الى الوجه الاول فنقل ... اي تعليل الواحد الشخصي
بعلتين مستقلتين بعض المعتزلة لجوهر فرد ملتصق بين اثنين يد فيه احدهما حال ما يجذبه الاخرى على السوية
في القوة والسرعة ... لا يجوز ان يعدم ... الجوهر الفرد الذي لا يتجزى ... الاشياء ... بل حركة واحدة
... ولا يجوز استناده الا واحد منهما فقط لعدم الاولوية بل الى كل واحد منهما ... كل واحد منهما مستقل
بتحصيل تلك الحركة فقد اجتمع على واحد بالشخص علتان مستقلتان ورده الاشاعرة بان هذه ... مستند
الى الله تعالى ابتداء كسائر الحوادث ... بان هذه الحركة ... واحد
العلة لا علة مستقلة فان استقلال كل منهما كان مشروطا بانفراده ... ولا محذور ... واما المثال
وهما واحد بالنوع فيجوز تعليله اي تعليل الواحد بالنوع بعلتين مستقلتين ... يكون ...
... كونه ... الاول يكون معللا بعلة ... ايضا ... الطبيعة النوعية ... الافراد
... علل متعددة ... الاعيان ... كالمخالفة ... السواد والحلاوة ...
... للسواد ... المعروض ... الماهية ... عارضها ... تعلل كل من
... المذكور ... الاعتبارية ... النوعين ... يكون ... مستقلا
لكن هذا المثال ... بان المخالفة ... موجود في الخارج وكذا الحال في التمثيل

تجويز بعض المعتزلة التوارد

متضادة بين السواد والبياض والا التمثيل بالطبيعة الجنس معللة بفصول مختلفة فانا نرجع على تعدد تأثير الجنس
الى الفصل في الوجود والتابع وقد عرفت بطلانه وايضا فالحرارة نوع واحد معلل بالنار والشمس والحركة
افرادها لكن قد علمت ان ما يلاحظ تعلل تحت علة مستقلة هي هذه الامور وحدها او ماخوذة مع غيرها لكن هذا
الكلام انما يتجه اذا كانت افراد الحرارة متماثلة متفقة في تمام الحقيقة ... على عدم تماثل افرادها ...
بافراد الحرارة التابعة المستندة الى افراد النار ... فان العلة طبيعة النار
الى المعلول طبيعة الحرارة وان اعتبر افرادها معا كان كل من العلة والمعلول متعددا واما ... المعلول
بالنوع يجوز استناده الى العلل المختلفة بالنوع قال ... الماهية النوعية ان اقتضت لذاتها ... واللوازم
... علل ... الافراد ...
...
... الماهية النوعية ... الاشياء ...
... جانب العلة ... الماهية ... العلة لا
... الماهية معللة ... جانب العلة ...
... المعينة ... يكون علة لتلك الماهية ... استغناء
... يكون معللة بها كما ذكره الامام الرازي ... واعلم ان ...
احتياج المعلول الى العلة ... احتياج الى العلة ... الماهية ... معللة ...
... احتياج المعلول ...
الشخصي المعلول للعلتين المستقلتين ... احدهما ... العلة ...
... الاستناد ... العلة المعينة ... المعلول
... العلة المعينة ... الواحد الشخصي معللا بعلتين مستقلتين ولا يكون محتاجا الى شيء منهما بعينه ...
... كل واحد منهما ... محتاجا الى العلة ... الاحتياج ...
... كل منهما ... الذي ...
تعليل الواحد الشخصي بعلل مستقلة وقد ضبطنا ... فلا تنس ...
... الوجود ...
... العلة ... العلة الاولى ويكون ... الاحتياج

... الماهية ...
بقي الآن عن ما استناد ... موثر واحد بسيط وكيف لا يجوز ... الحكماء ...

كثرة لا يخفى مستند الى الله تعالى بلا واسطة من كونها منتزعة عن التركيب ومنضماً [illegible] من جواز استناد الآثار المتعددة

الى المؤثر الواحد البسيط الحق الا انه لا يبعد ان كالنفس الناطقة تصدر عنها آثار كثيرة بحسب تعدد الآلات والاعتبارات

الحالة فيها او بتعدد شرائط او قوابل الافعال [illegible] فان الحوادث في عالم العناصر مختلفة [illegible]

والقوابل المتكثرة فالواو ان البسيط الحقيقي الواحد من جميع الجهات بحيث لا يكون هناك تعدد لا بحسب ذاته [illegible]

حقيقة ولا الاعتبارية ولا بحسب الآلات والشرائط والقوابل كالمبدأ الاول فلا يجوز ان يستند اليه الا اثر واحد

ويتوقف على ذلك كيفية صدور الممكنات عن الواجب تعالى كما هو مذهبهم على ما [illegible] ولا يلتبس عليك [illegible]

كما اشير اليه تعالى صفات حقيقية لكن [illegible] بسيطة حقيقة واحدة من جميع جهاته فلا [illegible]

وقد يتوهم ان الواحد الحقيقي ان كان موجباً لم يجز ان يصدر عنه [illegible] الواحد [illegible] وان كان مختاراً جاز

ان يصدر عنه آثار [illegible] فالنزاع [illegible] في كون المبدأ موجباً او مختاراً [illegible] الفاعل [illegible]

المختار اذا تعددت ارادته [illegible] في جميع الجهات فلا [illegible] الفاعل وان [illegible]

لا يكون الا [illegible] بتعدد [illegible] كان [illegible]

[illegible] واحد [illegible] الجزء المطلق [illegible] الاعراض [illegible] الجزء [illegible] الاعراض [illegible]

البسيط واحد [illegible] الاعراض [illegible] الجوهر [illegible] الجزء [illegible]

باعتبار الجزء [illegible] العقل [illegible]

[illegible] بالعقل [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الاستدلال [illegible] وسائط [illegible]

جوهرية [illegible] الجزء [illegible]

[illegible] باعتبار [illegible] الجوهر [illegible] القابل [illegible]

[illegible] الاضافات [illegible] المتكلم [illegible]

[illegible] صدور [illegible] الجوهرية [illegible]

اوجه الاول [illegible] الواحد الحقيقي مصدر [illegible] مثلاً لكان مصدراً [illegible]

[illegible] الاوجه [illegible] الواحد الحقيقي [illegible] المفهومان [illegible] التركيب

في الواحد [illegible] المفهومان [illegible] الواحد الحقيقي مصدر [illegible]

اي مصدر [illegible] كان مصدراً [illegible] لا يجوز ان يكون المصدرية [illegible]

[illegible] مصدر [illegible] المصدرية [illegible] مصدراً

[illegible] المصدرية [illegible] مصدر [illegible] المفهومان [illegible] التركيب [illegible]

مصدر الا انها [illegible] النفس في المصدرية [illegible] هذا الوجه [illegible] البسيط [illegible]

[illegible] نفس الواحد الحقيقي كان الامر بسيطاً [illegible]

الا في اعتبار التركيب فقط وان [illegible] كان الا في اعتبار النفس فقط وان دخل [illegible]

[illegible] التركيب والنفس [illegible] والكل في الوجه الثاني انا [illegible] بوجيه [illegible]

والنار [illegible] بان طبيعة النار غير طبيعة الا [illegible] اي [illegible]

استدلالاً [illegible] الاثر وتعدده على اختلاف المؤثر وتعدده فلولا انه [illegible] المعلول [illegible] الاثر

[illegible] ان يكون الا باختلاف المؤثر وتعدده [illegible] كان الاثر [illegible] تعدد المعلول تعدد العلة و [illegible]

[illegible] العلة [illegible] المعلول وهو [illegible] الوجه الثالث انه لو كان الواحد

الحقيقي مصدر الاثرين [illegible] مثلاً لكان مصدر الالف [illegible] لكان ايضاً مصدراً [illegible]

[illegible] الاول ان المصدرية امر اعتباري اي [illegible] ان المصدرية [illegible] الحقيقي [illegible]

المصدرية [illegible] الامور الاضافية التي لا وجود [illegible] العلة [illegible] فلا يكون [illegible]

[illegible] مصدرية [illegible] المصدريات [illegible]

[illegible] الامور الاعتبارية [illegible] ان العلة [illegible] المعلول

[illegible] بالذات [illegible] المعلول [illegible]

[illegible] المعلول [illegible] صدور [illegible] يكون [illegible]

[illegible] الصدور [illegible] الصادر [illegible] المصدرية [illegible]

[illegible] الصادر [illegible] الفاعل واحد حقيقي [illegible] اثر واحد [illegible]

[illegible] ذات الفاعل [illegible] صدور [illegible] الذات

او ليس هناك [illegible] المعلولين [illegible]

[illegible] المعلول [illegible] الفاعل [illegible] الاعتبار [illegible]

[illegible] لا يكون الفاعل واحداً من جميع الجهات [illegible] الوجه [illegible]

[illegible] قلت لا يجوز ان يكون [illegible] الذات [illegible]

[illegible] لا يكون [illegible] الامر [illegible]

لا [illegible] المبدأ الحقيقي

[illegible] كثيرة [illegible] يجوز ان يصدر عنه [illegible] كثيرة [illegible]

[illegible] واحد [illegible] والجواب [illegible] ان الاستدلال على تغاير طبيعة النار والماء [illegible]

لا بالاختلاف والتعدد فانا لما رأينا نارًا ولا برد معها كما في الاولى انها ما ولا حر معه كما في النار
علمنا بتخلف الاثر كل منها عن الاخر انهما مختلفان او لو رأينا بالاخر تخلف الاثر فلو رأينا النار بالحلق متعددة
بل تخلف لا يمكننا الاستدلال بها على اختلاف المؤثرات وتعدده تامل بل هذا هو المتنازع فيه والجواب
عن الثالث لا نم ان صدور آ وصدور لا آ تنافيان فان لا نعني صدور آ وهو لا صدور آ والماصدور لا
آ اعني صدور ب فلا تنافيه فان قيل التناقض لازم لان الجهة التي هي مصدر الالف كانت مصدرًا
لغيره اصدق ان هذه الجهة ليست مصدر الالف لان الموجبة المعدولة مستلزمة للسالبة المحصلة فيصدق ان
هذه الجهة مصدر للالف وغير مصدر للالف وهما متناقضان قلت انما يتناقضان لو كان الايجاب
فيهما متحدًا وهو ممنوع كما ذكره بعضهم وهو سهو لان قولنا هذه الجهة مصدر الالف وان كانت موجبة
محصلة لكن قولنا هذه الجهة مصدر لغير الالف موجبة معدولة مستلزمة سالبة محصلة هي نقيض لتلك اي
الموجبة المحصلة بل هي انما هي موجبة محصلة المحمول لكن محمولها متعلق معدول نعم قولنا هذه الجهة غير مصدر
الالف موجبة معدولة والفرق بينه وبين [illegible] لغير الالف بين لا يسير وفيه قال الكاتبي في شرحه الملخص
اذا صدر عنه الباء الذي هو غير الالف فتلك الجهة صدق انه لم يصدر عنه بتلك الجهة فيصدق انه صدر عنه
آ ولم يصدر عنه آ من جهة واحدة وانه تناقض وهذا الوجه كتبه الرئيس الا انه [illegible] لما طلب منه البرهان
على هذا المطلوب ثم قال والجواب لا نم انه اذا صدر عنه الباء صدق انه لم يصدر عنه الالف بل اللازم انه لم يصدر عنه ما
ليس وليس بين قولنا صدر عنه آ ولم يصدر عنه آ الا انها مطلقتان [illegible] بالدوام
كانت كاذبة قال الامام الرازي في مباحثه المشرقية والعجب ممن يفني عمره في تعلم توقيف الالة العاصمة عن
الغلط وتعلمها ثم اذا جاء الى هذا المطلب الاشرف اعرض عن استعمالها حتى وقع في غلط يضحك منه الصبيان

الفصل الرابع

قال الحكماء البسيط الحقيقي الذي لا تعدد فيه اصلا كالواجب تعالى
لا يكون قابلا وفاعلا اي لا يكون مصدر الاثر وقابلا له من جهة واحدة خلافا للاشاعرة حيث ذهبوا الى ان
لله تعالى صفات حقيقية زائدة على ذاته وهي صادرة عنه وقائمة به والالوان لم يكن كذلك بل كان قابلا وفاعلا
فهو مصدر للقبول والفعل معا فقد صدر عن الواحد الحقيقي اثران وقد تبين بطلانه قلنا وقد عرفت انفا
حجة من ان القبول والفعل بمعنى التاثير ليسا من الموجودات الخارجية وانما قيد الفاعل الا ان القبول بالوجوب
ونسبة القابل الى المقبول بالامكان فلا يجتمعان واعترض على هذا بان الفاعل اذا اخذ وحده لم يجب معه وجود
المقبول لان الفاعل وحده لا يجب معه وجود المعلول فاذا اخذ مع جميع ما يتوقف عليه وجود المقبول و
المعلول وجب وجودهما معا [illegible] في الوجوب والامكان واجيب بان الفاعل وحده قد يكون في نفس
الصور مستلزما موجبا للمقبول ولا يتصور ذلك في القابل اذ لا بد في الفاعل [illegible] من موجب في الجملة والقبول

وصدق ليس بموجب اصلا فلو اجتمعا في شيء واحد من جهة واحدة لزم الامكان والوجوب والامتناع في تلك
الجهة والجواب لا نم انه يمتنع ان يكون الشيء البسيط بالكلية الذي لو نسبنا اليه مختلفتان بالوجوب والامكان
من جهتين [illegible] الناشئة من جهة ولا نعلم النسبة الناشئة من جهة اخرى ورد بهذا الجواب بان
كلامنا في ان البسيط لا يكون قابلا وفاعلا من جهة واحدة وعلى ما ذكرتم يكون الجهة متعددة وقد
من [illegible] الوجه الثاني بان نسبة القابل الى المقبول بالامكان العام وهو لا ينافي الوجوب بل يجامعه
لا بالامكان الخاص الذي ينافيه وارد عليه ان انتساب القابل الى المقبول بالامكان العام
المحتمل للامكان الخاص وهو كاف في [illegible] عدم المقبول من حيث انه مقبول مع وجود القابل وتم الدليل [illegible] او
نقول نسبة الفاعل ينبغي ان يكون بالوجوب ونسبة القابل لا ينبغي ان يكون كذلك او نقول بعبارة اخرى
نسبة الفاعل لا يحتمل الامكان الخاص ونسبة القابل يحتمله فلا بد ان يكون نسبة واحدة محتملة للامكان الخاص
وغير محتملة له الا ان يقال الاعتراض الاول منع الجواز ان يكون هناك نسبتان من جهتين احديهما واجبة
على التعيين وغير محتملة للامكان الخاص والاخرى غير واجبة محتملة له فيكون الجواب الثاني لغوا

المقصد الخامس

قال الحكماء القوة الجسمانية اي الحالة في جسم لا تقوى على افاعيل غير متناهية لا في المدة اي لا تقوى ان تفعل في
زمان غير متناه سواء كان الفعل الصادر عنها واحدا او متعددا ولا في الشدة اي لا تقوى ان تفعل حركة
لا يكون حركة اقوى واسرع منها ولا في العدة اي لا تقوى على فعل عدد غير متناه سواء كان زمانه متناهيا
او غير متناه وانما اعتبر لا تناهي القوة بحسب [illegible] في الامور الثلثة لان التناهي واللاتناهي [illegible] عدم الملكة
من الاعراض الذاتية الاولية للكمية فاذا وصف القوة باللاتناهي [illegible] الاثار [illegible] فلا بد ان يعتبر اما عدد
الاثار [illegible] فيكون اللاتناهي بحسب العدة والمدة [illegible] فان اعتبر اللاتناهي [illegible] الزيادة والكثرة [illegible]
اللاتناهي بحسب العدة [illegible] بالنقصان والقلة بسبب قبول الانقسامات التي لا تقف
عند حد فهو لا تناهي القوة بحسب الشدة [illegible] ثم ان اللاتناهي في الشدة ظاهر البطلان لان القوى اذا اختلفت
في الشدة كانت [illegible] مسافة واحدة [illegible] فلا شك ان التي زمانها اقل هي اشد قوة
من التي زمانها اكثر [illegible] غير متناهية في الشدة [illegible] الحركة الصادرة عنها في [illegible] زمان
[illegible] فلا يكون مصدر الاول غير متناه [illegible] ينقسم
[illegible] ويكون [illegible] واعترض عليه بانا لا نم ان قطع [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] جواز ان يكون [illegible] المفروض [illegible]
[illegible] اللاتناهي في [illegible] المتكلمين لان نعيم اهل الجنة وعذاب اهل النار دائمة
ابدا [illegible] الابد ودوام الابد [illegible] فيكون تلك القوى [illegible] غير متناه زمانا [illegible]

ومنعه الحكماء وقالوا انه يمتنع لا تناهي القوى الجسمانية في المدة والعدة في الحركة الطبيعية والقسرية واحتجوا عليه
اي على امتناع اللاتناهي وامتناعه بوجوه بان فرض التضعيفان بفرض الجسم في التحريك نصف فرض الكل في ذلك
التحريك لانا قلنا ان الشيء [illegible] قوى النصف والكل بالنسبة لتساوي الجسم الصغير الذي هو النصف
والجسم الكبير الذي هو الكل في القبول اي قبول الحركة لان ذلك القبول للجسمية المشتركة بينهما وتفاوتهما انما
لتفاوت الصغير والكبير متساويان في قبول الحركة الطبيعية في النوع فانها ان النوع تنقسم بانقسام المحل
فالقابلان اعني الجسمين الصغير والكبير متساويان في قبول الحركة الطبيعية لا تفاوت فرضناهما اصلا والفاعل
للتحريك الطبيعي اعني القوتين بالنسبة ايضا فيكون التفاوت متفاوتا لان يجب تفاوت المحل وانما كان
تفاوت المحلين بالنسبة كان تفاوت القوتين بالنسبة ايضا فيكون التفاوت بين اثريهما ايضا كذلك اذ
لا تفاوت في الاثر بينهما الا باعتبار تفاوت المؤثرين وبان فرض التضعيفان بفرض الجسم في قبول التحريك
القسري نصف فرض النصف في ذلك القبول وانما كان نسبة القوتين بالنصف لتساوي بين الضعف
والنصف في الفاعل بان نفرض قاسرا واحدا [illegible] كما يقع واحد والتفاوت في القابل اذ المعاوق في الحركة
القسرية في الضعف اعني النوع الطبيعية [illegible] عن قبول الحركة القسرية اكثر [illegible] النصف بحسب
زيادة الضعف على النصف فلا تفاوت في الحركة القسرية من جهة الفاعل اصلا بل من جهة القابل في قبول [illegible]
بكثرة المعاوق وقلته فاذا كانت نسبة المعاوق الى المعاوق بالنصف كان نسبة القبول الى القبول بالنصف
فيكون نسبة الاثر الى الاثر بالنصف ايضا اذا تقرر ان المقدمتان الاولى في الحركة الطبيعية والثانية في الحركة
القسرية فاذا فرضناهما اي التحريك الطبيعي والقسري من مبدا واحد [illegible] نقول لا تجوز ان يجري [illegible] طبيعة
جسمها الغير المتناهية والا فتحقق ذلك الجسم له نوع طبيعة هي نصف النوع الطبيعية التي للكل [illegible]
القوتين [illegible] من مبدا واحد الى [illegible] فلا شك ان حركة النصف نصف حركة الكل كما مر في المقدمة
الاولى وكذلك نقول لا يجوز ان يكون [illegible] بالغير الغير المتناهية والا فلنفرض القاسر ان يحرك
[illegible] ذلك الجسم الاخر [illegible] من مبدا واحد فلا شك ان حركة [illegible] نصف حركة النصف كما مر
في المقدمة الثانية فاذا فرضنا ما ذكرنا في الطبيعية والقسرية فالاقل هو حركة النصف في الطبيعية وحركة الضعف في القسرية
اما متناه والاكثر الذي فرضناه غير متناه [illegible]
ضعفه كما عرفت وضعف المتناهي متناه بالضرورة فيكون الاكثر متناهيا وهو خلاف المفروض والا غير متناه
وبعد فرضنا مبدا الاقل والاكثر واحدا فيمتنع الزيادة عليه بان زيادة الاكثر على الاقل في الجهة التي هي بها غير متناه فهو
متناه اذ لا بد ان ينقطع في تلك الجهة حتى يتصور الزيادة عليه فيها وانه اي كون الاقل متناهيا في الجهة التي هي بها
غير متناه محال بالضرورة وهذا الدليل [illegible] الاول ان النوع الجسمانية موثرة بالطبع

الطبع و

فرضناه

الضعف

في صيرورة محلها او قسرها [illegible] وذلك غير مسلم عندنا بل الحوادث مستندة كلها الى الله سبحانه ابتداء
[illegible] فاذا لم يكن موثرة اصلا لم توصف باللاتناهي في التاثير ايضا وهو المطلوب معنى
انها موثرة بالتاثير متناهيا [illegible] لا غير متناه ولا ثبوت لهذا المطلوب [illegible] ايضا موقوف على ان التاثير
طبيعيا او قسريا الثاني ان النصف في الجسم الطبيعي له نوع موثرة وهو غير لازم لجواز ان يكون الجسم فيه موثرة
حالة فيه فاذا قسم ذلك الجسم بنصفين انعدمت تلك النوع بالكلية كما تنعدم [illegible] ذلك الجسم بالتقسيم ولا يكون
النصف الجسم نوع اصلا وان فرضنا ان النوع هو جزء النوع الكل فلعل [illegible] ان يكون جزء النوع [illegible] على الانفعال
فان غيره اذا انقلب جزءان مسافة فالواحد منهما اذا انفرد ربما لا تقوى على الانفعال [illegible] تلك المسافة بل لا بد
على الحركة اصلا [illegible] اي نوع النصف نصف فرض الكل وهو ايضا غير مسلم لجواز تفاوت النوع في
اجزاء الجسم فلا يكون انقسامها على نسبة انقسام الجسم وهذا الايراد [illegible] تناهي النوع الطبيعية ولهذا
[illegible] ان هذا البرهان انما يجري في [illegible] حالة في جسم لا معاوقة فيه [illegible] بانقسام ذلك الجسم على التشابه كالطبائع
في الاجسام العنصرية وكالنفوس المنطبعة في الاجرام الفلكية لكن التحريك الطبيعي القابل للتحريك
القسري يتناول ايضا التحريك الصادر عن النفوس النباتية والحيوانية مع ان التحريك النفوس لا تنقسم
[illegible] وايضا [illegible] النبات [illegible] لا [illegible] تفاوت [illegible]
التفاوت في التحريك الطبيعي الصادر [illegible] تلك النفوس بسبب تلك [illegible] في القابل
المركب فلا يجب ان حركة الكل ضعف حركة النصف [illegible] امكان [illegible] مبدا
واحد [illegible] او زمان [illegible] وقد يعد هذا المنع مكابرة [illegible]
[illegible] الطبيعية او القسرية لتقبل الزيادة والنقصان فيجب ان [illegible] ان حركة الكل ضعف حركة
النصف [illegible] عليها في الحركة الطبيعية وان حركة النصف ضعف حركة الكل [illegible] عليها [illegible]
القسرية لكن ليس [illegible] التي [illegible] عليها [illegible] القوة مجموع موجود في وقت [illegible] كالاعداد التي لم توجد
فلا يجري الحكم عليها بالزيادة والنقصان وهذا هو الذي [illegible] عليه [illegible] المتكلمين على تناهي الحوادث
فانهم لما استدلوا على وجوب تناهيها بالزيادة [illegible] بان [illegible] الحوادث مجموع موجود
في وقت من الاوقات فلا يجري الحكم عليها بالازدياد ونقصان [illegible] تناهيها هذا وقد اعترض [illegible]
المحكوم عليه [illegible] النوع [illegible] على تلك الافعال [illegible] المحكوم [illegible] النوع الطبيعية
[illegible] على تحريك الكل [illegible] النوع القسرية [illegible]
[illegible] على تحريك الكل [illegible] التفاوت في حالة [illegible] الحوادث [illegible]
[illegible] فيجب الحكم عليها بالزيادة [illegible] الاعتراض [illegible]

بني نقض عليها ابطال التسلسل وهو ان يقول العلة المؤثرة يجب ان يكون مع المعلول اي في زمان وجوده والا اي
وان لم يجب ذلك بل جاز ان يوجد المعلول في زمان ولم يوجد العلة في ذلك الزمان بل قبله فقد افترقا اي
افترقا فيكون عند وجود العلة لا معلول له وعند وجود المعلول لا علة فليس وجوده بوجودها فلا علة
حال [illegible] لانه قد افترقا فلا يكون وجود المعلول لاجل وجود العلة اذ لعلها اي العلة في الزمان
الاول الذي هو زمان وجودها لم يوجد المعلول اي يحصل بوجوده في الزمان الثاني فيكون التاثير والايجاد في
الزمان الاول والتاثير وحصول المعلول في الزمان الثاني قلنا الايجاد اي ايجاد العلة للمعلول وايجابها
اياه ان كان نفس حصول المعلول فلا يتخلف حصول المعلول عنها اي عن ايجاب العلة اياه [illegible]
عن نفسه ان كان الايجاد والايجاب غيره اي غير حصول المعلول كان ذلك الغير الذي هو الايجاب موجودا في الحال
اي لحصول ذلك المعلول في ثاني الحال فلم يكن ذلك الغير وهو الايجاب ايجابا آخر وننقل الكلام الى ايجاب الايجاب
ويتسلسل الايجابات الى غير النهاية [illegible] لانه ان الايجاب على تقدير المغايرة ليس موجودا خارجيا [illegible]
[illegible] بل يكون ايجابا مغايرا لحصول المعلول والا وان لم يكن كذلك بل كان الايجاب موجودا لزم التسلسل في الايجاب
مطلقا سواء كان الايجاب حال وجود المعلول او قبله وسواء كان مغايرا لحصول المعلول او لم يكن والا [illegible]
نفس كون الايجاب نفس حصول المعلول اذ كل احد يعلم صدق قولنا اوجد العلة فحصل [illegible]
ان يكون نفسه او غيره ثم ترديد بين الامرين احدهما لازم الاشتراك وهو مستدرك مستقبح جدا وقد يجاب بانه
اذا كانت العلة توجب في الحال وجود المعلول في ثاني الحال ثم لا معلول حال ايجاب العلة وبالعكس اي لا علة
حال حصول المعلول فليس حصول [illegible] ان [illegible] المنع المذكور ولا [illegible] الاول
في [illegible] كون الايجاب في الحال وكون وجود المعلول في ثاني الحال هو التعويل على الضرورة الحاكمة باستحالة
ذلك فان معنى الايجاب اي ايجاب العلة للمعلول هو ان يكون وجوده مستندا الى وجودها ومستفادا منها اي وجودها
بحيث لو رفعت العلة ارتفع المعلول تبعا لارتفاعها [illegible] فليس وجوده او وجود المعلول عند [illegible]
[illegible] وذلك [illegible] بحيث [illegible] احدهما [illegible] بحيث [illegible]
[illegible] هو [illegible] حصول [illegible] في [illegible]
حقيقة وليس هناك حصول [illegible] وكذا الايجاد [illegible] حصول الوجود فلا [illegible] ان [illegible] ايجادا حقيقة [illegible]
بوجوده فلا ايجاد في العلة حال العدم [illegible] المعلول بالضرورة كما عرفت [illegible] حصول الوجود [illegible]
[illegible] ايجاد [illegible] لا [illegible] الايجاد في الزمان الاول وحصول
الوجود في الزمان الثاني [illegible] بين الايجاد [illegible] الايجاد
الايجاب والايجاد [illegible] حصول [illegible] انتهى

[illegible] هو ان يستند الممكن في وجوده الى علة مؤثرة فيه ويستند تلك العلة المؤثرة الى علة كذلك مؤثرة
فيها [illegible] الى غير النهاية لوجوده [illegible] الاول [illegible] تلك السلسلة [illegible] تلك الممكنات التي لا تتناهى [illegible]
[illegible] جميعها [illegible] جزء منها [illegible] من تلك الممكنات [illegible] منها [illegible]
[illegible] المعدوم [illegible] الافراد [illegible] الافراد والموجود [illegible]
[illegible] الافراد التي [illegible] موجود [illegible] تلك الممكنات الموجودة بحيث [illegible]
[illegible] الموجود والمعدوم وليس في تلك الجملة الموجود
[illegible] الكل [illegible] الافراد التي كلها ممكنة [illegible] الا [illegible] ممكنا [illegible]
[illegible] الموجود في الواجب [illegible] علة [illegible] في وجوده الى ما يوجد خارجه
[illegible] الموجد للشيء لا يكون نفسه [illegible] موجدا وجود نفسه [illegible] الافراد [illegible]
[illegible] لان موجد الكل موجد لاجزائه [illegible] العلة [illegible] عن سلسلة
الممكنات [illegible] الافراد [illegible] السلسلة [illegible] الافراد [illegible] العلة كان
المجموع [illegible] في المجموع [illegible] الافراد [illegible] العلة [illegible] على المجموع
[illegible] وجوده [illegible] العلة الخارجة [illegible] السلسلة فلا يكون [illegible]
[illegible] العلة [illegible] في السلسلة [illegible] موجودات على معلول واحد
[illegible] الجزء العلة [illegible] السلسلة [illegible] الكل [illegible]
[illegible] السلسلة [illegible] الغير المتناهية [illegible] الجزء الا علة [illegible]
[illegible] السلسلة [illegible] وجود [illegible] عدمه كان محالا [illegible]
[illegible] الاول ان [illegible] الجملة [illegible] على المتناهي [illegible] المراد
[illegible] الامور [illegible] الاعتبار
[illegible] الامور [illegible] الثاني ان الاحاد والجملة [illegible] السلسلة الغير المتناهية [illegible]
[illegible] في شيء من الامور [illegible] ان [illegible] في العلل المؤثرة [illegible]
[illegible] الثالث [illegible] الاحاد [illegible] في الوجود [illegible]
[illegible] السلسلة [illegible] موجودا [illegible]
[illegible] وجوده في الخارج [illegible]
[illegible] وجود
[illegible] السلسلة

علة بها فلا يكون المجموع الماخوذ على هذا الوجه غير الافراد لم يحتج الى علة خارجة عن علل الافراد والاشياء بعلية

الشي بنفسه على هذا الوجه اعني ان يعلل كل واحد من اشياء اعتبرناها جملة بما قبله في الترتيب الطبيعي فلا يحتاج في تلك

الاشياء الى علة لكونه خارجة عنها فيكون تلك الاشياء معللة بنفسها على معنى انها كافية لوجودها لا يحتاج الى

تعليل شي واحد معين بنفسه والجواب ان المراد هو المعنى الثاني كما اشار اليه بقوله اي كيف لا يعلل فيها غيرها

فيكون المجموع غير الاحاد ولا شك ان جميع الاحاد ممكنات موجودة وكما ان كل واحد منها موجود ممكن وكل ان الموجود

الممكن محتاج الى علة موجبة كافية في ايجاده كذلك الممكنات المعدودة الموجودة محتاج الى علة موجبة كافية

في ايجادها بالضرورة وحيث كان الكل والمجموع تلك السلسلة علة موجبة داخلة في السلسلة كما هو شان العلة

الموجبة لجميع الاحاد هي جميع تلك العلل الموجبة للاحاد و ح نقول جميع تلك العلل الموجبة للاحاد التي هي علة

موجبة لجميع الاحاد اما ان يكون تمام السلسلة او داخلة فيها او خارجة عنها والاول ح لان العلة الموجبة لشي

سواء كان ذلك الشي واحدا اعتبرناه او مركبا من احاد اعتبرناها جملة او غير ذلك اعتبرناها جملة يجب ان يتقدم بالوجود على ذلك

الشي والمتقدم تقدم المجموع على نفسه بالوجود وانه مستحيل وانه اوضح من تعليل كل واحد من السلسلة بالاحاد

منها وبين تعليل مجموعها بمجموعها وهما امران متغايران والاول هو المستلزم [illegible]

الاستحالة والثاني فانه يستلزم بطلانه [illegible] سواء [illegible] تعليل المجموع بالمجموع

تعليل الاحاد بالاحاد على سبيل الدور او على سبيل الدور الرابع ان العلة الموجبة للكل لا بد ان

تكون موجبة لكل واحد من [illegible] من كون الموجب للسلسلة [illegible] ذلك الجزء موجبا لنفسه فان

الواجب اذا اثر في ممكن جعل مجموعها [illegible] المجموع ممكن لتوقفه على الممكن الذي هو جزء [illegible] فلا بد له من موجد

فيجب ان يكون ذلك الموجد موجبا للكل [illegible] كون الواجب [illegible] في العلة الموجبة

المستقلة بالتاثير [illegible] الاحاد ولا يمكن ان يكون بعض السلسلة المفروضة علة موجبة لها مستقلة بالتاثير [illegible]

ان لا يكون له شريك في التاثير في تلك السلسلة والا كان ذلك البعض مؤثرا في نفسه لانه ممكن فلا بد له من علة مؤثرة

ولا يمكن الا يكون تلك العلة المؤثرة جزء ذلك البعض [illegible] السلسلة [illegible]

له شريك فيه ولا يمكن ان يكون في السلسلة المفروضة بعض مستغن عن المؤثر كالمركب من الواجب والممكن

وبهذا تبين بطلان ما قد قيل من انه يجوز ان يكون ما قبل المعلول الاخير علة له وهو معلول لما قبله [illegible]

وهكذا الى [illegible] لان ما قبل المعلول الاخير علة موجبة للسلسلة باسرها مستقلة بالتاثير فيها فيلزم ان يكون

علة لنفسه فظهر واعلم ان هذا الدليل [illegible] الممكنات متناهية في العلل [illegible] في المعلولات

[illegible]

[illegible] اذا كان التسلسل في جانب العلل واذا كانت في جانب المعلول

او نقصنا منها جملة معينة بطريق التنازل الى غير النهاية جملة وما بعدها قطعناه الى غير النهاية جملة اخرى فنجعل

هذه الجملة التي [illegible] بازاء [illegible] ثم نطبق الجملتين اي اجزائها على الاخرى

[illegible] الجانب الذي [illegible] الاول [illegible] بازاء الاول

من الاخرى والثاني بالثاني وهلم جرا فان كان بازاء كل واحد من الجملة الزائدة واحد من الجملة الناقصة [illegible]

[illegible] الجزء الذي لا يوجد بازائه [illegible] الناقصة

فيقطع الناقصة بالضرورة فيكون الناقصة متناهية لانقطاعها والزائدة لا تزيد الا بمتناه [illegible] صورناه

[illegible] انقطاعها [illegible] في الجملة التي فرضنا غير متناهية

وغير متناهية منها هذا خلف وهذا الدليل هو المسمى بالبرهان التطبيقي وهو العمدة في ابطال التسلسل

[illegible] في الامور [illegible] بالوجود [illegible] الامور المجتمعة سواء كان بينها ترتيب [illegible] كالعلل

والمعلولات او وضعي [illegible] كالنفوس الناطقة المفارقة [illegible]

[illegible] كون العلة [illegible] المعلول [illegible] وقد نقض هذا الدليل بمراتب الاعداد

[illegible] الاعداد [illegible] تضعيف الواحد مرارا

[illegible] تضعيف الالف [illegible] ثم نطبق [illegible]

[illegible] الناقصة [illegible] بالفروع [illegible]

[illegible] المعلولات [illegible] بالتطبيق على بطلان التسلسل [illegible] المذكور

[illegible] المعلولات [illegible] انقطاعها في التطبيق بانقطاع الوهم [illegible]

[illegible] مراتب الاعداد [illegible] فلا يكون [illegible] في التطبيق الا باعتبار الوهم [illegible]

[illegible]

[illegible]

اعنى المجتمعة فى الوجود والمتعاقبة فيه ليس بمجرد اعتبار الوهم كانه من انتساب الاعداد لان الاحاد مجتمعة فى النفس
بالوجود فى العقل من الامور المجتمعة والمتعاقبة وقال الكلام انما هو فى الكثير فى امور لها وجود بالفعل وفرض ناشئ
وحصل ما انما طبقنا ليسقط عنهم ذلك التحقيق وانحصر ما ذكره انه اذا كانت الاحاد موجودة معا بالفعل امكن
بينها ترتيب ايضا فاذا جعل الاول من احدى الجملتين بازاء الاول من الجملة الاخرى كان الثانى بازاء الثانى قطعا
وهكذا فيتم التطبيق بلا شبهة واذا لم تكن موجودة فى الخارج معا لم يتم لان وقوع احادها بازاء احاد
الاخرى ليس فى الوجود الخارجى اذ ليست مجتمعة بحسب الخارج فى زمان اصلا وليس فى الوجود الذهنى ايضا لكان
وجودها مفصلة فى الذهن دفعة ومن المعلوم انه لا يتصور وقوع بعض بازاء البعض الا اذا كانت موجودة
مفصلة معا اما فى الخارج او فى الذهن وكذا لا يتم التطبيق اذا كانت الاحاد موجودة معا ولم يكن بينها ترتيب
بوجه ما اذ لا يلزم من كون الاول بازاء الاول كون الثانى بازاء الثانى والثالث بازاء الثالث وهكذا لجواز
ان يقع احاد كثيرة من احديها بازاء واحد من الاخرى اللهم الا اذا لاحظ العقل كل واحد من الاولى والاخرى
بازاء واحد من الاخرى لكن العقل لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له مفصلة لا دفعة ولا فى زمان متناه فلا يتصور
هناك تطبيق ويظهر الخلف بل ينقطع التطبيق بانقطاع الوهم والعقل واستخرج ما صورناه ذلك توهم التطبيق
بين جملتين ممتدتين على الاستواء وبين اعداد الحصى فانك فى الاول اذا طبقت طرفا احد الجملتين على الاخرى الاول
كان ذلك كافيا فى وقوع كل جزء من احديها بازاء جزء من الثانى وليس كذلك فى اعداد الحصى بل لا بد فى التطبيق
من اعتبار تفاصيلها قالوا فقد ظهر انه لا بد فى جريان البرهان فى الجميع برهان التطبيق فلا ينتقض بالاعداد اصلا
قال المص وانت خبير بان الدليل يعنى برهان التطبيق عام لقيامه وجريانه فى كل ما ضبط وجوده كان زمانيا
متخصيص المدلول ببعض ذلك المضبوط اعنى المقيد بالاجتماع فى الوجود مع الترتيب يوجب من الوجود اعتراف التخلف
اى تخلف المدلول عن الدليل فى البعض الاخر اعنى الحوادث المتعاقبة والامور المجتمعة بلا ترتيب لانه يوجب بطلان
الدليل لكونه منقوضا الوجه الثالث ما بين هذا المعلول المعين وكل علة من العلل الواقعة فى السلسلة التى فرضت
غير متناهية متناه لانه محصور بين حاصرين وهما هذا المعلول وتلك العلة ومن اجل انه لا يكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين
فحينئذ يكون الكل اى كل السلسلة متناهيا ايضا لانه اى الكل لا يزيد على ذلك الا بواحد بين هذا المعلول
وبين علة ما من تلك العلل الا بواحد من جانب العلة فان ما عدا الواحد من هذا الجانب يكون واقعا بينه وبين ذلك
المعلول الاخير اذا كان الواقع بينهما متناهيا ولا شك ان الكل لا يزيد من هذا الجانب على ذلك الواقع الا بواحد فقط
كان الكل لا يزيد على المتناهى الا بواحد وليس ما ذكره من قبيل ما يقال ان ما بين أ و ب اقل من ذراع وما بين ب
و ج اقل منه وما بين ج و د كذلك فيكون ما بين أ و د اقل من ذراع فانه ظاهر الفساد بل هو من قبيل ان
يقال ما بين أ و ب اقل من ذراع وما بين أ و ج اقل ايضا وما بين أ و د كذلك فاذا اخذ [illegible]

لا يزيد على ما بين المعين من ذراع الا بشبر فهو ايضا حكم صحيح فانه اذا كان ما بين هذا الجزء المعين من المسافة وكل جزء
ما لا يزيد على ذراع فيكون الجميع اى مجموع المسافة لا يزيد على ذراع الا بجزء واحد والمراد ان الجملة لو زاد
عليه لم يزد الا بجزء واحد [illegible] الواحد انما يكون اذا جعل الجزء الاول الذى هو المبدا [illegible]
[illegible] الجزء الاخير [illegible] المسافة ساوت [illegible] الجزء الاخير [illegible]
[illegible] المبدا والمنتهى وما لا يزيد على المتناهى [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العلة والمعلول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المعلول الاخير [illegible] السلسلة [illegible]
[illegible] المعلولات [illegible] المعلول الاخير معلولا ولم يكن علة
[illegible] العلية والمعلولية [illegible]
[illegible] الموجودة [illegible]

لذاته وعلى ح بنقطع السلسلة لاستحالة ان يكون الواجب لذاته معلولا لغيره فلو طرحنا السلسلة فهو المطلوب
بالكلية عن المعلولات والاثر [illegible] اذا اثبتنا الواجب الوجود بطريق لا يحتاج فيه الى ابطال الكل [illegible]
الدور وان ابطال الكل بهذا الوجه موقوف على ثبوت الواجب فلو اثبت الواجب بطلان الكل كان [illegible]
[illegible] الاخر الثانى فى العلة المؤثرة وشرطها فى التاثير
ان الشرط ما يتوقف عليه تاثير المؤثر لا ذاته كيبوسة الحطب فانها شرط للاحراق اذ النار لا يؤثر فى الحطب الا
اذا كان يابسا والجزء ما يتوقف عليه ذات المؤثر فيتوقف ايضا عليه تاثيره لكن لا ابتداء بل
بواسطة توقف ذاته المتوقف على [illegible] وعدم المانع ليس مما يتوقف عليه تاثير المؤثر [illegible]
[illegible] اذ قد علمت انه اى عدم المانع كاشف عن شرط وجودى يتوقف عليه تاثير المؤثر كزوال الغيم
الكاشف عن ظهور الشمس [illegible] هو شرطها فى تجفيف الثياب وعلى ح اى على عدم المانع من جملة الشروط
التى يتوقف عليها التاثير نوع من التجوز لما عرفت من ان العدم لا مدخل له اصلا فى الوجود [illegible]
[illegible] بل هو كاشف عما هو شرط فاطلق اسمه عليه ونسب حكمه اليه المقصد [illegible]
فى مباحث العلة والمعلول على اصطلاح مثبتى الاحوال وبيان احكامها عندهم قال الامدى ابطال الحال [illegible]
[illegible] فيما يتعلق به ويتفرع عليه الا انه ربما دعت الحاجة لبعض النفوس الى معرفة ذلك على مذهب القول
بالاحوال فلذلك اوردناه تكميلا للفائدة وتبعه [illegible] فى هذا المقصد مسائل الاولى [illegible] و
[illegible] فى قول القاضى الباقلانى ان العلة صفة توجب لمحلها حكما فخرج بقوله صفة الجواهر فانها لا توجب
[illegible] الاحوال ويتناول الصفة الوجودية كالعلم والقدرة فانها علتان للعالمية والقادرية والحركة
[illegible] و[illegible] وسواده [illegible] وخرج بالايجاب ما يحصل وصف [illegible]
[illegible] الامر الذى هو المعلول والمراد لزوم المعلول للعلة لزوما [illegible]
[illegible] فان مثبتى الاحوال يعبرون بالمعانى الموجبة للاحكام فى محالها وهو عندهم [illegible] و
[illegible] الا يتوقف على شرط كالشبات [illegible] الاحوال [illegible] والقدرة والعلم [illegible]
[illegible] بشرط مقدم [illegible] الا الله تعالى [illegible] بلا وجوب [illegible] الاحوال منهم [illegible]
[illegible] بحكم الصفة لا يتعدى محلها الى محل تلك الصفة فلا يوجب العلم والقدرة والارادة
للمعلوم والمقدور والمراد حكما الا انها غير قائمة بها كيف ولو اوجب لها احكاما لكان المعدوم [illegible]
اذ لا تتعلق به العلم متصفا بحكم [illegible] وعلى هذا التعريف الذى ذكر للعلة فالمعلول هو الحكم الذى
توجبه الصفة فى محلها والى ما ذكر من لزوم العلة ما يوجب معلولها عقيبها بالاتصاف اذ لم يمنع مانع اى العلة
[illegible] به معللا وهو ان يكون المعنى معللا بمعنى [illegible] كان كذا [illegible]

[illegible] العلم مقرونا اما الاول فلان المعلول يشترك فى العلة او معناه ما له علة فيتوقف معرفته على معرفة
[illegible] يتجه عليه ان العلة [illegible] اوجب معلولها فى اول زمان وجودها فلا يتجه اعتبار التعقيب
[illegible] الثانى [illegible] وجوده [illegible] العلم يتحقق [illegible] عالم [illegible] ايضا
اعتبار عدم المانع [illegible] فان ايجاب العلم للعالمية لا يتصور فيه تخلف ومانعه [illegible] ان ايجاب العلة لا يكون
[illegible] بشرط انتفاء [illegible] واما الثانى فلانه عرف العلة بالمعلل والمعلل ومعرفة كل منهما موقوفة على معرفة العلة
[illegible] الدور [illegible] انتفائها [illegible] العلية الى القول [illegible] كان كذا الا وجود كذا الا [illegible]
العلية [illegible] العلة ما يتغير حكم محلها [illegible] الحال [illegible] العلة [illegible] بتجدد ما ان يتجدد الحكم بتجدده
[illegible] لا يتغير ولا يتجدد [illegible] انها من قبيل العلل فان علة حال علية موجبة للعالمية عندهم [illegible] الاول
[illegible] فى اول زمان حدوث محلها كسواد الغار مثلا فانه يوجب كونه اسود [illegible]
[illegible] الاحكام [illegible] كونه معدوما [illegible] الثانية [illegible] للعلة [illegible]
[illegible] المعلول ما اوجبته العلة عقيبها بالاتصال اذا لم يمنع مانع او المعلل بالعلة او ما كان من الاحكام
[illegible] بالعلة لا يتعدى محلها اى لا يكون العلة [illegible] بتجدد من الاحكام بالعلة [illegible] فلا اكثر
[illegible] حكم العلة لا يتعدى محلها اى لا يكون العلة خارجة عن المحل الذى اوجبت له الحكم والكلام [illegible]
[illegible] العلة بمحل حكمها [illegible] بالحال [illegible] الاستاد الحال [illegible]
[illegible] الحال وانكر ايضا البصريون من المعتزلة عدم تعدى حكم العلة عن محلها وجوزوا ان لا يكون
العلة قائمة بمحل حكمها حيث قالوا الله مريد بارادة حادثة لا فى محل [illegible] فانها [illegible] الاتصاف تعالى [illegible]
[illegible] ولا محل لقولهم لا سيما [illegible] المعتزلة [illegible] الحيوة كالعلم و
والارادة وساير ما يشترط فيه [illegible] محله [illegible] او وجب المجموع حكما [illegible] المجموع [illegible]
[illegible] العلم والقدرة [illegible] كالالوان عند [illegible] احكاما فانه
[illegible] بمحلها بل يختص به [illegible] اولا [illegible] الثانى و
[illegible] اذا قام [illegible] فى [illegible] المجموع [illegible]
ليس [illegible] بمحل شرطها [illegible] كالالوان فى حكمها لا يتعدى محلها اصح اصحابنا
[illegible] حكم العلة لا يجوز ان يتعدى محلها بان صفة العلم لو لم يوجب الحكم الذى هو العالمية [illegible]
[illegible] لا يتصور قيامه بنفسه ويبطل انفا [illegible] العلم على [illegible] بنفسه [illegible]
[illegible] يوجب العالمية [illegible] الاشخاص [illegible] بعض [illegible] الترجيح بلا مرجح
او [illegible] العلم [illegible] الفروع [illegible] العلم [illegible]

بنفسها لكن ذلك غير لازم في جميع الصفات لجواز ان لا يقتضي بنفسها بنفسه او وجود الجوهر عندكم علة اوجبته لكونه مرئيا [illegible]

لا ان وجود الجوهر عندكم عين ذاته سلمنا اشتراط قيام العلة بنفسها مطلقا لكن لم لا يجوز اشتراط السفرة مطلقا وان كان [illegible]

[illegible]

او لا فرق بين الصورتين على الآخر فان ذا عدما اي العلم والجهل عن محل كان ذلك المحل حالا لا جاهلا قلنا النزاع

في ثبوت الصفة العلمية لان سلب الصفة فانا نقطع بانه يجوز ان يتصف محل بصفة عدمية ويكون ذلك موجبا

[illegible]

[illegible marginal notes]

بغير العلم كالقدرة مثلا وهو ضروري البطلان او جعل مطلقا ان غير العلم من الصفات سواء كانت مشروطة
بعنع اولا لا يوجب كون محلها عالما او ثبوتها لغير علة وهو ايضا باطل لانه اذا جاز ثبوت العالمية بلا علم
ولا علة مغايرة له جاز ان يكون العالمية الثابتة مع وجود العلم غير معللة به كما كانت ثابتة مع عدمه وهو
خروج عن المعقول ومخالف لما هو مسلم عند الخصم واليه اشار بقوله لجاز في المقارنة في العلم ان يجاز الثبوت
بلا علة في العالمية المقارنة لوجود العلم فلا تكون معللة به [illegible]
في المقارنة وما كان اللازم من عدم الانعكاس جواز ان يكون حكم المقارن للعلة غير ثابت بها [illegible]
[illegible]

لا يبدو واحد منها مستدلا [illegible] العالمية التي لا تتناهى معللة بعلة واحدة [illegible] العلم الثابت له تعالى
[illegible] وقال عالمية تعالى متعددة [illegible] معللة بعلة واحدة [illegible] القاضي
[illegible]
[illegible]
[illegible]

وقد يقال لأن اقتضاء العلة للحكم إنما هو لذاتها لا باعتبار أمر خارج عنها ولا شك أن اجتماعها مع غيرها لا يخرجها عن مقتضى
ذاتها وفيه بحث ظاهر لأن العلة الحقيقية هو المجموع لا الكل واحد فلا يلزم خروجه عن مقتضاه بمجرد ذاته
ولأن الصفات المختلفة لها أحكام مختلفة فخروج كل منهما عليه تنافي الآخر وإذا علل حكم بمجموعها وضعف هذا
هنا لأن اختلافها في أحكامها [illegible] المسألة الخامسة في الفرق بين العلة والشرط على رأي مثبتي الأحوال وهو من وجوه
ستة الأول العلة مطردة [illegible] وجودية [illegible] وحدث أحد الحكم قطعا والشرط فلا يطرد إذ يوجد ولا يوجد
المشروط ولا ينعكس للعلم الثاني العلة وجودية كما مر والشرط قد يكون عدميا كانتفاء الضد وهو مختار القاضي
فإنه قال لا يمتنع أن يكون الشرط عدميا كانتفاء أضداد العلم بالنسبة إلى وجوده إذ لا نعني بالشرط إلا ما يتوقف
المشروط على وجوده عليه لا ما يؤثر في وجود المشروط فيجوز أن يكون عدميا وذهب بعضهم إلى أن الشرط
لا بد أن يكون وجوديا الثالث قد يكون الشرط متعددا بأن يكون لمشروط واحد شروط [illegible] بانتفاء
كل واحد منها كالجنس وانتفاء الأضداد بالنسبة إلى وجود العلم أو مركبا بأن يكون عدة أمور شرطا واحدا والعلة
الشرط قد يكون محل الحكم والعلة صفة يجب أن يكون محل الحكم إذ لا يجوز أن يكون علة للحكم لأنه لا يكون مؤثرا في المؤثر
[illegible] صفة ذلك المحل الذي هو العلة كما عرفت لكن محل الصفة يكون شرطا للصفة من حيث يتوقف وجودها عليه
الخامس العلة لا تنعكس إذ لا يكون العلة معلولة لمعلولها بخلاف الشرط فإنه يجوز أن يكون مشروطا بشروط
إذ قد يشترط وجود كل من الأمرين بالآخر وقال به القاضي والمحققون من الأشاعرة ومنعه بعض أصحابنا والحق
جوازه إذ لم يوجب تقدم الشرط على المشروط بل يكتفي بمجرد امتناع وجود المشروط بدون الشرط كقيام
اللبنتين المتساندتين بالأقوى فإن قيام كل واحد منهما ممتنع بدون قيام الآخر ومثله [illegible]
ولا استحالة فيه وإنما المستحيل دور التقدم [illegible] الشرط قد لا يبقى ويبقى المشروط وذلك إذا توقف المشروط عليه في
ابتداء وجوده دون دوامه كتعلق القدرة على وجه التأثير فإنه شرط للحادث ابتداء لا دواما فلذلك
يبقى الحادث مع انقطاعه وذلك التعلق عنه وأما العلة فهي ملازمة للمعلول أبدا إذ لا تخلف للعالمية عن
العلم في الغائب وكذا الحكم بالعكس [illegible] السابع الصفة التي يكون علة كالعلم مثلا إنما شرطها كالحياة
وليس لها علة فإن العلم من قبيل الذوات وهي لا تعلل بخلاف الأحكام فالعلة لا يكون معلولة في نفسها والشرط قد يكون
معلولا فإن كون الحي حيا شرط لكونه عالما مع أن كونه حيا معلول للحياة الثامن الحكم الواجب [illegible]
بل اتفقوا على أنه لا يكون موجبا بدون شرط كالعالمية لله فإنها مشروطة بكونه حيا وهذا اختلف في كون الحكم الواجب
معللا بعلة التاسع العلة [illegible] لمعلولها بالاتفاق وفي كون الشرط مصححا لمشروطه اختلاف قال به القاضي كالحياة للعلم فإنه
ذهب إلى أن الحياة وإن لم يكن علة للعلم بل شرطا لكنها علة في تصحيحه ومؤثرة في صحته وموجبة لها ومنعه المحققون
لجواز توقفها أي توقف العلم في صحته على شرط آخر كانتفاء أضداده ووجود محله ونحو ذلك فلا يلزم أن يكون الحي مستقلا

بالتصحيح وإن كانت هذه المباحث من ركاكتها في أنفسها مبنية على أصل فاسد أعرضنا عن تفاصيلها والله الموفق

الموقف الثالث

في الأعراض وفيه مقدمة وستة مراصد أما المقدمة ففي تقسيم الصفات
التي هي أعم من الأعراض فقد يوصف بها [illegible] الصفة الثبوتية [illegible] إلى تقسيم الكون
عند أصحابنا الأشاعرة [illegible] نفسية وهي التي تدل على الذات دون معنى زائد عليها ككونها جوهرا أو موجودا أو ذاتا
أو شيئا وقد يقال هي ما لا يحتاج وصف الذات به إلى تعقل أمر زائد عليها [illegible] العبارتين واحد ومعنوية وهي التي تدل
على معنى زائد على الذات كالتحيز وهو الحصول في المكان [illegible] صفة زائدة على ذات الجوهر والحدوث [illegible]
[illegible] وجوده مسبوقا بالعدم وهو أيضا معنى زائد على ذاته وقبول الأعراض فإن كونه قابلا لغيره إنما يعقل بالقياس
إلى ذلك الغير وقد يقال بعبارة أخرى هي ما يحتاج وصف الذات به إلى تعقل أمر زائد عليها وما ذكرناه من تنويع الصفة
النفسية والمعنوية إنما هو على رأي نفاة الأحوال منهم وهم الأكثرون وقال بعض من أصحابنا كالقاضي وأتباعه بناء
على إثبات الصفة النفسية ما لا يصح توهم ارتفاعه عن الذات مع بقائها كالأمثلة المذكورة فإن كون الجوهر جوهرا أو ذاتا
أو شيئا أو متحيزا أو حادثا أو قابلا للأعراض أحوال زائدة على ذات الجوهر عندهم ولا يعقل انتفاؤها مع بقاء ذات
الجوهر والمعنوية بخلافها فهي ما يصح توهم ارتفاعه عن الذات مع بقائها وهو [illegible] الصفة المعنوية لا يتناول
[illegible] والقادرية [illegible] كالعلم والقدرة [illegible] الأحوال [illegible] الصفات المعللة [illegible]
لا يعقل كونه عالما وقادرا [illegible] العلم والقدرة بذاته وأما عند المعتزلة فأربعة أقسام الأول الصفة الثبوتية
النفسية عندهم [illegible] الأول الصفة النفسية فقال الجبائي وأتباعه منهم [illegible] وصف النفس [illegible]
[illegible] بين المتماثلين [illegible] المختلفين كالسوادية والبياضية [illegible] اجتماع صفتي النفسي
[illegible] واحد [illegible] صفة نفسية للسواد والبياض وقال الأكثرون من المعتزلة الصفة
[illegible] الصفة اللازمة للذات [illegible] صفتي النفسية [illegible] ولا الصفات اللازمة
[illegible] السواد سوادا ولونا وشيئا وعرضا [illegible] عالما قادرا لذاته
والصفة النفسية [illegible] الصفة النفسية يشترك فيها الموجود والمعدوم [illegible]
[illegible] وجوده وعدمه القسم الثاني الصفة المعنوية [illegible] الصفة المعللة بمعنى زائد على ذات الموصوف
[illegible] الصفة المعنوية [illegible] الصفة [illegible] اللازمة [illegible] القسم الثالث
الصفة الحاصلة بالفاعل [illegible] الحدوث [illegible] صفة نفسية [illegible]
العدم [illegible] المعدوم الممكن [illegible] صفة معنوية لا [illegible] القسم الرابع الصفة التابعة
للحدوث [illegible]
[illegible] الأعراض للجوهر [illegible] الحلول [illegible]

وكان غاية العلة حصولها ومنع الشيخ فان جوز كل صفات واجبة الحصول لموصوفها عند حصوله [illegible]

ممكنة اي غير واجبة الحصول لموصوفها عند حصوله وهي التي تابعة للارادة فكون الفعل الصادر عن العبد طاعة او معصية

وتعظيما او اهانة فان الفعل قد يوجد غير متصف بشيء منها لكن اذا لم يكن هناك قصد وارادة فكون [illegible]

الفاعل [illegible] قد يوجد ولا يكون [illegible] اذا لم يكن هناك قصد [illegible] العقل [illegible] غير تابعة للارادة

فكون العلم ضروريا فانه صفة تابعة لحدوث العلم وليست واجبة له لامكان تفاوت العلم بالنظرية والضرورية

بالنسبة الى الاشخاص وليست ايضا تابعة للقصد والارادة وبينهم خلاف في تبعية الاتقان للعلم او للارادة فقال

بعضهم انه تابع للعلم وصحح فان كل [illegible] فقد يوجد منه في بعض الاوقات [illegible]

الصناعة ما هو على غاية من الاحكام والاتقان بلا قصد وارادة فقد علم استقلال العلم به وقال [illegible]

ان المؤثر في احكام الفعل هو الارادة بشرط كون الفاعل عالما به وهذا يقتضي [illegible] العلم [illegible]

العلم الضروري وغير الضروري لكن اختلفوا فيما يؤثر فيه الارادة فقال بعضهم المؤثر في الارادات [illegible]

[illegible] ما كان منها ضروريا [illegible] الارادة [illegible] العلمين [illegible]

ابو الحسن [illegible] ما يتبع الحدوث [illegible] ما يتبع الحدوث مشروطا بالارادة فيكون

من قبيل الحكمة التابعة للارادة **المقصد الاول** في احكام الكيفيات [illegible] الاعراض [illegible]

[illegible] المتحيز [illegible] الاعراض [illegible]

[illegible] الاعراض [illegible]

[illegible] في التحيز والاول هو الصحيح [illegible] الاشاعرة [illegible] صفة [illegible]

السلبية [illegible] الوجود [illegible]

بين الذوات والصفات والماتريدية عند المعتزلة [illegible] بالمتحيز [illegible]

[illegible] في العدم [illegible] الماهية [illegible] العدم [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible] الذي هو [illegible]

[illegible]

انواع [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الوجود [illegible]

[illegible] في الاشياء [illegible] الحسنة [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] المعاني

[illegible] وجود السواد في نفسه [illegible] في الجسم [illegible] في نفسه [illegible]

[illegible] امكان [illegible] في نفسه [illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] الارادة [illegible]

الوجود [illegible] الجوهر [illegible] فاثبات البارئ تعالى **المقصد**

في اثباته عند المتكلمين [illegible] الاعراض [illegible]

[illegible] والارادة والكراهة والشهوة والنفرة وسائر [illegible]

[illegible] الاكوان [illegible] الحركة والسكون والاجتماع والافتراق [illegible]

المحسوسات [illegible] كالاصوات والالوان والروائح والطعوم والحرارة [illegible]

[illegible] الاكوان [illegible] والمتحرك والساكن والمجتمع والمفترق [illegible] الحركة والسكون [illegible]

والافتراق [illegible] واختلفوا في كونها وجودية [illegible] واعلم ان انواع [illegible]

[illegible] المندرجة تحت [illegible] متشابهة [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] الموجودة [illegible] الاستقراء [illegible] التطبيق [illegible]

[illegible] الاعراض [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] المعتزلة [illegible] الاشاعرة [illegible]

[illegible] الزيادة والنقصان [illegible] والتطبيق [illegible]

[illegible] والتباعد [illegible]

[illegible] التوقف وعدم الجزم [illegible]

[illegible] الكتاب [illegible]

[illegible] الزيادة والنقصان [illegible] عدم التناهي [illegible]

التطبيق [illegible] وجود [illegible] الانواع [illegible]

المقصد الثاني في [illegible]

[illegible] الاستقراء [illegible]

[illegible] الاستقراء [illegible]

[illegible] الحكم [illegible]

[illegible] الحكم [illegible] المفضل [illegible]

قابل للقسمة بهذا المعنى وذكر في الملخص ان قبول القسمة قد يراد به كون الشيء بحيث يمكن ان يتوهم فيه شيء غير شيء وهذا
المعنى يلحق المقدار لذاته وقد يراد به الافتراق بحيث يحدث للجسم هويتان وهذا المعنى لا يلحق المقدار لان المقدار
يجب بقائه عند اللاحق والمقدار الواحد اذا انفصل فقد عدم وحصل هناك مقداران لم يكونا موجودين في حال
قبل الانفصال بل القابل للانقسام بهذا المعنى هو المادة والمقدار معد لها في قبولها اياه ثم ذكر بعد انه لا يجوز ان يعرف
الكم بقبول القسمة لانه مختص بالمتصل والحق عندي ان الذي يقتضيه الكلام السابق هو انه اذا عرفنا الكم بقبول القسمة
ان يريد به الافتراق لم يتناول المنفصل بل كان مختصا بالمتصل لكنه لا يصح فيه باختصاصه ايضا بالمتصل وجب ان يراد
المعنى الاول ويراد فيه قيد لا منقسما الكاتبي في شرحه حيث قال نا قلنا عن المباحث المشرقية اصل المعنى هو كون الشيء بحيث
يمكن ان يتوهم فيه شيء غير شيء والاجزاء الكثيرة لا يتوهم فيه ان هذا القيد يخصصه بالمتصل ولان الوضع التي ينتظم
المنفصل لا يمكن ان يتوهم فيها شيء غير شيء وعبارة الملخص نص في اشعار بهذا القيد حيث جعل فيه وهذا اللفظ على
المقدار لذاته لكن الصواب ان لا يشكل الزيادة غير معتبرة في المعنى الاول بل هو شامل للمتصل والمنفصل معا والى هذا اشار
المعنى بقوله ملاحظة الامام الرازي انه يختص بالمتصل فيكون الحد غير جامع لخروج المنفصل عنه والثاني وهو ما لا يقبل
القسمة لذاته ان المعنى النسبة لذاته ان لا يكون معقولا الا بالقياس الى الغير ولا يقبل النسبة والثاني هو الكيف [illegible]
حرم بلفظ الرسم [illegible] الاجناس العالية لبساطتها لا يتصور لها حد حقيقي كما سيجيء [illegible] عرض لا يقبل القسمة لذاته
ولا يقتضي النسبة لذاته وسنكشف لك هذا الرسم في المرصد الثالث والاكثر على [illegible] الكيف الوضع لانه
فلا ينحصر في الوضع الذي هو [illegible] الاول [illegible] معقولا بالقياس الى الغير هو النسب
وانما [illegible] الاول اين وهو حصول الجسم في المكان اي في الحيز الذي يخصه ويكون مملوا به [illegible]
وغيره [illegible] انه هيئة تحصل للجسم بالنسبة الى المكان الحقيقي وقد يقال الاين لكونه وحصوله في الحيز المشتمل
مثل الدار او البلد او الاقليم او المعمورة او غيرها مجازا [illegible] مجازا [illegible]
الثاني متى وهو حصوله في الزمان [illegible] الزمان او طرفه وهو الآن [illegible] الحقيقي [illegible]
[illegible] ومنهم من قال [illegible] الحقيقي كاليوم للصوم وغير حقيقي كالاسبوع والشهر والسنة [illegible]
[illegible] فانه يجوز ان [illegible] بالسواء بمعنى [illegible] الحقيقي [illegible]
المكان في الاين الحقيقي الثالث الوضع وهو هيئة تعرض للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض [illegible] والمحاذاة
وغيرها وبسبب نسبة اجزائه الى الامور الخارجة عنه [illegible] كالقيام [illegible]
الوضع هيئة معلولة [illegible] كالقيام والاستلقاء [illegible] نسبة الاجزاء فيها الى الخارج [illegible]
[illegible] الوضع نسبة الاجزاء الى الامور الخارجة بل الشيء [illegible] بالنسبة [illegible] الاجزاء [illegible] القيام
بعينه الانتكاس [illegible] اذا [illegible] بحيث لا تتغير النسبة [illegible] كما [illegible]

باي

باعتبارها فيكون موضع الاستلقاء وضع القيام بعينه لا حال اللازم ما ذكرنا من اشتراكهما في نفس الوضع الذي
هو حسبما [illegible] ان [illegible] بالعقل الكامل من النسبة الخارجية لا انا نقول الحس والعقل يجدان [illegible]
[illegible] يتصور ان حصته من الجنس [illegible] فلا تم [illegible] الا بفصل [illegible] فاكمن اولنا اعتبار النسبتين
في ماهية الوضع الرابع الملك [illegible] ايضا وهو هيئة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله
[illegible] الاحاطة بانتقال المحيط بانتقال المحاط [illegible] الملك عن المكان [illegible] الاين المتعلق به فانه
[illegible] عارضة للشيء بسبب المكان المحيط به الا ان المكان لا ينتقل بانتقال المتمكن سواء كان ذلك
[illegible] طبيعيا [illegible] كالاهاب [illegible] مثلا [illegible] سواء كان محيطا بالكل كالثوب الشامل
[illegible] او محيطا بالبعض كالخاتم والعمامة والخف والقميص [illegible] الاضافة وهي النسبة المتكررة
اي نسبة تعقل بالقياس الى نسبة اخرى معقولة ايضا بالقياس الى الاولى كالابوة فانها نسبة تعقل بالقياس
الى البنوة وانما البنوة ايضا نسبة تعقل بالقياس الى الابوة فالاضافة اخص من مطلق النسبة فاذا
[illegible] المكان [illegible] حصل للمتمكن باعتبار كونه في المكان كان [illegible] فالان [illegible] المكان بتعقل نسبة
معقولة بالقياس الى نسبة اخرى [illegible] ذا مكان اي متمكنا [illegible] فالمكانية والمتمكنية من مقولة الاضافة
[illegible] المكان نسبة تعقل بين ذات الشيء والمكان لا نسبة معقولة بالقياس الى نسبة اخرى فلا يلزم من [illegible]
[illegible] يقال في كل من النسبة التي [illegible] المضاف وبين المضاف فاعتبر [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] السادس ان يفعل وهو التأثير كالمسخن ما دام يسخن فانه
[illegible] حال تغير فانه هو التأثير التدريجي الذي هو من مقولة ان يفعل [illegible] ان يفعل [illegible]
[illegible] الذي لا ينفك [illegible] بان يفعل [illegible] المبدأ [illegible] السابع
ان ينفعل وهو التأثر كالمتسخن ما دام يتسخن فانه حال تغير [illegible] التأثر التدريجي الذي هو من مقولة ان ينفعل
[illegible] بعد التسخن الذي لا ينفك [illegible] ان ينفعل [illegible]
[illegible] الكيف [illegible] الاحتراق [illegible] الثوب والقطع [illegible] استعداد [illegible]
[illegible] الذي هو من مقولة ان ينفعل [illegible] الاستعداد من مقولة الكيف ايضا
[illegible] ان ينفعل [illegible] الفعل والانفعال
[illegible] الوضع والنقطة [illegible]
[illegible] عرض [illegible]
[illegible] الاجناس العالية
[illegible] الوضع والنقطة [illegible] الشيء ان

محاط
[illegible]
[illegible]

ان كلا منهما مقول على ما تحته قول الجنس ونحنه الكلي ولا تنويريه بما ذكرنا من ثبت انها مضافي ...

للاعراض خارجا عن الشيء فبطل بها حصر الاجناس العاليه فيها ولم يثبت شي منها الا عن جنس الامور ...

يكون قولها على ما تحتها قولا عرضيا وان لا يكون ما تحتها انواعا متفقه الحقيقه او انواعا حقيقيه ...

بتدرجان تحت الكيف كما ذكر في المباحث المشرقيه لان كلا منهما عرض لا يتوقف تصوره على تصور ...

[illegible]

وكون الباري تعالى [illegible] باين استواء نسبتها اليه الا بغيره مطابرة صريحة. الفصل الخامس في ان

الوضع لا ينتقل من محل الى محل [illegible] انتقال الجسم من مكان الى مكان [illegible] فقد اتفق العقلاء على [illegible]

لان الانتقال [illegible] في الحيز [illegible] لان الانتقال هو حصول الشيء في حيز بعد ان كان في حيز آخر وهذا [illegible]

لا يتحقق الا في المتحيز والوضع ليس بمتحيز وفيه نظر فان ذلك الانتقال المفسر بما ذكر هو انتقال الجسم [illegible]

الآخر واما انتقال الوضع الذي [illegible] بان يعدم [illegible] عرض بعينه [illegible] في محل آخر [illegible]

لا يتصور في الوضع [illegible] الانتقال هو حال الانتقال اما في المحل الاول او الثاني [illegible]

لا كونه في المحل الاول [illegible] الانتقال عنه وكونه في المحل الثاني [illegible]

[illegible]

الفصل السادس

[illegible]

[illegible]

فيه وهكذا الى ما لا نهاية له الامر الثاني وهو انه اثبات ذلك فانه بلا ... فيمتنع بانه يحتاج في ذاته وصفاته
واما الوجه الثالث فلانه لا يبقى ان يقوم عرض بآخر وذلك العرض الثاني بآخر حتى ينتهي الى ما يقوم بالجوهر فيكون بعضها
قائما بالذي الجوهر في تحيزه ابتداء والبعض الآخر تابعا للبعض الاول والحس يلزم من ذلك كون المحل قائما بالجوهر
وقائما بالذي في تحيزه ابتداء بل هناك ما يتبعه في ذلك بواسطة والقول بان التابع لا يكون متبوعا لآخر او ليس
هو الاول فمحكم تحكم لجواز ان يكون احدهما من ذاته مقتضيا لكونه متبوعا والآخر مقتضيا لكونه تابعا
وهو ان ما ذكرناه من قيام العرض بالعرض من الاشياء بالآخرة الى الجوهر محل النزاع فان قيامه بمعنى عدم الاختصاص
اليه حالا لا يقول به العاقل وهذا احتج بعضهم بوجه ثالث فقال لو جاز قيام العرض بالعرض لجاز قيام العلم بالعلم
ثم الكلام في العلم القائم بالعلم كالكلام في العلم الاول فيلزم التسلسل وهو مردود بان التسلسل فيه قيام بعض
الاعراض المختلفة ببعضها دون المماثلة والمتضادة واحتج الفلاسفة على جواز قيام العرض بالعرض بان السرعة
والبطء عرضان قائمان بالحركة القائمة بالجسم فانا نصفها بهما فنقول حركة سريعة وحركة بطيئة دون الجسم
ما لم يلاحظ حركته اذ لا يحكم بالضرورة ان يوصف بانه سريع او بطيء والجواب انه لا نسلم هذا الاختصاص لانا
قد بينا فانها تعني السرعة والبطء اللذان هما عرضان يقومان بالحركة بل هما للسكنات اي السرعة والبطء اللذان للحركة
المتخللة بين الحركات وقلتها وكثرتها فحاصل البطء ان تتخلل الحركة في زمان قطع المسافة وحاصل السرعة ان لا تتخلل
سكنات فيقله بالقياس الى سكنات البطيء ولا نسلم انها تحدث في المعنى فهما صفتان للجسم المتحرك دون الحركة والاعراض
قد يجوز ان يكون وصفا للحركات ويراد بهما الشدة وهما السرعة والبطء انواعا مختلفة بالحقيقة والحركة
امر موجود والحركة المخصوصة التي هي نوع في نفسه من الانواع المختلفة بالحقائق واما السرعة والبطء اللذان يوصف
بهما الحركات فهما من الامور النسبية التي لا وجود لها في الخارج فانه اذا قيست الحركات المختلفة بالحقيقة وقيس بعضها
الى بعض عرض لها في الذهن السرعة والبطء ولذلك لا يكونان امرين متبوعين مختلفين حال الحركة بحسب الحركات
المنافية فانا نرى الحركة تكون سريعة بالنسبة الى حركة بطيئة بالنسبة الى اخرى فالسرعة والبطء وصفان للحركة باعتبار الاضافة
ولا نزاع في وصف الاعراض بالامور الاعتبارية انما الكلام في وصفها بامور موجودة وللحكماء احتجاج آخر وهو
ان الخشونة والملاسة عرضان قائمان بالسطح القائم بالجسم فانها اذا قلنا بالسطح الذي يوصف بهما والسطح عرض فاشار الى الجواب
بقوله واما الخشونة والملاسة فان سلم انهما كيفيتان اي لا نسلم انهما من باب الكيف بل هما من مقولة الوضع التي
هي من النسب الاعتبارية وان سلم انهما كيفيتان موجودتان فقيامهما بالجسم لا بالسطح

المقصد التاسع

ذهب الشيخ الاشعري ومتبعوه من محققي الاشاعرة الى ان العرض لا يبقى زمانين فالاعراض جملتها غير باقية عندهم
بل هي على التقضي والتجدد ينقضي واحد منها ويتجدد آخر مثله وتخصيص كل واحد من الآحاد المتقضية المتجددة بوقته
انما هو للقادر المختار فانه يخلق ويجدد امثالها في كل آن وينقص على الآخر وان كان بكلل الخلق ...

الوقت وبعض من اتاه ذهبوا الى ذلك لانهم قالوا بان السبب المحوج الى المؤثر هو الحدوث فيلزمهم استغناء العالم
حال بقائه عن الصانع بحيث لو جاز عليه العدم تعالى عن ذلك علوا كبيرا لما ضر عدمه في وجوده فدفعوا ذلك
بان شرطوا بقاء الجوهر هو العرض ولما كان متجددا محتاجا الى المؤثر دائما كان الجوهر ايضا حال بقائه
محتاجا الى ذلك المؤثر بواسطة احتياج شرطه اليه فلا استغناء اصلا ووافقهم على ذلك النظام والكعبي
من قدماء المعتزلة وقالت الفلاسفة وجمهور المعتزلة ببقاء الاعراض سوى الازمنة والحركات و
الاصوات وذهب ابو علي الجبائي وابنه ابو هاشم والعلاف الى بقاء الالوان والطعوم والروائح دون العلوم
والارادات والاصوات وانواع الكلام وللمعتزلة في بقاء الحركة والسكون خلاف كما ستعرفه
في مباحث الاكوان قالوا اي الفلاسفة ... لا يبقى على الاعراض السيالة كحصول الحركة في الموضع الذي هو فيه
لا قبل ولا بعد اي لا يمكن ان يوجد قبل ذلك الوقت ولا بعده لاستناده الى سلسلة مقتضية لذلك
الاختصاص احتج الاصحاب على عدم بقاء الاعراض بوجوه ثلثة الاول انها لو بقيت لكانت باقية اي
متصفة ببقاء قائم بها والبقاء عرض فيلزم قيام العرض بالعرض قلنا لا نسلم ان البقاء عرض بل هو امر
اعتباري يجوز ان يتصف به العرض كالجوهر وان سلم كونه عرضا فلا نسلم امتناع قيام العرض بالعرض
الوجه الثاني يجوز خلق مثله في محله في الحالة الثانية من وجوده لان الله سبحانه قادر على ذلك اجماعا فلو بقي
العرض في الحالة الثانية من وجوده لاستحال وجود مثله فيها والا اجتمع المثلان وذلك محال اتفاقا والاعراض
يوجب استحالة ما هو جائز اتفاقا فيكون باطلا قلت ... بجعله الله ... اي في ذلك المحل بان يعدم الاول
عند الا جواز ايجاد مثله في محله في الحال الاول الثانية ليس مطلقا بل مشروطا باعدام الاول والاستحالة
فيه كما الاستحالة في جواز ايجاد مثله في محله في الحالة الاولى على تقدير عدم ايجاد الاول فيها وايضا ما ذكرتم يدل على
ان الجوهر لا يجوز خلق مثله في حيزه في الحالة الثانية من وجوده اجماعا فلو كان باقيا لامتنع خلق مثله كذلك لاستحالة
اجتماع المتحيزين بالذات في حيز واحد فما هو جوابكم فهو جوابنا الوجه الثالث وهو العمدة عند الاصحاب في اثباته
هذا المطلب انها اي الاعراض لو بقيت الى الآن الثاني من وجودها لامتنع زوالها في الآن الثالث وما
بعده واللازم الذي هو امتناع الزوال باطل بالاجماع وشهادة الحس فانه يشهد بان زوال الاعراض
واقع بلا اشتباه فيكون اللزوم الذي هو بقاء الاعراض باطلا ايضا بيان الملازمة انه لو زال العرض
بعد بقائه فاما ان يزول بنفسه واقتضاء ذاته زواله واما ان يزول بغيره المقتضي لزواله
وذلك الغير اما امر وجودي يوجب عدمه لذاته اي لا باختيار فيكون ضدا او امر وجودي هو ... او عدمي
العرض او لا بوجبه لذاته بل باختياره وهو الفاعل المختار بالاختيار او امر عدمي وهو زوال الشرط و
هذه الاقسام الاربعة الحاصرة للاحتمالات العقلية باطلة اما زواله بنفسه فلانه لو كانت مقتضية

لعدم الموجب ان لا يوجد ابتداء الا انه ينتفى بنفسه ذات الشيء من حيث هي لا يجب مفارقته عنه والمازوال الوجود

على محله فلان صدرت الصفة في ذلك المحل مشروط بانتفاء ضدها فان المحل ما لم يخل عن ضده لم يمكن اتصافه بضده الآخر

فلو كان انتفاؤه عن المحل معللا بطريانه عليه لكان طريان واحد من اجزاء الصفة الاول وطريان الضد الثاني مشروطا

على الآخر معللا به او نقول في ابطال هذا القسم لما كان التضاد من الطرفين فليس الطارئ بازالة الباقي

اولى من العكس وهو ان يدفع الباقي الطارئ بل الدفع الصادر من الباقي اهون من الرفع الصادر من الطارئ

فيكون الدفع اقرب الى الوقوع من الرفع والمازواله بعدم مختار فلان الفاعل المختار لا بد له من اثر ...

والعدم نفي محض لا يصلح اثرا للمختار بل لا اثر للفاعل اصلا او نقول في ابطاله لو كان زواله بالمختار لما اثره عدم على

انه اذ لا فرق بين قولنا اثره لا وقولنا لا اثر له كما ... الامكان فليس الفاعل الذي اسند اليه زواله

فاعلا اصلا سواء فرض مختارا او موجبا واما زواله لزوال الشرط فلان ذلك الشرط الا ان كان عرضا لم

ينتقل الكلام الى العرض الذي هو الشرط فيكون زواله بزوال شرطه الذي هو عرض ايضا ... وهكذا فيلزم

وجود اعراض غير متناهية بعضها شرط البعض والا كان ذلك الشرط جوهرا والجوهر في بقائه مشروط بالعرض

الدور لان بقاء كل واحد من الجوهر والعرض مشروط ببقاء الآخر ... عليه والاعتراض عليه ان

هذا الدليل الذي هو عمدتهم ... انه يزول بنفسه ... فلا يوجد ابتداء ... لجواز ان لا يوجب

ذاته العدم في الزمان الثالث او الرابع ... الزمان الثاني فلا يلزم ان يوجب ذاته العدم مطلقا

حتى يكون ممتنعا فلا يوجد ابتداء بل يلزم ان يكون اقتضاؤه انه عدمه في زمان مشروطا بوجوده في زمان سابق

عليه واستحالته ممنوعة ثم هذا الدليل الذي ذكر عمدة وارد عليكم في الزمان الثاني بعينه ... في الجزء

زواله في الزمان الثاني لا ان زواله فيه اما لذاته واما لغيره الى آخر الكلام فما هو جوابكم عنه في صورة النقض فهو جوابنا

عنه في صورة النزاع وايضا قد يزول الضد بطريان الضد على محله ... في ذلك المحل مشروط بزوال الضد ...

... في الشرط تقدمه على المشروط ... لكون صدور الضد الطارئ مشروطا بزوال الضد الباقي اذ لا يلزم

عليه سوى اجتماع الضدين ولا دلالة على هذا الاشتراط الا ان ... ان لم يوجب في الشرط تقديما ...

... الاحتمال لم يمتنع التعاكس ... ان يكون كل منهما شرطا للآخر ويكون الدور ... معية

... دخول كل ... الدوام ... مشروط بخروج الآخر عنه ...

... لان ... سواء جوز التعاكس في الاشتراط او لا ... زوال

الباقي ... العلة ... في التعقل ...

الباقي ... العلة والمعلول ... متقدمة ...

بان الطارئ ... الباقي ... السبب ... الباقي عنه وايضا قد

لزم الدور و

بزوال

بزوال لان الفاعل الذي فعله لا يفعله لا لانه يفعل عدمه وذلك لا يحتاج الى اثر الفاعل صادر لعدم بل بمجرد

انتفاء الفاعل عن ابقاء ما فعله كما في زواله وايضا لا نم ان العدم لا يصلح ان يكون اثرا صادرا عن الفاعل

نعم ذلك مسلم في العدم المستمر واما العدم الحادث فقد يكون بفعل الفاعل كالوجود الحادث واما الدليل على

امتناعه وايضا فقد يزول بزوال شرط وذلك هو الجوهر اذ لو كان عرضا لتسلسل واذا كان ذلك الشرط هو الجوهر

المشروط في بقائه بالعرض فيدور قلنا ممنوع اي لا دور ولا تسلسل ولم لا يجوز ان يكون ذلك الشرط اعراضا ...

على التناول الى ان ينتهي الى ما لا بدل عنه وعند ذلك يزول يعني ان الاعراض عندنا قسمان قسم يجوز تعاقبه

كالالوان وقسم لا يجوز تعاقبه كالحركات وحينئذ جاز ان يكون شرط العرض الباقي عرضا لا بعينه من الاعراض المتعاقبة

من الاعراض التي لا تبقى لذاتها كحركات معدودة من الحركات مثلا فيكون كل واحد من تلك الاعراض

المعدودة بدلا عن الآخر في شرط وجود ذلك العرض بالشرط ما دام يتناول تلك الاعراض فاذا

انتهى الى ما لا بدل عنه كالحركة الاخيرة من تلك الحركات المعدودة فقد زال الشرط فيزول العرض الباقي

بلا تسلسل وجاز ايضا ان يكون شرط العرض الباقي هو الجوهر وشرط الجوهر تلك الاعراض المتناولة فلا يلزم الدور ...

... الشرط المتناول للاعراض ... الا ان الواحد من جنس الاعراض لا بعينه فلا ... بما هو مشروط به هكذا

ينبغي ان يضبط هذا الكلام واعلم ان النظام طرد هذا الدليل في الاجسام فقال الاجسام ايضا كالاعراض

متجددة بناء على ... الكتاب ان الجسم ليس مجموع اعراض مجتمعة خلافا للنظام والنجار

من المعتزلة وعلى هذا القول يلزم من تجدد الاعراض تجدد الاجسام على مذهبه بلا حاجة الى الدليل ...

... الاجسام عنده مركبة من الجواهر الفردة كما هو المشهور من مذهبه ويؤيده ما ذكرناه قوله

... من طرد هذا الدليل في الاجسام يعلم انه جوز الاجسام نقضا عليه اي على هذا الدليل عند القائل

ببقاء الاجسام ... هذا النقض بانه ... الجوهر مطلقا فقد يزول العرض بعدم ...

... للفناء ... ذلك العرض ... فيزول كالفناء عند المعتزلة فانه عندهم

عرض ... الجواهر كلها فان قيل المشهور من المعتزلة ... ان الفناء عرض ...

للفناء ... الله تعالى ... بالجواهر فلا يكون ... واجيب بانه جاز ان ...

... من ... والاول ان يقال ... ذلك العرض ...

... ان احدهما ... المحل ... فيزول الجوهر لعرض ...

... الله تعالى ... على رأي المعتزلة والثاني ...

... ان لا يخلق الله الاعراض التي لا ... الجواهر عنها فيزول ...

... الجوهر الباقي ... انه ... ولا يخلق الله فيه عرضا

لا يكون بقائها بدونه فليحق شكه في فناء العرض ايماني فلا يتم الدليل في اصل المدعى ايضا الا ان نعود ابدا
او يعود المسئول الا ان العرض لا يعدم بعرض فلا يتصور فنائه باحد الوجهين المذكورين في فناء الجوهر
والكرامية من المتكلمين احتجوا به اي بهذا الدليل على ان العالم لا يعدم ولا يجوز فناء الاجسام كونه حكمة
او قد ينبئنا استلزام البقاء الاشياء الزوال وبقاء الاجسام ضروري لا شبهة فيه اصلا فيمتنع زوالها قطعا
وسابيكن في مباحث صحة الفناء على العالم زيادة كشف عن هذا الوجه بزيادة انكشافه عليك ثم للعالم
بقاء الاعراض فان الاول انا نشاهد فانا نشاهد الالوان باقية والاكوان بقاءها ضروري في الضروريات قلنا
لا دلالة لها اي للمشاهدة على ان ما نشاهد امر واحد مستمر لجواز ان يكون امثالا متواردة بلا فصل كما ان الواقف
مع الانبوب يريد امرا واحدا مستمرا كما يجب المشاهدة وهو في الحقيقة امثال متواردة كل الانفصال الثاني او الثاني
او اجزء منه تواردوا الامثال في الاعراض فليحق شكه في الاجسام فبطل الاول بقاء الاجسام وهو منكما انطباق فقلنا
ما ذكرتم فيه فلكن منع بلا حاجة فلكن فاسدوا وليس بكل بقاء الاجسام كما منع استمرار كما حتى يحصل شاهد
الاستمرار علة جامعة في ذلك التمثيل بل حكمنا ببقاء الاجسام بالضرورة العقلية لا بما منه الحجة وايضا
اي لولا بقاء الاجسام لم يتصور الموت والحبر لان الموت كما هو المشهور عدم الحيز عن محل اتصف به واذا
لم يكن الاجسام باقية كان محل الموت غير الحي الموصوف بالحيز الثالث العرض يجوز اعادته وهو ان اعادته بقاء ولي
الا بعاد وجوده في الوقت الثاني الذي هو بعد وقت عدمه الذي هو عقيب وقت وجوده واولى جاز وجود
العرض في وقتين مع تخلل العدم بينهما اي وقت متوسط بين الوقتين فوجوده في الوجود فيهما بدون تخلل العدم
بل على سبيل الاستمرار اولى بالجواز فلا يمنع بقاء الاعراض قلنا الشيخ يمنع اعادة العرض والاخير عليه في ذلك
وان سلم ان الاعادة جائزة فقياس بلا جامع اي فقياس حكم وجوده في الوقتين بلا تخلل العدم على وجوده فيهما
بدونه اي بدون الا تخلل جامع بينه ودعوى الاولوية اي اولوية الوجود بلا تخلل العدم بالجواز دعوى بلا دليل
عليها لجواز ان يكون تخلل العدم شرطا للوجود في الوقت الثاني فيمكن الاعادة دون البقاء بل نقول ذلك اي
الوجود في الوقتين مع تخلل العدم عندنا جائز واما الوجود فيهما بلا تخلل ممتنع فلا يجب فيكون الثاني كالاول
في الجواز اصلا وقد يقال كما ان الحكم ببقاء الاجسام ضروري يحكم به العقل بمعونة الحس كذلك الحكم ببقاء الاعراض كالالوان
ضروري يحكم به العقل بمعونة ايضا والاتفاق كون شبهات علم الحكم ضروري فاما فيه جهتها لا يكون قطعيا
المقصد الثامن الوجه الواحد بالشخص لا يقوم بمحلين ضرورة انه بهذا الحكم معلوم بالضرورة ولذلك
نجزم بان السواد القائم بهذا المحل غير السواد القائم بالمحل الاخر عرفنا بعد الاحتياج فيه الى فكر ولا نظر في هذا الحكم
نجزم بان الوجه الواحد لا يقوم بمحلين ويخبر عرفنا بان الجسم الواحد لا يحصل في ان في مكانين فكما ان الحكم الثاني يحصل
بلا شبهة فكذا الاول وقد نقول شبهه الوحدة الحلول كما انحصار المكان فلو جاز حلوله في محلين لجاز حلول الجسم
[illegible]

حصول

الوجود في

العرض الجسم في مكانين فيبين على ان المتشبثين لبيان على ان الا مكان حلول الاعراض متعددة في محل
واحد وامتناع اجتماع جسمين في مكان واحد وهو ما ذكرناه من ان العرض يمتنع ان يقوم بمحلين
ان العرض الواحد بعينه ويتشخص بمحله كان حلوله بعرض واحد بمحلين لكان له تشخص بكل محل يتشخص وتشخص الاسباب تتوارد
المعلقين على الشخص الواحد واذا كان له تشخصان كان الواحد اثنين وهو محال وليس هذا الاستدلال لان الحكم ضروري
بل تنبيه على بيان لميته فان الشيء المعلوم بالبديهة اذا علم لميته اطمأنت النفس اليه اكثر وان كان الحكم
اليقيني حاصلا بدونه ولم يخالف في ذلك الا قدماء المتكلمين ويحكي في نسخ الكتاب والمشهور في الكتب
وهو صحيح القدماء الفلاسفة القائلين بوجود الاضافات جوزوا قيام مثل الجوار والقرب والاخوة ونحوها
من الاضافات المتشابهة بالطرفين قالوا المضاف انه قائم بكل منهما اضافة على حدة كان لكل واحد
منها منقطعا عن الاخر فلا يرد ان يقوم بها اضافة واحدة لبرطينهما والحق انها مثلان متغايران فكل
تخالف بالشخص لقرب ذلك من هذا وان شاركه في الحقيقة النوعية وهذا المشارك اعني الوضع النوعية
كالقرب بين المتضايفين ولا حاجة فيه الى الوضع الشخصية ونوضحه انه يوضح ما ذكرناه من الاختلاف
الشخصي في المتشابه من المختلفات من الاضافات كالابوة والبنوة اذ لا شبهة على وجه انهما متغايران
بالشخص بل بالنوع ايضا مع وجود الارتباط بها بين المتضايفين اعني الاب والابن وبلزمهم فيما ذكروا ان
بالضرورة امرين اعني محلين فان الجوار والقرب والاخوة مثلا كما يتحقق بين شيئين يتحقق ايضا بين اشياء
متعددة فيلزمهم جواز اتحاد ما هنالك جاز اتحاد ما ههنا ايضا ولا يندفع هذا الالزام عنهم الا بيان ان العرض
وقال ابو هاشم التأليف عرض وانه يقوم بجوهرين لا اكثر اما الاول فهو كونه عرضا يقوم بجوهرين فلانه
من الجسم يصعب انفكاكه وانفصاله لولا انه بعضها عن بعض لصعب العرض لا انفكاك الا التأليف بوجب
ذلك العرض ولولاه لما صعب الانفكاك بين اجزائه كما في المتجاورات ولا يتصور لجانب العرض صعوبة
الانفكاك في العدم المحض فلو كان التأليف صفة ثبوتية موجودة موجبة لصعوبة الانفكاك ولا يقوم
التأليف بجوهر واحد من الجزئين ضرورة انه لا يجوز ان يقوم بجزء ان ينقطع التأليف ففقط لان التأليف
لا يعقل في امر واحد بالضرورة ولو قال ولا يقوم بواحد من الجزئين لكان الظاهر فهو قائم بهما اي بكل واحد
منهما بعينه لا يتجزي الا من حيث هو مجموع والالزام في الحلول واحد او صار الخط رحانه مع الانفكاك بينهما
لولا بعض الاجسام فلما التأليف القائم بكل الاجزاء بل للفاعل المختار الذي الصق باختياره بعض تلك
الاجزاء ببعض على وجه صعب الانفكاك به واما الثاني وهو انه لا يقوم باكثر من جوهرين فلانه لو قام التأليف
الواحد بثلاثة لزوال مثلا لعدم التأليف بعض جوهرين بحكم الثلاثة لان عدم الحل يستلزم عدم الحال
فيه والثاني باطل لان الجزئين الباقيين بينهما التأليف فقط لان صعوبة الانفكاك باقية بينهما وجوابه

ان السابق الذي بين الجزئين غير السابق الذي بين الثلاثة اي يجوز ان يقوم بالسابق واحد كما
كما ذكرته ويعني بالسابق في ثلاثة للواقع كون هذا السابق القائم بالثلاثة مغايرا بالشخص للسابق
الاول القائم بالجزئين وان ما ثبت في الحصة النوعية والمتى عدد ما عدم واحد من الثلاثة هو السابق
الثاني القائم بالثلاثة دون السابق الاول القائم بالاثنين فلا يلزم في انعدام السابق بينهما واعلم ان الانقسام
الواحد بالشخص يجوز فيما يحمل منقسم بحيث ينقسم ذلك العرض بانقسامه حتى يوجد كل جزء في جزء من محله الا
لا بتراء منه وفيما يحمل منقسم على وجه لا ينقسم بانقسام محله يختلف فيه كالسياق واما فيما يحمل غير منقسم فيعين
محل الجزء فهو الذي ذكرنا ان بطلانه بديهي وما نقل من ان ما ثبت في السابق ان احمل على القسم الاول فلا مساغ لمنع
لان انقسام السابق وكونه موجودا بالاول احمل على القسم الثاني فبعد تسليم جوازه ليس المناقشة في وجوده السابق
والمشهور ان المراد والقسم الثالث حكم بطلانه بديهية **المرصد الثاني في الكم** فذو عن سائر المقولات
لكونه اعم وجودا من الكيف فان احد قسميه اعني العدد يعم المفارقات والمجردات واحد وجودا من الاعراض
النسبية التي لا تقرر لها في ذوات موضوعاتها كتقرر الكيفيات والكميات وفيه مقاصد المقصد الاول الكم له خواص
يتوصل بها الى معرفته خصصها الاول انه يقبل القسمة والقسمة تطلق على معنيين على القسمة الوهمية وهي فرض شيء غير شيء
وقد مر ان هذا المعنى شامل للكم المتصل والمنفصل وعلى القسمة الفعلية وهي الفصل والفك سواء كان بالقطع
او بالكسر والمعنى الاول من خواص الكم وعروضه للجسم وسائر الاعراض بعين ما منها بواسطة اقتران الكمية بها
فانك اذا تصورت شيئا منها ولم تعتبر معه عددا ولا مقدارا لم يكن فرض انقسامه والمعنى الثاني لا يعرض الكم
المتصل الذي هو المقدار فان القابل يبقى مع المقبول والا لم يكن قابلا حقيقة بالفرض وعند الفك والفصل
الوارد على الجسم لا يبقى الكم اي المقدار الاول بعينه لانه متصل واحد في حد ذاته لا انفصل فيه اصلا بل يزول ويحدث
هناك كما ان اي مقداران اخران لم يكونا موجودين بالفعل والا كان في متصل واحد متصلات غير متناهية
بحسب الانقسامات الممكنة بل الكم المتصل كالهيولى المادة الجسمية معها المادة لقبول القسمة الانفكاكية وانا لم يكن
اجتماع ذلك الكم مع تلك القسمة كما يعد الحركة الا الحجر للسكون فيه وان كان لا يمكن اجتماعها والعدد لا يجب اجتماعه
مع الاثر فالقابل للقسمة الانفكاكية هو المادة الباقية في حالتي الاتصال والانفصال دون المقدار الذي هو
الكم المتصل ثم نقول ان القسمة الفكية اذا اريد بها زوال الاتصال الحقيقي كما لا يعرض للكم المنفصل ايضا لان وحدته
الوحدات في حد ذاته امور لا يكون متصلا واحدا بل نفسه بل متصلا بعضها عن بعض فلا يتصور هناك زوال
اتصال حقيقي وان اريد بها زوال الاتصال بحسب المجاورة كانت عارضة للكم وحدة بالوحدات بالذات لا للوحدات
في انفسها وان اريد بها عدم الاتصال مطلقا اعم من الانفصال الذاتي في الوحدات فالاعداد بالذات فانها جزء اذا
متصلة في نفسها عن بعض وعارضة للكم وحدتها الوحدات بواسطتها الخاصة الثانية وجود عاد فيه يعني اما بالفعل كما في العدد

فانه كان عدد يوجد فيه الواحد بالفعل يعده اولا وقد يعد بعض الاعداد بعضها ايضا واما بالتوهم كما في المقدار فانه
مقدار خطا كان او سطحا او جسما يمكن ان يوجد فيه واحد يعده كما يعد الاشل وهو جزء طوله من ستين جزءا من الذراع
ويعني العرض له اذا اسقطت منه امثاله اي من المعدود وامثال العاد فني المعدود وقد يعبر العد باستيعاب
العاد للمعدود بالتطبيق لكنه مخصوص بالمقادير ولا يتناول العدد اذ لا معنى لتطبيق الوحدة على الوحدة
الخاصة الثالثة المساواة وعدمها مما اعم الزيادة والنقصان فان قبل العقل اولا اختلاط المقادير والاعداد
وربما اختلط معها شيئا اخر امكنه الحكم بينهما بالمساواة او الزيادة او النقصان واذا اختلط شيئا اخر ولم يلاحظ
معها عددا ولا مقدارا لم يمكنه الحكم بشيء منها فيقبل بعض الامور من خواص الكميات واعراضها الذاتية هو اي
هذا المذكور الذي هو الخاصة الثالثة فرع الخاصة الاولى لانه اذا فرض لشيء اخر كما انه اذا يوجد باجزاء كل جزء منها في
مقابلة جزء من ذلك الاخر او اكثر او اقل فيتحقق الحكم الاول بالمساواة او بالنقصان او بالزيادة
حيثما الا الحكم الثاني ومنهم من عكس يجعل قبول القسمة فرعا لقبول المساواة واللامساواة او توجيهه ان
ان يقال ان التوهم اذا انقسم المقدار الى ... واذا لاحظ مقدار الكم اصغر منه فيفرض فيه ما يساويه وهو شيء ومنفي
الفصل وهو شيء اخر فقبول القسمة يتبع فرض شيء غير شيء باعتبار مساواة بعض منه لما هو اصغر منه ولولا ذلك
لم يكن قابلا لها لم يوجد فيه المساواة كما فيه في القسمة المذكورة او يقال ان لا يكون المقدار بحيث يفرض فيه شيء
غير شيء الا وهو لاجل عدم مساواة مجموعه في حيثية البعض الذي يفرضه الفصل او لا شيئا اذ لولا ذلك لم يمكن ان
يفرض فيه شيئا يفرض بعض شيء اخر ويوجد ومنع اللامساواة كما فيه في قبول القسمة الوهمية والظاهر ان ما هي
الا هو في المساواة واللامساواة العدد به وان عكسه انما هو في المساواة واللامساواة المقدارية فان الاعتبار الاول
لا يجري في التوقف الكم بالمساواة والمقادير بان المساواة لا يوجد الا بما اتحاد في الكم فيكون الاول وذكر في المباحث
المشرقية انه يجوز ان يجاب عنه بان المساواة واللامساواة عبارة عن بالحكم الكم الاساوي والعكس هو دليل الاساوي
مع الحكم مساواة والعدد ثم ان العقل يجتهد في عكس امر المعقول عن الاخر فلهذا يمكن ان يوقف وذلك المعقول يعتبرا
المحسوس يتفق مع التوقيف وايضا لا احد في نوعيه لا يقتضي توقف ما يوقف عليه ولا يمكن ايضا يوقف الكم
لقبول القسمة لانه يختص بالمتصل منه فقد عرفت وجه الاختصاص بالمتصل وعدم تناوله للمنفصل بالعدد الذي
يوجد مفهوم القسمة الوهمية كما صرح به في المباحث والاشبه ما قاله الملخص وعرفت ايضا ان العدد يعد باعتبار
العدد وان القسمة الوهمية مساو في الكم حتى يفسر ما يجوز توقيفه بقبول ومنع القسمة واما توجيه الحق كلام الامام
بقوله لانه احد القسمة الانفكاكية يعكس شيئا اخر فيبقى ان الا الكم المتصل لا يقبل القسمة الانفكاكية وقد عرفت
الامام في كتابه نوعها واضحا فكيف يصلح القسمة بقبول القسمة الانفكاكية بالكم المتصل واعلم انه وقع في كلام الحكمي
التي يحيط الحصر بخط المنفصل فقد يختلط الا المتصل لانه الموافق لكلام الامام في كتابه فيتم ما لم يتبين للكلام حتى

مبني الكلام على النحو الاول فادعى ان الغرض الاعلى كيف مختصة بالمنفصل فاستبعد انه باختصاصه بكل واحد
من الطبيعي بل يمكن تنويعها الى وجود العاد فانه الخاصة الشاملة للكم ولا يتوقف شيء منها على موضوعه ولذلك عرض
النحاة اي وابن سينا بانه الذي يمكن ان يوجد فيه شيء يكون واحدا عادا له سواء كان موجودا بالفعل او بالقوة

المقصد الثاني في اقسامه فانا قد لا نسلم ان لو احد مشترك بين الكم المتصل كالمقدار

فانا اذا فرضنا خطا فرضنا نقطة في ما بين جزء وبداية جزء باعتبار ونهاية الذي يليه باعتبار كونه بداية له باعتبار فانا
فان ذلك يختلف بحسب ما يبدا منه فرضنا ونتوجه اليه الكم هو الذي يمكن ان يفرض فيه شيء غير شيء فانه لا يمكن
ان يفرض فيه اجزاء الا بان يكون بينها حد واحد مشترك يشترك فيه ما هو المتصل والحد المشترك هو ما يوضع بين مقدارين
هو بعينه نهاية لاحدهما وبداية للاخر او نهاية لهما او بداية لهما على اختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات
فانا فرضنا خطا ... كان الحد المشترك بينهما النقطة واذا فرضنا السطح ... فالحد المشترك هو الخط واذا فرضنا
فالمشترك هو السطح والحدود المشتركة يجب كونها مخالفة في النوع لما هي حدود له ... ولهذا لا يمكن ان يكون الحد المشترك
لا ان الحد المشترك يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزد به ... واذا فصل عنه لم ينقص شيئا ولو
ذلك لكان الحد المشترك جزءا اخر في المقدار المنقسم فيكون التقسيم الى ... منهما تقسيما الى ثلثة والتقسيم الى
ثلثة اقسام تقسيما الى اكثر وهكذا فالنقطة ليست جزءا من الخط بل هي عرض فيه وكذا الخط بالنسبة الى السطح والسطح
بالنسبة الى الجسم فقوله فانا اذا فرضنا الخطا فرضنا ... ظاهرة فان في المقدار الذي يكون حدا مشتركا بين قسمين
منه يجب النقطة ... ولا ان ... بين قسميه حد مشترك فالمنفصل كالعدد فانك اذا
قسمت العشرة الى الستة والاربعة مثلا ... السادس ... الرابع ... مشترك ...
اثر مشترك بينهما ... العشرة ... الستة والاربعة كما كانت النقطة مشتركة بين قسمي الخط والكم المنفصل اكثر
فانه لا يكون ... الوجود ... مشترك بين قسمي الخاص والمنفصل ...
النقطة ... فيكون ... النقطة والمقدار ... المفروضة في الوجود ...
المقدار فان ... المقدار ...
... الاربعة ... الكم المتصل والكم المنفصل ... العدد لا يجزي ... المنفصل بالمتفرقات و
الكم ... بين المفردات والمفردات ... من حيث هو واحد ... من حيث ...
من حيث ... فالاحاد الماخوذة على الوجه الاول وحدات ... المنفصل ...
عدد ... الوحدات ... الماخوذة على الوجه الثاني ... للوحدات ... المنفصل
الوحدات ... بالوضع ... الكم المتصل ... وحدات ... الاحاد ...
والوضع ان كانت ... ماخوذة من ... احاد ... فقط ...

انما يصح الحكم فيه بكون الاحاد والكثرة التي هي العدد وان كانت الوضع عارضة لها اي لشكل الاحاد
بل لما يكون ماخوذة من حيث انها اشياء معينة موصوفة بالوحدات ... بالوضع والكلام في الكم بالذات لا ما
الا عن مقولة من المقولات **المقصد الثالث** الابعاد الثلثة الجسم
في الطول وهو الامتداد المفروض اولا والعرض وهو الامتداد المفروض ثانيا المقاطع للاول على زوايا قوائم
والعمق وهو المفروض ثالثا المقاطع للاولين كذلك وانها اي الطول والعرض والعمق يطلق على معان اخر
سوى المعاني التي هي الابعاد الثلثة الجسمية فلا بد من الاشارة اليها اي الى الابعاد الجسمية والمعاني الاخر فانه يتضح
وذلك الغلط الواقع بسبب اشتراك اللفظ والتصور حاصل بينها اي الجسماني من معاني هذه الالفاظ
المثلثة التي هي الطول والعرض والعمق اما الطول فيقال للامتداد الواحد مطلقا من غير ان يعتبر معه بعد
ويقال للعمق فيقال ان كل خط انه طويل ... نفسه بعد واحد وامتداد واحد ويقال للامتداد المفروض
اولا وهو احد الابعاد الجسمية كما ذكرنا ويقال لاطول الامتدادين المتقاطعين في السطح وهذا هو المشهور
عند الجمهور واما العرض فيقال للسطح ... امتدادان ... ان كل سطح ... نفسه عرض للامتداد
المفروض ثانيا المقاطع للمفروض اولا على زوايا قوائم كما ذكرناه وهو احد الابعاد الجسمية وللامتداد الاقصر من العمق
ويقال للامتداد الثالث المقاطع للكل واحد من الاولين على زوايا قائمة وهو ثالث الابعاد الجسمية كما ويقال
للعمق ... الجسم التعليمي الذي يحويه سطح واحد او سطحان او سطوح ... ابعد
... ويقال للثخن ... اي العمق ... باعتبار نزوله ... العمق
... ويقال ... وهذا الاعتبار ... ويقال الطول والعرض
والعمق ... ما ذكر ... يقال الطول للامتداد الاخذ من مركز العالم الى المحيط وهو الراس
الطول ويقال الطول ايضا للامتداد الاخذ من راس الانسان ... ذوات الاربع
... ويقال العرض للاخذ من ... الانسان او ذوات الاربع ... ويقال العرض
ويقال العمق للاخذ من صدر الانسان ... ذوات الاربع ...
هذه المعاني المذكورة للطول والعرض والعمق ... كانت عرضية ... الامتداد الواحد الذي هو
... والعرض ... السطح والعمق ... الجسم التعليمي ... كانت ماخوذة مع اضافة الامر
... العرض ... اولا ... ولا ... الامتداد ... اضافة له الى المفروض اولا و ... بالعكس
... المعاني ... بعضها ... الكم ... اضافة
... الطول ... الاطول ... والطول
... عارضة ...

اوولانه نظر الى ان الصغر ايضا اضافة مقابلة للطول وحينئذ لان الصغر ليس ماخوذا في الاطول او يوجد
بالاضافة الثانية لكان اظهر او اضافة رابعة كالاطول بالنسبة الى الاصغر الاطول بالقياس الى قوله فيكون
مثاله مسافتان شاطئ لبستان وطول اضافي والاطولية الاول عارضة لامر محلها اضافة رابعة
ما تروصفها بانه اول وفي المباحث المشرقية ان من الكيفيات اذا اخذت بمقايسة الى شي فقد توصف بانها
بحيث لا يكون في شرط اضافتها الاه كما اخذ اضافتها الى شي اخر وقد توصف بحيث يكون في شرط اضافتها الى
اضافتها الى شي ثالث مثال الاول ان يقال هذا الخط طويل عند ما يقال للخط الاخر انه ليس بطويل او يقال هو
عريض عند ما يقال لجسم اخر انه ليس بعريض او يقال هذا الجسم كبير عند ما يقال لجسم اخر انه ليس كذلك ونظيره في الكم
المنفصل ان يقال هذا العدد كثير بالقياس الى اخر هو قليل بالنسبة اليه ومثال الثاني الاطول والاعرض والاعمق و
الاكثر فان الاعرض طول اطول بالقياس الى الطويل وذلك الى طويل بالقياس الى قصير وكذا القول في سائر الاقسام

المقصد السابع الكم اما بالذات وهو ما ذكرناه من الاقسام واما بالعرض وهو اقسام اربعة
الاول محل الكم كالجسم لما يقال انه طويل وعريض وهو ما يحل فيه العدد فانه كم متعدد الثاني الحال في الكم كالنقطة الحال
الثالث الحال في محل الكم كالسواد فانه في الكم المتصل الذي هو المقدار بحلها الجسم وان اعتبرت تعدد الجسم كان السواد في
الكم المنفصل في محل واحد الرابع متعلق الكم كما يقال هذه القوة متناهية او غير متناهية باعتبار الاثر الذي
يصدر عنها فقد يختلف هذه المعاني فيقال الكم فاليس كما بالذات فلا حاجة الى هذه الوجوه الاربعة و
قد يجتمع في بعض الامور وجهان من هذه الاربعة كالحركة فانها منطبقة على المسافة من الانطباق بحركة تحوي الطول
الحركة محل المسافة التي هي كم بالذات او بالعكس فيعرض لها التفاوت بالقلة والكثرة والقصر والطول ويعرض لها
والزيادة والنقصان فيقال مثلا هذه الحركة مساوية لتلك الحركة كل ذلك بسبب المسافة ومنطبقة على الزمان فانها
فكانها محل له او بالعكس فيعرض لها التفاوت بالسرعة والبطء بسبب قلة الزمان وكثرته ويعرض لها ايضا المساواة
والتفاوت بسببه فقد اوجد فيه وجهان من الوجوه الاربعة وصف الحركة وسمى الحركة بالطبع المتحرك الذي هو محل المقدار فيحصل
لها وجه ثالث من تلك الوجوه وعرض الحركة ايضا الى كم لا بوجه من وجه ما حلول الكم بالذات فيها او بالعكس واما
في الكم بالذات فهي على واحد والكم المنفصل قد يعرض المتصل القار وغير القار كما اذا قسمنا الازمان بالساعات والايام
بالاخرى فيتعدد فيقال الكم المتصل والاباسي يعرض نوعا فيكون للشيء كم بهما كالازمان فانه قد يكون متصلا
متصلا بالذات ولا منفصلا بالعرض كالزمان فانه كم متصل بالذات كما عرفت فاذا قيل انه متشكل هو الان
على الحركة المنطبقة على المسافة فيكون منطبقا على المسافة التي هي كم بالذات فيكون كما منفصلا بالعرض وقد اجتمع
الا انه لا بد لذلك من الاتصال بالعرض **المقصد الثامن** ان المتكلمين انكروا العدد الذي هو
الكم المنفصل خلافا للحكماء فان المتكلمين قالوا ان العدد الذي هو الكثرة مركب من الوحدات والوحدة لا يثبت وجودها ومع

يتوقف على عدم انقسام المحل ضرورة فالعدد المركب من الوحدة الموجودة يكون عدميا قطعا بيانه ان الوحدة لا يوصف بها الا
اجزاء لان الاول لو وجدت الوحدة فاما ان صح لان كل موجود موصوف بانه واحد وليس في الخارج في الوحدات المفردة
الموجودة فما فالوا لو اتى الحكماء في الجواب ومن الوحدة نفس الوحدة على ما فصل فلا يلزم وجود الوحدة في غير
الشيء في الاستدلال ومن جوابه بما سبق الثاني ان الواحد قد يقبل القسمة كالجسم الواحد وانقسام المحل يوجب انقسام
الحال فيه لانه ان كان الحال الذي هو الوحدة مثلا في جزء منه كان كالجزء من المحل هو الواحد لان الوحدة قائمة به دون
الكل والمقدر خلافه وان كان في كل جزء فكل شي فيه فيلزم ان يكون بالفرض صفة له اي للمحل الذي فرضناه موصوفا به وهذا
ايضا نظر وان كان الحال في كل جزء منه في المحل فاما ما للتمام فيقتضي الواحد المتصل بالكثرة وقد عرفت بطلانه بداهة اولا لانهم
يقولون في ترتيبه فاذا تجزأ وجد باقي هو المراد بالانقسام يعني انقسام الحال بحسب انقسام المحل وقد اعترض عليه بان الاول
لا يجوز ان يكون الحال مجردا في المحل المنقسم من حيث هو مجرد ولا يكون صفة له ان المنقسم بانقسامه ومثل ذلك يسمى حلولا غير
سريانيا فان شاء البيه ولا جواب بقوله نعم لا يحلول هذا النوع الذي ذكر من انه لا يجب لا لطالب له ولا فائدة فيه لا مرا احتاج الا كل
في جزء المحل المنقسم الذي حل فيه صفة منتصف بجزء والخفة نسبيا ولا بد من السريان الا ذلك وفيه بحث لان الحاصل ذلك
الاعتراض ان لا يجوز انا نوازم يكون الحال ولا شي منه في جزء من اجزاء المحل لم يكن صفة له ودعوى الضرورة غير مسموعة لجواز ان
يكون حالا في المجموع من حيث هو ولا يكون حالا في شيء من اجزائه كالنقطة في الخط والاضافة في محلها عند القائل بوجودها
والواسطة ان الحال في المحل المنقسم عينا انه يكون منقسما بحسبه فاذا كانت الوحدة وجودية لزم انقسامها بانقسام
الجسم المحل فيه وانه انقسام الوحدة ضروري البطلان فوجب ان يكون الوحدة امرا اعتباريا فان قلت الوحدة
التي هو صفة للجسم تحقق الامر ان كانت موجودة توجب انقسامها بحسب المحل وان كانت اعتبارية توجب انقسامها بحسب
الوهم وكلاهما محال قلت الانفعال تعتبر المجرد من حيث الاجمال فيعتبر عدم الانقسام اعني الوحدة فلا يلزم
انقسامها محال بالحيثية لا يحال منها الا الانقسام ولا يلزم اعتبار الجهات المتعلقة في الامور الخارجية وثانيها ان
المتكلمين الا لم يلزم اشتراك الاثر عن غير استحالة بعد حصول الوحدة على ان الكثرة عدمية الا وجودية الا لم يكن عدمية بل وجودية
فالمتحد فان ثبت والاطراد يقال والاهانة انها الكثرة بالكثرة لا يتصور عنها حينئذ وانها ولا يعتبر الكثرة في فانها ان
يقوم بالكثير من حيث هو كثير وبلزم قيام الواحد الكثير الشخصي بالكثرة فان قام بكل واحد منها بجملة واحد في الكثير
لزم ما علمت بطلانه بالبديهة من استلزامه وحينئذ فالاثر فانا لا نشبه مثلا الوحدة قائمة بكل واحد من الواحد من كل الكل
المنقسم فانه بالكثير على سبيل التوزيع بالانقسام بمعنى الاشتباه ثم ان التوزيع الذي لم يكن الاثنينية صفة واحدة
صفة تختص بكل احد بل هو بالكثير من حيث عرض له ارتباط به واحد فيتعلق الكلام اليه الا انه لا بد من
القول بارتباط الكثير من حيث عرض له في الحيثية من حيث هو اثنان يتصل الكثرة من حيث هو كثير وانه
لا يكون من حيث عرض له بانه صار واحدا ويلزم التسلسل في جملة يكون الكثرة التي هي العدد امرا اعتباريا وهو المطلوب

واعلم ان الواحد كما علمته يقال بالتشكيك على معان كالواحد بالاتصال وبالاجتماع ووحدته امر موجود دون الكثرة

لان الكثرة هو انفصال الاجسام واجتماعها وقد يقال ان الكثير هو المنفصل والمجتمع وليس النقل الحصر وان الاتصال

والاجتماع فلا يكونان موجودين فضلا عن ان يكونا [illegible] الجسم [illegible]

لان الاتصاف بالعدمي [illegible] الوضع نفس الانفصال والاجتماع وان حصلت [illegible]

العارض للمنفصل والمجتمع باعتبار الانفصال والاجتماع كانت امرا اعتباريا [illegible]

[illegible] وانه اعتباري لان العدم ماخوذ فيه والكثرة ليست الا مجموع الوحدات فهي تابعة لها في الوجود

فان كانت الوحدات موجودة كالوحدات الاتصالية والاجتماعية كانت الكثرة المركبة منها موجودة ايضا اذ ليس

غيرها سوى تلك الوحدات الموجودة وان كانت الوحدات امورا معدومة كالوحدات بعض الانفصالات كانت الكثرة

المركبة منها معدومة ايضا [illegible] ان العدد موجود ولا انه لا شيء من العدد بموجود [illegible] التفصيل

وفيه بحث لانه مبني على ان الانفصال والاجتماع نفس الوضع [illegible] وجوديين والصواب ان [illegible]

الوضع الاعتبارية كما اشرنا اليه ثم ان ههنا معارضة [illegible] ان الكثرة موجودة [illegible]

قائم بالمعدودات الموجودة فان قيل [illegible] ان العدد لو وجد في الاشياء لوجد في النفس والاعداد

[illegible] الوجود له لا في النفس نعم لو قال لا وجود له مجردا عن المعدودات [illegible]

[illegible] ولما ان في الموجودات اعدادا [illegible] لا يثبت وجود العدد

[illegible] المعارضة [illegible]

الذي هو العدد [illegible]

موجود واحد بالعدد [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

موجود [illegible]

[illegible]

[illegible]

العارضة للوجود العيني

المقصد [illegible] في ان الجسم [illegible]

[illegible] تركب الجسم عند [illegible] الاجزاء التي تركب الجسم منها [illegible]

بالحقيقة [illegible]

شيء ما اي في جسم انفصالا [illegible] في جميع الاجزاء التي يومى في الجسم انها متركبة

[illegible] بل اذا كان الجسم مركبا من اجزاء لا تتجزى لم يثبت وجود شيء من المقادير اذ ليس هناك الا الجواهر

الفردة فاذا انتظمت في سمت واحد حصل منها ما ينقسم في جهة واحدة تسميه بعضهم خطا جوهريا واذا انتظمت

[illegible] حصل ما ينقسم في جهتين [illegible] سطحا جوهريا واذا انتظمت في الجهات الثلاث حصل ما يسمى جسما

[illegible] والسطح [illegible] فليس هناك الا الجسم [illegible]

[illegible]

[illegible] والتفاوت بين الاجسام في الصغر والكبر والزيادة

والنقصان راجع الى قلة الاجزاء وكثرتها [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاستدلال

[illegible] الاول

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كالشمعة [illegible] موم

فمن زوال مقدار جسمي المقدار كما في زوال السطحي وحدوث سطح واحد وبين زوال سطحا واحدا وحدوث سطحين
الوجود اي وجود المقدار الذي هو الجسم التعليمي والسطح لان الزايل والمتجدد المذكورين ليسا بحق العدم بل
زوال احدهما وحدوث الآخر وسطح التبدل اي تبدل المقادير الجسمية والسطحية على سبيل البدل ربما يعد
سبق انه اعني المقدار لا يكون بحيث الا فراد الا انما حاصلة في الكل الذي غير متبدل بخلاف الجسم التعليمي والسطح ولا يثبت
نشأ شيئا في الوضع ثبت الخط الذي هو طرفه كما انه ثبت تناهي الجسم فقد ثبت تناهي السطح ايضا والجواب عما ذكروه
المقدار الجسمي والسطحي انه فرع نفي الجزء الذي لا يتجزى وانما فرع خالية وبتركيب الجسم منه فانه لا يلزم حدوث شيء
كان بل نقول هنا ذكر من تزايد المقادير في الحلقة على جسم واحد كما في الاجزاء في الطرف لا ينفصل الا الوضع
فيقال تزايد مقادير تختلف بل اتصال الاجزاء من جهة الى جهة وبتبدل اوضاعها وبذلك يختلف اشكال
ونقول هنا ذكر من انه ثبت السطح ليس هناك الا انفصال الاجزاء او انفصال الاجزاء واحد بعضها عن بعض
على انه وجود مقدار اصلا الوجه الثاني ان الجسم يتحلل كل صغيرا او ابراد حجم من غير انضمام شيء او العدم
ان يبلغ بين اجزائه خلاء وكلا اذا شيء تخلخلا شديدا وتكاثف تكاثفا صغيرا او ان ينتقض حجمه من غير ان يزول
عنه شيء من اجزائه او يزول خلاء كان فيما بينها او جوهر منه اي صغير المجموعة وهوية المعينة باقية محفوظة كالحالتين
والتعيين الحاصل للصغر والكبر زايد على جوهرية المحفوظ الباقية اذ لولا ذلك لكان عينها او جزئها المتغيرة بتغيره وهو
فروع لا نعرفه فان المتبدل الزايل والمتجدد لا يكون عدما محضا فثبت وجود المقدار الجسمي الذي ينتهي بالسطح
بالخط فيكون كلها موجودة والجواب منع اي منع قبول الجسم للتخلخل والتكاثف الحقيقيين فانه انما يثبت بوجود الهيولى
ومثل المقادير في الحلقة واثباتها فرع نفي الجزء كما سيطلع عليه ان شاء الله تعالى
اعني المتكلمين انكروا العرض والمقدار الذي هو الكم المتصل القار انكروا ايضا الزمان الذي هو الكم المتصل غير القار
لا وجود الزمان على تقدير كونه موجودا اما ان يكون متقدما على يوم ما ولا يجوز ان يكون الزمان لغار الذات والا لكان مستمرا
الطرفين كان حادثا اليوم وبالعكس فهو مرتبطا بالغروب بل يجب ان يكون اجزاؤه ممتنع الاجتماع وليس تقدمها على بعض
بالعلية والذات اي الطبع والشرف والرتبة لان المتقدم بهذه الوجوه يجامع المتأخر في الوجود وليس الامس مما يجامع
مع اليوم وايضا اجزاء الزمان متشابهة في الحقيقة فلا يكون احتياج بعضها الى البعض اولى من عكسه فلا يتصور بينها تقدم
بالعلية ولا بالذات وبين انها متساوية في الشرف فلا تقدم بحسبه ولا بحسب الرتبة لان التقدم الرتبي يتبدل بالاعتبار
وتقدم الامس على اليوم لازم لا يتبدل فهو بالزمان لانحصار التقدم عندكم اي الحكماء في خمسة فاذا انتفت اربعة منها تعين
الخامس فيكون للزمان زمان لان معنى التقدم بالزمان ان المتقدم في زمان سابق والمتأخر في زمان لاحق فيكون الامس
في زمان متقدم على اليوم في زمانه منقولا عنه والكلام في ذلك الزمان ونقول بعض اجزائه على بعض ويلزم التسلسل في الازمنة
الموجودة معا اي يلزم ان يكون هناك ازمنة غير متناهية ينطبق بعضها على بعض وانه محال في نفسه بالضرورة مع ذلك

ايضا مع كونه محالا يستلزم محالا آخر وهو ان لا يتعالى المجموع بمجموع ... تلك الازمنة التي لا تتناهى وينطبق بعضها على البعض يكون ان
السنة مثلا متقدما على يومها لتقدمها بالزمان لا يتساوى الاجتماع فيكون حاصل المجموع واقعا في زمان هو نفسه واقعا في زمان آخر
زمان المجموع الآخر لو فرض حينئذ فيكون ذلك الزمان داخلا في المجموع لانه زمان من الازمنة المتطابقة والا لكان الجميع
والفاجئة ليس المجموع الذي فرضناه مجموعا كلها بل يكون بعضا الحادث منه ويكون خارجا ايضا عن المجموع لان الظرف الحقيقي
لا يكون جزء مظروفه وانه اي كونه داخلا وخارجا معا بالنسبة الى المجموع محال واجيب عن هذا الوجه بان تقدم اجزاء الزمان بعضها
على بعض وان كان تقدما بالزمان لكنه ليس تقدما بزمان آخر فان التقدم بالزمان لا يقتضي ان يكون كل من المتقدم والمتأخر
في زمان هنا بل يقتضي ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية لا يجامع فيها القبل مع البعد فان صح القبلية لا بوجود ...
الزمان فانما يقتضي المتقدم والمتأخر في صح القبلية من اجزاء الزمان فلا بد ان يكونا واقعين في زمانين احدهما متقدم على
الآخر وان كان في اجزاء الزمان لا يقتضي المتقدم هناك بزمان زائد على السابق بل بزمان هو نفس السابق لان القبلية
العارضة له عارضة لاجزاء الزمان بالذات ولما عداها بتوسطها والاجزاء اشار بقوله فالتقدم عارض لما ان الاجزاء
الزمان بالذات ولغيرها بواسطتها اذ لا يكون كل شيء عارض له التقدم كما عارض له التقدم والاتصاف ولما كان
التقدم اللاحق على الآخر بل تقدما ما بشيء غير متناهية عارضة التقدم بشيء غير متناهية وهو محال فلا بد من الانتهاء
الى ما يتقدم بالذات وهو الزمان فان ما هيته كما يستمر بها انفصال التقدم والتجدد امتنع عدم الاستمرار
بما فرض منها لو اعرض لها التقدم والتأخر المذكوران الاجزاء في عروضها لها الى امر سواها فلا
على ما فانه يحتاج في عروضهما الا لاجزاء الزمان وبذلك ينقطع السؤال عن وجه التقدم اذا انتهى الى اجزاء الزمان
كما ان سؤاله الاشياء وقد اجيب ايضا بان تقدم الامس على اليوم ليس الا من الاشياء اذا اشتد في الامس
كان الامس متقدما واذا اشتد في المستقبل كان متأخرا الوجه الثالث الزمان الحاضر موجود يعني لو كان الزمان موجودا لكان
حسنا ان يكون الزمان الحاضر موجودا والا لم يكن الزمان موجودا اصلا لان الزمان منحصر في الحاضر والماضي والمستقبل
والماضي ما كان حاضرا وصار منقضيا والمستقبل ما سيصير حاضرا وهو الآن معدوم فاذا لا حاضر موجودا
لا ماضي ولا مستقبل موجود بين فلا وجود للزمان اصلا وهو خلاف المفروض وانه اي الزمان الحاضر الموجود
غير منقسم والا فاجزاؤه اما معا فيلزم اجتماع اجزاء الزمان وهو المفروض فاجيب ببطلانه اذ لو جاز اجتماع اجزائه
لكان ان يكون الحادث في الزمان السابق حادثا اليوم واما مترتبة فيتقدم بعضها اجزاء الحاضر على بعض فلا يكون
الحاضر كله حاضرا بل بعضه هذا خلاف بقي الكلام الى انه السعة الحاضر حتى ينتهي الى الحاضر غير منقسم اصلا
لا انقسام الا فاذا كان الزمان الحاضر غير منقسم كان الكلام في الجزء الثاني الذي سيحضر عقيب هذا الحاضر
والجزء الثالث الذي عقيب الثاني وهكذا فيكون اجزاء الزمان لا مستقبلا وهو حاضر حاضر
عرفت ان الحاضر غير منقسم فيكون اجزاء الزمان غير منقسمة وهو المتنافي بالآنات متتالية لا فرق بين سالفه

والموقوف انه ان الزمان موجود فيكون الحركة مركبة من اجزاء لا تتجزى كما ان الزمان من عوارضها وينطبق عليها وكذلك الجسم
الذي هو المسافة ويكون مركبا من اجزاء لا تتجزى لان الحركة من عوارضه منطبقة عليه وبالجملة فالزمان والحركة
والمسافة امور متطابقة بحيث اذا فرض في واحد منها جزء فرض بازائه في كل واحد من الآخرين فاذا تركب احدها من اجزاء
لا تتجزى فالآخران كذلك فظهر انه لو كان الزمان موجودا لكان الزمان الحاضر موجودا ولو كان الزمان الحاضر موجودا لكان الجسم
مركبا من اجزاء لا تتجزى وانتم لا تقولون به اي بتركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى فيتم الاستدلال عليكم الزاما او ببطلان
تركب الجسم من الاجزاء بدليله الدال على امتناع تركبه منها فيتم الاستدلال برهانا ولما كان حاصل الوجه الثاني انه لو وجد
الزمان فاما ان يوجد في الحاضر او في الماضي او في المستقبل والكل باطل اجاب عنه ابن سينا بان قال لم قلتم انه لو وجد الزمان
فاما في الآن اي الحاضر او في الماضي او في المستقبل فان كلامنا انما هو في الوجود المطلق ولا يلزم من كذب الاخص وانتفائه
كذب الاعم وانتفاؤه وهو مشكل لان الوجود الذي لا نقيس بانه لا يوجد في الحال ولا في الماضي ولا في المستقبل معقول
بل غير متصور ولذا [illegible] ابن سينا [illegible] حيث قال في جواب الاستدلال لنا ببرهان التطبيق على امتناع وجود [illegible]
[illegible] جميع الحركات الماضية التي لا ابتداء لها [illegible] لا يتصور فيها التطبيق وبنصف [illegible]
والنقصان [illegible] الماضي والحال او المستقبل والكل باطل [illegible] بان ما لا يوجد في شيء من الازمنة الثلاثة
لم يكن موجودا قطعا [illegible] فان قيل [illegible] فان ما ليس في زمان كالحركة مثلا
[illegible] زمانيا اذا لم يوجد في شيء من الازمنة لم يكن موجودا [illegible] الزمان كالماضي مثلا فانه غير موجود في نفسه
[illegible] لم يكن موجودا في الحال ولا في الاستقبال وهو ظاهر ولا في الماضي لاستحالة كون الشيء ظرفا لنفسه [illegible]
الا ان المكان موجود في نفسه والا لم يوجد في شيء من الامكنة [illegible] فانه اذا لم يوجد في مكان لم يكن موجودا
قلت [illegible] لو كان الزمان موجودا لكان ذلك الوجود اما في الماضي او الحال
او المستقبل والكل باطل [illegible] لا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم قلنا اذا انحصر الاعم في عدة [illegible]
اخص منه ولم يوجد شيء منها [illegible] الامور لم يوجد الاعم قطعا فان العام لا وجود له في الخارج الا في ضمن الخاص [illegible]
والاولى [illegible] جواب ابن سينا [illegible] بعض الوجه الثاني الدال على عدم الزمان [illegible]
ان الدليل قائم فيها لان الحركة كالزمان منحصرة في اقسام ثلاثة الماضي والحال والمستقبل منها ما كان حاضرا [illegible]
ما [illegible] لم يكن للحاضرة وجود لم يكن الحركة موجودة ولا شك ان الحاضرة منها غير منقسمة لانها غير قارة
[illegible] تركب الحركة من اجزاء لا تتجزى وتركب المسافة منها وهو باطل بالدليل الدال على نفي الجزء [illegible] ان لا يكون للحركة وجود
ولكن وجود [illegible] بشهادة الحس [illegible] والجواب عن هذا النقض ان الحركة [illegible] تطلق [illegible]
بمعنى التوسط وهو الامر المتصل الذي يعقل [illegible] من المبدأ الى المنتهى لا وجود لها بهذا المعنى لان الحركة
ما لم تصل الى المنتهى لم يكن ذلك الامر المتصل الممتد من المبدأ الى المنتهى موجودا واذا وصل اليه بطل ذلك المتصل

المتصل فلا يتصور له وجود في الاعيان بل الحركة بمعنى القطع انما ترتسم في الخيال [illegible] عليه وتبطل الهوية
[illegible] الحصول في الوسط وهو حالة [illegible] للاستمرار تكون للجسم ابدا متوسطا بين المبدأ والمنتهى لا يكون
في حد واحد آنين والحركة بهذا المعنى مستمرة من اول المسافة الى آخرها [illegible] منطبقة عليها بل هي موجودة
[illegible] من الحدود المفروضة على المسافة لكنها باستمرار نسبتها وعدم استمرار نسبتها الى الحدود [illegible]
ارتسام ذلك الامر المنطبق عليها في الخيال فظهر ان لا نعني بالحركة بالمعنى الاول اذ لا وجود لها في الاعيان
كالزمان ولا يلزم [illegible] الحركة وان كانت موجودة الا انها غير منطبقة على المسافة فلا يلزم من عدم انقسامها عدم
انقسام المسافة ولا ان يكون جزء من اجزائها غير منقسم بل يلزم ان لا يكون في المسافة حدود مفروضة غير منقسمة
في جهة امتداد الحركة ولا يمكن ان يبطل اصل الدليل بان يقال مثل ذلك الجواب في الزمان لانه لا يجوز ان يقال
ان الزمان ايضا امر مستمر كالحركة بمعنى التوسط فان زمان الطوفان لا يوجد الآن ضرورة ولو كان الزمان امرا
مستمرا لوجب ان يكون الازمنة كلها واحدا [illegible] المذكور في المباحث المشرقية
ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما امر موجود في الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى الكون في الوسط
والثاني امر متوهم لا وجود له في الخارج فانه كما ان الحركة بمعنى التوسط تفعل الحركة بمعنى القطع كذلك هذا الامر الذي
هو مطابق لها وغير منقسم [illegible] امرا ممتدا [illegible] هو مقدار الحركة [illegible] الذي
[illegible] لا وجود له في الخارج من الزمان هو الذي يسمى بالآن السيال [illegible] انه لا فرق بين الحركة والزمان
في ان الموجود منهما امر لا ينقسم ولا ينطبق على المسافة حتى يلزم تركبها من الاجزاء التي لا تتجزى [illegible] من استمرار
الحركة [illegible] الآن السيال التي لا ينقسم [illegible] الاجزاء المفروضة في الحركة [illegible] بعضها مع بعض كذلك لا يلزم من استمرار الزمان
الذي لا ينقسم [illegible] مقدار الحركة الغير المنقسم [illegible] الاجزاء المفروضة في الزمان المنقسم الذي هو مقدار الحركة المنقسمة
[illegible] لا يوجد زمان الطوفان في الآن [illegible] ان يوجد الحركة في اول المسافة مع الحركة في آخرها
[illegible] عند [illegible] الماضي ولا مستقبل [illegible] زمان [illegible] الحاضر هو الآن [illegible]
[illegible] النقط المفروضة على الخط [illegible] من الزمان [illegible] المحدود [illegible]
[illegible] من اجزاء [illegible] ان الزمان الماضي ما كان حاضرا والمستقبل ما سيحضر [illegible] لا يمكن
ان [illegible] في خط واحد [illegible] كذلك لا يمكن ان يوجد في الزمان آنان [illegible]
[illegible] فلا يكون الزمان مركبا من آنات [illegible] الحركة مركبة من اجزاء لا تتجزى [illegible] الوجه الثاني [illegible]
[illegible] على وجود الزمان [illegible] الاول [illegible] الحركة في مسافة معينة على مقدار من السرعة [illegible]
[illegible] السرعة [illegible] المسافة المعينة [illegible] ابتداء حركة البطيء [illegible]
[illegible] المسافة [illegible] البطيء الثاني [illegible] الامكان

ويتحرك السريعة قطع البطيء مقدار ما يتحرك المسافة ولو فرض النصف حركة على هذه الحالة وجب تساويهما في مقدار المسافة والزمان
تفاوتهما في ذلك اصلا وان ابتدأت احديهما قبل الاخرى او بالعكس معا او انقطعت احديهما قبل الاخرى
فقطعت الحركة الثانية قوة في الابتداء على تقدير الاول والحركة المتقدمة في الانقطاع على التقدير الثاني مسافة اقل في زمان
فيمكن ابتداء الحركة الثانية قوة في الابتداء وبين انتهائها امكان قابل قطع مسافة اقل يسلك السريعة المعينة وهذا الامكان اقل
من الامكان الاول بل جزء منه فما فوقه من الجزء الاخير وكذا يمكن ابتداء الحركة المتقدمة في الانقطاع وبين انتهائها امكان قطع
مسافة اقل يسلك السريعة المخصوصة وهذا الامكان ايضا اقل من الامكان الاول بل جزء منه مقدم على الجزء الاخر وان اختلفتا
في السرعة والبطء واتحدتا في الابتداء والقطع فقطعت الحركة السريعة مسافة اكثر من مسافة البطيئة فقبل ابتداء الحركتين
امكان قطع مسافة اقل ببطء معين ومن قطع مسافة اكثر بسرعة معينة فاذن هذه الامور المعينة التي هي قطع
امكانات لها مقادير ذات تفاوت بحيث يكون امكان تلك الامكانات وما كان قابلا للزيادة والنقصان
والتجزئة فهو موجود فان العدم الصرف لا يكون قابلا لها بالضرورة ومحصله هذا الوجه ان الحركة
تفاوت بالزيادة والنقصان ليس ذلك التفاوت بالمسافة وحدها وحصول ذلك التفاوت مع اتحاد المسافة
من سريع وبطيء مسافة واحدة ولكنهما متفاوتان في ازمنة قطعهما فتساويهما في المسافة مع تساويهما في الزمان
التفاوت ليس من ذاتها المتقدرة المتغيرة وانتهائها اي انتهاء ذلك التفاوت من تفاوت المسافة
والبطيئة المفروضين ليس ذلك التفاوت بانفصال السريعة والبطيء الاتحاد في ذلك الامر المتقدر الذي هو
التفاوت من الاختلاف في السرعة والبطء الكائن في هذه الصورة كون ابتداء السريعة والبطيئة المفروضين معا
ولا اختلاف في ذلك لا من حيث الاتحاد في السرعة والبطء ولا من حيث الاتحاد في المسافة والسرعة والطف
الابتداء والانقطاع فتبين ان الحركة شيء يقبل التفاوت بالزيادة والنقصان والابعاض الا انه ليس لذاته
لا من ذات المسافة والمعاودة ... بالذات ... بحسب الجسماني ... منفصل
متصل ومقدار له اعتبارات ... سرعة الحركات والحواس ... الحركة في ... الحركة ... القطع
لا يوجد اتفاق الا ... والفروض ... ممتنع وجوده ... الخارج ... فيما سبق في هذه الامكانات
التي هي مقدار الحركة ... الوجود بالموجود ... هذه الامكانات ... القابلة للزيادة
والنقصان ... الاعلام العرفية ... الطوفان ... صلى الله عليه ... بعثة موسى ... عليه السلام
ولا شك ان ما بين ... امور معدودة لا يكون موجودا في الخارج ... التحقيق ... الحركة ... القطع ... الذي
هو مقدار الحركة ... في الخارج ... الحال ... الفروض ... بعض
موجود في الخارج ... الاشتداد ... الحركة ... الوجود في الخارج ... الاول ... اضافي
... الاشتداد ... الحكم ... في الخارج ... العقول ... باستواء

وعدم استوائه في ذلك الاحتداد ولما كان هذا الاحتداد الحاصل ظاهرا في بادي الرأي وراجعا الى ...
الوجود ... بمنزلة ... واضحة ... الحال التي يترتب عليها الاحوال المعلولة الوجودية فهذا
الاعتبار ... الموصوفات في حكم الاعتبارات التي ... الحال ... الامام الذي ... باب
الاحكام ... ولكن ... الصفة المعينة ... الصفة ... التي لا ... اثباتها الا بعد
اثبات الزمان فقبل الوجود ... وجود ... والاجزاء ... اثبات السرعة
والبطء ولا ... الا بعد اثبات الزمان ... الزمان ... الزيادة
والنقصان فيكون ... ممتنع ... الحكم عليه بقبول الزيادة
والنقصان ... الامكانات ... الاوقات
وهذا الاستفهام ... الزمان ... الوجود والعدم ... الايام و
الساعات والشهور والاعوام والمقصود بيان ... المخصوصة ... الحركة ولا شك ان العلم بوجود
الزمان ... السرعة والبطء ... الثالث ... الزيادة والنقصان
... الحركة ... المسافة ... الحركة ... الوجود
... الحركة ... الزيادة والنقصان على وجود
... الوجه الثاني ... الابن ... الاب
موجود ... عدم الابن ... وجود الابن ... الاب ... الوجود ... عليه
... وجوده ... الوجود والابن ... التقدم ... الاب ... الابن
... الاب ... الاب ... الابن ...
... الاب ... الابن ... الابن ...
... بالقبلية والتقدم لا يكون ... القبلية ... الاب
فيكون القبلية ... باعتبار عدم الابن ... التقدم ... وجود ... الابن
... الاب ... العدم اللاحق بالابن ... وجوده ... العدم للاب ... الاعتبار بل
... الاعتبار ... القبلية والبعدية ... العدم المعتبر ... العدم المعتبر
... موجبا للتقدم ... القبلية ... وبعديته ... فلا يكون القبلية ... العدم ... الا
اعتبار العدم ... الاب موجبا للتقدم ابدا ولا يكون البعدية ايضا ... العدم ... عنه
... العدم ... بالقبلية والبعدية ... العدم قبل ... وجود الابن ... العدم بعده ... وجوده
... القبلية ... البعدية ... فلا يكون ... القبلية ... الاب والبعد

لست نقول الابن وصح ان الاخوة [illegible] وجود الاب بل العلية والمعلولية امران زائدان على الامور المذكورة [illegible]

[illegible] محلا وهو [illegible] عروض العلية والمعلولية للاب والابن ليس لذاتيهما والا لانفك كل منهما [illegible]

[illegible] بها لذاته [illegible] الوجه الثاني [illegible] ما يخص العلية والمعلولية لذاته [illegible]

[illegible] والابن [illegible] لا يكون الا [illegible] والابعد [illegible] ذات التي [illegible]

[illegible] الاشياء التي يوصف بالمتعارف العلية والمعلولية [illegible]

[illegible] وجود الاب [illegible] الابن والابعد [illegible]

[illegible]

فقبل من العدم المطلق فلا يوجب اشتباعه اساعة لان العدم المطلق لم يرد لكونه هو العدم المستمر الذي لا يتصل

[illegible] بالوجود ولا سابقا عليه [illegible] الزمان فلا يكون واجب الوجود لذاته [illegible]

[illegible] انه عدم [illegible] وجوده بعده [illegible] منها البعد الفعلي

[illegible] بالزمان [illegible] ليس الزمان [illegible]

[illegible] عدم وجوده [illegible]

[illegible] وجوده وعدمه ليس بالزمان [illegible] العدم [illegible]

[illegible] ليس بزمان [illegible] المتقدم والمتأخر [illegible]

[illegible]

غير قار فالجسم المتحرك الذي لا يتصور وجوده متحركا بدون الزمان وهو الحركة يمتنع انقطاعها اما انقطاع الحركة
التي يكون الزمان مقدارها والا انقطع الزمان ايضا فيلزم عدمه بعد وجوده وهو محال للدليل الذي اثبتنا به
الاول بعينه فيكون الزمان مقدار الحركة المستديرة لان الحركة المستقيمة ينقطع لاستحالة لا تناهي الابعاد فلا يجوز ان
المستقيمة على استقامتها الى غير النهاية ووجوب سكون بين كل حركتين في الغير المتناهية صادرتين عن متحرك واحد
فلا يجوز ان يجعل استمرار المستقيمة دوامها بانعطاف المتحرك عن جهتها الى جهة اخرى لتلك الحركة المستديرة هي
الحركة الفلكية ولا شك انه مقدرة اي بالزمان كل الحركات اعني الحكم عليه بالسرعة والبطء فيقال هذه الحركة وقعت
في ساعة وتلك في ساعتين وعلى هذا فيكون الزمان مقدارا لاسرع الحركات لانها اسرع الحركات يكون مقدارها ان زمانها اقل
فان قلة الزمان تقتضي سرعة الحركة وقد علمت ان المقدر للحركة شيء لا ان الاكبر يحيط المقدار يقدر بالاصغر ولا ينعكس
مثال هذا الذرع كذا ذراعا وهذا الرمح كذا ذراعا وهذا الوزن كذا اصبعا فان الاصغر يعد الاكبر لاستيفاء الاكبر
تارة بسبب الاصغر من زيادة والاكبر لا يعد الاصغر لاستحالة اشتماله على الاكبر وقد علمت ان اسرع الحركات هي الحركة
من الحركة اليومية التي هي حركة الفلك الاعظم فالزمان مقدار الحركة اليومية فيتقدر به تلك الحركة اولا وبالذات وسائر
الحركات ثانيا وبالعرض وهو المطلوب الا ان الحمل عليه انه مبني على امور كلها ممنوعة الاول كون الزمان قابلا للتفاوت فلم لا يجوز ان
يكون الاكو بين انه قابل للتفاوت ولم سمى ونحوه الزمان الثاني اساسي اجزاء الزمان لا يتحد الاجزاء كون كون الزمان
متصلا وما استدل به على انتفاء الجزء مردود كما عرفت في المقاصد الثالثة سلمنا عدمها ولو جاز عدم الزمان لكان ان
يكون مقدار الحركة مستقيمة منقطعة والدليل الذي استدل به على امتناع عدمه قد عرفت ما فيه هم الحمل الرابع
ان بين حركتين سكونا فانا انا وان الحجة فلم لا يجوز ان يكون زمان السكون الحركة المستقيمة مستمرة بلا انقطاع
على ان تعدد الجهة ولا انعطاف ويكون الزمان مقدارها وما يقع بعد ذلك انما ثبات السكون بينهما يعتمد على نفيه
الخامس ان الدليل الزمان محلا اما لوجوده او لمشخصه الاول ان اثرها هو التردد ونقال الوجوده وعرضيته فان
محلا وجوديا يتوقف على وجوده وعرضيته شكلا ولم يبين الان ان نفسه وجود الزمان لان الا ادرك سوء ضبطه وعلى تقدير
وجوده لم يثبت عرضيته ايضا فلا يلزم ان يكون له محل فضلا عن ان يكون محله حركة الفلك الاعظم والحق عليه
ان منع الوجود مستند بالقطع على ما بين المشروع المذكور في انه شرع في المعارضة فقال وهو مبطله اي يبطل كون الزمان
موجودا مقدار الحركة على ما ذهب اليه ارسطو وجهان الاول لو وجد الزمان على انه مقدار الحركة كما ذكرتم لكان مقدارا
للموجود المطلق اي لو وجب ان يكون مقدار الكل موجود حتى للواجب تبارك وتعالى والتالي ظاهر البطلان لازمة فلان
لما نعقل المقرون اي الاقران كان مما هو موجود الان ومنها ما كان موجودا في الماضي ومنها ما سيوجد في المستقبل على انقا
بالقرون اي انه موجود الآن مع الحوادث ولكان موجودا قبلها فلا حتى سيوجد بعدها موجود ويوجد بعدها
ولو جاز انكار احدهما جاز انكار الاخر ايضا وهو حافظا من الاعتراف بهما معا واذا كانت القبلية والمعية

والمعية

والمعية المفهومة بالزمانية عارضة له فلا عروضها للحركات فلو كان الزمان موجودا في نفسه مع عدم الحركة
مقدار الشيء وينطبق عليه لوجب ثبوته للمحال وسائر الموجودات وكونه مقدارا لها ومنطبقا عليها واما
البطلان اللازم فلانه اعني الزمان كان اما غير قار فلا ينطبق على الثابت ولا يكون مقدارا له او قارا فلا ينطبق
على غير قار فاستحال ان يكون مقدار الموجودات بأسرها لاشتمالها على موجودات قارة وغير قارة فان قيل
نسبة المتغير الى المتغير هو الزمان ونسبة المتغير الى الثابت هو الدهر ونسبة الثابت الى الثابت هو السرمد
فالزمان عارض للمتغيرات دون الثابتات قلنا ما ذكرتموه معنى في اللفظ حكاه في شرح المقاصد
وغيره ما يحكم مطابق ولا ما يفهم من عبارات تماثله ليس لها معنى يتفرع به ما ذكرناه وفي المثل الاعلى
اما انسان هذا او غيره بوجه في العرف بان الموجود اذا كان له استمرار فيما يقبل هو غير قار كالحركة كان مشتملا على
متقدم ومتأخر لا يجتمعان فله بهذا الاعتبار مقدار غير قار هو الزمان فينطبق تلك الهوية على ذلك المقدار
ويكون جزء منها المتقدم مطابقا للزمان الا لانطباق مع متقدم وجزء منها المتأخر مطابقا للزمان المتأخر ومثل
هذا الموجود يسمى متغيرا تدريجيا لا يوجد بدون الانطباق على الزمان وفي التغيرات الدفعية انما يحدث في آن
هو طرف الزمان فهو ايضا لا يوجد بدونه واما الامور الثابتة التي لا تغير فيها اصلا لا تدريجيا ولا دفعيا فهي وان
كانت مع الزمان المقارن للمتغيرات الا انها مستغنية في حد انفسها عن الزمان بحيث اذا نظر الى ذواتها
يمكن ان يكون موجودة بلا زمان فاذا نسب متغير الى متغير بالمعية او القبلية فلا بد هناك من زمان في كلا
الجانبين واذا نسب بها ثابت الى متغير فلا بد من الزمان في احد جانبيه دون الاخر واذا نسب ثابت
الى ثابت بالمعية كان الانسان مستغنيا عن الزمان وان كان مقارنا له فهذه معان معقولة عبروا عنها
بعبارات يحاذي تشبيها على ما قرره واذا عرفت هذا فنقول ما ذهب اليه ابو البركات من ان
الزمان مقدار الوجود حيث قال ان الباري لا يتصور بقاؤه الا في زمان وهو لا يكون حصوله في الزمان وكون
الباقي قبل الابد ان يكون نظيره مقدار من الزمان فالزمان مقدار الوجود الوجه الثاني ان الحركة كما مر شيء في كلية ان
في الوسط اعني ما بين المبدأ والمنتهى وهو الكون في الوسط امر مستمر من المبدأ الى المنتهى ولو كان الزمان مقدارا له
لكان الزمان ثابتا فلا يكون مقدارا لغير قار وان اخذ بمعنى القطع وهو الممتد من المبدأ الى المنتهى فلا وجود له
في الخارج اتفاقا وبالضرورة انها لا تقرر فلو كان الزمان مقدارا لها لم يوجد الزمان في الخارج اصلا فلا يكون مقدارا
موجودا في الخارج فاما ان الحركة لا هو من جنسه ما يتعلق بالبحث عن هذا الوجه فقد ذكرناه سابقا
فاما المذاهب في حقيقة الزمان فقد ذهب الاوائل الى ان الزمان متجدد معلوم يقدر به متجدد مبهم ازالة لابهامه
وقد يتعاكس التقدير بين المتجددات فيقدر تارة هذا بذاك واخرى ذاك بهذا وانما يتعاكس بحسب
ما هو مقدر ومعلوم لكل مخاطب فاذا قيل متى جاء زيد يقال عند طلوع الشمس ان كان المخاطب اعلم بطلوع الشمس

مستحضرا لطلوع الشمس ولم يكن مستحضرا لمجيء زيد كان له عليه سؤال ثم اذا قال اجيء عند طلوع الشمس قال حينئذ
متى كان مستحضرا لمجيء زيد دون طلوع الشمس سأل عنه ولذلك قيل ان الزمان متجدد معلوم يقدر به متجدد
اختلف الزمان بالنسبة الى الاقوام فيقدر كل واحد منهم المبهم بما هو معلوم عنده فيقول العارف لا اشك قبل ان
تزول الكواكب ويقول الامير لست فلان عنده مقدار ما يسوا كنه ويقول الصبي يجيء الفقير اذا عدوت
من مكانه وبعض منهم يرشد اذا عدوت سبق فان اول ما يعلمه الصبيان هو الحساب ويقول التركي قبل
فلان عنده بعد ما يعلم من حولي اي قدر من تمامه كان وعلى هذا لكل من الاقوام بحسب ما هو متقدر معلوم عنده
ويرد عليه انه لا يجعل الزمان عبارة عن نفس كل متجدد لزم ان لا يكون الزمان امرا موجودا لا مبهما
كما هو مذهبهم وايضا اذا كان كل متجدد في نفسه زمانا فاذا بقي مدة وهو واحد بعينه وجب ان يكون
مدة البقاء ومبدأ الابتداء وقتا واحدا بعينه وهو باطل قطعا وان جعل عبارة عن الاقتران والنسبة
لكل ان كل منهما معين ان نعرف ان في شيء وان كل منهما معين ان له ما يقدر به ان لم اي الذي حينئذ يكون وقت الاخر
بجعلها ويمكن ان يجعل كل منهما وقتا للاخر بل يمكن ان يورد عليه بعد هذا ان الامور الواقعة فيه قلبت لعينه
بما يقع فيه الحوادث بل ما هو يعارضه لها وهي ما يتغير فيه وكذلك العنبلة والعبرية وذلك حال الاشياء على
ان اصحاب هذا المذهب جعلوا العلام الاوقات اوقاتا ولذلك تعاكس التوقيت عندهم وان الأمر
ما هو وقت في الحقيقة آخر التعاكس في التوقيت **المقصد الثامن في المكان** او ورد عقيب
الزمان كما سبق اياه في تعلقها بالحركة وكونه رابعا الاقسام الكم المتصل على بعض الاقوال وفي اولا
وجوده ثم اشار الى حقيقته فقال وهو موجود ضرورة انه يشار اليه بانه هاهنا او هناك وضرورة انه
ينتقل منه الجسم وينتقل اليه فانا نشاهد الجسم يكون حاضرا في مكان ثم يكون في آخر حيث هو وضرورة انه
مقدر له نصف وثلث فان المكان النصف نصف مكان الكل وكذا الحال في الثلث والربع وضرورة انه
متفاوت فيه زيادة ونقصانا فان مكان الكبر يزيد على مكان الصغير ولا يتصور شيء منها الا في الامور الموجودة
لعدم المحض فان المعدوم في الخارج لا يقبل الاشارة الحسية ولا يتصور انتقال الجسم منه واليه ولا يقبل التقدير
بالتنصيف والتثليث ولا يتصف بالزيادة والنقصان وهذه وجوه اربعة تنبيهية على وجود المكان وكونه
ضروريا فلا اشارة اليه بلفظ الضرورة حيث قال ضرورة انه يشار اليه ولم يقل لانه يشار اليه وسيجيء بيان ذلك في
وتشكك عليه على وجود المكان بانه لو وجد المكان فاما متحيز فله مكان او لا فمتحيز فكيف الا وتراه ينشر
الى غير النهاية او نقول مكان المكان كيف على قولكم المقدر او حالة المتحيز فاما الجسم او غيره كالمتحيز الذي يحل فيه المكان
الا الجسم الذي هو متمكن فيه فيكون المكان في الجسم لا الجسم في المكان وهذا باطل قطعا وايضا فيستقل المكان
بانتقاله الى المتمكن الجسم لو حل فيه بانتقال المكان بانتقال محله فلا يتصور انتقال الجسم عن المكان واليه وقد ظهر

واما جسم غيره اي غير الجسم المتمكن فيه في ذلك المكان وهو ايضا باطل لان حصول الجسم المتمكن في مكانه اما بالمداخلة
في الجسم الذي هو محل مكانه وذلك بان يكون حلوله في محله سريانيا فيلزم تداخل الجسمين الباطل بالضرورة وان كان
بالملاقاة للجسم الذي حل فيه مكانه وذلك بان يكون حلوله فيه غير سرياني فيكون المكان حينئذ سطحا مما طراف
الجسم الآخر ولكل جسم مكان بالضرورة فيكون للجسم الآخر مكان فالكلام فيه الى جسم ثالث وهكذا
فيلزم التسلسل وعدم تناهي الاجسام وسيبطله فيما بعد واما لا متحيز ولا حال فيه فلم يكون جوهرا مفارقا مجردا
فلا يشار اليه حينئذ اليه اي الى المكان لان الجوهر المفارق لا يقبل الاشارة وانه باطل بالضرورة لان المكان كما مر يشار اليه
هنا وهناك وايضا فلا يمكن حصول الجسم فيه اي في المكان على ذلك التقدير لان المكان يجب ان يكون مطابقا للمتمكن
بريئا من التنقل مطابقة الجوهر المفارق للجسم واذا بطل في الجسم هذه الاقسام الثلاثة المتحصرة للاحتمالات العقلية بطل
وجود المكان مطلقا والجواب انه وجوده ضروري معلوم لكل عاقل وما ذكرتم من الشبهة القادحة في وجوده تشكيك
في البديهي الذي لا يشك فيه وانه يستحق الجواب لان بطلانه معلوم يقينا وان لم يكن وجه
الخلل فيه مبينا كما في السوفسطائية ويشتغل في جواب الشكوك الواردة على المذاهب في حقيقة المكان حل اي حل
ما ذكره فنقول وجه فساده وكان يقال مثلا نختار انه موجود حال في جسم آخر يتعلق بأطرافه دون اجمالة وهو السطح
ولا يلزم تسلسل الاجسام ولا ينافيها الجسم لا مكان له يحل له مرضيها كما سيأتي ثم انه اي المكان فانه يخرج من المكن ان وجد
وشغلها والاشتغال المكان بانتقاله ضرورة ان محل الكل الذي هو المتمكن عن الجزء الذي هو المكان فلا تصور الانتقال
للجسم عن مكانه وليس المكان امرا حالا في المتمكن والا لاستحال انتقاله ايضا ولم يذكره لانه لم يقل به احد بخلاف الجزء فانه قال
بعض منهم ان المكان انه اي المكان هو الهيولى فانه يعني المكان يقبل تعاقب الاجسام المتمكنة فيه ولا نعني بالمكان الا ما يقبل مراته
فكان المكان يقبل تعاقب الاجسام والهيولى ايضا تقبل تعاقب الصور اي الصور الجسمية فهو هي اي القابل الاول للوجود
هو المكان وهو بعينه القابل الاول اعني الهيولى وقد عرفت بطلانه يعني بطلان كون المكان هو الهيولى بانه بين ان المكان ليس
جزءا من المتمكن والا لانتقل بانتقاله وعرفت انه اي الثاني في الاصح الرجحان في الكل الثاني وما انتظم من هذا القيل
كالبرهان والعالم اطلاق بان يقال المكان يتعاقب عليه المتمكنات وكل ما يتعاقب عليه الاشياء متعدد فهو الهيولى كانت
الكبرى كاذبة وهذا المذهب منسوب الى افلاطون ولفظ الحق لما قال الهيولى عليه اي على المكان باشتراك اللفظ وجه
المناسبة بين المكان والهيولى في توارد الاشياء عليهما والا فانه يلحقنا الهيولى التي هي جزء الجسم مكانا مما لا يسع على
على ما نقل قضلا عن كان سلوك قطانه وقال بعضهم انه اي المكان الصورة الجسمية لان المكان هو المحدد الحاصر المقدر للمتمكن الحاوي
اما بالذات والصورة كذلك بالذات وهذه ايضا صورة الشيء محددة وحاجز له بالذات ومقدر ايضا وهو من النمط الاول لانه
الكلام الثاني من الوجهين لا يراد عليه المحدود الحاوي بالذات ولا يتحدد منهما لان الاسفل لا يتحدد ترجع
الى ان المكان محدد حاو بالذات وكل محدد حاو بالذات هو الصورة لكن هذا الحكم الاخير غير مسلم واليه اشار بقوله

بالنظر

ويبطل ايضا هذا الحكم الذي زعموا ان الزائد من المتباينين قد يفسر كان في اللازم منه فلا يلزم من ذلك صدق احدهما على الآخر فضلا عن اتحادهما فيكون الكبرى حينئذ ممنوعة الصدق وهذا المذهب ايضا ينسب الى افلاطون قالوا الفضاء الى ان المكان هو الفضاء والبعد المجرد وهما ثابتان بالعقل للاشتراك ثابتة والعري بالصورة لان الجواهر الجسمانية فانها مقرونة منها ودون الجواهر المجردة فهو كالعرض الصوري للاجسام فهذان القولان اذا حملا على هذا الذي ذكرناه قد رجعا الى سياق من مذهب والاقلاء عنداد بها للظهور بطلانهما والاشياء قوله ان المكان هو البعد او عني خروج منكم عليه قال ام الجسم منطبق على مكانه الحقيقي ليس بذا بدليل ما قال ليس بمصادم يحيث لا يحل من مكانه عنه والمكان محيط به موجود فيه في المكان ليس شيء منه خارجا عنه ولهذا يجب الجسم كله في علومه كما ذكرناه وقد عرفت انه يجوز اشتغاله عنه ولا يتصور ذلك المذكور من حال الجسم ومكانه بالقياس الى ما سمي الآن بالملاقاة بينهما ويسمى للملاقاة اما بحيث اذا فرض جزء من الجسم المكنى الوهمي بازائه جزء من المكان وبالعكس متطابقان بالكلية ويسمى الملاقاة على هذا الوجه الداخل فيكون المكان على هذا التقدير هو البعد الذي ينفذ فيه الجسم وينطبق البعد الحال فيه على ذلك البعد في اعماقه واقطاره واما الا بالتمام بل الاطراف اي يكون اطراف الجسم ملاقية لمكانه دون اعماقه ويسمى الملاقاة على هذا الوجه المماسة فيكون المكان حينئذ هو السطح الباطن للحاوي المماس للظاهر من المحوي فاذن المكان اما البعد واما السطح الحاوي لا ثالث لهما فاذا بطل احدهما يتعين الآخر والبعد اما موجود اما موهوم فهذه ثلثة احتمالات لا رابع لها وتوضيح ذكرها لا مزيد عليه ان يقال بان الجسم بكليته في مكانه فاما ان لا يجوز ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم في جميع جهاته حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما في جهة واحدة فقط كالخط مثلا لاستحالة كونه محيطا بالجسم بالكلية فهو اما منقسم في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا عرضا لاشتراك الجزء وما في حكمه ولا يجوز ان يكون حالا في المتمكن لما ترك فيه بحوره ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن ما بالتمام فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وعلى الثاني يكون المكان بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا للبعد الذي في الجسم بحيث ينطبق احدهما على الآخر ساريا فيه بكليته فذلك البعد الذي هو المكان اما ان يكون امرا موجودا حالا في جسم يشغله الجسم ويملأه على سبيل التوهم كما هو مذهب المتكلمين واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون بعدا ماديا فانما بالجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فهو بعد مجرد فلا مزيد للاحتمالات على الثلثة هذا ما عليه اهل التحقيق واما العامة فانهم يطلقون لفظ المكان على ما يمنع الشيء عن النزول فيجعلون الارض مكانا للحيوان دون الهواء المحيط به حتى لو وضعت الدرة على راس عمود يقال انه مكانها دون الهواء المحيط بها اذ لم يجعلوا مكانها الا القدر الذي يمنعها من النزول الاحتمال الاول انه اي المكان السطح من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وهو مذهب ارسطو طاليس ومن تبعه من الحكماء كابن سينا

والنا

وانا نقلنا والا وان لم يكن المكان السطح لكان هو البعد لما تقدم من انه لا مخرج عنهما وانه اي كونه بعدا محال اما البعد الموهوم فلما مر من انه موجود بالوجوه الاربعة الدالة على ذلك واما البعد الموجود فلوجهين الاول انه ذلك البعد لما يستقل لذاته الحركة الاينية اولا يقبلها والقسمان باطلان اما الاول فلانه لو قبل البعد الحركة الاينية فمن مكان الى مكان اذ لا معنى للحركة الاينية الا الانتقال من مكان الى آخر فله اي لذلك البعد هو المكان مكان آخر هو بعد ايضا ويتسلسل الكلام اليه بانه يقبل الحركة الاينية فله مكان ثالث ويتسلسل فيكون هناك ابعاد غير متناهية متداخلة بعضها في بعض وانه محال بالضرورة وكيف لا يكون محالا وجميع تلك الامكنة من حيث هي جميع يكون اشتغاله لانه اذا امكن انتقال كل واحد منها امكن انتقال الكل من حيث هو كل ايضا الا يرى انه اذا خرج كل واحد عن مكانه فقد خرج الكل قطعا اي بالجميع مكان فذلك المكان داخل في تلك الامكنة لانه الجميع وخارج عنها لانه ظرف لها متمكن لانه جميع بين النقيضين واما القسم الثاني فلان البعد الذي لا يقبل الحركة لذاته والجسم ايضا لا يقبلها لانه غير البعد فان حركة الجسم مستلزمة لحركة البعد الحال فيه وامتناع حركة البعد مستلزم لامتناع حركة الجسم واللازم وهو عدم قبول البعد للحركة باطل الوجه الثاني انه لو كان المكان هو البعد والجسم بعد حال فيه فاذا حصل الجسم في المكان بعد بعد الجسم في البعد الذي هو المكان اذ لا يجوز ان يعدم البعدان معا حال كونه حاصلا فيه والا كان المتمكن المعدوم بانعدام لازمه حاصلا في مكانه معدوم ولا ان يعدم احدهما والآخر باق التمكن الموجود في مكان معدوم او بالعكس واذا كان البعدان موجودين معا نفذ احدهما في الآخر فيلزم في الجسم تداخل البعدين وانه محال بالضرورة لانه كل بعد من بعديهما لا محالة اكثر من احدهما وتداخل المقادير من حيث هي مقادير موسوم بالعظم وهي الاستحالة سواء كان ذلك موجبا للاتحاد ورفع التعدد في نفس الامر او الاتحاد في الوضع والاشارة ولو جاز تداخل البعدين بحيث يصيران متحدين في الاشارة الحسية لجاز تداخل العالم في حيز خردلة فانه يتداخل فيظهر على مقدار خردلة فرد لم يتداخل كلها في واحد منهما وهو باطل بالبديهة فظهر اي امتناع التداخل حكم يثبت للمتحيز بذاته وهو البعد لانه ممتد بذاته في الجهات فلا ترابه من حيث هو مكان يشغله ويملأه دون الماهية وذلك مما لا فرق فيه بين اقتضاء الحيز وامتناع التداخل فلا يجوز تداخل البعدين مطلقا سواء كانا ماديين او مجردين او مختلفين وقد يقع في بعض النسخ لفظ وايضا وعلى هذا يكون قوله فان فيما تأكيد الشرطية اي لو جاز تداخل البعدين لجاز تداخل العالم في حيز خردلة لان امتناع التداخل المعلوم في الاجسام حكم يثبت للمتحيز بالذات اذ يجب ان يكون كل ما هو المتحيز بالذات متفردا بالحيز على حدة والمتحيز بالذات هو البعد دون المادة اذ لا مقدار لها في ذاتها فلا يكون مقتضيا للتحيز دون الصورة الجسمية لان الجسم الواحد قد يتخلخل فيشغل مكانا كثيرا ثم يتكاثف فيشغل مكانا صغيرا مع ان صورة جسمية في الحالين بل تلك الصورة الجسمية في ذاتها مقتضية للتحيز وعدم اقتضاء سائر الصور والاعراض سوى الابعاد للتحيز ظاهر فليس المقتضي للتحيز وامتناع التداخل في الاجسام الشاغلة الا الابعاد فاذا لم يمتنع تداخلها لم يمتنع تداخل الاجسام ايضا وايضا فان نقول على ما تقرر من ان الابعاد يمنع القائل على الوجه الشخصي ويمتنع

في الوثوق بها فانه يجوز على تقدير جواز التداخل كون هذا الذراع المعين المتخص ذراعين بل اذرعا كثيرة ويجوز على تقدير ايضا
كون شخص واحد من الانسان شخصين بل اشخاصا متعددة فيرتفع الوثوق عن امثال هذه البديهيات وانه سفسطة
وايضا فانه يلزم على تقدير تداخل البعدين اجتماع المثلين فان كلا البعدين مماثلان فاذا اجتمعا في مادة واحدة
وقد ابطلنا فيما سبق الجواب عن الوجه الاول انا نختار ان البعد الذي هو المكان يقبل الحركة الاينية قوله
فلا يقبلها الجسم ايضا لانه من البعد قلنا هذا اللزوم ممنوع اذ البعد الذي في الجسم قايم بالمادة حال فيها والبعد
في الجسم اعني المكان قايم بنفسه غير حال في المادة وانما تماثلا ان في الماهية بالحقيقة فلا يلزم حينئذ من عدم
قبول الجسم ما الحركة عدم قبول الاخر اياها انما يلزم ذلك على تقدير التماثل في الحقيقة وما يقال في ابطال كون المكان
بعدا قايما بنفسه من ان البعد قد افتقر من حيث هو هو اعني لذاته الى القيام بالمحل والحاجة اليه والا لاستغنى
عنه اي عن المحل والقيام به اذ لا واسطة بين الحاجة وعدمها الذي هو الاستغناء فلا يحل البعد في اي محل
اصلا لان ما لا حاجة له في تقوم ذاته الى شيء لا يتصور حلوله فيه لكن البعد قد يحل فيما كان في الاجسام فلا يكون من حيث
هو هو مستغنيا عن المحل بل محتاجا اليه لذاته ومقتضيا للقيام به وانه يمتنع ان يكون كل بعد كذلك اي حالا في المحل لان
مقتضى ذات الشيء لا يختلف عنه فلا يمكن حينئذ ان يكون بعدا قايما بنفسه يصح كون المكان عبارة عنه وقوله
خبر للمبتدا الذي هو قوله وما يقال يعني ان هذا الاستدلال على ابطال كون المكان بعدا موجودا مجردا مبني على الوجه الاول
على تماثل الابعاد المادية والمجردة وقد عرفت انه ممنوع والجواب عن الوجه الثاني انا لا نم اجتماع البعدين في
على تقدير نفوذ الجسم في البعد الذي هو المكان بل نقول بعد الجسم بلازمه وهو حالة مادية بل هو قايم بنفسه
فهناك بعدان مادي ومجرد نفذ احدهما في الاخر وتداخلا وامتناع ذلك اي امتناع ذلك التعدد والتداخل بين
البعد المادي والبعد المجرد ممنوع وهو دعوى العزوين غير مسموعة لمخالفتهما في الحقيقة بما عرفت من بنا في الاربعة
جواز المفارقة واشباهها وان اشتركا في كونهما بعدا انا لا نعرف العزوين هو المادي في المادي وتداخلها
اي وبما ذكرنا من حال عزين البعدين المتداخلين يعلم ايضا انه لا يلزم من جواز تداخلهما جواز كون الذراع الواحد
الذراعين ولا كون شخص واحد شخصين فان الذراع عبارة عن البعد الحال في المادة والتداخل في الابعاد
المادية محال وان جاز ذلك بين المادي والمجرد وبهذا يعلم ايضا انه لا يلزم تجويز تداخل العالم في حبة
خردلة وان البعد المجرد ليس يتجزا اجزاء حتى يقتضي انفصالها افراده كالمادي بل المجرد هو متحيز بنفسه وانه لا يلزم
اجتماع المثلين لان البعدين مخالفان في الحقيقة لان احدهما حال في المادة دون الاخر [illegible] فان الذي يكون
على امتناع تداخل بعد الجسم والبعد الذي هو المكان [illegible] البعدين المادي والمجرد ولا ينزل [illegible] قايم
بغيره والاخر قايم بنفسه فكيف يتصور تساويهما في تمام الحقيقة [illegible] على كون المكان سطحا فانه الازم [illegible]
كونه بعدا كما تحققه الاول المكان قد يكون سطحا [illegible] الطير [illegible] سطحا واحدا [illegible]

او اكثر

او اكثر من سطح واحد [illegible] الموضوع على الارض فانه اي مكانه ارض وهو [illegible] مع انه سطح مركب من سطح الارض الذي
تحته وسطح الهواء الذي فوقه الثاني في تحرك الموضوع انه قد يتحرك السطوح كلها كالسمك في الماء الجاري فانه اذا كان
في وسط الماء الجاري كان السطح المحيط به سواء فرض واحدا او مركبا [illegible] يتحرك بحركة الماء
[illegible] السطح الذي هو المكان بالعرض بالذات لم يجز ان يكون المكان متحركا [illegible] يتحرك بعضها كالحجر الموضوع
[illegible] في الماء الجاري فان مكانه مركب من سطح الارض الساكن وسطح الماء المتحرك او لا يتحرك اصلا فيكون المكان
ساكنا وهو ظاهر الثالث في تحرك الموضوع انه قد يتحرك الحاوي والمحوي معا [illegible] في الجنة او [illegible]
كالطير [illegible] والريح تهب على الوفاق اذ [illegible] الحاوي [illegible] كالطير [illegible] والريح [illegible] ويتحرك المحوي
[illegible] الطير والريح [illegible] اذا تحرك الطير الى خلف الهواء [illegible] والتام من خلفه [illegible]
[illegible] سطح [illegible] الهواء [illegible] الطير [illegible] الاول [illegible] محدب
[illegible] المتوسط [illegible] الحاوي والمحوي [illegible] الاشكال
[illegible] المكان بعد موجود [illegible] الجسم [illegible] قطع عليه البراهين
[illegible] بان [illegible] بين اطراف الاناء [illegible] الخلا [illegible]
الخلاء [illegible] بان المكان هو البعد الموجود المجرد [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible] اصحاب [illegible] كون المكان بعدا موجودا [illegible] افلاطون
[illegible] البعد الذي هو المكان موجود [illegible] بالنصف والثلث والربع
[illegible] بالزيادة والنقصان [illegible] الطاس [illegible] سور المدينة بالفرسخ
[illegible] فان العقل بلا حظ [illegible]
[illegible] الطاس [illegible] السور [illegible] الواقعين المفروضين
[illegible] التنصيف والتثليث [illegible] وجود البعد [illegible] بالفرسخ
[illegible] المكان هو البعد
[illegible] البعد [illegible] كون المكان هو السطح باطل بوجوه الاول
[illegible] بالفرسخ [illegible] المكان [illegible] السطح [illegible] كل جسم [illegible] او اجسام
[illegible] لكل جسم [illegible] الاجسام [illegible]
الاجسام [illegible] المكان [illegible] الاجسام [illegible] المكان [illegible]
[illegible] الامكنة لانا نقول كل جسم هو [illegible]
[illegible] والحجر هو المكان وكذا [illegible] المكان فكل جسم في مكان وجب

ان يكون المكان عبارة عن البعد يسع الاجسام كلها ادوقال السطح لا استلزامه ان لا يكون الاجسام متناهية
او ان لا يكون المحيط بالمحيط باعداه في الاجسام في مكان والثاني باطل بالعروض كما ذكرنا بالاتفاق ايضا [illegible]
بانتفاء الحيط الطبيعي للاجسام فالواجب على العروض ان كل جسم لو خلي وطبعه لكان له حيز فقد اعترفوا
جسم حيا ان يكون في مكان وحكموا بذلك هناك وبنوا عليه اثبات المكان الطبيعي [illegible] بالامر [illegible] ذلك
حتى التزموه فانما يلزمون بذلك ان المجرد والمكان له [illegible] لا نفهم [illegible] دعوه هناك بل نقول
لا يكون المجرد مكان وان الحركة الوضعية التي لا تقتضي تبدل المكان انما يعرض للمجرد من حيث [illegible]
واما انفقاده [illegible] ان يجب ما يوجد لها في كونها فوق الارض او تحتها فلا شك انها [illegible] لان المكان [illegible]
يعلم في مكان الى الآخر [illegible] جميع [illegible] المجرد [illegible] بالامكنة لقوه حال حركته بالاستدارة [illegible]
[illegible] بالحركة الدورية ليس [illegible] في مكان الا مكان له [illegible] والشمس سائر الكواكب ولا الفلك [illegible]
[illegible] اصلا الا [illegible] سطح [illegible] والفروض بطلة الامر [illegible] من الارض [illegible]
فكيف لا يكون منتقلا في مكان الى الآخر [illegible] الحالة [illegible] فاذا كان كل [illegible] المجرد في مكان [illegible]
بسبب حركة الوضعية [illegible] كان المجرد كله في مكان مركب [illegible] فوجب ان يكون المكان هو البعد
دون السطح [illegible] الحيز [illegible] في الاشارة الحسية وهو اعم من المكان [illegible]
[illegible] المجرد [illegible] في الاشارة [illegible] ليس في مكان ولا بعد [illegible] الحالة التي [illegible]
الحسية [illegible] طبيعية [illegible] بالكل الا [illegible] طبعا [illegible]
[illegible] الاجسام التي لها مكان [illegible] بالامكان [illegible]
[illegible] في الاشارة الحسية [illegible] المنافقة ايضا واما [illegible] المتحرك بالاستدارة [illegible]
ان [illegible] موجودة فلا [illegible] لها حركة خارجية قطعا وان كانت موجودة بالفعل كالكواكب [illegible]
عن [illegible] الافلاك [illegible] المعلوم [illegible] بالفروض [illegible] الامور الثابتة
[illegible] الحركة الوضعية الحاصلة للفلك واما [illegible] في مكان الا المكان فليس [illegible] بالفروض الثاني من الوجوه
[illegible] ان المكان هو السطح انه لو كان المكان هو السطح [illegible] حين هو ساكن وسكون المتحرك
حين هو متحرك واللازم [illegible] البطلان واما بيان الملازمة [illegible] الطير الواقف في الهواء [illegible]
ساكن بالفروض [illegible] المكان هو السطح [illegible] الحالة [illegible] الاسند [illegible]
[illegible] فلا [illegible] لسطح المحيط [illegible] عليه فيكون متحركا [illegible]
الامكنة وان [illegible] متحرك [illegible] في كون المكان هو السطح ساكن في حال حركته لانه [illegible]
[illegible] في [illegible] نقل [illegible] الحالة [illegible] عن الوجه الثاني [illegible] الملازمة

[illegible] لو كان المكان هو السطح لزم كون الساكن [illegible] وسكون المتحرك وما ذكرنا بيانه فانا [illegible] الحركة الا
[illegible] استبدال الامكنة كما ذكرتم بل [illegible] تغير النسبة الى الامور الثابتة سواء تغيرت هناك النسبة الى الامور
المتغيرة اولا فتغير كان حينئذ [illegible] تغير النسبة [illegible] تغير النسبة الى الامور الثابتة غير حاصل
في الطير الواقف فلا يكون متحركا [illegible] مع توارد السطوح عليه بل يكون ساكنا حاصلا في
[illegible] في الصندوق فيكون متحركا مع عدم تبدل السطح عليه والجواب [illegible] ان تغير النسبة
الى الامور الثابتة [illegible] بالحركة او [illegible] الحركة [illegible] الى الثابتات واذا كان ذلك التغير [illegible]
[illegible] ان يكون عدم التغير [illegible] النسبة [illegible] الحركة [illegible] السكون واذا كان وجود التغير
[illegible] الحركة [illegible] استبدال [illegible] لانه [illegible] التغير
[illegible] الحركة لانه [illegible] الحركة [illegible] استبدال الامكنة [illegible] الملازمة [illegible]
[illegible] الحركة عبارة عن تغير النسبة [illegible] الملازمة [illegible] الا اذا [illegible]
[illegible] الوجه الثاني ان الحركة الموجودة عندهم [illegible] حالة [illegible] للمتحرك [illegible] للاول
[illegible] في [illegible] الواقف [illegible] بين المبدا والمنتهى [illegible] من المعلوم ان [illegible] الحالة [illegible] استبدال
الامكنة [illegible] من وجود [illegible] اعني [illegible] التي [illegible] المتوسط [illegible] استبدال
[illegible] من لوازم [illegible] الحالة التي [illegible] الحركة [illegible] في
الطير الواقف وجود [illegible] الحركة [illegible] ان يكون [illegible] اذا كان [illegible]
[illegible] هناك حركة واذا كان [illegible] الطير الواقف في الريح [illegible] هناك حركة [illegible]
[illegible] انتفاء اللازم [illegible] الاستبدال [illegible] والحركة [illegible]
[illegible] استبدال المكان [illegible] الحركة [illegible] في وجود [illegible] وجود الآخر [illegible]
[illegible] الا [illegible] اللزوم [illegible] المعلوم [illegible] الفروض [illegible] اوضاع [illegible]
[illegible] حركة وضعية [illegible] حركة [illegible] من مكان الى مكان [illegible] الوجوه
انه لو كان المكان هو السطح لزم [illegible] ان لا يكون المكان مساويا للمتمكن واللازم باطل لان المتمكن منطبق على المكان [illegible]
[illegible] ان يكون مساويا [illegible] بيان [illegible] الحروف [illegible] مثلا [illegible] المكان [illegible] مثلا
[illegible] ذراع واذا [illegible] عشرة اذرع [illegible] عشرة اذرع ايضا
[illegible] المكان [illegible] حالة [illegible] المكان [illegible]
المتمكن [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] المعلومة [illegible] سطح الداخل [illegible]

العيب فقد نقض الحكم الذي هو الكاذب والمكان اعني السطح الباطن من الظرف بحاله وقد تحقق بقاء المكان

على حاله لانه اذا انصب منه بعض الماء فقد انتقص جزء من الاستدارة وانقبض الجسم اذا حصر باعتبار حرارة بعضه فقد

انتقص الحجم الذي هو المحوي وازداد مكانه وهو السطح الحاوي له وهو اشد استحالة من المذكور من قبله

[illegible]

وصارت الصفحة ملساء وما قال الامام الرازي في الاربعين عدم الاستواء في السطح اما بسبب اختلاف الاجزاء
في الارتفاع والانخفاض او بسبب حصول المسام فيه اما الاول فلا بد ان يكون بسبب سطوح سطوح صغار تتصل
بعضها ببعض لا على الاستقامة بل على الزاوية ولا بد من الانتهاء الى سطوح صغار مستوية والا لزم جواز انقسامها
الى غير النهاية وهو محال واما حصول المسام في اجزاء السطح فانه وان جاز الا انه لا بد ان يحصل بين كل مسامتين
سطح متصل والا لزم كون السطح مركبا من نقط متفرقة وذلك محال فوجب القول بسطوح مستوية والا لجاز انقسامها
كما اذا لم يكن التماس الا بالاجزاء التي لا تتجزى يعني اذا كان طبقنا صفحة ملساء على مثلها وجب ان يتماس ساحتاهما
او ان تماس شيء منها مع شيء من صاحبها بطرح وجه الالتحام والا لم يكن التماس الحاصل بينهما الا بالاجزاء التي لا تتجزى اصلا
وانتم لا تقولون به اي بتماس الاجزاء التي لا تتجزى لاستحالة التماس عندكم واذا اثبت جواز التماس بينهما اما بالتمام او
بالبعض الذي هو ايضا صفحة ملساء مفتول ولا يمتنع رفع احدهما عن الاخرى دفعة بالابرة تحج جوانبها معا
اذ لو ارتفع بعض احدهما دون البعض لزم الانفكاك بين اجزاء الصفحة العليا فانها اذا ارتفع بعض اجزائها
عن السفلى ولم يرتفع عنها الجزء المتصل بذلك المرتفع لزم انفصال احدهما عن الاخر فالمفروض على خلاف ما ذكره مفروض
في ملك الرحى وهكذا القول في سائر الاجزاء فيجب ان سطحها بالمرة بحيث لا يختلف بل دفعة واحدة وايضا
فان فرض اجزاء الصفحة العليا ارتفع عن السفلى دفعة واحدة لو لم يكن صفحة منهما في حيز كان ذلك الجزء المرتفع
جزءا لا يتجزى او ما في حكمه وهو محال عندكم فقد ثبت امكان ارتفاعها دفعة واحدة فاذا فرضنا ارتفاعها
عنها كذلك وقع الخلاء فيما بين الصفحتين ضرورة انه لم يكن فيما بينهما جسم لكون الارتفاع بتلاصق الاجسام واذا الهواء
او جسم اخر غيره انما يشغل البعد الاطراف ويحصل في الاجزاء بالتدريج ويصل الى الاجزاء الوسط فعند كونه على الاطراف
يكون الوسط خاليا عن الشاغل وهو الخلاء وهذا الوجه الثاني مبني على ما هو مسلم عند الخصم لا يرد ان كل مركب مما هو ذو تركيب
[illegible] عند المتكلم لا يجب سيلان الهواء ابتداء الى الوسط من الاطراف بل عند تخلق الله فيه دفعة فلا يلزم
خلوه عن الشاغل اصلا وايضا يجوز عندهم ان لا يكون الصفحة لاجزاء لا يتجزى بينهما مسام صغيرة مملوءة بالهواء فيصل الى
الوسط ذلك الهواء فيشغله بل لا يكون هناك شيء منفصل هو منطبق على مثله حتى يلزم خلوه بل المنطبق اجزاء
لا يتجزى متباعدة على مثلها فاذا ارتفع واحد منها عن نظيره اتصل الهواء المجاور له في المسام [illegible] جدا و
اثبت مثلا انه اذا كان المقصود بهذا الوجه الزام الحكماء فلا حاجة الى ذكر التكلف في اثبات الصفحة الملساء لانهم
معترفون بجوازها بل بوجودها ايضا ولا يتم هذا الالزام عليهم الا ببيان جواز الارتفاع دفعة اي [illegible] الحكم
[illegible] بل حكم باستحالته فان الارتفاع حركة وكل حركة عندهم في زمان اذ لا بد ان يكون الحركة على مسافة منقسمة [illegible]
[illegible]
[illegible] في الاقسام [illegible] سيلان الهواء [illegible] الوسط فلا يلزم خلوه [illegible]

اي اذا رفعنا الصفحة حصل الملاقات التي هي اشد عنها وبطل الخلو لان الحركة تدريجية فيصح الالزام لانا نقول
الملاقات وان كانت اشد كالملاقات الا انها لا تحصل الا بعد الحركة لان الملاقات حصلت في الابعد الحركة وابتداء
الحركة الموجبة للملاقات ان يوجد فيه الملاقات فلا يوجد الملاقات الاولى اي الثاني ولا بد ان يكون بينهما الا في زمان في
ذلك الزمان لا يتجزى الجسم في الطرف الا الوسط فلا الزام الثاني عن الوجه الرابع على جواز الخلاء انه لولا وجود الخلاء
فيما بين الاجسام [illegible] لصار العالم باسره يتحرك بحركة [illegible] واللازم باطل
بالفرض [illegible] ان الجسم المتحرك لا بد ان ينتقل عن مكانه الى مكان اخر والفرض انه لا خلاء
الا [illegible] والاجسام وهو اعني ذلك الاخر ينتقل في مكانه [illegible] لا بد ان خلى
عنه ضرورة الا ينتقل الجسم الاخر الى مكان الجسم الاول لان انتقاله اليه مشروط بانتقال الاول عنه [illegible]
وانتقاله عنه [illegible] عن مكانه مشروط بانتقال هذا الجسم الاخر عن مكانه الى [illegible]
[illegible] انتقال الاول [illegible] الا [illegible] الجسم الاخر [illegible]
[illegible] الجسم الثالث كما في الاول السابق عليه وهو الجسم الثاني
اذ لا بد ان ينتقل الثالث عن مكانه [illegible] انتقال الثاني [illegible] الثالث الى مكان الثاني والاول
الى مكان الاول [illegible] العالم [illegible]
[illegible] الوجه الثاني انه [illegible] الاول [illegible] المتكلم [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] المتحرك [illegible] مكانه [illegible]
[illegible] المتحرك [illegible] الاجسام [illegible] الا [illegible] التخلخل والتكاثف
[illegible] الاجسام [illegible] المتحرك [illegible] الاجسام [illegible]
[illegible] عن مكانه [illegible] الاجسام [illegible] مكانه [illegible]
عن مكانه [illegible] التخلخل او
[illegible] الهواء [illegible] المتحرك [illegible] الهواء [illegible] الهواء
[illegible] الهواء [illegible]
[illegible] الهواء [illegible]
[illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible]
[illegible]

من المطلوب قلنا ممنوع كونها كما ذكرتم بل هما لا بان الجملة امر قابل للتقدار والصغر والكبر اذ لا تقدر الا
في حد نفسها ونسبتها الى المقادير من الصغيرة والكبيرة على السواء فيحتمل مقدارا او نلبس مقدار الجزء اصغر او اكبر بساعة
تكن فيها ابعد ويمكن ايضا الجواب عن هذا الالزام بمنع بطلان الدور المذكور فيه فانه دور معي لا دور توقف فمنع
فان انتقال الحجم عن المكان مع انتقال الآخر اليه مع كلاهما معا كحبال الزمان كما في الحلقة التي يدور على نفسها وليس
يلزم من ذلك ان لا يكون لكل منهما علة للآخر حتى يلزم دور التقدم بل يجوز ان لا يكون شيء منهما علة لصاحبه فلا يكون
هناك تقدم اصلا او يكون احدهما فقط علة للآخر فيكون في حكم الاجسام [illegible] في آن التقدم من احد الجانبين
ربما يجعلها فان اراد المستدل اللزوم بالتوقف ان انتقال الاحكام فقد يتحالف التوقف بهذا المعنى فيكون من
الجانبين وليس محالا كما في نحو ان لا يكون كل من انتقال الحجم عن مكانه وانتقال الآخر اليه متوقفا على الآخر [illegible]
عنه وان اراد بالتوقف انتقال الاحكام [illegible] التقدم [illegible] ان التوقف بهذا المعنى [illegible]
بين الانتقالين بل لا توقف بينهما اصلا والتوقف من جانب واحد فقط كما بينهما [illegible] وقد اجيب عن هذا الالزام
ايضا بانه لو صح لامتنع حركة السمكة في الماء اذ لا يعقل [illegible] في الماء [illegible] بالطبع [illegible] المواضع الخالية
والا لخلا هناك فاذا تحرك سمكة في [illegible] الجواب [illegible] بعينه فان التزم هذا [illegible]
ونقاد منها حركة بعد واحد [illegible] الفاعل المختار [illegible] الكائنة
واعلم ان ما يتمسك به المتكلمون من الوجهين على نفي [illegible] المكان الخالي [illegible] كونه بعدا موجودا
كما هو مذهبهم فيحتاج الى ابطال البعد المجرد الموجود [illegible] على امتناع المكان الخالي [illegible] سواء كان
بعدا مفروضا او موجودا بوجوه منها الاول لو وجد الخلاء فلنفرض حركة ما ارادية او قسرية او طبيعية في مسافة خالية
فهي في زمان لان كل حركة انما هي على مسافة منقسمة فقطع بعضها مقدم على قطع كلها فلا يتصور وقوعها في آن بل في زمان
وليكن ذلك الزمان ساعة ولنفرض حركة اخرى مثلها اي مساوية للاولى في القوة المحركة والحجم [illegible] ومقدار المسافة
في ملاء غليظ القوام كالماء فيكون زمان الحركة الثانية اكبر من زمان الحركة الاولى ضرورة وجود المعاوق
الذي يقتضي بطء الحركة المستلزم لطول الزمان ولنفرض الحركة الثانية في عشر ساعات مثلا ونفرض حركة ثالثة مثلها
اي مثل الاولى ايضا في القوة المحركة والحجم ومقدار المسافة في ملاء آخر رقيق لا يبلغ قوامه عشر قوام الملاء الاول
فيكون زمان الحركة الثالثة في ساعة ايضا كالحركة الاولى لان تفاوت الزمان في الحركات انما هو بحسب تفاوت المعاوق فكلما كان
المعاوق اكثر كانت الحركة ابطأ والزمان اطول وكلما كان اقل كانت الحركة اسرع والزمان اقصر [illegible] المعاوق [illegible]
بحسب قوام الجسم الذي هو المسافة الذي يخرقه المتحرك فان كان المعاوق عشر المعاوق [illegible] الى الملاء الاول
كان الزمان الواقع بازاء المعاوق الاقل عشر الزمان الواقع بازاء المعاوق الاكثر [illegible] فاذا ثبت [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] المعاوق [illegible] الرقيق [illegible] هو معاوق [illegible]

الاجسام والحركة [illegible] ساعة كما ذكرناه فيكون وجود المعاوق وعدمه سواء [illegible] ساعات
[illegible] حال الحركة في السرعة والبطء والا لاختلف الزمان ايضا [illegible] بشهادة ان الحركة مع المعاوق [illegible]
كانت عليه [illegible] يكون ابطأ واكثر زمانا من الحركة التي لا معاوق معها اصلا والجواب عن هذا الوجه كما ذكره ابو البركات
[illegible] ان تفاوت زمان الحركتين [illegible] انما هو بحسب تفاوت المعاوق [illegible] المعاوق
[illegible] الزمان ايضا [illegible] تفاوت الزمانين [illegible] المعاوق [illegible] الحركة [illegible]
حيث [illegible] يقتضي [illegible] الحركة من حيث [illegible] يكون قطع نصفها
الاول [illegible] قطع نصف الآخر [illegible] زمان [illegible] الزمان [illegible] يقتضيه [illegible] يكون
[illegible] الحركات وما زاد عليه يكون بحسب المعاوق [illegible] الدليل [illegible]
الحركة [illegible] نفسها [illegible] الحركة من الزمان هو الواقع
بازاء المعاوق [illegible] فيكون [illegible] تفاوت المعاوق في المثال المذكور [illegible]
زمان اصلها فانه لا [illegible] تفاوت المعاوق بل [illegible] الحركات كلها [illegible] الاختلاف [illegible]
ففي المثال المفروض [illegible] الملاء الغليظ يكون ساعة لاصل الحركة [illegible] المعاوق [illegible] الخلاء [illegible]
ساعات [illegible] بازاء المعاوق [illegible] في الملاء الغليظ [illegible] ساعات
المعاوق ويكون حصة القوام الرقيق [illegible] عشر [illegible] ساعات القوام [illegible] ساعات
ساعة واحدة [illegible] الاعتبار [illegible] الحركة [illegible] ساعة فيكون الحركة في الملاء الرقيق في ساعة [illegible]
اعشار [illegible] فلا يلزم المساواة بين وجود المعاوق وعدمه [illegible]
[illegible] الحركة الواقعة في [illegible] الزمان اسرع الحركات [illegible]
الحركة [illegible] اسرع الحركات [illegible] الزمان [illegible]
الخلاء [illegible] الحركة [illegible] النصف [illegible] الحركة الرابعة في النصف اسرع [illegible]
[illegible] الحركات [illegible] الحركة لا يقتضي مقدارا
[illegible] الزمان [illegible] بازاء المعاوق [illegible] الفاضل
[illegible]

علما ر

الذي لا يتجزى فان سلمه لزم الاعتراف بان زمان آنة حركة وحصة من الحركات اذا فرق على اجزاء بعد او زمان
كل جزء منه زمانا وكان طرفا لجزء من اجزاء الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقعة في جزء من اجزاء المسافة وهو ايضا
ايضا مسافة فيظهر من ذلك ان ما فيه الحركة من حيث هي حركة صالحة لان ينقسم الى اجزاء كان من الاجزاء المفروضة للزمان
والمسافة فلا يقتضي الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان ولا من المسافة بل يقتضي مطلق الزمان والمسافة الموجودة
في كل جزء من اجزائها فلا حاجة بنا الى دعوى ان اقتضاء الحركة لذاتها زمانا يستلزم اسرع الحركات في تعليم
في ابطال اللازم الى بيان ان وقوع الحركة في نصف زمان الاسرع مع اتحاد المسافة وان لم ينقسم الجزء الذي هو
الجزء في الجسم وانا قلنا ان الكلام في المعترض انما هو في تلك الحركة المخصوصة لان مطلق الحركة اي لا بشرط القلة
بالا ما فيه الحركة من حيث هي تقتضي زمانا حتى يرد بانه لولا الاستواء ليوجد اسرع الحركات لولا ما ساوى الحركة
موجودة في حصة من اجزاء الحركة هو حصة ان هي اجزاء كان من اجزاء الزمان على تقديره بل بان الحركة المخصوصة التي توجد في
مسافة مخصوصة تقتضي كل واحد باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك والمسام المعينة تقتضي قدرا من الزمان
لا يجد العقل بحكم فيه يمكن مع قطع النظر عن معاوقة المخروق ثم ان الزمان يزداد بسبب المعاوقة فيكون بعض
من الزمان بازاء المعاوق وبعضه بازاء الحركة لاجل الامور المذكورة وهو زمان الخلاء فما يكون بازاء المعاوق
يتفاوت على حسب تفاوته وما يكون بازاء تلك الامور يتفاوت بحسب تفاوتها لا بحسب تفاوت المعاوق وما يجي
تساوي تلك الامور في الحركات المفروضة فيما نحن بصدده لم يتفاوت زمانها فيها بل تفاوتها وما كان بازاء
المعاوق فقط فلا يلزم محذور كما لا يخفى وقد اجيب عن الوجه الاول ايضا بانه يجوز ان يكون
نسبة معاوقة المعاوق الى معاوقة الملاء المفروض اولا كنسبة زمان الخلاء الى زمان الملاء وهو ممنوع لجواز ان ينتهي في
المعاوق لا يمكن ما هو ارق منه ولا يكون مع ما يساوي منه تلك النسبة او بان المعاوق قد يكون في الضعف بحيث
يتساوى وجوده وعدمه بالنسبة الى القوة المحركة فلا يختلف الحركة بسببه الثاني من وجوه امتناع الخلاء الجسم لو
حصل في الخلاء سواء كان بعدا موهوما او موجودا كان له اختصاص بحيز دون آخر ترجيحا بلا مرجح لتساوي اجزائه
فان البعد المفروض لا يتصور فيه اختلاف وكذا الحال في البعد الموجود المجرد فاختلاف الاحياز انما يكون بالمادة
فاذا فرض حصول جسم في حيز فان كان ساكنا فيه لزم اختصاصه بذلك الحيز من غير مرجح وان كان متحركا فيه لزم ترك حيز وطلبه
لا مرجح تساويها وذلك ايضا نوع اختصاص له بالحيز الآخر وترجيح بلا مرجح والجواب ان كل العالم لا اختصاص
له بحيز دون حيز فانه مالئ للاحياز كلها اذ الخلاء الذي هو المكان انما هو بقدر العالم فحصل به فلا اختصاص بحيز دون
آخر فلا ترجيح فان قيل كلامنا في جزء العالم وهو فيما ذكرتم من الكلام في كل جزء من اجزاء العالم او ما يحصل
فيه ذلك الجزء من الامكنة الخلائية قلنا يبطل الاختصاص الحاصل لاجزاء العالم باعتبار ما يقتضيه انما يكون لما
يلازم الاجسام وتشابهها فان الارض لثقلها مثلا يقتضي الحصول في الوسط الذي هو البعد الابعد عن الفلك اينما

وانت تعلم ان النزاع ههنا في الخلاء بمعنى المكان الخالي عن الشاغل لا في البعد المفروض والموجود لانه يجوز
ان يكون مكانا واذا كان العالم مالئا للاحياز كلها فلا خلاء بهذا المعنى وايضا ملاء العالم لكل الاحياز انما يتصور
اذا كان المكان بعدا موجودا مجردا مساويا لمقدار العالم فان البعد المفروض لا يمكن ان يوصف بها وانه باي معنى
يمتلئ به وقد استدل بعضهم بهذا الوجه على امتناع ان يكون المكان بعدا مجردا والاستدلال [illegible] لا يمكن جسم في حيز لا
يتحرك عنه ايضا لا يعرف ما حسنا ذكره من كون ذلك البعد مساويا بالعالم او كون اختصاص لاجزائه
باختيار ما بين الاجسام من الملائمة والمنافرة الثالث من تلك الوجوه انه اذا رمي حجر الى فوق فلو كان فوقه
الخلاء لتحرك الحجر الحركة الى وصل الى السماء ان ذلك كان صعوده اليها انما هو بقوة فيه استفادها من القاسر فتلك
القوة ما دامت باقية يكون الحجر متحركا الى فوق وهي لا تضعف تلك القوة لا تنعدم لعدم انها لا تضعف وقد ثبت الخلاء الذي
هو المسافة فاذا كانت المسافة خالية لم يبعد حتى القوة حتى يصل الى السماء وهو باطل باعتبار الوجوه والجواب انه
اما ذكرتم من الدليل على بعد صحته انما يتم لو كان ما بين السماء والارض كله خلاء اذ لم يمكن هناك معاوقة فانه
من الوصول الى السماء ولا يتم وجود الخلاء مطلقا لجواز ان لا يكون الغالب في جنب المسافة الهواء الذي هو الملاء معاوق
ويوجب ضعف الميل القسري حتى يبطل ويكون مع ذلك فيما بينها خلاء كثير وفي نسخة المصنف وفيما بينها الا ان
المسافة [illegible] ايضا بانا نقدم القوة القسرية هو الطبيعة المغلوبة في ابتداء الحال ثم تتقوى
شيئا فشيئا حتى تعود غالبة [illegible] واما عندنا فالكل مستند الى الفاعل المختار وربما احتج الخلاء على امتناع
الخلاء بعلامات الحجة الاولى السرقات [illegible] وهي الانبوبة الضيقة الراس [illegible] اسفلها ثقبة ضيقة
[illegible] فاذا [illegible] لا ينزل الماء من الثقبة الضيقة واذا
سد [illegible] فالمانع من الخروج والنزول [illegible] الطبيعة [illegible] الا انه لو خرج الماء
ان كون المدخل مسدودا لزم الخلاء واما اذا كان المدخل مفتوحا فلا يلزم خلاء اذ يدخل بقدر ما يخرج من الماء
الهواء وان اعتبر [illegible] لا يمكن [illegible] كيف لا يدخل فيه الهواء اصلا [illegible] اسفلها الا انها
اذا كانت واسعة نزل الماء من جانب منها ودخل الهواء من جانب آخر الثانية الزرقات [illegible]
[illegible] ويجعل [illegible] صبيا [illegible] وبعد [illegible] و
[illegible] بحيث يكون غلظه [illegible] الواسع فانه اذا [illegible] تلك الانبوبة [illegible] على مدخلها بحيث
[illegible] من الطرف الآخر ثم انه [illegible] منها الماء من [illegible] الضيق [illegible] بقوة و [illegible]
ساعة [illegible] تلك الامور [illegible] المكان [illegible]
ما [illegible] الضيقة
[illegible] الخلاء [illegible] الماء [illegible]

ان المحجمة اذا وضعت على عضو من اعضاء الانسان ثم مص فانه يرتفع اللحم ويدخل المحجمة وما ذاك الا لان الهواء
ينجذب بالمص من الهواء او يخرج فانجذب اللحم ... ذلك الهواء المحصور [illegible] ما يلزم من اللحم الخلا [illegible]
ضرورة وقوع الخلاء وحينئذ لا يلزم من سطحي الاجسام واذا امتصت المحجمة على الجسد بحيث لا يكون بينهما منفذ يدخل
منه الهواء ثم مصصنا لم يرتفع الجسد لما قلنا الهواء الاخر حتى تعذر بالمص ... فيملأ [illegible] واذا وضعت المحجمة
على [illegible] ... متقدم ... فانه يرتفع ... [illegible]
وكذلك يرتفع الماء في الانبوبة فانه اذا غمس احد طرفيها في الماء ومص الطرف الاخر ارتفع الماء الى الاعلى [illegible]
واجيب بان الطبيعة النزول دون الارتفاع وما ذلك الارتفاع الا لان سطح الهواء ملازم لسطح الماء [illegible]
الخلاء فاذا ارتفع سطح الهواء بالمص تبعه سطح الماء لضرورة امتناع الخلاء ... اذا وضعنا الانبوبة مسدودة
الراس او جسما مثقوبا في قارورة بحيث يكون بعض الانبوبة في داخل القارورة وبعضها خارجا عنها وسددنا
راسها بحيث لا يدخلها هواء ولا يخرج عنها وذلك بان نسد الخلل بين عنق القارورة والانبوبة سدا لا يمكن
نفوذ الهواء منه فاذا ادخلنا الانبوبة فيها اكثر مما كان بحيث لا يخرج شيء من الهواء عنها انكسرت القارورة
الى الخارج واذا اخرجناها عنها بحيث لا يدخل فيها شيء من الهواء عنها انكسرت الى الداخل ولولا انها مملوءة
بالهواء وما فيها من الانبوبة بحيث لا يحتمل شيئا آخر لم يجب كذلك اي لم ينكسر بالادخال الى الخارج ولولا انها
خلو عما يكون شاغلا لما فيها لم ينكسر بالاخراج الى الداخل فدل ذلك على امتناع التداخل وامتناع
الخلاء معا والجواب ان شيئا مما ذكر من العلامات المذكورة لا يفيد القطع بامتناع الخلاء لجواز ان يكون ما وقع
من الامور المذكورة بسبب آخر مغاير لامتناع الخلاء لكنه لا نعرفه بخصوصه فهي اي العلامات المذكورة امارات مفيدة
للظن لا براهين مفيدة للقطع بالمطلوب قال المصنف واعلم ان الامارات اذا كثرت واجتمعت
ربما اقتنعت النفس وانقادت بفيضها حدسا الا انه بالمحض الالزام فهذه الامارات لا تغني من الحق شيئا ولا
ايمكن ان ... جزما يقينيا لكنهم في ثبوت هذا المطلب عندهم ضروري على القول بالخلاء الاول ... قال
بالخلاء منهم من جعله بعدا موجودا فان قيل البعد الموجود عندهم هو المادة المجردة والا لم يكن مادة فالخلاء
اي بعد موجود مجرد في نفسه عن المادة سواء كان مشغولا ببعد جسمي يملؤه او غير مشغول فانه في نفسه خلاء
ومنهم من جعله عدما صرفا كالمتكلمين فالخلاء عند المتكلمين ... بان الخلاء بعد موهوم لا يكون الجسمان
بحيث لا يتلاقيان ولا يكون بينهما ما يلاقيهما والثاني منهم اي من القائلين بالخلاء اعني بالبعد الموجود المجرد
في الحقيقة نفسه عن المادة من جوز ان لا يملأه جسم فيكون خلاء يعني انه بعد مجرد عن المادة ويعني انه خلاء
قال عن ان خلا ... ومنهم من لم يجوزه فيكون ... لا يعني الاول ولا الثاني والفرق بين هذا المذهب وبين
مذهب من قال بانه ... الامامية لطائفة المتكلمين ... هذا المذهب بعدا موجودا مجردا في نفسه عن المادة فانظر [illegible]

ممتنع بل يعلم جزما ... بعد ان الاول لا يجوز خلوه عن انطباق الثاني عليه والا على القول بان المكان هو السطح
المحيط فهناك الاعلى الجسم الذي هو سطح داخل الطاس الثالث قال ابن زكريا ان الخلاء قوة جاذبة للاجسام ولذلك يحتبس
الماء في الزراقات ويجذب في الزراقات ونحوها وقال بعضهم فيه قوة دافعة للاجسام الى فوق فان الجسم الواقع في
الخلاء بسبب كثرة الخلاء فيه داخلا عن ان يتفرق اجزاؤه ويدا خلاه الخلاء بعد ذلك ... ولعله لذلك الفوق والجمهور
على انه ليس في الخلاء قوة جاذبة ولا دافعة وهو الحق

المرصد الثالث في الكيفيات

قدم مباحث الكيف على سائر المقولات لانه اصح وجودا من جميعها اذ منه المحسوسات التي هي اظهر الموجودات الا ان الكم
اقدم عليها لانه من ... الاحوال والموجودات ... ومقولة الاربعة العرضية ... واقسامه الاولية اما نوع وفاته
عرض لا يقتضي القسمة ولا النسبة اقتضاء اوليا اي بالذات وقيد بقيد واسطة ولا يكون معناه معقولا بالقياس الى الغير
...[illegible] وهو الغاية في الاجسام ... فان ... على القول بانتساب ... الى امور ...
لا ... ولا ... ما ... بالامور الموجودة في ... بان يكون تلك الامور ...
... الاعراض ... مثلا ... فان الجوهر والعرض ... فلا يجوز
... الاعراض ... الكم والكيف ... المقولات لانها ... من ... في ...
... الاعراض ... لا يقتضي القسمة ... فانه يقتضي القسمة لذاته ... لا يقتضي ...
عن الوضع والنقطة ... الاعراض اي على القول بانها موجودة ... على القول بانها امور
الاعتبارية فلا حاجة الى ... لعدم دخولها في الوجود ... لا يقتضي اقتضاء اوليا ... العلم
... بسيط حقيقي والعلم ... فان العلم الاول يقتضي القسمة ... بواسطة معلومه و
العلم الثاني يقتضي القسمة ... الاقتضاء ... الكيف ... الاجزاء ... واحترز
... ولا يكون معناه معقولا بالقياس الى الغير ... النسبة ... فانها معقولة بالقياس الى
الغير واما الكيفيات ... بانها ... الغير ... المقولات ... وقد ذكر بعضهم
... المحسوسات ... على ... فان ... على ... امور
... الكيفيات ... مثل ... الادراك والعلم والفرح والشهوة والغضب ونظائرها
... بامور ... المحسوسات ... على المقولات المتعلقات معلومها
... ما ... موجبة لمقولات متعلقات ... والكيفيات
المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء والتثليث والتربيع والزوجية والفردية واعترض عليه
الكيفيات الكيفية بالحدود والرسوم ... الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية والكيفيات
المختصة بالكميات والاستعدادات اي الكيفيات الاستعدادية ... من الاستعداد ...

ومنهم من اراد بالانفعاليات الفرق بين الثابت والانفعالات فذكر وجوها اربعة الاول وهو الذي ذكره في الكتاب
ان الانفعالية بالكم او لا يختص به وهذا الذي لا يختص بالكم اما مختص بالاجسام الطبيعية الظاهرة او لا وهذا الذي يختص
بها اما استعداد نحو الكمال او كمال وهذا الاخير هو الكيفيات الفعالية فلنشارك [illegible] ان الكمال الخارج
من الكيفيات المعا[illegible] ولم يثبت ذلك الكمال الغير ذات الانفس كالانفعال والانفعالية بالكم والاعمال الكيفية [illegible]
استعدادا وجاز ان الكيفية غير مختصة بذوات الانفس في الاجسام فانه ان لم تجده كما هو الاستعداد
فلم تحمل عليه او لا نجد فالحد الفرد بالثاني نحو وجه الحصر قال ابن سينا في الشفاء الكيف الانفعالي بالتشبيه انما
صدر عنه ما يشبه محسوس كالحرارة فانها تحصل ما يجاورها حارا وكالسواد فانه يطبع شبحه في العين وهو مشاركة
الفعل للانفعال في المحسوس فالكيفية المحسوسة بالتشبيه والاثر الذي في ذات النفس في الانفعال [illegible] النفس وغيرها
نوع الكيفيات المحسوسة نحو الكيفيات التي هي الكمالات او استعدادات الكمالات في الجسم والانفعالية المختص بذوات الانفس
او ما لها انفعالات الانواع الثلاثة الاخرى من نوع المفردات وهذا ما اراده مناقضة بين كلامه والاداة العقل بالتشبيه
فاما تعلق بالكم فذلك هو المختص بالكميات والاداة الثالث يتعلق بالكم فالحال مكيفة مجهولة لكنها من حيث كونها
طبيعيا فقط وهو القوة الفعلية والانفعالية الناشئة عن الاستعداد او تقابلها فانها من حيث انه صح ونقص
المختص بذوات الانفس قلت لم فلم لا الكيفيات المحسوسة كلها فاعلة بالتشبيه فانه يمنع كيفية [illegible]
هذا الحكم الكلي بالنفعل والحمة لما عرفت ولم قلت ان الاعتبار بالغير المحسوسة من الكيفيات ليس كذلك [illegible]
بالتشبيه فانه غير معلوم وايضا فقد اعترف ابن سينا في طبيعيات الشفاء انه لم يشتغل الرطب واليابس
بالتشبيه فلا يصح في التقسيم المذكور لانه يقتضي ان يكون الرطوبة واليبوسة غير الكيفيات المحسوسة
من وجه الحصر وايضا ما ذكره في الشفاء ان الكيفيات التي لا يتعلق بوجود النفس وذكرها بالكم المقول عليه
او للاجسام من حيث انها ذوات انفس او لا يتعلق بوجود النفس والثاني اما ان لا يتعلق بالكم او لا يتعلق
والثاني اما استعداد وفعل قلنا ولم قلت ان الاخير اعني الفعل هو الكيفيات المحسوسة وكون الكيفية
بهذا هو المفعل وهو الاستعداد والاخير محسوسة الرابع من بعض الوجوه وقد ذكر في الشفاء ايضا كيف نوع
سنوقفه ان يقال الكيفيات لا يتعلق بالتشبيه كالمحسوسة او لا والثاني اما ان لا يتعلق بالاجسام بل بالنفوس او يتعلق
بالاجسام والثاني اما من حيث الكمية او الطبيعية ان يتعلق بالاجسام اما من حيث كميتها او من حيث طبيعتها والاخير
الاخير هو الاستعداد نحو الفعل او الانفعال والاخير ما هيته وهو ما مر في الوجه الثاني من انه لم يثبت ان المحسوسة
كلها فاعلة بالتشبيه الا ان يقال انه قرر في الشفاء ان بعض الكيفيات المختصة بالاعداد العارضة للاعداد
فان نوع الكيفية المختصة بالكم المتصل غير مندرج في التقسيم لانها غير عارضة للاجسام الفصل الاول في
الكيفيات المحسوسة قدمها لانها اظهر الاقسام الاربعة وهي ان كانت راسخة ان ثابتة في موضوعها كحلاوة العسل وملوحة

الماء وصفرة الذهب وحلاوة العسل سميت انفعاليات والا فانها لم تكن راسخة كصفرة الوجل وحمرة
الخجل سميت انفعالات وانما سميت الكيفيات الاولى بهذا الاسم الذي هو الانفعاليات بوجهين الاول انها تحدث
والاحساس انفعال الحاسة فهي سبب للانفعال وسبب التسمية الثاني انها تابعة لمزاج انتاب للانفعال الماخوذ
كحلاوة العسل فانها تكونت فيه بسبب مزاجه الذي حصل بالانفعال وكذا صفرة الذهب او سببها كالحرارة النارية فانها
وان كانت غير مسبوقة بالانفعال فهي موجودة في الحرارة التي يوجد مثلها في بعض المركبات تابعة لمزاجه
كالعسل والفلفل فان حرارتهما تابعة لمزاجها المستفاد من الانفعال وفي سواد الغراب وان كان العقلي الاول
شيء عن الانفعال في حكم [illegible] الثاني شبه السبب ثم انهم انما سموا القسم الثاني انفعالات مع شيوع معنى
الوجهين فيها لان الانفعالات لسرعة زوالها اشبهت الانفعالات والتاثيرات المتجددة الغير القارة فسميت بها تمييزا
لها عن الكيفيات الراسخة وتشبيها لها بحالها [illegible] ثم انها في الاصطلاح تخص بالانفعالات في الانفعال وهو القسم
الثاني فانها اي القسم الاول في سبب التسمية بالانفعالات مشاركة لكن حاولوا التفرقة بين القسمين فخص القسم الثاني
بهذا الاسم الذي هو الانفعالات بينهما على انفعالها لا قطعنا عن زوالها كالمرض في حكم النفس وذلك صحيح
وهذا الاسم تم لم يطلق عليه الثابت وانواعها اربعة انواع الكيفيات المحسوسة بخمس كلمات بحواس الظاهرة النوع الاول
الملموسات سماها بالاولى لانها اولى المحسوسات بوجهين احدهما عموم القوة اللامسة اذ لا يخلو عنها حيوان لانها العلة باعتدال
المزاج فلا بد لها من الاحتراز عن الكيفيات المفسدة لها فلذلك جعلت هذه القوة منتشرة في اعضائه والثاني
انها عامة فليس من هذه الا وهي من الضروريات فقد يخلو الحيوان عن غيرها كالحيوان الذي هو عادم لسائر الحواس او يلتزم
الكل فلو انها قد كانت العضو الثاني ان الادراك بالعضو المخصوص للكيفيات الملموسة وقد يخلو عن سائر
المحسوسات والمرئيات الا بانحصار بتوقف على توسط جسم مشفاف ان خال عن الالوان لينعكس الحاسة
فلا يدركها البصر على النسق والذوق يتوقف على رطوبة لعابية خالية عن الطعوم والشم يتوقف على
تكيف الرائحة او مخالطة اجزاء ذي الرائحة والسمع يتوقف على ما يحمل الصوت اليه فلا بد ان يكون لنفسه
خالية عنه بخلاف اللمس فانه لا حاجة به الى متوسط فمن يلي حلوه عن الملموسات وقيامها في هذا النوع
تحت ما يشترط في الاول في الحرارة لما عرفت كذلك الكيفيات ولذلك الملموسات سميت اوائل المحسوسات
الاربع اعني الحرارة وما يقابلها والرطوبة واليبوسة سميت اوائل الملموسات لتشريفها للبسائط العنصرية
وكذلك المركبات منها بتوسط المزاج التفرع عن هذه الاربع وانما لم يورد في العنوان البرودة مع كونها
ملموسة في هذا الفصل لوقوع الاختلاف في كونها وجودية ومنها ما في الحرارة جعلها عنوانا لصحتها
قال ابن سينا في الشفاء الحرارة تفرق المختلفات وتجمع المتماثلات والبرودة بالعكس اي تجمع
بين المختلفات وغير المتماثلات انها كذا ذكره في كتابه ونبيه انا ذكر ان الحرارة فيها قوة مصعدة

الا بحركة الى العرض لانها تحدث في محلها الخفة المصعدة لذلك فاذا اثرت الحرارة في جسم مركب من اجزاء مختلفة
باللطافة والكثافة الى ان يرفع العوائق وغلظ تنفعل الجزء اللطيف منه اي في ذلك الجسم انفعالا اسرع [illegible] الحرارة
ويحدث فيه الخفة فيقبل [illegible] فينجذب الى الصعود الالطف دون الكثيف فانه لا ينفعل الا ببطء [illegible]
الحرارة حتى يعود [illegible] التصعيد فيقبل [illegible] ذكر في حال اللطيف والكثيف فقد تأثر الحرارة فيها تفريق
المختلفات [illegible] الاجسام المختلفة في اللطافة والكثافة التي يؤلف منها الاجسام المركبة ثم تشكل
الاجزاء بعد تفريقها يجتمع بالطبع [illegible] الحركة الى امكنتها الطبيعية والانضمام الى
اصولها الكلية فان الجنسية علة الضم كما اشتهر في الالسنة [illegible] للاجتماع الصادر عن طبائعها [illegible]
الحاصل الذي هو [illegible] الاجتماع [illegible] الافعال الا بعدها [illegible] ذكروا ابن سينا
من احوال الحرارة [illegible] فقد ركب شططا [illegible] الصوت وتجاوز [illegible] ماهيتها [illegible]
المذكور فان كثيرا من الناس [illegible] عدم شعورهم [illegible] ولا [illegible] الحكم المذكور الذي هو الاثار [illegible]
لا يعلم الا باستقراء [illegible] للاثار خاصة شاملة لها [illegible]
موقوفة [illegible] الاثار [illegible] الحرارة موقوفة على معرفة الحرارة [illegible] الاثار دور [illegible]
[illegible] الاطلاع على احوالها المذكورة [illegible] معرفة الحرارة بوجه ما فاذا عرفت [illegible]
دور [illegible] الاكمل [illegible] معرفة [illegible] الاثر [illegible]
[illegible] الاثار الثلاث [illegible]
[illegible]
[illegible]
اللطافة والكثافة [illegible]
واما اذا [illegible] التركيب [illegible]
[illegible] الاجزاء اللطيفة والكثيفة [illegible]
[illegible] اللطيف [illegible] الكثيف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] اللطيف على الكثيف [illegible]
[illegible] اللطيف [illegible] الكثيف [illegible]

[illegible] اللطيف [illegible] الكثيف [illegible]
[illegible] الحرارة [illegible] اللطيف [illegible]
[illegible] الحرارة [illegible]
[illegible] التفصيل [illegible]
[illegible] التصعيد [illegible] الحرارة [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible] ابن سينا في كتاب الحدود [illegible]
[illegible] النار [illegible] الكثيف [illegible]
[illegible] الحرارة [illegible]
[illegible] الكثيف [illegible]
[illegible] العوام [illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible] الكثيف
[illegible] اللطيف [illegible] الحرارة [illegible] الكثيف [illegible]
[illegible] اللطيف [illegible] الكثيف [illegible]
[illegible]
[illegible] الكثيف [illegible]
[illegible] الحرارة [illegible]
[illegible] الحرارة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الحرارة [illegible]
[illegible]
[illegible] الحرارة [illegible]
[illegible]

ويتبع مثل ذلك حارا بالقوة وكذا البارد ويطلق على البارد بالفعل والبارد بالقوة [illegible]
او البارد بالقوة [illegible] الاول التجربة [illegible] والثاني القياس والاستدلال من وجوه اربعة [illegible]
يستدل باللون فالبياض يدل على البرودة والحمرة على الحرارة والكمودة على شدة البرودة والصفرة على [illegible]
الحرارة كل ذلك على [illegible] ودلالة الالوان على احوال امزجة الابدان [illegible] في الكتب الطبية [illegible]
القياس والاستدلال باللون اضعف الوجوه ويستدل بالطعم [illegible] الطعوم [illegible]
والدلالة على البرودة وسرعة الانفعال [illegible]
اسرع انفعالا [illegible] البارد [illegible]
[illegible]

سخونة شديدة جدا بواسطة حركاتها السريعة [illegible] العناصر الثلاثة التي وسط الاثير والافلاك بمنزلة [illegible]
[illegible] كلها بالتدريج [illegible] وسخونة الافلاك عليها [illegible]
[illegible] الافلاك لا تقبل السخونة اصلا ولا بد في وجود الحرارة من [illegible] والحركة
من وجود القابل [illegible] فلا يسخن الافلاك بسبب حركاتها فلا يسخن العناصر بالمجاورة [illegible] العناصر متحركة
[illegible] حركة الافلاك [illegible]
[illegible]

ونحن لم نفسر الرطوبة بسهولة الانفصال حتى يلزم ان لا يكون ما هو اشد [illegible] في الالتصاق ارطب ولا يبوس [illegible] الالتصاق
حتى يكون الادهان اكثر رطوبة بل بسهولة الالتصاق فلا يلزم منه ان لا يكون الا سهل التصاقا ارطب والعسل او
الدهن اسهل التصاقا من الماء والامر بالعكس ايضا فاعتبر في الرطوبة الانفصال والعسل اشد انفصالا ثم
ان الماء فلا يلزم كونه ارطب وبرده كما اعترض ايضا بان تفسيرها بسهولة قبول الاشكال لانه اذا كان [illegible]
الهواء لا يقبل رطوبته فيلزم ان لا يكون ما هو ادوم شكلا ارطب ولم يكن كذلك اذ الادوم شكلا اليبس [illegible] جوابكم فهو جوابنا
وايضا فسهولة الانفصال معتبرة في مفهومها والعسل [illegible] انه يسهل انفصاله حتى زاد في سهولة الانفصال [illegible]
ولكن بعسر انفصاله فيلزم [illegible] كون العسل اسهل التصاقا من الماء بل ايضا كونه ارطب اذ ليس سهولة انفصاله [illegible]
ثم نقول ببطلان تفسيرها بالعسل [illegible] الرطوبة بسهولة التشكل وتركه لوجب ان لا يكون الهواء رطبا بل ان لا يكون
ارطب من الماء لانه ارق قواما منه واقبل للتشكيلات الوردية وتركها بسهولة فاتفق ان الجمهور على ان خلط الرطب
باليابس يعين اليابس على التشكل اذ يعين الرطب [illegible] السيلان [illegible] على [illegible]
الهواء رطبا لان تحريك خلط الهواء بالتراب [illegible] بالتراب الا [illegible] عن [illegible] الا ان خلطه [illegible]
و[illegible] الا [illegible] ذكر [illegible] الرطوبة [illegible] كونها ارطب [illegible]
ارق قواما من الماء والهواء ايضا فيكون اسهل قبولا للاشكال وتركها منهما و[illegible] النار البسيطة
اي لا يمتزج النار الصرفة البسيطة اسهل قبولا للاشكال [illegible] الهواء [illegible] فانه [illegible] اسهل [illegible] التشكيل
يلزم ان يكون الارق اسهل قبولا وما [illegible] النار ليس [illegible] الهواء [illegible] ان لا يكون اسهل
قبولا للاشكال وتركها [illegible] الهواء فلا يلزم كون النار ارطب [illegible] كونها ارطب [illegible]
ثاني المباحث ان الرطوبة مغايرة للسيلان فانه عبارة عن تدافع الاجزاء سواء كانت [illegible]
او كانت [illegible] في [illegible]
باليابس [illegible] السيلان [illegible] التفسير [illegible] الرطب [illegible] السيلان [illegible]
[illegible] السيلان [illegible] عبارة عن [illegible]
[illegible] بعضها بعضا [illegible] التفسير [illegible] السيلان [illegible]
[illegible] اليبوسة [illegible] الرطوبة [illegible] الانفصال والانفصال [illegible] كيفية
[illegible] على [illegible] الرطوبة او [illegible] كيفية [illegible] ذلك [illegible] فقال الامام
الرازي [illegible] الاجسام التي [illegible]
اما [illegible] ذلك الجسم [illegible] سهولة وهو اليابس [illegible] اليبوسة [illegible]
التي يكون [illegible] عن الاجسام [illegible] الانواع [illegible]
يكون [illegible] الانفصال [illegible]

[illegible] لسهولة [illegible] وهذا [illegible] في مباحث [illegible] الباب [illegible] الكلام منقول عن مباحث
[illegible] ذكر [illegible] في [illegible] الثابت و[illegible] من الاجسام المتصلة [illegible]
بسهولة [illegible] والثاني هو الصلب والاول [illegible] احدهما ان لا يكون [illegible]
[illegible] على ادراك كل واحد منها [illegible] ويكون كل واحد منها [illegible] الا [illegible]
[illegible] الا [illegible] وهو [illegible] ان لا يكون [illegible] وهو اليابس واعلم ان [illegible]
كيفية مزاجية لا بسيطة فان [illegible] هو الذي يسهل تشكيله [illegible] بل [illegible]
مركب [illegible] رطب يابس [illegible] الانفصال والاجزاء [illegible] من اليابس [illegible] من الرطب [illegible]
[illegible] وذلك بسبب [illegible] اليابس [illegible] الرطب [illegible]
[illegible] ما [illegible] الاول في [illegible] منقول ان [illegible] رطبا و[illegible] و
[illegible] فالرطب هو الذي يكون صورته النوعية مقتضية لكيفية الرطوبة [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] الرطب [illegible] هو الذي [illegible] الرطب في [illegible]
الرطب [illegible] اذا [illegible] الرطوبة [illegible]
[illegible] الثاني ان [illegible] بالاشتراك على معان اربعة الاول [illegible] الغذاء [illegible] لسهولة
قبول الاشكال وتركها الثاني قبول الاجسام [illegible] الثالث [illegible] الرابع [illegible]
[illegible] الثالث زعم بعضهم ان الرطوبة [illegible]
[illegible] الرطوبة [illegible] ان [illegible] بالنوع و[illegible]
[illegible] قال الامام الرازي [illegible] الرابع [illegible] الرطوبة [illegible]
[illegible] السواد و[illegible] معلوم [illegible]
[illegible] كانت [illegible]
[illegible] الرطوبة [illegible] الاشكال [illegible]
[illegible] للاشكال فلا يكون [illegible]
[illegible] الهواء رطبا [illegible] فلو كانت
الرطوبة [illegible] الهواء [illegible]
[illegible] الذي بين السماء والارض [illegible] المقتضية لسهولة
الالتصاق [illegible] وقد [illegible]
[illegible] الالتصاق [illegible] النفس [illegible]
الرطوبة [illegible] سهولة قبول الاشكال [illegible] الالتصاق [illegible]

على كثيره المقصد الثالث في الاعتماد وهو ما يسمى بالميل عند الحكماء والاسباني وبعض

احدها الاعتماد وعلى ما ذكره ابن سينا في الحدود ما يوجب للجسم المدافعة لما يمنعه الحركة الى جهة ما من الجهات ويسمى الفرع
سببا لان الاعتماد علة للمدافعة فقيل هو نفس المدافعة المذكورة وهذا ما صلف فيه اي في وجود الاعتماد المتكلمون
فنفاه الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني وابو هاشم اثبته المعتزلة وكثير من اصحابنا كالقاضي بالضرورة اي قالوا بثبوته
ضروري ومنعه مكابرة للحس فان من حمل حجرا ثقيلا احس منه اعتمادا وميلا الى جهة السفل وان رفع بيده على زق منفوخ
فيه تحت الماء احس منه ميلا الى جهة العلو وهذا الذي ذكروه انما ينتج نفس المدافعة فانها محسوسة معلومة الوجود بالضرورة
دون مبدا المدافعة فانه ليس بمحسوس بل يحتاج في وجوده الى دليل فلذلك قال والمانعون انما نازعوا في وجوده اي وجود مبدا المدافعة
عند ترك صدر المصنف قال لانه لولا الاعتماد لولا ذكر الا امر الذي يوجبها لم تختلف في السرعة والبطء الحجران المرميان
واحدة في مسافة واحدة بقوة واحدة اذا اختلفا في الصغر والكبر اذ ليس في الفرق بينهما الا ان المانع فيه
الحركة حين يكون مدافعة الكبير اقوى فيوجب بطوء الحركة ومدافعة الصغير اضعف فلا يوجب ولا مبدا لها الا
انتفاخها على ذلك التقدير مبدا المدافعة فيجب ان لا يختلف حركتاهما اصلا لان الاختلاف لا يكون باعتبار
الفاعل لانه متحد فرضا ولا باعتبار معاوق خارجي في المسافة لاتحادهما ولا باعتبار معاوق داخل اذ ليس فيهما
مدافعة ولا مبدا لها ولا معاوق داخلا غيرها فوجب تساويهما في السرعة والبطء واجاب عنه الا ان
بان الطبيعة معاوقة للحركة القسرية ولا شك ان طبيعة الاكبر اقوى لانها قوة سارية في الجسم منقسمة بانقسامه فلا يكون
كانت حركته ابطا فلم لا يجوز ان يكون المدافعة مبدا سوى الطبيعة فمن سمي بالميل والاعتماد وما يشبهها
فتبعيد جدا ويستعين في اثبات البحث عن احوال الاعتماد على زيادة تقييد كل زيادة اطلاع على اجزاء البحث فنقول
لا اثبات مبدا المدافعة بان الخلف اليه عديما جاذبان متساويان في القوة حتى وقفت في الوسط فقد فعل في
كل واحد منهما فعلا ما وهو لا يقتضيه حيث الاخر وليس ذلك الفعل نفس المدافعة فانها غير موجودة في تلك
الحلقة بين الجاذبين اصلا وليس ايضا قوة الجاذب فانه ما لم يفعل في المجذوب فعلا لم يجذبه فهو شيء في الحلقة
الاخر فاذا قد فعل فيه كل منهما فعلا غير المدافعة ولا شك ان الذي فعله كل واحد منهما بحيث لو خلي عن المعاوق
لا قتضى الحركة الى خلف تلك الجهة ويدافع ما لا يمنعها عن الحركة في تلك الجهة فثبت وجود شيء يقتضي المدافعة الى جهة
مخصوصة وليس ذلك نفس الطبيعة لانها لا تكون العلو او السفل وما فعله الجاذبان ليس كذلك وظهر ان المدافعة
المحسوسة مبدا غير الطبيعة والقوة النفسانية ثم انه يشبه ان ما هو مباحث الاعتماد ان المدافعة عبر الحركة لانها
توجد عند السكون فانا نجد في الحجر المسكن في الهواء قسرا مدافعة نازلة ونجد في الزق المنفوخ فيه المسكن في
الماء اي تحته قسرا مدافعة صاعدة اقسام الاعتماد وانواعه متعددة بحسب انواع الحركة فقد يكون الاعتماد
كالحركة الى العلو والسفل والى سائر الجهات وهل انواعه كلها متضادة بعضها مع بعض اختلفوا فيه بناء على

انه هل يجتمع منها نوعان في جسم واحد فمنهم من قال بتضادها لاستحالة اجتماع نوعين منها في جسم واحد
عنهم انواع الاعتماد بحسب الجهات متضادة ومنهم من اشترط فيه قال الا كل نوعين بينهما غاية التباعد منها متضادان
كالميل الصاعد والهابط واما غيرهما فلا تضاد بينهما وان كانا ممتنعي الاجتماع كالميل الصاعد والميل المنفصل
الى يمنه او يسره وهو نزاع لفظي مبني على تفسير التضاد واعلم ان الجهات على المشهور بين الناس ست احدها
العامة فمن جهات الانسان والاطراف التي هي العدام والخلف واليمين والشمال والفوق والتحت كما ان الانسان
يحيط به جنبان اعنيهما السوان وظهر وبطن وراسان وقدم فما حاذى الظهر منه افوق في الغالب وفيه احساس
اوله يسمى قدام وما قابله بسار اوما حاذى وجهه والبطن حركة بالطبع ومنها ما حاذى الابصار يسمى فوقا ما
ثم ما قابله خلفا وما يلي راسه بالطبع يسمى فوقا وما قابله تحتا وكلام الجهة العامة سوى ما ذكره فعلى هذا
على يمين الجهات الست واعتبروها في سائر الحيوانات لكنهم جعلوا الفوق ما يلي ظهورها بالطبع و
التحت ما قابله ثم عموا الاعتبار حتى في سائر الاجسام وان لم يكن لها ظهر وقدام منابرة على الوجه المذكور واحدها
الخاصة فمن اطراف الابعاد والبلاد الثلاثة الجسمية المتقاطعة على الزوايا القائمة فان لكل بعد منها طرفان فيحصل
فتحصل جميع جهات ست الا ان الابعاد بعضها على البعض فيهنا يتوقف على اعتبار الافراد المتميزة في الحكم فقط
الامتداد والطول يسمى الامتداد الاول باعتبار رفاهته حتى هو قائم بالفوق والتحت وطرفا الامتداد الذي يسميها
باعتبار عرض فانه باليمين والشمال وطرفا الامتداد الثالث يسميها باعتبار عمق فانه بالقدام والخلف فا
ما الاعتبار الخاص يشمل جميع الاعتبار العامي بزيادة هي تقاطع الابعاد وفي ان العامة بما فلو حقيقة الا ان
الجهة بطبيعتها الغير عليها وانه اذا اعتبار الجهات في الست وهم يتكلمون الا كان مشهورا عند الناس
القدام والخلف وما ذكروه في بيان ذلك الاعتبار التي هي اما الوجه الاول في العامي فلانه اعتبار غير
مضبوط اذ ليست الجهات الحاصلة منه بحال العرب بالناحية وان كل منها غير متناهية فتجعل اليمين يسارا
وبالعكس والقدام خلفا وبالعكس جرما هو ظاهرا واذا استلقى الانسان صار رفوفه تحتا وتحته فوقا و
الحال او اذا انتكس فليست الجهات الحاصلة بهذا الاعتبار حقائقها بحالها ولو كان الاعتبار المذكور محققا لجهات
اي متشابهة حقيقية لوجدت جهات غير متناهية اي غير محصورة بحسب الاشخاص واوضاعهم بل بحسب
الشخص الواحد واوضاعه فانه اذا دار على نفسه شبيه جهات لا تحصى اما الوجه الثاني الخاص فلانه ليس الجسم
بعد بالفعل كما مر حتى ان الجسم عندنا لا الاجزاء التي هي الجواهر الفردة والا ابعاد فيها فهو وحدانية ايضا ومع تقرير
وجود البعد فيه لا يحصل اعتبار التقاطع على قوائم امر لابد منه بحسب جهات ترتج يعني تحصل الكعب وهو
محيط بستة سطوح مربعة متساوية يحصل فيه جهات ست وعشرون عدد الى الاطراف وجهة بحسب سطوحه الستة وخطوط
الاثني عشر ونقطه الثماني اللاتي كانت الابعاد ومنها الجهة القرار كما ستعرفه

اسا عشر سطحا ... ثمانية وعشرين بما له من ... فصارت جهاته ...

ان يكون للامتداد الواحد الخطي طرفان هما جهتان له وللامتداد السطحي اذا كان مربعا اطراف اربعة هي خطوط محيطة
وان اعتبرنا النقط اطراف الخطوط كانت الاطراف التي هي جهاته ثمانية وعلى هذا القياس في المخمس والمسدس وغيرهما من المضلعات
والحال في الاجسام على قياس السطوح فللمكعب ستة سطوح هي ست جهات وخطوطه كانت اثني عشر وان اعتبرت معها
النقط كانت ستا وعشرين ... بالفعل للدائرة والكرة وجهاتهما بالقوة غير متناهية وعلى هذا
بان الدائرة ما طرفه بالفعل هو الخط المستدير المحيط بها وكذا الكرة طرفه بالفعل هو سطحها المستدير المحيط
بها فوجب ان يكون لكل واحدة منهما جهة واحدة بالفعل فان قيل هذا الكلام يدل بصريحه على ان جهة الجسم طرفه
به فكيف يتصور حركة الجسم الى جهته للوصول اليها او الوقوف فيها كما سبق ذكره وايضا يلزم من هذا ان يكون جميع
جهات الجسم الى الجهة متبدلة وهو ... لكون الفوق والتحت جهتين على حالهما بل الحق ان الجهة الحقيقية
وبحث لا عنه قلنا ان للاجسام جهات مطلقة ومطلق الجهات اما الجهات المطلقة فهي منتهى الاشارات ومقصد
الحركات المحسوسة كما ستقف عليه واما مطلق الجهات فمنها ... الاطراف العامة لكل جسم اذ يمكن اعتبار الاشارة
الاشارات والحركات الجارية ... بازاء الجهات المطلقة فهي ما سالناها وانا حكمنا بان الفوق والتحت من
الجهات المطلقة جهتان حقيقيتان لانهما جهتان متمايزتان بالطبع فان بعض الاجسام العنصرية يطلبها بطبعه
الفوق ويهرب عن التحت كالنار والهواء وبعضها بالعكس كالارض والماء وايضا فهما الجهتان اللتان لا تتبدلان
اصلا فان القائم اذا صار منكوسا لم يصر ما يلي رأسه فوقا وما يلي رجله تحتا بل صار رأسه الى تحت ورجله الى فوق
وكان الفوق والتحت على حالهما وما ذكر من حال النملة لا يخرج الفوق او التحت عن كونه فوقا او تحتا بل يصير وجهه
الى الفوق وقفاه الى التحت نعم يتبدل الفوق والتحت ... لكن باعتبار ...
بان الجهات فلا تمايز بينها بالطبع ... العرض ...
لم يتصور ... بخلاف ما ... يلي رأس الانسان وقدامه بالطبع ...
... الارض ... رأس كل واحد منهما ... الطبيعي ...
بلى ... فيكون ذلك الجانب فوقا بالقياس الى الاول وتحتا بالقياس الى الثاني ...
ليس ... للعدم ... بل هو متعلق بالفعل المذكور ...
في ... والغرب ... ولا تشكل ... الشخصية ...
بل كان ذلك ... الاعضاء الطبيعي ...
القاعدة ... اعتبارات غير طبيعية وجعلها القاضي ... انواع ...
اي وجعل القاضي الاعتمادات ... الاصناف في التسمية ...
بالجهة فهي ... الواضح بالجهة الا السفل ... بالنظر الى ...

وقد يجتمع الاعتمادات الست في جسم واحد فقال الآمدي القائلون بالاعتماد من اصحابنا اختلفوا فقال بعضهم
الاعتماد في كل جهة هو غير الاعتماد في جهة اخرى والاعتمادات اما متضادة او متماثلة فلا يتصور اجتماع اثنين
في جسم واحد الى جهتين اذ هما ضدان فلا يجتمعان ولا الى جهة واحدة اذ هما مثلان فامتنع اجتماعهما ايضا و
... تكون الاعتمادات في كل جسم واحد ... في الجهة دون المحل ... فيجتمع الاعتمادات الست
في جسم واحد من غير تضاد وهو اختيار القاضي ابي بكر وهو الاشبه باصول اصحابنا القائلين بوجود الاعتماد
اذ قلنا ... والاعتمادات المتنوعة على ... الطائفة الاولى لا ... اجتماع
المتضادين ولكنها قد تجتمع لوجهين الاول ان من جذب حجرا ثقيلا الى فوق فانه يحس منه مدافعة ... وهو
ظاهر والمتعلق بالحبل من اسفل الجاذب له الى الاسفل يحس منه مدافعة صاعدة ضرورة
فاذن فيه اعتماد الى جهة الفوق ... الثاني ان الحبل الذي يتجاذبه اثنان متساويان في
الى جهتين فانه يحكم كل واحد منهما فيه اعتمادا ومدافعة الى خلاف جهته فقد اجتمع فيه اعتمادان الى جهتين
... اجتماع الاعتمادات الست في جسم واحد ثم قال الآمدي ولو قلنا بالتعدد
من غير تضاد اي لو قلنا ان الاعتمادات متعددة لكنها ليست متضادة فيجوز اجتماعها لكن هذا القول
ابعد من القول بالاتحاد والذي اختاره القاضي فصارت الاقوال في الاعتمادات ثلثة الاتحاد والتعدد
مع التضاد وبدونه رابعها اي رابع مباحث الاعتماد قد علمت ان الجهة الحقيقية العلو والسفل ...
بالطبع فيكون ما يوافق الطبيعة ... فالموجب للصاعدة الخفة والموجب للهابطة الثقل وكل منهما اي من
الخفة والثقل عرض زائد على نفس الجوهرية قال القاضي واتباعه والمعتزلة والفلاسفة ايضا وقد خالف
من اصحابنا منهم الاستاذ ابو اسحق فانه قال في اكثر اقواله لا يتصور ان يكون جوهر من الجواهر الفردة
ثقيلا واخر منها خفيفا وذلك لان الجواهر الافراد متجانسة فلا تتفاوت بالثقل والخفة بل الثقل في الاجسام
عائد الى كثرة اعداد الجواهر والخفة الى قلتها فليس في الاجسام عرض يسمى ثقلا او خفة وبطلانه ...
الزق ... ما يملؤه من الزيبق يكون اضعافا مضاعفة
لوزن ما يملؤه من الماء ... الاجزاء التي هي الجواهر الفردة في ذلك الزيبق والماء ...
اي الزيبق والماء ... المعين ... الا ان ... والاسفل
... الماء ... الزيبق ...
فلا فرج ... العرض ... بالعكس ...
زيادة ... اعداد الاجزاء ... الزيبق عليها ...
... زيادة ... الاجزاء ...

[illegible]

مبدأ ويقسم الى ثلثة اقسام طبيعي وقسري ونفساني لانه اي الميل اما ان لا يكون بسبب خارج عن المحل [illegible]

عن محل الميل [illegible] وهو الميل القسري كميل الحجر المرمي الى فوق او لا يكون بسبب خارج فاما ان يكون

بالشعور وصادرا عن الارادة وهو الميل النفساني كميل الانسان في حركته الارادية او لا وهو الميل الطبيعي كميل الحجر

بطبعه الى السفل [illegible]

[illegible]

لا انه طالب كذلك المكان او قريب منه دون بعيدها فانه اذا كان مبدأ المدافعة الى ذلك المكان الطبيعي موجودا بعد ذلك الملائم

لم يبق طلب الحاصل وهو ظاهر لا يخالف انا اذا وضعنا المدركة الحجر الموضوع على الارض وجدنا فيه مدافعة [illegible]

ولا شك انه حال اذا كان المدركة كذلك اذا لم يكن فيه المدافعة موجودة فيه الى حال حصوله في موضعه الطبيعي لانا [illegible]

ذلك الجزء في حيزه الطبيعي وانه يكون كذلك اذا كان مركز ثقله منطبقا على مركز العالم او قريبا منه لان الثقيل اذا كان في الهواء

موجودة بالفعل كان الكل واحدا من الهواء فطالب النصف فكل واحد منها طالب لانطباق مركز ثقله على مركز العالم

ولا يكون هذا المطلوب حاصلا للاجزاء من ذلك الثقيل فيكون المدافعة حاصلة في سائر الهواء واذا كان الثقيل

ليس في الهواء بالفعل فاذا انطبق مركز ثقله على مركز العالم لم يكن فيه مدافعة اصلا لانه كلما واحد الكل المطلوب

له بالطبع ولا في الهواء او ليس موجوده بالفعل واما الميل القسري فاسواه ايضا حكمهما الاول قد يجامع الميل [illegible]

الميل الطبيعي الى جهة واحدة فان الحجر الذي يرمى الى الاسفل يكون اسرع نفوذا من الحجر الذي ينزل بنفسه [illegible]

في الجو والثقيل فقد اجتمع في الاول ميل طبيعي وميل قسري بسبب القاسر فلذلك كانت حركته اسرع وكذلك [illegible]

الا الطبيعة وحدها فحدث مرسة [illegible] الميل وكذلك القاسر فلما اجتمعا اجتمعا مرسة اشد [illegible]

منها على صفح فلا يكون هناك الا ميل واحد مستند الى الطبيعة والقاسر معا وقال بعضهم انا نجوز اجتماعهما اذا

كان الجمع منتهيا اليها وقد كان فان الميل واحد [illegible] بحصول الصور فلما [illegible] الميل الطبيعي

ميل القسري واذا لم يكن [illegible] فلا اذا [illegible] المسافة فلا [illegible] الا الطبيعة اذا اخلف [illegible]

اضرب [illegible] فيكون الميل الطبيعي [illegible] النهاية الشئ [illegible]

عن [illegible] الطبيعة وحدها جاز الا يقوى على [illegible] الميل الاقوى [illegible]

[illegible] القاسر [illegible] فاذا [illegible] واحدا [illegible]

[illegible] الميل القسري والطبيعي [illegible] الى جهتين [illegible]

بالميل المدافعة نفسها فلا يجتمع الميلان الى اشياء المدافعة الى جهتين في حال واحد بالضرورة اذ [illegible]

مدافعة الى جهة [illegible] وذلك التنبيه [illegible] الحجر المرمى الى فوق مدافعة [illegible]

[illegible] اجتماع مبدأ المدافعة الى جهة مع مبدأ المدافعة الى جهة اخرى [illegible] المدافعتين

مع مبدأ الاولى فان الحجر المرمي الى فوق بقوة واحدة اذا [illegible] الصغر والكبر [illegible]

فان الصغير اسرع حركة من الكبير وهيئها مبدأ المدافعة القسرية قطعا وذلك المبدأ قوة [illegible]

القاسر [illegible] زمانا [illegible] حتى [illegible] المدافعة القسرية بالفعل [illegible]

فلو لا انه يكون فيهما مبدأ المدافعة الطبيعية [illegible] اجتمع مبدأ المدافعتين الى جهتين [illegible]

[illegible] مبدأ الاولى [illegible] التفاوت بينهما [illegible] الطبيعة [illegible] الكبير اقوى واشد [illegible]

الصغير فليس [illegible] ان يكون فيها مبدأ الميل المدافعة الطبيعية الا ان يراد نفس الطبيعة [illegible] الموانع

على [illegible] فلو اجتمع المبدأ الى [illegible] المدافعتان [illegible] ان لا يكون [illegible] مبدأ المدافعة [illegible]

[illegible] عنه واما الميل النفساني [illegible] الميل الارادي [illegible] الارادة [illegible]

الى ان الميل النفساني [illegible] زيادة [illegible] الاعتماد [illegible]

المعتزلة [illegible] الاعتمادات [illegible] اختلافا [illegible]

الى اعتماد لازم طبيعي [illegible] للعناصر الثقيلة والخفيفة [illegible] الهبوط والصعود

[illegible] الاعتماد الثقيل الى السفل [illegible] اعتماد الخفيف الى العلو [illegible]

او [illegible] الاعتماد الثقيل والخفيف الى سائر الجهات [illegible] والخلف واليمين والشمال [illegible]

[illegible] الاعتمادات كلها متضادة [illegible] الحركات التي [illegible]

حال [illegible] والاعتمادات [illegible] لا يمكن [illegible]

[illegible] الاعتمادات فانه يجوز [illegible]

[illegible] الطبيعي [illegible] فالحرف [illegible]

[illegible] الاجتماع [illegible] الى جهة [illegible]

[illegible] الاول [illegible]

[illegible] الاول [illegible]

[illegible] الاعتماد [illegible]

[illegible] انه [illegible] الاتحاد

الاعتمادات اللازمة [illegible]

بالتضاد [illegible]

[illegible]

[illegible]

الاعتمادات اللازمة [illegible]

[illegible] الاعتماد [illegible]

[illegible] بالضرورة [illegible]

[illegible] الاعتمادات [illegible]

فان [illegible] الاعتماد [illegible]

الاول [illegible] في الثقل [illegible] ويكون نسبة القرع الثاني [illegible]

كثيفة [illegible] الحكم [illegible] القسم الاول [illegible]

المجموع المنبسط [illegible]

قالوا [illegible] بسبب [illegible] الاجرام الصلبة [illegible] الهواء [illegible]

الهواء [illegible] الطبيعي للهواء [illegible]

[illegible] الانفصال [illegible]

كلام [illegible] الاعتراضات المذكورات [illegible] الاشاعرة [illegible]

انما يكون بسبب [illegible] الله تعالى [illegible]

[illegible]

[illegible] العود الى [illegible] فان الدعامة [illegible] سقط الى جهة الدعامة

[illegible] حركة الصعود [illegible] الاعتماد [illegible]

[illegible] سقوط الى [illegible] الاعتماد [illegible] حركة [illegible]

[illegible] حركة [illegible] الاجسام [illegible]

[illegible]

[illegible] الاعتماد [illegible]

[illegible] الاعتماد [illegible]

[illegible]

الطبيعة بما تقتضيه الى ... فى العلو الذى يحتاج المتحرك الى خرقه فليثبت ...

... فى الاحكام فقد يتوهم ان الحركة الصاعدة ... الضعف ... يوجب ... الحركة ...

... الصاعدة التى ... [illegible]

... الاعتماد اللازم الذى ... [illegible]

... الطبيعة ... [illegible]

يوجب الاعتماد اللازم ... [illegible]

... قال اكثر المعتزلة ... الحركة الصاعدة ... الاعتماد اللازم ...

الحركة الهابطة ... الحركة الصاعدة ... السكون ... [illegible]

[illegible]

المقصد الرابع ... [illegible]

[illegible]

يحدث بعد الحركة الثالث كونه مستعدا للقبول ... [illegible]

... الثالث ... من الكيفيات الاستعدادية ... اربعة الاول ... [illegible]

... الكيفيات الاستعدادية ... [illegible]

... الاستعداد ... [illegible]

المقصد الخامس فى ... [illegible]

... الكيفيات ... [illegible]

... الاستعداد ... [illegible]

[illegible]

مشروطاً برؤية الضوء او زواله كلاهما فرض فقد ... تحصل بياضها فسم القسم الاول في الالوان فقد علمنا ...

مع كونها مشروطة بها اما من بينها او موجودة علم ... لانها اكثر وجوداً في الاجسام التي عندنا ...

مفاهيم علمنا المقصد الاول قال بعض القدماء لا وجود للون اصلاً بل كلها متخيلة ... البياض ...

الالوان تخيل للاجزاء الشفافة المتضوءة مع الهواء ... فانه ابيض ... سوى ما ذكر ...

فانه لهواء جرم ... فانه البياض ... والكلور الزجاجي ...

المسحوق سحقاً ناعماً فانه يرى ... لم يتصل بعضها ... الاجزاء ...

وكالثلج ... من الزجاج ... الشفاف المتخيل ... البياض ...

البياض فيه وفيه رجع الاصلية في صدر الكتاب قالوا اسواد ... الضوء ...

الجسم ... فرجال ... السواد ... الضوء ...

لون منها السواد ... الشفاف ... السطوح ...

سواد ... السواد ... البياض ... السواد ...

فيعتبر ... البياض ... الالوان كلها ...

يكون ... اعترض عليه ... الانسلاخ ...

بعض الاجسام ... سواد الشباب ... الشيب ... الكبير ...

... انسلاخ البياض ...

... قال ابن سينا ... الزجاج ...

من الفن الرابع من الطبيعيات ... البياض ...

... الطبيعي ...

... البياض ...

... البياض ...

... السواد ...

... الضوء ...

... النظر ...

... الضوء ...

... البياض ...

... السواد ...

... البياض ...

... الالوان ...

لما تحققت هذه اشار ... فمن ذلك ... الالوان ... البياض ...

... الوجه الذي قالوه ... البياض ...

... البياض ... السواد ...

... الحمرة ... الى الغبرة ... السواد ...

... السواد ... البياض ...

... الحمرة ... السواد ...

ابن سينا ... الالوان المتوسطة ...

... البياض ... السواد ...

... البياض ...

... السواد ...

... الالوان ... السواد والبياض ...

... السواد ...

... الحمرة ...

... الالوان المتوسطة ...

... السواد ...

... الالوان ...

... البياض ...

... الضوء ...

... البياض ...

... السواد ...

... البياض ...

... قال ابن سينا ...

... البياض ...

... ابن سينا ... البياض ...

... الضوء ...

الاسود ر

بعد ما شاهده ووجوده فبيان ان كلامه في هذا المقام اشتباه واستبعاد واشار به الى الوجوه المذكورة الدالة على ان البياض
قد يحدث بطريق آخر فبطلان البياض لو نسب الى الضوء المرئي في تلك الامثلة بيان ضعفه وليس في هذا سفسطة وانكار
لما الحق الامام الرازي كما هو دابه فيجترئ بما نقله عنه لينبه على مجال الاعتراض عليه [illegible] في ذلك
من يتبعه فلذلك قال صاحب الكتاب والحق منعه اي منع ان لا بياض فيما ذكروه من الامثلة والقول بان
ذلك انما هو لاختلاط الهواء المضيء بالاجزاء الشفافة احد الطرق الموجبة لحدوث البياض وان الهالة هناك من [illegible]
حدوث اللون وليس كذلك الذي علمناه ابعد ما يقوله الحكماء في كون الضوء شرطا لحدوث الالوان كلها او على
منه استتار الالوان في الظلمة وحدوثها عند وقوع الضوء عليها فاذا اوقد المصباح مثلا في البيت المظلم
انشق الوان الاشياء التي فيه واذا اطفئ صارت ملونة باشكالها استحالة [illegible] عندهم لا تشكك ان هذا
ابعد من حدوث البياض في الاجزاء الشفافة بمخالطة الهواء فيعتبر مزاج ان اعترف بوجودهما اعني وجود السواد
والبياض فيجاب [illegible] بعضهم هما الاصل والبواقي من الالوان يحصل بالتركيب منهما على انحاء شتى فانهما اذا خلطا
وحدهما حصلت الغبرة واذا خلطا لا وحدهما بل مع ضوء كما في الغمام الذي اشرقت عليه الشمس والدخان الذي
خالطه النار حصلت الحمرة ان غلب السواد مع الضوء [illegible] وان اشتدت غلبته عليه فالقتمة وان غلبه الضوء
على السواد حصلت الصفرة وان خالطها اي الصفرة سواد وحمرة فالخضرة اذا خلطت بنيلي حصلت الزنجارية
التي هي الكهبة واذا خلطت الخضرة سواد حصلت الكراثية الشديدة والكراثية اذا خلطها سواد حصلت [illegible]
النيلية ثم النيلية اذا خلط بها حمرة حصلت الارجوانية وعلى هذا فقس حال سائر الالوان وعند قوم [illegible]
بالالوان الاصل خمسة السواد والبياض والحمرة والصفرة والخضرة فهذه الخمسة الوان بسيطة ويحصل البواقي بالتركيب
من هذه الخمسة بالمشاهدة فان الاجسام الملونة بالالوان الخمسة اذا اسحقت سحقا ناعما ثم خلطت بعضها ببعض
فانه يظهر منها الوان مختلفة بحسب مقادير المخلطات كما يشهده الحس فهذا دليل على ان سائر الالوان مركبة منها وانما
الا ذلك اعني تركيب هذه الخمسة على انحاء شتى يحدث كيفيات في الحس [illegible] كما ذكر [illegible] لكن الكيفية
سوى هذه الخمسة فيوهم هذا القبيل انما تركب منها [illegible] لا تستحيل الا في الحس ولا يبعد ان يكون هناك
كيفية متوسطة من لون بسيط ويجوز ايضا ان يكون جميع ما عدا الخمسة مركبة منها فالواجب الاعتراف [illegible]

المقصد الثاني الحق انه [illegible] خلافا للحكماء الضوء شرط لوجود اللون في نفسه فاللون
انما يحدث في الجسم بالفعل عند حصول الضوء فيه وان كان اللون غير موجود في الظلمة لفقدان شرط وجوده بل الجسم
في الظلمة مستعد لان يحصل فيه عند الضوء اللون المعين فان الانراه في الظلمة فقد يكون لعدم رؤيتنا اياها لا لعدمه
لنفسه او لوجود العائق عن رؤيته وهو الهواء المظلم اذ لا عائق هناك سواه والثاني باطل لان الهواء المظلم غير
مانع فان الجالس في الغار المظلم يرى من في الخارج اذا وقع عليه ضوء ما والهواء الذي بينهما [illegible] مظلما

لا يتوقف على رؤيته وكيف يكون الظلمة عائقة عن الرؤية مع كونها امرا عدميا والمشهور فيما بين الجمهور وهو مختار
الامام الرازي انه اي الضوء شرط الرؤية لا الوجود فان رؤيته زايد على ذاته والمحققون [illegible] على ان عدم رؤيتنا في الظلمة
وانما هو في نفسه [illegible] الرؤية في الظلمة لعدم شرط الرؤية لا لوجود العائق عنها ولا لعدم اللون في نفسه
والجالس في الغار انما لا يرى ما خارجه عنه لعدم احاطة الضوء اي بالجالس في الغار فان شرط الرؤية ليس هو الضوء
كيف كان بل الضوء المحيط بالمرئي ولذلك يرى الجالس الخارج المستضيء بالنار وهاهنا ابن الهيثم مستدلا على
ان الضوء شرط لوجود اللون انا نرى الالوان تختلف بحسب ضعف الضوء وكلما كان الضوء اقوى كان
اللون اشد وكلما كان اضعف كان اضعف وكل طبقة من الضوء شرط للطبقة من اللون لا [illegible] بانتفاء
الاولى فاذا انتفى طبقات الاضواء كلها انتفى ايضا طبقات الالوان باسرها وهذا يوجب ان جميع الالوان التي
في ضمن هذه الطبقات [illegible] شروطها التي هي طبقات الاضواء فيستلزم اللون المطلق ايضا
لان الماهية لا توجد الا في ضمن الخاص ولا احتمال ان يكون اللون طبيعة يوجد في الظلمة فقط ولا يحس [illegible] اللون
المطلق في ضمنها قال [illegible] ويحتمل هنا انتفاء اللون مطلقا فاعترف بان ما ذكره يحتاج الى الحدس فلا يكون حجة على الغير
مع ان العامل الاعرف [illegible] المختلف بحسب مراتب الاضواء هو الرؤية المشروطة بها لا الكيفيات الالوان في انفسها فيكون
لرؤيته مراتب جلاء وخفاء بحسب شدة الاضواء وضعفها مع كون المرئي هو اللون باقيا على حاله واعلم وانت تعرف
ان مذهبنا هو الحق ان الرؤية سواء كانت متعلقة بالالوان او بغيرها امر يخلقه الله تعالى في الحي على وفق [illegible]
ولا يشترط بضوء ولا مقابلة ولا غيرهما من الشرائط التي اعتبرها الحكماء والمعتزلة على ما سيأتي في مباحث رؤيته تعالى
واما [illegible] للاعتقاد على [illegible] فتلك مراعاة قواعد اهل الحق في جميع المباحث وان
لم يصرح بها المقصد الثالث الظلمة عدم الضوء عما من شأنه ان يكون مضيئا فالتقابل
بينهما تقابل العدم والملكة والدليل على انه امر عدمي رؤية الجالس في الغار المظلم الخارج عنه اذا وقع على الخارج
ضوء ولا عكس [illegible] الا انه ليس للظلمة امرا حقيقيا فانها لو
[illegible] الاحتجاب [illegible] وجود العائق عن الرؤية بينهما [illegible] الضوء
سوى شرط كون [illegible] الخارج [illegible] ولذلك اختلف حالهما قال المصنف
[illegible] كان شرط الرؤية [illegible] ولا الضوء المحيط بالرائي فقد يكون العائق عن الرؤية ظلمة محيطة
[illegible] الظلمة المحيطة بالرائي ولا الظلمة مطلقا [illegible] الضوء [illegible] الظلمة امرا موجودا عائقا
حال الجالس والخارج في الرؤية كما ذكره وقد [illegible] على كونها عدمية فانا اذا فرضنا خلو الجسم عن النور [illegible]
[illegible] لم يكن حاله الا هذه الظلمة التي نجدها [illegible] في الهواء وليس هناك [illegible]
انا اذا غمضنا العين كانت حالنا كما اذا فتحناها في الظلمة الشديدة ولا شك انا لا نرى فيها [illegible]

سيأتي جوابه ... فتخيل انا نرى كيفية في السواد وكذا الحال في تخيلنا الظلمة امرا محسوسا

فرع منهم من جعل الظلمة شرطا لرؤية بعض الاشياء كالتي تلمع وترى بالليل من الكواكب والشعل البعيدة ولا ترى في النهار وما ذلك الا لكون الظلمة شرطا لرؤيتها وذلك ليس لتوقف الرؤية على الظلمة بل لان الحس يشتغل بالليل عن الضوء القوي كما في النهار فيحس بالضوء الضعيف ويدركه ولما كان في النهار مشتغلا عن ضوء قوي لم ينفعل عن الضعيف فلم يحس به وذلك كما ان الهباء الذي يرى في البيت اذا وقع عليه الضوء من الكوة ولا يرى في الشمس لا لانه يعدم الا ان الحس يكون مشتغلا بالضوء القوي عن الاحساس بالهباء كله فاذا كان في البيت فان بصره ليس ... مشتغلا عن ضوء قوي فلا جرم يدرك الهباء المشتمل على ضوء ضعيف ولا يخفى على ذي فطنة ان الاولى ان يجعل هذا الفرع معقبا لما عقب المقصد الثاني لم يحصل فيه ما ... الظلمة ... للمقصد الثالث الحكم الثاني من ... المبصرات في الاضواء وفيه مقاصد اربعة الاول زعم بعض الحكماء ان الضوء اجسام صغار ... [illegible]

[illegible]

... الضوء ... [illegible]

من الفلك الرابع على وجه الارض لا ينفصل عنها الا في ... وكانت ... الحركة ... [illegible]

... الضوء ... [illegible]

فرع ... [illegible]

... الضوء ... [illegible]

وجهها
الوجهين

وغيرها فقد يكون مضيئة مشرقة ولا اشكال فيها ايضا مشاركة في الماهية بل مخالفة فيها فلا يكون الضوء نفسها الذي هو جزء
المبطلين لمذهبهم نظر اخر وهو ان يقول ذلك انما يدل على ان الامر المحسوس الذي لا يحس به لون ليس هو فلا يكون الضوء
زائدا على اللون وقيل عليه انه يجوز ان يتجدد الالوان بحسب اشتداد الضوء شيئا فشيئا سواء كانت متخالفة
في الوجود او مجتمعة في المحل وكلاهما باطل عندهم وهذا قال الامام الرازي هؤلاء الذين قالوا الضوء ظهور اللون
ان ارادوا ان اللون كيفية زائدة على ذات اللون وسموه بالظهور لانه سبب له فذلك نزاع لفظي وان زعموا ان
ذلك الظهور مجرد حالة نسبية عن ظهور اللون عند الحس فهو باطل لان الضوء امر غير نسبي فلا يصح تفسيره بما هو
النسبية وان جعلوه عبارة عن اللون المتجدد فلا يكون الضوء زائدا ظهور اللون معنى وانه عطف على اذ ربما
اي ولانه يجوز ان يشترك الامور المخالفة بالماهية في امر داخل او عارض فيجوز ان يشترك الالوان المختلفة الحقائق
في كونها ذات مراتب اي في الظهور الذي له مراتب متفاوتة وهذا ضعيف جدا اذ المراد ان الضوء الذي في البياض
مثلا هل في الماهية الضوء الذي في السواد وكان يشبهه الحس حالا ينافي الماهية قطعا فلا يكون ضوء كل منهما عين
لون آخر بما عليه وان فرض بطلان هذين الوجهين فالمعتمد في الرد على هذا القائل ان البلور في الظلمة اذا وقع عليه
ضوء يرى ضوءه دون لونه اذ لا لون له وكذا الحال في الظلمة اذا وقع عليه الضوء فانه يرى ضوءه ولا يرى لونه
فقد وجد الضوء بدون اللون كما قد وجد ايضا اللون بدونه فان السواد وغيره من الالوان قد لا يكون مضيئا وايضا
لو كان الضوء عين اللون لكان نقيضه هو السواد لكنه باطل لان الضوء لا يقابله الا الظلمة اجيب القائل بان الضوء
هو ظهور اللون لا كيفية زائدة عليه بل الحس يكون انما يرى في الاخف الا ان الاعم ظاهر منها ربما وايضا بانه يرى في
الضوء الاضعف بالاقوى كاللون بالليل مثل البراغيث وعين الهرة فانه يرى مضيئا في الظلمة ولا يرى ضوءه في السراج
ثم السراج كانه يرى مضيئا مشرقا او يضمحل ضوءه في ضوء القمر ثم القمر فانه مضيء ولا ضوء له في الشمس ثم الشمس كانت الا
في الاضاءة التي يزول منها ضوء ما على ما تراه بوادي الحس في زوال الاضعف بالاقوى الا ان الحس لا يدرك الاضعف عند
الاقوى والازوال ثم عجب بعد ذلك بل الحس ضعيف في الظلمة كان اللامع بالليل فقد رجح الظهور ظنا ان ذلك الظهور
كيفية زائدة على كونه ثم اذا ضعف بنور السراج ونقل اللامع لم يزل ضعيفا كان ترى الاضعف بالبصر وكذا الكلام
في السراج والقمر فعند ظهور الا اضعف من الاشياء المضيئة الا ظهورا لو انها عند الحس كان زواله لم يعرف والظاهر
عنده فلا يكون الضوء كيفية زائدة على اللون وظهوره **قلت** هذا تخيل الا ان ارادوا مثال الغاية في الظهور الا يكون
لونا الذي ذكر منع ان يرى اختلاف احوال الاجسام المختلفة في قوتها وضعفها على اختلاف الحس في قوته وضعفه
ولا يدل على ان الضوء الذي هو كيفية موجودة زائدة على اللون وظهوره اذ قد يراه الحس لا يستعل على الاضعف الموجود في
نفسه عند انفعاله عن الاقوى فيجوز ان يكون للامع مثلا ضوء مغاير للونه الا انه لا يرى في ضوء السراج وانه اعلم
المقصد الثاني في ان الضوء في مراتب الضوء مطلقا النوع بالمضيء لذاته هو الضوء اذ قد عرفوا الاول

بالكيف الكاشف الحاصل للجسم المضيء في ذاته بفعل اطلاقه على ما يعمها وغيرها كالذي للشمس بما على القمر والكواكب فانها مستفيدة لنورها
غير مستفيدة من شيء آخر والفائض بالمضيء لغيره نورا اذا كان الغير مضيئا لذاته كما في القمر ووجه الارض المستضيء بضوء
الشمس اذا قوبل القمر بها فنورا بهذا المعنيان على ما في القمر والسعادة وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا والحاصل
في الجسم من مقابلة المضيء لغيره هو الظل كالحاصل على وجه الارض حال الاسفار وعقيب الغروب فانه مستفاد من الهواء
المضيء بالشمس وكالحاصل على وجه الارض من مقابلة القمر المستنير بالشمس والضوء اما ذاتي للجسم او مستفاد من غيره وذلك
الغير اما مضيء لذاته او لغيره فما عرفت من اقسامه ثلاثة وقد يعتبر الظل بالحاصل من الهواء المضيء فيخرج عنه الحاصل
على وجه الارض من مقابلة القمر وقد يعتبر الضوء الحاصل على وجه الارض فالضوء الاول هو الحاصل من مقابلة المضيء لذاته والضوء
الثاني هو الحاصل من مقابلة المضيء لغيره فيكون الضوء الذاتي خارجا عن الاول والثاني وان الظل من اقسام غيره
متفاوتة في الشدة والضعف كما في اشعة الجدار ثم القريب في البيوت ثم القريب فيها ثم القريب في الخادع فان كل الحاصل في فناء
الجدار اقوى واشد من الاخر لكونه مستفادا من الامور المستضيئة من مقابلة الشمس الواقعة في جوانبه ثم الحاصل في البيت
اقوى من الحاصل في المخدع بضعف الجميع او كثيرها تاخح الزوال وهو الاخر المنتهي الى الاول مستفادا من المضيء بالشمس والثاني
مستفاد من الاول فاختلف احوال هذه الاظلال لاختلاف معادنها في الشدة والضعف وكما تراه الظل في الا ان الظل
الذي يختلف في البيت شدة وضعفا بحسب الكوة اي الثقبة الماضية وكبرها فانها كلما كانت اكبر كان
الظل الحاصل في البيت اشد واقوى وكلما كانت اصغر كان ذلك الظل اضعف وينقسم الظل في داخل البيت
بحسب مراتبها في الشدة والضعف الا غير انها تنتهي الى امور غير محصورة في عدد يمكن احصاؤه اتفاقا الكل
بحسب مراتبها في الضوء والكبر كذلك ولا تنتهي الى ظل يضعف بسبب صغر الكوة في الشدة الا الى كونه غير منقطع
المقصد الثالث
هو الظلمة كما مر ان الظلمة عدم الضوء عما من شأنه ان يكون مضيئا
في تكيف الهواء بالضوء اولا وانما اورده هاهنا لان ما ذكره في المقصد الثاني من مراتب الظل مبني على
تكيف الهواء بالضوء منهم من منعه وجعل شرطه ان شرط التكيف بالضوء اللون ولا لون للهواء لكونه بسيطا
فلا يقبل الضوء لا استعداد شرطه ولا كان العاقل الا انه فيه مقرر ان الضوء شرط لوجود اللون عند الحكم فلو
كان اللون شرطا للضوء ايضا لدار احاب عنه بعضهم وقال في الضوء واللون شرط لا قوة والدور دور معية
فلا امتناع فيه لما عرفت من جواز امتناع الانفكاك من الجانبين ويبطله انه يبطل قول الاول انا نرى في الصبح
الا في مضيئا وما هو الا الهواء يتكيف بالضوء وقد يجاب عنه بان ذلك للاجزاء البخارية المختلطة بالهواء
والكلام في الهواء الصرف لا الذي مع الاجزاء الارضية والمائية والبخارية القابلة للضوء بسبب كونها ذات لون
في الجملة ورده الامام الرازي بانه يلزم على هذا ان الهواء كلما كان اصفى كان الضوء الحاصل فيه عند الطلوع
وبعد الغروب ومن الصبح والشفق اضعف وكلما كان البخار والغبار فيه اكثر كان ضوءه اقوى لكن الامر بالعكس

وان صح قول المستضيئين بالهواء بوجه آخر ايضا وهو انه لو لم يتكيف الهواء بالضوء لوجب ان يرى بالنهار الكواكب التي
في خلاف جهة الشمس لان الكواكب باقية على ضوئها والحس يستعمل على ذلك [illegible] فرضوا الهواء [illegible] في الاحتجاج كما
احتج المانع بانه لو تكيف الهواء به لاحسسنا به اي بالهواء الكاسي باحداره التكيف به لكن لا نحس به اصلا فلا يكون
متكيفا بالضوء وهو جواب منع الملازمة لجواز ان لا يكون اللون شرطا في الاحساس ولا يكون التكيف بالضوء
كافيا في رؤيته لكيفية التكيف بالضوء الضعيف والهواء انما يتميز بلون بالكلية وانما له لون ضعيف جدا لجواز ان
لونه ضعيف كما للماء والاحجار المشفة فلا يكون ذلك اللون كافيا في رؤيته للهواء بل كفايته في قبوله للضوء
الا حصل قبوله له مشروطا باللون [illegible] اي بعد الاء
ويلمع على بعض الاجسام المستنيرة كانه شيء يفيض منها الى غيرها من الاجسام ويكاد يستتر لونها وهو اعني ذلك الذي
المعروف [illegible] للصيقل كالمحلولة [illegible] وليس [illegible] على الشمس [illegible] اللون واللمعان [illegible]
[illegible] كالمرآة التي حاذت الشمس [illegible] النور [illegible] الضوء [illegible] الشعاع والضوء [illegible]
للجسم والبريق والنور [illegible] فهذه النوع الثالث في المحسوسات [illegible] الاصوات والحروف
التي هي كيفيات عارضة للاصوات ومباحثه اي مباحث هذا النوع فنان الفصل الاول في الصوت [illegible]
كونه موجودا مسموعا علمه بالطبع وفيه [illegible] الاول ان الضوء وان كان بديهي [illegible] كسائر المحسوسات
الا انه قد اشتبهت عند بعضهم ماهيته فقيل الزمنية والبعد فقيل الصوت هو التموج اي تموج الهواء وهو
[illegible] وقيل الصوت هو القرع او القلع [illegible] الا [illegible] الحق [illegible] ماهيته [illegible]
مستغنية عن التعريف و[illegible] التموج [illegible] الصوت [illegible]
[illegible] فانه قد يعرض [illegible] الصوت [illegible]
[illegible] الصوت والصوت ليس [illegible] التموج [illegible] والصوت ليس [illegible]
[illegible] والصوت [illegible] اللون [illegible] الاصوات [illegible]
وسببه اي سبب الصوت القريب تموج الهواء وليس تموجه هنا حركة انتقالية من هواء واحد بعينه بل هو [illegible]
[illegible] وسكون بعد سكون فهو حالة شبيهة بتموج [illegible] اذا [illegible] وسطها [illegible] التموج
سببا [illegible] التموج المذكور حصل الصوت واذا [illegible] الصوت [illegible]
تموج الهواء الخارج من الحلق والآلات الصناعية [illegible] بانقطاعه وكذا [illegible]
[illegible] لانقطاع تموج الهواء [illegible] الامام الرازي [illegible]
[illegible] البحث [illegible] هناك [illegible] تموج الهواء [illegible]
هناك [illegible] التموج [illegible]

صح
وذكره في شرح [illegible]

كلما يقدر [illegible] ان [illegible] بعض الحركات [illegible] الصوت
[illegible] تموج الهواء على وجه مخصوص وكذا الحال في [illegible]
[illegible] وسبب التموج المذكور [illegible]
[illegible] للتموج [illegible] الهواء [illegible]
[illegible] الهواء [illegible] التموج المذكور [illegible]
[illegible] التموج [illegible] الصوت [illegible]
[illegible] القرع والقلع سبب لتموج الهواء وان كان التموج [illegible] التموج [illegible]
[illegible] الهواء المتموج [illegible] الارض [illegible] الصوت [illegible]
واذا [illegible] الصوت [illegible]
[illegible] الصوت [illegible] القرع والقلع [illegible]
[illegible] الصوت [illegible] التموج [illegible]
[illegible] القرع [illegible] والقلع [illegible]
[illegible] سببا للصوت [illegible] التموج [illegible] سببا للصوت [illegible]
[illegible] القرع والقلع [illegible] سببا [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الصوت [illegible] السامعة [illegible]
[illegible] الهواء [illegible] الصوت [illegible]
[illegible] الصوت [illegible]
[illegible] الهواء [illegible] الصوت [illegible]
[illegible] السامعة [illegible] الهواء [illegible]
بالصوت ايضا وهكذا الى ان يتموج ويتكيف به الهواء [illegible] السامعة [illegible]
[illegible] بالصوت [illegible] الهواء [illegible] الاول [illegible]
[illegible] صوت [illegible]
[illegible] للصوت [illegible]
الهواء الحامل للصوت [illegible]
[illegible] صوت [illegible]
[illegible] الهواء [illegible]

وبين كونه كذلك الا ان الرابع يقتضي ان الهواء الحامل له او كان الحال بعينه الذي هو سبب السمع فلو لم يكن على ان سماع الصوت يتوقف على
وصول حامله الى القوة السامعة ... فانا نشاهد ضرب القاصر على الخشبة ... الثالثة انه يسمع الصوت ساكنا
عن سببه اعني سبب الصوت ... فانا نشاهد ضرب الناس على الخشبة بعيدا ونسمع صوته الذي يوجد معه الخشبة
بعد ذلك بزمان يتفاوت ذلك الزمان بالقرب والبعد وما هو الا لسلوك الهواء الحامل له مسافة حتى يصل الى
الصماخ واعترض الامام الرازي بان الوجوه الثلاثة لا تفيد الا الظن اذ محصولها انه متى وجد وصول الهواء
الحامل وجد السماع ومتى لم يوجد لم يوجد فلا يفيد الا الظن وقد يمنع ان ... احتياج الادراك ... الى
الاحساس بالصوت لا يتوقف على وصول حامله الى الحاسة بانا نسمع الصوت من وراء جدار غليظ جدا او ...
محيط بجميع جوانبه ولا يعقل ... ذلك السماع بسبب وصول الهواء الحامل له الى السامع فان الهواء ... متشكل
بشكل مخصوص لم يتكيف بالكيفية المخصوصة ونفوذ الهواء الحامل للصوت في الجدار المذكور ... نفوذه
في المنافذ ... على شكله الذي يتكيف بالكيفية المخصوصة موصلا لها الى الحاسة ... فلو كان السماع
موقوفا على الوصول لم يتصور ... اصلا قلت شرط ... على كيفية ان شرط السماع ... الهواء ... بالكيفية
التي بها الصوت المسموع على التموج ولا استبعاد ان ينفذ الهواء في المنافذ الضيقة ... بالكيفية التي بها الصوت
المخصوص وطلاقة الشكل مع الكيفية ... فان الهواء الحامل للصوت متشكل بشكل مخصوص ... بكيفية
المعينة على سبيل ... نفوذه في المنافذ ... الشكل ...
وربما ... على ... الوصول ... الحروف ... الا في الاصوات ... ان يكون ...
ابا ... وصول الهواء الحامل لها ... كيفية الوصول ... عليه ...
حروف الكلمة الواحدة اما بهواء واحد او متعدد ... الاول ... الا سامع واحد ... كما ان ...
السامع الواحد ... الكثرة ... الحامل لها بهواء متعدد ... الهواء الواحد ... السامع الواحد ... ان يكون
ولو ... الواصل ... ان يكون السامع ... الوصول او ... شرط السماع ...

المبحث الثالث الصوت موجود في الخارج لا في ... الصماخ لا انه انما يحصل ... التموج على ...
... ان التموج ... الهواء ... الصماخ ... في هذا الهواء ...
ولا وجود في الهواء التموج ... الصماخ ... الصوت موجود في الخارج ... الصماخ ...
جهته اصلا لانه ... لم ... الا ... الاثر ... الصوت ...
وصول ... الا ... وذلك ... ان ... جهته
جهة ذلك ... الاصوات ... يكون الصوت
موجودا ... السامع ...

من الاحساس بالصوت مشروطا بوصول الهواء الحامل له ... اجزاء ... اولا
الوصول ضعيفة ... لا ... القرب والذي ... الصوت موجود في الخارج ... الصماخ ...
القريب والصوت البعيد اذ لو كانت الاصوات موجودة في خارج الصماخ ...
... القرب والبعد وهذا الدليل الثاني ... على ادراك الصوت في ... القرب او البعيد ...
السامع ... الاحساس بالوصول ... الى ...
... الهواء التموج ... الصماخ ... ادراك الصوت ...
... الصماخ ... القرب والبعد ... الهواء ...
... الهواء ... المسافة ...
الصوت ... الصماخ ... ادراك ...
... البناء ... جهته ...
...
... المسافة ...
... الواصل ... البناء ...
... الاول ...
... من ... فلما ... السامع ...
... الصوت ... الجهة ...
... الصوت ... الجهة ...
الصوت فقط ...
... الصوت اذا ادرك ... الجهة ...
... الرابعة ...
... الصوت ... الهواء ... الصماخ ... الصوت موجود ...
... البعيد ... القريب ... البعيد ...
... الصوت موجود في خارج
الصماخ ... الدليل الثاني ... الاول ...
... الصوت ... الجهة ... الصوت ...
... التموج ... الهواء الخارج

وامتداد الشعاع من خلاف جهة الصوت فلا يكون ادراك بجهته بسبب ورود الهواء القارع [illegible]

انه اي بان الانسان يميز بين الصوت البعيد والضعيف القريب فيبطل ما ذكر من ان [illegible] هو الاقوى [illegible]

لو صح ان يشتبه علينا الحال في القوة والضعف والقرب والبعد حتى اذا سمعنا صوتين [illegible] البعد مختلفين في القوة

وجب ان نتردد ونجوز ان يكون احدهما قريبا والاخر بعيدا او يكون التفاوت بينهما في القوة الذي [illegible]

قوة وضعفا وليس الامر كذلك المقصد الرابع الصدى التموج الحاصل للصوت اذا قاوم جسما

املس كجبل او جدار [illegible] والمشهور في الكتب [illegible] في الجدار [illegible] ورجع ذلك الهواء القارع

بهيئته الا ان ذلك [illegible] ويكون شكله في التموج باقيا على هيئته [illegible]

فيتشكل [illegible] عند الانعطاف رجع جواب اذا رجع ذلك الهواء [illegible] في الهواء [illegible]

صوت شبيه بالاول وهو الصدى المسموع بعد الصوت الاول على تفاوت بحسب قرب المقاوم وبعده [illegible]

على القول بوجود الصدى الاول الظاهر ان الصدى اي سبب الصدى تموج هواء [illegible] لا رجوع الهواء الاول

لان الهواء اذا تموج على الوجه الذي عرفته فيما مر فلما صادم المتموج [illegible] الخلف [illegible]

[illegible] ذلك التموج الذي كان حاصلا [illegible] بسبب مصادمه ورجوعه تموج [illegible] التموج

الاول فهذا التموج [illegible] والرجوع هو السبب للصدى الشبيه بالصوت الاول [illegible]

التموج الاول [illegible] بعد سكونه [illegible] التموج الثاني [illegible]

الاول [illegible] الهواء المصادم [illegible] التموج الاول [illegible] الصوت الاول [illegible]

ان الصدى يكون [illegible] الاول هو الظاهر [illegible] الثاني [illegible]

ان [illegible] الاشبه ذلك لانه اذا تموج هواء على [illegible] التموج الى [illegible]

[illegible] تموج الهواء الاخر سببا للصدى وانت خبير بان هذا [illegible]

[illegible] الهواء المتموج الحامل للصوت لا من رجوع الهواء الحامل [illegible]

[illegible] الصدى اما [illegible] الصوت [illegible]

والصدى في زمان [illegible] بحيث [illegible] على ادراك [illegible] الصوت والصدى [illegible]

[illegible] فيحس بهما على انهما صوت واحد [illegible] والقباب [illegible]

[illegible] الهواء الراجع [illegible] وما [illegible] المذكور [illegible]

[illegible] فيكون رجوعه [illegible] رجوع الهواء [illegible] فلا يحدث [illegible]

حتى [illegible] هذا اذا [illegible] ذلك [illegible]

[illegible] في الهواء [illegible]

وجماعة الصوت كان صوت النفس في الهواء اضعف منه في [illegible] في هذا الا ان الصدى [illegible]

بالصوت في [illegible] فيقوى ويتضاعف صوته [illegible] بالصدى المحسوس معه في زمان واحد [illegible] الهواء [illegible]

[illegible] الصوت اولا يوجد فيها [illegible] باشتراط العاكس [illegible] الثاني في الحروف وفيه مباحث

[illegible] المقصد الاول [illegible] ابن سينا بانه كيفية اي هيئة وصفة تعرض للصوت [illegible]

[illegible] الصوت [illegible] في الحدة والثقل [illegible] المسموع [illegible] والما [illegible]

[illegible] للصوت [illegible] الحروف الانية [illegible]

[illegible] الامام [illegible] التعريف المذكور [illegible] الحروف الصوامت [illegible]

لا يوجد الا في الان الذي هو نهاية زمان الصوت او نهايته فلا يكون عارضة له حقيقة لان العارض [illegible]

[illegible] الحروف الانية لا يوجد مع الصوت الذي هو زماني [illegible]

عارضة للصوت عروضا في الان [illegible]

[illegible] ان يكون [illegible] الحروف الانية [illegible] للصوت عارضا له [illegible]

[illegible] في الحدة والثقل [illegible] اي الزير [illegible] والثقل اي البم [illegible]

[illegible] للصوت [illegible] ذلك الصوت [illegible] في تلك الصفة العارضة الا انه [illegible]

[illegible] المسموع [illegible]

[illegible] الهواء [illegible] الانف [illegible]

[illegible] الغنة والبحوحة سواء كانتا [illegible] عارضتان للصوت [illegible]

[illegible] والثقل [illegible] فلا يكون [illegible] المسموع [illegible]

الصوت [illegible] فان هذه الامور ليست مسموعة [illegible] الطول والقصر [illegible]

[illegible] منها [illegible] المسموع [illegible] الطول [illegible]

[illegible] صوت [illegible] في ذلك الوقت وهو مسموع وصوت [illegible] ذلك الوقت وليس مسموعا [illegible]

[illegible] بالبصر [illegible] السمع [illegible]

[illegible] والجهر [illegible] المسموع [illegible] هذه الامور [illegible]

المسموع [illegible]

[illegible] المسموع [illegible] المسموع الذي هو مجموع الصوت وعارضه [illegible]

[illegible] واعلم ان الحكم بان [illegible]

[illegible] الصوت [illegible]

[illegible] المصنف [illegible] مخارج الحروف [illegible] الحروف [illegible]

الحروف [illegible] بالاصوات [illegible] اذ لا يمكن لنا [illegible] الا باضافات [illegible]

لا يفيد [illegible] معرفة [illegible] المقصود [illegible] التنبيه على خواصها وصفاتها [illegible]

[illegible] الحروف [illegible] الوجه الاول ان الحروف [illegible] حروف المد واللين وهي الالف والواو

والياء اذا كانت ساكنة متولدة من اشباع ما قبلها من الحركات المجانسة لها فان الضم يجانس الواو والفتح الالف

والكسر الياء واما ما عداها سواء كانت [illegible] الحروف المذكورة والصامتة فقد يكون متحركة وقد يكون ساكنة بخلاف

المصوتة فانها لا تكون الا ساكنة [illegible] ما قبلها من جنسها كما عرفت فالالف لا يكون الا مصوتا لامتناع كونه متحركا

[illegible] الحركة [illegible] واطلاقها على الالف عن الهمزة بالاشتراك اللفظي واما الواو والياء

واحد منها قد يكون مصوتا كما عرفت وقد يكون صامتا بان يكون متحركا او ساكنا ليس حركة ما قبله من جنسه الوجه

الثاني ان الحروف اما زمانية صرفة كالحروف المصوتة [illegible] والفاء والقاف والسين والشين فانها [illegible]

للصوت [illegible] زمانه بلا شبهة وكذلك الصوامت المذكورة ونظائرها [illegible]

على النظر انها زمانية ايضا واما [illegible] كالتاء والطاء والدال وغيرها من الصوامت التي لا يمكن [illegible]

فانها لا توجد الا في آخر زمان حبس النفس كما في لفظ [illegible] او في اول لفظ [illegible]

[illegible] هذه الصوامت [illegible] الصوت [illegible]

والزمان [illegible] الحروف [illegible] اطلاق الصوت والحرف [illegible]

[illegible]

[illegible] الوجود [illegible]

وكذا الحال في الطاء والظاء الوجه الثالث ان الحروف [illegible] لا اختلاف بينها [illegible]

بالحركة والسكون [illegible] الحركة [illegible] بالذات [illegible]

[illegible] سواء كان ساكنا [illegible] الساكنة والمتحركة [illegible]

[illegible] الحركة والسكون [illegible] المقصد الثالث [illegible]

[illegible] متحرك او ساكن [illegible] الحركة والسكون [illegible]

[illegible] الحرف الصامت [illegible] اذا عرفت هذا

[illegible] الابتداء [illegible] الابتداء [illegible] الصامت [illegible]

[illegible] الابتداء [illegible]

[illegible] الصامت [illegible] الابتداء [illegible] السكون [illegible]

[illegible] عدم جواز الابتداء بالساكن [illegible]

الابتداء بالساكن [illegible] والاحكام والرضاعة [illegible] الابتداء

بالساكن [illegible] وبالمتحرك [illegible] بلا شبهة [illegible] الابتداء

بالساكن في [illegible] في المخارج [illegible] الاتراك [illegible] الناس

[illegible] الحروف [illegible] في اللغات [illegible]

[illegible] النحوية [illegible] السنة [illegible]

الحروف المصوتة [illegible] الحركات [illegible]

[illegible] ساكنة المقصد الرابع [illegible]

[illegible] الصامت [illegible]

[illegible] الساكن [illegible] الصامت [illegible]

[illegible]

[illegible] ساكن [illegible]

صامت [illegible] الامام الرازي [illegible] المصوتات [illegible]

[illegible] المصوتات [illegible] الحركات

[illegible] المصوتات [illegible] المصوتات [illegible]

[illegible] الصوت [illegible] صامت [illegible] المصوت

[illegible] المصوتات [illegible] الحركات [illegible] المصوتات [illegible]

[illegible] الالف ثم الياء ثم الواو [illegible] الكسرة ثم الفتحة [illegible]

الحركات [illegible] المصوتات [illegible] الحركات [illegible] الحروف المخصوصة

[illegible] الحروف الصامتة [illegible] الحركة [illegible] الاول ان الصامت [illegible] والحركة

زمانية والآن [illegible] على الزمان [illegible] في الآن [illegible] اول زمان [illegible]

[illegible] حدوث الحرف الآني في الآن الذي هو [illegible] زمان الحركة [illegible]

الحركة [illegible] على الحرف [illegible] المتكلم بالحركة [illegible] المتكلم بالحرف [illegible]

[illegible] المتكلم بالحركة [illegible] المتكلم بالحرف

[illegible] الحرف الصامت [illegible]

[illegible]

فلا يثبت في بطلان الحركة على الحرف ولهذا امتنع ايضا بطلان ما قيل ان الابتداء بالصامت الساكن جائز الا ان يوقف

الصامت المتقدم على المصوت المتأخر محتاج الى ذلك التقدم وهو محال **النوع الرابع** من الكيفيات المحسوسة الا

المذوقات المدركة بالقوة الذائقة وانما اخرها عن المبصرات والمسموعات لان مدار الكلام فيها ...

[illegible]

[illegible]

ظاهر والمالحة في ذلك دون العفوصة فاليه اشار بقوله اذ السعي منتهي باطن اللسان وظاهره معا فيوشخ

الطعم بقوة شديدة والعافص يقبض ظاهره فقط ولا يكون النبوة عنه في تلك الغاية والمعتدل القوي يوجب الحلاوة

يعمل فعلا ملايما وذلك لانه لا يوثر فيه تاثيرا شديدا ولا يكثف ايضا تكسا فونا بل يفعل فعلا بين بين فيحدث

طعم ملايم وهو الذي ما يحدث عنه فعله في القابل الكثيف الحلاوة وذلك لشأن المقاومة فيحس بعضه قوة ملايم [illegible]

الكثيف والفاعل المعتدل فيحدث لقوة الفاعل ويؤثر تاثيرا ما ملايما فيختلف بين اليونت والتكسا البليغ [illegible]

هناك كيفية هي في غاية الملايمة عن الحلاوة وهي اشد الطعوم ملايمة للارضية المعتدلة والدسم واشباهها عند القوي [illegible]

وهو في اللطيف الدسومة لفقد المقاومة بين القابل اللطيف والفاعل المعتدل فيعتدل لقوة الفاعل فيه ويفعل فعلا

ضعيفا ملايما فيحدث فيه كيفية ضعيفة ملايمة هي الدسومة وهو في القابل المعتدل التفاهة وذلك لان الفاعل المعتدل

يجب ان لا يكون تاثيره في القابل المعتدل اقل من تاثيره في الكثيف واكثر من تاثيره في اللطيف فيجب ان يحصل

هناك كيفية ملايمة هي اضعف من الحلاوة واقوى من الدسومة الا ان هذه الكيفية لا يوثر في المزاج [illegible]

والجسم الكامل لها لا يتغذى به لتوسطه بين اللطافة والكثافة فلا يحس هذه الكيفية لعدم التاثير ان تاثير القابل [illegible]

في العضو الذايق لا تأديه ولا بكيفية طعم فلا يحس به الذي يدرك الطعم [illegible] علاف الدسومة فانها [illegible]

ضعيفة الا ان احساها لطيف يتغذى المزاج فيؤثر فيه [illegible] بكيفية فيحس بالدسومة دون

التفاهة [illegible] الا التفاهة طعم فوق الدسومة دون الحلاوة الا انها غير محسوسة [illegible]

التفاهة لعدم الطعم كما في الاجسام البسيطة [illegible] والمصنف هذه التفاهة [illegible]

وتباعد [illegible] لا يحس [illegible] الكثافة [illegible] فلا يحس [illegible]

القوة [illegible] في [illegible] الطعم [illegible] الذايقة [illegible]

اخلى [illegible] طعم قوة حار [illegible] الغوص [illegible] هذه [illegible]

وتفاهة [illegible] الطعوم [illegible] التفاهة [illegible] عدم الطعم [illegible]

منها [illegible] المطلقة في [illegible] وكذلك [illegible] الامام الرازي [illegible] بساطة الطعوم [illegible]

ان المعدوم [illegible] التفاهة [illegible] فانا طعم بسيط [illegible] عليه [illegible]

الزاج والتفاهة في [illegible] الطعوم [illegible] ثم الزاج ثم الملوحة [illegible]

التخلخل [illegible] باردة [illegible] بسبب [illegible] الملوحة [illegible]

الملوحة على الزاج [illegible] البورق [illegible] الطعوم [illegible] ثم [illegible]

قال [illegible] الحلو [illegible] قليلا قليلا [illegible] الا [illegible] ثم

الى [illegible] ثم [illegible] الحلاوة [illegible] في الاغلب [illegible] عفوصة

بسبب لطافته [illegible] اذ [illegible] نفوذه

لا حل لطافته [illegible] والحبارة والعسل

حلو [illegible] الحلو [illegible] عليه

الزاج [illegible] الطعوم [illegible] الكيفية

فصل الثاني هذه الطعوم المذكورة هي الطعوم البسيطة [illegible] تركيب منها طعوم لا نهاية لها

وذلك [illegible] التركيب [illegible] ذوات طعوم بسيط [illegible] لا يتغير [illegible]

طعم واحد [illegible] الاسباب المقتضية للطعوم المعدودة فانه اذا اجتمع اسباب

كثيرة [illegible] طعم [illegible] التركيب و

والتركيب [illegible] الطعوم المركبة [illegible] الكثرة وقد يعقل [illegible] الطعوم فعلا

[illegible] كيفية الطعوم [illegible] الفاعل والقابل المذكورين [illegible]

الا [illegible] حرارته [illegible] بارد [illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] وكذلك [illegible] الافيون [illegible] الروح [illegible]

[illegible] احداث [illegible] الروح [illegible]

[illegible] الروح [illegible] بالوضع [illegible] الافيون [illegible]

[illegible] للبرودة [illegible] الافيون [illegible]

[illegible] الافيون [illegible] حرارته [illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] الطعوم المركبة [illegible] المركبة [illegible]

[illegible] الاول [illegible] المركبة [illegible]

[illegible] الطعوم المركبة [illegible] الطعم المركب [illegible]

[illegible] الزاج [illegible] التفاهة في [illegible]

الاول هذه الطعوم [illegible] هذه الطعوم [illegible]

[illegible] الكيفية [illegible] الطعم

[illegible] الطعوم [illegible] ذلك [illegible]

[illegible] ذلك [illegible]

[illegible] الطعوم المذكور [illegible]

[illegible] الطعوم كيفية

نفسه فلا يتميز الحس بينهما اي بين كيفيته الطعمية والكيفية اللمسية فيحس بمجموعهما كطعم واحد متميز عن سائر الطعوم وذلك

كالحريف والقابض [illegible] من طعوم الطعوم فيظن مجموع ذلك واحدا او كالحامض [illegible] طعم من الطعوم فيظن

مجموع ذلك طعما صرفا وان كان هو المختلط [illegible] بعض الصور فانا لو [illegible] الحرافة والعفوصة هو

الفلفل [illegible] المواضع وقد يتوهم من عبارته انهما طعمان حقيقيان بلا شبهة الا انه قد يقع الاشتباه فيهما في بعض

المواضع **النوع الخامس** في الكيفيات المحسوسة في المشمومات المدركة بالقوة الشامة ولا اسم لها عندنا الا من وجوه ثلثة

الاول باعتبار الملائمة والمنافرة فيقال للملائم طيب وللمنافر منتن الثاني بحسب ما يقارنها من طعم كما يقال رائحة حلوة

او رائحة حامضة الثالث بالاضافة الى محلها كرائحة الورد والتفاح وانواع الروائح غير مضبوطة [illegible]

والضعف غير مخصوص [illegible] الطعوم وغيرها **الفصل الثالث** من الفصول الاربعة التي هي [illegible] في الكيفيات

النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الاجسام العنصرية فقيل المراد [illegible] الحيوانية [illegible] الاختصاص [illegible]

الكيفيات [illegible] الحيوان دون النبات والجماد وعلى هذا فلا ينبغي ان يعد الكيفيات كالعلم والقدرة والارادة

الثابتة للواجب والمجردات فلا يكون مختصة بالحيوانات على القول بثبوتها للواجب وغيره من المجردات [illegible]

[illegible] الكيف [illegible] الاعراض **فقيل** المراد بها ما يتناول النفوس الحيوانية والنباتية [illegible]

[illegible] النبات بحسب قوة التغذية والتنمية [illegible] فان كانت الكيفية النفسانية [illegible]

حالة [illegible] لا يزول عنه اصلا [illegible] ملكة [illegible]

[illegible] التغير والزوال [illegible] والاختلاف بينهما بعارض مفارق [illegible] بالتدريج [illegible]

الا ان الكيفية النفسانية [illegible] كالكتابة مثلا [illegible] ابتداء حصولها حالا واذا [illegible] زمانا واستحكمت صارت [illegible]

ملكة كما ان الشخص الواحد قد كان صبيا ثم يصير رجلا [illegible]

وانت تعلم ان الكيفية النفسانية [illegible]

الموضوع [illegible]

وهي الكيفيات النفسانية [illegible] انواع [illegible] ثم العلم ثم الارادة ثم القدرة

ثم بعض الكيفيات النفسانية من اللذة والالم وغيرهما **النوع الاول الحياة** قدمها على سائر الانواع لانها اصلها و

شرطها [illegible] **المقصد الاول** في تعريفها الحياة قوة تقتضي [illegible]

وذلك ان كل نوع من انواع المركبات العنصرية له مزاج مخصوص به [illegible] الخواص المطلوبة منه فاذا خرج عن ذلك

المزاج لم يبق ذلك النوع [illegible] كل نوع من انواع الحيوانات [illegible] المزاج [illegible]

بالاعتدال النوعي [illegible] ذلك النوع سائر القوى الحيوانية كقوة الحس والحركة والتغذية [illegible]

او [illegible] مركب عنصري [illegible] حيوان [illegible]

اعني الحواس الباطنة والظاهرة والقوى المحركة [illegible] فالحياة

[illegible] الاعتدال المذكور [illegible] في الحيوان [illegible] قوة الحس والحركة [illegible] وقوة

التغذية [illegible] ابن سينا في كليات القانون دفعا

لهذا التوهم ان الحياة عبارة عن قوة الحس والحركة وعن قوة التغذية [illegible]

[illegible] من الاعضاء [illegible] الحيوان [illegible] العنصرية [illegible]

والشوق والميل [illegible] العضو [illegible] قوة الحس والحركة

[illegible] قوة الحس والحركة [illegible] بالقوة النفسانية

التي هي القوى المدركة والمحركة [illegible] الطبيعية [illegible] في الاغذية [illegible]

في الحيوان في العضو [illegible] التغذية [illegible]

قوة التغذية [illegible]

[illegible] ابن سينا [illegible]

اي قوة الحس والحركة [illegible] العضو [illegible] قوة التغذية في العضو [illegible]

والحركة والتغذية [illegible]

[illegible] الاحساس والحركة [illegible]

[illegible] العضو [illegible] التغذية [illegible]

[illegible] التغذية في الحيوان [illegible] النبات [illegible]

النبات [illegible] الحيوان [illegible] قوة التغذية في النبات [illegible]

في [illegible]

او غيره **المقصد الثاني** في شرط الحياة [illegible] عند الحكماء [illegible]

[illegible] كيفيات [illegible] الكيفيات [illegible] الصورة [illegible] اعتدال المزاج

[illegible] الحياة [illegible] المزاج [illegible]

[illegible] صورة نوعية حيوانية [illegible] الحيوان [illegible]

[illegible] الحياة [illegible] اعتدال [illegible] الحيوان [illegible] اعتدال

[illegible] الحياة [illegible] الصورة النوعية [illegible] المزاج [illegible] الاعتدال [illegible] الاسباب

[illegible] الحياة [illegible] الصورة [illegible] الحيوان [illegible]

عند المعتزلة مشروطاً بالبنية المخصوصة ولكنها عندهم ليس ما ذكرنا للحكماء بل هي مبلغ من الاجزاء اذ لا بد من اجزاء البنية مخصوصة

ام يكل الاجزاء تاليف خاص لا يتصور الحياة بدونه فقال ان بدون ذلك الاجزاء ذلك التاليف والتراكيب

تركيب بدون الاجساد ما هو اقل من ذلك الاجزاء وذلك لانهم لا يجوزون قيام الحياة بجوهر واحد ولكن معاني الاشاعرة

لا تشترطها اي لا تشترط البنية المخصوصة في الحياة بل يجوز ان يخلق الله تعالى الحياة في جزء واحد من الاجزاء التي

لا تتجزى بوجه من الوجوه الانقسام والتجزي والله تعالى يبطل مذهبهم لان مذهب الحكماء والمعتزلة في اشتراط

البنية المخصوصة انه اي الشان على تقدير الاشتراط اما ان تقوم بكل جزء منها حياة على حدة او لا اما ان تكون

بالاول معا حياة واحدة فيلزم قيام العرض الواحد بالكثير انه باطل كما مر واما الا تقوم بكل جزء منها حياة على حدة

وح اما ان يكون لكل واحد من الاجزاء حياة قيام الحياة بشرط قيام الحياة بالاخر فيلزم الدور او لا قيام الحياة بجزء متوقفا على قيام الحياة

بذلك وبالعكس او يكون لاحدهما في قيام الحياة بشرط قيام الحياة بالاخر من غير عكس فيلزم الترجيح بلا مرجح وذلك لان الاجزاء

الجوهرية متفقة في الحقيقة وكذلك الحياة ان بعضها على بعض قلنا في قيام نقض من احد الجانبين فكل منهما ولا يكون اولى

في قيام الحياة به مشروطا بالاخر هو المطلوب لا عدم اشتراط الحياة بالبنية والجواب على هذا الاستدلال في

انك انما اردت بقيام حياة واحدة بالجزئين مما الا يقوم بكل واحد منها فذلك فلا نسلم استحالته لكن ههنا قدم

وهو ان يقوم الحيوة الواحدة بمجموعها من حيث هو مجموع وان اردت به ما يتناول هذا القسم ايضا فما سبق المجموع

فان العرض الواحد يصح قيامه بمحل منقسم فينقسم بانقسامه ان كان حلوله فيه سريانيا والا فلا وايضا قد عرفت مرارا

ان الدور المعية ليس بباطل معناه ههنا بكل من الجزئين قيام حياتها بالاخر مثلا ان شرطها معه لا يتقوم بلا تقدم ولا

تقول قيام الحياة بكل جزء مشروط بانضمام اجزاء الاخر اليه لا بقيام الحياة بالاخر فلا دور اصلا ولئن سلمنا اختيار الاطلاق

من احد الجانبين فقط وحكاية الترجيح بلا مرجح كما علمت في صدر الكتاب في الاولوية فانه يقال ههنا ايضا ان اريد انه

لا رجحان في شيء من الجانبين في نفس الامر بل اذ يكون ان يكون هناك رجحان باعتبار من احد الجزئين او من احد الجانبين لم يظهر

ولا يلزم من عدم رجحان عندنا لم نعلمه ان عدم العلم بشيء لا يستلزم عدمه في نفسه قال في الفصل اذا كان الاشتراط من احد الجانبين

فقط فلا يستلزم لزوم قيام الحياة بالاخر من عدم اشتراط البنية وهو المطلوب بل قيام الحياة بالجزء شرط لان كان

مشروطا بقيامها بالاخر من دون عكس بل قيامها بالاخر مشروط بانضمام الجزء الاول اليه وهو المعقود بالبنية وخصصه

ما مر آنفا المقصد الثالث في ابطال الحياة الموت عدم الحياة عما من شانه ان يكون حيا والا لزم ان يقال للجماد

عما تتصف به وعلى هذا التفسير في التقابل بين الحياة والموت تقابل الملكة والعدم وقيل الموت كيفية وجودية يخلقه الله

في الحي لقوله تعالى خلق الموت والحياة والخلق لكونه بمعنى الايجاد لا يتصور الا فيما له وجود والجواب ان الخلق

ههنا بمعنى التقدير دون الايجاد وتقدير الامور العدمية جائز كتقدير الموجودات النوع الثاني من الانواع الكيفيات العلم

وفيه مقاصد الاول العلم لا يحد فيه من اضافة او نسبة مخصوصة بين العالم والمعلوم بها يكون العالم عالما

من كل العلوم والمعلوم معلوما لا من كل العالم وهو اي ما ذكرناه من الاضافة والنسبة هو الموافق لمعنى العالم المتكلمين

التعلق عندنا الامر المسمى بالتعلق لا بد منه في كون شيء عالما بالغير واثبت غيره من لا طلق التكليف ان

المتكلمين جعلوه وقيل صوب الحق صفة حقيقية ذات تعلق والقائلون به جماعة من الاشاعرة لهم الذي

عرفوه بانه صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض وقد عرفت انه المختار في تعريفه عند المصنف فلا نعقل وجعل

قول سواء ان قيم وان معنى العلم وهو تلك الصفة والعالمية وذلك التعلق والاثبات القاضي الباقلاني القوم الذي

هو صفة موجودة والعالمية هي من قبيل الاحوال عنده وانه اثبت معها تعلقا فاما للعلم فقط او والعالمية فقط ثم ههنا

ثلاثة امور العلم والعالمية والتعلق الثابت لا حد بها ثم ههنا اربعة امور العلم والعالمية وتعلقها بالمعلوم الحكماء

العلم هو الوجود الذهني اي الموجود الذهني كما قالوا العلم حصول الصورة واراد وان الصورة الحاصلة عند العقل

ويدل عليه انهم جعلوا العلم من مقولة الكيف وذلك عرفوه بحصول الصورة ولا شبهة ان الحصول ليس من مقولة

الكيف واما اذ حصل العلم هو الوجود الذهني ادفذ يعقل ما هو نفي محض وعدم صرف بحسب الخارج كالممتنعات

والمحالات كتحقق الاشكال الهندسية الاثر فانا نحكم عليها ولا يعلم ذلك الا بتعقلها والا شبهة

في ان ليس العاقل والمعقول تعلقا مخصوصا لا متعلق انما يتحقق بين شيئين متمايزين ولا تمايز الا بان يكون

لكل منهما ثبوت في الجملة واذ لا ثبوت للمعلوم ههنا في الخارج فاذا الاصحة الا الامر الموجود في الذهن وهو العلم

اي ذلك الامر الموجود في الذهن هو العلم فاما التعلق المذكور فامر خارج عن حقيقة العلم لازم لها وهو المعلوم ايضا

فانه باعتبار قيامه بالقوة العاقلة علم وباعتباره في نفسه من حيث هو هو معلوم والعلم والمعلوم متحدان بالذات

ومختلفان بالاعتبار واذا قلنا ان العلم بالمعدومات الخارجية على نحو ما قلنا وجب ان يكون العلم بالمعلومات

كذلك اولا اختلاف بين افراد نوع واحد في نوعيته ثم ان الامر الموجود في الذهن قد يطابقه بان يكون الماهية

التي تتصف بالوجود الذهني متصفة بالوجود الخارجي ايضا وقد لا يطابقه بان لا يكون كذلك الماهية موجودة في الخارج

وبهذا الاعتبار اي باعتبار المطابقة يختلف اي ذلك الموجود الذهني الاحكام الخارجية من السواد والبياض والحركة

والسكون ونظائرها فانها اذا وجدت في الخارج اختلف امور توجب هذا الوجود وتختص به فلا يكون

عارضة لها حال كونها موجودة في الذهن ولكنه ان لا يراد بهذا الاعتبار اعتبار المطابقة والا مطابقة على نحو ان الوجود

الذهني مجرد عن ... بل يطابق في الخارج وان لا يكون ويكون

... الفعل عليه الحكم بها خارجة صادقة او كاذبة وهذا الاحتمال انسب بقوله وامام من حيث هو موجود في الذهن بلا

حكم اي لا يحكم للعقل الا حكم عليه بالحكام الخارجية لا بانه لا يتصور مرة ثابتة من حيث انه في الذهن محكم

عليه باحكام مخالفة للاحكام الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من اشباهها

وبهذا ... مقولات ثانية وتحصل الاحكام انما الا ... اذا وجدت في الذهن كانت محفوظة في نفسها ... لا حكم عليها

بامور لا يوجد في الا في الذهني بل لا به لهذا الحكم في نفسه ما مرة ما سبيلا خلا عن عروض العوارض فيحكم بها
عليها واما اللوازم الماهية من حيث هي لها عارضة لها في الوجود بل في نفس الامر فالحكم عليها في كل واحدة من الملاحظتين
وانما سميت العوارض الذهنية معقولات ثانية لانها في الدرجة الثانية من التعقل واعلم ان الماهية الموجودة
في الذهن اذا اخذت من حيث هي ذهنية كانت ممتنعة الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية
ماخوذة عن الخارج او من العقل واما اذا اخذت لا بشرط من حيث هي مع قطع النظر عن اعتبار كونها ذهنية فقد يكون وقد لا يكون
الا ان الحكم بامتناعها او امكانها لا يمكن لا الاحلال وجودها في الذهن وقد ظهر بما ذكرنا ان المذكورة هواه كون العلم عبارة عن
الوجود الذهني باطل لوجهين الاول انه لو كان التعقل بحصول ماهية المعقول في ذهن العاقل يلزم اتصاف الذهن بالسواد والبياض
وحكم بتضادهما لكونه قد حصل في ذهنه السواد والبياض فيكون الذهن اسود وابيض اذ لا معنى للاسود
والابيض الا ما حصل فيه ماهية السواد والبياض لكنه باطل قطعا لان هذه الصفات ممتنعة عنه واجتماع الضدين
الضدان في محل واحد وهو سقط الوجه الثاني حصول ماهية الجبل والسماء في ذهننا معلوم الانتفاء بالضرورة
[illegible] وجواب الوجه الاول انا لا نسلم كون الذهن اسود وابيض لو حصل فيه ماهية السواد والبياض
الى ان ماهيتها الموجودة بالوجود العيني المسمى بالوجود الخارجي الذي هو مصدر الآثار ومظهر الاحكام لا ماهيتها الموجودة
بالوجود الظلي المسمى بالوجود الذهني اذ قد علمت في مباحث الوجود الذهني انه لا معنى للماهية الا الصورة العقلية
المتصفة بوجود غير اصيل وعلمت ايضا بان الصور العقلية مخالفة للهويات الخارجية المتصفة بوجود اصيل في الاحكام
في اللوازم التي تكون للوجود الخارجي باعتبار خصوصيته [illegible] لو حصل وكون الجعل اسود وابيض وكذلك
التضاد من قبل الوجود العيني [illegible] فلا يلزم اتصاف الذهن بما هو منتف عنه قطعا ولا اجتماع الضدين
وجواب الوجه الثاني ان الممتنع حصول هوية الجبل والسماء في ذهننا فان هوية العين هي المتصفة بالعظم الذي يحصل
في الذهن [illegible] وليس فيها ما يمنع عن حصولها فيها وهذا الذي ذكره المنكرون في هاتين الشبهتين غلط واقع من جهة
اشتراك اللفظ فان الماهية [illegible] تطلق على الامر المعقول الذي هو الماهية الموجودة بالوجود الذهني وعلى
[illegible] يطابق ذلك الامر المعقول وهو الموجود الخارجي [illegible] الموجود بالوجود الذهني وعلى
[illegible] الاحكام [illegible]
[illegible] العلم [illegible] ما قالوا هو تجرد العالم والمعلوم [illegible]
[illegible] فان النفس الانسانية مجردة [illegible] ما قيل ان العلم حصول
صورة مجردة عن [illegible] المادة [illegible] مجردة [illegible]
دون الاضافات [illegible] في المباحث السابقة [illegible] الامام الرازي في المباحث المشرقية [illegible]
[illegible] العلم [illegible] عاقلا ومعقولا [illegible] ذاته [illegible]
العلم [illegible] الكيف [illegible] الصفات [illegible] ذات اضافة [illegible]

[illegible] انه ليس الا حضور صورة مخصوصة عبارة عن الصورة المرتسمة في الجوهر العاقل المطابقة لماهية
المعقول [illegible] زعم ان العقل البسيط الذي للواجب الوجود ليس عقليته لاجل صور كثيرة فيه بل لاجل فيضانها
عنه بكون العقل البسيط كالمبدا الخلاق للصور المفصلة في النفس [illegible] عبارة عن مجرد اضافة [illegible]
ان العلم بالخروج علمنا بالسماء والارض [illegible] وجود [illegible] الاشياء [illegible] سائر الاحوال النفسانية
[illegible] العلم [illegible] العلم [illegible]
الحالة الوجدانية المسماة بالعلم ليست عدمية لانا نميز [illegible] بالخروج [illegible] كذلك وايضا لو كانت
عدما لكانت عدم ما يجامعه [illegible] الجهل البسيط الذي هو عدم [illegible] العلم عدما [illegible]
واما الجهل المركب [illegible] فيكون عبارة عن [illegible]
[illegible] كونه [illegible] الشك [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] انه [illegible] بالنسبة الا [illegible]
[illegible] وجود [illegible] الصورة [illegible] المدرك [illegible]
ماهية السواد [illegible] ان العلم ليس [illegible] حصول ماهية شيء [illegible] هو حصول
[illegible] حصول ماهية المدرك للذات المجردة [illegible] قلت [illegible] ان العلم ليس [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] جماعة [illegible]
[illegible] بالخروج [illegible] الشعور [illegible] الاضافة [illegible]
[illegible] الاضافة [illegible] بالشعور [illegible] حقيقي [illegible]
[illegible] واعلم ان القائل بان العلم هو الصورة [illegible]
الاشكال في علم الشيء بذاته وبصفات ذاته [illegible] ذاته [illegible] لذاته وصفاته [illegible]
[illegible] ذاته وصفاته موجودات [illegible] موجودات ذهنية [illegible]
[illegible] ذاته [illegible] صورة ذاته [illegible]
[illegible] علم الشيء بذاته [illegible] عند العالم
[illegible] علم الشيء بذاته [illegible] العاقل والمعقول [illegible] الوجود العيني [illegible]
[illegible] فان قلت ان التغاير بالاعتبار [illegible] النفس [illegible]
[illegible] الاشياء [illegible] لا يكون [illegible]
[illegible] بان العلم اضافة [illegible] للاضافة [illegible] الاشكال [illegible]
[illegible] الخارجية [illegible] الوجود الذهني [illegible] الامام الرازي في المباحث المشرقية [illegible]

اذ العلم [illegible] لا امور [illegible] [illegible] اجتماع [illegible] الاضافة [illegible] [illegible]

[illegible] وجود [illegible] في الخارج والا في الذهن **المقصد الثاني العلم الواحد الحادث** [illegible]

العلم الواحد القديم هل يجوز تعلقه بمعلومين او اكثر على سبيل التفصيل اذ لا خلاف في ان العلم الواحد الاجمالي [illegible]

[illegible]

[illegible]

يتعلق العلم بنوع الواحد بمعلومين والعلم لا يتعلق بنفسه لان النسبة التي هي التعلق لا تتصور الا بين شيئين متغايرين

ولا تغاير بين الشيء ونفسه وتوقف العاقل ذات الشيء ونفسه يوهم بظاهره نسبة الشيء الى نفسه الا ان التغاير [illegible]

ومعنى كون الواحد منا عالما بعلمه [illegible] بنفسه فظاهر البطلان لان تعلق العلم [illegible]

بنفسه [illegible] يتعلق بجزء من العلم بجزء آخر [illegible] الامام الرازي والمختار عندي ان الاختلاف [illegible]

على نفس العلم [illegible] فلا يشكل ان التعلق [illegible] بذلك فلا يتعلق علم واحد بمعلومين

وان قلنا انه صفة ذات تعلق جاز ان يكون العلم صفة واحدة [illegible]

عن جميع الصفة لاجل الصفة [illegible] وقال المصنف واعلم ان الجواز [illegible]

الخارج [illegible] ذات تعلق [illegible]

[illegible]

بعضها الذات والخصوصية [illegible] الاتحاد [illegible] والاختلاف [illegible]

[illegible] والتغاير [illegible] اتحاد الذات والخصوصية [illegible]

بسبب اختلاف العوارض [illegible] بخلاف [illegible] اختلاف [illegible]

[illegible] في المثال المذكور [illegible] العلم والجهل المركب في الذات فلا يكون الاختلاف الا بالعوارض

[illegible] الاصحاب [illegible] المطابقة واللامطابقة [illegible] صفات العلم والجهل

المركب [illegible] الاختلاف [illegible] الصفات الاختلاف في الذات [illegible]

[illegible]

[illegible]

وعلى الثاني حصة نوعية متساوية الافراد ومخالفة بالعوارض لا لاختلاف اطلاقه انا نوى ان حصص ادراك الكلي باحد الحواس

زيد وهكذا نجد الفرق بين العلم بهذا الفرس وساعة وبين العلم بهذا الشخص وخروجه وبين العلم بنوع الانسان

وكذا الكليات اذ نحسب بان ذلك الفرق الوجداني لا يخ كونه اذ لكون ادراك الجزئي علما مخالفا لسائر العلوم

المستندة الى غير الحواس مخالفا اما بالنوع او بالهوية فيكون العلم على الاول حقيقة نوعية مشتملة على حقائق مختلفة

[illegible]

المقصد السادس

[illegible]

في الذهن ويراد انه يوجد بوجود متشخص لو فيه مخصوصة للاطباء به النار فيها لانا قبل الشيخ علما بالنار لا يتغير ما مر ان الكلية
فوائد شرحنا الا ذكر فيما سبق وكذا على القوام لا يكون الكلية عارضة للصور العقلية حقيقة لانه تدل المثل والاشباح لم يجئ
مع ان الاول والمعلومات بتلك الصور بل الحمل عليها ما هيات المعلومة كما اشار المصنف الا القول بان الصورة العقلية
ليست كلية انما الكلي هو المعلوم بها بلغني لمذهب سواء لا غير مذهب الفرقة الاولى اذ المعلوم والعلم متحدان عندهم خلافا
فرقة من يرى ان العلم غير الصور الذهنية اراد به ما ذكرناه من انه يرى ان العلم غير الصور الذهنية المساوية للمعلومات في الماهية
بل انها صورا في الذهن كما في النفس الانسانية لا علم بها محصول كلامه ينبغي ان يكون من يرى ان المعلوم غير الصورة الذهنية وهو صريح قول البعض ان
لا نظر اوان الكلام في تعزيه النفس سيأتي بلا حاجة لا ان اويل الا الشهيد بكلام قطوف مسلم فاهم المصنف ونقيضا لان الامر
الثاني الكسر على راي الفرقة الثانية تظهر قد تبين ذلك عليه ان الكلام على ذلك من قلت تلك في المقصد الاول من ان الامر
الذي هي الصورة الذهنية هو العلم والمعلوم وذلك لانا نعقل ما هو نفي محض وعدم صرف في الخارج ولا شك انا اذا علمنا
حصل بيننا وبينه تعلق وانما فرض مخصوصة ولا يتصور كشف النسبة الا بين شيئين متمايزين فلا بد ان يكون له ثبوت ما في
المتمايزين في الجملة واذ ليس للمعلوم هيهنا في الخارج ثبوت الذهني فالصورة الذهنية المعلوم فتغير الحكم العلم والمعلوم بالذات
وصرح ان يكون المتصف بالكلية هي الصورة العقلية وبطل ما قيل من ان المتصف بالكلية ليس هو الصورة بل المعلوم كلام
كشف يحتاج هيهنا الا ذكر زيادة بيان فاسمع لا يسلم ذلك الميل ذا كان المعلوم مغايرا للعلم وان مرادوا انما يجب
كان حصوله اي حصول المعلوم وثبوته في الخارج لانه لا بد من ثبوته في الجملة ليستعد كشف النسبة بينه وبين العالم
في الذهن كانا في الخارج فقطعا فيكون متحققا موجودا في الخارج متغيا في نفسه صالحا في الوجود هو مساو الحكم
فاذا كان المعلوم مغايرا للعلم لم يتصف بالكلية اصلا واذا انتفى الاشتراك الصورة العقلية متصفة بالكلية فلا
نفي الكلية عن الصور واثباتها للمعلوم بها اللهم الا ان يقال ان الامور المتصورة لها ارتسام في غير العقل الا ان
من العقول الفعالة وارتساما عقليا كليا الا كان ارتسام الاعراض في محالها بحسب الوجود الخارجي والا كانت تلك الامور المتصورة
المتحاصا عينية يستحيل اتصافها بالكلية وهو ان الارتسام في غير العقل بناء الوجود الذهني في النفس الناطقة الا انه
لاشتباه على ان لا يكون كما تصور النفس الناطقة موجودة في غيرها لا اصليا ولا ظليا وهو لا اعني نفي الوجود الاول
خلاف مذهبهم على انا نقول الرض في سائر القوى العاقلة يجب ان يكون نفس ما هيات المعلومات في تصورها
الاحكام الا كانت الكائنة عليها ويجب النسبة بينها وبين العالم بها واذا لم يكن ارتسامها فيها عينيا كان ارتساما ظليا
ونفي العلم والمعلوم هناك ويكون المعلومات متصفة بالكلية حال اتحادها بالعلم وهو المطلوب هكذا حقق المقام
على هذا النسق وقرر الذين لا يعقلون في فوضهم بلعقيرة المقصد السابع العلم التفصيلي وهو ان
لا تعرف الشيء وحده الا بقوام المعلوم ومراتبه يحسب لقوامه بان يلاحظها واحدا بعد واحد والا اجمالي كمن يسأل مسئلة
مسائل عما قد تحفظ الجواب عنها لانه هو تلك الحقيقة بامرها في ذهنه دفعة واحدة وهو ان ذلك لتحفظ المسئول متفرقة ذلك الاول

الجواب لانه عالم به فادر عليه ولا شك ان علمه بما هو الجواب هو علم الجواب منطبق عليه تفصيلا قوله حال ان العلم
بشرط على العلم بملاحظة فيه ثم ماخوذ فتوره اي معرفه الجواب قبلا فقط تفصيلا على فقط الجزاء واحدا بعد واحد
في تلك حاله ما يسئل او يسبط وهو مبدأ التفاصيل الحاصلة في ثاني الحال والسؤال من تلك الحالة الحاصلة وهو عقب
السؤال او من حالة الحجب العالية قبل السؤال وملاحظة التفصيل المرتب على السؤال ضرورة في جوابه اذ في حالة الحصول
المالاخذ عقلا بالفعل ليس ادراك الجواب حاصلا بالفعل بل النفس في تلك الحال سوى علم الاستقصاء وتفصيله بلا
بل التحقيق هو هيهنا كيف تحقق وفي الحالة الحاصلة عقب السؤال قد حصل بالفعل شعور وعلم ما بالجواب الكلي
حاصلا فيه وفي حالة التفصيلية ملاحظة الاجزاء ملحوظة مفصلا ولم يكن ذكر حاصلا في تلك الحالة السابق فيه هو شبه ذلك
كمن يرى نعما كثيرا نارغ دفعة فانه يراها في ضمن الكلاحج لقوامه اي اجزائه وذلك النعم قد تزوج وتارغ بان يحدث التفريق واحدا
واحدا متجزئا الى النعم وتفصيل لقوامه بعضها عن بعض فالروية الاولى رؤية اجمالية والثانية دونه تفصيلية والفرق بينهما معلوم
بالوجدان فيقيس حال البصيرة بالنسبة الا صوركا ما على حال البصر بالنسبة الامور كما انا شيئا بمنى الحالتين فيها القيا
فاحصل الا ان ذا انكار العلم الاجمالي بمنع حصول صورة واحدة مطابقة للامور المختلفة لا ان الصورة الواحدة لو
طابقت امورا مختلفة لكانت مساوية في الماهية لتلك الامور المختلفة فيكون لتلك الصورة ماهيات مختلفة فلا يكون صورة
واحدة بل تكون بالكل واحدا من الامور المتكثرة صورة على حدة ولا معنى للعلم التفصيلي الا ذلك فلا يكون الحاصل
المتكثرة الصور متعددة بحسبها ينكشف كل معلوم منها بصورته وتعاونا على ما عداه فنعم انه فيه تفصيل العلم المتعددة
الامور متكثرة كاجزاء المركب فانه في وحدة كما انها تفترق صفها المركب في حقيقته وفي انها في مرتبة الزمان كما انها تفترق
القوام واحدا بعد واحد فان ارادوا بما ذكروه في العلم الاجمالي والتفصيلي ذلك الذي ذكرناه من حصول الصور فانه دفعة
واحدة بتدريج فلا نزاع في هذا الا ان الاجمالي بهذا المعنى يكون حاله متوسطة بين القوة المحضة التي هي حالة الجهل وبين الفعل
المحض الذي هو حالة التفصيل لان حاصله راجع الى ان المعلوم قد يجتمع في زمان واحد وقد لا يجتمع بل يتعاقب وذلك لا
الاختلاف حال العلم بالكثير الى المعلوم وكلما اختلف على تفصيل ما بحسب الحقيقة والاختلاف في السبب بالاعتبار الا اختلاف
العارض للعلوم لا باعتبار اختلافها بحسب ذات المعلومات قال والا ما قالوا من انه عقيب السؤال عالم بالجواب
اجمالا لا تفصيلا من انه على التفويض مردود بان ان تلك الجواب حقيقته وماهيته ولا لازم وهو انه سبق يعلم جوابا ان تلك الحال
والمعلوم عقيب السؤال هو تلك اللازم وهو معلوم بالتفصيل واما العصيم فلن يجهول في تلك الحالة ونظيره ذكرناه انا اذا عرفنا
النفس من حيث انها سبب تحرك البدن فان لازمها اعني كونها محركة معلومة تفصيلا وحقيقتها مجهولة الا ان يعرف بطريق اخر
فيقال ما ذكرتموه من ان العلم الواحد لا يكون علما للمعلومات الكثيرة اقول وقد انكار العلم الاجمالي مثلا حال
الاكتساب في التعريف لشبه الجواب انا اذا علم المركب بحقيقته حصل في الذهن صورة واحدة مركبة من صور متعددة بحسب
عدد الاجزاء والعقل في ملاحظة تفصيلا الا ذلك المركب دون اجزائه فانه مع حصول صورها في العقل لا يحصل من انه

الذي لا يلتفت اليه فانا اذا توجه العقل اليها وفصلناها صارت محفوظة بالبال ملحوظة وصار انكشافها في غاية الانكشاف

انكشاف كانها لم يكن قبل ذلك الانكشاف حاصلا في الحالة الاولى مع حصول صورتها الا في الحالة الثانية فالحالة الاولى هو التحاذي

حال العلم بالتفصيل الى المعلوم فانا اذا كان المركب معلوما بكنه حقيقته فقد كانت اجزاؤه معلومة لنا بلا قصد والتفات اليها ولو

حصلت الاجزاء كان العلم بها على وجه الاجمال وفي الوجه الاول فليعلم انه بالتفصيل الى معلوم من شانه ان يعلم بها اجمالا وتارة

تفصيلا كما ذكره وقول المصنف المعلوم بتفصيل السؤال على ذهن من عوارض الموصوف تلك الكلام فيما اذا كان المركب حاصلا

في الذهن بكنهه لا باعتبار عارض من عوارضه فان ذلك ليس علما بالاجزاء لا تفصيلا ولا اجمالا واما قوله العلم الواحد

لا يكون علما بمعلومات كثيرة فجوابه انا اذا قلنا كل شيء فهو ممكن بالامكان العام فلا شك انا حكمنا على جميع الافراد التي

علمنا ان يكون معلومة لنا فانا علمنا بها في ضمن الكل الا باعتبار مفهوم كل شيء الا ما لا يتناهى كما ان العقل يحيل بذلك التفصيل

الا ان نلاحظ تلك الافراد حين الحكم عليها وتفاصيلها الا المفهوم الكلي فهو باعتبار نفسه بذلك ملاحظ

الحكم عليها لا بحال افراده وقد يجاب ايضا بان مراده ملاحظة افراده فهو ان الحكم على كل الافراد دون ان يكون فيه تفصيل المعاني التي

فرزناها مضبوطة عندك فانها تنفصل في مواضع عديدة فرعان الاول هل العلم الاجمالي على تقدير جواز ثبوته في

نفسه هل يثبت له تعالى ام لا جوزه القاضي والمعتزلة ومنعه كثير من اصحابنا وابو هاشم واحتج المانع بانه

لو ثبت فيه اي في العلم الاجمالي الجهل بالتفصيل امتنع عليه تعالى والاولى ان يقال التفصيل ممتنع عنه تعالى على جاهل المخلوق

وهو العلم الاجمالي قلنا نعم وهو ان ذلك العلم المنفي عنه هو العلم المقرون بالجهل وهذا المعنى يجب استحالته عنه وبالجملة

فالمنفي عنه تعالى هو الصورة التي تكون مع الجهل وانه لا يوجب الاجمال العلم بل هو ما سيأتي من الغرض تلك الصور التي يتخيل عليه تعالى

الفرع الثاني المشهور ان الشيء الواحد قد يكون معلوما من وجه دون وجه وخالف القاضي الباقلاني المعلوم

المجهول من وجهين متغايرين العلم والجهل بشيئان متغايران قطعا وان كان احدهما عارضا للآخر كما اذا علم الانسان باعتبار

ما هيته وجهل باعتبار صفة او بعارض كما في المثال الثالث كذا اذا علم باعتبار حقيقته وجهل باعتبار كتابته او تشبيهها متعلق

لو سوى متعلق الوجهين على اصل الوجهين اي متعلق كان من المتعلقات كالجزئية والكلية والاتصال والمحاذاة

هذه المتعلقات لا تنفي كون المعلوم والمجهول بل هما متغايران والتشبيه مجازا اذ ينبغي انه اذا كان عارضا للمجهول او كان عارضا

للمعلوم او كان بينهما تعلق بوجه ما لكن اذا تعلق علم بهذه الصورة انا في قبيل كون الشيء الواحد معلوما من وجه ومجهولا من آخر

كان هذا الاطلاق مجازا باب التجوز فلا مشاحة والاشارة هنا الى ان الاطلاق مجاز اذ انا نلاحظ ونعتد بذلك

مما استعملناه لكن ان كان عارضا التي قد يكون ملاحظة في نفسه فيكون العارض معلوما كون حصته التي هي مجهولة فيتناول العلم

والجهل وقد يجاب ايضا بانه ملاحظة التي قد يكون من كل الاشياء معلوما باعتبار عارضه ومجهولا باعتبار حقيقته فيتعلق العلم

والجهل لكنه معلوم من حيثية ومجهول من حيثية اخرى ولا يخفى ان هذا هو الذي ذكره القاضي اشتراط الاحكام

الراجعة على هذا العلم الاجمالي فالتقدير لما تعلق علم بشيء واحد معلوم من وجه ومجهول من وجه الوجهان متغايران

والوجه المعلوم لا اجمال فيه والوجه المجهول غير معلوم البتة لكن كما يتعقل شيء واحد كذلك ان العلم الاجمالي نوع مجازي

التفصيل والجواب ان الاجمال والتفصيل ليس حالها على نوعين من المعلوم فيهما واحد والمختلف هو العلم المتعلق

بذلك المعلوم من شانه ان يكون ذلك العلم في نفسه على وجه ولو ان على وجه آخر كما حققه فيطلق الاجمال بما يكون الشيء معلوما من وجه

مجهولا من وجه آخر وانا اذا علمنا الشيء معلوما من حيث الاجمال دون التفصيل كانت الحيثيتان متغايرتين فان العلم حق العلم

وربما قررناه بنحو ان النوع الثاني انتفاء فرع على ثبوت العلم الاجمالي لانه قبل ما عرف فصل العلم بالشيء من وجه دون وجه ولا

المقصد الثامن قال بعض الحكماء العلم الذي هو جعل العقل بوجه ومنه على بالعقل كما ان الانسان بسيط على وجه

انما هو عبارة عن ثبوت بانه اذا علمت ان النوع بمجرد زوج وبنحو انه يتلقى النوع الا ان الاول قد يكون مشتركا فيما علمناه

فيعلم في وجه الجملة انه زوج علما بالنوع التوسع في العقل وان لم يكن على انه بعينه زوج ولو كان جميع الجزئيات في الاحكام

المندرجة تحت الكليات فيها فانها معلومة بالنوع صالحا بنسبة الاندراج فالعلم بالتسليم فانما يكون معلومة بالعقل

بالنتيجة في الشكل الاول حاصلة في احد المقدمتين اعني الكبرى حصولا بالنوع لا انه على ان الكل مقدمة كلية صادقة لا ان يحصل كبرى

للشكل الاول بالتعين الاحكام الجزئية المندرجة فيها بالنوع الا بالفعل وهو كل بحسب تحقق المقدمة اصلا وما عن فانوا

وتلك الاحكام الجزئية وعالمها المقصد التاسع العلم الانفعالي وهو ان يكون سببا للوجود الخارجي كما

يتصور امرا ثم يوجده والانفعالي مستفاد من الوجود الخارجي كما يتصور امرا في الخارج مثل السماء والارض ثم يتصوره

فالفعلي باعتبار الكثرة والانفعالي بعده فالعلم الفعلي كل بنوع علته الكثرة وهو لا زواله بالخارج والعلم الانفعالي بالعكس

على الكثرة وهو بزواله بالخارجية يستغني بوجوده عن عالمنا ان الكثرة فكله فرع لوجود العلم ومنها وجود الطبائع

الكلية في ضمن الجزئيات الخارجية والحكماء على ان الله تعالى عالم بالاشياء على انه السبب لوجودها المتحقق في الخارج

فلا يكون علمه سببا لوجودها لا بتوقف على الآلات والادوات فلا ان علمنا بافعالنا ولذلك يختلف صدورها منا

عن علمنا قالوا ان علمه تعالى باحوال الممكنات على ابلغ النظام واحسن الوجوه فالمختار الاول فيضه بكل ما هو النظام المتحقق

وجودها على هذا الوجه دون سائر الوجوه الممكنة وهذا العلم يسمى بالعناية الازلية واما علمه تعالى بذاته فليس فعليا ولا انفعاليا

اذ ليس لوجوده تعلق بذاته بالاعتبار كما سيجيء عليك في انه المقصد العاشر قال

الحكماء مراتب النفس اي مراتب النفس الناطقة اربع الاولى العقل الهيولاني وهو الاستعداد المحض

للادراك المعقولات وهو قوة محضة خالية عن الفعل كما للاطفال فانا لم نجد في حال الطفولية ومبدأ الخلقة استعدادا

محضا ليس فيه احد انما هو الاستعداد حاصل لسائر الحيوانات وانما نسب الى الهيولى لان النفس في هذه المرتبة

تشبه الهيولى الاولى الخالية في حد ذاتها عن الصور كلها الثانية العقل بالملكة وهو العلم بالضروريات واستعداد

النفس بذلك لاكتساب النظريات منها اي من الضروريات فانه بعد العلم بالضروريات يحصل استعداد بدليل الفرق

وقال المترجم بلا ترجيح في اختصاصه بهذا الاسم وما هو الا في الشرط الحادثة الا الاحكام الجزئيات والنسب كلها بينها

من ادراكات والمباينات فان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة فادركت صورها في الآلات الجسمانية والاحساسية
تفطنت [illegible] استعدت لان تفيض عليها من المبادي صور كلية واحكام تصديقية فيما بينها فهذه علوم ضرورية وامر
تصور كل ان العلم بالضروريات انما يحصل الضروريات فان الضروريات قد يتوقف على ما يتوقف شرط للتصور كحصول
كالاكمه الفاقد للعين في اصل الخلقة والعنين الفاقد لمعنى الجماع لا يتصوران ماهية اللون التي يتوصل الى ادراكها
بوجدان جزئياتها وماهية لذة الجماع التي يتوصل الى ادراكها بوجدان جزئياتها او يتوقف شرط للتصديق كاحدهما
اي الحس والوجدان في القضايا الحسية فان فاقد حس من الحواس فاقد للقضايا المستندة الى ذلك الحس او القضايا بالوجدان
فان فاقد الوجدان فاقد لها قطعا وكتصور الطرفين هذا عطف على قوله كاحدهما فان تصور الطرفين والنسبة شرط في البديهيات
اي الاوليات التي هي اقوى الضروريات واجلاها شرطا فاقد هذا الشرط فاقد تلك القضايا البديهية فضلا عما عداها
من الضروريات المتوقفة على شروط اكثر ايضا المرتبة الثالثة العقل بالفعل وهو ملكة استنباط النظريات
من الضروريات اي حضورها بحيث متى شاء استحضر الضروريات ولاحظها واستنتج منها النظريات
ولا اشكال ان هذه الحالة انما تحصل له اذا صار طريق الاستنباط ملكة راسخة فيه وقيل يسمى العقل بالفعل ما ذكرنا هو
ما اشتهر انه حصول النظريات وضروريات فقد استنباطها من الضروريات بحيث يستحضرها متى شاء بلا تجشم
كسب جديد او كان انما يحصل اذا لاحظ النظريات الحاصلة مرة بعد اخرى حتى حصلت له ملكة [illegible] ما هو اكتفى
شيئا زائدا [illegible] المرتبة الرابعة العقل المستفاد وهو ان يحضر عنده النظريات التي ادركها بحيث
لا تغيب عنه وهل يمكن اي حضورها بالفعل [illegible] للعقول المفارقة الانسانية والآن اي جليات [illegible]
يمكن فيه تردد اذ يجوز ان العقل ان يتجرد بعض النفوس الكاملة عن العلائق البدنية بحيث [illegible]
وعنه واحتج كانها [illegible] المرتبة ان هذه الحالة [illegible] بعد [illegible] ومكن [illegible] ملكة راسخة
فيه وان كان رسوخها [illegible] الكثير من استعداد وكونها [illegible] والنظر [illegible]
الآخرة واعلم ان تفسير العقل المستفاد بما ذكره هو المشهور والمسطور في شاهير الكتب وان هذه المراتب الاربع
يعتبر بالقياس الى كل نظري على حدة والعقل المستفاد بالنسبة الى الكل [illegible] هو اللوح العاقل والاشهر
في وقوعه في هذه الحياة الدنيا والا لا يعد من [illegible] العقل بالفعل بالمعنى الثاني في المرتبة وان كان [illegible]
اشتراك [illegible] الكتاب ثم ان الكمال في هذه المراتب هو العقل المستفاد وهو [illegible] المراتب وسابقها الى ذلك الكمال
واستعداد له متفاوتة في [illegible] استعداد بعيد وما بالملكة استعداد متوسط وكلاهما وسيلتان الى الكمال
الكمال ابتداء والعقل بالفعل [illegible] استعداد [illegible] وسيلة الى المستفاد [illegible]
بعد غيبته [illegible] فان [illegible] استعداد [illegible] الكمال [illegible] استعداد
[illegible] الاسترجاع [illegible] من هذا الاستعداد [illegible]
المقصد [illegible]

التكليف
اجماعا من اهل الملة وانه اي لفظ العقل يطلق على معان فلذلك اختلفوا في تفسير العقل الذي هو مناط
فقال الشيخ ابو الحسن الاشعري هو العلم ببعض الضروريات التي سميناها اي سميناها العلم [illegible] العقل
بالملكة وانما قال ببعض نظرا الى المضاف اليه والاطراد فقال الذي سميناه على انه صفة للعلم وقال القاضي هو
بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات ومجاري العادات ولا يبعد ان يكون هذا تفسير الكلام الاشعري
وزادت المعتزلة في العلوم التي يفسر بها العقل حسن الحسن وقبح القبيح لانهم يعدونه في البديهيات بناء على
اصلهم واحتج الشيخ عليه اي على ما ذكره بان العقل ليس غير العلم والا جاز تصور انفكاكهما فيكون الجمع
وهو محال اذ يمتنع عاقل لا علم له اصلا او عالم لا عقل له اصلا فثبت ان العقل هو العلم وليس العقل العلم بالنظريات
لانه اي لان العلم بالنظريات مشروط بالنظر والنظر مشروط بكمال العقل وكمال العقل مشروط بالعقل فيكون بالنظريات
شيئا متأخرا عن العقل بمرتبتين فلا يكون نفسه فهو اي العقل هو العلم بالضروريات وليس العقل علما بكلها اي بكل
الضروريات فان العاقل قد يعدم بعضها كما ذكرنا في المقصد العاشر من ان الضروريات قد يفتقر لفقد شرط
من شرائطها فهو العلم ببعضها وهو المطلوب واجيب بانا لا نسلم انه لو كان العقل غير العلم جاز الانفكاك بينهما لجواز تلازمهما
فان المتغايرين قد يتلازمان بحيث يمتنع الانفكاك بينهما مطلقا كالجوهر والحصول في الحيز فانهما متغايران ولا انفكاك
لا انفكاك بينهما قال الامام الرازي والظاهر ان العقل غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات
وانما قلنا انه ليس عين العلم لان النائم لم يزل عقله وان لم يكن عالما في حالة النوم شيئا من الضروريات لا اختلال وفي في الآلات وكذا الكافل للعقل
الذي لا يستحضر شيئا من العلوم الضرورية لدهشة وردت عليه مطلقا ان العقل ليس عبارة عن العلم بالضروريات
لا كلها ولا بعضها ولا يشكل ان العاقل اذا كان سالما عن الآفات المتعلقة بالآلات كان مدركا لبعض الضروريات
قطعا فالعقل صفة غريزية يتبعها تلك العلوم وهذا يتضح بما ذكر من حال النائم ان العلم قد يتحقق عن العقل فلا يمتنع

المقصد الثاني عشر في ان العلم الواحد هل يتعلق بمعلومين
في التالي ودليل الشيخ لا ينتج التلازم هذا ايضا
اي ذاتي العلمان المتعلقان عند الاصحاب سوى والد الامام الرازي سواء كانا متماثلين اي المعلومان كالبياضين
او اختلفا كالبياض والسواد والآلات وان لم يكن العلمان المذكوران مختلفين بل كانا متماثلين لم يجتمعا لانه
المثلين لا يجتمعان كما يتضاد مثل والعلمان المتعلقان بمعلوم واحد تماثلان عند الاصحاب ثم اختلفوا
فسد احدهما مسد الآخر قال للاصحاب هذا الذي ذكروه من تماثل العلمين فقد بلا استثناء اي الحق المعلوم
انما فانا كلام في العلمين متعلق بعين ما تعلق به الآخر وكل منهما يقوم مقام صاحبه والاظهر والما اذا
اختلف الوقت ومنع اعادة ذات المعلوم فقد يقال العلمان المتعلقان به في وقتين مثلا
او اختلاف الوقت لا يوثر في اختلاف العلمين كما لا يؤثر اختلاف الوقت في اختلاف الجوهر فان الجوهر
بسبب كونه في وقتين مختلفين قال الآمدي والحق ان الوقت من حيث هو [illegible] فيه واختلاف متعلق العلم

إن الكلام فيما إذا تعلق العلم بشيء معين من حيث أنه في وقت وتعلق به أيضا من حيث أنه في وقت آخر ولا شك أن ذلك
الشيء ما خرج باختلاف الوقتين عما يرد ما هو داخل الأجزاء إذا تعدد المعلومات فقد بان أنه يلزم منه اختلاف العلمين
والوقت عندنا أي فيما ذكره من النظر عارض للجوهر الحاصل في الوقتين فلا يقتضي تعدده في ذاته وإنما يلزم ذلك لو
ذكره من حال الجوهر وهو العلم الواحد الثابت في الوقتين فإنه إن الجوهر لا يختلف بسبب حصوله في الوقتين كان العلم المتعلق
واحد متعلقا بوقتين مختلفين فإن ذلك التعلق يقتضي تعدد المعلوم المختلف الاختلاف العلمين كما قررناه وأجيب
بأنه لما اقتضى تعدد المعلوم لم يكن العلمان متعلقين بمعلوم واحد كما هو المبحث إلا أن الأصحاب لما قالوا كل علمين متعلقين
بمعلوم واحد فهما مثلان اعتبر الوقت أو اختلف فيه الأمر إلا أن اعتبار الوقت يجعل علمًا وجهًا واحدًا منهما لا يكون
للعلم فلا يوجب تعدده تعددا فيه فضلا عن الاختلاف والتماثل وإذا فرض تعدده فيهما كانا متماثلين واتفاقا
أن يكون متعلق المعلوم حيث يتعدد العلم ويكون مختلفا وهذا الذي ذكرناه من حال العلمين المتعلقين بمعلوم واحد إنما هو على
تقدير اتحاد محل العلم أي العالم وأما إذا اختلف محل العلم بمعلوم واحد كزيد وعمرو العالمين بكون واحد فإن قلنا
كل واحد من العلمين القائمين بهما يقتضي الاختصاص بمحله لذاته أي يقتضي ذاته أن يكون حالا في ذلك المحل دون غيره كانا
مختلفين لأن المثلين لا يتخالفان في الاقتضاء المستند إلى الذات وإلا كانا مثلين كما هو الظاهر إذ لا طريق إلى الاختلاف
واقتضائه سوى ما ذكر والوجه أنه ينتفع ويساق تلك لتلك زيادة بيان أن هذا وعمرا بلا وقت والسبب فيه أن
الأمر أورد هذا المبحث أو ابتداء إنكار الأحكام ردا على بعض قوله وإلا فما مثلا وسياق كلامه في ذلك يقتضي
وإشارة إلى ما سيأتي أو أسقطه بعد تحقيق معنى التماثل والمثلين وإثبات ذلك على تشكيكه فاعلم أنه
في هذا الحوالة وعقل عن تقديم مباحث التماثل والتخالف في مرصد الوحدة والكثرة من الأمور العامة

المقصد الثالث عشر هل ينقلب العلم الضروري نظريا والعلم النظري ضروريا أولا أما انقلاب الضروري
نظريا ففيه مذاهب ثلاثة الأول قول القاضي وبعض المتكلمين يجوز مطلقا لأن العلوم بأسرها عارضة متشاركة
في جنسها الذي هو العلم فيصح على كل منها ما يصح على الآخر وقد صح على بعض العلوم أن يكون نظريا فكذا البواقي قال الآمدي
إن سلم التجانس بأن يقال إنه يجوز تجانس كون العلم والأحوال والاحاطة وغيرها معلوما عارضة
للعلوم فلا يكون متشاركة فيما يكون جنسا لها بل في عارض عام بالعكس فلا يشترك في الاختلاف بالنوع والتشخص
أما الاختلاف الشخصي فلا ريب فيها وأما الاختلاف النوعي فيتوجه بنوع ذلك بكفيه فيما هو بصدده وحينئذ فلعل التنوع
والتشخص يمنع ذلك الذي صح على النوع أو التشخص الآخر إذ لا يجب أن يصح على الإنسان ما يصح على الفرس وإن كانا متشاركين
في الجنس ولا أن يصح على عمرو ما يصح على زيد ولكن لما لا يجوز أن الجوهر ربما كانت مثله كمن حيث نوع أو تشخص وكانت حقيقته
نوع أو تشخص لنوع ما يعرضه فإن قيل الظاهر من المختار تبعا لاصطلاحهم التماثل والأولى ذكره والتعرض فقلنا فلعله الإلزام
التماثل أو يشبه في التماثل إلا تشخص الأفراد المتماثلة كما أشار إليه المذهب الثاني وعليه المحققون من المتكلمين أنه لا يجوز مطلقا

والإلجاز الخلو عن الضروري أو نقول النظر إذا ثبت في العقل يحصل المطلوب فإذا انقلب الضروري نظريا
وجب أن يكون الناظر في ذلك النظر طالبا عن العلم به وذلك يوجب الجواز خلو العاقل الناظر في العلوم
عن العلم باستحالة اجتماع الضدين وبأنه لا واسطة بين النفي والإثبات وبأن الكل أعظم من الجزء إلى
غير ذلك من الضروريات التي يتميز العاقل وأنه أي ما هو جائز أي حاصل بالوجدان أنه هو باطل إذ لا ماذكر من البديهيات
يستحيل انفكاك العاقل عنها وفيه بحث لجواز أن يكون الانقلاب في الضروريات التي يجوز خلو الذهن عنها
من الضروريات التي يجوز غفلتها عنها ولو قد سبق لهذا المذهب بأنه لو جاز الانقلاب في الضروري لجاز في
الكل وهو جائز لا يلزم من فرض وقوعه محال فرض أن جميع الضروريات انقلبت نظرية وجب أن يستحيل حصول
شيء من العلوم النظرية إذ لا بد فيها من الانتهاء إلى العلوم الضرورية دفعا للدور والتسلسل وفيه ما فرض عنها أنها
وانتفاء حصول العلم النظري وإن فرض أن ذلك المفروض أعني انقلاب جميع الضروريات لا يجوز أن
يكون محالا فلا والأولى عليه أصلا المذهب الثالث وهو قول لغير القاضي وعليه إمام الحرمين لا يجوز
الانقلاب في ضروري هو شرط لكمال العقل إذ العقل هو الكامل شرط للنظر فإنه لا يتم إلا به وهو أي النظر شرط للعلم
النظري فمع عدمه فيكون النظري أعني الضروري المذكور نظريا فعلية شرط النفس وشعوره عليه مرتب عليه بلا
الضروري الذي ليس شرطا لكمال العقل فإنه يجوز انقلابه نظريا كما هو المذهب الأول وقد عرفت ما فيه وأما
انقلاب النظري ضروريا فجائز اتفاقا من المتكلمين وذكر الانقلاب عندنا أن يخلق الله علما ضروريا متعلقا به
أي بالنظري ومنع المعتزلة وقوعه بعينه أنهم وافقونا على أنه لا يجوز ذلك منهم أو وقوع الانقلاب في العلم بالله وصفاته
من حيث كان العبد مكلفا به أي بالعلم بالله تعالى وصفاته ولو انقلب ضروريا لم يكن مقدورا للعبد فلا يصح
التكليف وأما لم يكن مقدورا امتنع التكليف به على زعمهم وبعضهم منع الجواز أي جواز المعتزلة في جواز انقلاب
النظري ضروريا هو التماثل ومنعوا بعض أن التماثل بين العلوم ممنوع إذ لا شك في الاختلاف النوعي أو الشخصي في كونها
بأنها من أن يصح على بعضها ما صح على غيره

المقصد الرابع عشر لا خلاف في استناد العلم النظري إلى الضروري وهل
يستند العلم الضروري إلى النظري أو لا فيه خلاف منعه بعض الأشاعرة لا يصح اقتضائه أي لا يقتضي هذا الاستناد نفي
الضروري المستند إلى النظري مع النظر فلا يكون ضروريا بل نظريا بعينه وجوزه أي الاستناد المذكور بعضهم لأن العلم
بامتناع اجتماع الضدين ضروري ومع ذلك يبنى على وجود الضدين والعلم بأن الموجود هو الضدين وبأن التضاد لا يكون
إلا بين الأعراض والعلم بوجود الأعراض ليس ضروريا ولذلك حسب وجود الأعراض بالدليل الدال على عرضيتها فإن
بعضهم أنكر كون وصف التضاد مثل السواد والبياض مساوية بالأعراض متمايزة للذوات بل ليس العلم وجود الأعراض كالسواد والبياض
بل هو الدليل لم يعلم بامتناع الاجتماع بينهما فقد صح استناد الضروري إلى النظري وأجاب عنه بمنع الاستناد
بأنا نمنع العلم بامتناع اجتماع الضدين مثلا مع أن العلم بوجوده إنما يعلم بالمشاهدة أو بالحس أو بالعقل

الا ان يتفق عقلا ونقلا فيقول ان حكمه بهذا معلوم منه وذلك الاعتقاد يستلزم العلم به لكان اولى بالكلف على الحق
في تحويل عند ان العلم بامتناع اجتماع النقيضين لا يتوقف على وجودهما في الخارج بداهة لا يتوقف التصديق على
وجود الطرفين واما تصورهما فلان تصور النقيضين مما يتوقف العلم بذلك الامتناع عليه فان التصديق الضروري
هو ما لا يتوقف بعد تصور الطرفين على نظر وكسب وتوقفه على تصورهما لا يقدح فيه ثم ان قلت تصور النقيضين
كالسواد والبياض نظري قطعا فقد توقف ذلك التصديق الضروري المتعلق بامتناع اجتماعهما على علم نظري
هو تصورهما قلت انه قد يكتفى فيه اي في العلم بامتناع اجتماعهما بتصورهما بوجه ما وقد يكون ذلك التصور بوجه
ضروريا فلا يكون في التصديق الضروري مستندا الى تصور نظري يعني ان هذا نزاع لفظي لا يرجع الى تغيير الضروري
فان فسرنا التصديق الضروري بما لا يتوقف بعد تصور الطرفين على نظر وكسب جاز ان يكون موقوفا على نظرية وتوقف التصديق
على النظري منه وانه لا يخرجه عن استغنائه وحكمه عن الكسب بحسب ذاته فيجوز استناد العلم الضروري الى التصور
النظري وان فسرناه بما لا يتوقف على نظر اصلا لا بواسطة ولا بغير واسطة لم يجز الاستناد المذكور بل يكون هذا التصديق
غير ضروري ولا نظري ولا يلزم الكاتبي التصديق في النظري في القول الى ترجح والاطلاق واسطة بينهما وكذا
توقف ان توقف العلم الضروري على غيره ... راجح ايضا الا انتقض الضروري ثم قلنا هو ما لا يتوقف على
ما يتوقف عليه لم يتوقف الضروري على ضروري آخر وان قلنا هو ما لا يتوقف على ما لا جاز توقف الضروري على ضروري
آخر فان قلت التصديقات الضرورية موقوفة على التصورات الطرفين الضرورية بلا نزاع فكيف يعرف الضروري
بما لا يتوقف على علم سابق قلنا المراد بالعلم السابق هو التصديق وبكل الا يجعل فرقه فان قلنا انه يرجح الم
للنزاعين بها فان الضروري الغير ما لا يتوقف على علم سابق لا يجوز توقفه على ضروري آخر ولا على نظري ايضا الغير
ما لا يتوقف على الاستثناء والتصديق الضروري لا يكون موقوفا على نظري فان ما يتوقف على النظري
يكون كاسبا للذات

المقصد الخامس عشر اثبت ابو هاشم حالة سماها العالمية وجعلها معللة بالعلم

والمعلوم شيء فهنا علم لا معلوم له وهذا اتفق العقلاء على امتناع علم لا معلوم له وقال الامام
الرازي هو ما تقرر في ان المعلوم لا يتعلق الا بما يتعلق به العلم فاقبل المستحيل متعلق به العلم والعلم به معلوم فان
في قولنا المستحيل متعلق العلم والعلم متعلق له فان الاكثر لو لم تصطلح على ان لا يسمى معلوما الا ما يصطلح
متعلق العلم فاذا كان مستحيلا لا يسمى معلوما واذا لم يكن مستحيلا يسمى معلوما لكن هذا الاصطلاح لا نزاع فيه قال
المصنف والاتفاق انما لا نطق بجملة ... اجمل ... او الخطأ ... لا نطق له ذلك
الخارج من حيثية الكلام ... كلام الامام انه نقل عنه على ما صرح به ابن سينا
الشفاء ان المستحيل لا يحصل صورته في العقل البتة لا يمكن ان ادرك تصورا نفسيا حصول في العقل صورته
هي في نفسه خصوص فلا يمكن ان يتصور شيء هو اجتماع النقيضين او الضدين متصورا له تصور المستحيل انما هو

بان يعقل شيء بين السواد والحلاوة امرا هو الاجتماع ثم يحكم بان مثل هذا الامر الذي يعقل ... بين السواد والحلاوة
لا يمكن حصوله بين السواد والبياض فالاجتماع بين السواد والحلاوة متصور معقول قد حصل مثله في نفسه
في العقل بخلاف الاجتماع بين السواد والبياض اذ لم يحصل نفسه في العقل للامتناع بل مثاله المتشبه به
واما على سبيل النفي بان يعقل انه لا يمكن ان يوجد مفهوم هو اجتماع السواد والبياض فقد يعقل بهذا
المستحيل المخصوص باعتبار امر عام هو كونه مفهوما مسمى باجتماع السواد والبياض لا باعتبار خصوصه وكذا
الحال في شريك الباري سبحانه فانه لا يتصور الا على سبيل ان يعقل شيء ... قال ... بعد الا عمرو
او على سبيل النفي بان يعقل انه لا يمكن مفهوم هو شريك له تعالى وبالجملة فلا يمكن ان يعقل المستحيل
من حيث خصوصه بل باعتبار امر الاعتبار ... التشبيه او الحالة وعلى هذا فقولنا انه معلوم معناه
ان هناك علما ولم يقع معلوم يتعلق به ... في العلم ... حيث خصوصيته وهو ... الاجمال
معناه ان هناك علما وليس معلوم شيء ثابت فان المستحيل الا ... الحال ... الممكنات فانها ثابتة
عندهم في العدم ايضا

المقصد السادس عشر في محل العلم الحادث

سواء كان متعلقا بالكليات او
بالجزئيات عند ... اصل الحق بل ... عندهم عقلا ... قال الامام ... الا
الانسان ... عند ... البنية ليست شرطا للحياة والعلم ... قائم به الحلم ...
الشيخ ... علما ... محل العلم هو القلب قال الله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب وقال تعالى
فتكون لهم قلوب يعقلون بها او آذان يسمعون بها وقال الله تعالى افلا يتدبرون القرآن ام على قلوب اقفالها
هذا ... خلاف المتكلمين في بقاء العلم فان الاشاعرة ... استحالة بقائه كسائر الاعراض عندهم واما
المعتزلة فقد اجمعوا على بقاء العلوم الضرورية والمكتسبة التي لا يتعلق بها التكليف واختلفوا في العلوم
المكتسبة المكلف بها فقال ... الجبائي انها ليست باقية والا لزم ان لا يكون المكلف بها حال بقائها مطيعا ولا
عاصيا ولا مثابا ولا معاقبا فانه يتحقق التكليف وهو باطل بناء على لزوم الثواب والعقاب على المكلف به
وخالفه ابو هاشم في ذلك واوجب بقاء العلوم مطلقا وقالت الحكماء محل الكليات النفس الناطقة المجردة
... عن المادة ولواحقها ... متعلقة بها ... ومدبرة لها ... محل الجزئيات المادية الحادثة
الحواس الظاهرة والباطنة ... النفس الناطقة المجردة ... الحواس ... المذكورة
... كيفية ادراك الطائفة ... الحكماء
... هي النفس الناطقة ... الكليات ... والجزئيات ... بواسطة
الالات الجسمانية فانها اي النفس الناطقة تحكم بالحكم ... الجزئي ... ان يكون عالما
الالات ... والحكم ... الكلام ... النفس

ان الحرارة البحيح بها النفس من صفات الكيفيات نرجح ذا بها وتصور الجزئيات في الايها فيلا احتجاج النفس ... بها

النوع الثالث من نوع الكيفيات النفسانية الارادة وفيها اي في الارادة اي في بعض البحث وفيها في عدة مقاصد

النوع مقاصد سبعة الاول في تعريفها قبل انها اي الارادة اعتقاد النفع او ظنه والقايل به هو كثير من المعتزلة

قالوا ان نسبة القدرة الى طرفي الفعل على السوية فاذا حصل اعتقاد النفع او ظنه في احد طرفيه ترجح على الاخر عند القادر

واثر فيه قدرته وقيل الميل الارادة ما ذكر من الاعتقاد والظن وهذا هو المسمى بالدواعي وانما الارادة التي يحصل بعد الاعتقاد

او الظن كما ان الكراهة نبع اعتقاد الضرر او ظنه والمتبع الارادة عن قبيل الاعتقاد والظن فانا نجد من انفسنا

بعد اعتقاد ان الفعل الفلاني فيه جلب نفع او دفع ضرر ميلا اليه مترتبا على ذلك الاعتقاد وهو الميل

نجده مغايرا للعلم بالنفع او دفع الضرر وراجع الى الشهوة فيها وايضا فان القادر كثيرا ما يعتقد النفع في فعل او

ظنه ومع ذلك لا يريده ما لم يحصل له هذا الميل فقد اجيب عنه بانا لا نعني ان الارادة اعتقاد النفع او ظنه

مطلقا بل نقول هي اعتقاد النفع له او لغيره ممن يؤثر خيره بحيث يصل اليه اصولها بلا مانعة تارة ومع تعذر

معارضة والميل الذي ذكرتم انما يحصل لمن لا يقدر على ذلك الفعل فهو كالشاعر المعتمد ... الشاهد

او يكفيه العلم والاعتقاد على قبيل الشوق الى المحبوب فانه حاصل عند فقد اصله الذي هو الوصال ... الشوق

له وهذا الذي ذكرناه من تعريف الارادة انما هو على راي المعتزلة واما الارادة على مذهب الاشاعرة فصفة مخصصة

لاحد طرفي المقدور بالوقوع والميل الذي تعدونه لا يستلزم انه هو بل هو ذلك الميل لا الارادة فان الارادة

فانها الارادة بالاتفاق صفة مخصصة لاحد المقدورين بالوقوع وستعرف في المقاصد الثالثة ... ان الاختلاف في

انحلال الصفة المخصصة المذكورة عن الميل والصحيح انها مشروطة بالميل ولا باعتقاد النفع ثم حصول

الميل ... لا يوجب حصول الغاية لتبعيض الميل ليشوق الفاعل ... فلا يتغير مطلق الارادة

بالميل **المقصد الثاني الارادة القديمة توجب المراد** اي اذا تعلقت ارادة الله تعالى بفعل من افعاله

نفسه لزم وجود ذلك الفعل وامتنع تخلفه عن ارادته اتفاقا من اهل الملة والحكماء ايضا واما اذا تعلقت

بفعل غيره ففيه خلاف المعتزلة القائلين بان معنى الامر هو الارادة فان الامر لا يوجب وجود المامور به

العصاة واما الارادة الحادثة فلا يوجبه اتفاقا فانه يجوز ان اراده اهبوا او انقلبت ... فعل من افعاله ...

لا يوجب ذلك المراد عند الاشاعرة وان كانت مقارنة له عندهم وافقهم في ذلك الجبائي وابنه وجماعة من

المعتزلة وجوز النظام والعلاف وجعفر بن حرب وطائفة من قدماء المعتزلة البصرة ايجابها اي ايجاب الارادة

الحادثة للمراد اذا كانت تلك الارادة قصدا الى الفعل وهو الذي العضد الى الفعل ما نجده من انفسنا حال الايجاد

اي حال ايجادنا للفعل لا العزم الذي عليه لان الارادة اذا كانت عزما على الفعل لم يجب بوجوب المراد فانه قد

ينفسخ العزم على الفعل فلا يجوز ... ايجابها واستدل الجبائي على ذلك بان العزم توطين النفس على احد الامرين

بعد ما بقي التردد فيهما والعزم الذي هو التوطين يقبل الشك والضعف ويتفاوت شدة وضعفا فقد يطلع الانسان

نحو التردد بالكلية ومع ذلك ... لا يكون العزم الواصل الى مرتبة الجزم مقارنا للفعل والقصد اليه بل يكون متقدما

بل يستعقبه العقل فيكون متقدما على الفعل غير موجب له وربما تغير وكذا العزم الجزم لم ... فمن اراد الفعل او ...

ان يكون مع انه قد يكون العقل بعد فيه ايضا واذا لم يكن التوطين البالغ حد الجزم موجبا للفعل فان الذي لم يبلغه كان

اولى بعدم الايجاب لقولنا الاشتياق الارادة متقدمة على الفعل بازمنة هي العزم ولم يجوزوا ان يكون موجبة والارادة مقارنة

له بمعنى القصد وجوزوا ايجابها اياه واما الاشاعرة فلم يجعلوا العزم من قبيل الارادة بل امرا مغايرا لها **المقصد الثالث**

الارادة عندنا غير مشروطة باعتقاد النفع او ميل يتبعه وذلك ان الارادة يوجد بدونهما فلا يكون شيء منهما

شرطا لها فان قيل بل هي مشروطة بها فلا يرجح المختار احدهما الا بمرجح خلافا للمعتزلة القائلين بانه لا بد من الداعي في وجود الارادة

لنا ان الهارب من السبع اذا عن له طريقان متساويان في الاعتقاد والمطلوب الذي هو النجاة منه فانه يختار احدهما

... بالارادة ولا يتوقف في ذلك الاختيار على مرجح لاحدهما ... بل يتبعه منه ... الميل ... مرجح

ايضا على الاخر ... وجود الارادة لا اقول لا يكون للفعل مرجح ... فان الهارب بارادته مرجح اياه على تركه بل اقول

لا يكون الباعث الى الفعل وداعيا باعثا للفاعل عليه من اعتقاد النفع او ميل تابع له ومعلوم بالضرورة انه مرجح مستو ...

لا يحتاج الى طلب مرجح ... احدهما بل لا يطلبه ولا يتفكر في تلك الحالة سوى النجاة ومعلوم بالضرورة ايضا

انه لو احتاج الى المرجح لم يتوقف متفكرا فيه حتى يفترسه السبع وكذلك العطشان اذا كان عنده قدحان ... متساويان

في جميع الوجوه فانه يختار احدهما بلا داع له الى ترجيحه في اعتقاده على الاخر وكذلك جائع عنده رغيفان متساويان

من جميع الجهات فانه يختار احدهما من غير داع يدعوه اليه واذا ثبت في هذه الامثلة وجود الارادة بدون الاعتقاد

النفع او ظنه ثبت وجودها بدون الميل التابع لها ... ولهذا يرى ان ... المشهورة والمعتزلة ادعوا الضرورة

... مستو ... الطريقين لا يرجح باختيار احدهما على الاخر الا بمرجح ... الاختلاف ... الاستواء

... قبله مرجح ... انما يطلب مع الفروع والمعارضة بالفروع لان الاسئلة المذكورة فانا نعلم بالضرورة

... الترجيح بلا مرجح وداع ... فان قيل ... الاهم في ... الاسئلة راجع على الجزئي

فلا يلتفت اليها قلت ... سلوك احد الطريقين ... سلوك الاخر ... السلوكان ...

... تركه ... فكذا ... السلوك ... واذا ثبت ... واذا ... وانما يرجح احدهما على

الاخر بلا داع ... نعم المعتزلة ان ... الشرطين ... وفرعه ولا ... في ... الصور

... بحسب اعتقاده اذ لولاه لم يجز ... الشعور بالمرجح ... الشعور ...

... المذكورة ... اطاعه ... لا يتوقف ...

... بالمرجح في تلك الحالة ... في ... الطريقين ...

على بسار بلاد النفوذ في التعيين [illegible] بين الضعيف كما هو الحال [illegible] عقيبه [illegible]

ما هو اعز [illegible] **المقصد الرابع الارادة تغاير الشهوة** [illegible]

الاول الارادة قد يتعلق بنفسها دون الشهوة فانها لا يتعلق بنفسها بل بالذات واذا [illegible]

كانت مجازا عن الارادة [illegible] فقال اشتهي [illegible] الشهوة [illegible]

نوه انت حال اخترناه في الارادة [illegible] اذا فسر الارادة [illegible] الشيء او الميل [illegible]

لجواز ان يعتقد [illegible] اعتقاده [illegible] ثم [illegible] الاعتقاد [illegible]

واما اذا فسر بما اخترنا [illegible] بالوقوع فلا يجوز تعلقها [illegible] الارادة [illegible]

[illegible] والا [illegible] الارادة [illegible] الا [illegible] اللهم الا ان [illegible]

[illegible] الله تعالى [illegible] الارادة [illegible] العلا [illegible]

يكون مرادة [illegible] ارادة [illegible] الارادة [illegible]

[illegible] الفاعل للارادة [illegible] الارادة [illegible] الوجه الثاني ان الانسان [illegible]

غاية الكراهة [illegible] ولا [illegible] الطعام [illegible] اذا علم ان [illegible]

واحتج من الارادة والشهوة [illegible] الاكل [illegible]

بين الكراهة والنفرة [illegible] الكراهة [illegible] للارادة [illegible]

[illegible] والنفرة الطبيعية [illegible] **المقصد الخامس** [illegible]

ان الارادة غير التمني [illegible] بالممتنع [illegible] الارادة [illegible]

[illegible] والتمني [illegible] بالمحال [illegible] التمني نوع من الارادة [illegible]

ارادة [illegible] والمعتزلة [illegible] التمني [illegible] الارادة [illegible]

[illegible] بالتمني [illegible] بالارادة [illegible] **المقصد السادس** [illegible]

[illegible] ارادة الشيء كراهة [illegible] ارادة الشيء [illegible] الكراهة [illegible]

[illegible] اجتماع المثلين [illegible] المتضادين [illegible] المخالف [illegible]

واحد منها [illegible] المخالفات التي يجوز اجتماعها [illegible] كالحركة [illegible]

[illegible] كراهة الضد [illegible] ارادة الضد [illegible] جواز اجتماع ارادة [illegible]

[illegible] فلا يجوز اجتماعها [illegible] ارادة [illegible] كراهة الضد [illegible]

كراهة الضد [illegible] ارادة [illegible] جواز اجتماعها [illegible] كراهة الضد [illegible]

[illegible] كراهة [illegible]

[illegible] استدلال الشيخ [illegible] ان المخالف [illegible] بجواز [illegible] ويخالف [illegible]

[illegible] اجتماعها [illegible] الضد اللازم [illegible] اجتماعها [illegible] المخالف

[illegible] وجواز كون الشيء الواحد [illegible] المخالف [illegible] المذهب [illegible]

[illegible] كالنوم [illegible] للعلم والقدرة [illegible] المخالف [illegible] ما ذكر [illegible] الدليل

[illegible] بشرط كراهة الضد [illegible]

[illegible] الارادة [illegible] بالبال و [illegible] الارادة [illegible] الغفلة [illegible]

الارادة [illegible] كراهة الضد فلا يكون الارادة [illegible] فاستلزام [illegible]

[illegible] واستلزام ارادة الشيء كراهة [illegible] الشعور [illegible]

الارادة فلا يكون الارادة [illegible] الكراهة [illegible] من قال [illegible] الارادة [illegible]

[illegible] الارادة [illegible] كراهة [illegible] الشعور بالضد [illegible]

[illegible] كراهة [illegible] الارادة [illegible] الكراهة الضد [illegible]

[illegible] الكراهة [illegible] الشعور [illegible] بالضد [illegible] قال القاضي ابو بكر والامام

[illegible] الارادة [illegible] الشعور [illegible] كون الضد [illegible]

[illegible] ان [illegible] على السوية او [illegible]

[illegible] فيكون [illegible] على السوية [illegible] الظاهر [illegible] ذكره [illegible] الارادة

[illegible] الاشاعرة [illegible]

ارادة الضد [illegible] **المقصد السابع** قال القاضي من الاشاعرة وابو علي [illegible]

[illegible] المعتزلة الارادة [illegible] صفة زائدة على ذات المتعلق سواء كان ذلك المتعلق فعلا

[illegible] الفعل [illegible] طاعة كالسجود بارادة الله تعالى ومعصية كالسجود بارادته للصنم والقول [illegible]

[illegible] فان [illegible] اراد [illegible] القاضي [illegible] الارادة [illegible] صفة [illegible] موجودة في

[illegible] الارادة [illegible] الفعل طاعة او معصية [illegible]

[illegible] الفعل [illegible] صفة وجودية [illegible] ارادة [illegible]

[illegible] ذكره [illegible] **النوع الثاني** [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] القدرة [illegible]

[illegible]

الارادة [illegible] الفاعل

المؤثر في الوجود أصلا زعم المعتزلة أن مؤثرها غيره كالنفوس الحيوانية والنباتية فإنها مبادئ الأفعال المختلفة [illegible]
والتقديرية والشرعية لكنها تفعل لكونها مبادئ باستخدام الطبائع والكيفيات [illegible] لا المؤثر
في هذه الأفاعيل إنما هو الطبائع والكيفيات دون النفوس الحيوانية والنباتية [illegible]
بعقد المراد لأنه الفاعل وإن كان المؤثر فيها هو النفوس وكانت الطبائع والكيفيات آلات لها لم يخرج بعقد الوجوب
الفاعل الوجوب لاحتياج [illegible] الآلة وقد يقال [illegible] للتأثير في هذه الأفاعيل
وهذا الإبهام [illegible] الفاعل [illegible] الغريزة فإنه بمجرد طبيعة العنصر للتحريك [illegible]
[illegible]

ابهام

مبداء

[illegible]

على فعل عمرو ولا يتصور اثنان ما محل الفعل واحد بل يكون لكل واحد فيه الاثر فجعلا الفعل متغايرين لو ... فعلى

فلا يجب اجتماع القدرتين كما سبق على فعل واحد تحقيقا المقصد الثالث العجز عند الاشاعرة

والمعتزلة وغيرهم عرض وان القدرة صفة وجودية يتأتى معها الفعل بدلا عن الترك والترك بدلا عن الفعل وقال الاسفرايني

العجز القدرة الحادثة عبارة عن سلامة البنية عن الآفات فجعلها صفة عدمية وقال من اثبت صفة زائدة

على سلامة البنية فعليه البرهان واختار الامام الرازي ان المحل مذهب ... فقال ان اريد بالقدرة في حقنا

ان كانت سلامة الاعضاء فهو معقول وان كان امرا آخر فغير معقول النزاع وقال ضرار بن عمرو وهشام بن سالم

ان القدرة الحادثة بعض القادر فالقدرة على الاخذ عبارة عن اليد السليمة والقدرة على المشي عبارة عن الرجل

وقيل القدرة بعض المقدور ... المقصد الرابع

انها مع الفعل اثبات القدرة الحادثة والعلم بها واحتجوا عليه الاشاعرة وهو انها عرض ... بالوجدان

البديهي قلنا ان الفرق بين الصاعد بالاختيار والساقط عن علو ضروري فانا نجد حالة الصعود امرا ... عند

السقوط وكذا نجد تفرقة ضرورية بين حركة الارتعاش وحركة الاختيار وقال المعتزلة ... ان

الفعل ان يشترط الفعل ... الوجود ... فانا علمنا ... موجود ... علمنا ان الاول

دون الثاني قلنا الحكم في الفعل قادر ... على الفعل ... ولا ... الفعل ... عليه

عليه فلا ... بان الفعل ... بان الفعل ... بمقدار ... المانع ... قلنا

بان ... الفعل ... المانع وهو ... ان يكون العاجز قادرا فان قال القدرة مصححة للفعل

ان الحكم موصوف ... العاجز ... مع الفعل قلنا المعلوم ...

الفعل ... عليها ... واذا فرض زوال ... الفعل ...

وقال ابو علي الجبائي هو ... العلم بالقدرة العلم ... سلامة عن الآفات قلنا ... الصحيح

... النوم والصحيح ... العلم ... القدرة كيفية والصحة

... المقصد الخامس قال الشيخ واصحابه القدرة الحادثة مع الفعل

انها توجد حال حدوث الفعل وتتعلق به في هذه الحالة ولا توجد القدرة الحادثة قبله فضلا عن تعلقها به ... قبل الفعل

الفعل بل يمتنع وجوده ... وان لم يمتنع وجوده قبله ... وجوده ...

سابقة على الفعل ... حال الفعل ... على الفعل ... اجتماع ...

مقدورا ... وجود الفعل ... الا اذا ... المستجد ...

... فلا يكون القدرة ... وجود القدرة بعد ...

ان يكون ... المقدور ... القدرة ... كانت متعلقة بوجود المقدور ...

الحال ووجوده ... بل ... القدرة في الحال ... الا انها ... العجز في الفعل ... ان يتعلق القدرة

على هذا الوجه لا يستحيل ان يكون الحال ... الكلام ... الفعل ... يمكن فيمكن وجوده

مجوز ... القدرة ... موجودة ... الفعل ... الفعل ... العرض ... الفعل ... يتصور

والعجز ... القدرة ... القدرة الحادثة ... الفعل ... الاول ... المعدوم ... القدرة ...

... المعدوم ... الفعل ... القدرة ...

الانبعاث ... القدرة ... الفعل ... عارضة ... الفعل ...

فلا ... الانبعاث ... الفعل ... الانبعاث ... الانبعاث ...

بالتأثير والانبعاث وقيل ... ما ذكرناه ... حصول الفعل ...

الفعل ... فانه ... حصول الفعل في زمان ... الفعل محال ... لا اشكال ...

الا يكون ذلك الزمان ... على الفعل ... مقدورا عليه ... امتناع وجود الفعل ...

... الحال لم ... وجود الفعل في الزمان ... امتناعه ...

القدرة ... محال ... الفعل ... بالامتناع الذاتي ...

بالامتناع الغيري ... تعلق القدرة به ... وجود الفعل في زمان عدم الفعل ...

... الزمان ... العقل ... والقدرة ... الفعل ...

... العقل ... تعلق القدرة ... ضرورة ... الوجه ... ذكرناه ... الفعل

... الفعل ... القدرة ... فان ...

... الاختيار ... المعدوم ... في زمان ... فانه ... العجز القيام

... المعدوم ... الشيخ ... القدرة الحادثة مع الفعل ... المعتزلة ... جميع ...

... وغيرهم ... القدرة قبل الفعل ... تعلقها بالفعل حال حدوثه

... القدرة ... حال وجود الفعل ... القدرة ... على ...

... تعلقها ... حال وجوده ... الزمان وجود ... المقدور

... الافعال المقدورة ... القدرة حال وجود الفعل ...

... الفعل حال وجود القدرة ... على ان القدرة وتعلقها بالفعل ... وجوده ...

القدرة بالفعل ... الايجاد ... الوجود ...

... القدرة الحادثة ... الايجاد ... الوجود

... الوجود ... الايجاد ... الوجود ... في زمان الايجاد ... الوجود

ومتوقفا على ايجاده والمتحصل هو ايجاد الوجود لوجود آخر وتحقيقه ان الاثر ... حصول الاثر ...
مستقلا عليه بحسب الذات وهذا المقدم هو الصحيح لاستحالة التالي وبيانه الوجه الثاني ان تعلق القدرة بالفعل ...
حال الحدوث يلزم القدرة على الباقي في حال بقائه وهو التالي باطل بيان الملازمة ان ... تعلق القدرة بالباقي ...
الوجود والحادث حال حدوثه متحقق الوجود ايضا او نقول الوجود الباقي هو ... حال الحدوث فلو تعلقت
القدرة به حال الحدوث لتعلقت به حال البقاء لان المتعلق واحد ولا ...
فلنلتزم ان نلتزم تعلق القدرة بالباقي لدوام وجوده بدوام تعلق القدرة به او نقول ...
به الملازمة المذكورة ... باجتماع الوجود ... العدم ... لوجوده ... وهو الباقي ...
بعد العدم ... متعلق به القدرة ...

[illegible]

عن الفعل جواز ... القدرة ... تعلقها ... بالوجود والفعل ...
... الوجود ... الاشكال ...
الوجه الرابع ان ... القدرة على الفعل ... مكلفا بالايمان ...
... المكلف ...
... التكليف ...

[illegible]

يتعلق في الحالة السابقة التي هي حال العدم والفعل بحال فعله ولا يفعل وفاقا انه بحال في الحالة الاولى يشتغل في الحالة الثانية
وقال ابن الراوندي تعلق حال تعلق مطلقا الذي في حالة التي حال ماذهب اليه ابو هاشم اي ان القواعد الفرعية فانه صحح الخطاب
الطلقة بجرده عن قرائن الاستقبال بشبادر منها الحال وكان انحاء اعتبار منه حسب الاشتراك والاحتمال
في الاستقبال الفرع الرابع قال ابو هاشم يجوز العلاقة القدرة على افعال القلوب معا ولا يجوز تعلقها عليها القدرة
على افعال الجوارح بجملة يكون فيها فكان الامور مختلفة واشتمالها في الاختلاف ان لا تنظر قياسا بانا ولو نظر
فيها والاستقبال بانقضى الزمان انه بعد منهم فلذلك اعترضنا عليه المقصد السادس من الممنوع في القدرة
هل هو قادر عليه حال كونه ممنوعا عنه عند الاشاعرة اذا القدرة عندهم مع الفعل فلا يتصور كون الممنوع عن الفعل
قادر عليه في حال المنع اذا فعله فلا قدرة عليه ... بل لا يكون الممنوع قادرا على الفعل المقدور
والمنع حيث قالوا العجز يضاد القدرة دون المقدور والمنع بعكسه فانه لا يضاد القدرة بل يضاد المقدور
يضاد القدرة سواء كان المانع وجوديا يضاد انتفى المقدور كالسكون بالنسبة الى الحركة المقدورة او وجوديا
يضاد المقدور كالاعتقادات المتقابلة المولدة للحركة السفلية المضادة للحركة العلوية او كان عدميا كانتفاء
شرط من شرائط المقدور مثلا انتفاء العلم بالفعل المحكم فانه ينافي وجود الاحكام دون القدرة عليه وادعوا القدرة
في الممنوع بين الزمن والمقيد فقالوا الزمن الممنوع قادر على ما منع منه ليس فيه الزمن اذ لا يتصور منه الافعال
وبين المقيد الصحيح السالم عن الآفات الا انه عاجز عن الحركة ... وان صحت عنه قادر على الحركة والانتقال
العقلية شاهد بالفرق بينهما وليس ذلك الا لان المقيد قادر على الحركة دون صاحبه وقالوا ايضا ان الصحيح السالم
اذا قيد كان قادرا على فعلها قبل القيد وذلك لانه لم يتبدل ذاته ولا صفته ولم يطرأ عليه ضد من اضداد القدرة حال
القيد الذي ليس هو ضدا لها فوجب بقاء القدرة قطعا والجواب عن الاول ان الفرق عندنا الا ان يبنيهما الا انه لا يجوز
العادة في ابعد حال يخلق الفعل في القدرة ظاهرا بنا على ان المقيد حال ارتفاع القيد فانه يوجد الا ارتفاع مضادا ...
اي عدم جريان العادة بخلق الفعل في القدرة في الزمن بان ارتفاع زمانه غير معتاد وهذا القدر من الفرق كاف ...
البديهة والجواب عن الثاني انا نمنع عدم تبدل صفاته حال القيد فان الله تعالى لم يخلق فيه القدرة حال كونه مقيدا
خلقها فيه حال كونه مطلقا ماشيا ولا حاجة لانتفاء القدرة في المقيد الى طروء ضد من اضدادها عليه بل يكفيها انتفاء علتها
فيه المقصد السابع قال الشيخ واكثر اصحابه بناء على كون القدرة عندهم مع الفعل لا قبله ان القدرة الحادثة
لا تتعلق بالضدين بل الاثر ... وذهبوا ... ففي القدرة المتعلقة بل قالوا ان القدرة الواحدة لا تتعلق
بمقدورين مطلقا سواء كانا متضادين او متماثلين او مختلفين ... بل القدرة الواحدة لا تتعلق الا بمقدور
واحد وذلك لانها مع المقدور ولا شك ان ما نجده عند صدور احد المقدورين منا مغاير لما نجده عند صدور الاخر فيكون
اي القدرة ... يتعلق بكل مقدور بانه الفعل ... وعن القدرة ... ثم ... بتردد ... اما

فقال جمهورهم القدرة الحادثة بالقلب يتعلق بجميع متعلقاتها كالاعتقادات والارادات ويكون ثانيها دون القدرة الحالة
بالجوارح فانها لا تتعلق بجميع مقدوراتها في الاعتقادات والحركة شيء من ها وقال ابو الهذيل القدرة كل واحد منها
اي من قدرة القلب وقدرة الجوارح تتعلق بجميع متعلقاتها دون متعلقات الاخرى وقال ... ان الشكل
واحد منها يتعلق بمتعلقات الاخرى التي هي افعال القلوب والجوارح جميعا الا ان كلا منهما لا تؤثر في متعلقات الاخرى
لعدم الالات اي يمنع ايجاد افعال الجوارح بالقدرة الحالة بالقلب لعدم الالات والبنية المخصوصة المناسبة
لتلك الافعال وكذا العكس قال معمر رابعة القدرة العلمية تتعلق بمتعلقها فقط دون القدرة المعصوبة
فانها تتعلق بافعال الجوارح دون افعال القلوب وقال ... في المعتزلة واكثر اصحابنا يتعلق
القدرة الحادثة بالضدين ... واجمعت المعتزلة على ان القدرة الواحدة يتعلق بالكل ... ولا يتعلق الا ...
من المقدورات على ... الازمنة والاوقات ... انه لا يتبع بان ... القدرة الواحدة مثلا
في محل واحد ووقت واحد وانهم اي المعتزلة ... ذهبوا ... في تعلق القدرة بالقدرتين القدر ... او ...
للقدرة الا الحكم ... في الطرفين اي طرفي الفعل المقدور ... لا يكون قادرا على عدم الفعل ... وقدرته
لكونه مضطرا ... الا الفعل ... لا يقدر على الاعمال ... لا قادر عليه ... وعليه ...
قادر ... في الفعل ... الدعوة ... والثواب والعقاب على الافعال ... واذا ...
الى المقدورات ... بانه ... لا يكون ... غير مقدور ... وان ...
ان المقدور ... منعلق القدرة ... وانه لا مقدور ... القدرة سواء ... عنه ... والاختيار
... الاضطرار ... لا ... القدرة ... الاحاطة به ...
بحيث يعود ... فانه قادر على ... سبحانه ... اي انه سبحانه
لا ... عن مقدوره ... ولا ... القادر على الشيء ... لا يكون قادرا ... فلما جاز ان يكون
القدرة المتعلقة بها ... والامام الرازي القدرة ... على ... الافعال ...
الحيوانية ... هي القوة ... اليها ارادة
... ولا شك ... سواء ... الفعل والقدرة
... الا ... الوجود
... سواء ... ذكر
لا ... الشرائط ... وجود المقدورات ... بشيء وجود ...
... المقدورات ... القدرة ... المقدور
لا ... المؤثر ... القدرة ... ان كلام ... الفعل

٢٧

لا يتعلق بالضدين واما المعتزلة فارادوا بالقدرة مجموع القوى المفصلة فلذلك قالوا بوجودها قبل الفعل وتعلقها بالضدين

المتقابلين فهذا وجه الجمع بين المذهبين ومنه يحصل [illegible] مصنف الشيخ وتوجيهه ان القدرة الحادثة [illegible]

[illegible] ان يقال انه اراد بالقدرة العرض المستجمع لشرائط التاثير [illegible] [illegible] [illegible]

الاطلاق القدرة على افرادها بالاشتراك اللفظي [illegible] [illegible] [illegible]

معنى العجز [illegible] او القوة [illegible] المقصد الثامن العجز عرض موجود مضاد للقدرة خلافا لابي هاشم من الاشاعرة

وجمهور المعتزلة [illegible] [illegible] العجز عدم القدرة [illegible] [illegible]

بوجود الاعراض [illegible] [illegible] [illegible] عرض موجود [illegible] نفي الاعراض [illegible] [illegible] كونه موجودا

[illegible] بين الزمن والممنوع عن الفعل [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] وجودية [illegible] العجز [illegible] [illegible] الضرورية [illegible]

في الزمن وجود [illegible] الممنوع [illegible] [illegible] الامام الرازي [illegible] [illegible] كون العجز وجوديا [illegible]

جعل العجز صفة عبارة عن عدم القدرة [illegible] [illegible] ضعيف [illegible] [illegible] [illegible]

الا ضدها [illegible] [illegible] القدرة الا فرق سلامة الاعضاء [illegible] العجز عبارة عن [illegible] [illegible]

القدرة [illegible] [illegible] وجود [illegible] السلامة عدم الافة [illegible] القدرة [illegible] سلامة الاعضاء [illegible]

او [illegible] العجز عبارة عن عدم [illegible] القدرة [illegible] العجز [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] وجوده [illegible] الاشاعرة ذهبوا الى [illegible] [illegible] [illegible] وجوديا

ثم قال الشيخ ابو الحسن الاشعري [illegible] العجز انما يتعلق بالموجود دون المعدوم [illegible] القدرة [illegible]

عن القعود الموجود لا عن القيام المعدوم [illegible] التعلق بالمعدوم [illegible] [illegible] [illegible]

لا [illegible] العجز [illegible] والاستهلاك بالضدين [illegible] [illegible] القدرة [illegible] العجز انما يتعلق بالمتعلق [illegible]

الموجود واليه ذهب المعتزلة وكثير من اصحابنا [illegible] [illegible] القيام المعدوم لا عن القعود الموجود [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] تعلق العجز بالضدين [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] تعلق العجز

بالضدين [illegible] تعلق القدرة [illegible] [illegible] العجز [illegible] بالعدم [illegible] الضدين [illegible] والقدرة [illegible]

ولا [illegible] [illegible] العجز [illegible] [illegible] القول الاول فلا [illegible] بالضدين

كما عرفت [illegible] القول الاول [illegible] ان العجز [illegible] القدرة [illegible] التعلق [illegible] [illegible]

والقدرة متعلقة بالموجود [illegible] العجز [illegible] الارادة والكراهة [illegible] [illegible]

واحدا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الثاني هو الاجماع [illegible] القيام [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] العجز بالمعدوم [illegible] عدم العجز [illegible] [illegible]

ان [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] لا ينافي عدم الاثبات [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] الاثبات [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] للاسند لا [illegible] العجز [illegible] اللفظ لعدم القدرة [illegible] وجوده [illegible]

الفعل عن قدرة [illegible] [illegible] عن القيام [illegible] [illegible] [illegible] عن القعود [illegible] الثاني [illegible]

[illegible] الاول [illegible] الاثبات [illegible] [illegible] [illegible] المقصد التاسع

[illegible] [illegible] [illegible] الارادة [illegible] خلاف [illegible] [illegible] [illegible] الارادة [illegible] القدرة [illegible] الارادة

[illegible] القدرة [illegible] [illegible] الارادة [illegible] القدرة [illegible] الارادة [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والاحكام [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاشاعرة [illegible] [illegible] [illegible] العباد مخلوقة [illegible]

[illegible] المقصد العاشر [illegible] النوم ضد للقدرة [illegible] [illegible] النائم [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الافعال المتقنة [illegible] [illegible] [illegible]

الافعال المحكمة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الافعال [illegible] [illegible] [illegible]

النوم [illegible] القدرة [illegible] [illegible] العلم [illegible] [illegible] الادراكات [illegible] [illegible] الاستاد ابو اسحاق [illegible]

[illegible] النوم [illegible] القدرة [illegible] العلم [illegible] سائر الادراكات [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] النائم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] العلم [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] النائم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] القيام [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] الاستطاعة [illegible] الاكتساب [illegible] [illegible] [illegible] النوم [illegible]

[illegible] [illegible] الادراكات [illegible] [illegible] النائم [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المعتزلة [illegible] شرائط الادراك [illegible] النوم [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الادراكات [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] المعتزلة [illegible] [illegible] الادراك [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] النوم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

اى النائم ادراكه حتى بلا شبهة او لا شبهة اذا فرح [illegible] النائم عن نفسه في النوم عن الابصار [illegible]

مع ذوق المعقولات وغيرها من الادراكات [illegible] المعطلة في يقظته من ادراكاته فلو جاز التشكيك فيه لجاز [illegible]

كان التشكيك فيما يحصل في اليقظة [illegible] والفرح في الامور المعلومة حقيقتها بالبديهة ولم كان الامر [illegible]

في كون النوم ضد الادراك لكنه زعم ان الادراك [illegible] الانسان غير نائم [illegible]

في محل واحد وقالت الحكماء المدرك في النوم هو صورة الحس المشترك وذلك لان الحس المشترك يجمع المحسوسات الظاهرة اذا

احتوت صور المحسوسات الخارجية [illegible] لان الحس المشترك صارت تلك الصورة مشاهدة هناك ثم ان القوة المتخيلة

التي من شأنها تركيب الصور [illegible] انطبعت تلك الصورة في الحس المشترك وصارت مشاهدة [illegible]

الصور الخارجية لم يكن [illegible] بل كونها مرتسمة في الحس المشترك ومن الطباع القوة المتخيلة

[illegible]

وحاصلها انه قد اختلف المعتزلة هاهنا فمنهم من قال وهو ابو هاشم ... [illegible] ... كل واحد منهما ...

... [illegible] ... الاجتماع ... الانفراد ... باجتماع قادرين ... [illegible]

... [illegible] ... جواز اجتماع ... [illegible]

... [illegible] ... صاحبه ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] ... الفرع الثالث ... [illegible]

... [illegible] ... الفرع الواحد ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

... [illegible] ... الاجتماع ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

... [illegible] ... الفرع الرابع ... [illegible]

[illegible]

لا يبعد ان يسمى [illegible] بالعقل اى يكون [illegible] بالفعل [illegible] ومعنى الحصول والوجود [illegible]
على ان العقل الاول [illegible] لفظ العقل اولا [illegible] بالعقل فلا يسمى هنا الامكان [illegible] الامر الذى
يتعلق به الامكان وهو الوجود والحصول فعلا [illegible] الخارج [illegible]
[illegible] اذا [illegible] ذهب اليه بعضهم من ان حدوث [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] وان كانت افعل [illegible] ان العدالة المركبة من العفة والشجاعة والحكمة [illegible]

لا [illegible] [illegible]

[illegible]

صدور الافعال [illegible]

عند الاشاعرة في [illegible]

[illegible]

النوع الثالث والرابع [illegible]

[illegible]

[illegible] النوع الخامس من انواع الكيفيات النفسانية [illegible]

الا رسا [illegible] سكر

[illegible] النوع [illegible] ان الا [illegible]

[illegible]

[illegible] المحسوسات [illegible]

[illegible] المحسوسات شرح الاسم [illegible]

[illegible]

[illegible]

والشيخ والنظر [illegible] من الاتصالات في جميع الاوقات [illegible] الامور المذكورة [illegible]

مطلقا الا ان النزاع فيه لفظيا **الفصل الثالث** في بعض الكيفيات المختصة بالكميات وهي [illegible]

الاول ان هذه الكيفيات المختصة بالكميات عارضة لها [illegible] كالزوجية والفردية العارضتين [illegible]

الاولية والتركيب [illegible] والتثليث والتربيع [illegible]

عارضا للمثلث والمربع [illegible] والمسدس [illegible] كثير الاضلاع [illegible]

كالخلقة فانها مجموع شكل ولون [illegible]

هذا النوع من الكيفيات هو [illegible]

[illegible]

من كل ما له ... [illegible] ... الخطوط الواصلة بينها الى ... محيط الدائرة [illegible]

[illegible] ... الموجود ... [illegible]

[illegible] ... الخطوط ... [illegible]

فصل [illegible]

[illegible]

تنبيه [illegible]

[illegible]

الفصل الرابع [illegible] ... الكيفيات الاستعدادية ... [illegible]

[illegible]

[illegible] ... الكيفيات ... [illegible]

الفصل الثاني [illegible]

[illegible]

فان الاضافات والنسب امورا موجودة في الخارج ضعيف [illegible]

[illegible]

الفصل الثاني [illegible]

[illegible]

هو الشيء ان يشكل [illegible] انما يجوز السكون [illegible]

الا بعض الحركة فلا يكون مسبوقا بالحصول في ذلك الحيز الا ان يكون مسبوقا بالحصول في حيز آخر [illegible]

[illegible] مسبوق بكون آخر في ذلك الحيز [illegible] الكون الاول [illegible]

انا لا نعتبر في السكون المسبوقية بكون آخر [illegible] في اول زمان الحدوث سكونا [illegible] الحركة

من السكنات لكنا نعتبر في الحركة عدم المسبوقية بالكون في ذلك الحيز [illegible]

[illegible]

على الاعتبار الاول فقط [illegible] في اول زمان الحدوث [illegible]

[illegible]

[illegible]

المقصد السادس

[illegible]

[illegible]

الفصل الثاني

[illegible]

فهل كان ذلك الا فيكون المتوسط الا كان الشأن في الحصول فيه كل الا ان المتوسط مستند على الحصول الا عادة وحينئذ يكون الحصول
بالقوة ما دام التوسط بالفعل فالمتوسط الاولى بالجسم الذي يحسب انه يكون بالقوة فيه كان الثاني الذي هو الحصول فيما ان التوسط دائم
موجود فقد ثبت منه شيء بالقوة وان الحركة تفارق سائر الكمالات في ان حين احدهما اما فرض حينئذ انها حقيقتها بل الشاذة
الا الحين او السكون فالبد فيحال ما لا يكون هناك مطلوب يمكن الحصول فيه غير حاصل معها بالفعل فيكون الشاذة تا وبالجملة ممتاز
من سائر الكمالات بهذه الصفة وثانيهما انها تقتضي ان يكون شيء منها بالقوة فان المتحرك انما يكون متحركا اذا لم يصل الى المقصد
فانه اذا وصل اليه فقد انقطعت حركته ما دام لم يصل فقد بقي من الحركة شيء بالقوة فهو ما دامت الحركة حينئذ كالا يكون على
حال انقطاعه بما يشتمل على غير شيء في المستقبل ايضا والقول بالمستقبل الا ما هو المقصود بها اما القوة التي هي بالفعل الا الحركة
مشتركة بما تفارق به الحركة بمعنى القطع والحركة بمعنى التوسط فان الجسم ما دام في المسافة لم يكن واصلا الى المنتهى ولذا وجدت
لم يبق حركة اصلا واما القوة الاولى فعينها تفارق بينهما فان الحركة بمعنى القطع حال الانقطاع المتحرك بها يكون بعضها
بالقوة وبعضها بالفعل فالقوة والفعل في ذاته شيء واحد والحركة بمعنى التوسط اذا حصلت كانت بالفعل ولم يكن هناك
شيء منتظر منها بل نسبتها الا حدود والمسافة وتلك النسبة خارجة عن ذاتها عارضة لها كما يستطلع عليه فيكون ذلك
تكرار الحركة كمالا بالمعنى المذكور لتلحق القول هو بالقوة في ذلك الكمال وفيما بينا ذلك الله ذلك الكمال والقصد الاولية تخرج الكمالات
الثانية ويعد الجنسية المعلمة بالاول تخرج الكمالات الاولى على الاطلاق اعني الصور النوعية للانواع الاجسام والصور
الجسمية للجسم المطلق فانها كمالات اولى لا بالقوة لكن الا من حيث الجنسية بل مطلقا لان تحصيل حقائق الانواع والجسم المطلق
في انفسها انما هو بهذه الصور وما عداها من احوالها تابعة لها كلا لحركة فانها كمال اول من حيث الجنسية فقط وذلك
الحركة في الجسم من الكمالات الثانية بالقياس الى الصور النوعية والجسمية واما انتقضت بالاولية لا بسائر انها من كمالات
عليها حيث كونه بالقوة شيئا ما اولى بالقياس الى ذلك الكمال وكونه بالقوة شيئا ما مطلقا وكونه اي كون المتحرك
بالقوة انما هو باعتبار عارض للمتحرك وذلك العارض هو الكمال الثاني المقصود وحصوله بالحركة اي انما كان المتحرك موصوفا
بالقوة باعتبار هذين الوصفين لا باعتبار ذاته بل ذاته بالفعل في صورته الجسمية والنوعية فلا يصح الا بخيال الى
بالقوة وهذا مرادنا بقول الحركة بالقوة في ذاته لانه اذا كان بالقوة في ذاته لم ينحصر انما هو بالحركة عمومه كلا بالقوة معناه
ما هو بالقوة في شيء من عوارضه لا في ذاته ولا لاي وان لم يرد به هذا المعنى فذلك المتحرك كلا الجسم وذاته وصور انها
كلا كان كلا الجسم حركته والمقصود انه ان لم يرد بكونه بالقوة في عارضه بل اريد كونه بالقوة في ذاته لم يصح لانه ليس بالقوة
في ذاته بل بالفعل فلذلك لا فلا تكون بالقوة انما هو باعتبار عارضها غير الجنسية او لوازمه وكونه بالقوة في ذاته
كلا ينبا درج العبارة لكن لاعتبار الجنسية معنى وحاصل ما ذكره ان قيد الجنسية بعد ان القوة بحسب العارض دون الذات
وذلك لا ينافي كونه احترازا عما ذكرناه فالمقصود في ما انطلق فيه هذا الحد على الحركة المستوية الازلية الابدية على الرأي
فلا ازل لا منتهى لها الا بالوهم فليس هناك كمالان اول وثان فهو الوصول الى المنتهى نعم اذا اعتبر وضع من الاوضاع

والجزء ما قبله دون ما بعده كانت الحركة السابقة كمالا اولا بالقياس الى ذلك الجزء الا ان ما قوله منتهى يحسب الوهم وهو الواقع
فيكون بعضها ما اذا اعتبر حد من الحدود الواقعة في الشأن مسافة الحركة وجعل ذلك منتهى الحركة السابقة عليه والاشمية
الى المنتهى في الشوقية ما يكون الحركة كمالا اولا يحسب ذلك الا بحسب التوهم فقط وفي المحفوظ الحركة اسم لما ذكرناه وهو التوسط فانه
كمال اول بحركة نفوسه نفس كون الجسم متحركا وبين كونه ساكنا واما الامور المذكورة فلا تتصور الا الاول كما اعترف الشارح فقد
اخذ من شيء بان ما اورده بدل على القول بما هو حد ما والمقصود منه لما حصل الاجسام الا على القول حقيقتها وهو الذي ذكره
المعلم الاول واتباعه في تحديد الحركة مرسلة ما له مقرر ما يهم من انها خروج من القوة الى الفعل بالتدريج كما نقله عنه
الخروج من القوة الى الفعل لما ان يكون دفعة اولا دفعة والثاني هو الحركة فحقيقة الحركة هي الحدوث والحصول
او الخروج من القوة الى الفعل لما سبرا او دفعة او بالتدريج وكلها اعترف هذه العبارات صالحة لافادة
تصور الحركة لكن ساقوهم عدلوا عنها لان التدريج وقوع الشيء في زمان بعد زمان بل نقول هو وقوع الشيء
في آن بعد آن فيتوقف تصور التدريج على تصور الآن المتوقف تصوره على تصور الزمان لانه طرفه وكذا الدفعة باعتبار
سيما هو نقيض التدريج وتصور اللادفعة موقوف على تصور الدفعة وهي عبارة عن الحصول في الآن فالامور الواقعة في
تعريفها الحركة ينتهي تحليلها الا تصور الزمان الذي هو مقدار الحركة فالتعريف دوري والا هو اشار بقوله فمنع في تعريفها
اي تعريف التدريج الزمان اذ هو متوقف بانه مقدار الحركة فيلزم الدور فعدل الامام الرازي عنها بتحقيق الفضلاء عن ذلك
بان تصور الدفعة واللادفعة والتدريج ضروري بسبب الحصر فيه اولية لا غاية الحس عليها واما الآن والزمان فمما يستبان
لبعض الامور في الوجود لا في التصور فجاز ان يعرف بصحة الحركة للمتوقف الامور الاولية التصور بحصول الحركة قوة للآن والزمان
اللذين هما سببا بعض الامور في الوجود فقال هذا جواب حسن ويقول بالتدريج او ما في معناه وعن الاعتراض
الثاني ... حركة المعص ... الثاني
مثل هذا العروج اشارة بالعوامه فانه انتقال وحقيقة ما ليسمه حركة
في مقدار مسطول الا الحركة حال بالاشتراك اللفظي بمعنيين الاول التوسط الا المقصد وهو كيفية وصف بها يكون الجسم ابدا
متوسطا بين المبدأ والمنتهى اللذين بالمسافة ولا يكون في حد من الحدود الواقعة فيما بين المبدأ والمنتهى آنين بل
يكون في كل آن في حد آخر وهي الحركة بمعنى التوسط وقد يعبر عنها بانها كون الجسم بحيث اي حد من حدود المسافة يفرض
لا يكون هو قبل آن الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه وبانها كون الجسم فيما بين المبدأ والمنتهى بحيث اي آن يفرض يكون
حاله في ذلك الآن مخالفا لحاله في آنين يحيطان به والاعتراض بان تصور الآن والقبلية والبعدية يتوقف
على تصور الزمان المتوقف على تصور الحركة فيلزم الدور مردود بان هذه الامور جلية غير محتاجة الى التعريف كالزمان
الذي هو الحركة بهذا المعنى امر موجود في الخارج فانا نعلم بمعاونة الحس ان للمتحرك حالة مخصوصة ليست ثابتة في
المبدأ ولا في المنتهى بل فيما بينهما مستمرة اولا المسافة الا الى المنتهى فانا نعلم بذلك الحالة هو ضرورة ولهذا الاشتراك المنتهى وفيما
اختلاف نسبة المتحرك الى الحدود والمسافة كل عرضت فقط باعتبار فانها مستمرة وباعتبار ... الاشتراك الحدود وسيالة

وبواسطة استمرارها وسيلانها تفعل في الخيال امرا ممتدا غير قار وهو الحركة بمعنى القطع كما عرفت فنسبة الحركة الموجودة الى الكون

عبارة عن التوسط المطلق لانه امر كلي ولا وجود للكليات في الخارج [illegible] فالحركة الموجودة [illegible]

امرا غير منقسم في امتداد المسافة والزمان بل [illegible] فتكون الحركة مركبة من امور [illegible] الوجود [illegible]

من الاجزاء التي لا تتجزى وهو باطل عندهم قلت الحركة بمعنى التوسط امر موجود في الآن مستمر باستمرار الزمان [illegible]

[illegible] كالبساطة الواحدة الموجودة في الآن [illegible] استمرار في الزمان [illegible]

وما فيه فان الحركة [illegible] بالعدد هي التوسط بين المبدأ والمنتهى [illegible] واحد في زمان واحد [illegible]

في المسافة [illegible] وصول المتحرك الى [illegible] التوسط [illegible] ذلك التوسط [illegible]

[illegible] وهذا امر زائد على ذات الشخصية عارض لها [illegible]

ذات الشخصية [illegible] العوارض [illegible]

[illegible] في المسافة واذا انتفى [illegible] العوارض [illegible] الحركة بمعنى التوسط [illegible]

[illegible] استمرار المتحرك في حيز واحد سواء كان مشتغلا عنه او مشتغلا اليه [illegible]

[illegible] المبدأ [illegible] المنتهى [illegible] المبدأ فتكون الحركة [illegible]

للسكون في الحيز المنتقل عنه والسكون في الحيز المنتقل اليه [illegible] الحركة [illegible] في الحيز الثاني [illegible]

[illegible] في الحيز الثاني [illegible] للسكون في المنتقل عنه دون السكون في المنتقل اليه [illegible]

[illegible] الحركة بمعنى التوسط [illegible] وجودها في الخارج [illegible]

[illegible] الجزء الذي لا يتجزى [illegible]

[illegible] حركة واحدة [illegible]

واذا كانت المسافة مركبة من تلك الجواهر [illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] التوسط بين المبدأ والمنتهى [illegible] الجوهر الاول [illegible]

وهو الحركة [illegible] الجزء الثاني [illegible]

[illegible] في جهة الحركة هو المسافة [illegible]

المسافة [illegible] والمسافة [illegible] خطوطا او سطوحا [illegible]

[illegible] واذا كانت المسافة مركبة من الجزء الذي لا يتجزى [illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible]

[illegible] الحركة بمعنى القطع [illegible]

[illegible] المسافة [illegible]

نسبة الى نسبة المتحرك الى الجزء الاول [illegible] الامور [illegible]

الى المنتهى لم يوجد الحركة [illegible] فاذا وصل [illegible] الحركة فلا وجود لها في الخارج اصلا فان قلت [illegible]

الى المنتهى فان الحركة [illegible] حال الوصول [illegible] الزمان [illegible] قلت [illegible]

الواحد [illegible] التدريج [illegible] الجزء الاول [illegible] الجزء الثاني

[illegible] الموجود [illegible] المعدوم [illegible]

[illegible] المعدوم بالموجود [illegible] وجود للحركة بمعنى القطع في الخارج [illegible]

وجود في الذهن [illegible] الجزء الثاني [illegible] في الخيال [illegible] الجزء الاول [illegible]

[illegible] في الخيال [illegible] المتحرك [illegible] في الخيال [illegible]

الاول [illegible] في الخيال [illegible] الصورتان في الخيال [illegible]

بالصور [illegible] النقطة [illegible] والشعلة الجوالة [illegible] الحس المشترك [illegible]

[illegible] في مباحث اغلاط الحس [illegible] الحركة بمعنى القطع [illegible]

[illegible] في الخيال [illegible] الحس المشترك [illegible] الحركة بمعنى القطع [illegible]

والانفصال [illegible] الانقسام [illegible] فان الامر الممتد [illegible]

[illegible] اثبات الزمان [illegible] والانفصال [illegible]

والانقسام [illegible] الزمان [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] الحركة [illegible]

[illegible] الزمان [illegible] الحركة والزمان [illegible]

[illegible] في الخيال [illegible] الحركة والزمان [illegible] التفصيل

[illegible] الحركة [illegible] المقولة [illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible] موضوع [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] السواد [illegible] الاشتداد [illegible]

[illegible] الاشتداد [illegible]

[illegible] السواد [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] والكم والكيف والوضع [illegible]

[illegible] الحركة [illegible] الاشتداد [illegible]

[illegible] المقولات

اقول حاصله على ما قيل ان بعض الصور و هكذا الا ما الا عنا به و جواب الاول ان الاصل انا اخذ خارجيا مستغنيا صور لمعلوم
الموضوع عندنا فلا يلزم صدق العكس و ان اخذ حقيقيا صدق و لا ان العكس كذلك ان حقيقيا ايضا و لا يلزم صدق
حقيقيا صدق خارجيا لان الموجبة الجزئية الخارجية اخص من الموجبة الجزئية الحقيقية و صدق الاخص لا يلزم صدق الاعم
فلا نعقد الوجود ان فلا يحصل البيان المذكور ان في الخارج جسما موجودا بحيث يلزم الكون والفساد لجواز ان يعرض الوجود
الحقيقية من السالبة الكلية الخارجية التي هي نقيضها و جواب الثاني منع وجوب الحدوث لجواز ان يكون بعض الافراد
امرا اتفاقيا و لا يجب الا الكل يحكم لجواز ان يكون التفاوت مستندا على وجه يقتضي ذلك الاختصاص تلك الافراد
فلا اعتماد على شيء من هذه الوجوه بل المعتمد في ابطال نفي الكون والفساد هو الوجود و التغير [illegible]

[illegible]

بينهما هو الآن فاذا فرض زمانا [illegible] فان الآن [illegible]

[illegible]

ويرد عليه ان الفاصل بين طرفي المسافة [illegible] فيكون الانتقال [illegible]

وايضا ولكن اذا فرض مكانان بينهما مسافة [illegible] الانتقال من احدهما الى الاخر [illegible]

زمان الى زمان [illegible]

من كمال الاضافة في ان الانتقال [illegible]

[illegible]

انما هو باعتبار ان العرض لا يوجد بها الفوقية والتحتية وذلك لا يوجب اختلافا في الماهية قلت انها وان اختلفت
بالماهية لكنها اختلفت بالحدود والتشابه وهما مستقلان متقابلان في التضاد وهو الفوق كما في اختلاف الحركات
كما في المباحث المشرقية لا عبرة في الوصف النوعية للحركة بوضع المحل لان الامور المختلفة بالنوع قد تشترك في
واحد من الاثر كالنوع ان تعدد المحل ولو كان النوع لا يوجب تعددا في الحركة بحسب التخصص واذا لا يوجب اختلاف المحل بحسب
النوع اختلاف التحرك في الحركة في النوع اولى بان لا يوجبه ذلك الاختلاف لان كل ما يوجب اختلاف النوع يوجب اختلاف
التخصص بالفوق دون عكس كما في حركة الحجر المعلوق [illegible] وحركة النار الطبيعية لا تختلف بالنوع من حيث [illegible]
من حيث استنادها الى [illegible] تختلف بالنوع اعني القاسر والطبيعة بل ما ان الحركة تختلف ان كان الماهية والاجزاء
انما بوضع ماله الحركة فان تنوع المحل لا يوجب تنوع الحال والا لكان تعدد المحل مطلقا يوجب تعدد الحال [illegible]
سواد الانسان وسواد الجماد نوع واحد وكذا الحركة اذا لم يختلف هناك ماهية وماهيته وما به وكذا الاتحاد [illegible]
بالوضع مطلقا الا الموضوع امر خارج عن ماهيتها فلا يكون اختلاف الموضوعات موجبا لاختلافها والايجاب
الحركة لانه نوع واحد لا يختلف حقيقة فلا فائدة في اعتبار وحدة النوعية في وحدة الحركة بحسب النوع على الاطلاق
وحدة التخصص في وحدتها التخصيصية والا فهو تنوعه فاختلافه بالماهية فهو عارض للحركة ومتوارد لها واختلاف المواد
بالنوع لا يوجب التنوع في الموضوعات لان تنوع الموضوعات لا يوجب تنوع عوارضها لا سيما الوصف الجنسية
وما يعتبر فيها من الوحدات بعض ما يعتبر في الوصف النوعية لان النوع هو الجنس مع قيود متنوعة له وانما الوصف
ماهيته فقط فان الواقعة في الجنس فقط في الحركات الاينية كلها تختلف في الجنس العالي وكذا الحركات الكيفية
والكمية ومن هنا جنسانية الحركات بحسب نسبتها الى الاجناس انها تتنوع على الحركات بعينها فان الحركة في الكيف تحت فوق الحركة
في الكيفيات المحسوسة وهو جنس فوق الحركة في المبصرات وهو جنس فوق الحركة في الالوان وهكذا الى ان ينتهي الى الحركة التي [illegible]
المتشبهة الا الحركات المختلفة المتصلة [illegible] الحركات جهاتها هي غير متضادة وقد علمت من مباحث
التقابل ان التضاد لا يتصور الا في الانواع الحقيقية الداخلة تحت جنس فان الحركات المختلفة بالجنس كالتسخين والاستحالة
غير متضادة لانها اجناس مختلفة في موضوع واحد في زمان واحد وان اجتمع اضدادها جنسها في الاجناس فلا اجتماعها
الا في الجنس الاعلى في الاجتماع في تلك الجنس يستند الى ماهياتها بل الى اسباب خارجة فلا تضاد بين الحركات المختلفة
الاجناس وانما التضاد بين المتخالفة المتشاركة في الجنس الاخير منها التي الحركات في الاستحالة كالتسود والتبيض
فانها نوعان مندرجان تحت الحركة في الالوان وتشاركان في الموضوع وبينهما غاية الخلاف هو اكثر ما بين الاحداد
وبين التنصف والتخزز وبين النمو والذبول في الكم فان بينهما غاية الخلاف والاضعف التضاد لا ان كرها في الحركة
في الكم والصعود في الفوق والنزول عدا مجدود الى الطرف بتوجهات الحد وبينهما غاية الخلاف وكذا بين الحركتين المتقابلتين

[illegible]

العلا [illegible] بعده مرجوا بتوجها الى نوح الطرف غاية الخلاف وكذا بين حركتي الفوق والنزول والعلو والسافل
والصعود والهبوط فيكون بين التوجهين الى غاية الخلاف وانما الحركة الوضعية فلا تضاد فيها لا تنوع [illegible]
في الحركة المستديرة لا تضاد فيها المصنف [illegible] الثاني تضاد الحركات انما يعتبر التضاد ما فيه [illegible]
الصاعدة والهابطة ضدان لا بالذات بل لانها حد الاحد ماهيته ما نال الحركتان وكذلك الحركة في السواد الى البياض
ضد للحركة من البياض الى السواد والى الاخر وصف الطرفين في وصف ماهيته ولا يتضاد الحركة لتضاد الحركة
الطبيعية القاهر [illegible] طبيعته واحد فان الهواء اذا احصل في حيز الارض صعود عنه طبعا واذا احصل في حيز النار
هبط عنه كذلك فيتميز بين الصاعدة والهابطة تضاد في وصف الحركة وهذا اللائق انه اذا لم يعتبر التضاد
غاية الخلاف لا يتضح من كلام الامام في الملخص المذكور في اسناد والعام مركب [illegible] بالذات [illegible]
[illegible] لانا شبهنا ان الاطراف واحد ونتوجه على ان ما حسابها اذ الفعل يوجب الحركة غاية الخلاف
ولم يوجد ذلك في ما فيه لان الصعود من الحركة النار وحركة الارض الى اليسر والصعود من الهواء عن الحركة
هبوط من الحجارة وكيف يكون متضادين والمطلوب ههنا حال واحد من ان يكون فوق الا ان [illegible] النار
لم يرد على [illegible] لانه لا يكون تضاد في الحركات الاينية الاعلى الصاعدة الواحدة الى الحد
الهابطة الواصلة الى المركز فلا يكون حركة الحجر من الافق وحركته طبعا الى الحد تضاد بين [illegible]
وتضاد الحركة في التعمير بين الصاعدة والهابطة القاهرة بين [illegible] واحد ولا تضاد الحركة لان حركة الحجر
من الى الفوق وطبعا الاحد متضادة ان الحركة واحد ولا تضاد الا ان فانه لا تضاد بينهما في الاحد
او لا تنوع فيه بل الارض كلها متشابهة في الماهية ولا يجمع بخارج الى سواد والازمان على موضعها والحدود الابعد
في التضاد بين من الاختلاف بالنوع والسواد وعلى الموضوع الواحد وبكونه عطفه الحركة فانه كان بين التضاد
الحركة لانه لا تضاد فيه وبكونه بعارضه الحركة وتضاد المواد لا يوجب تضاد الموضوعات فلو وقع التضاد في الاماكن
لم يكن منع التضاد في الحركات والتحولات الى تضاد الحركات [illegible] في الاطراف التي هي مبادئ الحركات ونهاياتها
لانه ان الحصول في الاطراف معدوم عند وجود الحركات فان الحصول في المبدا ما يحصل قبلها وبعدها عند وجوده والحصول في الانتهاء
يحصل بعدها فلو كان تضاد الحركة لاجل الحصول في الاطراف لم يكن بين الحركات الموجودة تضاد بل تضاد الحركات لا
المتوجهة من الاطراف التي هي طبيعته وما الية جميعا فرجب [illegible] الى ان [illegible] بها تضاد الحركات
لا يكون سوا اصل الحركة من المبدا الاول وما تنتهي اليه [illegible] تضاد الحركة المتعادي المتوجهين
فقط فان الحركة من السواد الى الحمرة من الحمرة لا تضاد الحركة من البياض الى الحمرة ولا التضاد بين [illegible]
فان الحركة من الحمرة الى البياض لا تضاد الحركة من الحمرة الى السواد وذلك لا اتصال غاية الخلاف وانما [illegible]
الا لابد من اعتبار فان التضاد الاتصال وما الية في الاكثر فقد يحصل لا بالذات والماهية التضاد بينهما كالسواد

والبياض ... الأول الا ان الثاني ... تضاد ... [illegible]

او ... التضاد بالذات كالسواد والحركة ... بلا تضاد ... [illegible]

... وعكسها او بالوضع ... بالذات بل باعتبار ... التضاد [illegible]

... الوضع ... [illegible]

[illegible]

فان المنحدر من السرطان الى الجدي على التوالي يكون مسافته الاسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس ... والجدي
الى الجدي لا على التوالي مسافته الجوزاء والثور والحمل والحوت والدلو فعلى كل منهما ... الاتحاد [illegible] الاول ...
المنحدر عن السرطان الموصلة الى الجدي لكن في النصف الآخر وقس على ذلك حال الصعود من الجدي الى السرطان فانه على عكس
المذكور ولما كان الفلك جسما بسيطا متشابه الاجزاء كان النصفان متساويين لانا [illegible] وكذا [illegible] اطرافه وانهاياتها
متساوية فيها فلا يكون شيء منها سببا للتضاد كالحركات المستديرة فلا يكون متضادة فالقول ...
في النصف من اتحاد المسافة تختلف بعض [illegible] ذكروا انما يدل على ان الحركة الى التوالي وخلافه اذا اعتبرا
في نصف متباد ... كالمسافة المنحدر بين المبدا والمنتهى فلا ... بهذا الاعتبار بينهما تضاد ولا شك ان ...
حالها في كل واحد من النصفين ... لا من حيث النصف بل ... على المنحدر من السرطان الى الجدي على التوالي ...
وكذا الصاعد من الجدي الى السرطان على خلاف التوالي ... المبدا والمنتهى ... [illegible]
... الصاعد والهابط ... وكذا الحال في الصاعد من الجدي الى السرطان على التوالي والمنحدر من السرطان
الى الجدي على خلاف التوالي ... اذا اعتبرنا بالوجه منها اتحدت المسافة ... [illegible]
لما عرفت ... الاختلاف ... [illegible] وذكر في المحاكمات ... المباحث ... لانه اذا ...
... [illegible] متضادة ... المستديرة ...
ايضا ... لامتناع الاجتماع ... ذلك ... امورا موجودة بالفعل ...
... المستقيمة والمستديرة ... المستديرات
الفصل التاسع الحركة ... بالذات
... لا ... الحكم ... بالوضع ... سبب الكيفية ... انواع ...
... المسافة ... منطبقة على المسافة ... والمسافة منقسمة لانقسام الجزء الذي ...
... الحركة بانقسامها ... نصف الحركة ... الثاني بحسب الزمان لانه عارض ...
... نصف مسافة نصف الحركة ... وهذا الانقسام ... بحسب الزمان ...
... السريعة والبطيئة ... المسافة ... والانقسام بحسبها ...
واذا فرضنا ... الزمان والانقسام بحسبه ... زمانهما ...
... المسافة والانقسام ... الثالث بحسب ...
... بالقوة ... اجزاء الحركة المفروضة ... والحركة ... بالعرض ...
... انقسامها ... فاذا ... حصل ... بالفعل ...
... الانقسام ... العارض ... الانقسام ...
... الانقسام بحسب المسافة ... والانقسام بحسب الزمان ... وكذا الانقسام ...
انا لا ... الانقسام ... بحسب ... [illegible]

من اما لانه ... ان ... [illegible] ... فلا يكون
الفصل العاشر ... بالحركة ... الحقيقة ان يكون الحركة عارضة له
بلا ... ان يكون الحركة حاصلة في شيء ... متحرك ... كما ... السفينة
والثاني ... متحرك بالوضع ... الحركة ... كراكب السفينة ... في هذا الثاني ... الحركة
الا ... الحركة من ... والآخر ... فيكون متحركا بالذات ... الا ان ... الانتقال
... الراكب متحركا بالوضع ... السفينة
... الراكب ... السفينة ... المتحرك بالوضع ... فكان ... الحركة
... ولا يكون ... والاعراض ... الاجسام ... يكون ... النفس
... الذوات ... حركة ذاته ...
... سواء ... سواء
الحركة ... الطبيعية ... فالحركة الشابة ... طبيعية ... حركة
... الحركة الطبيعية
... الارادية ... الطبيعية
... الصاعد ... النفس ... الحركة
الطبيعية ... بلا شعور ... الحركة ... فالحركة الارضية
... خارجة عن ... الحركة ...
... بسيطة ... الفلكية ... [illegible]
الطبيعية ... يكون ... الشابة ... شعور
الفصل الحادي عشر الحركة ... النفس ...
... الحركة ... زمان ...
... الحركة السريعة ... المسافة ... الزمان ... المساوي ...
... الحركة السريعة ... المسافة ... الزمان ... السريعة
... زمان السريعة ... سرعة ...
عرفت ... المسافة ... زمان ... بطيئة ...
... المسافة ... الزمان ... الاقل ... الزمان المساوي ...
... زمان ... السكنات ... [illegible]
... سريعة ... السكنات ...
السريعة والبطيئة ... السكنات ... [illegible]

لا تستقيم فيجب في زمنها لانه حركة بدون ابطاء في حركة المحدد بحيث يعتبر فيه لانا فرضنا في المدة المذكورة [illegible]

على مسافة حركة الفرس بالمحيط الموهوم ويجوز ان زيادة سكنات ان سكنات الفرس على حركاته [illegible]

لا عدد سكناته [illegible] زيادات حركة المحدد [illegible]

زيادة سكناته على حركاته [illegible] السكنات [illegible]

[illegible]

[illegible]

والسفر

الوصول فلتثبت ما بينهما تغاير لكن لا بالذات بل باعتبار الحركة فهي الحركة الموصلة ومبدأ الزمان حركة الرجوع [illegible]

المشهورة [illegible] الحكماء [illegible] المتوسط [illegible] وإذا [illegible] عنه [illegible] واصلا [illegible]

[illegible] الآن [illegible] واصلا [illegible] معا فوجب [illegible] الذات [illegible]

بينهما الآن [illegible] بالجزء [illegible] الزمان زمان سكون [illegible] الحركة [illegible] والعقد [illegible]

والمباينة [illegible] حركة الرجوع [illegible] ابتداء الرجوع والمباينة [illegible] وأن [illegible]

مفارقة [illegible] المتوسط [illegible] والمباينة [illegible] زمان المباينة [illegible] الآن [illegible]

بأن يكون [illegible] الحركة [illegible] زمان [illegible] حركة [illegible]

أنه [illegible] الوصول وأن [illegible] الآخر زمانا لكنه ليس زمان السكون بل زمان الحركة [illegible]

الرجوع فإن قلت [illegible] زمان [illegible] حركة الرجوع يكون [illegible] ابتداء الرجوع [illegible] حركة الرجوع [illegible]

على وجوب [illegible] السكون بأن [illegible] الميل الموصل والميل [illegible] المفارقة [illegible] واحد [illegible]

[illegible] لا [illegible] يكون [illegible] متغايرا [illegible] زمان السكون [illegible]

[illegible] ابن سينا [illegible] استحالة اجتماع [illegible]

[illegible] الآخر [illegible] الميل الموصل [illegible] الحركة [illegible]

الميل [illegible] زمان [illegible] الجبائي [illegible] الاعتماد المجتلب [illegible] الاعتماد اللازم [illegible]

[illegible] الاعتماد المجتلب [illegible] الهواء [illegible] اللازم المجتلب

[illegible] المجتلب [illegible] التعادل [illegible]

[illegible] التعادل [illegible] السكون [illegible] الاعتماد اللازم [illegible] الاعتماد

المجتلب [illegible] الجبائي [illegible] الاعتماد [illegible]

[illegible] الاعتماد [illegible] الحركات [illegible]

[illegible] الحكماء [illegible] السكون بينهما [illegible]

[illegible] السكون [illegible]

[illegible] اللازم [illegible] الميل [illegible] الخردلة [illegible]

[illegible] الجبل [illegible]

[illegible] الجبل [illegible] الوصول

[illegible] السكون [illegible]

[illegible] الاعتماد اللازم فإنه يقتضي الحركة [illegible] السكون ولا يوجب الاعتماد المجتلب فإنه يقتضي الحركة العلوية

السكون ولا مولد للحركة والسكون إلا الاعتماد وقد جعل الجبائي [illegible] المولد [illegible] الحركة

[illegible] الحركة [illegible] الاعتماد اللازم [illegible] السكون [illegible] الاعتماد [illegible]

[illegible] مباحث الاعتماد المرصد الخامس في الإضافة [illegible]

[illegible] الإضافة [illegible]

[illegible] الموقف الثالث [illegible] الأول [illegible]

[illegible] معقولة بالقياس [illegible] معقولة بالقياس [illegible]

[illegible] الإضافة [illegible] الذات [illegible] الإضافة [illegible]

[illegible] الإضافة [illegible] المضاف [illegible]

[illegible] والمجموع المركب [illegible] المضاف [illegible] بالقياس إلى الغير

[illegible] الغير [illegible]

[illegible] المضاف [illegible] الغير [illegible]

[illegible] الغير [illegible] سائر [illegible]

[illegible] المضاف الحقيقي [illegible] المركب [illegible]

[illegible] مباحث الإضافة [illegible] الحقيقي [illegible] إلا معقولا بالقياس إلى الغير

[illegible] الثاني المضافان [illegible]

[illegible] الوجود والعدم [illegible] الخارج [illegible] الخارج [illegible]

[illegible] الآخر [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] الاعتبار [illegible] العقل [illegible]

[illegible] المركب [illegible] الاعتبار [illegible] الخارج [illegible]

[illegible] المضاف [illegible]

[illegible] الأب [illegible] الإضافة [illegible]

[illegible] الانعكاس [illegible] الانعكاس [illegible]

[illegible] المضاف [illegible]

[illegible] الأب [illegible] الانعكاس [illegible]

[illegible] الأب [illegible] الانعكاس [illegible]

[illegible] الأب [illegible] المضاف [illegible]

من حيث انه موصوف بعارض كالاب والابن والعالم والمعلوم والعاشق والمعشوق فخرج [illegible] المشهور بين الجمهور

[illegible] واما المضاف الحقيقي فلا بد [illegible] الاب والابن [illegible]

[illegible] الانعكاس [illegible] المضاف [illegible]

[illegible] الاضافة [illegible] المضاف [illegible]

[illegible] الانعكاس [illegible] المضاف [illegible]

[illegible]

الثالث [illegible] الاضافة [illegible]

[illegible]

الرابع [illegible] الاضافة [illegible]

[illegible]

[illegible] المضاف [illegible] الاضافة [illegible]

[illegible]

الخامس من احكام المضاف [illegible] التقدم [illegible]

[illegible]

في نفسها وقد ظهر مما ذكرناه ان التقدم بالذات ... التقدم الطبيعي [illegible]

والعلة ... كتب القوم ان المحتاج اليه ان كان ... فهو متقدم عليه بالعلية [illegible]

[illegible] ... متقدم عليه بالذات والطبع ... التقدم الطبيعي [illegible]

[illegible] التقدم بالذات على ... التقدم العلي والتقدم الطبيعي ... الرتبة العقلي [illegible]

[illegible] ... الثالث التقدم بالزمان كتقدم موسى على عيسى [illegible]

[illegible] ... زمان ... [illegible]

[illegible] ... الاول باعتبار الوجود [illegible]

باعتبار ... الرابع التقدم بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر رضي الله عنهما الخامس التقدم بالرتبة [illegible]

[illegible]

[illegible] التقدم ... بالزمان ... [illegible]

[illegible] والله اعلم بالصواب والله المرجع والمآب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الموقف الرابع في الجواهر وفيه مقدمة ومراصد اربع

المقدمة

اما تعريف الجوهر فقد علمته من التقسيم المذكور في صدر الموقف الثاني وهو انه ممكن موجود لا في موضوع عند الحكماء وحادث متحيز بالذات عند المتكلمين وعلمت انقسامه وتعريف النوعين في صدر الموقف الثالث [illegible]

المقابلة وهو انه عند الحكيم ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع وعند المتكلم موجود متحيز بالذات [illegible]

اعلم ان [illegible] فقال الحكماء الجوهر ان كان حالا في جوهر آخر فصورة [illegible] جسمانية او عنصرية [illegible]

اي للصورة الهيولى وان كان مركبا منهما [illegible] وان لم يكن الجوهر حالا ولا محلا ولا مركبا منهما [illegible]

متعلقا بالجسم تعلق التدبير والتصرف والتحريك [illegible] فعقل [illegible] والتعلق بالتدبير والتحريك [illegible]

[illegible] على سبيل [illegible] النقسيم [illegible] الجوهر الفرد [illegible]

ولا هيولى ولا ماهية تركيب [illegible] الجواهر الفرد [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible]

[illegible]

لم يبق الا الجوهر المركب [illegible] الجسم [illegible]

[illegible]

وذلك المحل هيولى ولا الحال صورة ولا المركب [illegible] اجزاء [illegible] التقسيم [illegible]

بعض الاشكال المذكور [illegible] قلنا الجوهر [illegible] ان الجوهر [illegible]

[illegible] فان كان [illegible] فالجسم [illegible] بالعقل [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] الجوهر الفرد [illegible] الاجزاء [illegible]

[illegible]

ولا متحيزا فهذا الاقسام [illegible] الجسم [illegible] النفس والعقل وقال المتكلمون لا جوهر الا المتحيز [illegible]

بالذات [illegible] الجواهر المجردة [illegible]

[illegible] الاشاعرة [illegible] الجوهر الفرد [illegible]

[illegible] الجوهر الفرد [illegible] الاشاعرة [illegible]

واحد [illegible] اما [illegible] والسابقة [illegible]

[illegible]

اشعار بانه والسابقة [illegible]

[illegible]

[illegible] الاولى [illegible] جزء الجسم [illegible]

[illegible] الجواهر الفرد [illegible] الاول [illegible]

[illegible]

[illegible] الجوهر الفرد [illegible]

[illegible]

[illegible] الجوهر الفرد [illegible]

[illegible] الجواهر الفرد [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الجوهر الفرد [illegible]

[illegible]

[illegible] الجوهر الفرد [illegible]

[illegible]

المرصد الاول في الجسم وفيه مقاصد المقصد الاول في بيان حقيقته [illegible]

[illegible] بلفظ الجسم عند [illegible]

[illegible] الطبيعي [illegible] الاجسام [illegible]

الطبيعي فانه جوهر [illegible]

[illegible] الاجسام [illegible]

[illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] موجودة [illegible]

[illegible] الابعاد [illegible]

[illegible] الطبيعية [illegible] الابعاد [illegible] بالعقل

فيه يخرج الجسم عن كونه جسما طبيعيا بعد بعض فرض الابعاد بالفعل بل ربما لا يتحد امكان الوهم سواء فرض او لم يفرض [illegible]

الزاوية القائمة [illegible]

[illegible]  واذا [illegible]

[illegible]  و [illegible] الابعاد الثلثة [illegible]

[illegible]

فلا يكون الجسم [illegible] الابعاد الثلثة [illegible]

[illegible]

ايضا [illegible] الجوهر [illegible] الوجود [illegible]

[illegible]

بينهما وجودا وعدما لا بتقييد الوصفي ولا دخول احدهما في الآخر [illegible] المقصد الثالث في ان الجسم

من الاجسام مختلفة الحقائق فلا تشكل الاجزاء الجواهر المختلفة موجودة فيه بالفعل [illegible] والبسائط وهي الاجسام [illegible]

[illegible] والتركيب [illegible] فنقول الجسم البسيط لا شك انه يقبل القسمة والتجزئة بان الوهم فيه شيء غير شيء فتلك الاجزاء

التي يمكن فرضها فيه اما ان يكون كلها بالفعل او لا يوجد [illegible] فاما متناهية او غير متناهية فالاحتمالات العقلية اربعة الاول

الاجزاء التي يمكن فرضها كلها موجودة بالفعل ومتناهية وهو مذهب جمهور المتكلمين وهو القول بتركبه من الاجزاء التي لا تتجزى

اصلا لا قطعا لصغرها ولا كسرا لصلابتها ولا وهما لعجز الوهم عن تمييز طرف منها عن طرف [illegible] ولا فرضا عقليا [illegible]

قلنا انه القول بتركبه من تلك الاجزاء لو كانت الاجزاء متجزئة كان قابلا للانقسام [illegible] لم يكن الانقسامات الممكنة كلها

حاصلة بالفعل فلم يكن الاجزاء التي يمكن فرضها موجودة بأسرها فيه بالفعل وهو خلاف المفروض [illegible]

من الانقسامات حاصلة بالفعل وهو معنى قولنا جميع الاجزاء الممكنة بحسب الفرض موجودة بالفعل [illegible]

بالفعل من الانقسام [illegible] فيكون الاجزاء الموجودة بالفعل بحسب الانقسام من جميع الوجوه الثاني الاجزاء كلها بالفعل

وغير متناهية [illegible] الانقسام على ما عرفت وهو قول النظام من المعتزلة [illegible] الثالث الاجزاء

كلها بالقوة ومتناهية [illegible] الشهرستاني صاحب كتاب الملل والنحل [illegible] الرابع الاجزاء كلها بالقوة وغير

متناهية وهو مذهب الحكماء واعلم ان المذهب الاول [illegible] جميع الانقسامات الممكنة [illegible]

غير متناهية والمذهب الاخير [illegible] انقسام بالفعل [illegible] متصلا في نفسه [illegible]

[illegible]

[illegible] الشهرستاني [illegible]

[illegible] الانقسامات [illegible]

[illegible] المتكلمين [illegible]

بالوجود [illegible]

[illegible]

[illegible]

جميع الانقسامات حاصلة بالفعل [illegible]

[illegible]

حاصلا [illegible] بالفعل [illegible] الانقسام [illegible]

[illegible] المذاهب الاربعة [illegible]

[illegible] المذاهب [illegible] جمهور المتكلمين [illegible]

[illegible] الانقسام [illegible] بالفعل [illegible]

الاجزاء حاصلة بالفعل [illegible] الانقسامات والاجزاء الحاصلة بالفعل متناهية [illegible]

الجسم البسيط حاصلة بالفعل غير قابلة للانقسام [illegible]

[illegible] الاول [illegible] بالفعل [illegible] انقسام الوهمي والثاني [illegible]

[illegible] الوهمي [illegible] الانقسام [illegible]

[illegible]

[illegible] الانقسام [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الانقسام [illegible]

[illegible]

[illegible] بالفعل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible] الانقسام [illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] العقل [illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible] بالفعل [illegible] الانقسامات العقلية متناهية [illegible]

[illegible] بالفعل [illegible] النظام [illegible]

[illegible]

[illegible] المسافة [illegible] متناهية [illegible]

[illegible] المسافة [illegible] متناهية [illegible]

[illegible] المسافة [illegible] بالفعل غير متناهية [illegible]

[illegible] النظام [illegible] المسافة [illegible]

وره سعض والحاصل ان بوضع الظاهرية بل يكفيه ان يقول لكان الاسافة التناسبية مركبة من اجزاء موجودة غير متناهية كذلك الزمان الماضي

مشتمل على اجزاء غير متناهية فيشتمل [illegible]

[illegible]

الاولى واما كون [illegible] اجزاء متناهية [illegible]

[illegible]

لا تنقسم علی حدة لا تقبل الانقسام الوجه الثالث برهان اقليدس في الشكل الخامس عشر من المقالة الثالثة [illegible]

زاوية هي اصغر الزوايا [illegible] محيط دائرة [illegible] انقسمت [illegible]

ولا يتصور الزاوية التي لا تنقسم [illegible] الزاوية [illegible]

[illegible] البرهان في كتابه [illegible] الزاوية [illegible] الدائرة والخط المستقيم

[illegible] مستقيم [illegible] الوجه الرابع [illegible] كرة [illegible]

[illegible] الكرة والسطح المذكورين [illegible]

[illegible] لا تنقسم [illegible]

[illegible] الكرة على السطح المستوي [illegible]

[illegible]

[illegible] الوجه الخامس [illegible]

[illegible]

[illegible] النقطة [illegible]

[illegible]

[illegible] المطلوب [illegible]

[illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible]

[illegible] الوجه الثاني [illegible]

[illegible]

المقصد السادس في [illegible]

البسيط [illegible] قالوا [illegible] بالبرهان أن الجسم البسيط [illegible] لا ينفصل إلى أجزاء لا تتجزى [illegible]

واحد [illegible] متصل واحد في الحقيقة لا مفصل فيه أصلا [illegible] قابل للقسمة [illegible]

[illegible]

[illegible]

في الماهية النوعية فيجوز ان يكون الجزء المتصل واحدا بالعدد ويجوز على الجزء المنفصل اعني اجزاء الدرهم والجزء الاول ... الانفصال

لا فعند الانفصال ويجوز اجتماعها الى المنفصل ما يجوز على المتصل من الانفصال الواقع للاشباه الانفكاكية وذكر لان ...

سواء فيما في الماهية فيكون مشاركة له في الامتناع عن قبول الانفصال والاتصال او في جواز قبولها والاول باطل قطعا

الثاني فكل واحد من تلك الاجسام الصغار قابل للاتصال والانفصال الجسم الا انه خارج عنه وذلك الاتصال

[illegible]

والعقل عنه

فجاز ان يكون افتقارها الى المحل ولماهية الصورة الجسمية بعينها الى [illegible] الوجود [illegible] الهيولى [illegible] الوجود والهيولى [illegible]

المتكلمين في نفي الهيولى [illegible] وجودها [illegible] فاذا كان [illegible] فلا يكون ذلك [illegible]

الاستقلال [illegible] ان الهيولى جسم لان المتحيز بالذات لا [illegible] يكون جوهرا متحيزا في الجهات [illegible] الانفصال والصورة الجسمية

[illegible] فيكون [illegible] الهيولى [illegible] الصورة الجسمية [illegible] ولا يكون ذلك [illegible]

على سبيل الاستقلال [illegible] الصورة الجسمية والهيولى [illegible] حالة في الجسمية [illegible] في التحيز [illegible]

[illegible] ولا [illegible] الاستقلال [illegible] الجسمية [illegible]

[illegible] معقول [illegible] الانفصال [illegible] الجسمية [illegible] بالذات [illegible]

[illegible] التبعية [illegible] بالتبعية [illegible] في الحقيقة

في الاجسام [illegible] باعتبار حلول [illegible] الهيولى [illegible] الاستقلال لا يكون [illegible] حلول الجسمية [illegible]

فيكون موصوفة [illegible] نفي الهيولى وابطال تركيب الجسم منها [illegible] كما ذكر [illegible]

[illegible] والذي [illegible] الجسم [illegible] الهيولى [illegible]

والجواب [illegible] حقيقة [illegible] الجسم معقول بالكنه وهو ممنوع [illegible]

المقصد الثاني في [illegible] على وجود الهيولى احدها اثبات الهيولى [illegible] لا الاثبات

[illegible] الحجة التي [illegible] العقل [illegible] الانفصال [illegible] الاتصال والانفصال [illegible]

والعقل [illegible] الاجسام [illegible] اثبات الهيولى [illegible]

[illegible] الصورة الجسمية [illegible] طبيعة [illegible] نوعية [illegible]

فذلك [illegible] طبيعة عنصرية [illegible] طبيعة فلكية [illegible]

الجسمية [illegible] فان الجسمية امر موجود في الخارج والطبيعة الفلكية مثلا موجود [illegible] الطبيعة

الخارج [illegible] الطبيعة الجسمية [illegible] الوجود [illegible] في الخارج [illegible]

[illegible] بان يكون خطا او سطحا مثلا [illegible] اختلاف [illegible] الفصول [illegible]

[illegible] الطبيعة النوعية لا تختلف فاذا ثبت احتياج [illegible] الانفصال الذي هو الصورة الجسمية

[illegible] في الاجسام العنصرية [illegible] في شيء من الاجسام [illegible]

[illegible] الانفصال الجوهري [illegible]

لا [illegible] والحلة [illegible] الواحدة النوعية لا تختلف لوازمها و[illegible] فيكون [illegible]

[illegible] العنصر [illegible]

اختلاف [illegible] الانفصال

الجسمية الا لاجل الطبيعة الجسمية واحدة نوعية [illegible] في [illegible] لا [illegible] الا [illegible]

[illegible] الطبيعة الجسمية [illegible]

[illegible] الانفصال [illegible]

[illegible] الى المحل [illegible]

[illegible] الى [illegible] لا يكون [illegible]

[illegible] لا يكون [illegible] الى المحل [illegible] المحل [illegible]

[illegible] الطبيعة الجسمية [illegible] الهيولى [illegible]

[illegible] الخارج [illegible] الوجود [illegible] الطبيعة الجسمية في الخارج [illegible]

في الوجود لا بد [illegible]

النوعية [illegible] الطبيعة النوعية [illegible] اختلاف لوازمها [illegible]

[illegible] الهيولى [illegible] عن الصورة الجسمية مطلقا [illegible]

الهيولى [illegible] عن الصورة [illegible] الهيولى [illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] الصورة الجسمية [illegible]

[illegible] الجسمية [illegible] القسمة [illegible]

[illegible] الصورة الجسمية [illegible] ان يكون [illegible]

[illegible] الصورة الجسمية [illegible] الاجسام [illegible] الصورة الجسمية [illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible]

[illegible] الهيولى [illegible] الجسمية [illegible]

[illegible] الهيولى [illegible] الاجزاء [illegible]

الجسمية [illegible] الهيولى [illegible] الصورة الجسمية [illegible]

[illegible] العنصر [illegible] العناصر الكلية [illegible] العنصر [illegible]

[illegible] الصورة النوعية [illegible]

[illegible] الصورة النوعية

[illegible] الهيولى [illegible]

[illegible] العنصر [illegible] الهيولى [illegible] الصورة

[illegible] العنصر [illegible] في الخارج [illegible]

وانما جاز ان يوجد هناك حال مخصصة لا فراد بعض دون بعض [illegible] من الارض انا [illegible] الذي [illegible] يكون [illegible]

الصورة الارضية كانت لها صورة لو لم تخصصه [illegible] او تخصصه [illegible] بالاستعانة [illegible]

والحاصل ان تخصيص ذلك الجزء [illegible] الارض [illegible] السابق [illegible] بسبب صورة سابقة [illegible]

اشتمل [illegible] بعد حصول الصورة الارضية [illegible] وشكل الصورة السابقة مسبوقة بصورة [illegible]

لا الى نهاية [illegible] الاستعداد [illegible] النار [illegible] الجزء [illegible]

[illegible] الجسمية [illegible] الهيولى [illegible] الفاعل [illegible]

الثاني [illegible] الهيولى [illegible] الصورة [illegible]

[illegible]

بالمقدار بعينه وجب تساوى الابعاض في الاجزاء والطول [illegible] ذلك الشكل [illegible] المقدار [illegible] الفلك [illegible]

[illegible] النوعية [illegible] الصورة النوعية [illegible] المقدار والشكل [illegible]

[illegible] الافلاك الخارجة [illegible] الافلاك الكلية [illegible]

[illegible] الفلك [illegible] الشكل [illegible]

[illegible] الشكل والمقدار [illegible] الشكل [illegible] المقدار

[illegible] الصورة الجسمية [illegible] الصورة النوعية [illegible]

[illegible]

فقط او احتياج كل منها الى صاحبه على وجه لا يلزم منه دور [illegible] فلا يوجد الجزء الصوري الا مع الجزء [illegible] من جهة [illegible]

فاعلم ان الهيولى المبثة علة للصورة والا لتم [illegible] للهيولى وجود قبل وجود الصورة لان العلة متقدمة بالوجود على معلولها

فوجب ان لا تكون الهيولى بالفعل الا بسبب الصورة لان الشي الواحد لا يكون متقوما بالقوة والفعل معا وقد عرفت [illegible]

وايضا لو كانت الهيولى علة للصورة لا منع فيها ان لان الهيولى القبول والفعل بالنسبة الى شي واحد [illegible] فاعلم [illegible]

انها هو [illegible] من جانب شي الا البسيط لا يكون قابلا وفاعلا معا وقد علمت [illegible] وايضا لا يجوز ان يكون الهيولى علة للصورة

لا نها من حيث انها تقبل صور الا تخاذ بها فلا يكون علة للقصد الا [illegible] على المعينة من تلك الصور حتى حصلها في الهيولى اولا

فحصول [illegible] وقعا [illegible] بل لعلل [illegible] الا بحسب العقول الماسب بحصول الصورة المعينة فيها [illegible] والا الصورة ان تكون

ايضا علة للهيولى الا انها فيها [illegible] الصورة في وجودها [illegible] على [illegible] انه [illegible] كون الهيولى علة للصورة

فلا ولى ان [illegible] فلا يكون علة [illegible] وايضا لو كانت الصورة علة للهيولى الا فلا الصورة لا يوجد الا [illegible]

والهيولى متقدمة عليها لا [illegible] للمادة [illegible] وتابع [illegible] الاتباع [illegible] التقدم [illegible] فيكون الصورة [illegible]

عن الهيولى فلا يكون علة [illegible] الاكثر [illegible] وايضا [illegible] في المعينة [illegible]

وايضا لو [illegible] الصورة علة للمادة [illegible] الا انتفا المادة عند عدم الصورة المعينة [illegible] الصورة علة [illegible]

عند انتفاء الصورة المعينة لوجوب انتفاء المعلول عند انتفاء علته [illegible] الصورة [illegible] عند [illegible] الانفصال [illegible]

[illegible] ما ذكر [illegible] الا الصورة المعينة لا [illegible] عدم الصورة المعينة [illegible] الصورة

المطلقة قلت الواجب [illegible] ان يكون علة [illegible] الصورة المطلقة [illegible] وكذلك [illegible]

[illegible] والانفعال [illegible] الاحتياج [illegible] الهيولى الى الصورة [illegible] ان الصورة [illegible]

اذ لو فرضنا زوال صورة عنها [illegible] الصورة [illegible] المادة [illegible] حالة [illegible] الصورة [illegible]

عليها [illegible] واحدة [illegible] عن [illegible] الاجسام [illegible]

الصورة [illegible] الا [illegible] والعوارض [illegible] اذ قد علمت ان [illegible] من الاعراض وقد علمت

ايضا ان [illegible] الاحتياج [illegible] عن وجه لم يلزم منه الدور [illegible] الهيولى [illegible]

عن الصورة الجسمية [illegible] الاجسام صورة نوعية [illegible] كثيرة من البسائط

والمركبات [illegible] الاجسام [illegible] اللوازم [illegible] الانقسام [illegible] الانفعال [illegible] الانتقال والتشكل [illegible]

[illegible] العنصر [illegible] العنصر [illegible]

والانقسام [illegible] والتشكل [illegible] الانفصال [illegible] اللوازم [illegible] المشتركة [illegible] الا [illegible]

لا يجوز ان يكون [illegible] الا الهيولى [illegible] فلا يكون [illegible] مشتركة فلا يكون [illegible]

[illegible] والانفصال [illegible] الا [illegible] الصورة [illegible] ذلك الا [illegible] الاجسام [illegible]

ولما [illegible] الامر [illegible] ان [illegible] الاستناد [illegible] فعلى الامر [illegible] اللازم [illegible]

[illegible] ان يكون جوهرا [illegible] الاجسام [illegible] ولا ارتفاع [illegible] للصورة النوعية [illegible]

والا [illegible] ان يكون [illegible] الامر [illegible] الاختلاف [illegible]

[illegible] الى الدليل [illegible] من اللوازم من الكيفيات والاين [illegible] مستقل [illegible] الاول [illegible]

والمال ان [illegible] اسباب [illegible] لوجود الجسمية [illegible] صورا [illegible] الاعراض [illegible]

[illegible] الاجسام [illegible] النوعية [illegible] الجسمية المشتركة والا للهيولى و

[illegible] الاستناد [illegible] وقد اجاب [illegible]

[illegible] الاصورة معينة والما اختص [illegible] العناصر [illegible] فلان المادة [illegible] الصورة [illegible]

[illegible] الصورة اللاحقة [illegible] الاجسام [illegible] نقول [illegible]

[illegible] الاعراض [illegible] الصورة النوعية في العناصر [illegible]

والا [illegible] الا [illegible] بعضها [illegible] الاحتياج [illegible]

فلا [illegible] الصورة النوعية [illegible]

[illegible] الكيفية [illegible] الكيفية [illegible] العناصر فلت [illegible]

فلا [illegible] صورة نوعية [illegible] و [illegible]

[illegible] الصورة النوعية [illegible]

[illegible] كثيرة [illegible] العنصرية [illegible]

[illegible] الاجسام [illegible]

[illegible] الطبيعي [illegible] الهيولى [illegible] طبيعي [illegible] صورة

[illegible] صورة [illegible] فلا [illegible]

[illegible] الامكنة [illegible] الاجسام [illegible]

[illegible] الجسمية المشتركة [illegible] الاجسام [illegible] الهيولى [illegible]

[illegible] بالطبيعة فلت [illegible]

[illegible] الاجسام [illegible]

[illegible] الاجسام [illegible] الاجسام [illegible]

الاجسام [illegible] مركز [illegible] الارض [illegible] الاستقرار [illegible]

[illegible] الاجسام [illegible]

[illegible] الارض [illegible] الطبيعي

[illegible]

الاولى في اقسام الجسم الطبيعي [illegible]

[illegible] العناصر [illegible]

[illegible] الفصل الثالث

[illegible] في اقسام الجسم الطبيعي [illegible] البسيط [illegible] المركب [illegible]

[illegible]

واحتمال الزيادة [illegible] البسيط هو الوضع [illegible] الطبائع [illegible]

[illegible] الاجسام البسيطة والمركبة [illegible] الشكل الطبيعي للبسيط [illegible]

[illegible] مركبا شكل الطبيعي [illegible]

[illegible]

[illegible]

اعني بالعلاقة [illegible] بعضهم [illegible] على ما يراه [illegible] بعضهم كالكواكب التي [illegible] عليه [illegible] ولا يلاحظه

وكالات [illegible] الاول [illegible] في الكرة [illegible] الاولى [illegible] واستعداد [illegible] البسيطة الا انه

لا تركيب [illegible] يحكم الطبائع كما [illegible] عليه [illegible] الافلاك [illegible] فلك للافلاك والكواكب [illegible]

والعنصري العناصر الاربعة [illegible] واحد والمركب [illegible] مزاج [illegible] الامزاج له [illegible]

واثبات [illegible] العقل الاول في الافلاك [illegible] الحكماء زعموا ان الافلاك الكلية التي [illegible]

[illegible] الشمس [illegible] وعشرين [illegible] منها من الافلاك الجزئية وهذا العدد [illegible] من الافلاك

[illegible] كلية وستة [illegible] خارجة المركز [illegible] الكلية

الافلاك [illegible] على جميع ما عداه من الافلاك [illegible] بالفلك الاطلس [illegible]

بالوضع [illegible] في لسان الشرع [illegible] فلك الثوابت وهو الكرسي ثم فلك زحل ثم فلك المشتري ثم فلك المريخ ثم فلك الشمس

ثم فلك الزهرة ثم فلك عطارد ثم فلك القمر وهو سماء الدنيا لانه اقرب [illegible] الافلاك [illegible]

في [illegible] والربع [illegible] الكواكب [illegible]

[illegible] ذاته [illegible] الكواكب [illegible]

[illegible] الترتيب [illegible] السيارات [illegible] الثوابت [illegible]

[illegible] وعطارد [illegible] الزهرة [illegible] المريخ [illegible] المشتري [illegible]

الثوابت واما الشمس [illegible] الكواكب [illegible]

اختلاف المنظر [illegible] العلوية [illegible] الزهرة وعطارد [illegible]

[illegible] الكسوف [illegible] اختلاف المنظر [illegible]

[illegible] النهار [illegible] الشمس [illegible] اختلاف [illegible]

[illegible] بطلميوس [illegible] الشمس [illegible] السبع السيارات [illegible] العلوية

السفلية [illegible] ابن سينا [illegible]

الزهرة [illegible] الشمس [illegible] وعطارد [illegible]

[illegible] الزهرة [illegible] فلك الشمس [illegible] عطارد [illegible] ابن سينا [illegible]

الزهرة في وجه الشمس [illegible] الشمس [illegible] مركزها [illegible]

في وجه [illegible] النقطة [illegible] عطارد [illegible]

التي ذكرنا [illegible] الافلاك الكلية [illegible] فلك الافلاك وفلك الثوابت [illegible] السبع [illegible] الافلاك

[illegible] الله تعالى [illegible] الافلاك [illegible]

الافلاك لا يجوز [illegible] ان يكون [illegible] الكواكب [illegible]

[illegible] الكواكب [illegible] الاجسام [illegible]

المركز [illegible] الكواكب [illegible]

[illegible] اثبات [illegible]

[illegible] لا يجوز ان يكون للفلك [illegible]

[illegible] الكواكب [illegible] الفلك التاسع [illegible]

[illegible] الافلاك الثابتة [illegible] الحركة السريعة [illegible]

[illegible] الفلك التاسع [illegible]

[illegible] الثوابت [illegible] الافلاك الكلية [illegible]

[illegible] الثوابت [illegible] الافلاك [illegible]

[illegible] الثوابت [illegible]

[illegible] الافلاك [illegible] الثوابت [illegible]

[illegible] الثوابت على الافلاك [illegible]

السيارات [illegible] الترتيب [illegible] السيارات [illegible] للثوابت [illegible]

[illegible] الثوابت [illegible] السيارات [illegible]

[illegible] الثوابت [illegible]

[illegible] السيارات [illegible] اختلاف المنظر [illegible]

[illegible] العلوية [illegible] الثوابت [illegible]

[illegible] الثاني في [illegible] جميع [illegible]

[illegible] الجهة [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] الجهات [illegible]

[illegible] الحركة المستقيمة [illegible]

[illegible] الحركة [illegible]

[illegible] الحركة [illegible]

[illegible] الجهة [illegible]

[illegible] الحركة [illegible]

الحصول فيه وعدم ما يراد بالحركة ههنا ... بانه يجب ان لا يكون الاول موجودا حال الحركة لا شيء الا يطلب بها الوضع

والانا ... لا يكون حال الحركة ... الا حال ... الاشارة ...

... الاستعداد ... موجود في الخارج ... الجهة ...

لان المفارق المجرد ... الاشارة ... الجهة المفارقة والوصول الى الوضع

[illegible]

الذكورة

عرفت عنها وقد بين الشارح ان الطبخ اذ هو تجمعها فى جسم واحد وتحصيل باجتماعها فيه ولكن تركيبه كالموجود فى الكرة

الثقلية فانها تحرك على الاستقامة والاستدارة والسبب ولكن الاستدارة صادرة عن الجهة بل هى عن حقيقة

للعنصر البسيط والوسط الشارح بين الطبخ فلا ساني بين الجو نحو ولا بين احدها ومبدأ الاخر فانا الحق الذي لا

الفرق فيه مبدأ الميل الا بطلان الميل الصاعد وسواه كان مستحالة او المحدود وكذا غيره من الافلاك

لا حار ولا بارد وقال ابن سينا وقد تكلم الملازم الشعلة من البرودة فان المادة اذا اشتد برده تخلخلت ولذا

تخلخلت برودة وتلازم الخفة من الحرارة فان المادة اذا سخن فيها التسخين خفت واذا خفت تخففت

[illegible]

انتقاله اي المركب المذكور لا ينتقل في ساير الافلاك لا يثبت على البساطة مع انه لم يثبت الا في المحدد فلو اسند ازدياد محدب الثاني
وانتقاصه مثلا لم يلزم مثل ذلك في مقعره لجواز تركبهما من بسايط مختلفة الحقايق والاحكام قال قلت [illegible] ازدياد
مقعره المذكور او ازدياده وانتقاصه فلا قلت هذا اللازم ممنوع لجواز انتقاص محدب الثاني وازدياده وهو الاولى
او دونه من الاحتراز [illegible] الا هو على رايهم ولما رايت انه [illegible] ظاهر لجواز الخلاء وراء العالم [illegible] يجوز
ازدياد محدب الفلك الحاوي للكل اذ هناك خلاء يشغله ويجوز انتقاصه وخلو مكانه وعلى تقدير امتناع الخلاء نقول
بجواز خلق الله تعالى جسما في مكانه على تقدير انتقاصه فلا يلزم خلاء [illegible] الا في الاولى المحدد وكذا في ساير الافلاك
مبدا ميل مستدير اعلم ان [illegible] والكواكب واعتقدوا ان الحركة لا تجوز ان يكون [illegible] نفسها علة
بان الافلاك متحركة [illegible] الاستدارة [illegible] مبدا ميل مستدير [illegible] الاشارات [illegible]
واما الطبيعيون فانهم ذكروا [illegible] فقالوا في الفلك مبدا ميل مستدير لان [illegible] المفروضة متساوية في تمام الماهية
للبساطة المفروضة لذلك التساوي فلا يكون اختصاص البعض [illegible] الاجزاء [illegible] دون الاجزاء دون الجزء الذي
فيه البعض الاخر اولى من عكسه وكذا الكلام في [illegible] الا وصف الاخر الذي عليه البعض الاخر [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] السواد [illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible]
[illegible] على سبيل البدل [illegible] بالاستدارة [illegible]
[illegible] مبدا ميل مستدير [illegible]
[illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] المستديرة [illegible] مبدا ميل مستدير [illegible]
[illegible] مبدا ميل مستدير [illegible] الاستدارة [illegible]
المذكور في الكتاب [illegible] على البساطة ولم يثبت البساطة [illegible] المحدد من الافلاك [illegible]
[illegible] البساطة في الكل [illegible] بالاستدارة [illegible] البسيط [illegible]
[illegible]
عندكم [illegible] البسيط [illegible] الاستدارة [illegible] قطبين معينين ساكنين [illegible]
والكبر [illegible] الاجزاء والنقط المفروضة [illegible] مختلفة [illegible] بالسرعة والبطء [illegible]
المفروضة فيه [illegible] البسيط [illegible] الدائرة الصغيرة او الكبيرة بالحركة السريعة او البطيئة [illegible]
بلا مرجح [illegible] واجب بالذات

وانه لا تخصيص في الموجب الا المرجح [illegible] الكلام [illegible] الاجزاء سواء [illegible]
[illegible] الاختيار [illegible] المختار [illegible]
المختار [illegible] المرجحات التي [illegible] الحكمية [illegible]
[illegible] الموجب [illegible] الاشكال على الوجه الثاني
[illegible] على البساطة [illegible] الحركة المستديرة [illegible]
مبدا الميل المستدير [illegible] الاثر [illegible]
ميل مستقيم [illegible] المستدير [illegible]
[illegible] الحركة اليومية [illegible] الافلاك [illegible]
[illegible] اليوم بليلته [illegible] اليوم بليلته [illegible] الشمس [illegible]
[illegible] المحدد [illegible] المغرب [illegible] الشمس [illegible] المشرق [illegible]
[illegible] الشمس [illegible] المشرق [illegible]
[illegible] الشمس [illegible] اليوم بليلته وهو الفلك الاعظم [illegible]
والحركة اليومية السريعة تسمى الحركة الاولى [illegible] الليل والنهار [illegible]
الكواكب [illegible] الاستدارة [illegible] قطبين ساكنين [illegible]
منطقة [illegible] العالم [illegible]
[illegible] منطقة [illegible] الاعظم [illegible] القطبين [illegible] معدل النهار [illegible]
[illegible] الكواكب [illegible] طلوعها وغروبها [illegible]
[illegible] سمت الراس [illegible] الارض [illegible]
الاستواء [illegible] الشمس [illegible] سمت الراس [illegible] الاستواء [illegible] الشمال [illegible]
الى سمت الراس [illegible] المغرب [illegible]
الى الجنوب [illegible] سمت الراس [illegible] الاولى [illegible]
[illegible] الشمال [illegible] الجنوب [illegible]
الحالة الاولى [illegible] الشمس [illegible] معدل النهار [illegible] الشمال والجنوب
والشمال [illegible] الكواكب [illegible] المغرب [illegible] المغرب [illegible] المشرق [illegible]
[illegible] الشمس [illegible] المشرق [illegible]
الى المغرب [illegible] الفلك الاعظم [illegible] الافلاك [illegible]

الموازية القاطعة هو الشمس التي تجري عليها حركتها انبسطت الاسم الفلك الاعلى وانفصلت الاول عنها وسمي الدايرة المذكورة
منطقة البروج لمرورها باوساط البروج وفلك البروج اطلاقا لاسم الفلك على الدايرة ومنطقة الحركة الثانية
لان منطقة الفلك الثامن المتحرك بالحركة الثانية في سطح هذه الدايرة وانما الدايرة الموازية تقطع معدل النهار
تنصفين على نقطتين متقابلتين لانهما دايرتان عظيمتان وكل دايرتين عظيمتين تتقاطعان كذلك فانهما بحيث تقاطعها
على التناصف كما بين في الاكر والتقاطع بين منطقة البروج ومعدل النهار يكون على نقطتين متقابلتين يسميان
نقطتي الاعتدال لاستواء الليل والنهار في جميع نواحي الارض اذا حلت الشمس فيها سوى موضعين يحاذيهما القطبين لما
بمجاورة الشمس [illegible] بين النقطتين الى الشمال هو الاعتدال الربيعي لانه مبدأ الربيع في معظم المعمورة [illegible]
اي منتصف منطقة البروج فيما بين الاعتدالين في كل جانب من الشمال والجنوب نقطة هو حيث يكون غاية البعد بين
المنطقتين [illegible] النقطتان المفروضتان على المنتصفين نقطتي الانقلابين والتي في طرف الشمال من المعدل
هو الانقلاب الصيفي لان الشمس اذا حلت فيها انقلب الزمان صيفا في اكثر النواحي المعمورة والتي في طرف الجنوب
من المعدل هو الانقلاب الشتوي لانقلاب الزمان الى الشتاء في تلك النواحي وهذه النقط الاربع اعني الاعتدالين
والانقلابين تنقسم منطقة البروج اربعة اقسام متساوية يكون مدة قطع الشمس [illegible] فصلا من فصول الاربعة
للسنة [illegible] ثم قسموا كل واحد من الاقسام الاربعة بثلثة اقسام متساوية فيكون المجموع [illegible] منطقة
البروج منقسمة الى اثني عشر قسما وتوهموا ست دواير عظام متقاطعة على قطبي البروج وكل واحدة منها [illegible]
نقطتين متقابلتين من نقط الاقسام [illegible] تنفصل بين كل قسمين منها نصف دايرة من تلك الدواير فيحيط بها [illegible]
كلها ست دواير كما عرفت وسموا كل قسم من الاثني عشر برجا ثم قسموا كل برج منها ثلثين قسما متساوية وسموا كل قسم درجة
وقسموا كل درجة بستين قسما متساوية وسموها دقائق وقسموا الدقائق كل واحدة منها بستين قسما متساوية وسموها
ثواني وهكذا قسموا الثواني وسموها الثوالث وقسموا الثوالث وسموها روابع الى ما اراد [illegible]
اي كل قطعة من منطقة البروج واقعة بين نصفي دايرتين [illegible] برجا فعلى هذا يكون طول كل برج [illegible]
[illegible] واخذوا اسماء البروج الاثني عشر المشهورة من صور [illegible]
بين الكواكب الثوابت التي كانت موازية لها حين [illegible] اسماء البروج [illegible] البطيئة
التي للثوابت والاسماء بحالها فان البروج اقسام للفلك التاسع [illegible] على الفلك الثامن [illegible]
الموازاة لحركة البطيئة فكان المناسب تغير الاسماء الا انهم لم يغيروها كيلا يؤدي الى الالتباس [illegible]
اعتبار البروج [illegible] الاعتدال الربيعي من جانب [illegible] الشمس اذا حلت [illegible] الاعتدال
[illegible]
جانب الجنوب [illegible] البروج [illegible] الاعتدال الربيعي والانقلاب الصيفي هي الحمل والثور والجوزاء

ويسمى بروجا ربيعية لان الربيع في معظم المعمور عبارة عن زمان كون الشمس فيها ولكن [illegible] ما بين الانقلاب الصيفي و
الاعتدال الخريفي [illegible] السرطان والاسد والسنبلة وتسمى بروجا صيفية [illegible] الاعتدال الخريفي
والانقلاب الشتوي هي الميزان والعقرب والقوس وتسمى بروجا خريفية [illegible] الانقلاب الشتوي والاعتدال
الربيعي وهي الجدي والدلو والحوت وتسمى بروجا شتوية وهذا الترتيب الذي ذكرناه فيما بين البروج يسمى التوالي ومن
المغرب الى المشرق [illegible] الكواكب [illegible] من المغرب الى المشرق
وعكسه يسمى خلاف التوالي وهو من المشرق الى المغرب ثم توهموا دايرة مارة بالاقطاب الاربعة اعني قطبي معدل النهار
وقطبي فلك البروج [illegible] بين المنطقتين [illegible] على قطبي
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وفلك البروج [illegible]
[illegible] قطبي معدل
النهار [illegible] البروج [illegible] الكواكب [illegible] الدايرة [illegible]
البروج [illegible] المعدل [illegible]
[illegible] المعدل [illegible] الانقلابين [illegible]
الكوكب [illegible] العالم [illegible] الكوكب [illegible] المعدل و
[illegible] الدايرة [illegible] بالاقطاب [illegible]
[illegible] دايرة [illegible]
المعدل [illegible] الكوكب [illegible] منطقة البروج [illegible] الكوكب [illegible]
[illegible] المعدل [illegible]
[illegible] منطقة البروج [illegible]
[illegible] المعدل [illegible] الدايرة [illegible]
[illegible] الدايرة المذكورة [illegible] الافلاك [illegible]
من معدل النهار والمنطقة [illegible] بالاقطاب الاربعة [illegible]

فلا يبقى في الاكثر انه يستحيل ان تتقاطع دائرتان عظيمتان الا على نقطتين بينهما انصاف الدور فلا يتصور [illegible]
بالاقطاب الاربعة لان البعد بين النقطتين اللتين في جهة واحدة اقل من [illegible] فلا يجوز تقاطعهما عليهما [illegible]
[illegible] الافتراق فالتحقيق الصحيح شاهد ببطلانه [illegible]
وهما دائرتا الميل والعرض [illegible] منطقة البروج [illegible] الفلك وتلك النقطة [illegible]
[illegible] وكل واحد منهما [illegible] بالاقطاب [illegible] الكوكب [illegible]
[illegible] النقطة او الجزء الذي له ميل اول [illegible] عليهما [illegible]
[illegible] دائرتي الميل والعرض [illegible] الفلك [illegible] السفليات [illegible]
الدائرة الفاصلة بين النصف الظاهر والنصف الخفي من الفلك وهي هذه الدائرة دائرة الافق [illegible]
[illegible] بالاضافة [illegible] الارض فيكون الافق [illegible] السفليات [illegible] اختلاف
[illegible] فان كل بقعة من الارض لها افق على حدة وقطباه سمتا الراس والقدم [illegible]
[illegible] بقطبي الافق فيكون [illegible] السفليات [illegible] بقطبي الافق ونقطتي [illegible] النهار
وهي دائرة وسط السماء وتسمى دائرة نصف النهار [illegible] وصول الشمس اليها فوق الافق [illegible] نصف الليل [illegible]
وصولها اليها تحته وتفصل هذه الدائرة بين الصاعد والهابط من الفلك [illegible] فان الكوكب اذا
طلع من الافق [illegible] نصف النهار [illegible] التفاوت [illegible]
انحطاط [illegible] الافق من جهة الشرق [illegible] الانحطاط [illegible] الارتفاع [illegible]
[illegible] الصاعد من الفلك [illegible] النصف الشرقي [illegible] الارتفاع [illegible] الانحطاط [illegible]
[illegible] والنصف الغربي [illegible] نقطتا المشرق والمغرب من الافق [illegible]
[illegible] الافق [illegible] هذه الدائرة [illegible] وسط السماء [illegible]
نصف النهار فيكون [illegible] سمتي الراس والقدم ونقطتي المشرق والمغرب وتسمى هذه الدائرة [illegible] دائرة اول السموت
لان الكوكب اذا كان على هذه الدائرة لم يكن له سمت [illegible] دائرة المشرق والمغرب [illegible]
هذه الدائرة بين النصف الشمالي والنصف الجنوبي من الفلك وقطباها نقطتا الشمال والجنوب من الافق [illegible]
مع نصف النهار [illegible] نقطتي الافق ونقطتي [illegible]
النهار [illegible] وتسمى هذه الدائرة دائرة السمت [illegible]
الواقعة [illegible] الافق [illegible] منطقة البروج او بين [illegible] الافق ومنطقة البروج [illegible]
وسط السماء [illegible]
[illegible] الافق [illegible]

والانحطاط

والانحطاط اذ [illegible] الافق بين الكواكب [illegible] جانب المشرق [illegible] ارتفاعه [illegible] جانب المغرب انحطاط
[illegible] الاول ارتفاعا شرقيا والثاني ارتفاعا غربيا واما الانحطاط [illegible]
[illegible] جانب المغرب او المشرق [illegible] الواقعة من الافق بين [illegible] دائرة الارتفاع وبين [illegible] المشرق
والمغرب [illegible] بالسمت فاذا انطبقت دائرة ارتفاع الكوكب على دائرة اول السموت لم يكن [illegible]
[illegible] المشرق والمغرب [illegible] الدائرة [illegible] ارتفاع الكوكب [illegible] وسط السماء [illegible] نصف
النهار [illegible] الانحطاط [illegible] بالحركة الاولى [illegible] دائرة الارتفاع على نصف النهار [illegible]
[illegible] الكوكب على دائرة اول السموت [illegible] هذه الدائرة [illegible] اول
[illegible] الكوكب [illegible] السمت [illegible] الكوكب [illegible]
[illegible] دائرة اول السموت [illegible] سمت الراس والقدم فانه [illegible] اعتبار [illegible]
[illegible] نصف النهار [illegible] اول السموت [illegible] الدوائر [illegible]
[illegible] الا [illegible] واحد [illegible]
[illegible] دائرة الافق ووسط السماء واول السموت [illegible]
الارتفاع [illegible] الكوكب [illegible] وسط السماء [illegible] منطقة البروج [illegible]
[illegible] النهار [illegible] بالحركة [illegible] الدوائر [illegible] العظام [illegible]
[illegible] الخارج [illegible] الشرع [illegible] باعتقاد [illegible] اثبات [illegible] ابطال [illegible]
[illegible] هذا [illegible] علم الهيئة [illegible]
[illegible] هذه الالفاظ [illegible]
[illegible] الالفاظ [illegible] اصوات [illegible]
[illegible] اصوات [illegible]
[illegible] نقطتان [illegible]
دائرة عظيمة [illegible] الحركة عليها [illegible]
[illegible] القطب [illegible]
[illegible] اذا [illegible]
[illegible] النقطتين [illegible]
[illegible]
[illegible]

بهذه الامور احوال الحركات في السرعة والبطؤ والجهة علما وجدانيا محسوسا بالرصد بالآلات وينكشف بها احكام الافلاك
والارض وما فيها من دقائق الحكمة وعجائب الفطرة بحيث يتحير الواقف عليها في عظمة مبدعها قائلا ربنا ما خلقت هذا
باطلا وهذه فائدة جليلة تحت تلك الالفاظ [illegible] ولا ينفتح [illegible] العجيبة
الناعية على ذلك والله المستعان على كل حال المقصد الثالث في فلك الثوابت
فنقول ان الثوابت [illegible] بالحركة اليومية [illegible] الافلاك [illegible] بطيئة جدا [illegible]
في [illegible] الف سنة [illegible] الاصل [illegible] الارصاد [illegible] البروج في سنة و
[illegible] الف سنة [illegible] بطلميوس [illegible] بالرصد [illegible] سنة جزء واحدا [illegible]
[illegible] الف سنة [illegible] وستين سنة [illegible] المتأخرون [illegible]
سنة [illegible] وعشرين الف سنة [illegible] المتأخرون [illegible]
[illegible] سبعين سنة وهذا هو الموافق للرصد الجديد [illegible] البروج [illegible]
[illegible] بالرصد [illegible] البروج [illegible]
[illegible] تمام البروج [illegible] السبعة السيارة
الكواكب بالثوابت [illegible] الارصاد [illegible]
[illegible] الافلاك [illegible] الحركة اليومية [illegible] الثوابت [illegible]
[illegible] هذا البحث [illegible]
السيارات [illegible] الاصل [illegible] الاول [illegible] الفلك
الموافق المركز ما مركزه مركز العالم وهو مركز الارض [illegible] محيطان به [illegible]
[illegible] وهو المحيط [illegible] والفلك الخارج المركز [illegible] بالارض [illegible] مركزه
[illegible] مركز الارض [illegible] الفلك الخارج المركز [illegible]
[illegible] الخارج [illegible] فلك موافق المركز [illegible] السيارات سوى عطارد [illegible]
[illegible] الافلاك [illegible] المركز [illegible] عطارد [illegible] خارجان [illegible] الممثل والاخر [illegible]
الاول [illegible] الفلك الاخر [illegible] الخارج [illegible]
[illegible] الخارج [illegible] الفلك [illegible]
[illegible] مركزه [illegible] مركز العالم [illegible] النقاط [illegible]
[illegible] الخارج المركز [illegible]
[illegible] الخارج [illegible] النقاط [illegible]

متساوي [illegible] الغلظ [illegible] الخارج [illegible]
الخارج [illegible] الاجزاء [illegible] الوسط [illegible]
[illegible] مساويا [illegible] غلظ [illegible]
[illegible] المركز [illegible] العالم
[illegible] موافق المركز [illegible] عطارد [illegible] مركز
[illegible] مركز [illegible] الاحكام [illegible] سوى [illegible]
[illegible] المركز [illegible]
[illegible] الكواكب [illegible] الارض [illegible]
[illegible] فلك [illegible] الفلك [illegible]
[illegible] الفلك [illegible] مركز العالم [illegible]
[illegible] مركزه [illegible] الفلك الحامل [illegible] المركز
مركز العالم [illegible] الدائرة [illegible] الحامل [illegible] الدائرة [illegible] خارج المركز [illegible]
[illegible] الفلك الموافق المركز [illegible] مركز الارض [illegible] مركزه [illegible]
[illegible] محيط الدائرة [illegible] مركز الارض [illegible]
[illegible] الموافق [illegible] مركز الارض [illegible]
[illegible] مركز الدائرة [illegible]
[illegible] مركز الارض [illegible] الارض [illegible] الافلاك [illegible]
[illegible] الارض [illegible] الخارج المركز [illegible] مركز [illegible]
[illegible] مركز [illegible] الخارج [illegible]
العالم [illegible] الخارج [illegible] مركز العالم [illegible]
[illegible] النصف [illegible] الخارج [illegible]
[illegible] النصف [illegible] النصف الاول [illegible]
[illegible] النقطة [illegible] الخارج [illegible]
[illegible] النصف [illegible]
[illegible] النصف [illegible]
[illegible] الاخرى [illegible]

قبا متساوية و

ان يكون شيء منها الا ربع فيكون حركته في احد نصفيه الى الشمال [illegible] حاملة [illegible] حركته في الجهة فاذا [illegible] حركة التدوير في

ذلك النصف وكان مركز التدوير ايضا [illegible] الحامل كانت الحركتان الى جهة واحدة فيكون المحسوس [illegible] المجموع

الى حركة التدوير وحركة حاملة فيرى اسرع ويكون حركته في النصف الاخر الى خلاف التوالي [illegible] حاملة فيكون المجموع

اعني فضل حركة حاملة على حركته فيرى ابطأ [illegible] ساوى [illegible] التدوير حاملة في الحركة [illegible] الحس [illegible]

فضل [illegible] وذلك [illegible] منطقة البروج [illegible] التدوير [illegible]

في الحركة [illegible] عن الجهة التي كان [illegible] الى جهة مقابلة لها [illegible] التدوير [illegible] عليه

من سرعة في النصف الموافق للحامل الى البطؤ في النصف الاخر [illegible] التدوير [illegible] فيكون هناك مساواة ولا

ولا زيادة حركة التدوير فيكون بينهما اي بين السرعة والبطؤ حركة وسطى ولانه يرجع الى خلاف التوالي بعد الاستقامة

الى التوالي [illegible] وذلك على مقدار [illegible] حركة التدوير فيكون كل منهما اي من الاستقامة والرجوع [illegible]

بوقوف [illegible] بين الاستقامة ومبدأ الرجوع والاخر بالعكس [illegible] التدوير [illegible]

العظمى منه اي من [illegible] النصف الابعد ابطأ والاسرع [illegible] ابطأ [illegible] الاسراع [illegible]

اي منتصف نصف المذكور هو البعد الابعد بالقياس الى مركز العالم ويسمى ذلك المنتصف ذروة ومنتصف النصف الاخر

اقرب [illegible] فيكون [illegible] منه اسرع لا ابطأ [illegible] البعد الاقرب بالقياس الى المركز

العالم ويسمى الحضيض [illegible] الاسراع والابطاء [illegible] الخارج [illegible] التدوير [illegible]

والاستقامة والوقوف [illegible] باصل التدوير [illegible] الرابع في فلك [illegible]

[illegible] افلاك سائر السيارات الا الشمس [illegible]

[illegible] فلك [illegible] مركزه خارجة عن مركز العالم [illegible]

[illegible] الاوج [illegible] الخارج [illegible]

[illegible] الارض [illegible] سرعة وبطؤ [illegible]

[illegible] الثاني [illegible]

[illegible] السنة [illegible]

هو الشمس [illegible] الخارج المركز [illegible] التدوير [illegible]

[illegible] اصل التدوير [illegible] حركة التدوير [illegible] الابطاء والاسراع المذكوران [illegible]

اصل الخارج [illegible] اصل الخارج المركز [illegible]

[illegible] اصل الخارج [illegible]

قلت [illegible] السرعة والبطؤ [illegible] الاوج [illegible] التدوير

من حركة [illegible] فلك البروج [illegible] والشمس في افلاك [illegible] اسرع [illegible] نصف [illegible] من فلكه [illegible]

من فلك البروج وبطؤه في النصف الاخر [illegible] البروج الشمالية [illegible]

على اصل الخارج [illegible] الاوج في البروج الشمالية فيكون الشمس هناك ابعد من الارض وابطأ حركة [illegible]

اسرع [illegible] والابطاء والاسراع على هذا الوجه [illegible] اصل التدوير [illegible]

[illegible] مركز الخارج [illegible] مركز العالم [illegible]

[illegible] حركة الحامل [illegible] التدوير [illegible]

في القطعة [illegible]

[illegible] خارج المركز [illegible]

[illegible] الخارج المركز والله اعلم

الفصل الخامس في افلاك القمر [illegible] الشمس [illegible]

[illegible] فلك البروج [illegible] يسرع [illegible]

من فلك البروج [illegible]

[illegible] التدوير [illegible] الخارج [illegible]

[illegible] الابطاء [illegible] التدوير [illegible]

البروج [illegible] التدوير [illegible]

السرعة والبطؤ [illegible]

[illegible]

[illegible] اختلاف [illegible]

[illegible] فلك خارج المركز [illegible]

[illegible] التدوير [illegible]

[illegible] الشمس [illegible]

الاوج [illegible] الشمس [illegible]

[illegible] التدوير [illegible]

[illegible] الاجتماع [illegible]

[illegible] الشمس [illegible] الاجتماع [illegible]

[illegible] الشمال والاوج [illegible] الشمس [illegible]

[illegible]

ثم وضح ... بما ذكرنا ... ذلك الوضع الآخر ... الحركات المختلفة للأجرام العلوية ... الوضع الذي ... [illegible]

[illegible]

في الطول [illegible]

[illegible]

مركز تدويره دائما اما على المنطقة ولا على الجنوب عنها ثم ان لكل من الزهرة وعطارد عرضا ثالثا ان مخالفة الوجه فيما سنذكره
مركز تدويرهما على الوجه الذي صورناه فان القطر في تدويرهما المار بالذروة والحضيض ينطبق دائما على المنطقة اذا اراد
بالمنطقة مدار مركز تدويرهما فانا انطباق فيه ذلك القطر انما هو عليه في منتصف ما بين العقدتين ودونه منطقة البروج في العقدتين
او هو حال في غاية البعد عن [illegible] ومنطقة البروج المثل بقطبيه وذلك الميل يخرج الزهرة عرضا شماليا وجنوبيا وعطارد عرضا
كما اشرنا اليه وكذلك القطر المار بالبعدين الاوسطين من تدويرهما المقاطع للقطر المار بالذروة والحضيض له ايضا ميل
عرضا وكيفية سطوره في كتبهم وبعد احسنه من طواله ولو عملها في اكثر المباحث السالفة وترك تفاصيلها لكان اهم
ما هو الغرض منها على الوجه الذي اوردناه او حسانيد انتشار الكلام وصعوبة الفهم وتدريسها بما تحيط من المسلك في
في الصعوبة فلذلك اعرضنا عن الاطناب واقتصرنا على ما ذكرنا في الكتاب والله الموفق للصواب واعلم انهم
لما اعتقدوا ان حركة الافلاك يجب ان تكون دورية متشابهة كثيرا في سوابق الاختلافات المعلومة بالحس
او الرصد من الكواكب ولم ينسبوا الا لم يتكلموا فيها الى هذه المبادئ من الحساب سجلة كافية شافية والى
يجيء بالعدم على ما عرفتم في هيئة افلاك عطارد بعد ما فرضناه من انه اذا ذكرنا استدلالا باللازم على وجود الملزوم
العلم بالمساواة انما لا يتمكن الفاعل منه فتشابه حركة مركز التدوير حول مركز الفلك لا يتمكن على المدير
بالرصد خلافه فانها وجدت للنقطة التي هي مركز تدويره وجدت متشابهة حول نقطة لولا نجد تلك النقطة مركز
معدل المسير وبين مركز العالم مركز الخارج الذي هو المدير وشبه هذا الاشكال وارد على الافلاك العلوية والزهرة
ايضا والله يجيء بالعدم على ما عرفتم في الكل ان الحركات الافلاك اراد به على ما لهم فاذا تبين ان الحلقة تحرك الحركات
حسابا فلان ما بينها فيه علينا ان على الافلاك من ارادتها جزء لا يوجد بينها في تلك الحركات ان قد علمت فيما سبق
ان الفصل لا يكون في حركة الجزء المتصل الكلي وحق احالة ذلك كله الى القادر المختار فانما نقاه عن هذا الاشكال
وامثالها كما نبحث عليه **الفصل الثاني** من الاقسام الخمسة في الكواكب والظلام في الالوان لما نفسه تدويرها لان القمر
فانه يكون في نفسه مظلم كروي الشكل ضوء في الوجه الذي من الوارد عند الخسوف لمعيني بانه بل نوره حادث في الافلاك الشمسية
بحسب قربه وبعده منها فيكون في تلك الاوقات مستفاد من ضوءها في مقابلها وبحسب الافلاك في غيرها البصر جرم القمر
مستنيرا لكثير الا انه وقبل يستفيد من ضوءها فاحسن كما هو الاول والاشبه بالاجزاء على الوجه والا بحيث يسير
لكنه انما كذلك لا ينطبق في اعتبار حالة القطر الطالعة والوزرباية متممة من ذلك كشف بعض الكواكب لبعضها وبقاء
نوره والثاني انا ضعيفا فلعطارد صفرة وللزهرة درية الى بياض صافي وللمريخ حمرة وللمشتري بياض غير خالص
مختلف كدرة وفيه ان الاظهر القمر من صور في الاول في الهلال والبدر القمر لما كان يستقبل من الشمس نقطة
لا يزال ابدا مضيئا ونصفه الاخر مظلما ولما كان تحت الشمس فاذا كان القمر في الاقتران كان وجهه المظلم الينا دون ما كان ندرك
ضوءه اصلا لانه يسمى دائرة الرؤية ومع الدائرة الفاصلة بين المضيء وغير المضيء منطبقة على دائرة القمر والدائرة

الحاصلة بين الضوء والظلمة منه وتنوعت دائرة الرؤية ما يسمى وتقول دائرة الضوء فنرى لا محالة منه والذي زوال القمر
عن الشمس مقدار منه اي مقدار منه للشمس فتبعد الافتراق بينهما الى ان يعود الى الانطباق وحصول الالتقاط فيه والتقاطع
لم يكن من الوجه المقابل منه شيء ظاهر قبيحة ما فتح فيرى من ساقط الوجه المقابل لنا في المرئي هو الهلال ولا يزال ذلك يكثر
بالبعد عن الشمس ويزداد المرئي من الوجه المقابل على ما في نصف الوجه المقابل بتمام البنا وذلك عند المقابلة التي هي غاية البعد بينهما
متباعدا بانهما في الجانب الآخر فيقاطع ويكون بقطع الدائرتان مرة لكن فيرى بدرا كاملا كالدائرة التامة ثم اذا عاد
بعد غاية البعد بينهما متقاربان في الجانب الآخر فيتقاطع ويكون الدائرتان مرة لكن وينقص عما هو مستور من الوجه
المقابل فينقص كمال البدر وهكذا يتحول الحال شيئا فشيئا فيرى منه شكلا هلاليا في جانب المشرق ثم يخفى بالكلية
ويوهم التكاثف وانما لا يرى القمر يوما او اكثر بعد المقارنة وقبلها لضعف ضوئه ورقته وقربه من الشمس ضوءها الغالب
الساتر له يرى نهارا فيخفى القمر لهذه الاسباب من ابصارنا وانما اذا كان بعيدا عنها بما يصح خارجها نفعوا التي
عشرة درجة فانه يرى بعد ان يخرج سترة وربما يرى باقل منها فان ذلك مما يختلف بحسب عرض القمر وصفاء الافق
وقرب الباصرة **الفصل الثاني** في خسوف القمر وهو انه قد يكون القمر مقابلا للشمس
العقدة فيكون الارض حينئذ وساطة بينه وبين الشمس فيمنع الارض ضوءها عنه فيرى كما هو لونه الاصلي ولما كان جرم
الارض اصغر كثيرا من جرم الشمس فيقع الظل الذي يقع للارض مخروطا قاعدته دائرة صغيرة على الارض ورأسه على الطرف
البعد في فلك البروج مقابل لجزء الشمس فان لم يكن للقمر حال المقابلة عرض بان يكون في احدى العقدتين
انخسف كله لانه اصغر من الارض بل من غلظ الظل حيث وصل اليه فيقع كله في داخله ويمكث فيه زمانا وان كان له
عرض فان كان ذلك العرض نصف قطر القمر ونصف قطر دائرة الظل وهي الدائرة الحادثة على المخروط
الظل من توهم سطح جرم القمر الذي كان دائرة خارجا الى ان يقطع المخروط لم ينخسف القمر بل ما في الظل خارج
او ينقص من ذلك اذا كان ذلك العرض اقل من مجموع النصفين المذكورين انخسف بعضه وذلك بقدر ما في الظل
اي ما لاحقه منها وحاذاها وان فرض ان هذا العرض الاقل بما ان ينقص نصف قطر الظل على نصف قطر القمر انخسف
وما بقي من دائرة الظل فيه وانما يمكث وان كان اقل من ذلك الفضل انخسف بتمامه ومكث بحسب الوقوع
في الظل **الفصل الثالث** في كسوف الشمس فيقول مهما اجتمع القمر والشمس في النهار واتفق
مرئيا الا مع شيء من الكمال للقمر عرض مرئي يحجب ما بيننا وبين الشمس لوقوعه على الخط الخارج من ابصارنا اليها فلم نر ضوء الشمس
بل ترى كرة القمر بوجه الشمس فيظن ان الشمس ذهب ضوؤها وهو الكسوف ولما كان الكسوف يتغير حاله في ذات الشمس
كالخسوف في ذات القمر ولذلك يمكن ان يقع كسوف بالقياس الى قوم دون قوم ويكون ذلك بقدر صغر القمر
كسف الشمس كلها وان كان اصغر منها وذلك لانه اقرب الينا ظهر في زاوية الرؤية التي يوتر بها الشمس بحالة فيحصل منها
بتمامها وربما يكون القمر حينئذ في بعده الابعد فيرى اصغر فلا يكسف جميع الشمس بل يبقى حولها نور

هواء او بار زوايا وكذا فيتخلل ماء وارضا وقبل النشر واحد بل لا بد في التعقد جدا لان التركيب في الكائنات يستدعي

انعقاد ما فيه تركيبها ما دام على حاله اجوال الاول الثاني انها في غاية الخفة والارض لانها في غاية الثقل والسيولة

والهواء نار مفسرة والماء ارض متخلخلة بالمزج بالهواء نارية كثيفة والماء والارض لاختصارها على الكائنات الرطب

للانفعال وحصول الاشكال والماء اليابس لحفظ على الاشكال الحاصلة الثالث ان الارض والهواء المتخلخل

الهواء رطب فيقبل الاشكال بسهولة والارض يابسة حافظة لها فالماء هواء اشتد تكاثفها والنار هو اشتد

فوارته وقبل العناصر بلية بين الارض والماء والهواء كالمزج فمنها الكائنات الرطب ويابس والنار الحرارة

المزج وغيرهم في كلام الاقدمين الهواء بدل الماء ولذلك يقال والماء هواء وشكا منه في كلام بعضهم ان الثلثة

هو اعلى النار وقيل اصول المركبات بسبب بارد بعض او دخان على ما قال بعض ما اجتمع في كلام الاقدمين جواهر صلبة

غير متجزية لا ثابتة لها وقيل اصول المركبات هي السطوح لان التركيب لا يكون بالتلاقي والتماس واولها يكون

بين السطوح المستقيمة ولا يكفي في اثبات العناصر اربعة ابطال بعضها الا بعض من الاقوال الخمسة الناقضة لها حتى

بل لا بد في اثباته من ابطال الجميع وهو كالمستحيل اذ يستحيل ابطال ما يمكن من الاقوال الخمسة باسرها فلم يبطل انه فرد يكون انها

اربعة او لقائل ان يقول لم قلتم ان الاجسام لم يثبت حتى فيكون الاختلاف حينئذ بينها لا في الصور المتقدمة

والطبائع الجوهرية بل في الصفات العارضة المختارة سلمنا انها الدنية فلم لا تكون اجزاءها ما بل تقول ان الاجزاء ان

يكون كلها حقيقة طالبة للمحيط او يكون كلها ثقيلة طالبة للمركز ويكون متفاوتة في الاجساد متفاوتة في الثقل

والخفة فالاشد ثقلا اسبق الى المركز والاشد خفة الطالب الثقل والاخف اسبق الى المحيط في الحقيقة اثر الطلب

للاشد كالثقل الاجسام الاربعة المتشاركة في اصل الثقل متفاوتة احوالها مما يراه فيضعفها بسبب قلة الماء الكثيف

وبعضها الفوقية والا برستمر فيها يطوف عليه ثم نقول بعد تسليم وجود النار لم لا يجوز ان يكون وجودها عند المحيط فان كلامكم زعم وانا المشاهد استحالات كثيرة لبعض الاجسام الى النار كما عند الاجزاء والاعوان لاجاز المشتغل

على وجودها وانا نقول كما جاز ان لا يكون هناك هواء حار تنقلب به استحالة ادخنة المرتفعة الى النار فلا يثبت كرة نارية

وان سلم وجود كرة النار فالدليل على البسيط منها صعب فكلما حيث بيوسة النار وميل الى ذلك الطرف

الا الفوقية وكيف يتصور النوع فيها ولما فنا فيها الطوبات عن الاجسام فلا يدل على كونها يابسة في جوهرها لانا فنا

للاجزاء الا ان الطوبة بمعنى البلة ولا دليل فيه على اليبوسة الطبيعية فان الهواء ايضا يجلها في ذلك مع كونه رطب

الجوهر فان قلت ذلك لان افناء الهواء للرطوبات عن الاجسام انما هو كامن عن الهواء نارية قلت فيجب ان

لا يكون الهواء البارد فنا على ذلك اذ لا يتجدد فيه الاجزاء النارية بل انه يجعل الطوبة ويجفف الثوب المبلول وبالجملة

فلا يكون الغلط بان ماء افناء الرطوبة بمعنى البلة يدل على يبوسة المعنى في ذاته لانه موجود في الهواء على علمكم

الدليل المخصوص بالغلط وبشرطها التي يعقل ذلك في الكيفيات الا ان الهواء ... الطبع مضوا ...

الثقيل ينعكس البعض الارض ونحو ذلك كلما كان الهواء ارفع وابعد عن الارض كان فاضل فيه الضعف الانعكاس البه وهكذا كان زاد

ارتفاعه قبل جرح فطرد برودته حتى يتميز جدا لما برى من غاية البرودة قلم قلتم ان ذلك لبرد الشديد في الهواء الحس ليس بالطبع

بل لمخالطة الاجزاء الارضية المائية التي حادث الى برودتها الطبيعية ولم يجعل ابتداء اثر الانعكاس الاعلى انفصال الطبع

فانكم انفقتم على ان المخالط الرطب بالماء يبعد عنه استثناء الى الاعلى الشفيف والهواء الحيق كبر فان الاجزاء المنزاة استكت

في الطبع ثم لا يحكم ان الطبعي للماء المجرد ولو كان كذلك لكان باطن الماء الا ما انجمد ما هو لغير ظاهره فقط عند الغالب ابرد في

الهواء المجاور له فالبارد بالطبع هو الهواء واما الماء فانه بطبعه لا بارد ولا حار وكيف يحصل من قوة طبعه الجمود

مع القول برطوبته فان قلتم لا يناف مذهب القول لانه سهل التشكل في نفسه ... بحرارة الرطوبة ... البلية

اذن سبب من ابرادات يحتمل هذا الجمود لانها في الرطوبة الجوهرية قلت هذا باطل قطعا فان الجمود الذي هو

طبيعة لا سهولة وذوبانا ما المستلزم لها مستند الى امر خارجة ولين نزل لنا عن هذا المقام قلت فلم قلتم ان سائر

العناصر كالارض ليس كذلك اي قابلا للذوبان بادنى سبب من الاسباب غاية ما في الباب ان لم يكن الاسباب مما يقل

وقوعها ولم يقع اطلاع ما على عدم الوجدان لا يدل على العدم ... جاز ان لا يكون الارض رطبة واحتجاجا على ... بد

المقصد الثاني ان الارض كرية اما في الطول اي فيما بين المشرق والمغرب فلان البلاد المتوافقة

في العرض والتي لا عرض لها كلما كانت الى المغرب كان طلوع الشمس وسائر الكواكب عليها بعد ما في ابعد واحد

وكذا الحال في الغروب ولا يجعل ذلك الا للتأخر في الطلوع والغروب بسبب التحدب الا لكرة واما قلنا بسبب انا

لانا كما رصدنا خسوفا بعينه في وقت من الليل وجدناه في بلاد مثلا اول الليل ووجدناه في بلاد اخرى بعينها

اي قبل البلاد الاولى بساعة بنسبة من المسافة سبل فيما بينهما اي قبل اول الليل ساعة ووجدناه في بلاد ... عنها الى ...

البلاد الثانية متقدمة اي الساعة بعدها قبل الاول بساعتين وقبل الثالث ساعة وتحصل انه يوجد في هذه البلاد

الا قد قبل اول الليل بساعتين ومع هذا الخسوف فعلمنا ان طلوع الشمس على المغرب شانه بعد ...

لان الخسوف المعين كان في البلاد الاول عند طلوع الشمس وفي الثانية قبله بساعة وفي الثالث قبله بساعتين ولما كان

اي فيما بين الشمال والجنوب فلان السالك في الشمال كلما اوغل فيه ازداد القطب ارتفاعا عليه بحسب ... النحو

على نسبة واحدة حتى يصير بيراه فيما من قبل راسه ولذلك يظهر له الكواكب الشمالية التي كانت عنه خفية ...

الكواكب الجنوبية التي كانت ظاهرة عليه والسالك الى الواقعة الجنوب بالعكس من ذلك ولما فيما بينهما اي بين الطول

والعرض فلتركب الامرين فان السالك فيما بين المشرق والشمال يتقدم عليه الطلوع بمقدار قربه من المشرق ويزداد

ارتفاع القطب عليه بمقدار وغوله في الشمال وقس على هذا حال السالك فيما بين الجنوب والشمال وحال السالك ...

الاعتبار بل لها ما ورد عليهم الاختلاف التي لها سطحي فاجابوا عنه بانه كتضاريس حفره على كرة ... تعقده

والمول الى ... الحجم ... مثل على جبل ما ... الارض ... نسبة الجبل ... الكرة ... العظيم ... الا اختلاف ...

في نهاية القوة او يحدق لفظ المحقق الاعتراض على هذا الجواب بانه لا يقال [illegible] ما ذكر من كون تلك [illegible] فيها هو معروف [illegible] كان اولا
فيه ذلك فان قيل ان الالات الظاهر كريا كانها لكونها لا تخطيط واحد قلنا فانه [illegible] البساطة وانصباب الكرة
ولا شك انه [illegible] الثقال [illegible] وانا لم نظن تلك النقاط [illegible] جسمه كونها في غاية الصغر واعلم ان ارباب التعاليم يكتفون
بالكرة الحقيقية في سطح الماء الظاهر في الارض والماء فلا يتجه عليهم السؤال بالقوة ولا يلتفت بهم بجواب بالرجوع الى [illegible]
الفصل الثالث في الهواء والنار انهما كريان لوجهين الاول ان النار [illegible] التي يرى [illegible]
قبل اسفل [illegible] عليه [illegible] او الاتم ما يليه [illegible] الا اسفل لانه يطلع [illegible] على [illegible] وانما هو
الاسفل [illegible] على [illegible] الاستدارة له [illegible] الا الكرة [illegible] الهواء الا انا نقول ذلك
لهذا الذي ذكر [illegible] البسيط الصرف وهذا الدليل [illegible] لا [illegible] ولذلك [illegible]
[illegible] الوجه الثاني ان الكرة المعروف [illegible] وكذلك الماء الصب على تراب لطيف [illegible]
[illegible] الكرة [illegible] على الا طبيعة [illegible] الكرة [illegible] ذلك اذا [illegible] كرة حقيقية [illegible] عليه [illegible]
[illegible] ذلك لطبعه لا [illegible] الهواء [illegible] في [illegible] الطرفين [illegible] لا [illegible]
الوجه الثالث [illegible] الطبيعيون [illegible] الطاسين [illegible] لا [illegible] كان [illegible] مركز العالم [illegible]
الطبيعي [illegible] عليه [illegible] الطاسي [illegible] الجبل [illegible] بعد [illegible] النوع الذي [illegible]
عليه [illegible] الطاس [illegible] الذي هو الاستدارة الوجه الثالث [illegible]
من عدم طلوع الكواكب [illegible] الكواكب [illegible] الفصل
الرابع
الارض في وسط الكل اي مركز حجمها منطبق على مركز العالم لان الكواكب في جميع الجهات [illegible] عن الارض [illegible]
لا تفاوت فيه ولو لا انها [illegible] المطلق الذي هو الارض في الوسط لكان في بعض الجوانب اقرب الى [illegible]
الكواكب [illegible] الكبر في بعض الجوانب [illegible] الكواكب [illegible] ونقول [illegible] ذكره [illegible]
[illegible] عن الوسط [illegible] لا يكون التفاوت الموجب [illegible] لذلك القدر [illegible]
[illegible] غير محسوس في الكواكب [illegible] الفصل
الخامس [illegible] للارض
عند الافلاك قدر محسوس [illegible] الخارجة من مركز الارض [illegible] الفلك [illegible] الكواكب [illegible] الخارجة من البصر
[illegible] الارض [illegible] على [illegible] النقطة [illegible] جانب الارض [illegible] على
زاوية اخرى مساوية للاولى [illegible] الفلك الاعلى [illegible] على [illegible]
[illegible] الاستواء [illegible] احدهما [illegible] على الاخر [illegible] الارض [illegible]
محسوس بالنسبة الى الافلاك [illegible] الظاهر [illegible] مساوية [illegible] مركز العالم [illegible]
الارض [illegible] الارض [illegible]

الطبعي بجزء وهذا الذي ذكرناه انما هو بالنسبة الى غير فلك القمر واما فلك القمر فللارض بل لنصف قطرها عنده قدر محسوس
ولذلك يختلف [illegible] الخطين المذكورين في دائرة الارتفاع على سطح الفلك الاعلى فيكون الموضع الحقيقي للقمر
[illegible] وهو ما ينتهي اليه الخط الخارج من مركز الارض مارا بمركز القمر غير موضع المرئي له منها وهو ما ينتهي اليه الخط الخارج
من الناظر مارا بمركزه وانما يختلف الموضعان [illegible] الخطين [illegible] المذكور وهو [illegible] مركز القمر [illegible]
من الجانبين [illegible] الاختلاف في دائرة الارتفاع
بحسب زاوية التقاطع [illegible] الزاوية اكبر كان الاختلاف بين الموضعين اكثر وكلما كان اصغر كان اقل
التفاوت [illegible] المنظر ولا شك ان الخطين المتقاطعين [illegible] فان الخط الخارج من الناظر
[illegible] الافق [illegible] الموضع الحقيقي فوق المرئي ابدا فلو فرض ان القمر على سمت الراس لم يكن له اختلاف [illegible]
[illegible] عليه [illegible] ويكون موضعه الحقيقي [illegible] الافق [illegible] سمت الراس كما عرفت [illegible]
[illegible] دائرة الارتفاع [illegible] اختلافا في طول الكوكب وعرضه [illegible] عرضه [illegible]
[illegible] على نقطتين من فلك البروج كان [illegible] اختلاف [illegible] بين الطول الحقيقي والمرئي واذا [illegible]
[illegible] فلك البروج كان [illegible] التفاضل بينهما اختلاف الموضع الحقيقي والمرئي [illegible]
سمت الرؤية [illegible] اختلاف منظره اختلاف في الطول [illegible] فيجد التقاطعان على فلك البروج
ويكون [illegible] اختلاف منظره هو اختلاف الموضع [illegible] الكوكب [illegible] الاختلاف في الطول [illegible]
[illegible] القمر [illegible] ما [illegible] الربع الشرقي [illegible] سمت الرؤية كان الطول المرئي [illegible]
على [illegible] والصحيح ان يقال على الحقيقي [illegible] القمر [illegible] فلك البروج الذي [illegible] اختلاف منظره [illegible] دائرة الارتفاع
على ما صورناه [illegible] القمر على الطول الحقيقي فيكون الحاصل بالزيادة الطول المرئي او [illegible] القمر
الطول المرئي فيكون الباقي بعد النقصان الطول الحقيقي واذا [illegible] ان يكون القمر في الربع الغربي
[illegible] سمت الرؤية كان الامر بالعكس مما ذكر [illegible] القمر على المرئي [illegible] الحقيقي [illegible]
[illegible] والنقصان على الوجه المذكور [illegible] والعكس [illegible] الموضع المرئي [illegible]
[illegible] البروج [illegible] الاختلاف منظره [illegible]
ذلك الاختلاف [illegible] محسوس [illegible] اختلاف [illegible] السفليات [illegible]
في اختلاف المنظر الفصل السادس في ان الارض ساكنة [illegible] الاسفل [illegible]
الارض [illegible] الاعتماد والثقل [illegible] الاجسام [illegible]
[illegible] الكواكب [illegible]
[illegible] الحركة [illegible]

الجمهور و الحركة اليومية لا يوجد على هذا التقدير و انما يتخيل بسبب حركة الارض اذ ينتقل الوضع من الفلك بالتخيل ايضا

دون الفلك الى الارض او لا يتغير الوضع بينها و بينها فانا على فرض ... فاذا ... المشرق ... جانب

المشرق كواكب كانت محتجبة عنا بحدبة الارض و خفي عنا بعد ما ظهر في جانب الغروب كواكب كانت ظاهرة علينا فيظن ان ذلك

ان الارض ساكنة في مكانها و المتحرك هو الفلك فيكون حركة ... من المشرق الى المغرب بل لعل ... فلك اطلس حتى ... حركة

اليومية على خلاف التوالي و ذلك كراكب السفينة فانه يرى السفينة ساكنة و ... جميعا ... و ...

متحركا من سكونه ... و ... انه ساكن ... و لا ... و الكواكب ...

سابها الى الغيم ... الغيم ... و ... او ساكنا ... حركة ... على ...

و ذلك انه الى كل منهما على الاستدارة كما زعمه هذا القائل لوجوه ثلثة الاول ان الارض لو كانت متحركة في اليوم بليلة ...

و اصح ... ان السهم اذا رمى الى جهة حركة الارض و الى ... و ... موضع ... بل ... الارض

لان الارض على ذلك التقدير ... في ساعة ... الف ميل و ... ساعة ... ميل و لا ... السهم و غيره ...

السفلية حركة بهذه السرعة فيجب ... الارض و ... للسهم اذا رمى الى خلاف جهة حركتها ان ... الموضع ... الذي

رمى منه ... و ... حركته و حركة الارض جميعا و اللازم ... الاستواء ... التي ... السهم ... الجانبين ...

الوجه الثاني الحجر ... الى فوق ... موضعه الذي رمى عنه راجعا بخط مستقيم و لو كانت الارض متحركة الى المشرق ...

الحجر ... الجانب الغربي ... حركة الارض ... الحجر ... و ...

... الهواء ... السهم و الحجر و غيرهما ... الحركة ... الفلك ...

... فان السهم ... حركة الارض ... الهواء ... موضع الذي رمى ... الجانبين ...

... المسافتان و كذلك الحجر ... حركتها ... منزل ...

هو الوجه الثالث ... الارض ... مستقيم بالطبع فلا يكون ... فلا يكون متحركا على الاستدارة

حركة طبيعية و الاعتراض عليه ... وجود ذلك المبدا ... و ... الموجود ... على ان ... الاصلي ...

فراغ ... الاكبر ... و قد عرفت ضعفه في مباحث ... سابقا ...

الى سائر ... المبادى ... في ... الرحيم المقصد ...

... الارض ... الدوائر العظيمة ... الارض ... الموازية ... خط الاستواء

و الافق ... المعدل ... الدوائر اليومية ... على ... المعدل ... فيكون الليل

هناك في جميع السنة سواء ... و الافق ... فلا ... الابعاد ...

... السرعة و البطء ... الاوج و الحضيض ... ذلك ... المعدل

... المعدل ... فيكون ... على ...

سبقه

العرض و النهار و يقطع الافق هناك سائر المدارات اليومية بنصفين اي بقسمين متساويين لعظمها اي اعظم الحقيقي ... و ...

الذي يكون في جهة القطب و الظاهر و الحقيقي الذي يكون في جهة القطب الخفي فالشمس ... جانب ... الشمال

و الجنوب ... الشمس ... في الجانب الاخر يكون الامر بالعكس فاذا

كانت في جانب الشمال كان الليل ... الطول و اذا كانت في الجنوب كان الليل ... الطول و في خط الاستواء

يكون الحركة اليومية ... الكوكب ... الافق ... الشمال و

و الجنوب ... الشمس ... البلاد التي هي ... على خط الاستواء في السنة مرتين

... فلهم صيفان ... و يكون ...

سمت ... الانقلابين فلهم شتاءان ... و صيف ... و ...

... فلهم ربيعان و خريفان ... فصول ... شهر و نصف ... المواضع التي ...

الاستواء ... الانقلابين ... فان الشمس ... سمت راسهم ... في نقطتين ...

البروج ... البلاد ... سمت راسه و كذا فصولهم ثمانية ... الفصول ...

... النقطتان ... الانقلابين ... فيكون ... الفصول و ...

... و في المواضع التي ... الانقلابين ... سمت رؤسهم في السنة مرة واحدة و يكون فصولهم اربعة ...

و ... لا ... سمت رؤسهم ... الانقلابين ... و فصولهم ... الاربعة

و في المواضع التي ... الصيفي ... الشمس ... فيكون النهار اربعا و عشرين

ساعة و هي ... الانقلاب الصيفي و ...

المدار الشتوي ... فيها ... و اصح ... على ... الاول ...

الى ... المواضع التي ... الصيفي ... الشمس ...

و اصح فيكون ... ساعة ... المدار الابدي ... لا يكون ...

... المواضع التي قطب البروج ... سمت

رؤسهم فاذا كان ... على سمت الراس ... الافق ... قطبها و قطب الافق ...

... القطب ... قطب البروج ... الافق

... النقطة ... و اصح ... القطبين ... القطب

... و اعلم ان المواضع التي يكون المدار الصيفي ... و المدار الشتوي ...

المواضع التي ... قطب البروج على سمت رؤسهم ... المواضع ... المواضع المذكورة ...

... المنطقة ... الانقلاب الصيفي ... الشتوي ...

بينهما في الجانبين فوقها المقربات تتوسطها الاعتدالي احديهما وهي التي يتوسطها اول الميزان اذا كان القطب الظاهر [illegible]

والتي يتوسطها اول الحمل اذا كان القطب الظاهر جنوبيا تطلع مستقيمة وتغرب منقوضة اي يطلع اوايل البروج قبل اواخرها

على الاستقامة وتغرب اواخرها قبل اوايلها على الاعوجاج والاخرى بالعكس اي تطلع معوجة وتغرب مستقيمة [illegible]

المواضع التي لها عرض [illegible] خط الاستواء ومدار الانقلابين وما بين الانقلابين [illegible]

ولم يبلغ القطب يكون [illegible] على سمت الراس [illegible]

معينا [illegible] على الارض [illegible] الافق [illegible] ويكون [illegible] وهو الخط المنقسم [illegible]

[illegible] على سطح الافق [illegible] ويكون [illegible] في قطعة البروج وهو الواقع [illegible]

فوق الارض [illegible] الافق [illegible] من النقطة الموضوعة على الفلك طلوعا والاغروبا [illegible]

[illegible] التي كانت [illegible] الظاهر من البروج [illegible]

[illegible] بسبب الافق [illegible] فالنهار [illegible] القطب [illegible]

[illegible] اربع وعشرين ساعة [illegible] الافق [illegible]

[illegible] النقطة [illegible] الافق [illegible]

الانحطاط عن غاية الارتفاع [illegible] الافق [illegible] ستة اشهر [illegible]

عن الافق [illegible] ستة اشهر [illegible] الافق [illegible]

المقصد الثامن [illegible] الصبح [illegible] النهار [illegible]

[illegible] الافق [illegible] ثمانية عشر درجة [illegible]

[illegible]

كان [illegible] الصبح [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

علة [illegible] سمت الراس [illegible]

المقصد التاسع في الارض [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

دون [illegible] الشمس [illegible] الجبال [illegible]

[illegible] والاشياء [illegible]

[illegible] المقصد [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] العنصر [illegible] في ذلك [illegible]

[illegible] المقصد [illegible]

[illegible] العناصر الاربعة [illegible] الكون والفساد [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بان ينقلب جزء من الهواء الى النار وعليه فرض انقلاب النار ماء وانقلاب الهواء ارضا وبعكسه [illegible]

من الارض [illegible] الاشتراك في اليبوسة والمشهور انه [illegible] العنصران متضادين

الانقلاب بغير وسط [illegible]

[illegible] العناصر الاربعة [illegible] الصور العنصرية [illegible] الصور الحاصلة [illegible]

[illegible]

وما ذكره من الامثلة [illegible] العنصر الثاني [illegible]

الاربعة [illegible] المركبات [illegible]

[illegible]

الاربعة استدلالا بالدوران [illegible]

[illegible] العنصر الثالث [illegible]

طبقات العناصر [illegible] اعلاها الطبقة النارية الصرفة [illegible]

من النار الصرفة ومن الاجزاء الهوائية [illegible] الطبقة الارضية [illegible] الكواكب [illegible]

[illegible] الطبقة [illegible] الهواء [illegible] للارض [illegible]

الاشعة [illegible] السحب والرعد والبرق والصواعق [illegible] الطبقة [illegible]

[illegible] الطبقة الترابية [illegible] الطبقة الطينية [illegible]

ثم الطبقة الارضية الصرفة [illegible] طبقات العناصر

[illegible] الفصل الرابع في المركبات التي لها مزاج وهي الاكثر من المركبات [illegible]

[illegible]

على حده فتنبه في كيفية لا يقول به اصحاب الخليط وفي ... ذلك حال الاجزاء الرطبة واليابسة فاذا استقر الكل على كيفية واحدة
متوسطة بتوسطها بين الكيفيات الاربع فهذه الكيفية المتشابهة هي المزاج واما قبل ذلك فالاجزاء الموجودة الكيفية المذكورة
فيها امتزاج واختلاط لا مزاج فهذا المزاج بناء على ما قررناه كيفية متشابهة تحصل من تفاعل عناصر متضادة الاجزاء
المتماسة بحيث يكسر صورة كل منها سورة كيفية الآخر ... [illegible] ... لا يوصف بكونه ...
واما قد نسب الكيفية المزاجية انها متشابهة لان كل جزء من اجزاء المركب ... بحقيقته عن الآخر فيكون الكيفية القائمة به
غير الكيفية القائمة بالآخر الا ان الكيفيات القائمة بتلك الاجزاء المركب متساوية في النوع وهذا معنى تشابهها
ايضا الكلام ليس هو الكيفية لان الانكسار بالكيفيتين المتضادتين ... [illegible] ... الانكسار ...
والفعل واحد ... [illegible] ... الكيفية ... موجود ... [illegible]
وهو ... [illegible] ... الانكسار ... [illegible]
... [illegible] ... الكيفية ... [illegible]
... [illegible] ... الكيفية ... [illegible] ... البسائط ...
عليه ... [illegible] ... الاول ... [illegible]
... [illegible] ... الارض بالتسخين والاحالة ... [illegible]
... [illegible] ... الباصرة ... [illegible] ... والانفعال ...
لا يوجد ان الا ... [illegible]
... [illegible] ... الارض ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] ... الامتزاج ... [illegible]
... [illegible] ... الكلام ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] ... الانفعال ... [illegible]
... [illegible]
غير الكيفيات ... [illegible] ... الاجسام ... [illegible]
... [illegible] ... الكيفيات ... [illegible]
... [illegible] ... الاركان والبروج ... [illegible]
... [illegible] ... قلت ... [illegible] ... الاركان والبروج ... [illegible]
... [illegible]

الفعل الى الصور ... [illegible] ... الكيفية ... [illegible] ... الصورة النارية ...
بل بواسطة ... [illegible] ... الكيفية ... الكيفيات الكاسرة ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] ... الكيفية ... [illegible]
... [illegible] ... الكيفية ... [illegible]
... [illegible] ... الاركان ... [illegible] ... البروج ... [illegible]
بين الكيفية ... [illegible] ... الصورة ... [illegible]
للكيفية ... [illegible] ... المركبات ... [illegible] ... المبدأ ... [illegible]
الاثر الصادر عن الفاعل ... [illegible]
... [illegible] ... الصورة ... [illegible]
... [illegible] ... الكيفيات ... [illegible]
قلت ... [illegible]
... [illegible] ... الصورة والكيفية ... [illegible] ... المزاج ...
... [illegible] ... صورة متوسطة ... [illegible]
... [illegible] ... صورة واحدة ... [illegible]
... [illegible] ... الصورة ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] ... البسائط في المركبات ... الامزجة ... [illegible] ... المزاج
لان ... [illegible] ... الاجزاء ... [illegible]
... [illegible] ... الاجزاء ... [illegible]
... [illegible] ... الاجزاء ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
الصور البسائط في المركبات ... [illegible]
... [illegible] ... البسيط ... [illegible] ... الصورة النوعية
... [illegible]

الكيفية المتوسطة [illegible] فلا يكون الا التركيب والمزاج [illegible] صورة [illegible] الصور النوعية [illegible]

قلت المزاج اى التركيب [illegible] الاستحالة [illegible] المعتبرة [illegible] الصور النوعية [illegible]

[illegible]

المقصد الثاني في اقسام المزاج [illegible] اعلم ان الكيفيات التي [illegible] الفعل و

الانفعال اربع الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة [illegible]

[illegible]

فانه يحيط بالمنوطة سجاعيرا ان جاحد لما كان الاختلاف لم يجب نفي العلاقة على الشكل الى وجه الترابيب واذا اتلاف فعلى انه منها
بنحو الخلاف كان يحيل لما نراه في غلاف واحد وبياض الزيبق لصفاء المائية وسائر الارضية لازم للعوارض والكبريت
وخاصية يخرج بالجاورة يجر اسود يرا بالجرم فحصل فيها ذاتية ثم الغفوت بالبرد وتلطف نضج المسبقة باختلافها
على تراكيب لم يكن الاختلاف فانها ان كانا صافيين وتم الطبخ اما انطباخ الزيبق بالكبريت فان كان الكبريت
ابيض تولد الحاصل النقرة وان كان احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة تولد الحاصل الذهب
الكبريت الاحمر فيه صباغة لكن عقده البرد قبل تمام الطبخ تولد الخارصيني وان كان فيه صباغة
لم يبلغ تمام النضج وان كان الزيبق صافيا والكبريت رديا تولد النحاس وان كانا الى الفردية التي والكبريت الاردي
غير جيد الخالط فالرصاص وان كانا متعادلين في قوة التركيب بينهما والتباس قد تولد الحديد والا ان لم يقو التركيب
بينهما ورديا تولد الاسرب يعني الرصاص الاسود وكانت صبرا في الفضة غير جاهرة تحواز ان يكونا صافيين مع صافي
الكبريت وبعقده البرد قبل تمام النضج وان يكون الكبريت صافيا والزيبق رديا او بالعكس ولا يكون الكبريت محرقا
غيره لكن هذه الاحتمالات العقلية وان التكون ان يكون الاجساد منها على هذا الوجه لا يستلزم صحة الى النقض الا برهان
الا الحسن والتجربة بامارات ضعيفة مثل قولهم يدل على ان الزيبق عنصر المطرقات انا نجد الزيبق يكون مثل
الزيبق ان الرصاص وكذا الماء فيه وكذلك عند الذوب وبعضه احمر ويدل عليها ايضا ان الزيبق يخلق بهذه الاجساد
ويكون ان يعقد براتج الكبريت حتى يكون مثل الرصاص فاذا اصاب الاكسير فيعقده الاكسير بالكبريت انقلب ذهبا
فيهما ان جل ما الامور الطبيعية بمقارنة الاحوال الصناعية وان سلم يكونها منها فانه على هذا الوجه فتكونها من غيرها
او منها على غير هذا الوجه محال نعم على ما شاعه دليل كيف واعلم سوى بكلها حاله الى الاجساد السبعة للارواح
التي يعقد الفلزات الذهبية والفضية ننقض فانه لا يعتمد على اختلاط الكبريت والزيبق وانحلال عن النقص على الحجارة
بلا حال عما شئ ما ذكر كلام مرادا **القسم الثالث** غير المنطرقة من المعادن وعدم انطراقها اما للبس وفرط الطوبة كالزيبق
او لانه انما يحل بالرطوبات كالاملاح والزاجات او لا يحل لا بالطلق والزرنيخ والنبات والمرقشيثا والاحجار
المعدنية اما في التركيب ومنها ان يكون مشاكل الاجساد والسبعة او غير منطرقة فانها غاية رطوبته كالزيبق والمخانيث
ببوسته كالياقوت ونظايره واما ضعف التركيب فانها ان ينحل بالرطوبة وهو الذي يكون مع الحمور كالزاج والنوشادر
والشب اولا ينحل وهو الذي يكون ذهبي التركيب كالكبريت والزرنيخ وعند ايضا الاجساد السبعة مشاركة
انها انقلا جسادا ضائرة متطرقة فالذائب يخرجه منه المكاسر والاجسام التي لا تذوب والقار خاسة ذوب
ويدي كالشمع والعنبر والمنطرقة على الجسد منطرقة كالزجاج والمينا فان **فصل** الجوهر المنطرق وان كان ملحا **قلت**
بمكن او ابته بالحيلة تماثل الذهب من اضافة بالصفرة والرزانة والفضة والرزانة بالتجمل الا ما سوى الذهب
في المركبات التي لها في النفس منفعة ولها خاصية ... بمعنى الاول النقص ... الاول الحكم

وبنحو فالكمال صنفين متباولين المحدود وغيره لانه عبارة عما يتم به النوع المائي ذاته وسمي كمالا اولا ومنه عاكون
السرير شكلا فانها كمال للخشب السرير بالنوع السريري صدرته الا بعد واما في صفاته كالابصار فانه كمال الجسم الابيض بكل
في صفة الا به وسمي كمالا ثانيا وباول يخرج عن الكمالات الثانية المنافي عن تحصل النوع في نفسه كمنزاج
الكمال المحصل للنوعية من العلم والفرح وغيرهما من الصفات المتنوعة على تحصيل الانواع في ذواتها وبالجسم يخرج
عن كمال المجردات كالصورة وبالطبيعي يخرج الجسم الصناعي اي يخرج صور الاجسام الصناعية كالسرير والكرسي فان صورتها
لا يسمى نفسا وبالالي يخرج العناصر الى صورتها انه لا يصدر عنها افعالها بتوسط الالات وكذلك الصور المعدنية فلفظ الالة
يجوز رفعه على انه صفة كمال الكمال ذو آلة ويجوز جره على انه صفة الجسم الى جسم مشتمل على الالة وبها الحدود على المعقودين ولهما اراده
بالالة ان يكون الجسم ذا القوى مختلفة فقط بل وان يكون اعضاؤه وقوى مختلفة كالاغتذاء والنامية وغيرهما فان الالات النفس التي
هي القوى وبتوسطها الاعضاء ثم اسم ثم زوج الطبيعي صفة للكمال احترازا عن الكمال الصناعي فان الكمال الاول فقد
يكون صناعيا يحصل بصنع الانسان كالسرير والصندوق وقد يكون طبيعيا لا صنعة فيه صنعة **فاحتاج الامام** الى
وقد يجعل نعتا للثاني من الطبيعي صحة للكمال حكمنا النفس كمال اول طبيعي لا فرق وعندنا ان الكمال الاول قد يكون طبيعيا
كالقوى التي هي بالجادات الا انها ذو آلة لا يكون كالتشكيلات الصناعية وهذا الفرق يجعله يخرجه كما لكمال للحي فرقا عن
الجسم بهذا فولهم من حيث يتعقل ويتعلم بدل على ان النفس النباتية ليست كمالا اولا لجسم المذكور مطلقا بل من الحيثية
المذكورة فتخرج بهذا الحد كل كمال الا للحيوانية فرضنا الحيثية كالنفس الحيوانية والانسانية النباتية النفس الحيوانية
وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يحس ويتحرك بالارادة الثالثة النفس الانسانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة
ما يعقل الكليات ويستنبط بالرأي ويقوى بالصفوة في ... فقد ظهرت من هذا ما عرفت الكلام واضح من النفوس
الملك على ضح وانا ارد ... فانه ... مطلقا بحيث يتناول جميع ما ذكرناه **قلت** النفس كمال اول لجسم طبيعي آلي
ما يستقل ويحس ويتحرك بالارادة او يعقل الكليات ويستنبط بالرأي فان هذا التردد بين الاقسام المذكورة
ابدا ما هو الغضب لانه يجب الفرق بين ما بعد ... الاقسام مع وجازة في العبارات وقد يعرض المحققات المذكورة
على سبيل التردد بيلازم ولما شكل لها وهو جنس انه ذو صنع بالنوع فيقال النفس كمال اول لجسم طبيعي الذي من شانه
بالنوع فقيد الاول احترازا عن صور العناصر والمعادن فانها وان كانت كمالات اولية لاجسام طبيعية الا انها غير آلية كما ذكرنا
بانقسام النفوس الفلكية على راي فرقة وهي ان الكل فلك من الافلاك نفسا ولها على راي فرقة وهي ان النفس للافلاك المجردة
فقط فالافلاك الحرية كالفارق والنفوس هي عندهم لها فلا يخرج بها عن الحيثية الاخيرة يخرج عنها النفوس المجردة
وقد تركنا النفوس الفلكية وان كانت كمالات اولية لاجسام طبيعية آلية لكنها ليست بحيث يصدر عنها ما يصدر من افاعيل
الحيوة بالنوع بل يصدر عنها ما يصدر من افاعيل الحيوة كالحركة الارادية مثلا وانما ... في النفوس السماوية فان افعالها
فيكون بالنوع ... النفوس والنفوس ... الافعال صفة بالنوع وكذا ... الاول تمثيل

الى العقول الكليات والاستنباط بالآثار وحال النفس الشابهة بالنسبة الى ما تصورتها [illegible]

الجسد بعين فرد بالنوع الا ذلك الصور ولا يكون بالفعل [illegible]

بالفعل او ربما يجيء الا هاهنا والقوى [illegible] تنبيه [illegible]

تصور عنها الآثار لا على نهج واحد لما ذكرنا في الحس [illegible]

[illegible] بين الاجسام على الخلقة اي [illegible]

في تلك الاجسام غير جنسها [illegible]

فالنفس لها اعتبار [illegible]

صورة او [illegible] الصورة بين المنطبقة [illegible]

الاجتماع في حيث انها متعلقة بالبدن [illegible]

الفلك كمال الجسد باعتبار التدبير والتصرف [illegible]

[illegible]

عكس فاذا دل الكمال على النوع [illegible]

[illegible]

واحد بعين المعطي النوع مطلق بالاشتراك [illegible]

[illegible]

[illegible]

بينة بطبيعته اي غريزي تلك الاقطار بنسبة تقتضيها طبيعة ذلك الشخص [illegible] النمو الى غاية ما يحتاج اليه في الشخص

الشخص [illegible] بحسب [illegible] الاقدار [illegible] على النسبة الطبيعية بل خارجة عن المجرى الطبيعي [illegible] فانه قد يكون [illegible]

ايضا كالورم وقد مر [illegible] في السن [illegible] انه مخصوص [illegible] الاعضاء الاصلية

لا تعظم ونظائره [illegible] وقوف النامية [illegible] والتي تقوية الاول [illegible] الغاذية

فيما [illegible] نفوذ الغذاء [illegible] ثم يكف [illegible] او بتغير النفوذ [illegible] وتقوية الغذاء [illegible]

الا [illegible] الاعضاء [illegible] الاعضاء [illegible] ذلك الغذاء ولم [illegible] نفوذ الغذاء [illegible]

عن فعلها ضرورة وهي [illegible] بالكلية او [illegible] والغاذية [illegible] النامية [illegible] يتعلق به فعلها

زاد من الغذاء على بدل ما يتحلل فاذا ساواه الغذاء او نقص عنه [illegible] فعل النامية قالوا والغاذية في الاعضاء

مخالفة [illegible] في القطع [illegible] الغذاء الا ما [illegible] وكذا الغاذية [illegible] وساير الاعضاء [illegible] لطبايعها

لا تحدث [illegible] من الادوية [illegible] والنوع فقط [illegible] يحتاج

الى الاشياء ايضا بتوسط [illegible] وهي المولدة والمصورة [illegible] من الغذاء [illegible] الاعضاء [illegible]

يكون [illegible] للمثل اي المثل [illegible]

[illegible] من [illegible] عن [illegible] اللحم [illegible] الاجزاء

[illegible] الاجزاء [illegible] الاعضاء [illegible] المتولد [illegible]

[illegible] الكليات [illegible] المولدة نوعان نوع [illegible] الذكر والانثى ونوع [illegible]

[illegible] الامزجة [illegible] عضو عضو [illegible]

[illegible] والرباط [illegible] الاجزاء [illegible] والمصورة [illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible] الاستعدادات [illegible]

والقوة [illegible] والتقادير التي [illegible]

والمصورة [illegible] الغاذية [illegible] والنامية [illegible] الاعضاء [illegible]

[illegible] الاعضاء [illegible] الاربع [illegible]

[illegible] الغاذية [illegible] الاول [illegible]

بجذب [illegible] الغذاء [illegible] الغذاء [illegible]

والا [illegible] الى جهة العلو [illegible] السفل [illegible]

[illegible] الغذاء [illegible] العلو [illegible] الغذاء [illegible]

[illegible] الغذاء [illegible]

منقلبة

[illegible] الى الاعضاء [illegible] فلا [illegible] والجزء [illegible] بطلانه والجزء [illegible]

العضو [illegible] الوجه الثاني انه من [illegible] الاخ [illegible] غذاء ثم [illegible] حلوا [illegible]

[illegible] بالتي [illegible] لا تجذب [illegible] ذلك [illegible] طبعا واذا تناول

الاخ [illegible] الكبد [illegible] والتقادير [illegible] ولا [illegible] الا [illegible]

الوجه الثالث [illegible] الغذاء [illegible] الحيوان [illegible] الاعضاء

[illegible] الوجوه [illegible] العضو [illegible]

الوجه الرابع الرحم بعد انقطاع الطمث [illegible] الفضول [illegible] كانه تجذب [illegible]

[illegible] الدم الى [illegible] الرحم [illegible] الوجوه [illegible]

[illegible] الوجه الخامس الدم يكون في الكبد مخلوطا بالفضلات الثلث اعني البلغم والصفراء والسوداء ثم [illegible]

[illegible] لكل عضو نوع من الرطوبة [illegible] لكل عضو [illegible] الرطوبة

[illegible] رطوبة [illegible] عضو [illegible] وجود العضو

[illegible] الاعضاء [illegible] الغذاء [illegible] العضو [illegible]

[illegible] التي [illegible] الاعضاء [illegible]

[illegible] المغيرة [illegible] مزاج [illegible]

[illegible] الغاذية [illegible] الكلام [illegible] الغاذية [illegible]

[illegible] الدم [illegible]

[illegible] العضو [illegible] صورة [illegible]

[illegible] للصورة العضوية [illegible] للصورة [illegible] الاصلي [illegible]

الاخ للصورة النوعية [illegible] للصورة العضوية [illegible] الاول [illegible]

[illegible] الصورة العضوية والاول [illegible] الصورة [illegible]

[illegible] الغاذية [illegible] الغاذية [illegible] الصورة العضوية [illegible]

[illegible] الغاذية [illegible] الغاذية [illegible] العضو

[illegible] اما [illegible] العضو

[illegible] الصورة [illegible] الغذاء [illegible] الصورة [illegible]

[illegible] واحد [illegible] الاول [illegible]

[illegible] الصورة العضوية [illegible]

القليل منه ما لا يفتقر مثله اي مثله وتلك الاعضاء ... من انواع ... من اعم ... سائر الاخلاط ... اما ...

يورث ... الاعضاء الاصلية المتولدة من المني دون غيره من الاخلاط ... الثاني الغذاء ما ...

ما يتحلل ... بالاستحالة ... غذاء بالفعل وبالقوة ... والتشبيه ...

... عبارة الامام الرازي في كتابه ... الغذاء ... ما يتحلل ... بالاستحالة ...

وقد ... الغذاء ... غذاء ... غذاء ... الاعضاء ...

[illegible]

الا ترى كلما امور ... عند ... البزر ... وكان ... معدودة ...

... من ... الاصل ... الغفل ... الماء ... الحكمة الداخلة ...

... لدى ... عليها ... الاشتراك ... الا ...

... الاعمال ... سائر ... التراكيب ... الثاني

... الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ...

... الافعال ... بالذات ... الاصل ...

[illegible]

بل البراهين في موضع الاستدلال على انه علم ضروري يستدل به على غيره [illegible] لا بأس الباطل [illegible]

على الات والاعتراض بالنافع المختار واسبب والاسباب [illegible] الاشارات من بعد [illegible]

[illegible] عن كثير من امثال هذه [illegible] التي يكذبها العقل الصريح [illegible] الذي هو الفضيح [illegible]

[illegible] ولا يذعن [illegible] فلو [illegible] [illegible]

[illegible] تنبيه [illegible] الاول قالوا [illegible] القوة

الاربع الخادمة للاربع الاول [illegible] الاربع [illegible] الباطنة لان الالة [illegible]

الغذاء الكثيف لا يحصل الا [illegible] الاجزاء المختلطة وجميع الاجزاء [illegible] والاعضاء الا [illegible]

[illegible]

لانه لا يحصل الا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] قالوا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

التي [illegible] اعضاء البدن [illegible] المعدة والتي [illegible] العضلات

[illegible] الكبد لان التغير [illegible] الدم [illegible] الكبد [illegible] التغير [illegible]

[illegible] باجزائها الاربعة في جميع اعضاء البدن [illegible] المعدة والكبد [illegible] الاول

باجزائها الاربعة [illegible] في الفم واللسان والمري والامعاء والعروق

[illegible] القسم الثاني في النفس الحيوانية [illegible]

[illegible] مدركة والمحركة [illegible] الحيوان [illegible] القوى [illegible] المدركة الظاهرة

والباطنة [illegible] النوع الاول القوى المحركة الظاهرة [illegible] المدركة على المحركة [illegible]

[illegible] الباطنة [illegible] الحواس الخمس الاول البصر [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عينيه فانه يجد كانه ناظر اليها فلو كان الابصار بانطباع صورة المرئي لكان الامر كذلك مع ما يدل على صحة الانتقال [illegible]

اي للتعجب في ادراكه واسع بساير الحواس الظاهرة فانه لم يدرك [illegible] بان يخرج منها شي ويتصل بذلك المحسوس [illegible]

[illegible] المحسوس بانها فوجب ان لا يكون الاحساس بالبصر بخروج شي منه الى المبصر بل لان صورته [illegible]

صحة الانطباع [illegible] والشعاع [illegible] على ان الانتقال على الدليل الاول [illegible] من تفاوت المرئي [illegible]

والصغر والقرب والبعد [illegible] لا انطباع [illegible] الكبير [illegible] والانتقال على الثاني [illegible]

اي صورة الشمس او الروضة [illegible] الجبال دون الجليدية [illegible] بالتفتيش والابصار [illegible]

وان [illegible] على الثالث [illegible] على الحواس [illegible] احساس بخروج شي

منها الى [illegible] الحواس الظاهرة [illegible] والتعلق [illegible] ما ذكره جالينوس [illegible]

لا ينطبع [illegible] الاشكال [illegible] في المقدار [illegible] الابصار [illegible] الانطباع [illegible] الا ببصر [illegible]

الا بقدر [illegible] الناظر [illegible] السواد [illegible] انسان العين [illegible] نصف كرة العالم [illegible]

الكبير في الصغير [illegible] في الصغير [illegible] جالينوس [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible] في الجليدية [illegible] العلم الاول [illegible]

ان صورة [illegible] للابصار [illegible] فلا [illegible] يساوي في المقدار

وان كان موجبا للابصار [illegible] بالانطباع [illegible]

[illegible] الصورة [illegible] الابصار [illegible] المبصر [illegible] والوجود الخارجي [illegible]

[illegible] الطبيعيين [illegible] الشعاع [illegible]

[illegible] مخروط [illegible] والادراك [illegible]

المخروط [illegible] مذهب جمهور الرياضيين [illegible] المخروط [illegible]

[illegible] شعاعية [illegible] البصر [illegible]

الخطوط ادرك البصر [illegible] على البصر [illegible]

[illegible] خط واحد [illegible] المبصر [illegible]

[illegible] المراة [illegible] الانطباع صورته فيها [illegible]

[illegible] الشعاع [illegible] المراة [illegible]

[illegible] الصورة [illegible]

المراة [illegible] المقدار [illegible] العين شعاع [illegible] الهواء الذي [illegible]

[illegible] الابصار [illegible] الشعاع [illegible] المذهب الثاني [illegible]

انه ان كان هناك ريح عاصفة او اضطراب في الهواء وجب ان تتشوش تلك الشعاعات الخارجة من العين ويختل الابصار [illegible]

المقابلة للوجه فوجب الابصار [illegible] لا الانفصال [illegible] عبارة عن الكيفية التي [illegible]

[illegible] بهبوب الرياح [illegible] الابطال [illegible] المذهب الثالث [illegible]

[illegible] النور الذي يخرج من عين [illegible] الصغير [illegible]

[illegible] النور على [illegible] الهواء والافلاك [illegible] الثوابت [illegible] نصف كرة العالم [illegible]

[illegible] الكيفية [illegible] العنصرية [illegible]

كيفية من الهواء [illegible] او اذا كان الامر كذلك [illegible]

والاحالة الشعاع الذي في العين [illegible] القول بالشعاع [illegible] الانفصال مطلقا [illegible]

[illegible] حاصل الكلام [illegible] العين [illegible] نصف كرة العالم

[illegible] بنصف كرة [illegible] المذهب الثالث [illegible]

[illegible] الذي ذكرنا [illegible] الناس [illegible]

ان قوة الابصار [illegible]

والموانع [illegible] للمبصر [illegible] الاضافة [illegible] في الجليدية [illegible] الاطلال

الشعاع او الانطباع [illegible] سواء قلنا الابصار بالانطباع او بخروج

الشعاع فانه [illegible] الشفاف المتوسط [illegible] كالهواء [illegible] الشفاف [illegible]

[illegible] كالماء والبلور [illegible] خروج الشعاع فان الخطوط

الشعاعية التي على [illegible] المخروط [illegible] الكتاب [illegible]

اذا كان الشفاف المتوسط [illegible] الغليظ والرقيق [illegible]

المرئي [illegible] الخطوط [illegible] المخروط [illegible]

فيكون زاوية راس المخروط [illegible] الصورة الاولى [illegible] المرئي اعظم [illegible] الخطوط

الى خلاف جانب [illegible] بالانطباع [illegible] المخروط [illegible] الخطوط [illegible]

على الاستقامة او الانعطاف [illegible] زاوية راس المخروط [illegible]

[illegible] في الجليدية [illegible] المرئي [illegible]

بزاوية [illegible] زاوية الرؤية [illegible] الموضع [illegible]

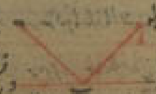
[illegible] الشعاع [illegible] المراة [illegible]

[illegible] زاوية الرؤية [illegible] الشعاع [illegible]

ما شاء الله [illegible]

مقابل المرئي بحيث يكون وضعه منه كوضعه من الحدقة فآ ب هو خط الشعاع النافذ الى المرئي و ه ب هو الشعاع المنعكس

وزاوية آ ب ة زاوية الشعاع على سطح المرئي وزاوية ه ب د زاوية الانعكاس عليه وهي مساوية

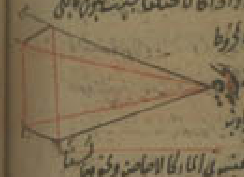


للزاوية الاولى ولما تساويا وجب ان يتساوى ايضا زاويتا آ ب د و ه ب ة والمراد بزاوية

آ ب ة هي الواقعة بين خط الشعاع النافذ والمنعكس وقد يسمى تحت الزاوية كما اذا كان الخط النافذ قائما على سطح

المرئي فينطبق عليه الخط المنعكس واما تصوير الانعطاف فهو ان نفرض ه الحدقة و آ ب المرئي فاذا كان الشفاف

المتوسط على قوام واحد فالواصل الى طرفي المرئي هو الخطان الاحمران المستقيمان واذا كان مختلفا بحيث يكون ما يلي



المبصر اغلظ فالواصل اليه الخطان الاسودان المنعطفان [illegible] الاستقامة [illegible] الخط

وزاوية الانعطاف هي الزاوية المتوهمة من الخط المنعطف [illegible] على الاستقامة

والا منعطف كزاوية ح ة آ و لهذا الذي ذكرنا من الانعطاف والانعكاس على زاوية

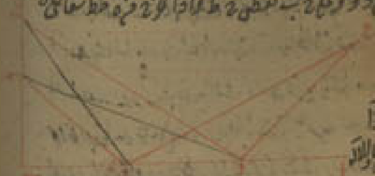
مساوية لزاوية الشعاع لوازم كثيرة منها رؤية النجم على الشط منكسا ورؤية العنبة في الماء كالاجاصة [illegible]

الان لبيانها فانها خارجة عن الصناعة الكلامية بالكلية اما رؤية العنبة كذلك فهي من لوازم الانعطاف لان زاوية الخطين

الاسودين عند الحدقة اكبر من زاوية الاحمرين كما مر وذلك في الرصد الرابع من الموقف الاول واما رؤية النجم منكسا فهي من

لوازم مساواة زاويتي الشعاع والانعكاس ولنذكر له مثالا [illegible] فنقول نفرض خطا آ ب سطح الماء ونقطة ه

البصر الواقع على الشط و ه الحدقة ونفرض على آ ب نقطة د و على ح ب نقطة ة [illegible] خط شعاعي



ة [illegible] الانعكاس [illegible] فيكون الزاوية

الشعاعية [illegible] زاوية ة د آ [illegible] زاوية الانعكاس [illegible]

و [illegible] نقطة [illegible]

والمنعكسة ة د ب [illegible] الخطوط المنعكسة [illegible]

الخطوط المساوية [illegible] فيكون المنعكس الى راس النجم الطول من المنعكس الى [illegible] والاشعور للنفس بالانعكاس

على [illegible] الرؤية [illegible] الاستقامة فيكون [illegible] عنده [illegible]

استقل فيراه منكسا راسه [illegible] جدا او [illegible] الانعكاس [illegible]

كانت شعاعية ة د آ [illegible] و ب [illegible] الانعكاس [illegible]

شعاعية ة د آ [illegible] زاوية ة د آ اكبر [illegible] المذكورة [illegible] زاوية ة د آ المساوية

لزاوية ة د ب فيكون اكبر [illegible] زاوية ة د آ [illegible] الجزء [illegible]

الانعكاس [illegible] نقطة [illegible] ة د [illegible] الخط [illegible]

[illegible] الحس [illegible] السمع اي القوة السامعة [illegible] بوصول الهواء المنضغط [illegible]

الى الصماخ لبنوع حاصلا في العصبة المفروشة في موخره الذي فيها هواء محتقن كالطبل فاذا وصل الموج [illegible] الى تلك

العصبة ومريها ادركته القوة المودعة فيها فاذا كان المحرك تلك العصبة او بطل صماخها بطل السمع المشعر الثالث

قوة الشم وهي قوة مودعة في زائدتين في مقدم الدماغ كحلمتي الثدي وزعم بعضهم ان الرائحة تتأدى الى

الا نها الشم بتحلل اجزاء من الجسم ذي الرائحة وبمخالطة المتوسط من الهواء وهي [illegible] وذلك [illegible]

الا [illegible] الهواء المتوسط يتكيف بتلك الكيفية الاقرب فالاقرب [illegible]

[illegible] من الهواء [illegible] الرائحة [illegible] الرائحة [illegible]

ان استعمل الرائحة من مجاوره ولا شك ان الكيفية المتاثرة اضعف من كيفية المؤثر [illegible]

مواضع كثيرة [illegible] ● [illegible] ولا [illegible] وذلك [illegible]

ان هذا انما يبطل انحصار الشم في الوجه الاول ولا ينافي حصول علم كلوا احد من الوجهين [illegible]

كما ذكره بعض المحققين اصح الاولى [illegible] للاول ان [illegible] الرائحة [illegible] وكذلك [illegible] والتبخير

[illegible] والبرد [illegible] ذلك على ان الشم بالتحلل قلت لا [illegible]

[illegible] الثانية [illegible] المتوسطة [illegible] الرائحة [illegible] وذلك [illegible]

في الهواء [illegible] بالرائحة [illegible] الآلة [illegible] الشم الثاني [illegible]

الشم فلولا انه تحلل [illegible] قلت [illegible] بل من وصول النفس اليها [illegible]

[illegible] الرائحة [illegible] الانتشار الشم [illegible]

المشعر الرابع الذوق وهو قوة منبثة في [illegible] في العصب المفروش على جرم اللسان

وانما يدرك بها [illegible] الطعوم [illegible] الرطوبة [illegible] بالملاصقة [illegible] الطعوم

[illegible] الطعم [illegible]

الذائقة طعم فلا [illegible] الرطوبة [illegible] وصول المحسوس [illegible] للطعوم الى القوة

[illegible] المحسوس [illegible] بالطعوم [illegible]

فالمحسوس بالحقيقة [illegible] الرطوبة [illegible] فان [illegible] الطعم [illegible]

[illegible] الطعوم [illegible] الذائقة [illegible] طعم [illegible]

[illegible] الطعم [illegible] الوجهين [illegible]

[illegible] والسكر [illegible]

الطعوم [illegible] الطعوم [illegible] الطعم [illegible]

[illegible] الطعوم في القوة الذائقة [illegible] سائر الكيفيات [illegible]

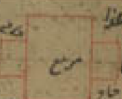
وقائم بالمحل بالتبع او بالعرض ولا سيما في انه لم يتعرض لكون المبصر فيما بين احدهما بالتبع والآخر بالذات [illegible]
بالتبع [illegible] بالذات [illegible] بالتبع او بالعرض [illegible]
بالذات [illegible] بالعرض [illegible] بالذات [illegible] [illegible]
[illegible] بالضوء [illegible] بالذات [illegible] مشروط [illegible]
[illegible] بالعرض [illegible] بالذات [illegible]
[illegible] الحواس [illegible] قطعا [illegible]
[illegible] المقدار [illegible]
[illegible]
[illegible] الحس المشترك [illegible]
[illegible]

[illegible] الحس المشترك [illegible] الصور [illegible]
[illegible]

في السمع الباطن [illegible] الحس المشترك [illegible]
[illegible]

كما ان المحسوسات الحاضرة عندنا تحلها الات قد ترسم في الخيال ما فيها لغيبته كذلك كما اذا غابت المحسوسات عنا فلا يوجد منها الا صورها
بحسب الذات فلذلك نعود ما ذكرنا من الاختلاف باعتبار الحس وغيره الا ملاحظة النفس وحدها بانها تكون الفرد
من شيء في نوع واحد وفي انواع بالمعقول النفس اليها فيثبت وجها وتارة يوجد عنها فلا بد بها من النابسة من تلك الجهة
وهو المعنى الوهمية وهي التي تدرك المعاني الجزئية المتعلقة بالصور المحسوسة كالعداوة الجزئية التي يدركها الشاة من الذئب فيهرب
والمحبة الجزئية التي يدركها السخلة من امها فيميل اليها فان هذه المعاني لا تدركها قوة من قوى مدركة سوى الناطقة فالوا وهي التي
تحكم بان الولد الاصفر يؤذي الحلو وينبغي عليه [illegible] الا انها التي يتبعها والاذا كانت نخرج عنها مدركة للمعنى الوهمية
الا انها اطلعت محسوسات مدركات بالحس المشترك كالحكم الابواني بالحكم يدركها الطرف جميع النسخ ففي كل من الحكم عليها فلا يكون الا
بكون الحكم المذكور للمعنى الوهمية ولا للحس المشترك الرابعة منها القوة الحافظة وهي الحافظة للمعاني التي تدركها القوة
الوهمية كالخزانة لها ونسبتها الى الوهمية نسبة الخيال الى الحس المشترك فلا تستغني في اثباتها بما ذكرنا ثم الخامسة القوة
المتخيلة وهي القوة التي تتصرف في الصور المحسوسة والمعاني الجزئية المنتزعة منها وتتصرف فيها بالتركيب تارة
والتفصيل اخرى مثل انسان ذي راسين وانسان عديم الراس وحيوان نصفه انسان ونصفه فرس ونحو ذلك من الصور التي
لا تثبت لسائر الحواس والقوى فهي تعمل لنوعه وهذه القوة اذا استعملها العقل في مدركاته تسمى المفكرة الا انها في نفسها
تسمى متخيلة كما انها اذا استعملها الوهم في المحسوسات مطلقا تسمى متخيلة فان [illegible] تسمى فيها العقل في الصور المحسوسة
[illegible] حسب ما يعلم بان القوى الباطنة [illegible] المتعلقة [illegible] ما ادرجنا في الاولى [illegible]
تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها واستخدام [illegible] التي فيها [illegible] اخذ عن مدركات المعاني [illegible]
عليها فلهذا احكامها من شرح للقوى الباطنة بحسب حاديث ظاهرة [illegible] عاطفة [illegible] ولنختم هذا النوع
بما اشتمل الجزء الاول عرفت وجود هذه القوى الخمس الباطنة بسعود الافعال المختلفة الى تحادرا المحسوسات وادراك المعاني
الجزئية المتعلقة بها وحفظها والتصرف فيها الا انه قد يعد ان الصدور عن الواحد الا الواحد وقد عرفت ضعفه من القواعد
الا انه لما حقيقة ثم لا يجوز ان تكون القوى واحدة والالات متعددة والترابط فيصدر تلك الافعال عنها بعد ما
لا يجوز بحسب في مواضع لقوة الثانية محلها الحس المشترك والخيال هو التجويف الاول من الدماغ المتقدم لا سيما اعظم الاول
ثم الثالث واما الثانية فهو كلفة فيما بينهما ثم علم النسق الدودة ما يحس المشترك في مقدمة التجويف الاول المتقدم
بالمحسوسات الظاهرة اولا والخيال في مؤخرة لانه [illegible] وعلى الوهمية الحافظة هو التجويف الاخير
والوهمية في مقدمه والحافظة في مؤخره على ما فيها محال الحس المشترك والخيال في التجويف الاول وعلى الحكمية هو الدودة الحاجزة
في وسط الدماغ الموضوعة بين التجويفين لتأخذ من هذه المحسوسات التي في احد جانبيها ومن هذه المعاني الجزئية التي في الجانب الاخر
فتتصرف بالتركيب والتفصيل فيها ويعرفها التي في التجويف الاوسط وللاخير الصور والمعاني والمشهور في الكتب العلق عليها
الحافظة في التجويف الاول والوهمية في مؤخرها والحافظة في مقدم التجويف الاخير مؤخره بكل من هذه القوى الخمسة بحسب احكام الخطاء [illegible]

الوجه بها الا الاضلال وهو انما عرف حال المذكور فيه بالاتفاق فانما اذا نظرت الى ان العقل في هذه الحكاية افضل عقول العقول المجردة
دونها غيرها اي دون عقل غيرها في افعاله سائر القوى ولولا اختصاص كل من هذه القوى بمحله كان الامر كذلك
فاعلم انه لا يجب النوع الثاني وهي البحث الثالث الكلام الذي تعلق ما نحن فيه في اثبات هذه القوى وتعدد ما
بعد بيانه على نفي القادر المختار والموجب بجميع الاشياء بانواع المجرد واراده شيء على ان النفس الناطقة تعبث مدركة للجزئيات
كما اشار اليه كما اشار الكلام المنقول على مشاكل وذلك فضلا للمدرك بجميع اصناف الادراكات هو النفس لو وصل اليها
ما ذكرناه من ان الحكم بالكل على الجزئي منه يقول لنا زيد انسان او ما حمل الجزئي على انه يحس الا بالوهم والحكم بملبس احد الجزئين على الاخر
كان يقول زيد ليس بعمرو فلا يوجد في مدرك الكليات وجميع انواع الجزئيات من المحسوسات فيه وحمله والمعاني
الجزئية من مدركة ومحفوظة والجزئية لا يكون هذه القوى ما سبق انها كانت للقوى العاقلة التي صورة بلا شك عاقلة
واحد السمع والبصر والسمع والشم وادراك المعقولات فالمدرك للكل واحد ولا بد في النفس الثالثة الا النفس جوهر
للصورة المعنى بقوة النفس مثلها بل الانسان كما هو فاعل للجزئيات في الافعال المتعددة بقدر ولا بد ان تكون فاعلا للافعال
الجزئية من ادراك الجزئيات المتعددة اذا تراه بحسب الكل الى الكل من اجل ذلك الكل واحد فلا يتبع الراي الكلي
لكونه مصدر للفعل دون النفس فالنفس مدرك الجزئيات وفي المباحث المشرقية في موضعه بعينه محمود نوع
التي المحسوس منه فذلك بالتحقيق الا بعد العلم بان منه هو هو فاذا هي مدركة للمعنى الجزئي وللشخص القائل
بان النفس لا يدرك الجزئيات ردوده الاول نقل ضرورة ان الاحساس المبصرات حاصل للبصر وادراك الاصوات للسمع
وعلى هذا ادراك سائر المحسوسات فانه حاصل بالحواس المخصوصة وانكار ذلك مكابرة مصادمة للبديهة فلا يلتفت اليه
الثاني انه كما ليس عجز هو على القوى الوجه انه فعل الذي لا تثبت ولولا انه فعل حقيقة لما كان كذلك وهذا الفاعل في
الحواس الظاهرة اما في الباطنة فبحسب ما بالنحو [illegible] من الا انه في حديث في مقدم البطن الاول افضل
الا حكمه دون التخيل المحسوسات السالفة في حديث في مؤخر افضل الخيال دون الا هي حاس وهكذا الحال في سائر
القوى الباطنة العالية اذا ادركت القوة الحس المشترك مثلا [illegible] كان الا ان يختص بالمدرك
بما صور بها النفس يعداد مخصوص او وضع معين وجزا لانه لعادم من الحال انما ادراكها ما له وضع وحيز منها الا وضع وحيز
له لا يخرج النفس المجردة بل لا بد ان يكون ادراكه في قوة جسمانية الرابع اذا تصورنا مربعا متخصصا على حد او مخصوص
مجنحا بمربعين متخصصين على وضع معين هكذا فانا نميز بين المربعات الثلاثة وتميز الوضع للطرفين الاولين



عن نفس الآن هو في صاحبه الجناح عن يمين الجناح والآخر عن يسار ما هو في جملة الجانب اي على
ارتسامها النفس هو النفس لزم كونه اي كون هذه الجملة الأولى هي النفس منقسما انقسامه بالحكم
وانه باطل لا محال خرج عن الاكتفاء فلا نقبل الانقسام ما يعد ادركه والجواب عن وجه الخلط انما ذكر ذلك الترك ذكره
لا يكون بالكلي من الآلات والنفس هو المدرك في جميع ما سبق في الاول لا علاقة لها الا ذهنه الشيء ملاحظة الا بواسطة للنفس

يعرف ان علم الوجه
للمحسوس وهو المعاني

ولكونها ذات وضع وحيز ويكون آلة العقل باشتغال الآلة دون المدرك ويصح اسناد الادراك الى الآلة
وان لم يكن مدركة حقيقة وهذا القدر انما لا يدفع شبهة الخصم لان للعقل اثبات القوة المدركة اذ نعلم بالضرورة
انه لولا اختصاص كل عضو من تلك الاعضاء بنوع مخصوص لما اختص بكونه آلة لنوع من المدركات دون الآخر وبذلك
يثبت وجود القوة وتعددها وهو غلط **النوع الثالث** القوة الفاعلة وهي التي عبر عنها فيما سبق بالمحركة على انها
اما مبدأ للحركة اما بالتحريك او الاعانة على تحريك ما في المدركة وقابلية العقول ظاهرة وتنقسم الى نوع باعتبار الحركة
وقوع حركة مما يشرع للتحريك وهي شوقية ونزوعية فاما لجلب النفع وهي شهوية واما لدفع الضرر وهي غضبية
واما الحركة فهي التي تحرك الاعصاب بتشنج العضلات فتجذب الاعضاء الى مبادئها كما في قبض اليد مثلا وترخيها الى
الاعصاب بارخاء العضلات فتبعد الاعضاء عن مبادئها كما في بسط اليد وهذه القوة المنبثة في العضلات
هي المبدأ القريب للحركة ومبدأها البعيد هو التصور وبينهما الشوق والارادة فهذه مبادئ اربعة مترتبة للافعال
الاختيارية الصادرة عن الحيوان فان النفس يتصور الحركة اولا فينبعث الشوق اليها انبعاثا على اعضاء [illegible] فيها
فتريد [illegible] فتحصل الحركة [illegible] الاعضاء [illegible] بعضهم
الشوق انما [illegible] فلا شوق فيه **القسم الثالث**
من الاقسام السبعة التي هي العقل الثابت المعقود لبيان المركبات [illegible] النفس في النفس الانسانية [illegible]
[illegible] العقلية [illegible]
او السلبية [illegible] النظرية والعقل النظري [illegible] الفكرة [illegible]
والشوق في الامور الجزئية [illegible] العملية والعقل العملي [illegible]
[illegible] الاعضاء [illegible] في سائر الحيوان [illegible] الاحكام الكلية [illegible]
والثاني [illegible] الاحكام المتعلقة بافعال [illegible] سواء كانت [illegible]
[illegible]
[illegible] وكنا الماضي والحاضر [illegible] بالامور المستقبلة [illegible]
[illegible] حركة [illegible] النفس الانسانية [illegible]
[illegible] النفس الحادثة في النفس [illegible]
[illegible] الاسباب والخجل [illegible] الخوف والحزن [illegible] الانفعالات [illegible]
[illegible] **القسم الخامس** من الاقسام [illegible] التي [illegible] عليها العقل [illegible]

الرصد

اجزاء الاولى [illegible] فلا يستبعد ورود [illegible] عقيب [illegible] في المركبات التي [illegible] الشمس
[illegible] يتصعد الى الجو [illegible] بخار [illegible] وصعوده [illegible]
وهو الدخان [illegible] الدخان [illegible] الاسود الذي يرتفع [illegible] بالنار [illegible] يتصعد البخار
الدخان [illegible] في الاغلب [illegible] فيكون [illegible] البخار دخان [illegible]
واشتد [illegible] في الهواء [illegible] الهواء [illegible] وان لم يكن [illegible]
كان البخار [illegible] البخار [illegible] الطبقة [illegible]
التي هي الهواء البارد [illegible] سحابا [illegible]
ان لم يكن البرد شديدا فهو المطر [illegible] البرد شديدا [illegible] الانجماد [illegible]
[illegible] فهو الثلج [illegible] فهو البرد [illegible]
[illegible] للهواء [illegible] البخار [illegible]
[illegible] سحابا [illegible] البخار [illegible]
[illegible] الجبال [illegible]
[illegible] البخار [illegible]
[illegible] البخار [illegible] الطبقة [illegible]
[illegible]
[illegible] النزول وهو الطل [illegible] وهو الصقيع [illegible] الثلج [illegible] السحاب [illegible]
الهواء بالبرد الشديد [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] البخار [illegible] الهواء واما الدخان [illegible] السحاب [illegible]
[illegible] البخار [illegible] الدخان [illegible]
[illegible] بالطبع [illegible]
بالبرد الشديد [illegible] الدخان [illegible] السحاب [illegible]
[illegible] صوت هو الرعد [illegible] الدخان [illegible] الطبقة [illegible]
[illegible] الارض [illegible]
[illegible] الشديدة [illegible]
[illegible] البرق [illegible] الارض وهو الصاعقة [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible]

وقد اخبرنا اهل التواتر بان الصاعقة وقعت بشيراز على قبة الشيخ الكبير ابي عبد الله بن خفيف فذاب قنديلها [illegible]
[illegible] فيها ولم يحرق شيئا منها وربما كانت الصاعقة كثيفة غليظة جدا [illegible] على الجبل فيدكه دكا وحكي
[illegible] كان صحوا فاصاب ساقيه صاعقة فسقطت رجلاه ولم يخرج منه دم لحصول الكي بحرارتها وانه اذا خرج الدخان
فوصل الى كرة النار وذلك لانه لطيف ارضي يابس حار جدا [illegible] التي تصعد [illegible] الى [illegible] فيحترق
الدخان كالشمعة التي تطفأ [illegible] تحت شمعة مشتعلة فيشتعل الدخان الواصل الى الشمعة الفوقانية
فيشتعل النار التي وقعت في ذلك الدخان بالشمعة السفلانية فيشتعل بتلك النار فكلما كان منه اي الدخان لطيفا
صار مشتعلا وتعرضه النار بسرعة فيرى ذلك المشتعل كانه كوكب ينقض وهو الشهاب وما كان منه كثيفا الاجزاء
تعلق به النار فبقيا زمانا [illegible] بل [illegible] فيه الاحتراق ودوام مشتعلا لا ينطفي اياما او شهورا
ويكون على صورة ذوابة او ذنب او رمح او حيوان له قرون كان شاهده بعضهم وهو ذوات الاذناب
والنيازك وذوات القرون وما كان من الدخان غليظا اي كثيفا جدا تتعلق به النار [illegible]
تحدث في الجو علامات سود او حمر على حسب غلظ الدخان فاذا كانت غليظة [illegible] حمرة واذا كانت اغلظ [illegible]
سود ومن [illegible] الذوابات [illegible] تحت كوكب [illegible] الفلك [illegible] الكوكب [illegible]
[illegible] واحد او اكثر [illegible] التي ذكرنا [illegible] الدخان الواصل الى كرة النار اذا [illegible]
[illegible] ما عليها [illegible] دخاني [illegible]
[illegible] انفصاله عن الارض اشتعلت النار فيه نازلة [illegible] الى الارض [illegible]
[illegible] الكلية [illegible] السراج المطفأ [illegible] تحت السراج المشتعل [illegible]
الدخان من الاول الى الثاني [illegible] والدخان [illegible] الى الكرة [illegible]
[illegible] الى الارض [illegible] يصعد [illegible] كرة النار الفلك [illegible]
في النار البسيط [illegible] اللطيف [illegible] النار والشمس [illegible]
[illegible] السعودية [illegible] الهواء [illegible]
[illegible] ارسطو [illegible] الرياح [illegible]
[illegible] الرياح [illegible] الدخان [illegible] الرياح [illegible]
[illegible] الرياح [illegible] فقد يحدث ايضا [illegible]
[illegible] الجاور [illegible]
[illegible] رياح [illegible]
[illegible] الاجزاء الارضية [illegible] على [illegible]

[illegible] الريح [illegible] والاعصار [illegible] الريح والمطر [illegible]
[illegible] الريح [illegible] السحاب [illegible] والمطر [illegible]
[illegible] الريح [illegible] المطر [illegible]
[illegible] الارض [illegible] الريح [illegible] السحاب [illegible]
[illegible] السحاب [illegible] البرد [illegible] الريح [illegible]
[illegible] المشرق والمغرب والشمال والجنوب والغرب [illegible] الرياح التي [illegible]
[illegible] والشمال والجنوب [illegible] الهواء [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] لطيف [illegible] الانجذاب [illegible] الاجزاء
[illegible] ذلك [illegible] الاجزاء ضوءه دون شكله فان الصيقل
[illegible] البصر [illegible] الضوء واللون دون الشكل والتخطيط
[illegible] المراة الصغيرة [illegible] الاجزاء الرشية [illegible]
[illegible] النجم [illegible]
[illegible] السحاب [illegible] الاستقامة [illegible]
[illegible] الريح [illegible]
[illegible] السحاب [illegible]
[illegible] الكوكب [illegible]
[illegible] النجم [illegible] الشمس [illegible]
[illegible] الشمس [illegible] السحاب [illegible] الشمس [illegible]
[illegible] الشمس [illegible] السحاب [illegible]
[illegible] القمر [illegible] الضوء [illegible] قوس قزح [illegible]
[illegible] الاجزاء الرشية الصقيلة [illegible] خلاف جهة الشمس [illegible]
قوس قزح [illegible] الشمس [illegible] لطيفة [illegible] كثيف
[illegible] الشمس [illegible] الاجزاء [illegible] البصر [illegible]
[illegible] الشمس [illegible] المراة [illegible]
[illegible] السحاب [illegible] الجبال [illegible] الضوء
[illegible] الفضلاء [illegible] وهو القول [illegible]

يوجب بطلان ذلك القول لما ذكرناه من أسباب الهالة وقوس قزح فكذلك الأمر فيما ذكرناه فيها رأى الجمهور [illegible]
ولما كانت هذه الأمور غير ثابتة عندهم [illegible] حدوث أشكال مختلفة [illegible] انفعالات فلكية وقوى روحانية اقتضت
وجودها [illegible] لا يكون [illegible] الخيالات [illegible] صورة [illegible] كالمرآة فينظر إلى الصورة الأولى
حاصلة في الحس الثاني [illegible] الإمام [illegible] ذكرناه [illegible]
فوجب [illegible] الأسباب [illegible] الانفعالات فلكية [illegible] لكن هذا الوجه [illegible] أصحاب
التجارب [illegible] الحوادث [illegible] على حدوث حوادث في الأرض فلولا أنها [illegible]
لما [illegible] الانفعالات والأوضاع لم يستمر هذا الاستدلال وأيضاً نقول فالبخار المحتقن في الأرض [illegible] التحليل [illegible]
ويتغلب الكثير [illegible] البرد في باطن الأرض [illegible] فتتحرك [illegible] العيون السيالة إذا كان البخار كثيراً
فيحصل البرد بعد البرودة [illegible] ضرورة امتناع الخلاء [illegible] البخار [illegible] الأرض
وجب أن يجذب [illegible] لئلا يكون خلاء فينقلب [illegible]
[illegible] العيون الراكدة [illegible] من الجزء [illegible]
الأرض لكن لم يبلغ من كثرة موادها [illegible] وهذا الكلام [illegible] التقليل [illegible] امتناع
الخلاء [illegible] الكثرة [illegible] المختلفة لا يندفع [illegible]
القنوات والآبار [illegible] الأرض [illegible]
[illegible]
العيون السيالة [illegible] الآبار والعيون الراكدة [illegible]
[illegible] سائر الأبخرة [illegible]
في [illegible] الأرض [illegible] البخار [illegible]
الثاني [illegible] العيون والقنوات والآبار [illegible]
[illegible] فالبخار والدخان [illegible] الأرض [illegible]
ومنه يكون الزلزلة [illegible]
إذا كثرت الآبار والقنوات في أرض [illegible] البخار والدخان [illegible]
إلى [illegible] الحركة المختلفة [illegible]
الأرض [illegible] أصوات [illegible]
فيسقط [illegible] الأرض [illegible] الجبال عليها
[illegible] الأرض [illegible] الكبريت [illegible]

[illegible] من [illegible] مع [illegible] ذلك الفرض [illegible]
[illegible] في الفصل الثاني من المرصد الأول [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] فاختلفوا اختلاف الأجسام [illegible]
[illegible] في موادها [illegible] الصور [illegible] الصورة [illegible]
وأجابوا [illegible] الأجسام العنصرية [illegible] الأفلاك [illegible] وأما المتكلمون فقالوا
الأجسام [illegible] بالذات [illegible] من الجواهر الأفراد [illegible] الاختلاف [illegible]
[illegible] الاختلاف [illegible] الأجسام [illegible] الأعراض [illegible]
[illegible] الأجسام [illegible] الأعراض [illegible]
[illegible] الأجسام والأعراض [illegible] الأجسام [illegible]
وقد سبق في المقصد الثاني من الفصل [illegible] الجواهر الأفراد [illegible]
[illegible] الأجسام [illegible]
[illegible]

[illegible] الثاني في عوارض الأجسام

[illegible] المقصد الأول في أن الأجسام [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قالوا الأجسام [illegible] الأفلاك
[illegible] الفلكيات [illegible] الصور [illegible] والنوعية [illegible]
[illegible] والأوضاع [illegible]
الأوضاع [illegible] الحركة [illegible] الأفلاك [illegible]
من الأزل إلى الأبد [illegible] العنصريات [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] النوعية [illegible]
[illegible] الصورة النوعية [illegible]
[illegible] النوعية [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] الجسمية والنوعية [illegible]

بعض الصور النوعية العنصرية لان يكون مثلا نوع النار حادثا بعد ما لم يكن موجودا ويتعاقب افراده الشخصية ان يكون هوا
في عنصر توجد بطريق الكون والفساد ولا امتناع في انقطاعها عندهم مع استمرارها كذلك ولا في استمرار نوع المركبات مع كون
افرادها المتعاقبة بلا نهاية في الماضي ثم انه قد عرفت ان هذا مذهب بعضهم وهو قول من تقدم ارسطو من الحكماء
وهؤلاء قد اختلفوا في تلك الذوات القديمة فمنهم من قال انه جسم واختلفوا في ذلك الجسم فقال الاقدمون
هو الماء المطلق انه الماء الذي هو المبدع الاول ومنه ابدع الجواهر كلها من السماء والارض وما بينهما وهو عالم
صاحب العلم والعمل وكانه اخذ مذهبه من الكتب الالهية في التورية ان الله تعالى خلق جوهرة فنظر اليها نظر
الهيبة فذابت وصارت ماء فصعد منها بخار وظهر على وجه الماء زبد فخلق منه الارض ومن دخانه السماء
الارض ومن دخانه السماء وقيل الارض وجعل الهواء بالتلطيف وقيل النار وجعلت الهواء بالتكثيف
وقيل البخار وجعلت العناصر بعضها بالتلطيف وبعضها بالتكثيف وقيل الخليط من كل شي طبع وجز من
ذلك فاذا اخرج منه شي فقد يحسب ظن انه قد حدث ولم يحدث وانما حدثت الصورة التي اوجبها الاجتماع
وقد سبق كلام في بعض الاختلافات في مباحث العناصر ومنهم من قال انه ليس بجسم واختلف فيه فمنهم من قال
القدماء من المجوس هو النور والظلمة فانهما قديمان ونور الانوار عالم اختراعها فقال الحرانيون منهم القائلون بالقدماء
الخمسة النفس والهيولى وقد عشقت النفس الهيولى لتوقف كمالاتها الحسية والعقلية عليها فحصل من اختلاطها
انواع المكونات وعند بعضهم العشق بالباء للتقسيم معنى القصور والولوع والاول [illegible] نسبة وقيل
الوحدة فانها تكثرت فصارت الوحدات نقطا ذوات اوضاع واجتمعت النقط فصارت خطا واجتمعت
الخطوط فصارت سطحا واجتمعت السطوح فصارت جسما وقد يقال ان هذه الكلمات رموز
واشارات لا ينبغي ان تحمل على ظواهرها ومقاصدهم انها حادثة بذواتها وقد يجعلها [illegible] الجهل به [illegible]
السلطان مجمل من اقسام العقلية والاضافات [illegible] الكاتبي التوقف في الكلام [illegible]
الرابع انه لا [illegible] عاقل الا [illegible] وتوقف فيه [illegible]
قال في مرض الذي [illegible] الكتب [illegible] ان العالم قديم او محدث وان النفس الناطقة
هل المزاج او غيره وقد [illegible] زمانه الملقب بالفيلسوف [illegible]
لنا في حدوث الاجسام بذواتها [illegible] الاول وهو المشهور المبسوط في اثبات هذا المطلب ان الاجسام لا تخلو
عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث بذاته [illegible] ان الاجسام حادثة [illegible] المقدمة الثانية فلان
لان العلم بما لا يخلو عن الحوادث [illegible] فيه كلام [illegible] واما المقدمة الاولى فلوجهين الاول
ان الاجسام لا تخلو عن الاعراض [illegible] ان الاجسام لا تخلو عن الاكوان والتأليف وما اشبهها
[illegible] لا يتبع المقصد السادس [illegible] النار [illegible]

الجوهر

بالعروض وقد بينا ان التغاير بين الاجسام انما هو بالاعراض [illegible] الجواهر الفردة التي بالعرض للاجسام
ثم الاعراض حادثة لا انها لا تبقى زمانين وكل ما هو كذلك فهو حادث وقد مر بيانها اي بيان ان التغاير بين الاجسام انما هو
الا بالاعراض وبيان ان الاعراض لا تبقى زمانين ولو اقتصر على ذكر بيان الثاني لكان اولى [illegible] الوجه
الثاني الاجسام لا تخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان فالجسم لا يخلو عن الحوادث واما قلنا ان الجسم لا يخلو عنهما لانه لا يخلو
الكون في حيز بالضرورة فاما ان يكون في ذلك الحيز مسبوقا بالكون في ذلك الحيز فهو ساكن لان السكون
هو الكون الثاني في المكان الاول وان لم يكن كونه في ذلك الحيز مسبوقا بالكون فيه فهو متحرك لا محالة
بالجسم اول زمان حدوثه [illegible] انه ليس بمتحرك ولا ساكن اذ لم يسبقه كون في المكان الاول
الا انا نقول [illegible] الكلام [illegible] على انه لا يخلو عن الحركة والسكون لان الجسم حادث فلا [illegible]
[illegible] اما قلنا ان الحركة حادثة لوجوه الاول
الحركة هي المسبوقة بالغير [illegible] المسبوقية [illegible] الانتقال [illegible] بل نقول هو الكون
في مكان [illegible] مسبوقة بالحالة الاولى والكون الاول وما هو الازلي عدم المسبوقية بالغير وبينهما منافاة [illegible]
الحركة الازلية وذلك [illegible] الوجود الازلي [illegible] لان المطلق لا يتجدد وجوده مشروطا بعدم [illegible]
باسرها والاشكال [illegible] الحركة لا يوجد في الازل لان كل جزء [illegible] الافراد الا بمعنى [illegible]
الا منافية فلا يوجد [illegible] الازل [illegible] الحركات [illegible]
مسبوقة بعدم [illegible] الحركات [illegible] الازل [illegible] الازل حركة اصلا والا
[illegible] الازلي [illegible]
الحركات كلها [illegible] كونها ازلية [illegible] لا بداية لها
ولا ترتيب بينها [illegible] الازل الا و [illegible]
الى لا بداية [illegible] الوجود [illegible] الازل [illegible]
والقطع فيه [illegible] الازل [illegible] وقت [illegible]
الحركة [illegible] ذكرنا وانما يختلف [illegible] دون المعنى
قد ذكرنا [illegible] الحركات في الازل لكانت [illegible] حادثة وان وجد فيه شي
منها فان كان مسبوقا بالغير كان الازلي مسبوقا بغيره وان لم يكن مسبوقا بغيره [illegible]
[illegible] الوجه الثالث واعلم ان [illegible]
[illegible] انه موصوف [illegible] ازلية بل قالوا انه متصف [illegible] لا بداية لها وكل [illegible]
[illegible] الازل [illegible] حادث [illegible]

لا نهاية لاعداده لما لا يستلزم حدوثه ولا كون الحادث قديما فلا بد لنا من بطلانه كما هو مبين في امتناع تسلسل الحوادث المتعاقبة
بلا نهاية في نفس الامر لانا نقول الجسم لا يخلو عن حوادث متناهية وكل ما لا يخلو عن الحوادث كذلك كان حادثا والا لزم
الحادث او خلوه عن تلك الحوادث فلذلك قال الرازي في رد حدوث الحركة وامتناع [illegible] فيها ازلا الا بغير النهاية
وابطله التطبيق وقد عرفته في مباحث ابطال التسلسل وتوجيهه ههنا انا نقول لو تسلسلت الحركات متعاقبة بلا نهاية
كان لنا ان نفرض حركة ما كدورة معينة مثلا الى ما لا نهاية له جملة واحدة ونفرض ايضا من حركة قبلها بعشر دورات
كعشر دورات مثلا جملة اخرى ثم نطبق الجملتين الجزء الاول من احديهما بالاول من الاخرى والثاني بالثاني وهكذا الى
لا نهاية فان كان بازاء كل جزء من اجزاء الجملة الزائدة جزء من اجزاء الجملة الناقصة كان الشيء مع غيره كهو لا مع غيره فيكون
الزائد مثل الناقص هف وان لم يوجد بازاء كل جزء من اجزاء الزائدة جزء من الناقصة فقد انقطعت الناقصة ضرورة
فيكون متناهية والزائدة انما زيد عليها بمتناه والزائد على المتناهي بالمتناهي متناه [illegible] فيكون الزائدة ايضا
متناهية فان تناهيهما [illegible] خلاف المفروض من عدم تناهيهما [illegible] تلك الجملة فلو كانت الحركات غير متناهية
لكانت متناهية وما استلزم وجوده عدمه كان محالا قطعا وقد عرفت الكلام عليه [illegible] على الاستدلال بالتطبيق
في ابطال التسلسل سؤالا وجوابا فلا نعيده [illegible] في ذلك الوجه وابطال التضايف قد عرفتها ايضا
هناك وتوجيهها ههنا ان الحركات [illegible] بعضها سابق وبعضها مسبوق [illegible] فلو كانت
تلك الاعداد غير متناهية امكن لنا ان نجعل [illegible] الذي [illegible] منفصلة [illegible]
السلسلة التي لا تتناهى مسبوق انه موصوف بالمسبوقية ليس بسابق فكل [illegible] الا [illegible] سابق ومسبوق
بحسب [illegible] المفروض [illegible] السلسلة فكل واحد [illegible] الا [illegible] موصوف بالمسبوقية والسابقية [illegible] لو
وجد فيها سابق غير موصوف بالمسبوقية لانقطعت السلسلة به وهو [illegible] فكل سابق مسبوق من غير عكس كلي
كالاخير المذكور فيكون عدد المسبوقية ازيد من عدد السابقية [illegible] لانهما متضايفان
متضايفان يجب تكافؤهما في الوجود [illegible] العدد [illegible]
عددا [illegible] لازم كاذب [illegible] بغير [illegible] ولو كانت السلسلة متناهية
كان هناك سابق ليس بمسبوق [illegible] الا اضافيا [illegible] قلت الكون حادث لانه لو كان قديما لامتنع زواله
واللازم باطل اما الملازمة فلانه وجودي لما تقدم في مباحث الاين فان وجود الكون ضروري [illegible]
انواعه الاربعة لان حاصلها [illegible] الكون [illegible] اعتبارية [illegible] كونه مسبوقا بكون آخر او غير مسبوق [illegible]
فكل ثالث وعدمه [illegible] وجوده قديم يمتنع زواله [illegible] العدم [illegible] القديم ان كان واجبا لذاته
فظاهر امتناع عدمه وان كان ممكنا كان مستندا الى واجب بالذات [illegible] الواجب تعالى والكون [illegible]
[illegible] القديم [illegible] شرط [illegible] عدمه عدم الواجب لانه [illegible] ذاته [illegible]

[illegible]

اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم فيكون محالا وان توقف تاثيره فيه على شرط فلا يكون ذلك الشرط حادثا والا لكان الكلام
[illegible] الشروط بالاولى [illegible] بل يكون ذلك الشرط ايضا قديما وننقل الكلام حينئذ الى صدوره عن الواجب [illegible]
مشروط ويتادى الى الانتهاء الى ما يجب صدوره عن الواجب بلا شرط دفعا للتسلسل في الامور المرتبة الموجودة معا فلو
[illegible] الواجب [illegible] واذا امتنع عدم هذا الشرط امتنع عدم الموجب [illegible] الواجب امتنع عدم شرطه
ايضا وهكذا الى القديم الذي كلامنا فيه وهو المطلوب واما بطلان اللازم فبالاتفاق والدليل اما الاتفاق فلان
عند الحكماء متحركة في الفلكيات وحركتها واجبة عندهم وفي العنصريات [illegible] فلا شيء من الاجسام يمتنع عليها
الحركة واما الدليل فلان الاجسام متساوية في الماهية لتركبها من الجواهر الفردة المتماثلة كما عرفت فيصح على كل من الاجسام
[illegible] ما يصح على الاخر [illegible] غير [illegible] الاجسام اما بسيط [illegible] كل جزء [illegible] البسيط [illegible]
[illegible] بالفرض [illegible]
[illegible] البسائط [illegible] فيجوز [illegible] اوضاع [illegible] المركبات [illegible]
اوضاع البسائط التي [illegible] بالفرض [illegible] للفاعل المختار [illegible]
[illegible] المسلك الثاني وهو لبعض المتاخرين
[illegible] المسلك الاول انه لو وجد جسم قديم [illegible] فيكون [illegible] كونه [illegible]
[illegible] اما اللازمة فلانه لا بد للجسم [illegible] غير [illegible] كون [illegible] مسبوقا [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الكون [illegible] القديم على الاستمرار فيكون [illegible]
غير مسبوق [illegible] القسم الثاني لان كل كون [illegible] فانه مسبوق [illegible] كون [illegible]
[illegible] الذي [illegible] لو وجد [illegible] قبله لزم خلو الجسم عن الكون وانت خبير بان القسم الثاني [illegible]
[illegible] لانه اذا لم يوجد [illegible] غير مسبوق [illegible] مسبوقا بكون قبله [illegible]
هو القسم الاول [illegible] الكون [illegible] يجب ان يكون [illegible] الازل والا لزم خلو الجسم عن الكون [illegible]
[illegible] القسم الاول [illegible] ان يكون [illegible] كون [illegible]
خلو الجسم عن الكون [illegible] الكلام [illegible] القسم الاول وهو [illegible] الكون [illegible]
واما القسم الثاني وهو [illegible] الاكوان [illegible] لا نهاية له [illegible] التطبيق [illegible] التضايف [illegible] بطلان التسلسل
[illegible] هذا المسلك [illegible] كثيرة [illegible] المسلك الاول [illegible] الكون [illegible]
في مذهب الحكماء [illegible] الحركة [illegible] الحركة [illegible] الحوادث [illegible] بوجود [illegible]
ازلية [illegible] الكون [illegible] هذا المسلك [illegible] بالاطلاق [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الازل [illegible] بالغير [illegible] الازل [illegible]

في الذكر بالموجب اذ لا [illegible] الا بالوجوب وفي الخارج [illegible] مستمر [illegible] المجرد [illegible]

الامر المحقق ولا وجود في الخارج بل [illegible] وجوده على الامر المستمر الوجود الذي لا انقطاع له فيما [illegible]

انه قديم لا المعنى الاول فالمسلك الثالث للامام الرازي ذكره في المحصل [illegible] الآمدي [illegible]

وهو ايضا ماخوذ من المسلك الاول والثاني [illegible] سوى [illegible]

وهو [illegible] قديم [illegible] في الازل اما متحركا او ساكنا والثاني [illegible]

[illegible] المسلك الرابع [illegible] ممكن لانه مركب [illegible] اجزائه [illegible]

[illegible] امور [illegible] في الاثبات الواجب الوجود واحد [illegible]

مركب فلا يكون الجسم واجبا بل ممكنا وكل ممكن [illegible] الايجاد لا عن عدم [illegible]

في مباحث العدم [illegible] لا يكون الا [illegible] الازل [illegible] والقديم [illegible] الموجب [illegible]

المختار وقد [illegible] المسلك الخامس للامام [illegible] المختار [illegible]

صفاته محال فيكون [illegible] حادثة [illegible] القديم [illegible] المختار [illegible]

مساو حدوث العالم [illegible] المجردات وصفاتها [illegible]

وصفاتها [illegible] المجردات ولم [illegible] المسلك [illegible]

واما السادس [illegible] المسلك السابع [illegible] الجسم [illegible] الحادث [illegible]

[illegible] الاعراض [illegible] الاضواء والالوان والاشكال [illegible] القديم [illegible]

[illegible] القديم لا يكون محلا للحوادث [illegible] القديم [illegible]

[illegible] الحادث قديم [illegible]

[illegible] والحوادث [illegible] الصورة الجسمية والنوعية [illegible] قديم [illegible] الجسم [illegible]

[illegible] الحادث [illegible] الحادث قديم [illegible]

قديم [illegible] الحوادث [illegible] الايجاب بالذات [illegible]

بالذات فقدم [illegible] الموقف الخامس [illegible] وقد ضعف [illegible]

وقد [illegible] الامام الرازي [illegible] العلة [illegible] الزمان قديم [illegible] عدمه قبل وجوده [illegible]

فيها السابق المسبوق وهو السبق الزماني فيكون الزمان موجودا [illegible] واذا الا ان الزمان

قديما كانت الحركة التي هي مقداره قديمة فكذا الجسم [illegible] والجواب [illegible] بالزمان [illegible]

السبق الزماني فانه [illegible] وجود الزمان [illegible] فليس [illegible] عدم الزمان [illegible]

بالزمان [illegible] السبق بالذات [illegible]

الثالثة وهي [illegible] عندهم في اثبات مطلوبهم [illegible] العلة المؤثرة ان [illegible] الفاعل للعالم [illegible]

فيه [illegible] قديمة [illegible] العالم [illegible] فاعليته حادثة مخصوصة بوقت معين لتوقفت على

شرط حادث يختص بذلك الوقت [illegible] لم يتوقف على شرط [illegible] الترجيح بلا مرجح لان اختصاص

الفاعلية [illegible] الوقت دون ما قبله وما بعده [illegible] مع تساوي نسبتها الى جميع تلك الاوقات [illegible]

والكلام في ذلك الشرط الحادث [illegible] اختصاصه بوقت معين [illegible] الحادث الاول [illegible] شرط [illegible] حادث

[illegible] الشروط الحادثة [illegible] قديم [illegible] الاثر [illegible] بالايجاد

[illegible] الاثر [illegible] الايجاد

ان [illegible] الايجاد [illegible] متوقف على شرط حادث [illegible]

[illegible] بلا مرجح [illegible] الايجاد [illegible] وجود

الاثر [illegible] الازل [illegible] حادثا [illegible]

[illegible] المؤثر المخصص [illegible]

[illegible] الحادث بالشخص [illegible]

[illegible] الحادث [illegible]

[illegible] الفاعل القديم [illegible] الحادث [illegible] لو كانت حادثة لتوقفت على شرط

حادث [illegible] الترجيح بلا مرجح [illegible] الكلام في هذا الشرط الحادث [illegible] الحوادث [illegible]

[illegible] الحادث اليومي [illegible] الحادث اليومي [illegible] الحوادث الفلكية [illegible]

[illegible] الامور [illegible]

المعارضة بين صورة [illegible] النزاع [illegible] الامور التي [illegible]

[illegible] الحوادث [illegible]

العالم [illegible] حدوث العالم [illegible] المبدا القديم [illegible] الحوادث [illegible]

[illegible] الحادث اليومي [illegible] الشروط [illegible] استعداد [illegible]

[illegible] الشروط [illegible] الحادث [illegible] الشروط [illegible] الاستعداد [illegible] المبدا القديم [illegible]

[illegible] العالم [illegible] الشروط [illegible] حدوث العالم [illegible]

ذلك [illegible] الشرط والحوادث [illegible]

[illegible] شرط [illegible]

[illegible] الاستدلال [illegible] حادث [illegible] الصورة [illegible]

وهذا اجتماعها الوجه الثاني ان ترجيح الفاعل المختار احد مقدوريه على الآخر انما هو بمجرد الارادة والحاجة

اليه في ذلك الترجيح الى داع مرجح ينضم اليه كما تقدم تحقيقه في مثال طريقي الهارب عن السبع وقدحي العطشان فنقول

الفاعل علينا حادثة بمجرد الارادة المتعلقة بالمقدور وقد تقدم امتناع الارادات المتسلسلة لوجود المقدور فان كانت قديمة

لزم قدم المقدور وان كانت حادثة احتاجت الى ارادة اخرى لوجاء شيء لم يكن حادثا قال الشيخ وكل ما كان يجوز ان

او ان تتسلسل تعلقات الارادة وهو ايضا محال لا يتجه ... واما جواز حدوث تعلق في وقت معين بلا سبب مخصص

التعلق امر اعتباري فيعلل بالقدرة وهذا والتشبث في مثل الاولى في ابطال ... المقامات الشبهة الرابعة

العالم اي امكان وجوده لا اول له والا لزم الانقلاب من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي وانه يرفع الامان عن البديهيات

لجواز الجائزات واستحالة المستحيلات وكذلك صحة تأثير الباري فيه اي وكذا امكان تأثيره تعالى في العالم لا اول له والا لزم

الانقلاب المذكور وحينئذ يلزم امكان وجود العالم في الازل فان العالم ... منتظر الا في ... الى ... اول الممكن

على امتناع وجوده فيه ... ان ثبوت امكان وجوده وصحة ... ان ... شرط ... الغاية ... وجود ... زمانا

غير متناه لا يليق بالجواد المطلق الكامل ... بجوده في ... موجب عدم ... الازل ... والجواب

انه اي ما ذكرتم من حديث الجود ونحو ... كلام خطابي لا يجدي نفعا في ... مسائل ... اليقين

ازلية الصحة ... الازلية ... حادث ... لكونه حادثا فان ... ازلي ... ان ... يمكنه الاستقلال ... الازلية

شرط الحدوث ... فانه اذا ... الحادث ... لكان ... ازليا ... اذ ... الصحة ... ازليه

الحدوث ... امكان ... الحسية ... ان يكون امكانه ازليا المقصد الثاني في ... ان

العالم معدوم ... وهو فرع الحدوث ... انه حدوث ... فلا يجوز عدمه ... بيان حدوث ... الكون من ان

القديم لا يجوز عدمه والعالم ... لانه حادث ... الجواز ... ان يكون ... من ... للعدم ... كان

به والعدم قبل اي قبل الوجود كالعدم بعده ... لا تمايز بينهما ولا اختلاف ... جاز على احدهما جاز على الآخر

فقد ثبت جواز الفناء واما وقوعه فقد ... فيه بعضهم واول الآيات الدالة عليه ... في ذلك ... الى

فانهم ... غير انهم ... الاجسام قالوا ... ابدية ... ودليلهم على ذلك ما ... امتناع فناء الافلاك

والكرامية ... في الاجسام فقالوا ... الجسم بعد بقائه ... عدمه ... ولو ... او ... الآخر

ما ... والكل ... فلا ... عدمه ... ذلك من جانب المذكور ... محضا ... فلا حاجة الى ... ها

المقصد الثالث في ... الاجسام ... خلافا للنظام فانه ذهب الى ... عدمها

كالاعراض وقيل هذا النقل ... عليه لانه قال باجتماع الاجسام ... الى ... منه جهة ... انه

لا يقول ببقائها ومن اصحابنا اي من الاشاعرة من ادعى فيه الضرورة اي البداهة قال الآمدي في ... بالضرورة ... علمنا

... بالاعيان ... ما شاهدناه ... وكذا ... بالاضطرار ... على ...

فمن حيث ان ... ولا ... و ... ان ... قد ... الحسن ... الى ... التي ... ذلك ... الا جزءا منها

فروع الاشتغال بالحس فانه كذلك ... باستمرار الاجسام ولا ... الحس وشهادته بالفناء والتبدل عليه و

الوثوق ... الاعراض ... الحس ... هو ... وقد ... الاشاعرة ... الا ... ما ... كما

امثال ... لم ... الحس ... و ... واحدا ... فكيف ... شهادته من الاجسام دون الاعراض

قلت ... لا نقول ... ان ذلك الحكم ... للحس ... مما ذكر ... الضرورة العقلية

الحاصلة ... والضرورة البديهية لا تطلب مستندا ... مجرد الفطرة عند تصور الطرفين وملاحظة النسبة

فان ذلك ... المراد ... ومنهم من استدل عليه بانه لو لم تبق الاجسام ... الموت

والحياة ... لا يعقل ... واحد ... ذلك المقدمة ... حال

... والنزول ... والسود والشيخ ... الا

... الاعراض ... الفعلية ... النظام ... الفعل

... الآن ... الاعراض ... اثباتها ... المتنبه

... ان ... النظام ... ذلك ... الاعراض ... على امتناع بقائها ... النظام

... الاجسام ... الجواهر ... الاعراض ... كان

... الاجسام مختلفة ... الجواهر ... ولذا ... في ... الفروع ... الاعراض

... والبروز ... بقاؤها ... الكرامية ... اصلا ... على اعتقاد

... ذلك الدليل ... وبقاء الاجسام ... الاعراض ... على عدم بقائها

... الشرط ... مشروطة ... الجواهر ... عدم الشرط

لا ان شرط بقائها ... الجواهر ... كونها مشروطا بالاعراض

... فيبطل هذا القسم ... الاعراض ... لا ... جائزة

... بالضرورة فلا يكون ... والجواهر ... الله تعالى باعراض ... الله تعالى ... ان

اي ينبغي للاجسام ... ... مذهب الاشاعرة ... في

... وهو ... وهذا مذهب المعتزلة ... الاجسام ... على امتناع ... البقاء

... فلا يلزم ... المقصد الرابع الجواهر ... عليها ... دخول بعض

... بعض ... في المكان والوضع ... الاشياء ... مذهب المعتزلة

... باعتبار وجود ... بالعرض ... باعتبار وجود ... الفروع ... ان

... الجواهر ... يكون ... الحيز ... الواحد ... الكثرة ... واحد ... الا

ببطلان

انما لم يكن في حيز مجرد واحد وجاز انفكاكها الا لا ينفصل عنها عوالم ينفك عن بعضها ما على انها وهو مع العقل بين اثنين

وقد اتفق العقلاء على امتناع التداخل واما النظام فنقل عنه انه جوزه والظاهر انه لزم ذلك فيما صار اليه من ان الجسم

المقدار مركب من اجزاء غير متناهية العدد اذ لابد حينئذ من وقوع التداخل فيما بينها والا لزم الزيادة وقال بعض الافاضل

وهو مجرد للضرورة ولا نزاع فيه عاقل لنفسه والاصح انه قائل به لا انه لازم مذهبه عند المنصف السادس

وحين الجوهر ووصف الجسم في الاول كان ... لا يجوز كون جوهر في زمان واحد في حيزين وامر اخر كما مر انفا فلا يجوز ايضا كون الجوهر

في ان واحد في حيزين وهو ضروري ايضا كالاول وقد ذهب بعض الاعاجم الى اثباته لو جاز ذلك لم يكن لنا ان نجزم بان ما في

في هذا الحيز غير الجسم الحاصل في الاخر وايضا فلا يتميز بين الجسم الواحد والجسمين ولعل ذلك الذي اورده في اثباته تنبيه على

الضرورة بعبارات محتملة نقول المطلوب الذي نقول بداهته اجلى من اثباته فهذه الادلة جملة دليلا لانه تبيين

فكيف يصح الاستدلال به تنبيه هل يمكن الجسمان باعتبار امتناع اجتماعهما في حيز واحد ضدين كما يمكن الوصفان

باعتبار اجتماعهما في محل واحد ضدين كما عرفت فيه خلاف بين المتكلمين في اطلاق اسم الضد على الجواهر فكان ذلك

في التضاد ونفاه ابن الحق على اهل العموم وذلك غير مخصوص في الجواهر على ان الاعراض وقد جوز الاستاذ ابو اسحاق

بحث لفظي عائد الى مجرد الاصطلاح في اطلاق الالفاظ ولعل الاستاذ يصطلح في لفظ الضدين على ما يتناول العرض وفي الجوهر وقال

في ذلك واعلم ان الحكماء خلافا في ... في الصور النوعية كالنارية والمائية هل هي ضدان ام لا فقال بعضهم

وقال الاخرون لا وهو ايضا بحث لفظي مرجعه الى تفسير التضاد اهو التعاقب على موضوع او على محل فان شرط توارد

المادة العنصرية والاصطلاح المشهور على الاول المقصد السادس الجسم هل يخلو عن

العرض ونحوه اتفق المتكلمون من الاشاعرة على منعه وقالوا كل عرض يصح ان يعرض للجسم فانه لا يخلو الجسم عنه او عن ضده

في الازل وقالوا ان الجواهر كانت خالية في الازل عن جميع الاعراض ثم لم يجوزوا خلوها عنها فيما لا يزال وهؤلاء

القائلون بان الاجسام قديمة بذواتها محدثة بصفاتها وجوزوا خلو الجسم عن الوصف الصالح له من المعتزلة فيما لا يزال

فقالوا الجوهر يخلو الجسم عن جميع الاعراض والمعتزلة البصرية ... منهم مجوزة في غير الاكوان والمتوارد

يجوزونه في غير الالوان اما المتكلمون من الاشاعرة منهم منعه بناء على ان الاجسام متجانسة متماثلة تمايزها بالاعراض

الافراد الحادثة وانها تتميز الاجسام بعضها عن بعض بالاعراض الكائنة فيها فلو خلا الجسم عنها باسرها لم يكن ذلك الجسم متميزا عن الاخر

المخصوصة المتميزة عن غيرها بل كان جسما مطلقا غير مخصوص ومتميز والمطلق لا وجود له بالاستقلال ضرورة انما الموجود

هو الامور المتعينة المتمايزة ويرد على هذا الاستدلال انه ربما كان الامتياز بعض الاعراض فلا يلزم ان يكون الجسم خاليا

عن جميع الاعراض وقد يحتج وقد وافقهم النظام في ذلك اي في امتناع الخلو لكن لما كان عنده ان الاعراض ... انها من

في ماهية الاجسام لكنه ... في امتناع خلوها عن الاعراض بناء على ان ... في تركب الجسم من الوضع و... الا ...

وسلم صح عليه ان على امتناع الخلو باشارة الى ما هو ضعيف لان الدعوى عامة [illegible]

الا فلا يخلو الجسم عنه لانهم حيث ورد لا يعرف سوى الحركة والسكون فلا يخلو الجسم عنه وعن ضده فان الهواء خال عن الالوان والطعوم والضوء وما

مع عدم تجويزهم ايضا على النهج الذي حيث جوزوا الخلو عن الاكوان وعلى الصالحي حيث جوزوا الخلو عن جميعها

فيما لا يزال واما ما قيل من قياس البعض على البعض وقياس ما قبل الاتصاف بما بعده فاضعف فرقه لكنه ضعيف لان المعظم

حاول التعميم في الاحتجاج المذكور فقال انا بينا امتناع الخلو عن الاكوان ثبت امتناعه عن سائر الاعراض اجمالا

عليها وهو قياس ضعيف فاسد اذ الظاهر انه لا جامع فيها اصلا وبعضهم اراد اثبات المدعى فقال اتفقت الاشاعرة

والمعتزلة على امتناع الخلو بعد الاتصاف وذلك لان زوال العارض منه لا يخلو عن طريان الضد او المثل بعد عند الاشعري

وامتناع زوال الوصف الا بطريان الضد عند المعتزلة فكذا يمتنع الخلو قبله فيما ساعليه وهو ايضا خال عن الجامع والحاصل والظهور

الفارق وانما كان اضعف من التمسك بالحركة والسكون لانه يثبت نقضا في المطلق على ما ... يمنع المجوز للخلو بوجه

سلك الاول لو لم يتوقف وجود الجوهر وجود الوصف لكان الترجيح فالمقصد الاحداث الوصف عند احداث الجوهر وانه يقتضي

الاختيار وهو محال لانا لا نلزم عليكم في امتناع وجود الوصف دون الجوهر وامتناع وجود العلم والمعلوم

فيه دون النظر فانكم الكعبيين الانقلاب العلم النظري ضروريا وهو لا يناظر فيلزم تحصيل الحاصل

الجوهر والحجة النظر عند احداث الامور الموقوف عليها ما صححتم عند كم في صور الالزام فهو عذرنا في محل النزاع والجواب

عليكم اي في الزام الثاني ... سبق النظر والعلم المستفاد منه الى قدرة العبد وكذا ابطال ما ذكروا الاخر

في لزوم العلم بالمطلوب عند النظر والاقانيب التامة منه الوجه ... في معلوم الا ... الى الله تعالى في العبد عليه

والمعلومات اي المعلومات التي يمكن ان يتعلق العلم بها في نفسها غير متناهية لشمولها الواجب والممكنات والممتنعات فكذا

العلوم المتعلقة بها غير متناهية وقالوا ايضا لا يمكن العلوم للعبد غير متناهية لاستحالة وجود ما لا يتناهى فاذا اتفق النظام على الانفصال

فقد انتفى عنه علوم غير متناهية فكان يجب على تقدير امتناع الخلو عن الوصف وضده ان يقوم به بازاء كل علم ينتفي عنه ضد ...

في ... صفات غير متناهية بالعبد وكذا الكلام في المقدورات وكذا في المرادات وانه باطل كما عرفت والجواب ان المنفي عن العبد هو

تعلق العلم بالاشياء من المعلومات وانه لا يخلو المتعلق لغير ... بل هو امر اعتباري وهو الالزام الذي ذكر عنه انه لا يخلو

في نحو كل معلوم علم على حدة ويحتمل ... امر وجودي الانفس المتعلق الاعتباري ولكن لا نقول به بل يجوز ان يتعلق

علم واحد بمعلومات متعددة او يحتمل نقل المتعلق لا صفة موجودة واجاب الاستاذ ابو اسحاق بناء على اصله من تضاد

العلوم المتعددة وان كان متحدا لا ... ان الالهام صفة العلوم المتعلقة التي لا تتناهى هو العلم الحاصل سواء كان متعلقا

او واحدا فلا محذور وما التزمه الاستاذ في اصله امتناع اجتماع علمين مطلقا في محل واحد لكونهما متضادين عنده فالتزمه

وبقسم ان الكل عالم على من الغائب غير ... فلا يجتمع علمان في محل واحد اصلا واجاب ابن فورك فقال المعلومات

وان كانت غير متناهية فالانسان لا يعقل الا علوما متناهية لا امتناع وجود ما لا يتناهى مطلقا ولما لم يعقل ما لا يتناهى

لم يلزم على تقدير خلوه من العلوم التي لا ... في صفات غير متناهية بل لا ... لا يكون ... مما لا ... [illegible]

لا اشتداد فاهو الصحيح [illegible] هذا الجواب لو امتنع وجود ما لا ينقسم [illegible] لكنه لم يثبت واجيب بان [illegible]

في انصاف العدد [illegible] غير متناهية على سبيل البدل [illegible] الحاصل للعدد [illegible] من ما قبله [illegible]

منها واجاب الفاضل [illegible] بانه قد يكون [illegible] في العلوم التي لا تتناهى [illegible]

[illegible] العلوم [illegible] والاستحالة [illegible] كالموت والنوم [illegible] العلوم على الاطلاق واذا جاز

انقاص صفة واحدة ما عدا العلوم الحاصلة [illegible] وكذا [illegible] عن اللون [illegible] السواد [illegible]

[illegible]

[illegible]

حتى لو كانت الابعاد غير متناهية وذلك [illegible] المتناهية [illegible] المسامتة [illegible] اول نقطة المسامتة [illegible]

[illegible] لكن يبقى ههنا بحث وهو انا لا نم ان المسامتة [illegible]

[illegible] المسامتة الحاصلة [illegible] موجودا بالعقل [illegible]

[illegible] بالعقل ولو صح ما ذكر [illegible]

[illegible]

الوجه الثاني [illegible] المسامتة والتقاطع بين الخطين [illegible] الموازاة [illegible] الملاقاة [illegible]

[illegible] التقاطع [illegible] الخطين غير متسامتين متقاطعين [illegible]

[illegible] الموازاة [illegible] الموازاة [illegible]

[illegible]

بينهما حال دونها بعد الاجزاء المتناهية لما عرفت من ان نسبة الامتداد الى الامتداد كنسبة الانتزاع الى الانتزاع وهي

لا تكون نسبة المتناهي الى المتناهي المذكورين بحسب معنيين ويستحيل ذلك بين المتناهيين وغير المتناهي لا يقال الجواب

الانتزاع الحاصل حال الانطباق غير متناه ايضا لانا نقول [illegible] الابعاد [illegible] من الوجه الخامس

نقسم [illegible] اللاتناهي ولنكن [illegible] اقسام متساوية [illegible] او المحيط دائرة [illegible]

ان تصل بين النقط المتقابلة بخطوط مستقيمة على مركزه فينقسم الى الاقسام ستة متساوية ويحيط بكل قسم

ضلعان ثم نخرج الاضلاع [illegible] الى غير النهاية حتى تنتهي الابعاد وكلها [illegible] طولها وعرضها [illegible] العالم

الاقسام ثم نورد في كل قسم [illegible] غير متناه [illegible] الضلعان المحيطان

به [illegible] فكذلك الكل متناه ايضا لانه ضعف المتناهي [illegible] واحد الاقسام [illegible]

البرهان [illegible] بالتوضيح للبرهان الذي [illegible] الاول [illegible]

الاضلاع لانه اذا فرضت على ضلعي كل قسم نقطتين متساويتين البعد عن المركز ووصلت بينهما [illegible]

[illegible] الى الكل واحد من الضلعين [illegible] الزاوية التي عند المركز [illegible] اذا احيط بكل نقطة [illegible]

[illegible] زوايا متساوية وكذا الكل واحد من الزاويتين الباقيتين [illegible]

[illegible] وادا كانت زوايا المثلث متساوية كانت الاضلاع [illegible] الانتزاع [illegible]

[illegible] استزاد [illegible] البرهان [illegible] لا محالة [illegible]

[illegible] على [illegible] استزاد [illegible] بنقطة واحدة [illegible]

متساوية الاقسام [illegible] دائرة [illegible] الاقسام [illegible]

[illegible] الزوايا المركزية [illegible] مساواة البعد [illegible]

[illegible] الوجه [illegible] الثالث والرابع والخامس [illegible] البرهان [illegible] الوجه السادس [illegible]

على [illegible] الابعاد [illegible] الاجزاء التي لا تتجزى [illegible]

[illegible] الاجزاء التي لا تتجزى ايضا ثم نطبق الخطين [illegible]

فلا يكونان غير متناهيين [illegible] الوجه السابع

انا نفرض خطا غير متناه من الجانبين ثم نفرض عليه نقطتين بينهما بعد متناه [illegible] النقطتين

[illegible] المنتصف [illegible] الجانب الآخر [illegible] النقط [illegible]

[illegible] احدهما بالآخر [illegible] المنتصف [illegible] احدهما [illegible] الآخر [illegible]

[illegible] للتطبيق [illegible] الوجه السابع [illegible] الاول [illegible]

[illegible] مطلقا [illegible] احتج [illegible] بوجوه الاول ان

ان ما وراء العالم [illegible] العالم غير ما يلي [illegible] الآخر [illegible] العقل [illegible]

ما يلي [illegible] وما يلي المشرق غير ما يلي المغرب [illegible] موجود [illegible]

[illegible] العالم [illegible] بحسب [illegible]

[illegible] الثاني [illegible] العالم [illegible] العالم [illegible]

[illegible] موجود [illegible] الا [illegible]

الثالث انا لو فرضنا [illegible] العالم [illegible] موجودا [illegible] العدم

[illegible] اذا [illegible] فيه جسم [illegible] المتقدم وعلى

[illegible] فيه جسم [illegible] يكون [illegible]

[illegible] الرابع [illegible] افراد غير متناهية

[illegible] الافراد [illegible] الابعاد غير متناهية [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] افراد [illegible] المتناهي [illegible] غير متناهي

ان يكون [illegible] الوجود [illegible] افراد [illegible] افراده [illegible] الا [illegible] افراد

[illegible] افراد غير متناهية [illegible] غير معلوم الكلية وعدم تناهي افراده [illegible]

المقصد الثامن جوز المتكلمون وجود عالم [illegible] العالم [illegible]

في الاحكام [illegible] الكلام المجيد [illegible] السموات [illegible] عالم [illegible]

العالم [illegible] عالم [illegible] من العدم

[illegible] الجهات [illegible] الواقع [illegible]

[illegible] جميع الجهات [illegible]

[illegible] جهات [illegible] محدود [illegible]

الجهات [illegible] لو وجد عالم آخر [illegible] خلاء سواء كان [illegible] اولا

[illegible] هذا العالم كرة [illegible] الملاقاة بينهما الا [illegible]

سواء [illegible] الا [illegible] الجواب [illegible]

[illegible] ان [illegible] الخلاء [illegible]

فلنبين [illegible] وحدها [illegible]

[illegible] الافلاك والعناصر ولا استبعاد [illegible]

[illegible] الافلاك [illegible] جاز [illegible]

منه وفيه ان لكم انه ليس في جوف نوع من المزاج عناصر و مركبات حادثة لا عندنا في الحقيقة او محالفة لهم الثالث
لو وجد عالم اخر لكان فيه عناصرها اختار طبيعية فيكون العنصر واحدا كلا مثلا هذا ان طبيعيا [illegible]
والجواب منع تساوي عناصرهما ولما بيناه من ان المركبة منها صورة اي لا نم تساويهما في الصورة النوعية [illegible]
في الاثار واللوازم كالاشتراك نارهما في الاحراق والاشراق والتي سلف الاشتراك في الصورة النوعية فلا نم
تماثلها حقيقة لجواز الاختلاف في الفصول الداخلة في حقيقتها والا سيما انهما لا انقسام فلم لا يجوز ان لا يكون
في احدهما من حصول في احد الحيزين عن طبيعي ولا نم ان القسر لا يجري فيها الثالث في
النفس المجردة واحكامها [illegible] بيانه [illegible] الاحكام [illegible] ومنه مقاصد الاول
في النفوس الفلكية وهي مجردة عن المادة وقواها لان حركات الافلاك ارادية فلها نفوس مجردة اما الاول
فلان حركة ارادية فلانها اما طبيعية او قسرية او ارادية [illegible] الحركة الارادية متجددة منها والاول
باطل فتعين الثالث الحكم بانها طبيعية فلان الحركة الدورية كل وضع فيها فهو مطلوب و متروك فلو كان ذلك
الترك الدوري مقتضى الطبيعة مستندا اليها لكان الشئ الواحد وهو الوضع المخصوص مطلوبا بالطبع ولترك [illegible]
وجه هذا الدليل بان كل وضع يتوجه اليه المتحرك بالاستدارة يكون تركه ذلك الوضع هو عين التوجه اليه فيكون [illegible]
عنه بالطبع بعينه مطلوبا بالطبع في حالة واحدة بل يكون الهرب [illegible] طلبه وانه [illegible]
بان تركه وضع ليس توجها اليه بعينه لا نعامه بتركه بل على انه توجه الى مثله فلا يكون المتروك نفس المطلوب
الا بوجه بان الحركة كذلك [illegible] يطلب وضعا ثم يتركه وشكله لا ينضبط [illegible] لانه لا يطلب الشئ
المعين وتركه لا يكون الا باختلاف للاغراض الموقوف على الشعور [illegible] ولا يكون قسرية فلان قسر
القسر انما يكون على خلاف الطبع وذلك لانه معدوم في مباحث الا عناوات [illegible] علم ان [illegible]
لا يكون قسرا وهنا لا طبع ولا قسر [illegible] فلو كان في الافلاك على الاستدارة بالقسر لكان على تواعد [illegible]
[illegible] ثانيه ولكانت في الجهة والسرعة والبطوء وغيرها في المناطق والاقطاب اذ لا ينضبط [illegible]
لا من نفسها لكن لو كانت كما يشهد به الارصاد ليست منه [illegible] وايضا [illegible] الثاني وهو انه اذا ثبت
حركاتها ارادية كانت لها نفوس تحرك فلان الارادة النفسانية ثابتة [illegible]
[illegible] امورا جزئية والا [illegible] دوام الحركات الفلكية على نظام واحد وهو [illegible]
لا تختلف ولا تتغير لان الجهة والسرعة والابطاء [illegible] الحركات [illegible] الادراكات الجزئية تختلف
وتنقطع [illegible] التي [illegible] واحدة [illegible]
فهذا امور [illegible] على النفس الكلي مجرد لا سيما في النفوس الاسانية [illegible] والاعتراض على هذا الدليل
ان الافلاك انما [illegible] طبيعية [illegible] بالطبع [illegible] الحركة الطبيعية [illegible]

يبين قال فصل صفة الحركة من المادة الى شئ لو فلا يطلب لذاته بل لغيره فلت الحركة عندنا تعالى
من كون الجوهر في ان بين في مكان نحو كونها مطلوبة لذاتها سلمناه اي سلمنا ان الحركة الفلكية ليست طبيعية
لا نم انها ليست قسرية [illegible] على خلاف الطبع اي ما ليس فيه ميل طبيعي لا يقبل الحركة قسرية وقد مر ما في دليله
في الكلام على انه [illegible] طبيعية ان لا يكون لها ميل طبيعي يخالف [illegible]
[illegible] الا [illegible] الافلاك [illegible] الحركة الكاملة [illegible] يكون الحركة [illegible]
لا قسرية سلمناه لكن لا نم ان الفعل لا ينضبط على حالة واحدة ولا يدوم [illegible] لا يجوز ان يكون [illegible]
الفلك [illegible] فلا يختلف ولا ينقطع [illegible] وابدا [illegible] افراد [illegible] حركات
[illegible] قال فصل القوة الجسمانية كما [illegible] وعن [illegible] فلا يستند اليها الحركات
التي لا تتناهى قلت [illegible] وبوجه ذلك يعذر عليكم اثبات النفوس المنطبعة في الاجسام الفلكية
سلمناه لكن لا نم ان محل الفعل مجرد [illegible] نفوسا على القوى التي في الافلاك [illegible]
مجردة وانها [illegible] الاول [illegible] العقلية التي [illegible] النفس الناطقة البنا قوة جسمانية
[illegible] قال ان النفس الكلي لا [illegible] ان يكون مبدا الوقوف [illegible]
[illegible] قلنا [illegible] سواء فلا [illegible] التخصيص التقيد بالوقوف [illegible]
[illegible] الافلاك [illegible]
[illegible] الثاني ليس للافلاك [illegible] الحواس الظاهرة [illegible]
[illegible] ولا [illegible] الصورة [illegible] الفساد [illegible]
[illegible] والتوهم [illegible] والفساد [illegible]
[illegible] والنفوس [illegible] الصورة [illegible]
والنفس في حفظ الصورة [illegible] الفساد [illegible]
[illegible] الحواس الباطنة [illegible]
الظاهرة [illegible] صور المحسوسات والتوهم [illegible] والتفكر [illegible]
[illegible] حفظ صور المحسوسات [illegible]
والنفس [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] النفوس الا [illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

بناء على ما رجح في المجردات على الاطلاق عقولا كانت او نفوسا فعقول الكل المشتمل على تجريدها بوجه من الوجوه
انما تعقل البسيط الذي لا جزء له بالفعل فيكون مجردا اما الاول فلانها تعقل حقيقة في نفسها اي النفس في المعاني [illegible]
فكل حقيقة بسيطة فذلك الا شيء [illegible] المطابق بتعقلها للبسيط ولا لكانت تعقل مركبة من البسائط بالفعل [illegible] الكثرة
متناهية كانت او غير متناهية يجب عنها الواحد بالفعل لانه مبدا لها [illegible] بالفرض [illegible]
هذا اذا كان الكل معقولا بالكنه فان تعقل بوجه لا يستلزم تعقل شيء [illegible]
فان كان بسيطا فذاك وان كان مركبا كان له بسائط كل منها واحد بالفعل واما الثاني وهو انها اذا تعقلت البسيط
كانت مجردة فلان محل البسيط لو كان جسما او جسمانيا لكان ذا وضع [illegible] منقسما و انقسام [illegible]

[illegible]

في الدماغ وقيل في القلب الرابع انه يلطف قوى اجزاء في القلب ومن الحيوانية والثالثة في الكبد والسابع والثامن
في الدماغ ومن القضايا الخامس انه شكل الحقيقي وهو المختار عند جمهور المتكلمين السادس انه الاخلاط الاربعة
كما وكيفا السابع انه اعتدال المزاج النوعي الثامن انه الدم المعتدل اذ بكثرته واعتداله تقوى الحياة وبالعكس
التاسع انه الهواء اذ بانقطاعه طرفة عين ينقطع الحياة فالبدن بمنزلة الظرف المنفوخ فيه واعلم ان اشباه
ذلك الاقوال وبناؤه لم يقم عليه دليل وما ذكروه لا يصلح للتعويل عليه المبحث الثالث
ان النفس الناطقة حادثة اتفق عليه المليون اذ لا قديم عندهم الا الله وصفاته عند من اثبتها
لكنهم اختلفوا في انها هل تحدث مع حدوث البدن او قبله فقال بعضهم تحدث بعده لقوله تعالى بعد تعداد اطوار
البدن ثم انشأناه خلقا آخر والمراد هنا الانشاء افاضة النفس على البدن وقال بعضهم بل قبله لقوله عليه
السلام خلق الارواح قبل الاجساد بالفي عام [illegible] الادلة الظنية [illegible] التفصيل [illegible] الملائكة
فالجواز الابدي لقوله ثم انشأناه [illegible] النفس [illegible] حدوث [illegible]
والحديث فلانه خبر واحد [illegible] الآية [illegible] والتعويل [illegible]
رجحان [illegible] وما هنا كما ذكرناه واما الحكماء فانهم قد اختلفوا في حدوثها فقال ارسطو [illegible]
[illegible] قالوا [illegible] احتج ارسطو بانها لو قدمت فاما ان يكون [illegible] البدن [illegible]
منها [illegible] كانت متمايزة [illegible] وبعينها [illegible]
كل نفس [illegible] البشرية نوعا [illegible] الواحد [illegible] اختلافه كل شيء [illegible]
بان [illegible] فلا اقل من ان [illegible]
وما يكتنفه قبل هذا البدن [illegible] التناسخ [illegible]
وان [illegible] وحدها كما كانت [illegible] صفات النفس [illegible]
والفرح واللذة والالم وسائر الصفات [illegible] بالضرورة وان لم [illegible]
[illegible] الواحد [illegible] حادثا [illegible] المتعلقة
بالابدان حادثة احتج الخصم على مذهبه بوجوه الاول ان كل حادث [illegible] فلو كانت النفس حادثة
كانت مادية [illegible] الحدوث [illegible] حادث
[illegible] المتعلق بالمادة [illegible] الناطقة [illegible]
والثاني [illegible] واما الثالثة فلانها اذا كانت حادثة [illegible]
ومنع [illegible] المذكورة ان كل حادث [illegible] قابل للعدم [illegible]
[illegible] الثالث يلزم عدم تناهي الابعاد والجواب [illegible] النفوس [illegible] انها لو كانت حادثة

لكان حدوثها لحدوث الاستعداد الذي هو شرط فيضانها عن المبدأ القديم والابدان غير متناهية لاستنادها
الى حركات الافلاك والاوضاع الفلكية التي لا تتناهى فتكون النفوس البشرية غير متناهية لكن لا تتناهى
الابدان والادوار [illegible] النفوس [illegible] بعد المفارقة [illegible] امور موجودة
غير متناهية [illegible] بالتطبيق [illegible] شرط اجتماعها الترتيب الطبيعي او الوضعي [illegible]
وان كانت موجودة [illegible] فيجوز لا تناهيها قال ارسطو [illegible]
[illegible] المبدأ القديم الواجب ومن شرط حادث [illegible]
ما هو [illegible] ولما [illegible] العلة التامة [illegible] النفس
من المبدأ [illegible] وهو حدوث البدن القابل المستعد للتدبير [illegible] احدث البدن [illegible]
نفس [illegible] البدن القابل المستعد بابطال التناسخ [illegible]
[illegible] التناسخ فاذا احدث بدن تعلق به نفس [illegible] عليه نفس [illegible] حدث الان [illegible]
[illegible] فيكون للبدن الواحد نفسان وهو باطل بالضرورة فان كل احد يجد ان نفسه
واحدة واعلم ان هذا الذي ذكره ارسطو في حدوث النفس وبطلان التناسخ دور صريح فانه بين حدوث
النفس [illegible] التناسخ [illegible] ابطاله ثم بين بطلان التناسخ بحدوث النفس [illegible]
[illegible] النفس [illegible] الاستعداد [illegible]
للنفس [illegible] حدوث النفس [illegible] حدث نفس [illegible]
النفس من حدوث الابدان [illegible] حادثة [illegible]
[illegible] بالضرورة انه لم يحدث [illegible] الزمان بخلاف [illegible] ذلك
[illegible] الابدان [illegible] النفس [illegible] المعلوم
انه لم يحدث [illegible] المتعلق [illegible] النفس المفارقة [illegible]
[illegible] التناسخ [illegible]
[illegible] السابق بجواز كونه مشروطا
بالمتعلق به [illegible] الخارج [illegible]
[illegible] النفس المفارقة [illegible] اصل الدليل الذي ابطل به
التناسخ [illegible] الاصول [illegible]
[illegible] الاعم [illegible] حادث [illegible]
[illegible] حدوث النفس [illegible] البدن [illegible]

لا يكون له شرط غير ما سلمناه لكن لا نسلم انه اذا حدثت مرة وجب ان تفيض عليه نفس اخرى بل يجب ذلك اذا لم تتعلق به نفس مستنسخة
عنه تعالى ان اراد باصل الدليل ما ذكره ارسطو على حدوث النفس فانه اصل الدليل على ابطال التناسخ متفرع
عليه ... بانا لا نسلم ان علة التمايز اما الذات او عوارضها لان التمايز امر عدمي فلا يحتاج الى علة ولا نسلم ان ماهية
النفوس كلها واحدة لم لا يجوز ان تكون مختلفة بالماهية والاستعداد لا يجب [illegible] ولا نسلم [illegible] بل يجوز ان يكون بالفاعل
وما تقدم في بيانه [illegible] فساد [illegible] على العقل [illegible] المقصد الرابع
تعلق النفس بالبدن ليس تعلقا ضعيفا يسهل زواله بادنى سبب مع بقاء المتعلق كتعلق الجسم بمكانه
ولذلك تكره النفس مفارقة البدن مع [illegible] الى [illegible] ولا تعلقا قويا بحيث
لو زال التعلق بطل المتعلق مثل تعلق الاعراض والصور المادية بمحالها كما عرفت من انها مجردة في ذاتها
بل هو تعلق متوسط بين بين كتعلق الصانع بالآلات التي يحتاج اليها في افعاله المختلفة وقد يقال هو تعلق
العاشق بالمعشوق عشقا جبليا الهاميا فلا ينقطع ما دام البدن صالحا لان يتعلق به النفس [illegible]
ولا تمل من طول الصحبة ولا تكره المفارقة وذلك لتوقف كمالاتها ولذاتها العقلية والحسية عليه فانها في مبدأ الفطرة
خالية عن الصفات الفاضلة كلها فافيضت اليها الآلات بعضها بخواص الحساسة لتحصيل تلك الكمالات والا لكانت معطلة
في الخلقة فيكون [illegible] كل آلة لفعل خاص حتى اذا حاولت فعلا خاصا لا [illegible] التعقل الا [illegible]
التام وكذا الحال في سائر الافعال ولو اهملت الآلة لاختلطت الافعال ولم يحصل لها شيء [illegible]
بها الا بحسب [illegible] توصلت بها الى الادراكات الكلية وتاخذ حظها من العلوم والاخلاق الرضية [illegible]
لذاتها العقلية بعد اختلاطها باللذات الحسية فتعلقها بالبدن على وجه التصرف والتدبير كتعلق العاشق
بل اقول [illegible] وان تعلقها بالبدن اولا بالروح [illegible] الغلبي المتكون في جوف الايسر من تجاويف القلب
لطيفة فان القلب [illegible] في جانبه الايسر [illegible] لطيف الدم [illegible] المتوسط [illegible]
بالروح عند الاطباء [illegible] اول متعلق للنفس بان شد الاعصاب [illegible] الحس والحركة [illegible]
[illegible] ابطل [illegible] الجارب الطبيعية [illegible] وتقبيح [illegible] النفس [illegible]
التعلق [illegible] الروح الى جميع البدن [illegible] الفرح [illegible]
التي فصلناها [illegible] ولا حاجة الى اثبات [illegible]
المرصد الرابع في العقل والمراد به ما هو موجود ممكن ليس جسما ولا حالا
في جسم ولا جزءا منه بل هو جوهر مجرد في ذاته مستغن في فاعليته عن الآلات
المقصد الاول في اثباته قال الحكماء اول ما خلق الله تعالى العقل
كما ورد في الحديث وقال بعضهم وجه الجمع بينه وبين الحديث الآخر اول ما خلق الله القلم

واول

وان اول ما خلق الله نوري ان المعلول الاول من حيث انه مجرد يتعقل ذاته ومبدأه يسمى عقلا ومن حيث انه واسطة
في صدور سائر الموجودات يسمى قلما ومن حيث توسطه في افاضة انوار النبوة كان نور سيد الانبياء عليه السلام
وما احتجوا على اثبات العقل بوجهين الاول ان الله تعالى واحد حقيقي لا تكثر فيه اصلا بوجه من الوجوه فلا يصدر
عنه ابتداء الا واحد ويمتنع ان يكون ذلك الصادر جسما لتركبه فلو صدر اولا لزم تعدد الصادر الاول
ولتعدد الهيولى والصورة عليه ضرورة ان الجزء متقدم على الكل فلو كان هو الصادر الاول لتقدم عليه جزؤه
ولا يجوز ايضا ان يكون الصادر الاول احد جزئيه اولا يستقل بالوجود دون الآخر فلا يستقل بالتاثير ايضا
والصادر الاول يستقل بالوجود والتاثير معا ولا عرضا اذ لا يستقل بالوجود دون الجوهر الذي هو محله فكيف
يوجد قبله ولا نفسا اذ لا تستقل بالتاثير دون الجسم الذي هو آلتها فتعين ان يكون شيئا غير ما ذكر
صدور اولا فيتعين ان يكون الصادر الاول هو العقل وهو المطلوب اول صادر عنه تعالى واحد مستقل بالوجود
والتاثير وهو العقل [illegible] الاول في الجسم والثاني في الهيولى والصورة والعرض والثالث في النفس
الثاني الموجود الجسم كالفلك مثلا لا يجوز ان يكون هو الواجب لذاته والا لاتحد جزء منه ان موجد الكل
موجد الكل واحد من اجزائه [illegible] الواجب تعالى [illegible] مرتبة والصورة والاجسام [illegible]
مخصوص [illegible] والمحاذاة والمماسة [illegible] ذلك [illegible]
والنفس لا يصح [illegible] لوجب ان تنقطع صورته عن هيولاه [illegible]
على القبول [illegible] وانه [illegible] القبول [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] ولا يتوقف تاثيرها عليه [illegible] الآلات [illegible]
تاثيرها [illegible] من الجسم فكيف يتصور [illegible] والاجسام [illegible] الموجد للجسم علة [illegible]
[illegible] استقلاله بالوجود دون الآخر فلا يتصور كونه علة موجدة للآخر ولا عرضا [illegible]
[illegible] الموجد الجسم [illegible] العقل لا [illegible] اذ لا يصدر عنه الا الواحد [illegible] الوجه الاول
[illegible] لا يجوز ان يكون اول صادر الجسم [illegible] عن الواجب ابتداء وبواسطة [illegible]
بان الصورة [illegible] العلة للهيولى [illegible] من كونها [illegible] القبول [illegible] في وجوده [illegible]
[illegible] يكون الصادر [illegible] متوقف [illegible] البدن على تعلقها به توقفا [illegible]
مع ذلك التعلق فتجوز ان يوجد الجسم بلا تعلق به ومنها للتصرف والتدبير وان سلم فلم لا يجوز ان يكون الصادر
الاول [illegible] بذاته استقلال [illegible] على عدم زيادة الصفات [illegible] واما على الوجه الثاني فلم لا يجوز
ان يكون الموجد للجسم جسما [illegible] والاستدلال على [illegible]
العدم لانه استدلال [illegible] سلمناه لكن [illegible] الموجد [illegible] سلمناه لكن [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الذي هو المقصد الأعلى في هذا العلم

وفيه سبعة مراصد لا تخفى كما وقعت في بعض النسخ

في الإلهيات وفيه مقاصد ثلثة المقصد الأول في إثبات الصانع وفيه مسالك

المسلك الأول للمتكلمين قد علمت أن العالم إما جوهر أو عرض وقد يستدل على إثبات الصانع [illegible]
إما بإمكانه أو بحدوثه بناء على أن علة الحاجة عندهم إما الحدوث وحده أو الإمكان مع الحدوث شطرا أو شرطا فهذه وجوه
الأول الاستدلال بحدوث الجواهر وهو طريقة الخليل صلوات الرحمن عليه حيث قال لا أحب الآفلين وتقريره أن العالم
الجوهري أي المتحيز بالذات حادث لما مر فكل حادث فله محدث كما يشهد به بديهة العقل فإن من رأى بناء رفيعا
جزم بأن له بانيا وذهب أكثر مشايخ المعتزلة إلى أن هذه المقدمة استدلالية واستدلوا عليها بأنا نرى أفعالنا
محتاجة إلى الفاعل [illegible] الاحتياج مشترك [illegible] بأن الحادث [illegible] بالوجود
[illegible] وكل ممكن محتاج في [illegible] وجوده على علته المؤثر كما سلف في الأمور العامة الثاني الاستدلال
بإمكانها وهو أن العالم الجوهري ممكن لأنه مركب [illegible] الواجب [illegible] لأنه [illegible] واجب [illegible]
لا تركيب فيه ولا كثرة بل هو واحد حقيقي وكل ممكن فله علة مؤثرة الثالث الاستدلال بحدوث الأعراض [illegible]
مثل ما نرى من انقلاب النطفة علقة ثم مضغة ثم لحما ودما [illegible] الأحوال الطارئة على النطفة [illegible]
[illegible] صور هذه الأطوار [illegible] وكذا صور [illegible] لا يشعر [illegible]
[illegible] وأما في الآفاق فكما نشاهد من أحوال الأفلاك والعناصر والهيولى والنبات والمعادن [illegible]
مذكورة في الكتاب المجيد ومشروحة في التفاسير الرابع الاستدلال بإمكان الأعراض [illegible]
عليه السلام حيث قال ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى أي أعطاه صورته الخاصة [illegible]
والمنفعة المنوطة به وهو أن الأجسام متماثلة [illegible]
كل من الأجسام [illegible] الصفات [illegible] مخصص [illegible] هذه الوجوه الأربعة [illegible]
إلى أن واجب الوجود وهو المطلوب وإن كان ممكنا فله مؤثر [illegible] الكلام فيه [illegible]
إلى مؤثر واجب الوجود لذاته والأول يقتضيه [illegible] العلة والمعلول في الأمور العامة [illegible]
ولا يذهب عليك أن ما ذكره [illegible] والإمكان وحده والاستدلال [illegible]
المتكلمين استدلوا بأحوال مخصوصات الأنبياء [illegible] وجود المؤثر [illegible] الأجسام [illegible]
[illegible] فلا يكون حادثا ولا احتياج للمؤثر [illegible] الدور أو التسلسل [illegible]
هو المطلوب المسلك الثاني للحكماء أنه في الواقع موجود [illegible] أحوال [illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]

الموقف الخامس

الموقف الخامس في الالهيات التي هي من المقصد الاعلى في هذا العلم وفيه سبعة مراصد
لا ستة كما وقعت في بعض النسخ المرصد الاول في الذات وفيه مقاصد ثلاثة المقصد الاول
في اثبات الصانع وفيه مسالك خمسة المسلك الاول للمتكلمين قد علمت ان العالم اما جوهر
او عرض وقد يستدل على اثبات الصانع بكل واحد منهما اما بامكانه او بحدوثه بناء على ان علة الحاجة
عندهم اما الحدوث وحده او الامكان مع الحدوث شرطا او شطرا فهذه وجوه اربعة الاول
الاستدلال بحدوث الجواهر وقد سلك هذه الطريقة الخليل صلوات الله الرحمن عليه حيث قال لا احب الآفلين
وهو ان العالم الجوهري اي المتحيز بالذات حادث لما مر وكل حادث فله محدث كما يشهد
به بداهة العقل فمن راى بناء رفيعا حادثا جزم بان له بانيا وذهب اكثر مشايخ المعتزلة الى ان هذه
المقدمة استدلالية واستدلوا عليها تارة بان افعالنا محدثة وهي محتاجة الى الفاعل لحدوثها وكذا
الجواهر المحدثة لان علة الاحتياج مشتركة واخرى بان الحادث قد اختص بالوجود بعد العدم
فهو قابل لهما فيكون ممكنا وكل ممكن يحتاج في رجحان وجوده على عدمه الى مؤثر كما سبق في
الامور العامة الثاني الاستدلال بامكانها وهو ان العالم الجوهري ممكن لانه مركب من الجواهر
الفردة ان كان جسما وكذا ان كان جسما او جوهرا فردا او الواجب لا تركيب فيه ولا كثرة
بل هو واحد حقيقي وكل ممكن فله علة مؤثرة الثالث الاستدلال بحدوث الاعراض اما في
الانفس مثل ما نشاهده من انقلاب النطفة علقة ثم مضغة ثم لحما ودما ولا بد لهذه الاحوال
الطارية على النطفة من مؤثر صانع حكيم لان حدوث هذه الاطوار لا من فاعل محال وكذا
صدورها من مؤثر لا شعور له لانها افعال محيرة العقلاء عن ادراك الحكم المودعة فيها واما
في الآفاق كما نشاهده من احوال الافلاك والعناصر والحيوانات والنبات والمعادن
والاستقصاء ان يكون يكاد الكتاب المجيد مشروح في التفاسير الرابع الاستدلال بامكان الاعراض
منسوبة الى محالها كما استدل به موسى عليه السلام حيث قال ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى
اي اعطاه صورته التي هو عليها وشكله المعين المطابق للحكمة والمنفعة المنوطة به وهو
ان الاجسام متماثلة متفقة الحقيقة لتركبها من الجواهر المتماثلة كما عرفت فاختصاص
كل من الاجسام بما له من الصفات جائز فلا بد من المخصص ثم المخصص هو بعد هذه الوجوه
الاربعة نقول مرجع العالم ان كان واجب الوجود فهو المطلوب وان كان ممكنا فله مؤثر
ويعود الكلام فيه فيلزم اما الدور والتسلسل او الانتهاء الى مؤثر واجب الوجود لذاته
والاولان باطلان كما مر في مرصد العلة والمعلول من الامور العامة فتعين الثالث وهو المطلوب
ولا يذهب عليك ان ما ذكر بالطويل ورجوع بالآخرة الى اعتبار الامكان وحده

وحده والاستدلال به والمشهور ان المتكلمين استدلوا باحوال خصوصيات الآثار
على وجود المؤثر فقالوا ان الاجسام محدثة لما مر وكذا الاعراض فلا بد لها من صانع ولا
يكون حادثا والا احتاج الى مؤثر آخر فيلزم الدور او التسلسل او الانتهاء الى قديم والاولان
باطلان والثالث وهو المطلوب المسلك الثاني للحكماء وهو ان في الواقع موجودا امع
قطع النظر عن خصوصيات الموجودات واحوالها وهذه مقدمة يشهد بها كل عاقل
فان كان ذلك الموجود واجبا فذاك هو المطلوب وان كان ممكنا احتاج الى مؤثر ولا بد
من الانتهاء الى الواجب والا لزم الدور او التسلسل ففي هذا المسلك طرح لمقدمات
كثيرة كانت في المسلك الاول بها بيان حدوث العالم والحاجة وما يتوجه عليها من الاسئلة
والجواب عنها فانها سقطت ههنا كما ترى المسلك الثالث لبعضهم اي لبعض المتأخرين نقح صاحب
التلويحات وهو انه لا شك في وجود ممكن كالمركبات وكل ممكن يستند الى الواجب ابتداء
او ينتهي اليه فذاك وان تسلسلت الممكنات فلنأخذ جميع الممكنات المتسلسلة الى غير النهاية
من حيث هو جميع ممكن لاحتياجه الى اجزائه التي هي غيره فله علة موجودة مرجحة وجوده
على عدمه لما عرفت من ان الامكان يحوج وهي لا يجوز ان تكون ذلك المجموع اذ العلة مستقلة
على المعلول ويمتنع تقدم الشيء على نفسه ولا جميع اجزائه لانه عينه ولا بعض اجزائه
اي بعض اجزاء ما اذ الا الكل علة لكل جزء وذلك لان كل جزء ممكن يحتاج الى علة فلو
لم يكن علة المجموع علة لكل واحد من الاجزاء لكان بعضها معللا بعلة اخرى فلا يكون
الاولى علة المجموع بل لبعضه فقط وح فيلزم ان يكون الجزء الذي هو علة المجموع علة
لنفسه ولعلله ايضا واذا لم يكن علة المجموع نفسه ولا امرا داخلا فيه كان هو
امرا خارجا عنه والخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته وهو المطلوب ولا بد ان يستند اليه
شيء من تلك الممكنات ابتداء فينقطع به السلسلة واعترض عليه بوجوه الاول المجموع يشعر
بالتناهي لانه ما لا تناهي لا يسمى كلا ولا مجموعا ولا جملة بل ذلك انما يتصور في
المتناهي وتناهي الممكنات يتوقف على ثبوت الواجب فاثباته به اي اثبات الواجب
بما يدل على تناهي الممكنات مصادرة على المطلوب والجواب ان المراد به اي بالمجموع وما يرادفه
في هذا المقام هو الممكنات باسرها بحيث لا يخرج عنها شيء منها وذلك متصور في غير المتناهي
اذ يكفيه ملاحظة واحدة اجمالية [illegible] على آحاده انما الممتنع ان يتصور كل واحد واحد منها
لا انها هي منفصلة ونطلق علة المجموع بهذا الاعتبار الثاني انه اردت بالمجموع كل
واحد من آحاد السلسلة فعلته ممكن آخر متسلسلة الى غير النهاية فان اريد كل واحد منها

ولان

له

علة لما بعده ومعلولا لما قبله من اجزائه ينتهي الى جزء تعلق عقده وان اردت به الكل المجموع
فلا نسلم انه موجود اوليس ثمة جهة اجتماعية الا بحسب الاعتبار وما وجوده اعتباري
لا يجوز ان يكون موجودا خارجيا والجواب انا نريد بالمجموع الكل من حيث هو كل ولا حاجة
الى اعتبار الهيئة الاجتماعية اذ الكل ههنا عين الآحاد كما في مجموع العشرة ولا شك ان
الكل بهذا المعنى موجود ههنا الثالث ان اردتم بالعلة العلة التامة فلم لا يجوز ان يكون
نعتبر قولك العلة متقدمة قلنا لا نسلم ذلك في العلة التامة فانها مجموع امور كل واحد
منها فيكون كل واحد من تلك الامور متقدما على المعلول ولا يلزم منه تقدم كل واحد
لعدم الكل كما ان كل واحد من الاجزاء متقدم على الماهية ومجموعها ليس متقدما بل هو
عين الماهية وان اردت بها اي بالعلة الفاعل وحده فلم لا يجوز ان يكون جزءا وذلك
لانه علة لكل جزء فيكون علة لنفسه ولعلله قلنا ذلك ممنوع ولم لا يجوز ان يحصل لنفس الاجزاء
بلا علة او بعلة اخرى والجواب ان المراد بالعلة هو الفاعل المستقل بالفاعلية وهو
مجموع كل جزء منه ممكن لا بد ان يكون فاعلا للكل من الاجزاء على معنى انه لا يستند شيء منها
بالمعلولية الا اليه او الى ما صدر عنه والا دخل بعض اجزائه فاعل اخر لم يصدر عنه فاذا
قطع النظر عنه اي عن الاخر لم يحصل الماهية المعلولة التي هي المجموع فلم يكن ذلك الفاعل
فاعلا مستقلا بالمعنى المذكور وهو خلاف المفروض فان قيل هذا الذي ذكرتموه منقوض
بالمركب من الواجب والممكن فان مجموعهما من حيث هو مجموع لا شك انه ممكن لاحتياجه
الى جزئه الذي هو غيره مع ان فاعله ليس فاعلا للكل واحد من اجزائه وايضا لو كان
فاعل الكل بالاستقلال فاعلا لكل واحد جزء منه كذلك للزم في مركب جميع اجزائه مترتبة
زمانية كالسرير مثلا اما تقدم المعلول على علته او تخلف المعلول عن علته المستقلة
اذ عند وجود الجزء المتقدم كان يجب ان وجد العلة المستقلة للكل لزم الامر الثاني
وان لم يوجد لزم الامر الاول وكلاهما محال قلت الجواب عن الاول وهو النقض انا
قيدناه اي الكل بما كل جزء منه ممكن كما مر آنفا فاندفع النقض فان قلت نحن نمنع كون فاعل
الكل فاعلا لكل جزء منه ونسنده بالمركب من الواجب والممكن فلا يجوز اخراجه
بقيد الامكان قلت هذا المنع مندفع لما قررناه في الدليل على ان الفاعل المستقل للكل
يجب ان يكون فاعلا لكل جزء منه اذ لو كانت اجزاؤه بأسرها ممكنة وعن الثاني وهو
المعارضة ان التخلف عن العلة الفاعلية المستقلة بالمعنى الذي صورناه لا يمتنع انما
المنع هو التخلف عن الفاعلية المستجمعة لجميع ما يتوقف عليه التأثير اعني العلة

العلة التامة على انا نقول كيف يتجه علينا ما ذكرتم والمراد بقولنا علة الكل يجب ان يكون
علة لكل جزء منه ان علته اي علة الجزء لا يجوز خارجة عن علة الكل وذلك الذي
ذكرناه من المراد يتمم مقصودنا وهو ان هذا المجموع المركب من الممكنات كلها لا يجوز ان
يوجد اجزاؤه اذ يلزم ح ان لا يجوز علة ذلك الجزء خارجة عنه فهي اما نفسه وهو محال
واما جزء آخر فينتقل الكلام اليه حتى ينتهي الى ما يجوز علة لنفسه وعلى تقدير التسلسل
نقول كل جزء فرض علة في تلك السلسلة فان علته اولى منه بان يكون علة له فيلزم
ترجيح المرجوح بعد ذلك ان يتمسك في ابطال علية الجزء بهذا الاستدلال ولا يلزم ما
ذكرتم من احد الامرين اذ قد يكون علة كل من الاجزاء جزء علة الكل حيث يكون
الكل علة الكل بعد وجود الجزء المتقدم علة التامة وعند وجود الجزء المتأخر يوجد
علة التامة ولا مجموع ما يتعلق علة تامة للكل ولا محذور فيه ثم لو ثبت
العلة المستقلة للكل بمعنى العلة المستقلة لكل واحد من اجزائه لزم ما ذكرتموه المسلك
الرابع وهو ما دفعنا لا يصح اجراؤه في الموجودات لو لم ثبت جزء ممكن اي لو لم يوجد
الواجب لانحصرت الموجودات في الممكن ولو انحصرت فيه لاحتاج الكل اي المجموع
بحيث لا يستند شيء من اجزائه الممكنة الى موجد الكثرة فكان مركبا من ممكنات مستقل
في الايجاد بان لا يستند وجود الشيء من اجزائه الا اليه او الى ما هو صادر عنه
فيكون هو الموجد للكل واحد منها اما ابتداء او بواسطة شيء منها فيكون ارتفاع
الكل مرة اي بالكلية وذلك بان لا يوجد الكل ولا واحد من اجزائه اصلا ممتنعا بالنظر
الى وجوده اي وجود ذلك الموجود المستقل اذ لا يمتنع انتفاء العدم لا يجوز موجبا للوجود
لما عرفت من ان الممكن ما لم يجب وجوده من علته لم يوجد ويلزم من ذلك امتناع عدمه
من اجلها من حيث لا يتطرق اليه العدم اصلا لوجه من الوجوه ولا شك ان عدم المجموع
على انتفاء شيء فانه قد يعدم بعدم هذا الجزء ويعدم جزء آخر وهكذا فالموجد المستقل
للكل يجب ان يكون بحيث يمتنع بسببه جميع هذه العدمات المنسوبة الى اجزائه الشيء
الذي اذا فرض عدم جميع الاجزاء اي الى عدم اي جزء منها كان ذلك العدم ممكن
نظرا الى وجوده فلا يجوز ان يكون خارجا عن المجموع لانه لو كان داخلا فيه لان عدم شيء منهما
ليس ممتنعا نظرا الى ذاته والا لكان واجبا لذاته فيكون ذلك الخارج عن جميع الممكنات
واجبا وجوده في حد ذاته اذ لا موجود في الخارج سوى الممكنة والواجب وهو المط
فان قلت ثبوت الواجب على تقدير انحصار الموجودات في الممكن يلزم محالا لانه على

على انه قد يرد بعض الخلط لا مطلوبا كما انه على تقدير ان لم يكن الواجب موجودا لزم انحصار
الموجود في الممكنات ويلزم من وجود هذا الانحصار عدمه فيكون محالا فيبطل نقيض
المطلوب فيثبت صحته قلت نعم لكن الخلف اللازم قد يكون عين المطلوب و لذلك قال
بحث و مع ذلك هو المطلوب و هذا المسلك غير محتاج الى ابطال الدور او التسلسل و
مستخرج من ملاحظة حال عدم المعلول بالقياس الى علته كما ان المسلك السابق لوحظ
فيه حال وجوده بالقياس اليها المسلك الخامس و هو قريب مما قبله لو لم يوجد الواجب
لذاته لم يوجد واجب لغيره اى ممكن و ح فيلزم ان لا يوجد موجود اصلا ضرورة
انحصار الموجود في الواجب و الممكن اما الاول و هو انه اذا لم يوجد ممكن فلان
الواجب اذا لم يوجد كان الموجودات باسرها ممكنة ولا شك ان ارتفاع الجميع الكل
من الممكنات جائز مرة اى بالكلية لا يجوز على ذلك التقدير ممتنعا لا بالذات
لانه و احاده منها ممكنة ولا بالغير لما عرفت من ان الغير الذي يمنع رفع الجميع لا بد
ان يكون موجودا خارجا عنه واجبا لذاته والمفروض عدمه و اما الثاني و هو انه اذا
لم يوجد واجب لذاته ولا لغيره لم يوجد موجود اصلا فلان ما لم يجب اما بالذات و اما
بالغير لا يوجد كما تقرر من ان الموجود اما واجب مسبوق وجوده بوجوبه الذاتي و اما ممكن
مسبوق وجوده بوجوبه من علته و هذا المسلك كالرابع في الاستغناء عن حديث
الدور والتسلسل و قريب منه مسلك كاشف لاسترقاقه المسلك السادس ما اشار اليه بعض
العقلاء و تحريره ان الممكن لا يستقل بنفسه في وجوده و هو ظاهر ولا في ايجاده لغيره
لان مرتبة الايجاد لغيره بعد مرتبة الوجود فان الشيء ما لم يوجد لم يوجد
فلو انحصر الموجود في الممكن لزم ان لا يوجد شيء اصلا لان الممكن وان كان متعددا لا يستقل
بوجود ولا ايجاد اذ لا وجود و لا ايجاد فلا موجود لا بذاته ولا بغيره و هذا المسلك اخصر
المسالك و اظهرها و قد ذكر ههنا اى في مقام اثبات الصانع شبهات كثيرة اوردها
الامام الرازي في كتبه و اجاب عنها لكن ما حصلها عائد الى امر واحد و هو انه قد
ههنا و في كل مسئلة نظرية دليلان متقابلان مزدوجة بينهما يريد انا نعارض المعلوم
بطلان كل واحد منهما بدليل آخر ليلزم قدر المشترك و جملها اجمالا هو النقض في دليل
الطرف الضعيف من المذهبين او في دليلها انا الممكن و الاستبعاد في امكان النقض
و دليلها معا اذ قد يكون دليل الطرفين ضعيفا و لا يلزم من بطلان دليليها بطلانها
حتى يلزم ارتفاع المتقابلين و ذلك لان الدليل ملزوم للمدلول و انتفاء الملزوم
لا يستلزم انتفاء اللازم و لقد ذكر منها اى من تلك الشبه مع اجوبتها عدة ليطلع بها على
احوال نظائرها الاولى منها لو كان الواجب موجودا لكان وجوده اما نفس الماهية او زائدا
عليها اذ لا مجال لكونه جزءا منها و الاول باطل لان الوجود مشترك كما مر و الماهية
غير مشتركة و الثاني باطل و الا لكان وجوده معلولا لماهيته لامتناع كونه معلولا لغيرها
فيتقدم ماهيته عليه اى على وجوده بالوجود و هو محال كما سلف و الجواب وجوده
عينه و يمنع الاشتراك في الوجود الذي هو عينه بل المشترك هو الوجود بمعنى الكون
في الاعيان اعني مفهوم الوجود العارض للموجودات الذي هو عينه و اما هو صرف عليه
الوجود فلا اشتراك فيه و ذلك كالماهية و التشخص او وجوده غيره اى زائد عليه
و معلول لماهيته و تقدم الماهية ليس بالوجود كما تقدم الثانية منها تلك الشبه
لو كان الواجب موجودا لكان اما مختارا او موجبا و الا و باطل لان العالم
قديم بدليله و القديم لا يستند الى المختار و الثاني باطل و الا لزم قدم الحادث السوى
او التسلسل و كلاهما محال و الجواب انه ان العالم قديم و قد مر ضعفه و لا بد الثالثة
منها لو كان الواجب موجودا لكان اما عالما بالجزئيات او لا والاول باطل و الا
لزم التغير في ذات الواجب نعم لتغير المعلول الجزئي من حال الى حال فان زيدا
مثلا يتصف تارة بالقيام و اخرى بنقيضه و العلم لا بد فيه من ان يطابق
معلومه فيتغير ايضا بحسبه فلا يكون الواجب على هذا التقدير واجبا بل حادثا
لان محل الحوادث حادث و الثاني باطل لانا نعلم بالبديهة ان هذه الافعال
المتقنة المشاهدة في الجزئيات لا تستند الى عديم العلم و الجواب مختار انه
عالم بالجزئيات و التغير اللازم في العلم انما هو في الاضافات لا في الذات اى
لا في صفاته الحقيقية فان علمه تعالى صفة واحدة حقيقية قائمة بذاته و متعلقة بالمعلومات
كلها فاذا تغيرت لم تتغير تلك الصفة بل تغيرت تعلقاتها و اضافاتها فيلزم تغير في امور
اعتبارية لا في صفات حقيقية و انه جائز في الواجب كما سيأتي و لنقتصر على هذا القدر
فان هذه من الشبهات التي طول لها الكتب وعدو ذلك التطويل تبحرا في العلوم ولو
سعى في التحقيق و التدقيق و عليك بعد الاحاطة بما نبهناك عليه ان تفصل بقية
الامثلة ان تجد من امثالها الا ما هي غير محتاجة للمقصد الاول ما ثبت ان الصانع
تعالى واجب وجوده و ممتنع عدمه فقد ثبت انه ازلي ابدي و لا حاجة الى ان يسند
قال الامام الرازي في الاربعين لما ثبت انتهاء الموجودات الى واجب
الوجود لذاته

والعدم على الواجب ممتنع للزوم كونه تعالى ازليا ابديا فلا حاجة الى جعله مستدلا على حدة ولكن
المتكلمين لما لم يسلكوا تلك الطريقة بل اثبتوا ان هذه الممكنات الجسمانية محتاجة الى
موجود سواها احتاجوا في ذلك الى وجوه اخر فقالوا مثلا لو لم يكن ازليا بل كان حادثا لاحتاج
الى محدث اخر ويتسلسل ولو لم يكن باقيا فاما ان يكون عدمه بعد وجوده اما لذاته وهو باطل
واما لفاعل وهو ايضا محال لان العدم نفي محض فيمتنع كونه بالفاعل واما لطريان ضد
وانه مستحيل لان العدم اقوى فاندفاع الضد به اولى من انعدامه بالضد واما لزوال
شرط وهو ممتنع لان الحادث لا يجوز شرطا للقديم وان فرض انه شرط قديم نقلنا
الكلام اليه ولزم التسلسل ولما بطل الاقسام كلها امتنع طريان العدم على الصانع والمص
صرح باول كلامه ثم اشار الى آخر بقوله والمتكلمون انما احتجوا بوجوه اخر عليه اي على
كون الصانع ازليا ابديا قبل اثباته ذلك اي قبل اثبات كونه واجبا وعنه اي عن
الاحتجاج بتلك الوجوه على هذا المطلوب بان كونه واجبا غنى فلا نطول به الكتاب
كما طول به الامام كلامه على ما اشرنا اليه المقصد الثاني في ان ذاته تعالى مخالفة لسائر
الذوات اليه ذهب نفاة الاحوال قالوا والمخالفة بينه وبين الذوات المخصوصة لا لامر
زائد عليه وهو مذهب الشيخ الاشعري وابي الحسين البصري فانهما قالا المخالفة بين
كل موجود وبين غيره من الموجودات انما هي بالذات وليس بين الحقائق اشتراك الا في
الاسماء والاحكام دون الاجزاء المقومة وعلى هذا فهو منزه عن المثل اي المشارك
في تمام الماهية والند الذي هو المثل المنادي تعالى عن ذلك علوا كبيرا وقال
قدماء المتكلمين ذاته تعالى مماثلة لسائر الذوات في الذاتية والحقيقة وانما يمتاز عن
سائر الذوات باحوال اربعة الوجوب والحيوة والعلم التام والقدرة التامة اي
الواجبية والحيية والعالمية والقادرية اثباتا لما تبين هذا عنه اي على الحال واما عند
ابي هاشم فانه يمتاز عما عداه من الذوات بحالة خامسة هي الموجبة لهذه الاربعة تسمى
بالالهية قالوا ولا يرد علينا قوله تعالى ليس كمثله شيء فان المماثلة المنفية ههنا هي
المشاركة في اخص صفات النفس دون المشاركة في الذات والحقيقة فان قيل الحكم
في الموقف الثاني الموجودية بدل الوجوب وهو الموافق لما في المحصل ولا نزاع في ان
الوجود عند مثبتي الاحوال مشترك بين الموجودات كلها فلا يتصور كونه مميزا قلنا المراد
بالموجودية المميزة هو الموجودية المفسرة بالواجبية فيرجع التمييز بالمعنى الى العدد
وبعد فمع المنافاة بين الكلامين لنا في اثبات مذهب الحق انه تعالى لو شارك غيره

غيره في الذات وبالحقيقة لكان له التعين ضرورة الاثنينية فان المتشاركين في تمام الماهية
لابد ان يتمايزا بتعين وتشخص ضرورة مغايرة هويتهما وتعددهما ولا شك ان ما به
الاشتراك غير ما به الامتياز فيلزم التركيب في هوية كل منهما وهو ينافي الوجوب الذاتي
كما تقدم احتجوا على كون الذوات مشتركة بين الواجب وغيره بما مر في اشتراك الوجود من
الوجوه وتقريره بما يناسب ههنا ان الذات تنقسم الى الواجب والممكن ومورد القسمة مشترك
بين اقسامه وايضا فانا نجزم به اي بالذات مع التردد في الخصوصيات من الواجب
والجواهر والاعراض على قياس ما مر في الوجود وايضا فقولنا المعلوم اما ذات واما صفة
حصر عقلي فلولا ان المفهوم من الذات شيء واحد لم يكن كذلك والجواب ان المشترك
مفهوم الذات اعني ما يصح ان يعلم ويخبر عنه او ما يقوم بنفسه وانه اي مفهوم الذات
على الوجهين امر عارض للذوات المخصوصة المخالفة الحقائق على ان مآل قولهم الى ان
الاشياء متماثلة مع اختلافها في اللوازم وهو غير معقول ومآل قولنا الى عكس
ذلك وهو ممكن وهذا الغلط منشاؤه عدم الفرق بين مفهوم الموضوع الذي
يسمى عنوان الموضوع وبين ما صدق عليه هذا المفهوم اعني الذي يسمى ذات الموضوع
وقد ثبت في غير هذا الفن ان العنوان قد يكون عين حقيقة الذات وقد يكون جزءا لها
وقد يكون عارضا لها فمن اين يثبت التماثل والاتحاد في الحقيقة بمجرد اشتراك العنوان
وهذا الغلط اعني اشتباه العارض بالمعروض منشأ لكثير من الشبه في مواضع
عديدة فاذا تنبهت له اي لهذا المنشأ ووقفت على حاله وكيفيته اطلعت على ان اي
مغالطات عثرت على صرفه التي هي بناء فكره الطالب عليك تلك الشبه وقد مر على ان
مغالطة يشترك فيها ما مر ان من المغالطات منها اي من تلك الشبه قولهم الوجود مشترك
اذ به نجزم به ونتردد في الخصوصيات فيكون مقول الجزم به مفهوم الوجود لا ما صدق عليه
الوجود والجواب انه ان اريد ذلك المفهوم امر خارج عن حقائق افراده المخالفة فلا يلزم
حقيقة الوجود امرا واحدا اشترك فيه الموجودات وان النزاع انما وقع فيه لا في مفهوم عارض
لحقيقته ومنها قولهم الوجود زائد اذ يعقل الوجود دون الماهية كما في الواجب مثلا
وبالعكس اي تعقل الماهية دون الوجود كما في المثلث فلا يكون الوجود عينا ولا
داخلا قلنا فيه ما تقدم من ان الزائد مفهومه لا حقيقته ومنها الوحدة عدمية والا
فلنا اللازم منه ونحكم على تقدير صحته ان مفهوم الوحدة عدمي لا الوحدات باسرها
يلزم تسلسل الوحدات الوجودية الى ما لا نهاية لها ولا يلزم هذا التسلسل في ما صدق

علم بانه تعالى فبعضه وجودي وبعضه عدمي وبعضه زائد وبعضه نفس الماهية كما اشير
اليه اشارة في مباحث الوجود ومنها الصفات زائدة على الذات والالهات
المفهوم من العلم ومن القدرة ومن الصفة الاخرى شيء واحد سوى عين الذات
ولا شبهة في استحالته قطعا يكون ما صدق اي ما صدق عليه العلم والقدرة مثلا واحدا
واما المفهوم فلا يكون واحدا بل لكل منها مفهوم على حدة فاشتمال ذلك اكثر من
ان يحصى فلا يكلف مما ذكرنا اذ لا يخفى عليك حالها بعد نقل من الحكماء انهم قالوا ذاته
تعالى وجوده المشترك بين جميع الموجودات ومتميز عن غيره بقيد سلبي وهو عدم
عروضه لغيره بخلاف وجود الممكنات فانه عارض لماهية مغايرة له ووجوده ليس كذلك
وفي هذه العبارة نوع قصور والاظهر ان يقال ذاته الوجود المشترك بين الجميع و
متميز عن غيره بقيد سلبي وهو ان وجوده ليس زائدا عليه بل هو عينه بخلاف سائر
الموجودات فقال وجوده زائد على ماهياتها او نقال ذاته وجوده المجرد ليس بزائد جواب
بناء على اشتراك الوجود ومتميز عنها بعدم عروضه لماهية بخلاف وجودات الممكنات
فانها عارضة لماهياتها وهذا ابطاله ظاهر اما على المعنى الاول فلانه يلزم منه ان
يكون حقيقة الواجب امرا محمولا على جميع الممكنات حتى القاذورات فلا يخفى استحالته
واما على المعنى الثاني فلانه يلزم منه التساوي في الصفة الا ان زيد قال الامام ولم يتحقق
عندي هذا النقل عنهم بل قد صرحوا الفارابي وابن سينا بخلافه فانهما قالا الوجود المشترك
الذي هو الكون في الاعيان زائد على ماهيته تعالى بالضرورة وانما هو مقارن
لوجود خاص المبحث هل هو زائد على حقيقته او ليس بزائد **المقصد الثالث**
في ان وجوده نفس ماهيته كما هو مذهب الشيخ وابي الحسين والحكماء او زائد عليها كما هو
مذهب جمهور المتكلمين انه مساو لوجود الممكنات او مخالف قد تقدم في الامور العامة
ما فيه كفاية فلا معنى للاعادة المرصد الثاني في تنزيهه والصفات السلبية وفيه مقاصد
سبعة المقصد الاول انه تعالى ليس في جهة من الجهات ولا في مكان من الامكنة وخالف
فيه المشبهة وخصصوه بجهة الفوق ثم اختلفوا فيما بينهم فذهب ابو عبد الله محمد بن
كرام الى ان كونه في الجهة ككون الاجسام فيها وهو ان يكون بحيث يشار اليه انه ههنا
او هناك وهو مماس للصفحة العليا من العرش ويجوز عليه الحركة والانتقال وتبدل
الجهات وعليه اليهود حتى قالوا العرش يئط من تحته اطيط الرحل الجديد تحت الراكب
الثقيل وقالوا انه يفضل على العرش من كل جهة اربع اصابع وزاد بعض المشبهة كمضر

كمضر وكهمس واحمد الهجيمي ان المخلصين من المؤمنين يعانقونه في الدنيا والآخرة
ومنهم من قال هو محاذ للعرش غير مماس له فبعده عنه بمسافة متناهية وقيل بمسافة
غير متناهية ومنهم من قال ليس كونه في الجهة ككون الاجسام في الجهة والمنازعة مع هذا
القائل راجعة الى اللفظ دون المعنى والاطلاق اللفظي متوقف على ورود الشرع به لنا
في اثبات هذا المطلوب وجوه الاول لو كان الرب تعالى في مكان او جهة لزم قدم
المكان او الجهة وقد برهنا ان لا قديم سوى الله تعالى وعليه الاتفاق من المتخاصمين
الثاني المتمكن محتاج الى مكانه بحيث يستحيل وجوده بدونه والمكان مستغن عن المتمكن
لجواز الخلاء فيلزم امكان الواجب ووجوب الممكن وكلاهما باطل الثالث
لو كان في مكان فاما ان يحصل في بعض الاحياز او في جميعها وكلاهما باطل اما الاول
فلتساوي الاحياز في انفسها لان المكان عند المتكلمين هو الخلاء المتشابه وتساوي
نسبته الى ذات الواجب اليها فيكون اختصاصه ببعضها دون بعض اخر
منها ترجيحا بلا مرجح ان لم يكن هناك مخصص من خارج او يلزم الاحتياج الى احتياج
الواجب في تحيزه الذي لا ينفك ذاته عنه الى الغير ان كان هناك مخصص واما الثاني
وهو ان يكون في جميع الاحياز فلانه يلزم تداخل المتحيزين لان بعض الاحياز مشغول بالاجسام
وانه اي تداخل المتحيزين محال بالضرورة وايضا فيلزم على تقدير الثاني مخالطته
للقاذورات العالم تعالى عن ذلك علوا كبيرا الرابع لو كان جوهرا لا يخلو كونه الواجب
تعالى عرضا ولو كان جوهرا فاما انه لا ينقسم اصلا او ينقسم وكلاهما باطل اما الاول
فلانه يكون جزءا لا يتجزى وهو احقر الاشياء تعالى الله عن ذلك واما الثاني فلانه يكون
جسما وكل جسم مركب وقد مر ان التركيب ينافي الوجوب الذاتي وايضا قد بينا ان
كل جسم محدث فيلزم حدوث الواجب وهو محال اما ابطال الثاني لو كان الواجب
جسما لقام بكل جزء منه علم وقدرة وحيوة مغايرة لما قام بالجزء الاخر ضرورة امتناع
قيام العرض الواحد بمحلين فيكون كل واحد من اجزائه مستقلا بكل واحد من صفات
الكمال فيلزم تعدد الالهة وهذا الاستدلال يلزم ان يكون الانسان الواحد عالما قادرا
احياء فلا ينفك قبله بالانسان الواحد بل انه فيه وهذا الاستدلال ضعيف بجواز
قيام الصفة الواحدة بالمجموع من حيث هو مجموع فلا يلزم ما ذكر من المحذور وما قال
في نفي المكان عنه تعالى لو كان في مكان لكان مساويا للمتحيزات في الماهية فيلزم
اما قدم الاجسام او حدوثه لان المتماثلات متساوية في الاحكام وهو اي هذا الاستدلال

نا، عطا حاصل الاجسام بل عطا حاصل المجردات بالذات وانما يقال لو كان متحيزا لساوى الاجسام
في التحيز ولا يلزم منه ان يخالفها بغيره فيلزم التركيب في ذاته وقد علمت في صدر الكتاب ما فيه
وهو ان الاشتراك والتساوي في العوارض لا يستلزم التركيب الحجة الخصم على اثبات
الجهة والمكان بوجوه ثلثة الاول ضرورة العقل اي بديهة تحكم بان كل موجود فهو
متحيز او حال فيه متحيز فيختص بجهة ومكان اما اصالة او تبعا والجواب منع الضرورة بل
وانما ذلك حكم الوهم بالضرورة وانه غير مقبول في غير المحسوس وربما يستعان في تصوره
اي تصور الموجود لا مختص بحيز اصلا بالانسان الكلي المشترك بين افراده وعليته فانها
موجود بينه وليست بمتحيزة قطعا اما الاول فلانه لو كان متحيزا او حالا فيه لاختص بمقدار
معين ووضع مخصوص فلا يطابق افرادا متباينة المقادير والاوضاع فلا يكون مشتركا
بينها واما الثاني فلان العلم بالماهية الكلية لا يختص بمقدار ووضع مخصوصين والا لم
على بتلك اي بهذه فان قلت الانسان مشترك لا بد ان يكون له اعضاء مخصوصة
عين ويد وظهر وبطن وغيرها على اوضاع مختلفة ومقادير متناسبة واعدادها ومعا ولا
شك في انه من حيث هو كذلك متحيز قلت هذا انما يلزم اذا لم يؤخذ تلك الاعضاء
من حيث انها كلية مشتركة ولا شبهة الثاني ان الانسان الكلي ماخوذه كذلك وانما قال وربما
يستعان في تصوره ولم يقل وربما يستدل عليه لان الاستدلال به موقوف على وجود الكلي
الطبيعي ووجود العلم به في الخارج مع انه مختلف فيه بخلاف الاستعانة المذكورة فانها تتم مع
ذلك الاختلاف الثاني كل موجودين فاما ان يتصلا او ينفصلا فهو اي الواجب تعالى
ان كان متصلا بالعالم فمتحيز وان كان منفصلا عنه فكذلك والجواب منع الحصر بوجوب الافراد
الاول اي من الاحكام الوهمية وقد عرفت ان احكامه لا تقبل في غير المحسوسات لكنها
قد يشبه بالاوليات فتخفي انها منها الثالث انه اما داخل العالم او خارج العالم او لا
داخله ولا خارجه والثالث خروج عن المعقول وهي تسفيه بديهة العقل والاولان يثبتان
المطلوب وهو انه متحيز وفي جهة والجواب انه لا داخل ولا خارج وهذا خروج عن الموهوم
دون المعقول الرابع الموجود ينقسم الى قائم بنفسه وقائم بغيره والقائم بنفسه هو المتحيز بالذات
والقائم بغيره هو المتحيز تبعا وهو اي الواجب تعالى قائم بنفسه فيكون متحيزا بذاته والجواب
منع التفسير فان القائم بنفسه هو المستغني عن محل يقومه وليس يلزم منه بهذا كونه متحيزا
بذاته والقائم بغيره هو المحتاج الى ذلك المحل ولا يلزم منه كونه متحيزا تبعا وقد يقال
تقريره اي تقرير الوجه الرابع اجماعا على انه تعالى صفات قائمة بذاته ومعنى القيام

القيام هو التحيز تبعا فيكون هو متحيزا بالاصالة والجواب بان القيام هو الاختصاص الناعت
كما مر الخامس الاستدلال بالظواهر الموهمة بالتجسيم من الايات والاحاديث نحو
قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وجاء ربك والملك صفا صفا وان الذين
عند ربك اليه يصعد الكلم الطيب تعرج الملائكة والروح هل ينظرون الا ان ياتيهم
الله في ظلل من الغمام أأمنتم من في السماء ان يخسف بكم الارض وما قيل في ظلال قاب
قوسين او ادنى وحديث النزول وهو انه تعالى ينزل الى سماء الدنيا في كل ليلة وفي رواية
في كل ليلة جمعة فيقول هل من تائب فاتوب عليه هل من مستغفر فاغفر له وقوله عليه
للجارية الخرساء اين الله فاشارت الى السماء فقرره ولم ينكر وقال انها مؤمنة فالسؤال
والتقرير المذكوران يشعران بالجهة والمكان والجواب انها ظواهر ظنية لا تعارض اليقينيات
الدالة على نفي المكان والجهة كيف وانها تعارض دليلان وجب العمل بهما فاما ما كان سائر
الظواهر اجمالا ويفوض تفصيلها الى الله كما هو راي من يقف على الا الله وعليه اكثر
السلف كما روي عن احمد الاستواء معلوم والكيفية مجهولة والبحث عنها بدعة واما التفصيل
كما هو راي طائفة فنقول الاستواء الاستيلاء نحو قوله قد استوى عمرو على العراق من غير سيف
ودم مهراق والعندية بمعنى الاصطفاء والاكرام كما يقال فلان قريب من الملك وجاء
ربك اي امره واليه يصعد الكلم الطيب اي يرتضيه فان الكلم عرض يمتنع عليه الانتقال
ومن في السماء اي حكمه وسلطانه او ملك من الملائكة موكل بالعذاب للمستحقين وعليه
فقس سائر الايات والاحاديث والعروج اليه هو العروج الى موضع يتقرب اليه
بالطاعة فيه واتيانه في ظلل اتيان عذابه والدنو هو قرب الرسول اليه بالطاعة
والتقدير بقاب قوسين تصوير للمعقول بالمحسوس والنزول محمول على اللطف والرحمة
وترك ما يستدعيه عظم الشان وعلو الرتبة على سبيل التمثيل وخص بالليل لانه مظنة
الخلوات وانواع الخضوع والعبادات والسؤال بابن استكشاف عما ظن انها
معتقدة له من الالهة الارضية فلما اشارت الى السماء علم انها ليست وثنية وتخلل
اشارتها على انها ارادت كونه تعالى خالق السماء فحكم بايمانها الى غير ذلك من التاويلات
التي ذكرها اهل العلم لهذه الايات والاحاديث ونظائرها فارجع الى الكتب المبسوطة
لظهورها **المقصد الثاني** في انه تعالى ليس بجسم وهو مذهب اهل الحق وذهب
بعض الجهال الى انه جسم ثم اختلفوا فالكرامية اي بعضهم قالوا هو جسم اي موجود
وقوم اخرون منهم قالوا هو جسم اي قائم بنفسه فلا نزاع معهم على التفسيرين الا

في التسمية اي اطلاق لفظ الجسم عليه وما عداها الموقف ولا نتوقف بمنها والمجسمة قالوا
هو جسم حقيقة فقيل مركب من لحم ودم كمقاتل ابن سليمان وغيره وقيل هو نور
يتلألأ كالسبيكة البيضاء وطوله سبعة اشبار بشبر نفسه ومنهم اي ومن المجسمة من يبالغ
ويقول انه على صورة انسان فقيل شاب امرد جعد قطط اي شديد جعودة الشعر وقيل
هو شيخ اشمط الرأس واللحية تعالى الله عن قول المبطلين والمعتمد في بطلانه انه لو كان
جسما لكان متحيزا واللازم قد ابطلناه في المقصد الاول وايضا يلزم تركبه وحدوثه
لان كل جسم كذلك وايضا ان كان جسما لاتصف بصفات الاجسام اما كلها فيجمع
فيجتمع الضدان او بعضها فيلزم الترجيح بلا مرجح اذا لم يكن هناك مرجح من خارج وذلك
لاستواء نسبة ذاته تعالى الى تلك الصفات كلها او الاحتياج الى احتياج ذاته في الاتصاف
بذلك البعض الى غيره وايضا فيكون متناهيا بناء على تناهي كونه جسما فيختص لا محالة
بمقدار معين وشكل مخصوص فاختصاصه بهما دون سائر الاجسام يحتاج الى مخصص
خارج عن ذاته لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح ويلزم الحاجة الى الغير في الاتصاف
بذلك الشكل والمقدار وتحقيقه ما تقدم من ان كل موجود اما متحيز او حال في المتحيز
كما يشهد به البديهة والثاني محال لا يتصور في حقه تعالى والاول هو الجسم وايضا
قائم بنفسه جسم وايضا الآيات والاحاديث دالة على كونه جسما والجواب
المقصد الثالث في انه تعالى ليس جوهرا ولا عرضا اما الجوهر معقول انه مسلوب عنه
تعالى اما عند المتكلم فلانه المتحيز بالذات وقد ابطلناه واما عند الحكيم فلانه ماهية
اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع وذلك انما يتصور فيما وجوده غير
ماهيته ووجود الواجب نفس ماهيته فلا يكون جوهرا عندهم ايضا واما العرض
فلاحتياجه في وجوده الى محله والواجب تعالى مستغن عن جميع ما عداه المقصد
الرابع انه تعالى ليس في زمان اي ليس وجوده وجودا زمانيا ومعنى كونه الوجود
زمانيا انه لا يمكن حصوله الا في زمان كما ان معنى كونه مكانيا انه لا يمكن حصوله الا في
مكان هذا مما اتفق عليه ارباب الملل فلا نعرف فيه للعقلاء خلافا وان كان مذهب
المجسمة يجر اليه كما يجر الى الجهة والمكان اما عند الحكماء فلان الزمان عندهم مقدار
حركة محدد الجهات فلا يتصور فيما لا تعلق له بالحركة والجهة وتوضيحه ان النحو التدريجي
زماني بمعنى انه يتقدر بالزمان وينطبق عليه ولا يتصور وجوده الا فيه والنحو الوقتي مختص
بالآن الذي هو طرف الزمان وما لا تغير فيه اصلا لا تعلق له بالزمان قطعا نعم وجوده

وجوده تعالى مقارن للزمان وحاصل مع حصوله والا لانه زماني او آني اي واقع في احدهما
قطعا واما عندنا فلانه اي الزمان متجدد مقدر به متجدد فلا يتصور في القديم فانه يعتبر
حصول الزمان به امتنع ثبوته له تعالى سبحانه على ما يعطيه هذا الاصل الذي مهدناه انما يعلم
مما ذكرناه انا نستحيل تعلق العالم حادثا بالحدوث الزماني كما هو رأينا والذاتي كما هو رأي
الحكيم فتقدم الباري سبحانه عليه لكونه موجدا اياه وليس تقدما زمانيا والا لزم كونه
تعالى واقعا في الزمان بل هو تقدم ذاتي عندهم وقسم سادس عندنا كتقدم بعض
اجزاء الزمان على بعضها ويعلم ايضا ان بقاءه ليس عبارة عن وجوده في زمانين
والا كان تعالى زمانيا بل هو عبارة عن امتناع عدمه ومقارنته مع الازمنة
ولا القدم عبارة عن ان يكون قبل كل زمان زمان والا لم يتصف به الباري وانه
اي ما ذكرناه من انه تعالى ليس بزماني يسقط القول في ورود ما ورد من الكلام الازلي
بصيغة الماضي ولحوق الامور المستقبلة الواقعة فيما لا يزال بقوله تعالى انا ارسلنا نوحا
وذلك لانه اذا لم يكن زمانيا لا يكون ذاته ولا صفاته كان نسبة كلامه الازلي
الى جميع الازمنة على السوية الا ان حكمته تعالى اقتضت التعبير عن بعض الامور بصيغة
الماضي وعن بعضها بصيغة المستقبل فيسقط ما تمسك به المعتزلة في حدوث القرآن من
انه لو كان قديما لزم الكذب في امثال ما ذكر فان الارسال لم يكن واقعا قبل الازل
وههنا اسرار اخر لا نبوح بها لعدم فطنتك منها انا اذا قلنا كان الله موجودا في
الازل وسيكون موجودا في الابد وهو موجود الآن لم نرد به ان وجوده واقع في تلك
الازمنة بل اردنا انه مقارن معها من غير ان يتعلق بها كتعلق الزمانيات ومنها
انه لو ثبت وجود مجردات عقلية لم يكن ايضا زمانيا ومنها انه اذا لم يكن زمانيا لم يكن
بالقياس اليه ماض وحال ومستقبل فلا يلزم من علمه بالجزئيات تغير في علمه اذ يلزم
ذلك اذا دخل فيه الزمان المقصد الخامس في انه تعالى لا يحل في غيره لما علمت في عموم
اي في الموقف الثاني من امتناع الحال الا في متحيز مطلقا وفي انه تعالى لا يجوز ان يحل في
غيره وذلك لان الحلول هو الحصول على سبيل التبعية وانه ينفي الوجوب الذاتي
وايضا لو استغنى عن المحل لذاته لم يحل فيه اذ لا بد في الحلول من حاجة ويستحيل ان
يعرض الغني بالذات ما يحوجه الى المحل لان ما بالذات لا يزول بالغير والا احتاج اليه
اي الى المحل لذاته فان الاستغناء وعدم الاحتياج فلا واسطة بينهما ولزم ح مع
حاجة الواجب قدم المحل فيلزم الحال الآن وايضا اذا حل في شيء فان الحل ان قيل الا

لزم انقسامه وتركبه واحتياجه الى الاجزاء وهو باطل والا اى وان لم يقبل الانقسام
كالجوهر الفرد كان الواجب احقر الاشياء والحلول فيه وايضا فلو حل في جسم فمن انه قابل
للحلول في الجسم والاجسام متساوية في القبول لتركبها من الجواهر الافراد المتماثلة
واما التخصيص ببعض الاجسام دون بعض للفاعل المختار فلا يمكن الجزم بعدم حلوله
في البقة والقذاة وانه ضروري البطلان والحكم معروف بعدما اتفق عليه بان معنى
حلوله في الغير هو حصول جزئه تبعا لحصول المحل فيلزم كونه متحيزا وذا جهة وقد ابطلناه وقد عرفت
ضعفه لان الحلول عبر بالاختصاص الناعت دون التبعية في الحيز كيف واية
لصفاته تعالى فانها قائمة بذاته ولا تحيز هناك حتى يكون المحل ذا حيز لا الحال صفة في
غيره لان الاستقلال لا يتصور على الصفة وانما هو من خواص الذوات لا مطلقا
بل الاجسام واعلم ان المخالف في هذين الاصلين اعني عدم الاتحاد وعدم الحلول
طوائف ثلاث الاولى النصارى ولما كان كلامهم مخبطا ولذلك اختلف في نقل
اشار الى ما هو المقصود فقال وضبط مذهبهم انهم اما ان يقولوا باتحاد ذات
الله تعالى بالمسيح او حلول ذاته فيه او حلول صفة كل ذلك اما بدنه اى بدن عيسى
او نفسه فهذا اثنا عشر واما ان لا يقولوا بشيء من ذلك وح فاما ان يقال اعطاه الله
قدرة على الخلق والايجاد اولا ولكن خصه الله تعالى بالمعجزات وسماه ابنا [illegible]
اكراما كما يسمى ابراهيم خليلا فهذه ثمانية احتمالات كلها باطلة الا الاخير فالسبع
الاولى باطلة لما سلف من امتناع الاتحاد والحلول والثامن باطل لما سبق ان
لا موثر في الوجود الا الله وهذا الكلام اجمالي واما التفصيل مذهبهم فسنذكره في خاتمة
الكتاب كان في عزمه انه اشار هناك الى جميع الملل والنحل ثم رد عنه لكنه بعد اتمام
الكتاب راى الاقتصار على بيان الفرق الاسلامية خوفا من الاملال الطائفة
الثانية النصيرية والاسحاقية من غلاة الشيعة قالوا ظهور الروحاني بالجسماني
لا ينكر ففي طرف الشر كالشيطان فانه كثيرا ما يتصور بصورة انسان ليعلمه الشر ويكلمه
بلسانه وفي طرف الخير كالملائكة فان جبريل كان يظهر بصورة دحية الكلبي والاعرابي
فلا يمتنع ح ان يظهر الله تعالى في صورة بعض الكاملين واولى الخلق بذلك اشرفهم
واكملهم وهو العترة الطاهرة وهو من يظهر فيه العلم التام والقدرة التامة من
الائمة من تلك العترة ولم يتحاشوا عن اطلاق الالهة على ائمتهم وهذه ضلالة
بينة الطائفة الثالثة بعض المتصوفة وكلامهم مخبط بين الحلول والاتحاد

الطائفة الثانية

واحرى هذا الدليل مركب في الحقيقة من ثلاثة اقيسة الظاهر انه لا حاجة في اثبات ذلك القول
الى ذلك الدليل ملاحظة اتصاف الحادث بالوجود بل بالعدم او بالخروج منه اليه الذي هو مبني مقدمة
واحدة من ذلك الدليل كاف في اثباته وانت تعلم ان الاستدلال بها مبني على القول بعليتهما على ما
اشار اليه في الشرح واعلم ان من ذهب الى علية الحدوث للاحتياج لا احتياج له في اثبات قولنا كل حادث
فله محدث الى الاستدلال بل مجرد ملاحظة الحدوث كاف في الحكم على الطرف المذكورة الان نعم ان ملاحظة
الحدوث لا يستلزم ملاحظة عليته للاحتياج الى المؤثر حتى يحصل الغناء عن الاستدلال بل انما يحصل الغناء
عنها حال ملاحظة الحدوث فاحتيج الى الاستدلال وانت خبير بان في ذلك بعدا غير خفي على الذكي
لانه مركب الجهل لك ان تثبت انكار العالم الجوهري بل انكار العالم مطلقا بالحدوث اذ الحدوث لا يكون
الا لممكن وقد تقدم مؤنة اثبات الحدوث وهذا الطريق احسن مما ذكره في الكتاب والواجب لا ترتب
فيه الى [illegible] بل هو واحد حقيقي مما لا شبهة فيه ان المقصود في هذا المقام اثبات الواجب لذاته فكيف يؤخذ
في اثبات مقدمة دليله مقدمة تتوقف على اثبات الواجب لذاته فليس هذا الا مصادرة ويمكن ان
يدفع بان تلك المقدمة يؤخذ صفته بلا توقف على وجود الواجب لذاته في الخارج على الوجه الذي يحفظ
في هذا المقام ولا يرد عليه ذلك بان المقصود بالبيان اثبات الصانع على ما اشار اليه بقوله المقصد الاول
في اثبات الصانع لا اثبات الواجب لذاته واعلم انه اذا كان يستدل به انكار كل فرد من افراد العالم
الجوهري كان الاول اولى القول المعنى كثير بحاجته كما لا يخفى على المتامل في سياق الكلام اما في الانفس فقد قال
كما ان الاعراض الحادثة ينقسم الى ما في الافاق والانفس كذلك الجواهر الحادثة ينقسم اليهما بل نقول كل من
الاعراض والجواهر ينقسم اليهما باعتبار الحدوث والامكان فلا وجه لتخصيص الحدوث بالاعراض
مثل ما بينا بعد ما قد تحقق ان المراد بالافاق في مقابلة الانفس ما خرج من نفس الناظر من الاثار والايات
فكل العالم المتعلق بثبوت الواجب لذاته الى صرفه حدوث الاعراض حال انقلاب النطفة الى ما انقلب
اليه [illegible] فاسم العلم بحدوث الاثار في الافاق لا الانفس والقول بان الناظر المفكر فاني حال
نطفة حادثة الى وحدتها على حال انقلاب نطفة مادة غيره فاستدل بما حدوث من انقلاب نطفة ذاته
على ما استدل عليه [illegible] ولا يخفى عليك ان النطفة من انقلاب النطفة لو كان بانه على ما هو
المتبادر [illegible] الانقلاب يستدل به على ثبوت الواجب لذاته مع انه ليس كذلك فالاولى ان يحمل
على الابتداء به [illegible] المعنى مثل ما بينا بما يشاهده ناشئة من الانقلاب وهو الاشكال المخصوصة وغيرها
من الاعراض الناشئة من الانقلاب وتلك الامور الناشئة منه هي التي عبر عنها الشارع بالاطوار
[illegible] لما يحكم العقل [illegible] ان امكان الاعراض باعتبار وجوده [illegible] الى وجوده في نفسه
كالامكان باعتبار وجوده الرابطي اى وجوده لغيره وهو الذي اريد بامكانه [illegible] الى محله ما يستدل
على وجود المؤثر فلا حاجة لتصحيح امكان الاعراض ما قيده به [illegible] ان ذلك التقييد انما اخذه
من عبارة [illegible] وهو ان الاجسام متماثلة [illegible] جائز او يلزم من انها [illegible] امكان الاعراض

استدل به عليه على ثبوت الواجب لذاته منحصر في امكان الاعراض باعتبار الوجود في الرابطة انما يتم
انما يرد على قول المص لا على الشارح وحمل كلام المص على انه قول على سبيل التمثيل مما لا يحتمله   كما استدل موسى
عليه السلام في ان هذا الاستدلال من امكان العرض لا حدوثه خفاء كما لا يخفى فمن ان يحمل على ...
وقد تعالى الاعطاء وبطل الاستدلال بالامكان لان الواجب والممتنع يمتنع ان يتعلق به الاعطاء يعني
الامكان وفيه ما فيه   المطاعن اي الاشارة الى معنى الطائفة المقتضي الاثار ... من تركيبها من الجواهر
المتخالفة فيه ان تكون الجواهر الفردة متخالفة اي متماثلة اذ المراد التي يسمى ههنا التماثل لا ما هو المصطلح
فيما بينهم اعني الاتحاد في الحقيقة على مذهب جمهور المتكلمين اذ بعضهم قائل باختلاف حقائقها على ان الاستدلال
بحقائق الاجزاء على ان تماثل المركب منها منقوض بتركب الاعداد المتخالفة الحقائق من الوحدات المتفقة الحقيقة
على ما هو الحق عندهم والقول بان الاعداد والوحدات امور اعتبارية مما لا يسمع على انه الحكماء والمتكلمين
يوجود بجامع تحقق الاعداد ومركبة من الوحدات   مخصص الى فرد ما فيستن في ذكره بانه يجوز ان يكون المخصص
امرا اعتباريا واجب الثبوت فلا تكاملي ... خصوصياتها وجوبه فلا يثبت بامكان الاعراض
نعم لا يحتاج الى الواجب لذاته فلا يجدي في ذلك طائلا ثم بعد هذه الوجوه لان التردد المستفاد
منه انما يكون بين الواجب الوجود والممكن الوجود في نفسهما ولا شبهة في ان ... انما يرد على ما
استفيد من كلام الشارح في المص من ان المستدل به امكان وجود العرض لغيره واما اذا كان المستدل
به امكان وجود العرض في نفسه فلا   تطويل اي لان في كل واحد من الوجوه الاربعة تطويلا ورجوعا
الى اعتبار الامكان وحده الذي هو مدار استدلال الحكيم فالاولى ان يقتصر ويستدل بالامكان وحده
كما استدل به الحكيم في المسلك الثاني كما اشار اليه في عبارة المص اشارة خفية حيث قال في هذا المسلك
طرق لوثاقات كان كل من التطويل والرجوع اعتراضا على حدة واما اذا كان النظر الى الفحص لان
استدل به الحكيم سواء كان على الوجه الذي حقق في المسلك الثاني او غيره كما قال هذا ممكن فله مؤثر فذلك
المؤثر اما واجب لذاته الى آخره فقرر كان مجموع الرجوع والتطويل اعتراضا واحدا فان قيل الرجوع انما
يظهر اذا كان الاستدلال بالحدوث وحده كما في الوجهين من الوجوه الاربعة واما اذا كان الاستدلال
بالامكان كما في الوجهين الاخرين منها فلا يظهر ذلك قلت انما حكم بالرجوع مطلقا باعتبار ان استدلال
المتكلم انما يكون بالحدوث وبالمجموع المركب وبالامكان بشرط الحدوث وان كان ذلك مما لا ... فيه ظاهر
الاستدلال على ما اشار اليه ... واعلم انه لا يبعد بعيدا ان يحمل كلام الشارح على ان مجموع الوجوه الاربعة
من حيث المجموع تطويلا ورجوعا لا ان كل واحد منها كذلك ... وانت تعلم ان مقابل الواجب لذاته الممكن بعد
ان المراد بالامكان الذي يرجع اليه الاستدلال هو الامكان وحده   فظهر ان المفهوم من هذا الكلام ان
المشهور من المتكلمين يستدلون بحدوث الاجسام والاعراض فقط لا بحدوثهما وامكانهما على ما يفهم من
قول المص الا ان عبارة المص لا تفيد ذلك افادة بينة   ولا امكن ولا شك انه يجوز كونه حادثا ممكنا
منتهيا الى الواجب لذاته فالعبارة غير خالية عن المناقشة   والثالث هو الخط لا خفاء في انه لازم

دليل

دليل على ان الممكن القديم المؤثر في الجواهر والاعراض غير موجود على ما ذهب اليه الحكماء من بعض الممكنات
الامر الثالث هو الخط اذ القول بان ذلك الحكم ... على ما ذهب اليه المتكلمون من نفي المؤثر المذكور لاجل
بطلان الا ان يقال بعض الكلام والثالث هو الخط اذ لنا دليل على انتفاء الممكن القديم المؤثر في
الجواهر والاعراض وفيه بعد لا يخفى   وهو ان في الواقع هذا الدليل بعد اثبات واجب
الوجود لذاته لا صانع للعالم على ما تقتضيه عنوان هذا المقصد وكذا بعض الادلة الآتية
او امكانه واما اشتمال هذا المسلك على تقدير كون ذلك الموجود ممكنا فهو غني عن مؤنة اثبات
كونه ممكنا اذ التقدير المذكور يجتمع مع كون ذلك الموجود غير ممكن وهو ظاهر غاية الظهور
والجواب عطف على الاسولة ظاهر غير صحيح الا ان يوجه التوجيه على ما لا يتبادر وعطفه على ما يوجه
صحيح غير ظاهر   لا شك في ان وجود الممكن قد يقال هذه العبارة شائعة في مقام دعوى البداهة
وظاهر ان العلم بوجود ممكن اذا كان بديهيا سقط مؤنة اثبات امكان وجود الممكن فيخالف ذلك
ما ذكره سابقا في الكلام الا ان يقال المتوهم ما سبق ان اثبات امكان وجود العالم يحتاج الى مؤنة لا
اثبات امكان وجود ممكن على ما هو المقصود ههنا   كالمركبات والتمثيل بها بناء على ان العلم
بامكان وجودها بعد العلم بوجودها بين لا شبهة فيه بخلاف البسيط فان العلم بامكانه ووجوده بعد
العلم به مما يحتاج الى بيان   وان تسلسلت لا خفاء في ان الدور على تقدير انتفاء الشقين الاولين
كالتسلسل يحتمل في العبارة انه ان يقال وان تسلسلت الممكنات او دارت او على تقدير وجود
الدور كالتسلسل يحصل المقصود اعني اثبات الواجب لذاته بعين ما ذكر فيه الكلام الا ان يقال قد
يكتفى بالتسلسل في مقام يلزم فيه احدهما بناء على استلزام الدور التسلسل على ما هو المشهور فيما بينهم واعلم
ان حاصل هذا المسلك على ما قرره الشارح انه وجود ممكن ما اما صادر عن الواجب لذاته ابتداء
او صادر عنه انتهاء او صادر عن ممكن وذلك الممكن الاخر على الاخر الى غير النهاية وايا ما كان يحصل
المط اما على تقدير الاول والثاني فظ واما على الثالث فلان المجموع المركب الذي كل منه فرض ممكنا
موجودا ممكن فلكل ممكن موجود لا بد من علة موجودة يرجح وجوده على عدمه رجحانا يحصل به الوجود
على ما قرره تلك العلة اما نفس الشيء او لا يخفى عليك ان احتياج مجموع السلسلة من حيث المجموع الى علة موجودة
على ما ذكر انما يعقل اذا كان المجموع من حيث المجموع امكانا وجوديا غير امكانات الاجزاء ووجودا غير وجوداتها واما
اذا كان امكانه ووجوده عين امكانات الاجزاء ووجوداتها فلا يعقل احتياج ذلك المجموع الى علة
بل علل وجودات الاجزاء كافية في وجوده ومن البين المعلوم ان امكان المجموع ووجوده عين امكانات
الاجزاء ووجوداتها او وجد زيد وعمرو بالايجاد بن لم يحتج مجموعهما وجودا الى ايجاد غير ايجادهما ...
صرح في هذا الكتاب في مباحث العلة والمعلول في الوجه الاول في ابطال التسلسل بان علة مجموع السلسلة
من حيث المجموع علل اجزائها وهذا البين الا انه قد تقدم صريحا   ولا المجموع اجزاؤه الا كالاحتياج الشيء
مجملا مفصلا لكونه مفصلا تعرض له بعد التعرض بان علة المجموع المركب لو كونه لا يكفي نفسه لا يقال ...

الشيء باعتبار وجوده الاجمالي معلولا لا باعتبار وجوده التفصيلي على ما هو المقرر بين الموقوف والموقوف
لانا نقول ذلك غير جار في الموجودات الخارجية دون الوجودات العقلية ووجود السلسلة وجود
خارجي بعضها الممكن الموجود فيها موجود اخارجيا ولا يمكن الوجودان متخصصين في الخارج للشيء باعتبار
الاجمال والتفصيل بخلاف الاجمال والتفصيل للاشياء الذهنية فانه يتحقق هناك باعتبار تحقق التغاير
بين الوجودين كوجود الموقوف والموقوف او على الكل الى لو كان علة العلة للجميع السلسلة من حيث
الجميع باعتبار افاضته وجوده مغاير لوجودات اجزائها على ما هو الظاهر من اجتماع الجميع الذي فرض كل
جزء منه موجود الممكن وان كان ذلك على ما وقفنا عليه على ما قررناه لم يلزم من عدم كون علة الجملة فاعلة وجود
مغاير لوجود اجزائه علة لكل جزء لافاضته وجوده ان لا يكون علة الجميع بعضه لان وجوده غير وجود اجزائه
على ما بينا انه البين المعلوم مع ان كون الجميع موجودا بذلك الوجود لا يستدعي علة مغايرة لما في السلسلة
وما قررنا انفا ان الحكم باستناد شيء من السلسلة الى علة الجملة يحل به انقطاعها معللا بانه لو لم تستند
البعض منها لم يتحقق الاستناد الجملة الى ما هو علة له وهو خلاف المفروض منظور فيه على النفي
لعله لكون الجزء علة لنفسه ولعلله هذه العبارة وفي بعض العبارات الآتية ان جميع الممكنات موجودة
سلسلة واحدة يجب لا يستدعيها واحد منها مع ان اجتماع الممكنات جميعا الى علة لم يلزم مما سبق وذلك
الى ذلك قول الشارح لا شك في وجود ممكن الوجود وان حمل ذلك على جميع الممكنات في سلسلة واحدة على ما
يقتضيه سياق الكلام لا يلزم من افتقاره الى علة الجميع وجوده ان يكون علته واجبا لذاته بل اللازم على ذلك
التقدير انه لا يكون علته خارجة عنه وذلك الخارج جاز ان يكون ممكنا ولا يجري ثم تعلل ثم ينقل الكلام الى ذلك
الممكن قائلا ان ذلك الممكن اما صادر عن الواجب ابتداء او ابتهاء او بتقدير ممكن آخر ممكن الا غير النهاية
واما ما كان يحصل المطلوب للسائل ان نقول ههنا مثل ما قال في السلسلة الاولى ولا يشتبه عليك ان
عود المعلل فاملا مثل ما قال غير نافع اذ نعترض ان نعترض مثل ما سبق وبذلك يحصل المقصد الذي هو
ابطال خلاف دليل المعلل التكرار الا ان غير المعلل ذلك الاسلوب حاكيا بان جميع الممكنات اما سلسلة واحدة
او سلاسل متناهية وغير متناهية فعلته اما ان يكون نفسه او جزءا منه او خارجا عنه والاولان
باطلان بعين ما ذكر فتعين الثالث ولا شك في انحصار الموجود في الممكن والواجب فتكون الوجود
الموقوف ذلك الجميع الواجب لذاته فلنا كل ولا بد ان يستند اسناده بعد اقامة الدليل على
ثبوت الواجب لذاته الى انقطاع التسلسل فهو زائد على ما هو الغرض الاصلي في هذا المقام وقد يجعل بعض
نفسه هذا الدليل دليلا على بطلان التسلسل من غير نظر الى ثبوت الواجب لذاته على ما بين في مباحث
العلة والمعلول في الوجه الاول في ابطال التسلسل ولا شبهة في ان ذلك انما يصح اذا فعل ما فيه انقطاع
السلسلة جزءا من الدليل المذكور المعتمد لثبوت الواجب لذاته لا زائدا عليه كما ذكر ويشعر
بالتنافي المقصود من هذا الكلام ان كون الممكنات مجموعة يتوقف على كونها متناهية وهو متوقف على
على ثبوت الواجب لذاته اذ على تقدير عدم الواجب لذاته على وجه يقتضي الحكم بكون الممكنات مجموعة يستلزم

المصادرة و لا يخفى عليك ان مجرد استشعار ما في الدليل من المقدمة ما يتوقف على ثبوت المطلوب غير موقوف
على ثبوت المطلوب لا يستلزم المصادرة فلا بد ان يعتقد الاشعار على وجه يستلزم التوقف حتى يحصل ما فيه في هذا
المقام وانت تعلم ان ثبوت تناهي الممكنات لا يتوقف على ثبوت الواجب لذاته بل يحقق التناهي على
تقدير ان يكون العلة في الممكنات على سبيل الدور مع ان الواجب لذاته على هذا التقدير منتف كما انه على
تقدير التسلسل الا ان يقال ان الدور يستلزم التسلسل فلا يحقق التناهي في مادة الدور لتناهي ما لا يوجد الا على تقدير
ثبوت الواجب لذاته وفيه بعد لا يخفى وقد اعترض في مباحث العلة على الوجه المستنبط من هذا الدليل
في ابطال التسلسل ان لفظ الجميع وما يرادفه انما يطلق على المتناهي فلا يصح اطلاقه ههنا واجيب بما اجيب عن
هذا السؤال ولا تشتبه عليك ويعود ذلك الاعتراض ههنا وعدم ورود هذا السؤال هناك اذا المقصود
ثمة بطلان التسلسل لا اثبات الواجب لذاته فلا يلزم هناك المصادرة بواسطة اخذ لفظ الجميع في الدليل الدال
على بطلان التسلسل هو الممكنات باسرها الظاهر هذه العبارة يقتضي اشتمال السلسلة المفروضة على جميع
الممكنات على ما وعدناك في الكلام المتقدم هذا الاعتبار فيه اشارة الى ان الامور الغير المتناهية في
لو حظت مفصلة جاز اطلاق الجميع عليها اذا لوحظت على سبيل الاجمال كل واحد لا مما في في هذا
الترديد او الجميع لا يكون كل واحد ولا حاجة الى لا يخفى عليك انه لو اعتبر الهيئة على وجه يكون علة الجميع السلسلة
التي كل منها في ان علتها ماذا تحصل ما هو المقصود ولا حاجة الى اعتبار عدم الهيئة الاجتماعية ولو قرر الكلام
بان المراد انه لا حاجة الى اعتبار الهيئة الاجتماعية على وجه يكون جزءا من السلسلة لكان له شأنا للورود حيث
الا ان فيه كلاما في الشرح مرجح فيها لا يكون الهيئة معتبرة اصلا قال الشارح في حاشية شرح المطالع من وجه الايراد
السؤال على مذهب الامام في التصديق بان التصديق لا يكون عنده فيها من العلم الواحد من الامور المعلومة
بالضرورة فان الاشياء المتعددة لا تصير امرا واحدا ما لم يعتبر معها هيئة وهذا انما هي جزء صوري
للمركب انتهى كلامه ولا شبهة في دلالته على ان الهيئة في كل مركب لا بد ان تعتبر جزءا منه
قلنا لا نم ذلك مدار هذا الكلام على ما سبق من الحكمة في مباحث العلة والمعلول من ان تقدم العلة التامة
على المعلول في مادة يكون المعلول فيها مركبا من المادة والصورة ليس باعتبار تقدم الكل على الجزء من
حيث هو كل اذ مجموع الاجزاء هو الماهية بعينها فلا يتصور تقدمها على نفسها فتقدمها تقدم ما اذا كان هي
امرا او امورا هي تقدم العلة التامة تلك الصورة على المعلول باعتبار تقدم كل واحد من اجزائها و
لا يشتبه عليك ان بناء الكلام المذكور من المصنف على اعتبار نفس المعلول جزءا من العلة التامة ومن البين
المكشوف انه ليس كذلك وكيف لا وتعريف مطلق العلة بل تعريف العلة التامة يكذب ذلك فانه
لا يصح لا اطلاق العلة على العلة التامة في هذه المادة يصح تقدمها على المعلول فافهم واعلم ان ايراد هذا السؤال
ههنا مبني على ان يكون الجميع المركب من الممكنات مشتملا على المادة والصورة اذ لم يكن كذلك من تقدم العلة التامة
على المعلول انما يتصور بهذه الصورة على ما قلنا ذلك من مدار هذا الكلام ومن البين ان الجميع المذكور
لا يشتمل على جزء صوري على ما حقق في جواب الاعتراض الثاني من ان الهيئة الاجتماعية لا يعتبر في ذلك

المركب الا ان يقال لن انتفاء الهيئة الاجتماعية لا يستلزم انتفاء الصورة بناء على كونها امرا منها فافهم
في الحكم بان العلة التامة مجموع امور يمكن تشهد كل واحد منها مفتقر اليه لا يخفى ان المفتقر في
الحكم بتقدم كل واحد من اجزاء العلة التامة انما هو العلة التي تكون معلولها مركبا من المادة والصورة
لا مطلق على ما نقل من المصنف والمنع من سياق الكلام ان تقدم العلة التامة على المعلول في كل صورة
انما هو باعتبار تقدم كل واحد من اجزائها الا ان يقال معنى الكلام ان المعتبر في تقدم العلة التامة
على المعلول تقدم كل واحد من اجزائها لا تقدم الكل من حيث الكل   بلا علة لا يخفى عليك ان
سوق الكلام يقتضي ان يكون المراد بعض الاجزاء الذي تردد في الامرين المذكورين هو بعض
اجزاء السلسلة التي فرض تركبها من الممكنات فيكون السؤال المذكور مبني الغفلة واما اولا
فلان السلسلة اذا فرض ان كل جزء منها ممكن لم يتصور ما ذكره من الترديد واما ثانيا فلان الشيء
الذي وجد بلا علة منحصر في الواجب لذاته مع ان اثباته اول مسئلة ولو قرر الكلام على ان المراد
من ان جزء المركب المذكور لا يكون علة له فكذلك لان علة الكل وكل ما هو علة للكل هو علة لكل جزء
منه قلنا ذلك اي كون علة الكل علة لكل جزء منه مم لم لا يجوز ان يكون بعض الاجزاء منه بلا علة او
بعلة اخرى لكان انسب بما ذكره بعض ما ذكر   بعلة اخرى اي غير علة الكل   والجواب لا ينبغي
من انصف عن نفسه ان السلسلة المذكورة لا تستغني عن المؤثر في وجودها لامكانها سواء كان ذلك
المؤثر موصوفا بما وصف به الفاعل المذكور اولا واما استغناؤها عن ذلك الفاعل المذكور بخصوصه
فلم يجزم به قطعا كيف وقد علم من هذا السؤال ان المراد بالعلة التي يستند عليها وجود السلسلة بما
كان اي يكون علة تامة ولم يعلم ما يفهم من ان ذلك المجموع علة تامة في نفسه الى حصول السلسلة على الوجه
الذي فرض يكون ممكنة موجودة لا بد لها من موجود توجدها وذلك لا ينحصر في الفاعل المذكور بل
افاضة وجودها يحصل من غيرها من العلل تامة كانت او غير تامة متصفة بالوصف المذكور اولا
وقد جوز ان يكون مجموع السلسلة علة لنفسه بناء على ما حققه المصنف في مباحث العلة والمعلول
لا بد ان يكون فاعلا قد عرفت ان علة الكل اذا كانت لا افاضة وجوده غير وجودات الاجزاء لا يلزم
لزوم ان يكون علة الكل علة لكل جزء منه   منقوض لا وجه لايراد هذا النقض بعد تقييد المجموع بان
جزء منه ممكن والجواب عنه بانا قيدناه بالامكان   مع ان فاعلا ليس الا هذا ظاهر في ان ما هو
ذكر الفاعل المستقل في مقابلة العلة التامة يدل على انه ليس علة تامة فلا يتوهم ما ذكر اذ مداره على
توهم ان يكون الفاعل علة تامة وايضا تفسير الشارح المستقل بما ذكر لا يلائم ايراد هذا الاعتراض بعده
الا ان يخفى عن كل ذلك   او يختلف المعلول اعني الجزء الغير المتقدم والكل   اعتراض لا كلام
على السند   على ان الفاعل صلة للدليل لا علاوة اذ لا وجه لكونها علاوة كما لا يخفى على المتأمل
ان التخلف يعني انا نختار ان تكون العلة المستقلة للكل متحققة عند وجود الجزء المتقدم مستلزمة لتخلف المعلول
الذي هو الجزء الغير المتقدم او الكل الا ان ذلك ليس بمحال اذ العلة المستقلة بالمعنى الذي قصدنا هنا

يجوز

يجوز تخلف الاثر عنها اذ ليس هو العلة المستقلة التي يمتنع تخلف الاثر عنها ولا مستلزمة لها وفيما ذكرنا هذا
الاعتراض اطلاق لفظ المستقل باستقلال على المعنيين   اعني العلة التامة في العبارة صاحبه اذ
العلة التامة في الاصطلاح لا تطلق على الفاعل المستجمع للشرائط بل تطلق على المجموع المركب
كيف لا يصرف الشارح الكلام عما يقتضيه ظاهر السوق لعدم تمام نظر الايراد بطابق ان كلامه حيث قال
لا يلزم الا اذا لا ينتظم ما قبله اذ لا كان لفظ كيف محمولا على ما يقتضيه ظاهر الكلام   والمراد لا يخفى عليك
ان حمل قوله ان علة الكل علة لكل جزء منه على ان المراد منه ان علة كل جزء من الكل لا تكون خارجة
عن علة الكل واجب اذ مفهومه الصريح غير مطابق للواقع اذ قد تكون علل متعددة تكون لكل واحد
منها اثر واحد مع عدم صدق ذلك القول بمفهومه الصريح في تلك المادة اذ ليس مجموع تلك العلل
التي هي مجموع تلك الآثار علة لكل واحد من تلك الآثار الصادرة من تلك العلل وهو ظ
وهو ان علة المجموع لا شك في ان ذلك المقصود لا يتم ما ذكره المصنف بقا في بيان ان علة الكل لا تكون
جزءا ومن لم يكن الزم علة لنفسه ولعلة على تقدير ان المراد من قوله ان علة الكل علة لكل جزء ما ذكره
ههنا بل ذلك اللزوم انما يحصل على تقدير ان يكون المراد من ذلك القول مفهومه الصريح   من الممكنات
بهذه العبارة ما دلت بظاهرها على ان السلسلة المفروضة مركبة من جميع الممكنات   فينقل الكلام
اليه اي الى ذلك الداخل اي الجزء الذي هو علة الكل فنقول ما هو داخل في ذلك الجزء الذي هو كل بالقياس
الى الداخل فيه علة لذلك الجزء الذي هو كل والمفروض ان علة الكل جزء من الكل لا تكون خارجة عن علة
الكل فعلة ذلك الداخل الذي هو كل لا تكون خارجة عن ذلك الداخل فلا فعلية غير خارجة عنه فهي
اما نفسه او داخلة فيه وعلى هذا القياس   بان يكون علة لها اي لتلك السلسلة الظاهر ان يقال
بان يكون علة لما يكون ذلك الجزء علة له فيظهر بعد ذلك ان تمسك فائدة تامل   فلم لم يخرج على وجه
لا فيكون اما اولا فلانه منقوض بعلة العقل الفعال بسلسلة الحوادث الغير المتناهية فانه معلول
لا فوقه من العقول مع ان علة تلك السلسلة ذلك لا ما فوقه والفرق بان كلا منها مما يكون جزءا من
السلسلة لا ان غيره كما في المثال المذكور لا يسمن ولا يغني من جوع اذ مدار ذلك على العلية والمعلولية
واما ثانيا فلانه لا يجوز ان يكون لبعض الاجزاء الممكنة لتلك السلسلة خصوصية يتحقق معها بسببه
لا تلك السلسلة بدون علتها علة لها دون باقي الاجزاء مع ان جميع تلك السلسلة الاجزاء متساوية
في الامكان والجزئية من تلك السلسلة وما يتعلق بهذا المقام ان يعلم ان تحقيق الكلام في هذا المقام
انا لا نم ان الفاعل المستقل بالمعنى الذي بني عليه الاعتراض وهو الفاعل المستجمع لجميع ما يتوقف عليه
التأثير اعني العلة التامة حتى يلزم ما ذكر من احد المحذورين بل الفاعل المستقل ههنا بمعنى غير ذلك المعنى
وغير مستلزم له وظاهر ان ذلك لا يلزم على ذلك المعنى ولئن سلمنا ان المراد بالفاعل المستقل مجموع
جميع ما يتوقف عليه التأثير اعني العلة التامة فلم يلزم ما ذكر من احد المحذورين اذ المراد بقوله ان علة
الكل علة لكل جزء منه ان علة كل لا تكون خارجة عن علة الكل فلا يلزم ان يكون علة الجزء المتقدم والجزء الغير

للمقدم والكل في مادة المفروضة واحدة فلا يلزم ما يتوجه على هذا المجموع المذكور ولقائل ان يقول
اذا كان الجواب الثاني عن المعارضة على تقدير تسليم ان يكون المراد بالفاعل المستقل ما يستجمع جميع
ما يتوقف عليه التأثير اعني العلة التامة لم يكن جواب الاعتراض الثالث باختيار ان المراد بالعلة
العلة هو الفاعل المستقل لا العلة التامة محفوظا ههنا مع ان حفظه على ان المفهوم مما ذكر في ذلك
الجواب ان علة الكل اذا كانت علة تامة جاز ان يكون علة الكل نفسه فلا احتياج الا ما هو خارج عنه
ما هو النظر فافهم   ابتداء من غير ان نعقد الدليل بقولنا ان علة المجموع المركب لا يكون الا ما يكون جزءا
ويلزم ان يكون علة ذلك الجزء غير خارجة عنه ولا يخفى عليك ان التمسك بما ذكر ابتداء في ابطال علة
الجزء لا يتوقف لان نعرف قولهم ان علة الكل علة لكل جزء من مفهوم الصريح بل ذلك يصح ايضا على تقدير
ان يكون المراد منه مفهوم الصريح وانت تعلم ان التمسك ابتداء بما ذكر اذا كان يصح يلزم اشتمال الابطال
المذكور اعني حاجة ان المجموع على الاستدراك   بان لا يستند الا انتساب الى غير الفاعل المستقل ههنا
بالفاعل المستجمع لجميع ما يتوقف عليه التأثير اذ الفاعل الذي يكون جميع ايجاد وعدم الاثر بسببه مستقلا
ليس الا ذلك والفاعل المستقل بالمعنى الذي ذكره الشارح لا يلزم ان يكون يجب جميع ايجاد وعدم الاثر
بسببه وان كان المستقل المستجمع لابد ان يكون فاعلا مستقلا بان لا يستند وجود شيء من اجزائه الا الى
او الى ما هو صادر عنه على الشقوق المعروفة   فيكون هو الموجد هذا لا يتوجه على التقرير المذكور مع انه
في نفسه غير صحيح في هذه الصورة اذ المتبادر منها ان يكون موجدا لكل واحد من اجزاء المجموع الفاعل المذكور
او ما هو صادر عنه ومن البين ان ما هو صادر من الفاعل المستقل لا يكون موجبا للكل ولا واحد من اجزاء
المجموع المفروض الذي يشتمل على ذلك الصادر اذ يلزم منه تقدم الصادر على نفسه وقد عرفت فيما
سبق ان معنى قولهم ان علة الكل علة لكل جزء معناه لا يكون خارجة عنها فلا يلزم من كون ما هو صادر عنه
علة كونه علة لكل واحد والجواب عما اورد ثانيا يتوقف بالمعنى الذي فسره به بل يستدعي على ما يؤثر
فيه سواء كان موصوفا بذلك المعنى وقد نبهت على هذا في المسلك الثالث   بان لا يوجد نقل
عن الشارح قدس سره انه قال حق العبارة ان يكون ارتفاع الكل بالمرة باق لا يوجد واحد منه اصلا
اذ الكل بارتفاع بعض منه اي بعض كان يمتنع بالنظر الى وجوده انتهى ما نقل عنه ولا خفاء في ان
عدم صحة عبارة المصنف غير معلومة على وجه التفصيل بما نقل عنه فاعلم ان الظاهر المتبادر من
ارتفاع الكل مرة على تقدير ان يكون المراد بالمرة ان يوجد شيء من اجزاء الكل فيحتمل فقوله بان لا يوجد
الكل يرفع الايجاب الكلي الثابت للسلب الكلي وغيره على ما هو الظاهر ويكون قوله ولا واحدا تخصيصا
بعد تعميم منه او السلب عن البعض مع الايجاب بالبعض الآخر وقرينة التخصيص بذلك مع كون قوله
اعم من المقابلة او السلب الكلي ويكون قوله ولا واحدا الخ والاحتمال الاول والثاني ينافي كونه تفسيرا
بان لا يوجد الكل اما تفسير الا فقط وعلى تقدير الاحتمال الثالث يلزم ان لا يكون يعني ايجاد عدم الكل
مذكورا او هو ارتفاع بعض من الكل ثم ان ذلك خلاف ما يقتضيه المقام ولا يخفى عليك ان قول الشارح

لو كان متعلقا بقوله ارتفاع لا الكل لكان له وجه يشمل العبارة مع جميع ايجاد عدم الكل
اي عدم الكل او بقي كلام المصنف على حاله ثم تغيره بما ذكر لكان اولى   ولا كان واجبا لذاته او ما
يمتنع عدمه لذاته لا يكون الا واجبا لذاته الخ لا يخفى عليك ان هذا مصادرة على المطلوب لان المطلوب
المذكور لا يتوقف على العلم بثبوت واجب الوجود في الخارج بل يتحقق بتقدير وجوده ولا يخفى ان ما
الفاعل الذي يمتنع بسببه جميع ايجاد عدم الكل اذا كان جزء الكل وجب ان يمتنع عدمه لذاته اذ
عدمه من ايجاد عدم الكل ولقائل في هذا المقام بحث وهو انا لا نعلم ان امتناع عدم الكل لو كان لجزئه
لزم ان يكون المؤثر فيه امتناع عدمه ذاته انما يلزم ذلك لو كان قولهم ان علة الكل علة لكل جزء
محمولا على مفهوم الصريح غير خارجة عن الكل فكلا او نقول على هذا التقدير ان علة الجزء المؤثر ليس ذاته
حتى يلزم كونه واجبا لذاته بل ما دخل فيه وعلة ذلك الداخل ما يوجد داخل فيه فعلى هذا القياس
لا ينتهي الى نهاية ولا يلزم على هذا التقدير كون شيء من اجزاء الكل واجبا لذاته غاية ما في الباب ان
يلزم حصول المجموع الذي كلا مضافا فيه على طريق التسلسل الا ان يبني المستدل كلامه على بطلان
التسلسل او نقول كل ما فرض في هذه السلسلة للعلية فعلته اولى بها لما في اتمام المسلك السابق
عليه بعد ان يحكم ان المراد بقولهم علة الكل علة لكل جزء ما ذكر   فان قلت لا يشتبه على ذي
فطرة سليمة ان تقريب هذا المسلك على وجه يفيد المطلوب لا يتوقف على الوجه الذي قرره المصنف
عليه بان يقال المجموع المركب من جميع الممكنات بحيث لا يشذ ممكن منها ممكن موجود لجواز
كونه موجودا الى ما يؤثر في جميع ايجاد عدم المجموع المذكور يمتنع بسببه ذلك يمتنع ان يكون
ذلك المجموع او جزؤه بناء على ما ذكر فتعين ذلك اعني يكون ما يؤثر في جميع ايجاد عدم المجموع خارجا
عنه وذلك الخارج هو الواجب لذاته ومن البين ان اللازم من هذا التقرير لا يكون خلفا و
كما ان يقرر المسلك بالقياس الى وجوب المجموع بان يقال ان المجموع المركب من الممكنات كلها
موجود ممكن وقد تقرر ان الممكن ما لم يجب لم يوجد فلوجوبه لا بد من مؤثر يقتضيه وذلك انما
يقتضيه لو افاد جميع وجوبات اجزاء المجموع يعني ان لا يكون مقتضيه وجوب كل جزء فارجا عنه
وذلك المقتضي لا يكون ذات المجموع ولا جزؤه بعين ما ذكر في اصل المسلك   او التسلسل فقد
عرفت ان حصول المجموع المركب من الممكنات كلها لو كان على وجه التسلسل لم يتم الدليل الكلام الا
ان يقال ان الدليل المذكور يتم مع لزوم التسلسل ايضا بناء على ما قيل من ان كل ما فرض علة فعلته
اولى بها على ما اشير اليه في الحاشية الاولى فلزم استغناء الدليل عن ابطال التسلسل   قال
وجوده لم لا يجوز ان المسلك السابق في حال الوجود بل بعينه كما نظر بادي النظر لان ذلك قائم
ثم يقال ان الموجودات المركبة باسرها من حيث المجموع المركب موجود ممكن فلو لم يوجد وجب
لذاته يلزم ان يكون الممكن موجودا بلا مؤثر موجود والتالي باطل بيان الملازمة انه لو وجد ذلك
المجموع يمتنع ان يكون نفسه ولا جزؤه لما تقدم في المسلك الثالث ولا خارجا عنه اذ الخارج الموجود عن ذلك

الجمع واجب الوجود لذاته مع انه فرض انتفاء فلزم كونه موجودا لما موجدا ونقول ان موجد
الشيء يجب ان يمتنع جمع لكان عدمه لما تقرر في المسلك الرابع مما يمتنع به جميع انحاء عدم الجمع الممتنع
ان يكون نفسه او جزءه والا لزم كونه واجبا لذاته مع انه ممكن ولا خارجا عنه لا متناعه لانه لا يكون
الا واجبا لذاته وقد فرض عدمه واما بطلان التالي فلانه اقيم البرهان على ان الممكن يكون منتهيا
الطرفين فيستحيل ان يوجد بلا موجد مرارا هذا التقرير على المقدمات التي اجريت في المسلكين
المذكورين وان كان بعضها مما نوقش فيه على ما اشير اليه فيما سبق فتذكر ضرورة انحصاره
لا حاجة اليه بعد ان بين المقصود الملازمة الثانية فيجب واما الثاني الا ارتفاع الجمع فقد عرفت
فيما سبق ما يتعلق بهذه العبارة فلا يحتاج الى الاعادة الا ان الفرق لا خفاء في انه يجوز ان
يرتفع الجزء الذات بجملة اعم مما اعتبار منها وكذلك الغير ويكون الاتفاق كونه موثرا في اجتماع
ارتفاع الجمع على التقديرين لزوم كونه واجبا لذاته وعبارة الشارح يحتملها لكن على تقدير ارتفاع
الجزء الذات لا بد ان يحصل فيما الذي يمتنع به رفع الجميع كما شرط وعلى تقدير ان يمتنع
الجزء الغير جعل منه محققة لسلم ما هو الظاهر المتبادر منه وقد علمت فيما سبق ان الجزء
لا يمتنع ان يكون موثرا في امتناع ارتفاع الجميع وعلى ان المراد من قوله ان علة الكل علة لكل جزء
ان لا يمكن علة لكل جزء خارجة عن علة الكل على الوجه الذي قررناه في المسلك المتقدم الا الاستغناء
عن حديث الدور فقد نبهت فيما سبق على حديث الاستغناء بجزء الشيء فلا تغفل قد تعال في هذه
العبارة اشارة منه الى عدم الاستغناء في المسلك الثالث والسادس ولو كان الى الدليل
على ما قرر لكان ذلك موافقا لما سنقرره في السادس ووجه منه اذ مدار كل منهما على ان
المؤثر في امتناع ارتفاع الجميع الممتنع ان يكون نفسه او جزءه لان مرتبة الايجاد وان ادا وان مرتبة
ايجاد شيء مقدم على مرتبة وجوده ثم نفيه فلو ظهر المنع فلان اراد تقدمه عليه في الجملة فنقول
يجوز ان يحصل من نفي ايجاد بعد تحقق وجوده ثم الامر اما على سبيل الدور واما على سبيل التسلسل
لم يتم الدليل المذكور فلا يكون اخصر لها ولا اظهر بل نقول ابطالهما لم يكن ذلك دليلا مستقلا
بل يرجع الى بعض ما ذكر من الادلة وانت تعلم ان لا وجه لابطال الشيء ههنا بعد ان قطعوا
تحصيل علم نظري على تقدير ان يكون جميع العلوم نظريا مع انه لا يحصل العلم النظري بنفسه ولا يحصل
لا بغيره لان مرتبة التحصيل بعد مرتبة الحصول ولا فائدة في ان يقال يتم الدليل على تقدير الشيء
او مجموع السلسلة لا بد له من موجد وذلك لا يمكن جزءه ولا نفسه لما سبق ما نقل من الخلو
الطلاق منع الخلو يشعر بان مدار الشبهة على ان لا يكون بينهما منع الجمع فقط واما اذا كان بينهما الانفصال
الحقيقي او كان بينهما منع الخلو مع جواز الاجتماع فيتم الشبهة لكن في الصورة الثانية لا يظهر ابطال
كل منهما بدليل آخر فتامل واعلم ان مدار الشبهة قد يكون على اكثر من مذهبين فلا يبطل هناك
بدليل كل واحد من المذاهب بطلان الاخر بل طريق الابطال ثمه على وجه اخر يعرف بادنى التفات

ابطال

لم يبطل لاحقا دون ان دليل كل منهما بعينه كما يعينه بطلان الاخر فالاولى ان يورد الشبهة
بان دليل المذهبين تعينه ثبوتهما وعدمهما معا وثبوت كل منهما مع عدمه مع فلزم ان لا يوجد اصلا فلزم انتفاء القدر
المشترك ارتفاع المتقابلين اي المتقابلين اللذين في مادة ما لغفة الخلو اذ ارتفاع المتقابلين
مطلقا ليس يمتنع بل الممتنع مطلقا اجتماعهما واعلم ان المستدل بدليل المذهبين المتقابلين كيف
استدل كلا على نفي القدر المشترك مع انه قد يكون بعد رفض احد الدليلين منهما ساقطا بعد رفض
الدليل الاخر والاستدلال بها المتقدمين المنافي فنقض في دليل واحد من الاشتباه في انحائه
والقول بان المتقدمين كذلك لا يوجد في الدليلين المذهبين المتقابلين مما لا يلتفت اليه
اذ لا يحال مريبا ان دليل كل من المذهبين في تلك الصورة مع استحالة الجزئية تعينه بطلان المذهب
الاخر على الوجه الذي قصدوا الحكم بانه لا محال لكونه جزءا انبا على استلزام كونه مركبا مع انه يستلزم
ذلك امكانه المنافي لوجوبه الذي انما يظهر على تقدير استلزام ما ذكر كونه مركبا خارجيا واما على
تقدير ان لا يكون كذلك فلا تامل والامكان وجوده معلول اي اتصاف ماهيته بوجوده
معلول ماهيته الا ان يعني الموجود على تقدير كونه زائدا يكون معلولها باعتبار اتصافه بالوجود
كما هو المتبادر من المصادرة كيف والوجود على تقدير كونه زائدا من الاعتبارات العقلية التي لا يكون
معلولا الا باعتبار نفسها في الوجود الذي هو عينه والاولى ان يقال في وجوده الخارجي
وان كان لما ذكر وجه واما ما صدق عليه الوجود بمعنى الكون في الاعيان بحث كما الماهية
فان مفهومها مشترك بين الماهيات المخصوصة مع عدم اشتراك ما صدق عليه من افرادها وكذا
التشخص فان مفهومه مشترك بين التشخصات المخصوصة مع امتناع الاشتراك فيها لكن انما مختارا
في الاختيار والايجاب بعد ان الشيء لا يستلزم نفيه لتحقق الواسطة بين الايجاب والاختيار لجواز كونه
غير فاعل ولكن احدهما الارادة نعم يلزم من نفيه نفي الصفات نفيه والتي عليه لانحصار الصفات فيها
الا ان يحكم بكون الصفات نفسه لا زائدة للواجب نعم وانتفاء اللازم يلزم لانتفاء الملزوم او يقال التعميم
بالاثبات بالسلب لك اثبات الصفات ثم على ما يشعر به عنوان المقصد الا ان فيه ما قد عرفته
والقديم بهذا اعتبار على ما هو المشهور بين الجمهور والا فقد سبق في الموقف الثاني في مباحث
القديم كلام من الامدي بعد صدور القديم من الفاعل المختار بل المعنى المقابل للفاعل الموجب
اذ الشيء مما لا شبهة فيه فان الحادث لا يصدر عن القديم الا مع لزوم الشيء موجبا كان فكذا القديم
او مختارا غاية ما في الباب ان الشيء على تقدير كونه صادرا عن الفاعل المختار القديم انما يقع في
تعلقات الارادة القديمة وذلك اعني الشيء يستحيل عند المتكلمين سواء كان في امور موجودة
اولا على ما اشتهر وسيجيء ما هو الحق فيه التعريف لا يخفى انه لو كان المراد كونه عالما بالجزئيات
وذلك في الجملة لم يلزم ما ذكر ولو اريد كونه عالما بجميع الجزئيات لم يلزم ما جعل ملزوما في الثاني وان
لزم ذلك لو كان المراد بالثاني كونه غير عالم بشيء من الجزئيات وذلك انما يكون على تقدير الاول لا

على تقدير الثاني ومع ان الكلام على التقدير الثاني لا الاول فتامل واعلم ان كونه تعالى عالما بالجزئيات
مذهب المتكلمين وكونه غير عالم بها مذهب الحكماء ورد الحاكم ببطلان كونه عالما بالجزئيات بالدليل المذكور
ليس الا الحكماء على ما ذكره المصنف في تلك الشبهة اجمالا وهو انه يبين ان الدليل المذكور على بطلان كونه تعالى
عالما بالجزئيات انما تم على تقدير كون علمه تعالى صفة موجودة وصدق قولنا كل ما له علم بالحوادث فهو
حادث ومع ان الحكماء لم يقولوا بها بل قالوا ان العلم عين ذاته وقيام الحوادث بها فحكموا بعدمه كما لا
يتبع كلام الحكماء اللهم الا ان يقال الدليل المذكور من جانب الحكماء الزامي لا برهاني فتأمل
الى عدم العلم اى نفى الافعال من حيث خصوصياتها اذ المقصود اثبات ان الواجب لا يدرك
الجزئيات من حيث الخصوصيات وانت تعلم ان لكن افعال المذكورة معلومة لا على خصوصياتها
غير كافية في صدور شيء من العالم بها لا على ذلك الوجه فلا تامل في العلم وفي بعض النسخ العالم الاول
والمناسب لا في الشرح فتأمل لا في الذات به اى لا في صفاته لا حقا فان سوق الكلام
ذلك النفي وان كان الحمل على الظاهر على تقدير ان يكون بدل العلم العالم على ما هو في بعض النسخ
والاشبه فان المقصود بالذات في العبارة على ذلك النفي ذات ونفيه وشيء لا حقا فان
ما ذكره من ان الدليل لا يفيد ازليته وذلك الموجود بل مزج من ذلك احد الامرين اما كونه ازليا او
الانتهاء الى ما هو ازلي لكن عدم هذا الدليل قريب مما ذكر على ان العرض مثلا نظرنا الى العدد
لا مقابلا له لان العدم فيه ما فيه عرفت في ذلك الموضع واما نظرنا الى ضده اريد بضده
ما ينافي وجوده سواء كان ضدا في الاصطلاح ام لا لان العدم لا حاجة في خطابيته هذا الدليل
بل نقول يلزم منه انه لا يعدم الموجودات الباقية نظرا الى اضدادها او لا مدخل لخصوصية العدم في ذلك
الحكم لان الحوادث نقض ذلك بالهيولى والصورة الجسمية على رأي الحكماء ويلزم من هذا التقرير ان
لا يكون العدم الحاصل بزوال الشرط بسبب الفاعل مع انه ليس كذلك الا ان يخص تاثير الفاعل بما وجد
لا بتسليم ما يكون بزوال شرطه والمتكلمون قد ناقشوا بان المصنف المعاصر صرح فيما سبق الى المسلك
الاول للمتكلمين مع ظهور كونه يفيد كون الصانع واجبا لذاته على الوجه الذي قرره هناك فلا وجه
لحكمه هنا بان المتكلمين انما احتاجوا اليه اذ يفهم منه انهم لم يقولوا بدليل يفيد كونه واجبا لذاته اللهم
الا ان يقال ان المراد بالمتكلمين هنا غير المتكلمين هناك ورد بان المقصود رد اثبات كون مبدأ
الممكنات واجبا لذاته يعني اثبات كونه ازليا وابديا فلا حاجة الى الجمع بينهما كما فعل الفاضل
فلا تطول به لا تسترشد على ذي تامل ان الامام الرازي لم يطول كتابه بما ذكره ولا فسر ذلك على انه
اقام الدليل على المطلوب مثل ما اقام المتكلمون الدليل على المطلوب وهو ترى ذلك غاية ما في الباب انه نقل
طريقهم في ذلك ولا يرد عليه بسبب ذلك الشيء مخالف لسائر الذوات اى في تمام الماهية بعينه ذلك
الكلام الاول وايضا فان التخالف في الاصطلاح غير المنفصل في تمام الماهية والمفسرين على ما سبق
ويفهم منه انه تعالى مخالف لسائر الذوات الخارجية والذهنية واما اذا كان المراد بها الذوات

الخارجية

الخارجية على ما يتبادر منها فلا يفهم منه ذلك فافهم لا امر زائد وهو التعين بدل على ذلك سياق
الكلام الاتي الاستدلال لا شك في دلالة هذا الكلام على عدم تحقق النوع والجنس والفصل بين الموجودات
الخارجية وهذا الكلام غريب كل الغرابة وظني ان هذا الحكم ممن وقع منه بناء على نفي الوجود الذهني لكن فيه بحث
اذ لم يحكم بانتفاء التعقل والتصور فتصور الاشتراك في الذاتيات بين الموجودات على تقدير انتفاء وجود
العقل فيتحقق والاحكام لا بد ان يحمل الكلام على وجه لا يوجد معه المناقشة بين قدح والاحكام على تقدير
شمولها للموجودات منها وبين قدح المخالفة بين كل موجودين الا دون الا في المراد
بها هنا ما يشمل تمام الماهية النوعية اذ هو بالنظر الى التشخص جزء مقوم ولا شبهة في وجوب حمل الكلام هنا
على ذلك المعنى اذ الكلام مسوق لبيان عدم تحقق الاشتراك بين كل موجودين في جزء ذاتي ولا يتم ذلك الا على
تقدير ذلك المحل السابق اى المغايرة والمنازع في هذا التخصيص بعد التنزيل حمل المثل على المفهوم
الاصطلاحي على ما يقتضيه سياق الكلام ولا يفيد ذلك كونه مرجحا عن مطلق المغايرة ولو حمل المثل على معناه
اللغوي افاد الكلام ذلك لكن لم يصح تفريعه على ما قبله على ما يدل على سياق الكلام السابق نعم غير ذلك
وانا احكم بمخالفته عن ذلك لاستلزامه تركب الواجب لذاته مركبا على ما يفهم من دليل المذهب الحق على ما سياتي و
ذلك يستلزم كونه ممكنا تعالى عن ذلك علوا كبيرا واعلم ان في النعمات ان سوق الكلام يفيد ان كون الواجب
لذاته غير مماثل للذوات مفيد كان له نوع مع ان كل موجود كذلك بناء على ما نقل عنهما والحصر ظاهر
الكلام يفيد ان الماهية التي يحقق بها التماثل بين الذوات بعين الحقيقة لا بمعنى ما يقابل الصفة على ما سيأتي
في الدليل الثالث ولا يعرف ما يعرف ان يعلم وبعرضه اذ ما يقوم بعينه اعني ما يقابل الصفة اذ المشهور بين
الجمهور ان معنى الحقيقة ما به الشيء هو هو لا احد المعنيين الاثنين والعبارة احتمال الاول غير ما انه ظاهر
بعرف بالتامل الصادق اى الواجبية فائدة النفي الثلاثة الاخيرة ظاهرة اذ المراد بالاعتبار
بالاحوال وهي ليست باحوال بل الاحوال الحية والعالمية والقادرية واما فائدته في الاول فتحقيق ان ما تحقق
بناء على ان تكون الواجب امرا اعتباريا فلا يكون حالا اذ الامر الاعتباري معدوم اتفاقا وان كان تعليل
الحال بالحال ما جوزه ابو هاشم الا ان يقال ان الوجوب موجود خارجي على مذهب الاكثر بعضهم واعلم ان ا
امتياز الواجب لذاته عن سائر الذوات كما يحصل بالاحوال المذكورة يحصل بالصفات الموجودة المذكورة
بل بعض من الصفات الوجودية وغيرها فالحصر المذكور غير مستقيم على قول الاشتراك في تمام الماهية
النوعية بعينه التمايز بالتعين الذي صار به كل واحد من المشتركين في تمام الماهية النوعية متميزا
على ما يحققه المصنف في دليل المذهب الحق والتمايز بين ذينك المشتركين بناء في الصفات اما بين التمايز بحسب
التعين وهذا ما اتفق عليه ارباب العقول السليمة والطبائع المستقيمة ولا شبهة في ورود الشبهة المذكورة
على ابي هاشم الا ان يقال انه غير التعين بالالهية وهو لا يجوز غير بعد في احقين صفات النفس هو عنه
في اول مباحث الاعراض ان المراد بالصفة النفسية ماذا فالمراد منه ان الكلام المتقدم الا انه
ما ذكره من ان المراد الا ان يحمل الكلام على معنى آخر في الذات والحقيقة بهذه العبارة يحتمل الوجهين الا ان العبارة

المقدمة   فنلزم التركيب فقد قررنا في مباحث الوجوب الذاتي ان التركيب يستلزم الامكان
المنافي للوجوب الذاتي انما هو التركيب الخارجي لا التركيب مطلقا والتركيب من الماهية والتعين ذهني
لا خارجي فظهر ان هذه الاحتمالات في تركيب الواجب لذاته من الجنس والفصل او من امرين متساويين
او امور متساوية واعلم انه قد يستدل على المطلب المذكور بان التمايز يستدعي ان يكون كل منهما ذا
تعين فتعين الواجب اما من غيره فيلزم ان يحتاج الواجب لذاته في كونه متعينا الى غيره وهو ممتنع واما
من نفسه وهو البين ان الشيء ما لم يتعين لم يقتض تعينا سواء كان لنفسه او لغيره ومن ههنا ظهر ان ما تقدم
في مباحث التعين من كون تعين الماهيات مقتضيات لعين منظور فيه   على كون الذات مشتركة لا اعتقاد
في ان هذا الكلام انما يرتبط بما قبله غاية الارتباط اذا كان المراد بالذات فيما سبق مفهوم الذات و
اما اذا كان المراد ما صدق عليه الذات على ما هو احد الاحتمالين المذكورين فلا فافهم   من الواجب مما
لا يعتقد المتأمل دلالة هذه العبارة على ان المراد بالذات ليس ما يقابل الصفة بل ما هو اعم منها كما
تشملها   او صفة هذه العبارة بعد ان المراد بالذات ههنا ما يقوم بنفسه ويكون ما هو ان ... الذي
لا يلايمه وقد سبق ان ظاهر العبارة المذكورة يشعر بان المراد بالذات الحقيقة لا غير ولا يخفى عليك ان
الدليل الثالث يمكن تقريره اذا اريد بالذات ما يصح ان يعلم ويخبر عنه   والجواب ان المشترك و
لا يحسن في تقريره تمامه لا تعدد اصل الاشتراك لا الاشتراك على الوجه الذي قصد بل نقول انما نعلم
مفهوم ذلك المشترك عارض للذوات المخصوصة لا تمام ماهياتها وليس جواب بعد اشارة
الى المنع المذكور وان اشار اليه بعده في تفصيل منشأ الغلط وانت تعلم ان كل واحد من الادلة
المذكورة منقوض نقضا اجماليا بكثير من المفهومات العامة التي يحكم بكونها عارضة لما تحتها من حقائق
كما لا يخفى على من له ادنى تأمل   او ما تقوم بنفسه بنفي التردد يحتمل ان يحمل على التردد من الشارح
على الاحتمال الواقع فيما مر في تعريف الذات الواقع ههنا واعلم ان مشايخ المعتزلة وغيرهم ...
جعلت الذات ما لاحظ اطرافها ويعرف احوالها من ... الاخبار عن هذه والعلم بها على وجه الاستقلال
فلا يكون ملحوظة بالذات فيسمى بالصفات وما ليس كذلك ذوات فالشيء عندهم منقسم الى الصفة ...
المعنى والذات فالعالم بهذا الاصطلاح لا يسمى صفة بل الصفة ما تضمنه معنى العالم الذي هو شيء له العلم
... له العلم والعالم فلا يرد النقض بها اذ هذا الاصطلاح المشهور فيما بين الجمهور لا يقولون العالم
من العالم اذ ليس ذلك معلوما بالاصالة بل بالتبعية والمراد بالعلم في تعريف الذات هو العلم على وجه
الاستقلال والاصالة وهو ان صحة الاخبار يشعر وما كان القائلون بهذا الاصطلاح من مشايخ المعتزلة
الذين هم قدماء المتكلمين جوز الشارح ان القائلين بالمستند المذكور هم قدماء المتكلمين ان يكونوا
القائلين بكون الذات والصفة بذلك الاصطلاح فقال ما قال فافهم   على ان ما قد يراد ويمكن ان
يعتذر عنهم بمنع اختلاف الاشياء في اللوازم مع اتحادها في تمام الماهية بل الامور التي عندهم انها
لوازم الماهيات ليست بلوازم بل هي من لوازم الماهية الصنفية على رأي القدماء وقيل لوازم الذات

والجواب ان يقال انما ذكرت ... على عدم ... الادلة على ... من كل واحد

على ما هو اليه الامام المجتهد حيث ... وما ذكره في المعقول ان الاتباع للوازم منافية لا يكفي دليلا عليه
على رأيهم اذ ذلك ... صحيح ولا يخفى ان في حمل ما ذكره ما قال الذهبي مسامحة ظاهرة على ما في نظره بسليمة
وهو غير معقول اذ يلزم انفكاك اللازم عن الملزوم   وهو يمكن ان يعكس في ذلك الذي هو اختلاف الاشياء في
الاتحاد مع اتحادها في اللازم يمكن اذ غاية ما يلزم من ذلك كون اللازم اعم من الملزوم وهو غير مستحيل بل واقع واعلم
ان الذات ههنا اذا كان بأحد المعنيين المذكورين في الشرح بعد كلام القدماء ... الاستعمال كان المعنى اولا
يتجه ان يحمل احد يعني المعنيين على تمام ماهية الذوات على ... المفهومات العامة ذاتيات لها كما ... ما اذا اريد
بالذات الحقيقة اذ لا يتحد ذلك المعنى اعتبارا ان الذات بمعنى الحقيقة تمام ماهية ما ... الاتحاد الحقيقة
فلا وجه لهذا التحمل على تقدير كون الذات بمعنى احد المعنيين فالاولى ان يحمل الذات على الحقيقة
ويعني ما صدق عليه اي يعني حقيقة ما صدق عليه هذا المفهوم فان عدم الفرق بين المفهوم وبين حقيقة
ما صدق عليه المفهوم مخالف لسياق الكلام واعتراض عليه ... وقد ثبت الى غير ذلك دلالة جزء
فمن اين ثبت ... هذه العبارة اشعار بمنع ... الادلة المذكورة لدعوى امتناع الاشتراك
على الوجه المخصوص كما اشار اليه فيما سبق   فمنع الوجود مشترك الى اخر اراد احد الادلة الدالة على اشتراك
الوجود ومنع ... المطابقة اشارة خفية الى منع افادة الادلة على اشتراك الذات المستنبط
من ادلة اشتراك الوجود على ما مر ووجه الاشارة غير خفي على ذكي   لجواز ان يكون الى ...
وهو ان جواز كون مفهوم الوجود عارضا لحقائق افراده لا ينافي كون ذلك المفهوم بعين حقيقة الوجود
فلا يصح ... فلا يكون حقيقة الوجود الا سواد كان ذلك القول محمولا على مفهوم النظار ويراد به فلا يلزم
ان يكون حقيقة الوجود امرا واحدا مشتركا مجردة به اما الاول فظ واما الثاني فلانه لم يلزم من جواز
كون مفهوم الوجود عارضا لحقائق افراده المختلفة عدم ... لزوم حقيقة الوجود امرا واحدا ...
والاولى ان يقال لجواز ان يكون مفهوم الوجود امرا واحدا مجردة   مفهوم لا حقيقة بمعنى انما
يلزم زيادة ... الدليل المذكور مفهوم الوجود ... وذلك المفهوم غير حقيقته   على تقدير صحته
اشارة الى ما قيل في منع لزوم التسلسل على تقدير وجودية الوحدة ان الوحدة واحدة بوحدة هي
نفسها او ان وجودية الوحدة لا تستلزم وجودية كل واحد من افرادها فيجوز الانقطاع الى وحدة عدمية
فلا يلزم التسلسل   ولا يلزم هذا التسلسل صدق ... لا يخفى على المتأمل في موضع الاستدلال على عدمية
الوحدة انه استدلال على عدمية حقيقة الوحدة فان لزم من وجودية مفهوم الوحدة لزم من وجودية حقيقة
الوحدة بلا تفاوت فلا وجه لتوجيه فلا يلزم فيما صدق عليه لان ذلك انما يصح على تقدير ان يكون الاستدلال
على عدمية ما صدق عليه الوحدة من الافراد ... انه ليس كذلك على ما تشهد به ذلك المقام على ان ...
فانه مختلف ليس على ما ينبغي على تقدير ان يكون الاستدلال على عدمية افراد الوحدة فلا وجه لمنع الاستدلال
الابتداء نظرا الى الاختلاف الواقع بين افرادها في الواقع الا ان يعرف الكلام ... الظاهر ملاحظة
تقرير الجواب فافهم   يكون ما صدق عليه يعني ان ما يلزم على التقدير المذكور اتحاد ما صدق عليه هذه

الموهومات الصفات لا موهومها ولا شبهة في ان لا استحالة في ان يكون ما يصدق عليه الموهومات المتغايرات
واحدا كالضاحك والانسان واعلم انه لو كان تحرير عبارة المستدل على السياق بان يقصد بالمفهوم من
العلم والقدرة ما يصدق عليه من الافراد فيكون النزاع المذكور راجعا الى المناقشة في العبارة والامر في ذلك
سهل نعم فيصور ان القصور في العبارة المذكورة انما هو في وجه وجود المشترك اذ ظاهر عبارته
ان الوجود الخاص به تعالى يتصف بالاشتراك مع ان ذلك ليس بمقصود ما نقل عنهم وفي وجه وجود هو عدم
عروضه للغير اولا يفيد ذلك ما هو المقصود في هذا المقام افادة ما عبر به الشارح الا ان المتبادر من
عبارته ان القصور ليس مقصورا عليها بخلاف سائر الوجودات مع ان ذلك كما في غيره من الوجودات
غيره بخلاف الوجه الثاني فان القيد المذكور ان مميز الواجب عن جميع الموجودات والوجودات على تقدير
ان يكون عبارة عن الوجود الخاص المساوي لسائر الوجودات في تمام الماهية التي هي الوجود المطلق الا
ان الغرض ههنا خصوص امتياز الواجب عن الوجودات لانه البين كالاولى على ذي فطرة سليمة على
ان المراد بالغير فرق وعبارة عن غيره كل ما تغاير من جميع الموجودات والوجودات وقد سبق ان القيد
المذكور يميز عنهما ولا شبهة في حصول قول المعرفة فان وجود الممكنات على تقدير الامتياز عنهما واعلم ايضا ان
امتياز الواجب تعالى عن الوجودات او عن الوجودات ليس مقصورا على ذلك القيد مع ان الكلام في هذا
المقام مبني على ذلك بناء على اشتراك الوجود اي على ان يكون تمام ماهية الوجودات الا ترى الى ان
الشارح قال انه يلزم منه التساوي في الصفات اللازمة ولنا في هذا المقام بحث من وجهين الاول انه لو كان
المراد ما نقل عن الحكماء ما ذكره الشارح هنا كان التساوي معنويا لا لفظيا فلا يصح ان يحكم بان في العبارة
قصورا فضلا ان يحكم بان فيها نوع قصور الثاني ان ما ذكره الشارح هنا لا يوافق ما هو المقصود للحكماء
في هذه المسئلة اذ ما قصدوه فيها ان الواجب هو الوجود المطلق المشترك بين … الى هذا المطلب
ارشادا ابتنائه على ما سيأتي في قول المصنف فانا ما لا الوجود المشترك الخ وانت تعلم بان الذات في تحقق
ذاته لو احتاج الى الصفة لا الى التشخص لا يكون التشخص عنه ولا يبعد ان يقال ان معنى … في الوجود المشترك
الذي هو الكلي من الاعيان زائدا على ماهيته انه ليس عينا له ولا جزءا له فوقع التوهم من كونه نفس الماهية
اذ هي بالنسبة الى التشخص جزء فكلي المرشد المذكور كافي في ارشاده فلانه يلزم منه … حقيقة
الواجب مع انه فان الدليل الدال على افتقار الوجود الكلي الطبيعي يفيد انتفاءه اذ الواجب تعالى على تقدير
كونه عبارة عن الوجود المشترك كلي طبيعي فلانه يلزم منه التساوي وايضا يلزم منه تركب الواجب
عن الماهية هي الوجود المطلق المشترك والتشخص وهو مستلزم للامكان المنافي لوجوبه الذاتي المتحقق
من المتخاصمين وقد عرفت ما فيه ولا خفاء في انه يمكن ان يعتذر على ما هو لزوم التساوي في الصفات
اللازمة مثل ما اعتذر على ما اورد على ما ذهب اليه قدماء المتكلمين في ان ذاته مخالفة لسائر الذوات
مع … على انه ما قال قولهم الخ وقد صرح الا انه قيد ذلك التصريح ما هو المقصود ههنا والمراد
الوجود الكلي اي في تمام الماهية التي هي الوجود المطلق وهي الصفات السلبية في العبارة مسامحة

الا ان يقال انه اسم للصفات السلبية وفيه بحث ليس في جهة بمعنى الشيء في مكان او مع كونه في جهة على
راي المتكلمين القائلين بان المكان هو الفراغ الموهوم والحكم بان ليس في مكان يستلزم انه ليس في جهة وبعبارة
اخرى كونه في جهة ملزوم لكونه في مكان على ذلك الرأي فانتفاء كونه في مكانه يستلزم انتفاء كونه في جهة
ولذلك اكتفى في الاستدلال على نفي كونه في مكان الا ان الشارح نظر الى تغاير مفهوميهما فصل الكلام فقال
واعلم ان المقصود في قولهم انه تعالى ليس في جهة ومكان تكون الاحتجاج في الجهة والمكان نعم هذا الكلام
… وقالت فيه المشبهة اذ الظاهر الاشعري يقول بعضهم … في ذلك على ما سيأتي الا الملحدين
لا اعتقاد في ان ذلك انما يعقل في عالم الخيال والمثال واما في غيره فغير معقول وقيل … منهم
نقل عن الشارح انه قال وفيه … لانه يكون مقصورا بين … وهو انما … في الكليات المتصلة
الا ان … كل … لانه لا يكون على الشيء والمنازعة مع ان هذا القائل يحتمل ان يعتبر بها
القائل ذلك اللفظ بما يتحقق معه المنازعة فالحكم بعدم المنازعة فيه وذلك التفسير غير موجه الا ان يقال
معنى ذلك الكلام ان هذه المنازعة مع ذلك الكلام ان هذه المنازعة … ذلك القائل راجعة
الى اللفظ لا مطلق المنازعة حتى يقال بما ذكر اوجه … هذه العبارة في سائر الادلة
النقلية ما قبله لزوم قدم المكان فيه ان المراد بالعدم ان كان ما لا يقع صفة الا لموجود اعني
… الموجود وغير مسبوق بالعدم على ما هو اصطلاح القوم … الملازمة بناء على ان المكان عند المتكلمين
امر موهوم على ما تقدم في الموقف الثالث وان كان المراد به ما يقع صفة للامر الاعم من موجود
كان او معدوما او حالا على ما وقع على … عبارة كما تقدم في الموقف الثاني … اطلاق القائل الى …
انما يقع على ان العدم بالمعنى الاول لا يقع صفة لغير الواجب تعالى وكذا اتفاق المتخاصمين ليس الا
على ذلك وايضا الملازمة المذكورة انما تصح اذا كان المتمكن في مكانه لابد ان يكون كذلك ما دام موجودا او
الا فلا … منها كما قال سوى الله تعالى هذا بناء على ما اصطلح عليه المشايخ والا لم يصح الحكم المذكور اذ
صفات الله تعالى ايضا قديمة وعليه اتفاق الاديان فائدة الحكم على المعطوف … ان تكون صفة
كما سيأتي قبله او مخصصة وعلى اي تقدير … فيه شيء على تقدير كونه صفة كما … فلزم امكان
الواجب يريد ان الواجب على تقدير كونه متمكنا احتاج في تمكنه الى المكان مع ان وجود المتمكن يتوقف
على كونه متمكنا فيلزم كونه محتاجا في تمكنه الى المكان … وجود المتمكن يتوقف على كونه متمكنا فيلزم …
محتاجا في وجوده الى المكان والمتمكن فيلزم امكانه … في توقف الواجب في وجوده على
تقدير كونه متمكنا على التمكن غاية ما في الباب امتناع انفكاك وجوده على ذلك التقدير عن المتمكن وذلك
لا يستلزم التوقف والاحتياج اليه وجوب المكان هذا بناء على ان الواجب محتاج في وجوده
الى التمكن لان الواجب تعالى اذا كان متمكنا مع جواز الخلاء في كل مكان لزم استغناء المكان عن المتمكن
اي تمكنه وذلك يستلزم الاستغناء عن وجود الواجب تعالى اذ لو احتاج المكان على تقدير كونه مستغنيا
عن تمكن الواجب الى وجوده لاحتاج الا ان يحتاج اليه وجوده اعني التمكن اذ المحتاج الى الشيء محتاج الى ذلك

الشيء فيلزم خلاف ما كنا فانكشف مما اوضحناه ان لزوم وجوب المكان مبني على ما ذكر من حق الواجب
نعم ههنا جاز وجود بالتحكم ولقايل ان يقول ان المكان عند اهل المتكلمين امر معدوم واستغنا الامر
المعدوم عن وجود الواجب كما مر في الموقف الثاني والكلام هو لا يستلزم حق المستغني واجبا وانما
يلزم ذلك لو كان ذلك المستغني موجودا خارجيا مع ان المكان ليس كذلك واعلم ان جواز الخلاء
كل مكان يستلزم جواز الواجب او التحكم على ذلك التقدير لا يكون واجبا بل ان الواجب على تقدير كونه
متمكنا لا بد له من ذلك حتى يكون موجودا على ما ورد في الحاشية بهذا الوجه غير ما ذكر في الكتاب واعلم ان
الدليل الثاني في الحقيقة دليل باستقلال على المطلب المذكور اذ كل من امكان الواجب ووجوب المكان
محذور مستقل لا يتوقف لزومه على تقدير حق الواجب متمكنا الى الاخر لان المكان الا في ان المكان
خلا ومنشأها لا يستدعي لتساوي الاحياز الصنفية والشخصية اي نسبة ذات الواجب الى الف
تعالى على تقدير كون ذات الواجب متساوي النسبة الى جميع الاحياز بعد ما نوقش فيه بجواز ان يكون
متحيزا في بعض الاحياز بما وارد عليه في لحاج واجب الوجود في حيزه الذي لا ينفك عنه الى غير مخصص
وبعدم اطلاق الغير على الارادة على اصطلاح المشايخ لا يجري تعالى لا تحيز على المتأمل ايضا اختصاص
الواجب ببعض الاحياز بواسطة تعلق الارادة يستدعي حدوث التحكم المستلزم لحدوث الواجب
بناء على ما سلفناه الا ان يقال بان التعلقات العقلية للارادة بما الاحياز التحكم الواجب
فيها وانت تعلم ان استدعاء الارادة حدوث التحكم المستلزم لما ذكرنا بناء على ما هو المشهور من الوجود
مبنيا ان اثر الفاعل المختار لا بد ان يكون متحيزا واما على ما ذهب اليه الآمدي على ما تقدم في بحث العدم
مبنيا ان اثر الفاعل المختار يجوز ان يكون غير متجدد فلا يستدعي الارادة ذلك الحدوث قد نوقش ان
المخصص الخارجي شامل للارادة اذ المراد به ما ينفصل عن ذات الواجب والارادة ليست كذلك
قلت لا يجدي ذلك نفعا فان الفاعل العدم انحصار المخصص فيما ذكر فتأمل في تحيزه الى الاستدلال احتياج
ذات الواجب في الصفة اللازمة الى الغير فيتحمل بين ان يكون متحيزا بالاحتياج البين وجوده اولا واذا
اذا كان جوهرا الخ اما ان يعتبر في تحقق الجوهر الامكان والحدوث اولا يعتبر فيه مفهومه مجرد ما يقوم
بنفسه او ما يستغني عن محل يقوم به باعتبار احدهما على اي تقدير يكون الاستدلال منظورا فيه كما
لا يخفى على المتأمل فلانه ح يكون جوهرا لا يتجزى انحصارا لا ينقسم اصلا اي الجزء الذي لا يتجزى انما
هو على تقدير القول بنفي الجوهر المجرد والا فلا انحصار ذلك في الجزء الذي لا يتجزى الا ان يقال مع الكلام
ان الواجب نعم لو كان متحيزا كان جوهرا متحيزا او الجوهر المتحيز اما ان ينقسم او لا فثبت حينئذ الانحصار
فلا ينقسم اصلا اي الجزء الذي لا يتجزى فلانه يكون حينئذ الا انه اخس الاشياء ان ما لا ينقسم معناه ما لا ينقسم
اصلا يكون معناه ما ينقسم بوجه من الوجوه الانقسام المنحصر فيها فلا ينحصر ما ينقسم بوجه في الجسم عقلا
الا اذا نظر الى الخارج مع قطع النظر عما يقتضيه العقل وقد عرفت انه يقال الاحتياج الى التركيب الخارجي
المستلزم للامكان المنافي للوجوب الذاتي ولا شك في ان هذا التركيب خارجي في استلزامه للامكان

خارجا لا على ما مر غير مرة وانت خبير بان كل مركب خارجي محتاج الى فاعل بركبه فيلزم من كونه مركبا امكانه
من هذا الوجه ايضا لما قام بالجود والحق العلم فانه جزء آخر كذلك وكذا في الارادة وغيرها من الصفات فيستلزم
اذ لا تقوم الصفات بذات الواجب نعم على ان الكلام على هذا الوجه المذكور في بعض الصفات بنفس الذات
آخر نعرف ما ذكر فلا يخفى ان يقال ان كنه قيام صفات الواجب لا تنحصر في الوجه المذكور بل ههنا وجه
فيلزم تعدد الالهة وانه خلاف المقدر او فرض حق الواجب جسما بل التحقيق ان العارف بحسن الاخلاق المؤمن
اذ الكلام على تقدير جسمية الواجب وتجرد صفات الواجب الا الاجزاء بما هو من صفات الواجب الا يستلزم حق الكل
الاجزاء واحدة بل لا بد في حق الواجب واحتمال كونه جسما فتأمل فيلزم اذ لا يصح استحالة عقلا بل
ذلك بمجرد استبعاد وليس الحال في جميع النقوض الاجمالية الواردة على الادلة في مواقف الاستدلال كذلك
اذ الاستحالة العقلية في بعضها بينة فلا وجه للاعتذار بالالتزام في كل دليل يرد عليه نقض اجمالي
لجواز قيام الصفة قد عرفت ان قيام العرض الواحد بمحلين يراد به معنيان احدهما قيامه بكل من
المحلين والثاني قيامه بمجموع المحلين اللذين صارا واحدا من حيث هو مجموع وما حكم باستحالته هو المعنى
الاول فانه محل الاختلاف في جوازه فيلزم ح اما قدم واما بعد فيلزم التركيب المنافي للوجوب الذاتي
ولا يشتبه عليك ان هذا التركيب مما نوقش في كونه منافيا للوجوب الذاتي انما المنافي له بلا خلاف
هو التركيب الخارجي على ما مر واعلم ان حق الواجب متحدا على تقدير كونه متحيزا سائر المتحيزات في تمام
الماهية لا يستلزم احد الامرين المذكورين لجواز اختلاف الامور المندرجة تحت ماهية واحدة في
الصفات الناشية من الخصوصيات الصنفية والشخصية نعم اشتراكها في الصفات الناشية من نفس الماهية
والحكم بان الحدوث والعدم على التقديرين المذكورين كذلك ممنوع وسنده ظ مما ذكر واعلم ان مبادي
اللازمة في الاستدلال على ما قالوا ان الاجزاء التي لا تتجزى مع ما تركب منها من الاجسام امور
متماثلة ولو كان الواجب متحيزا لكان جسما او جوهرا فيلزم من كونه متحيزا مماثلة سائر المتحيزات
التي تنحصر في الجوهر والجسم وما اوضحناه لك اتضح وجه اضراب الشارح بقوله بل على ما قيل المتحيزات والاعراض
المذكورة ما لو عرفه الذكي بادني التفات فيلزم التركيب قد عرفت ما فيه من المناقشة
في صدر الكتاب في مقدمة الامور العامة حيث استدلوا على انتفاء حادث غير متحيز بالذات
ولا حال فيه بانه لو وجد لشاركه الواجب نعم في ذلك وخالفه لغيره فيلزم التركيب في ذاته نعم و
يمكن ان يناقش بان الاشتراك في العوارض بمنافي المسلوب لا يستلزم التركيب احتج الوجوه
الا عند على تقدير تسليم صحة ما وارد عليه تلك الوجوه مجرد كونه نعم في مكان الا انه في جهة الفوق على
ما يعتقده اتفاقا الوجه الخامس فانه فيه ما يعتقد كونه في جهة الفوق وانت تعلم ان الادلة
المذكورة انما هي لمن قال منهم المشبهة بانه في مكان لكونه جسما لا مطلقا كما يرشد اليه لفظ الخصم
او المشبهة سيما هو الخصم في هذا المطلب كما مر في صدر البحث فلا يخفى ان يقال ان الادلة المذكورة
في الكتاب على تقدير تمامها انما تفيد كونه نعم في مكان لكونه جسما فلا معنى لما نسب من النزاع مع بعضهم بحيث .... اللفظ

الا المعنى بل الرابع مع كلام معنوي على ما تقتضيه ادلتهم   فكلي مختص بجهة المناسب ان يبطل
كونه في جهة فيها كما هو في الدليل الرابع اذ معتقدهم انه غير متحيز بالذات الا انه لم يعلل كذلك
نظرا الى ما سبق ان ابطالات الخصم متحقق لكل منها   اعادة كما اي الجزم المذكور على الوهم
بضرورية اي بسبب ضرورة الوهم   لا يختص بمقدار لكن الشيء متحيزا الا بتوسط كونه
ذا مقدار على ما هو المصطلح الا ان يقال ذلك الاستدعاء في خصوصية المادة المذكورة يختص
ويقال انه يستدعي كونه ذا مقدار على ما هو المتعارف لغة   اختص بمقدار معين ووضع
مخصوص في تشكل وجهات متغايرة الملازمة اي لا يلزم احد الامرين المذكورين يستلزم الاخر
لما وجد المعلوم البين ان ما ذكره لا يستلزم امتناع انفكاك المقدار المعين والوضع المخصوص
عن الافراد الكلي المشترك على التقدير المذكور وان اريد به مجرد المقارنة لذلك المقدار
المعين والوضع المخصوص سلمنا الملازمة لكن لا نم استلزام ذلك اللازم عدم مطابقة
الافراد للكلي المشترك للافراد المتباينة المقادير والاوضاع وانما سلمنا ذلك لو كان
المقدار المعين والوضع المخصوص داخلين له ومجرد المقارنة المذكورة لا يستلزم ذلك وقد مضى
ايضا في قوله فلا يكون مشتركا بانه ان اريد بعدم اشتراكه في العقل منعنا لان ما ذكره من الكلام
مستلزم لذلك وانما سلمنا ذلك لو كان اختصاصه لا لانسان الكلي المشترك بالامرين المذكورين
اختصاصا عقليا ممتازا ليس كذلك اذ ذلك من العوارض الخارجية دون العقلية وان اريد
به عدم اشتراكه بحسب الخارج سلمنا ما سبق مشتركا لكن ممنوع منافاته لاشتراكه المعتبر في الكلي
واعلم ان القائلين بوجود الكلي الطبيعي فرقتان احدهما قائل به مع القول بالاشتراك الخارجي
وثانيتهما قائل به مع الحكم بكونه مشتركا عقليا فتأمل في ان ما اوردنا يرد عليهما او على احدهما
بحسب الاستعداد و تحقق ان ذلك في الحقيقة سند للمنع وسند للمنع مع وقوع الاحتمال فيه بوجه
اذ لا مذهب لقائل بخلاف الاستدلال فان المستدل اذا لم يصح الاستدلال به الا على
وجه الالزام و ههنا لا وجه له اذ الخصم ممن لم يقل بوجود الكلي الطبيعي ووجود العقول ما يسمى
به الجواهر المجردة الممكنة فانها موجودة مع كونها غير متحيزة اذ التحيز ينافي التجرد وتفصيلها انا لا نم ان
كل موجود متحيز الا ترى انهم حكموا بوجود الجواهر المفارقة الممكنة المجردة مع امتناع كونها متحيزة
والجواب منع الحصر ظاهر كلام الاستدلال والجواب يدل على انه اريد بالانفصال عدم الانفصال
عما اتصف بالاتصال وكذا في الاستدلال باستدعاء التحيز وفي الجواب ودفع الحصر على منع الحصر اذ
لو اريد بالانفصال عدم الاتصال بشيء مطلقا او عدم الاتصال عما من شانه الاتصال لم يصح
ذكر الحصر على منع الحصر اذ على تقدير الاول يكون الحصر صحيحا وعلى تقدير الثاني يصح ان يجاب ايضا
بانا لا نم ان عدم الانفصال عما من شانه الانفصال يستدعي التحيز فلا يحسن الحصر في الجواب على منع
الحصر على ما يستدعيه ظاهر العبارة ولذا قلنا انه يصح ان يجاب ابتداء كما في الجواب بمنع الحصر على تقدير

وان ان اريد اختصاصه مخصوص بمقدار معين ووضع صح

ان يراد

ان يراد بالانفصال عدم الاتصال عما من شانه الانفصال بناء على ما يفهم منه عما من شانه التحيز او نوعها او
جنسه القريب او الوسط يكن كذلك لم يصح ذلك الحكم بل الحكم على ذلك التقدير كالحكم على تقدير ان يراد بالانفصال
عدم الانفصال عما اتصف بالاتصال مطلقا او عدم الاتصال عما من شانه الاتصال او عدم الاتصال
عما اتصف بالاتصال ذاتيا ما كان لم يحصل ما هو مطلوبكم اذ على تقدير الاول منع استدعائها للانفصال التحيز
وهو في غاية الظهور وعلى تقدير الثاني والثالث منع الحصر على انه منع استدعاء المعنى الثاني على تقدير الثالث
على ما فهم من التوجيه السابق وجه الاولوية ظاهر على غير الفطن واذا تحققت ما اوضحناه لك انفتح عليك
حال الدليل الثالث والجواب اذ يجوز ان يراد بالخروج احد المعاني الثلاثة التي يراد في الانفصال وان
اطلق الكلام في هذا المقام اذ استنباط ما هو المقام منه على كثير من الافهام   او لا داخلا ولا خارجا وان
الوجه السابق يصح ان يوجه على هذا الوجه بان كل موجودين اما ان يكونا متصلا او منفصلا او لا يكون كذلك
وهذا خروج عن المعقول   وما تقتضيه الظاهر انه غير متعقل وخارج عن المعقول فيصح هذا المعنى فقط وهذا خروج
عن الموهوم دون المعقول يستدعي ان يكون ما لا يكون داخل العالم او لا خارجا عنه داخلا في الاحكام
بديهة العقل لوجوده مع ان ذلك خلاف بديهة العقل   مع التغير بين حمل العبارة المذكورة على التغير
بناء على ما اشتهر فيما بينهم من تغيرها بما ذكره الا ان العبارة يحمل آخر وهو ان يحمل تلك العبارة على الحكم لا
ان ما هو جواب على تقدير التغير جواب على هذا التقدير   اي تقرير الوجه الرابع ظاهر العبارة يشعر
بان التغاير بين ما سبق وهذا الوجه باعتبار العبارة وذلك ليس بظاهر والظاهر ان مراده ان مدار
الاستدلال المذكور على ان القائم بغيره هو المتحيز بالتبع القائم بنفسه هو المتحيز بالذات وما هو مبني
عليه هذا التقرير انه دال على ذلك وانت تعلم ان مجرد كون القائم بغيره عبارة عن المتحيز بالتبع كاف
في اثبات ما قصد من الغلط بدون التوقف على كون القائم بنفسه عبارة عن المتحيز بالذات كما لا يخفى على
المتأمل   ويكتب لا افادة في ان ما ذكره من الجواب على التقدير السابق كاف بهذا التقرير
هو الاختصاص بغير القيام بغيره الاختصاص الناعت مما ما ينفي فيه طردا وعكسا وذلك ظاهر لمن
له تأمل صادق   عند ربك افادة هذه الاية ما هو المطلوب ههنا باعتبار ان العند ظرف مكان
ولي ممنوع انما يفيد هذه الاقصية اذا كان المراد قرب رسول الله منه واما اذا كان المراد
بها قربه عليه السلام من جبريل عليه السلام على ما ذهب اليه بعض المفسرين فلا   فيها امكن هذا الدليل
لا يفيد عدم معارضة تلك الظواهر بنقضيات اذ حاصله ان الدليل المعارض في ان تعارضها وامكن
الجمع بينها وجب العمل بها والتالي باطل والمقدم مثله ولا شبهة في عدم افادة ذلك تعارض تلك الامور
لما ذكر اذ عدم الكل يجوز ان يكون بعدم جزء فيجوز ان يكون عدم الجمع من التعارض وامكان العمل بها
بعدم امكان العمل فلا يحصل ما قصده وفيه وجه آخر وهو ان حمل المعارضة المستفاد من فحوى بها تعارض
على مجرد المقابلة سواء كانا متساويين في القوة والضعف او لا فعليك بالتأمل الصادق
اما اجمالا فبان يقال ان في هذه الاية والحديث وجها غير ما يفهم من ظاهرهما ولا نعلم خصوصه الا الله لكن

انّ الموهوم من هذا الكلام ان مذهب القائل الاجمالي ليس الا الوقوف على المعنى الآية الكريمة وانت
واقف على ان ذلك الوقف لا يقتضي الا تفويض معاني تلك الآيات لا تفاصيلها ونفي تفاصيل معاني
الاحاديث علما مستندا عليه فكما فاول الظواهر المذكورة من الآيات والاحاديث الافعال
لظواهر الاحاديث قياسا على ظواهر الآيات في ذلك القائل بل الاستعلاء وظاهر في المجاز
المرسل ويحتمل ان يكون الاستوى في الآية استعارة ولا شبهة في جواز حمل ما ذكره على الاستعارة
اي امره لا خفاء في ان ذلك ابعد مما يخف فيه التأويل اذ يجيء الامر يستحيل لكن امره يسهل الظهور
التأويل فيه لا خفاء في ان تأويل الآية بما ذكره من قبيل المجاز في الحكم [illegible] بنفسه هذا
في استعمال مرسل ولا يشتبه على الفطن حمل الآية الكريمة على الاستعارة فان الحكم دليل الاصل
الدليل انّ التأويل على الوجه المذكور على ما دل عليه ظاهر الكلام اي حكمه ان حكمه في الكسر لا
حكم من في السماء ولا شبهة في كونه مجازا في الحكم اي موضع هذا من قبيل الحذف والاضمار
اي امان عذابه من قبيل المجاز الحكمي والزيد لا يشتبه ان الحصر مع انه قائل بهذا المعنى
جاهل بافادته ما قصده من المط فلا فائدة في ذلك التأويل بل ليس ذلك الا موهوم التصريح
على سبيل التمثيل اي على سبيل الاستعارة التمثيلية بان يشبه حال الراجع في الرجوع بالنسبة
الى من يرجع ذلك اي بالمعنى المستفاد من ظاهر تلك الآية بالنسبة المخصوصة بينهما على ما هو شأن الاستعارة
التمثيلية كما لا يخفى على من له تدرب في علم البيان والسؤال بالاين لا شبهة في ان حمل السؤال
وجها واما حمل الاشارة الى السماء على ما حمل عليه فهو غاية البعد نعم يحتمل انه ارفع التعويض في
الجسمية نعم يحتمل ان كل واحد من نفي التحيز والجهة يستلزمه اما استلزام نفي اللازم نفي الملزوم او استلزام
نفي العام نفي الخاص من قصدا الى التصريح بنفي ما ذهب اليه من غلب عليه آثار القوة الوهمية التي
تقرر ادراكها من ان يتعلق بالمجردات التي جعلت من ان يكون سريعة تعوق الجسمانية ولا يصل اليها
الا العقول الخالصة من مزاحمة تلك القوة واعلم ان المراد [illegible] ليس بجسم اما نفي الجسم الحقيقي او ما
هو اعم من ذلك بحيث يشمل نفي الجسم بمعنى الموجود والقائم بنفسه في اراده كل منها مناف اما الاول
فلانه لا يلائم سياق الكلام الآتي كما لا يخفى على من تأمل فيه واما الثاني فلان الادلة الآتية لا تفيد
الا نفي الجسمية الحقيقية اي معنى لا شبهة في ان الكرامية المستدلين بالدليل الرابع الدال على التحيز
لو كان جميعا وكان البعض الذي قال جسم بمعنى انه قائم بنفسه لا يحق النزاع في مجرد التسمية بل يجب
المعنى وانت تعلم ان الجسم [illegible] ان اريد انه جسم [illegible] الجسم الحقيقي [illegible] على سبيل التوهم
المجاز هو نور النور [illegible] عند المحققين هو غير مخصوص [illegible] لكن ذهب من لا يعتد به
لكونه جوهرا ولعل القائل بكون الواجب تعالى نورا ممن قال بكونه جوهرا وقوله تعالى الله نور
السموات والارض بمعنى منورها على ما ذهب اليه من تصدى لتفسير القرآن [illegible] بالوجه
المبالغة انه على صورة المخلوق [illegible] قال بكونه مركبا من اللحم والدم وبكونه نورا [illegible]

لكونه مصورا بصورة المخلوق والمعتمد في ذلك لا يشتبه عليك انه يلزم من نفي كونه جسما نفي كونه جسما
مخصوصا اذ نفي العام يلزم نفي الخاص فلزم من الادلة المذكورة على ما ذهب اليه المخصوص بخلاف
ادلة الخصم فانه لا يلزم منه كونه تعالى على تقدير تسليم تلك الادلة جسما مخصوصا على ما ذهب اليه [illegible]
تبارك ان ثبوت العام لا يستلزم ثبوت الخاص الا ان يبنى كونه تعالى جسما مخصوصا على ادلة اخرى
قد ابطلناه وههنا بحث اذ ابطل فيما سبق كونه متحيزا بدليل متوقف على ابطال كونه جسما فما يتوقف على
ابطال كونه متحيزا وليس ذلك الا دورا صريحا ويمكن ان يتكلف ويقال المقصود ان كون الواجب تعالى متحيزا
قد ابطلناه بما لا يتوقف على ابطال كونه جسما فان بعض ادلة ابطال التحيز حالا متوقف عليه كما لا يخفى على
احد الا ان ذلك التوجيه خلاف ما يتبادر من العبارة واعلم انه يلزم من كونه تعالى جسما اما قدم الاجسام
او حدوث الواجب تعالى تبارك تعالى الاجسام على ما سبق وقد عرفت ما فيه من المناقشة وايضا يلزم
حمل هذه الوجوه دليلا مستقلا على نفي كونه جسما الا بان يجعل ما يتوقف عليه بطلان اللازم للدليل الى
على ما اشار اليه بقوله والملازم قد ابطلناه وايضا فان كان قد ان هذا الدليل مستند على ان يكون
الواجب تعالى موجودا اذ لو كان موجودا لكان متصفا بصفات الوجود وما كان الى اخرها قرره على تقدير
على كونه جسما والقول بان مدار الدليل المذكور على كون الجسم طبيعة نوعية للاجسام والوجود ليس كذلك
بالنسبة الى الموجود [illegible] ما لا يلتفت اليه اذ ليس بناء [illegible] مقدمة من مقدمات الدليل المذكور على كون الاجسام
المتماثلة فضلا عن ان يكون الجسم طبيعة نوعية لها كما لا يخفى على من تأمل وانصف وذلك لا يعتد اليها
لا بد ان يتعرض لاستغنائه بنفسه تلك الصفات الى ذاته والا فلا مانع ان يمنع لزوم الترجيح المذكور لها
لا جعله [illegible] بهذه العار واطلقه على المقصود بشرك الى ذلك [illegible] دون سائر الاجسام وكذا الباري [illegible]
بجواز والاول هو الجسم فيه منع ظ اذ الجوهر الذي لا يتجزى متحيز بالذات مع انه ليس بجسم
وايضا كل ما قام بنفسه جسم فيه ما ذكر من المنع وسنده ما سبق الا انه اشار الى هذا المنع في الجواب
والجواب هو الجواب اي الجواب بمنع هذه الادلة على تقدير كونها دالة على كونه جسما هو الجواب على تقدير كونها
دالة على كونه متحيزا وايضا في دلالة تلك الآيات والاحاديث على تقدير كونه جسما بحث غير خفي على
الفطن وانت خبير بان المنع المذكور ههنا في الدليل الدال على القيام بنفسه غير المنع المذكور فيما سبق
اذ المنع فيما سبق في تغير القيام بنفسه بالتحيز بالذات فالاوجه ههنا المنع في الحكم بان كل قائم بنفسه هو
الجسم ولو بعد [illegible] ذلك ونقول بان الحكم يشكل الكلية بواسطة الكلية القائلة بان كل قائم بنفسه متحيز
بالذات ما لا يلتفت اليه فلا يصح [illegible] الجواب هو الجواب واعلم ان الشارح لم يتعرض ههنا لابطال
الثاني والثالث الدالين على كونه متحيزا مع انه يمكن اجراءهما لاثبات كونه تعالى جسما [illegible]
لا فائدة في هذا الحكم بعد ابطالهما التفصيلية الا [illegible] لبيان الواجب تعالى جوهرا ولا عرضا وا
الذي حمل الشارح على ذكره عبارة المطالع [illegible] اما الجوهر عند المتكلم فانه المتحيز بالذات فبطلانه
فيما سبق لكونه متحيزا ابطال كونه جوهرا فلا وجه لابطال كونه جوهرا ههنا بابطال كونه متحيزا والا فيلزم

الدور الا ان يتكلف ههنا بمثل ما تكلف فيما سبق من لزوم الدور واعلم انه يمكن ان يستدل على نفي الجوهرية
عنه بانه اما جوهر لا يتجزى وهو احقر الاشياء او جسم وقد ابطل كونه جسما بالادلة المذكورة وانه لو كان جوهرا
لا تصف بصفات الجوهرية اما كلها او اكثرها حتى فيما سبق فلانه ما هيته لو اخذ الماهية تكثر بتسلسل
الممكنات والممتنع لزم ان يعض المنتج جوهرا لصدق تعريفه عليه لو قيد بالممكنات فلا حاجة بعد ذلك
الى عدم صدق الجوهر عليه الى ما دل عليه التعريف من المغايرة بين الماهية والوجود اما بتعين فلان
وجوده عين ما هيته نعم غير مانع من صدق التعريف المذكور عليه اذ الشرطية المتصلة اللزومية مقدم من
مقدم كاذب وتال صادق بل من كاذبين اى ليس بوجوده الزمان والزماني ههنا بحث بمثل الان
والاتي اذ الواجب نعم كما لا يعتبر زمانه للمرعي ان وان كان فيما سبق وفيه الزماني في مقابل الذاتي
ومعنى الموجود زمانيا يستنبط من هذا الكلام ويبنى على كونه غير زماني اذ ليس له عدم حصول نعم مع الكلام
المكانه وتقدم المكان ولعل ذلك ... على راى المتكلم وان حكم الحكيم على قدم الزمان والان وان كان ... الجسم
فالمراد الكل الواجب نعم زمانيا لكن ان يمكن باعتبار استلزام تعين الواجب حينما كونه حادثا ولا شك ان كل
حادث نحو زماني بالمعنى الاعم اعنى ما يشمل الاتي كما قد عرفت ان الدليل الاول تم بل على كونه
نعم متحيزا بالذات فكيف يصح ما ذكروا المتبادر من هذه العبارة ان كونه نعم متحيزا ليس مما قصدوه
بل هو عالم بما هو الاولى غير علم بذلك فلا يتصور هذا الكلام ليس نظ النوع على ما قبله
ان ظاهره يستدعي ان لا يمكن الحدوث زمانيته مع انه ليس كذلك اذ الزمانية بدون على الحدوث لحدوث الكان ذلك
الحادث او مادتها وان اول العبارة بان المقصود ان الزماني لا بد ان يكون متعلقا باحدهما فلم يكن كذلك لم يكن زمانا
لان الزماني ما يحتاج الى ... المذكور ان نوقش بان الزمانية عابد ووجودا وعدما على الحدوث المستلزم
للتغير مطلقا سوا كان ذلك في المجرد او المادي فلا مدخل للتعلق في الجهة في الزمانية فلزم ان يكون لفظ الجهة
مستدركة وظهر مما قررنا ان المجرد لو كان يكون زمانيا وان المادي لو كان قديما ما زمانيا ... لم يكن زمانيا
فبين الزماني والمتغير عموم وخصوص من وجه ان التغير التدريجي فرعا فرض تحقق التغير التدريجي بان تكون علة
تامة فلم يتحقق تلك العلة لم يتحقق التغير واذا تحققت ما تخلف عنها التغير فلا يتصور التدريجي في التغير بل لا يمكن
التغير الا دفعيا نعم لو فرض ذلك لكان له وجه الا انه يليق بكلام الحكيم فعلم من هذا التقرير ان الحوادث التي
لا آتية اذ الحدوث لا يمكن الا بالتغير واعلم ان كل الشيء زمانيا لا يمكن وجود الشيء بعد صدوره عادة ولو ذلك
الشيء موجودا زمانيا باعتبار بعضا اذا لم يتحقق تغيره وجوده فلا يتصور وجوده الا انه اى وجود ذلك التغير
الزمان على مطلق ان الم يكن مقدارا يعني كم الزمان لم يتحقق ذلك التغير في الزمانية من الصفات الازلية متغير نوابط
التغير يكون صفة متغير والا لزم كونه وانتفاء الزمان اى باتفاق الحكيم والمتكلم اما على قاعدة الحكيم فلان
كل زماني معارض لاجزاء الزمان لا بد ان يقع في الزمان والواجب نعم على تقدير كونه زمانيا ... واما
على قاعدة المتكلم فلان كل ما هو زماني مطلقا لا يقع الا في الزمان بل عدم ذاتي فيه البطلان مبني ما ذكرنا
الاختلاف في كونه نعم موجبا او مختارا وقسم سادس كل تقدم الواجب على العالم على راى الاشاعرة والحكماء

فالقسم

في القسم السادس من بحث اولا لا شك ان ذات الواجب نعم على رايهم وان لم يكن كافية في حدوث العالم لكن بعد فرض
تعلق ما يحتاج اليه العالم في حدوثه فيكون تقدم الواجب على العالم داخلا في التقدم بالطبع فلا يكون داخلا في تقدم
الواجب على راى الحكيم لو اريد به ما يشمل التقدم بالعلية والطبعية اما لو اريد به ما يختص بالتقدم بالعلية فلا يدخل
فيه وبالجملة تقدم الواجب نعم على تقدير كونه مؤثرا في العالم بالارادة داخل في التقدم الطبعي سواء فسر التقدم الذاتي
بما لا يشمل التقدم الطبعي او فسر بما يشمله ويشكل اطلاق القسم السادس على ان التقدم من اطلاقاتهم حصر القسم الساد من
في تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض بصيغة الماضي لا استلزام ذلك ان يكون قبل الازلي زمان والثاني ان
الامر الكاين في الاستقبال وجب ان يرد بصيغة الاستقبال لا بصيغة الماضي ولا اتفاق في ان كلا من الازليين
لا يجب على تقدير كون كلامه غير زماني ولا يجب صفاته اى صفات القديمة او صفاته التي لا يمكن قديمة بل يتجدده
بل فيها المتغير المؤثر في الزمانية الا انه لا يؤثر ذلك التغير في تغير ذات الواجب نعم بناء على انها ليست اى تلك
الصفات امورا موجودة على ما سبق بل ارادته وكذلك الحال في جميع المستبعد من وقوع افعاله وصفاته نعم
في زمان الازمنة نحو علمه وارادة العالم غير ذلك ولا يخفى عليك ان ما ذكر نعم ما تقدم من معنى القدم والتقارن
صفة فلا حاجة الى ان يحمل ذلك قريبا بترتيبه على عدم كونه نعم وصفاته زمانية لو دخل فيه لاشتبهنا الى الاولى
في العبارة ان يقال لو دخل في الزمان وقد يأول تلك العبارة بان المقصود لو كان له ان مدخلية في حصول علمه نعم
وهو ليس المكشوف ان الشيء اذا وقع في الزمان كان للزمان دخل في وجوده ولا يقال وقوع التغير لازم حين كونه
عالما بالمتغيرات الصادرة مثل ان زيد قائم وقاعد الا انا نقول انما يلزم التغير في تعلقات العلم والعقل الاولى العلم على ما تقدم
ويجيء له زيادة تفصيل ان شاء الله نعم مطلقا فيد فلا يبقى ويحتمل كونه قيد للاتحاد لان الحلول
انما لزم ذلك لو كان وجوده موقوفا على الحلول ولا يوجد بدونه ولما انه لو وجد بدونه او لم يوجد الا معه
لكن لا يتوقف عليه لم يلزم الاحتياج والقول بان الحلول يستلزم الاحتياج لا يعتقد الا لقائل لان
ما بالذات قد ان العارض الذاتي لا يزول بسبب حصول الاحتياج الى الغير حتى يصح ما ذكره اى تساوى
طرفي الممكن لذاته لا ينافي حصول رجحان احد طرفيه على الاخر لغيره ولا يلزم اذا زال ما بالذات بالغير لان
ما بالذات باق على حاله نظرا الى ذاته والاحتياج لا يلزم بسبب الاستغناء بالذات بناء على عدم تحقق
الواسطة بين الاستغناء والاحتياج وانما يلزم ذلك لو لم يوجد واسطة بين الاستغناء لذاته والاحتياج
لذاته وذلك غير ظ لزم انقسام الواجب لذاته الظاهر ان ذلك اللزوم ينبني على قاعدة المتكلم من حصر الحلول
على السرياني والا فالظاهر ... المحل المنقسم لا يلزم انقسام الحال لكونه غير سرياني ولا يخفى عليك ان الحكم
انقسام الواجب او تركبه انما هو دائر على احتياجه الى اجزائه نعم لو كان التركيب مستلزما للحدوث لكان منشأ
بطلان اللازم التالي عليه كان الواجب احقر ... بناء على حصر المحل منقسم على الجوهر الذي لا يتجزى و
الا منع الملازمة وسنده ظ واعلم انه يمكن ان يستدل على المطلب المذكور بعد ما ذكر في الحصر باستلزام الحلول
لكان الواجب نعم متحيزا مع انه سبق ابطاله ولو دخل في جسم لا يعتقد المط الا بعد ان يبين كونه غير
حال في الجوهر الذي لا يتجزى والاجسام متساوية بتشتيتها ظ والتماثل لا يفيد ذلك وهو ظ وانت نعم

انه لا بد من بيان تساوي نسبة الواجب الى جميع الاجسام واعلم ان قابل الاجسام وتساوي نسبتها اليه بالقبول
في حصول المقصود وهو جواز حلول الواجب في كل واحد من الاجسام حتى الرمد والنواة سبحانه وتعالى عن ذلك
مع هذا الملازم الاستدراك في الدليل المذكور — اما تخصيص الحركة — من الاجسام في تخصيص
الاشتغال على الاجسام بحيث او الحيز الذي لا يتجزى متفق على انه لا مدخل لذلك في المقصود بل مجرد بيان
عدم صحة الانتقال على الصفات كاف فيما هو المط — في هذين الاصلين ط هذه العبارة توهم ان
كل طائفة من الطوائف الثلاث تخالف لنا في كل من الاصلين مع انه ليس كذلك على ما يدل عليه الكلام
الذاتي — اما ان تقولوا وههنا احالات تعليقة اوكلم يقع التعريض بها تعرف ذلك بادنى تأمل وانت
خبير بان ما ذهب اليه النصارى اذا كان محتملا للوجوه المذكورة لم يصح الجزم بانه مخالف لنا في واحد
من الاصلين — او نقول هذا انما يظهر على تقدير انا نكون النفس مجردة واما على تقدير عدم تجردها
فوقا من الاطال ولا خفاء في ان الاولى على هذا التقدير ان يعرف العلم على وجه ولما يفصل مذهبهم ...
ظهور الروحاني بالجسماني بمثل الحلول وليس ذلك بالاتحاد ولا طول ... بالتمثيل ليس قولا بانه
ولا مستلزم له ... العبارة المذكورة انه ... يتمثل الواجب في صورة الكاملين لا انه يتحد
او كل علم فلا مدخل لما ذهبوا اليه في هذين الاصلين على ما فهم من العبارة المنقولة عنهم — فلا يتجه
لا يعقد ذلك ما ذهبوا اليه من الجزم — والضبط هذا انما يعقد على تقدير الاتحاد والحلول في بعض الانبياء
... الكاملين وانما على تقدير الاتحاد والحلول في جميع الاشياء على ما هو المشهور فلا — لكن لا شك
في انه ... بعد التحرير ... من المتخاصمين كما لا يخفى على المتتبع — الحادث على ما لا وجود له كما يقال هذا
عدم حادث لا عدم ازلي ولعل ذلك معنى مجازي لفظ الحادث وما ذكره معنى حقيقي — واما ما قال وجوده
فائدة التوضيح زيادة الكشف عن معنى الحادث ودفع الدغدغة بانه هل يتصف به الواجب تعالى ام لا
ثلثة اقسام في كونه ثلاثة اقسام بحث سواء كان المقسم الامر المتجدد في ذاته او ما هو اعم من ذلك — الا ابو الحسين
واما من قال بالحال فلم نقل بتجدده في ذات الواجب نعم هو غير قابل تجدد العالمية بل تجدد
التعلقات التي هي الاضافات مع ان تجددها في ذاته نعم مما وقع الاتفاق عليه — قال الامام المفهوم من
هذا النقل ... منه ... ما نقل عن الامدي ... ان المفهوم منه حصر القائل بتجدد الحال في ذاته في
ابي الحسين وما فهم مما نقل من الامام انه لا تخصيص ذلك فيه — اي ... لئلا يتوهم ان
المراد بها النسبة المتكررة على ما هو الشائع من اطلاق اللفظ مع ان النسبة المتجددة في ذاته لا تختص
بالنسبة المتكررة فيحصل الانحصار في الاقسام الثلاثة — فانه ... الظاهر ان لفظ ما عبارة عن السبب
الذي هو القسم الثالث من امور الموجود المتجدد ... الى ما ... القسم الاول منه ...
تجدده اللهم الا ان يقال قيد القسم ... فاجرى حكمه عليه تسامحا — فعلى هو الظاهر ...
الى كل في كل ما يحتاج اليه ففيه مسامحة وان صح تأويله بما نقله المحقق الشريف ... واعلم انه لا بد ان تخصيص
الخلق ... الارادة والقول والاعلم ... — الى الغدر ...

في ان استناد الحادث الى القديم لا يتصور الا مع لزوم ... والا لزم قدم ما ليس بقديم — فلان القابلية
الامكان الذاتي لا الاستعدادي بتطرد الامور الى ذاته عند المتكلمين بشرط ... الا امكان الاستعدادي
نظر لكن ... قول المص والا لزم انقلاب الخ ولا يخفى عليك ان هذا الدليل منقوض بالامور المتجددة
التي لا وجود لها في كلام المص اشارة الى هذا النقض وان لم يقع التصريح فيه له — ولما لم يكن لها
حاجة ... بيان ان ما لزم من كون الحادث قائما بذات الواجب انما يلزم على تقدير كون القابلية ثابتة
للذات ازلا اذ بمجرد ذلك الثبوت يحصل الملازمة المذكورة فلا بد ان يستدل على ذلك الثبوت
الذي يتم به تلك الملازمة ولذا جعل الشارح ... بل عارضه على تقدير عدم اللزوم اشارة الى ان
المراد باللزوم ههنا الثبوت ازلا او لا يتوقف على ما هو لازم من كون قيام الحادث بذاته على كون القابلية
لازمة للذات حقيقة اي على امتناع انفكاك القابلية عن الذات حتى يتجه ان اللزوم لا يلزم من امتناع
الانقلاب من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي بل الملازم في الاستدلال على كون القابلية لازمة
حقيقة للذات ان يقال لو لم يكن لازمة لها لزم احد الامرين اما الانقلاب من الامتناع الذاتي الى
الامكان الذاتي او الانقلاب من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي فعلى هذا لا يرد على قول
المص ... فيمكن القابلية طارئة انما لزم من كون القابلية غير لازمة للذات كونها طارئة عليها
والى ما ذكرنا ... الشارح اجمالا ... على تقدير عدم لزومها وثبوتها للذات ازلا
اشعار بان المراد باللزوم للذات الثبوت ازلا لا حقيقة اللزوم وما تصحح لك بما قررناه ما
صرح به الشارح من انه لا حاجة لنا في اثبات ما هو المقصود الى ما ذكره ... وتعرض الخ ولدفع
ما اورد من ان اللازم على تقدير كون القابلية غير لازمة امكان الانقلاب لا الانقلاب فافهم
فلا بد للذات من قابلية ... بعنوان وجوب قابلية القابلية للذات انما هو على تقدير كون
القابلية طارئة عليها حتى لو لم تتحقق لها قابلية اذ لو لم يكن للطريان مدخل في حصول القابلية
للقابلية بل يتحقق للقابلية قابلية سواء كانت طارئة او لا لم يكن لذكر الطريان ... قابلية
القابلية فائدة فاذا لم يلزم ان لا يتحقق للقابلية على تقدير ثبوتها للذات ازلا قابلية وليت شعري
ان الفارق في احتياج القابلية الى القابلية على تقدير الطريان وعدم احتياجها اليها على تقدير ثبوتها
للذات ازلا ماذا — فذلك لا شبهة في ان ذلك انما يستلزم المط لو كان اتصاف الذات بقابلية
القابلية الحادث مستلزما لاتصافها بقابلية القابلية اعني جواز اتصاف الذات بالقابلية التي هي
حادثة على التقدير المذكور وذلك بان ما ذكر انما يتم لو كان قابلية الحادث حادثا وليس كذلك
بين حاصرين اعني الذات والحادث قد ... ان يبطل كون الامور غير متناهية لاجل كونها
مخصوصة بين حاصرين انما هو في الكميات المنفصلة دون غيرها — واذا كانت القابلية ...
من الدليلين المذكورين ولا شبهة ... ان هذه الشرطية لا تلائم ما فصلناه من قول الشارح
اعني ... ولما لم يكن لها حاجة الى الوجه الذي فصلناه اذ مبناه على تقدير كون اللزوم بمعنى الثبوت

ازلا وبناء على الشرطية المذكورة على لزوم اللزوم بمعناه الحقيقي المتعارف ولا نظر فيهما ما ذكر بل مع
بدله ما ذكرنا واعلم ان قابلية كل صفة حادثة بمعنى الامكان الذاتي من لوازم ذات موصوفها والا
لزم انقلاب الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي او العكس فيلزم من ذلك ان لا تتصف ذات بالضدين
في زمانين والا لزم امكان اجتماع الضدين وذلك مستحيل كما حققها الا ان الحكم الصحيح فيتعين العام
منافقة ظاهرة واما بطلان اللازم ما ذكره بيان الملازمة كاف في بيان بطلان اللازم و
صحتها اي صحة القابلية ما لا شبهة فيه ان القابلية لا صحة لها بمعنى الامكان الذاتي على ما يقتضيه سياق
الكلام وجعل الاضافة بيانية بعيد صفات الكمال فيه ان المراد بالصفات ان كانت اعم من
الصفات الموجودة وغيرها كان الدليل منقوضا بالصفات الغير الموجودة المتجددة مع ان بعض
صفات العدمية غير ظاهرة الكمال مثل المعية وان اريد بها الصفات الموجودة فقط وجب ان يبين
ان صفاته الموجودة كاملة وصفاته العدمية لا تكون كذلك او تمنع مدخلية الوجود والعدم في حصول
الكمال وعدمه فانا نجزم بان بعض صفاته العدمية مثل القدم والوجوب الذاتي من الصفات
الكمالية بل جميع صفاته الكمالية زائدة على الوجوب الذي برهن على كونه عدميا ولو قام حادث
الظاهر انه لا مدخل للوجود في حصول الاثر بل ذلك حاصل لمجرد قيام متجدد ولم ... ان يكون ذلك المتجدد موجودا
اولا فيكون هذا الدليل ايضا منقوضا بالصفات المتجددة الغير المتناهية الموجودة والفرق بان قيام
الصفة الموجودة بذاته يستلزم حصول اثر في ذاته فيصفه بعد ان لم يكن فيحصل التأثر بخلاف الصفة
الغير الموجودة فان قيامها لا يستلزم ذلك محل تامل وهذا اللازم يعني ان ههنا امرين متغايرين
احدهما ازلية صحة وجود الحادث وثانيهما صحة ازلية وجود الحادث والاول لازم غير مستحيل بخلاف
الثاني فانه مستحيل غير لازم فاشتبه احدهما بالآخر واقيم هو مقامه وحكم بلزومه فلزم محذور وجود
الحادث ازلا اي يلزم صحة ازلية وجوده واجيب بان الاظهر ان لزوم القابلية يستلزم صحة ازلية وجود
الحادث التي هي مستحيلة بل اللازم من ذلك ازلية صحة وجود الحادث او لا يصح ان يكون قيد الوجود الحادث
وان يكون قيدا للصحة وعلى التقدير الاول يكون المعنى فيلزم ازلية صحة وجود الحادث فالاولى ان يرد
ويقال ان اللازم من قولك ان كان صحة الازلية الصحيح بما هو بمعنى التقرير الاول ممنوعا للملازمة ومنده
ظ مما تقدم وان كان في ازلية الصحة على ما يدل عليه التقرير الثاني ممنوعا بطلان التالي والقول بان الظ
من سياق الكلام في بيان بطلان اللازم هو الاول لا الثاني ومنع الملازمة في الجواب مبني على ذلك مما
لا ينافيه فيه مجال وهذا الحس بلازم فيه انه لا يلزم من مغايرة ازلية الصحة لصحة الازلية وعدم
استلزامها لها عدم ورودها لزوم القابلية على ما يقتضيه سياق الكلام لجواز ان يكون لشيء واحد لازمان
متغايران احدهما اعم من الآخر وعدم استلزام الاعم للاخص يعني لا يشترط به ويمكن ان يدفع ذلك بانه على تقدير
ان يكون استلزام لزوم القابلية لصحة الازلية بواسطة استلزامه لازلية الصحة مع ما يتوهم من بيان بطلان
اللازم الا ان الكلام بعد لا يصفو عن شوب على ما تحققه اي تحقق ما اوردناه في جواب التشكيك

ذاتي

في لزوم الامكان لماهية الممكنة في بحث الامكان وللشارح هناك تحقيق آخر حيث اعترض بان ازلية الامكان
يستلزم امكان الازلية وبين ذلك الاستلزام على ما لا مزيد عليه كما لا يخفى على الناظر في ذلك المقام وقد يختلج في
خاطر القاصر ان استلزام ازلية الامكان لامكان الازلية ظ بما فصله الشارح هناك في الاخبار الغارة
واما في الامور الغير القارة السيالة التي تمتنع بقاؤها بمقتضى طبائعها كالصوت والحركة فكلا وايضا
بيان النقض على الوجه المذكور يقتضي ان الجواب المذكور يمنع استلزام لزوم القابلية لامكان الازلية
وفيه اشارة الى ان الاولى ان يقال بدل قوله لزم صحة على ما حررت لعين بيان النقض الاجمالي فيصح
ان يكون العالم ازليا لا حاجة في ايراد النقض الى ان يجعل مادته العالم بل يكفي فيه ان يجعل مادته ايجاد
العالم واحد نظرا الى ان يجعل مادة النقض حادثا دون غيره اولى ووجه الاولوية بين لا يحتاج
الى بيان كما اشرنا اليه حيث قلنا موصوف في الازل بصحة ايجاد العالم وانت تعلم بانه لو لم يكن تلك
الاشارة لكان الصدق لا وحدانه اي وجدان كل منها وان كان لا ... تنفك لكن ليس يكمل بالنظر
الى تلك الكمالات الغير المتناهية على راي المتكلم فقدمه لان جريان برهان التطبيق على راي الحكيم
مشروط بثلاثة شروط الوجود والترتب والمعية بين اجزاء السلسلة وفيما ذكره من التصوير المعية
وان تحقق الوجود والترتب بخلاف المتكلم فان جريانه عنده لم يكن مشروطا بالمعية بل حكم بجريانه في كل
ما ضبطه الوجود من الامور الغير المتناهية مجتمعة كانت في الوجود اولا واعلم ان الجواب عن الدليل الثاني
ما موقوف على ان يكون كل واحد من الصفات المتلاصقة حادثة بالمعنى الذي هو موضوع صدر البحث
بل يحصل ذلك الجواب بان يكون بعضها متجددة موجودة وبعضها متجددة غير موجودة كما لا يخفى على المتأمل
فقد بل نقول ان جريان برهان التطبيق عند المتكلم على ما علم من مباحث العلة والمعلول مشروط بكون كل
واحد من اجزاء السلسلة موجودة فلا يجري برهان التطبيق على راي المتكلم فيما يرد عليه الجواب المذكور من
كون تلك الصفات غير متناهية من جانب الماضي والمستقبل بناء على ما ذكره نعم لو كانت الصفات المتجددة
التي لا تكون موجودة غير كاملة يجري برهان التطبيق على راي فيما ذكره من الصفات المتلاحقة الغير المتناهية
لكنه مصادرة وايضا يقطع بطرح النقض الاجمالي الذي اشرنا اليه ان ذلك لازم وايضا لا يكون معيار
الاثبات قدم الامر الحادث بنفسه بل ذلك ليس الا ان المؤثرية التامة بغيره لو قام به متجددة غير موجودة
بغير لكان مستحيلا ايضا فيظهر النقض على هذا التقرير ايضا من الترتيب هذا ابتداء على ان صدور الحادث
من المؤثر القديم لا يتصور الا بعد ترتيب امور غير متناهية ولا ضارة في ان تلك الامور لا يلزم ان تكون
موجودات خارجية كما بين لا ... هذا المقام بل يعقل حصول الحادث من المؤثر القديم بترتيب امور اعتبارية
غير متناهية الا ان يقال فيلزم خلو الذات عن الصفات الكمالية او الصفات الاعتبارية لا تكون كمالا
لكن في كونها غير كمالية نظر واما على سبيل الاختيار هذا اي صدور الاثر عن المؤثر المختار ايضا
لا يتصور الا مع تعلقات غير متناهية لان تأثير المؤثر القديم المختار في الحادث لا يكون بواسطة الارادة
القديمة والا لزم قدم الحادث بل بواسطة تعلقها المتجدد الذي لا يكون المؤثر فيه مؤثرا بشرط الارادة القديمة

بل یکون ذلک موثرا فیه بواسطة تعلقها المتجدد الاخر وهکذا الی غیر النهایة ولا شبهة فی تقریره انه لو
کان صدور صفاته الحادثة المتعاقبة التی یدور علیها الجواب عن الدلیل الثانی عن الواجب تعالی بطریق
الایجاب لاستلزم سلسلة واحدة غیر متناهیة واما اذا کان صدورها عنه تعالی بطریق الاختیار لاستلزم
سلاسل غیر متناهیة بناء علی ما سبق من ان الارادة العزمیة لا تکون شرطا لوجود المتجدد الاولی هذا
ما یتعلق من المقدمة الاولی ضمنا لا صریحا واعلم ان ظاهر الجواب مبنی علی اربعة مقدمات تقدان مقدمات متجددة
فیها مع انه لیس کذلک اذ الشرطیة المذکورة فیه مقدمة اولی بل نقول ما عداه مقدمة ثانیة لیست مقدمة
اذ التالی وهی الشرطیة لا یطلق علیه المقدمة الا تجوزا ولا بعد ان یقال معنی المقدمة الثالثة ان الذات
لا یخلو الشیء وهذه علی تقدیر ان یکون قائما بالذات فیرجع الی الشرطیة المذکورة منشاء النظر ان
الاشکال بناء علی ان یراد بالضد معناه الاصطلاحی واما اذا ارید به معناه اللغوی اعنی المنافی فلا
اشکال اما فی المقدمة الاولی فلان الکل صفة حادثة ینافیها واما فی الثانیة فلان الحکم بان ضد الحادث
نعت الوجود بعد العدم حادث بذلک المعنی بطریق ضروریة واما فی الثالثة فلان صریح العقل حاکم بان الذات
غیر خالیة عن الشیء وما ینافیه واعلم ان المص قد حقق فی بحث التقابل ان المحل قد یخلو عن الضدین اما
مع اتصافه بواسطة او بدونه فعلم انه یجوز خلو الذات عنهما الکلیة الا ان یقال المراد بالشیء وضده
مطلق الضدین لا الضدین المخصوصین او یقال ان ذلک الخلو غیر ظاهر فی الواجب تعالی علی تقدیر قیام
الصفة الحادثة به والمراد بالذات الذات الواجبة فافهم واندفع عنه حدیث اللاحق اذ مدار
ذلک الاعتراض علی الدلیل الثانی علی عدم خلو الواجب تعالی عن الصفة الحادثة هذا الوجه الذی علم
من عبارة المص والشارح واما علی ما قررناه من ان ورود ذلک الاعتراض غیر متوقف علی کون جمیع
الصفات المتلاحقة حادثة ومع ذلک لا یجری ذلک التطبیق علی رای المتکلمین بناء علی اشتراط الوجود
فیه فی جمیع اجزاء السلسلة فلا وانت خبیر بان تلک المقدمة علی تقدیر تمامها وافیة لسند المنع فلا یندفع
الاعتراض المذکور حقیقة عن الدلیل الا بعد بیان مساواة السند للمنع الاول الا تعلق لا اختصاص
فی ان مرجع الدلیل الاول والثالث الی شیء واحد فلا فائدة فی جعلهما دلیلین الا الوجودی
توقف الکلام علی وجود المخاطب تامل قد یقال ان حدوث المخاطب والمسموع والمبصر لا ینافی عدم الکلام
والسمع والبصر بناء علی تعاقب تلک الامور وتلاحقها الی غیر النهایة من جانب الماضی اللهم الا ان یقال
ان ذلک محال علی رای المتکلمین وایضا انه قد ذکر بعض المحققین تعلقاتها غیر متناهیة فی ذلک الا ما ذکره فی الکتاب من الجواب و
لا یشتبه علی المتامل ان تحقق بعض صفاته تعالی بدون تحققه تعالی بغیر بین بل هو امر مستحیل عند الاذهان الصافیة
من الاذکیاء وانه لا یصح جوابا قد حقق الشارح فی بحث العلة والمعلول ان السلب یجوز ان یکون له مدخل فی
العلة التامة لا الجزء وذلک فی الفاعل الموجد من البین المکشوف ان المؤثر ههنا لیس فاعلا موجدا بل ما
یتوقف علیه الایجاد وهذا الکلام من المص مبنی علی ما سبق منه وذلک البحث من ان العدم یمتنع ان یکون
له مدخل فی الایجاد حتی حکم بان ارتفاع الموانع کاشف عن الامر الوجودی بدیهیة الحکم بان حقیقة الصفة

العدمیة مخالفة لحقیقة الصفة الحادثة بالذات غیر ظاهر مع انهم حکموا بعدم بعض الوجودیات دون بعض
مع قولهم بان الوجود المطلق طبیعة نوعیة للوجودات الخاصة کلها ویمکن ان یدفع ذلک بان المراد
بالحقیقة الشخصیة لا الحقیقة النوعیة الا ان فیه ما فیه فان العلم الخ واعلم ان انکشاف الاشیاء
علی الواجب تعالی لا یتحقق بدون تعلق علمه تعالی بها فلا بد ان یکون لعلمه تعلقات غیر متناهیة من جانب
الماضی لئلا یلزم ان لا ینکشف الاشیاء فی بعض الاوقات علی الواجب تعالی نعم عدم ذلک علو الکبیر او قد ثبت
ان مثل ذلک لازم فی تعلقات الارادة ومن ههنا ظهر ان عدم التناهی مطلقا لا یکون مستحیلا
عند المتکلمین او من الحقیقة مبنی الترديد الاختلاف الواقع بین الاشاعرة والماتریدیة فانهم
ذهبوا الی قدم التکوین وحدوث المکون باعتبار تجدد تعلق التکوین لکن الترديد لیس
فی القول بعلمه تعالی وان انکره بالاتباع وابو الحسین فی کونه منکرا باللیاقة بحدوث العلم علی
زعم الکرامیة وهو اما رفع الحکم محتمل ان یستدل علی حدوث الحکم ورفعه او انتهاءه فیکون
الحادث العالم بذاته هو الحکم لا رفعه او ابتناؤه علی ما دل علیه کلامه وهو عدم بعد الوجود و
لا یخفی ان الحکم باق الرفع او الانتهاء حادث مع انه عدم بناء علی زعم الکرامیة من عموم الحادث
بحیث یشمل کل ما تجدد موجودا کان او معدوما وما عداه کان اوجب عدمه والجبائیة یعلم من هذا
الکلام ان الجبائیة قالوا بعدم المریدیة والکارهیة مع ان قولهم بحدوث ما هو علة لها اعنی الارادة
والکراهة وهذا غیر معقول وقول ابی الحسین تجدد تعلق العلم مبنی علی قدمه فکیف یحکم مع ذلک
بتجدد العالمیة مع ان قدم العلة التی قال بها ارباب الحال ینافی تجدد المعلول الا ان یقال المراد
تجدد تعلقات العالمیة لکن یلزم ح تجدد تعلقات العالمیة مع قدمه تجدد تعلقات العلم وذلک محل تامل فقد
یقال ان کل واحد مما ذکر جواب مع الاعراض عن الاخر او نقول هذا الحکم الاشعریة مما
ذکر کما نبهت علیه فی محل تحریر النزاع فما نقل عن الامام الرازی من اتفاق الشیخ فی ان القول بتجدد
المریدیة مع القول بتجدد تعلق المریدیة ما ینبئ عن التدافع الا ان یبنی الکلام علی الاغماض لا بطال
منع التدافع بان قد صح والمریدیة عطف علی تعلق العلم لا علیه فلا یلزم ما ذکر لانا نقول ح یلزم ان یکون
کلا الجوابین عن جانب الجبائیة واحدا فلا یعقل فی دفع ما تمسک به ای یتعذر الکلام تحقیقه
تحقیقه النظر ان المراد بالضد اما حقیقة او اضافیة والاول اما حقیقة محضة او حقیقة ذات اضافة
فنرید علیه ان الصفة الحقیقیة التی هی مقابلة للاضافة شاملة للصفة الاعتباریة اعنی ما یشمل الحقیقة
الا اضافة لها فلا یلزم ان تکون الحقیقیة المذکورة ههنا موجودة خارجیة فی این یعلم ان المنع لا یقع
فی الصفة الحقیقیة من ان البرهان انما قام علی امتناع قیام الحادث بذاته تعالی ولا یستفاد منه ذلک البرهان
امتناع قیام الصفة الحقیقیة المجردة الشاملة للموجودة والاعتباریة بذاته تعالی والمتبادر من سیاق
الکلام استناد ذلک القیام الیه والقول بان ذلک الامتناع یستلزم منع امتناع قیام الصفة
الحادثة بذاته تعالی انما یجدی نفعا لو کان ضروریا او ما یعود الیه دلیل مع انه لیس کذلک

في عدادها هذا القول لاجل ان يكون النقض جامعا لكنه يوجب اشكالا على ما مر وكذا في القسم الثالث مطلقا
او من اولاده السلب الذي يستحيل اتصاف الواجب به نعم على ما سبق في شرح تحرير النزاع ويمكن ان يدفع
ذلك بانه ح دخل في عدادها الصفات السلبية فافهم فينبغي قد علم حاله مما سبق من الاعراض
لو ذكر بدل الاعراض الصفات لكان اولى والا لم يكن مطلقا النظائر اراد به الاعم من ان يكون الا
حسيا او عقليا على ما يشهد به تركه ح وكذا اللذة الحسية فلا يصح عدها من الاعراض الحسية على ما يقتضيه
سوق الكلام ولعطفه على الاعراض او على شيء وهو غير خفي تابعة للمزاج اي للمزاج ما يقوم بذلك
الصفات به وفيه بحث اما اولا فلان الالم العقلي غير تابع للمزاج واما ثانيا فلان من الصفات الحسية
ما يقوم بالامزاج له كالصوت القائم بالهواء الذي انبعث عنه المزاج واعلم ان الآيات والاخبار
الموجبة لمقام مثل الغضب والغيرة والبراءة الله نعم ما اولته لمعنى ما الاول فيما دل ظاهره على كونه في مكان وجهة
وان القول بالمزاج في عروض تلك الصفات لا يليق بكلام الاشاعرة او ركنا ما حاصل قبل كل
ان نوجد القول بالجملة من جح ضروري يشهد به الوجدان ولا شبهة في ان ذلك لو سلم فانما يتم
على تقدير ان يكون يشهد به الوجدان كلام المعلم لكان نسوجد وجب اليه اذ ترتيب المعلم تقديم
مقدمه بعد تسليمها وذلك غير موجود في نظر ارباب المناظرة بخلاف ما لو قدم الثالث على الثاني فانه
ربما يمتنع ذلك ويمكن ان يقال لا وجه لمنع اتصافه باللذة ولعدم ما يدركه ادراكه لا ادراكنا بعد تسليم
كون الواجب قابلا لها والادراك سببا وفيه ضعف لا يخفى على ذي فطرة سليمة افرده في كونه من
الصفات المنزلة بحل منها فلزم تركبها في لزوم تحقق التعين جزءا من الاولين يمنع لم لا يكون زائدا مغيرا
على وجه يكون قد ابطلنا ان المنافي للوجوب الذاتي التركب الذي هو الاذن كب الحقيقي على ما مر اذ ح
تكون نفس الماهية توضيح هذا المقام يتوقف على بيان مبنى الاستدلال على كون الوجوب نفس الماهية وعلى
بيان توقف كونه نفسها على كونه موجودا وعلى بيان ان الوجوب على تقدير كونه وجودا لا يكون الا نفس
الماهية اما الاول فلان الوجوب لو لم يكن نفس الماهية لكان زائدا عليها اذ الجزئية لا يتصور لاستلزامها
التركب المنافي للوجوب الذاتي بناء على ما عرفته فيجوز ان يكون وجوبا اعتباريا خارجيا لتمايز كل واحد منه
عن الآخر بذاتها ويكون الوجوب مشتركا بينها اشتراكا عرضيا فلا يلزم تركيب هوية كل منها الى الماهية
والتعين كما لزم ذلك على تقدير كون الوجوب نفس الماهية وهو ظ واما الثاني فلان الوجوب على تقدير كونه
عدميا لا يتصور كونه نفس الماهية وهو ظ غاية الظهور واما الثالث فلان الوجوب اذا كان موجودا
خارجيا امتنع كونه زائدا على الماهية بناء على ما مر او زائدا عليها والا لزم كونه محتاجا الى غيره فيكون
واجبا اذ كونه واجبا قبل وجوبه اذا التسلسل الوجوب الى غير النهاية ولا يشتبه عليك ان ما ذكر في
مقدمة الثالثة يستدعي ان يكون الوجوب على تقدير كونه عدميا نفس الماهية اذ علة اتصاف الماهية بالوجوب
العدمي لو كانت غيرها لزم الاحتياج وان كانت نفسها لزم احد الامرين المذكورين الا ان يقال ان العلة
الموجبة للوجوب يستدعي ذلك لعدم اتصافها بالوجوب لكن علة اتصاف الماهية به فانه لا يستدعي ذلك

الا ان ذلك يحتمل تامل كما لا يخفى على المتامل اي لم يستند الا هو فيجب ان يكون الوجوب مطلقا مشتركا بين المتعينين العدميين
كل منهما وجودي يكون نفس ماهيته لما عرفت انها لا تغايرها فلا يكون ما ذكر من التركب على تقدير كونه نفس الماهية فيما سبق
ايضا بان يكون الوجوب نفس الماهية لاستلزام التركب بناء على جواز ان يكون معنى الوجوب امرا ثابتا على الوجود في الخارج
كل منهما نفس ماهيته يكون الوجوب المطلق عارضا لها على قياس عروض الوجود المطلق للوجودات الخاصة فلا يلزم ما ذكر
من المحذور سيما اذا كان ذلك الوجوب امرا عقليا ولا يخفى ان كون الوجوب نفس الماهية قابلا للنزاع كون الوجودات
الوجودية التي هي نفس الماهيات وجودات خاصة فافهم لئلا يلزم خلاف ما صرح به من ان القائل بكون التعين عدميا غير قائل
بكون الشخص مركبا من الماهية والتعين لاستلزام كونه عدميا التركيب من العدم وغيره وهو ممتنع لا يقال الشخص عبارة لا
معروض التعين ويحتمل ان يكون ما يجمعهما تردد بينهما للشخص بين المجموع المركب من الماهية والتعين وبين معروضه للاشعار
فان النزاع بين الفريقين اذا كان لفظيا على ما حققه المص وبحث التعين لم يكن لما ذكره فائدة الا ان يقال ان عبارة
على المشهور من الجمهور على ما حققه وتحقيقه المقصد بتعين الذات اي ذات ان ماهية الواجب على تقدير كون الوجوب
نفسها مقتضية لتعين زائد والمقصود لكون التعين نفس الماهية الواجب كل ما هو مقتضية لنفس الاحتياج واما المقدمة
الاولى فلانه لولا اقتضاؤها اياه لزم احد الامرين المذكورين على الوجه الذي فصله في الكتاب واما المقدمة الثانية فلما
صرح في بحث التعين وعلى هذا التقرير يكون الغرض مركبا من الماهية بحيث يصادف بينهما فيلزم احد الامرين على ان
الاول كون الواجب مركبا من الماهية والتعين مع انه بين ان ذلك مستحيل والثاني كون التعين زائدا عليها فيمتنع
حرفوا ان يكون التعين غير ماهية الواجب عارضا وبينا والثالث ان الشيء ما لم يتعين لم يتحقق شيئا فلم يحصل منه
ماهية الواجب اقتضاء التعين وعلى الوجه الذي قرر به الدليل المذكور علمه ظهر ان اولويته في ان المعلم الى التوجه
هو المقصد بتعين بالمسالة الكبرى المطوية التي صرح بها الا ان الشيء على ما ذكره الشارح ولا يخفى ان الماهية من الامور
المذكورة فيما ناقش فيه ويمكن تقرير اصل الدليل بوجه آخر وهو ان الوجوب الذي هو نفس ماهية الواجب يقتضي التعين
على تقدير كون الواجب متعددا بمعنى ان الواجب الذي هو نفس الوجوب اذا كان متعددا كان كل منها متعينا بتعين آخر
اذ الماهية الواحدة لا تتعدد الا بتعدد التعين ولا يكون متعددا بلا تعين الا ماهية الواجب اذ لولاه لما فاذا
اقتضت الماهية التعين الجزئي في وجود على تقدير التعدد وعدم التعدد ويكون التعدد باطلا اذ ما لزم من وجوده
عدمه كان ممتنعا فالتعدد ممتنع فيجب هذا التقدير يكون القضية شرطية لا حملية ولا يرد على شيء من الامور الثلاثة الواردة
على التقرير السابق الا ان هذا التقرير مما لا يساعده ظاهر العبارة سيما قول المص فيما سيأتي لجواز الوجوب بلا تعين
وانه ورد قول الشارح فلعله اي يستحيل الح ولعلم ان ها هنا دليلا على المطلب المذكور قريبا مما ذكره وهو ان الوجوب
الذي هو نفس الماهية بعض التعين اذ لم يقتض لزم احتياج الواجب في كونه متعينا الى الغير وهو ممتنع اذ ذلك ينافي الوجوب
الذاتي فاذا كان المقصد بتعينه وانه لزم الانحصار ولا شبهة في كونه اخصر من الدليل المذكور في الكتاب لكن على ما قيل
وان صح ذلك يمكن تقريره على الوجهين اللذين تكشف حالهما فيما سيأتي الا انه يرد على احد التقريرين هذا الدليل
الاخصر ما يرد على التقرير السابق من الامور الثلاثة وان اطنبت الكلام في هذا المقام اذ به ينكشف ما هو اصل
المرام سقوطها على ما عداه علة لكون ماهية الواجب علة لما عداها بحيث لا يشمل التعين مع ان الكلام في تقدير عدم كونها

علة ... او لولاه ... الواجب ...

... الواجب علة لما عداه ... مع قطع النظر عن كونه مقتضيا ...

... او لولاه ... الافتقار ...

... النفس ... العلة ... ولا ...

... ذلك ... الافتقار والانفعال ...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بها فانه يصح ان يعبر به السلطان ويحتمل ان يكون المراد به ما يسمى سلطانا واعلم انه قد نقل جمهور الاصحاب ان السلطان
قديم او حادث صادر منه او انه فعل ما نقل عنهم لا يمكن فهمه في اللغة بهذا المعنى الا اللفظية على ما خبر او ذلك
معنى كونه قائلا موجود واجب الوجود الا ان يحمل ذلك على ان المراد به بعض شئونه   مع قولهم بمنشئه بها
يرد على صحة بطلان التالي عن الوجه الذي فصلنا فيما سبق   اللهم الا ان يرد لبطلان التالي ادعى التلازم
او يحمل الجواب راجحا ذلك على ما في زمان بالامر يعلمه   احسن لكن دليلنا خطابيا باعتبار قولنا الحادث قدر
على دفع الشر الشريف فهو شرير ظاهرا ان يقدر على دفعه فلم يرفعه فكم وكيف فلا يلزم ما ذكره من القادر على
دفعه شريرا لو لم يدفعه وقولنا وان لم يقدر عليه فهو عاجز يقتضى لا شبهة يتحقق لا باعتبار عليه اماما ذكر اقناعا
باعتبار ان ما يقدر عليه يبطل المنع بخلاف دليلنا فانه ليس كذلك المنافية في ظهور المنع فما هو منوط به واما
كونه احسن مما لا يقدر فيكون اذ دليلنا يفيد القطع الى بعد العلم بالوجدان بخلاف دليلهم فانه لا يفيد ذلك وضعفه
لا يخفى على احد   في الصفات الوجودية الظاهر ان المراد بالوجودي الموجود وهو المبنى اى ما بين من الصفات
والمقصد الثامن ليس كله موجودا خارجيا كالبقاء والعلم وفى المرصد الثاني في تنزيهه وبين الصفات السلبية
بلا مانع ان يراد بالوجودي ما ليس سلبيا وليس يلزم ان يكون ذلك موجودا خارجيا   موجود افرده فانه بهذا الكلام
بعضه ان يتبع المراد من الادلة المذكورة زيادة الصفات مع الوجود والعدم وكذا ما سيأتي من كلام الحكيم عند ذلك
مع انها على تقدير كونها لا تفيد الا زيادتها الا ان يعرف الكلام عن الظاهر واعلم ان المقصود بالاثبات من الادلة
عند زيادة الصفات الآتية المقاصد فيسمو الا ان ما ذكر من الادلة يفيد زيادة الصفات مطلقا سواء كانت
سلبية المقاصد الآتية اولا   فان العلم لا خفاء في ان المراد بالعلم ههنا ما اصطلح عليه ارباب الحال من
انها صفة توجب لمحلها حكما فلا يمكن منع مخالفة العلم بالحال بشاهد على الغائب في اثبات هذا الاصل فيشتمل
الاحوال من الاشاعرة او عند بقاء الاحوال العلم والعالمية واحد فيصح هذا الا يمكن الجواب عنها الا بالاستدلال
المعتبر على ما سيأتي ان العالمية عندنا بمعنى نفاة الاحوال على ما يتبعوا او الظاهر ان المجيب عن ذلك المستدل اى الادلة
المذكورة على زيادة الصفات الا ان يحمل ذلك على ما تقتضيه الحال واعلم ان تعليل قياس الغائب على الشاهد
بالحد والشرط على ما فصلت مع امر ناشئ عن اللفظ والوضع فلا اعتداد في اثبات المسائل الكلامية بما يتحقق
الخاطر فيها مع الحكم بان المراد بالعالم ذات منكشف عنده الاشياء اعم من ان يكون ذلك بالعلم الزائد او لا الا انه
الى ان الشيخ الاشعري حكم بان الوجود عين الماهية مع اطلاق الموجود عليها والائمة يحكمون بان الضوء مغاير مع
ان اضافته بذاته لا يعقل قائم به ونظائره كثيرة من اكثر نقول صح قال ان العالم لا على كالاسود بلا سواد وكلام
ظاهر بانه عن اللغة والوضع لا يشرح بحقيقة المسائل العقلية   كشف اى كيف لا يكون فيه ضعف لا كشف اى
ضعفه فان الضعف الذى عرف فيما سبق غير الضعف الذى بين ههنا   شعور الصفات اى صفات الله بها صفات
الغائب على تقدير ثبوتها فان العالمين اذا عرف بان العلم الغائب مثلا مغاير للعلم الشاهد بنفسه آلة اعترف بانه
يخالف للعالم الشاهد العالمية واستدعت في الشاهد امر الا لزم استدعاء العالمية الغائب ذلك على ما هو مقتضى
القياس   فان وجد احدهما او احد وصف الشاهد للغائب لا الشاهد للغائب فانه لا يلزم ان يصح فلا يصح

كشف

كشف ناظر الى ما ينظر اليه كشف الاول لا الى ما يقتضيه السوق وذلك ظاهر بادنى التفات   بالحاكم جاءه
القياس المذكور مصحح لهذا الوجه وذكر الوجه الاول بين لا يسترد به ولا يكون عليك ان يقوم الوجه الاول ما يقتضيه النظر
الغائب من المفصل المناظرين على قانون التوجيه   لكان يتوهم كونه على ما يحدث العقائد يبنى عن الاتحاد بين العالمية
والعلم بل العالمية فهو مبنى الاتحاد بين العالمية والعلم لا بد على ما ذكر في الوجه الاول وبعد ذلك يكون العلم على العالمية
على ما في زمانه الحكم الا ان يحمل هذا الوجه ليلا الواجب في الحكم   الواجب لا خفاء في ان المراد بالاماث
التى حكم الاشاعرة بوجودها كما صرح الشارح اشارة اليه والوجوب ليس منها صحيح فلا وجه لذكرها ههنا
لا شبهة عليك ان ما دام الا اعتبار بواسطة يعرف الا اعتبار الا ان يصح كلها بمعنى غير ذلك   مع ان الاستدلال بها
ان صح لم يستلزم الا كما ذكر في الوجوب الذاتي او تعالى بطال كونه عينا لا يعقبه كونه زائدا والخصم غير قائل بالزائد
وكذا الا خبر قد تعالى الا ما قال ذلك ونعنى التوضيح محل الشيء على صفة   حصول لا شك انه لا بد في حصول الشيء في الحرية
ما اولا يستلزم وجود ذلك الزيادة المطلوبة كما في الانسان والحيوان قد يتشكك في ذلك بان وجود تصور ما يحققها
كاف في حصول المط ولا حاجة في ذلك الى ملاحظة المحل واعتباره   والقدرة انه فهو اى ان هذا الدليل
لا يفيد كون كل واحد من الصفات زائدا على الذات افادة برهانية بجواز ان يقال بزيادة الصفة على وجه لا يكون المحل
المذكور المتكلم الا ان يحمل على كونه الزاما كما يدل عليه قوله كما زعموه   ومغايرتها للذات هذا اما الا وقد يبنى المعنى
وكذا في موصوف متغايرتها لها وذلك ظاهر بادنى التفات   وفى هذا اشارة الى توجيه القول بالعينية
بل معناه ههنا اولى بحرمته الا الوجه ما قالوه ولا يلزم منه ذلك الا انه بعد ان تلك الصفات اعنى المحل وغيره الى
غير ذلك   اى بين الوجود اى بين الصفات التى ادعى الاشاعرة انها موجودة وهذا الخلاف قول الحكماء وجوده
عين ماهيته ان حقيقة كل ما يقتضى لذاته الا الوجود وقوله يتشخص بعين ما هيته بعد التحقيق راجع الى نوع التشخص
التشخص بعينه فيما ذكره من تلك الصفات فقولهم التى الخلاق عين الشيخ الخلاق يستوى في جميع وجوه
انه للحكماء ولا خفاء في ان الدليل يقتضى ان ما اثبته بعينه انه انما يلزم لو عقل الحكماء يقول صفة عبارة بذاته نوع
الصفات بهذا انه والالزام يكون الدليل المذكور منقوضا بتلك الصفة فتامل واعلم ان هذا الدليل وما سبق من دليل
المعتزلة يعتبر ان الخ في قيام الصفات الموجودة بل يعم من دليل المعتزلة في الصفات الموجودة القديمة فيلزم من ذلك
ان يكون مبطل الاشاعرة في الادلة المذكورة اثبات الصفات الموجودة بل القديمة وقد عرفت ان تلك الادلة لا تفيد
الا زيادتها فقط   ما مر انفا من ان الحكم بالواجب انما كفروا لان الله تعالى يقول لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث
ثلاثة لانهم اثبتوا الآلهة الثلاثة كما يدل عليه وقع تعقيبه بما من اله الا اله واحد فمن اثبت صفات متعددة لا يكون كافرا وانما
يلزم الكفر اثبات ذوات قديمة بعد ان الحكم يكفر بواسطة اثبات ذوات قديمة كما هو مذهبه اعلم ان الدليل المذكور لا
يفيد ان جميع الاسماء الحسنى مما يعين الذات كما يجوز ان يشعر بتعدد الاسماء الحسنى القديمة عينها   فلا يحتاج هذا
الدليل الا ما يفيد ما قصده الشيخ بل كان الوجوب مختصا في مادة جميع الصفات الحسنى الذاتية كان مغايرتها للذات مطلقا
مع نفاة الاحوال قد عرفت ما يتعلق بهذه العبارة   قيام العلم فقد اورد في حواشيه انه كان امتناع
الثبوت الرابط بينه وبين الثبوت المحمول   فذلك لا يمنعه كونه الدليل المذكور على هذا التقرير منقوضا لانه لا

فعلى مثل تلك الاحوال في ذات الواجب تعالى فان قال المنازع فيما قلنا ان التغير راجع الى الاسناد فلقائل ان
يقول ان ذلك الاسناد بعينه المتنازع فيه بل المتنازع فيه امر آخر وهو ظاهر وانهم قالوا عقلنا على ما فسره الشارح
ما عقلناه نفاة الاحوال لم يقولوا بتلك الاسنادات الا ان يقال ان ذلك من نفاة الاحوال على سبيل التنزل
منهم ولا يبعد ان يستفاد ذلك من عبارة الشارح وانه سلم وكما انا نحمل العبارة عليه فانه ذكرناها في اصول اخرى
بالتاويل فان قلت الصفات لو ثبتت لزم تعدد الواجب الوجود واما ان كونه واجبا بهذا المعنى ينافي كونه
معلولا او يستلزم ذلك كونه موجودا اذ فرضنا قلت بان الوجوب الذاتي لا يستلزم كونه موجودا فيلزم ما ذكرتم
الا من بل ان نسلم ذلك كونه ثم يمكن ان يعتبر البديهة فلذلك لا يستلزم تعدد الواجب الوجود ولا ما في الحاشية
وكذا ان الدليل يعتمد على جميع الصفات الزائدة الاعتبارية على الذات فهي متوقفة بها الا ان يقال الائمة
لم يقولوا بها او الحكم بانها ليست صفات كمال وقيد بعد فهو جار عندنا اي فلا يحمل نقصانه مبنيا عليه بل هو
غير المتنازع فيه لما ادعيناه من نفي الصفات فانه بمنزلة ما يجب بيان بطلان اللازم اذ يجوز ان يقال
لانم ان اللازم على ذلك التقدير بطل مجرد صحة الملازمة في التقدير المذكور لا يفيد المطلوب ولخصمه لا يفيد بل ان ما
ذكر ليس ملخص الجواب المذكور بل هو تحقيق الشق الاول من الترديد السوال الحق على ما كان الشيء فانه يلزم منه
توقف الاثر الاختياري على القدرة والعلم والارادة والحيوة واما ان يرجع الى الفعل الاختياري فهو العلم
التي وقع النزاع فيها اعني السمع والبصر والكلام فلا يلزم في الشيء الاختيار في الشرع ظاهرة تشمل كلا من المذكورين
وصدورها بهذا المعنى على ما يخالف الجمهور ومنهم اثر المختار لا يتعلق الا بالحادث واما ما صنعه الامام
من صدور القديم عن المختار على ما تقدم [illegible] التعليل على تقدير انه شرط الصفات في الاختيار كل شيء مطلقا
بل في الصفات التي يتوقف الاثر الاختياري عليها فلا نظر فيه وعلى تقدير ان يكون الاثر مثل الكلام بالاختيار
على مذهب الآية [illegible] ان يتوقف فيبعد الحكم على الاطلاق بان صفات الواجب تعالى صادرة عنه بالاختيار
وكذلك قد يكتفي بعض التحقيق الا بعد بعض مصنوعاته الحادثة عن ذاته كما قال به الحكماء ومتكلمو الاعتزال
ثانيا ما قالوا بقدم تلك الصفات وحدوث ما سواها من المصنوعات اختيارا وذلك على الاصح ايضا بعيد منه
بمنزلة موجب القدرة صحة الايجاد ومنع ان المعنى صفة الايجاد ولا شيء وذلك تعقيد تعريفها الا ان يقال
ان كانت صفة الايجاد ومنه صفة نفسه تعالى بهذا المعنى حصول صورة الشيء في العقل تعريفا
ان الحصول ان كان صفة للصورة الا ان حصول صورة الشيء في العقل صفة لذات العالم كالعلم وتركيبه
ما يسبق منه بالجعل على النظام الواقع في النوع او النظام الشخصي تعالى الله عن ذلك
بعضها بل الاستدلال به على ان الحكمة العنيفة والمعقول ثم خلاف القدرة بالمعنى المذكور فانه يستلزم دوام الفعل المؤثر فيه
بل انها كلية تعريف ما صنفه قد يستحسن يكون لازم العلم بهذا العبارة ظاهرة في مغايرة العلم بالذات وكذا سائر
صفاته الا ان يقال ان ذلك باعتبار التفصيل الاعتباري على ما حققه الشارح فيما سبق اي من ذات الواجب
والمشهد اللوازم كلها في العبارة مسامحة ظاهرة اذ اللازم ههنا اصل الامور الاربعة لا كلها اتفاقا
اذ لا نزاع في هذه الصورة الاحداث والوجود والترتب والمتكلم لاكن الحكم في هذه المادة في الحكم بامتناع الشيء بالا تحلو

رتبة ما يتحقق فيها الوجود والترتيب دون الاحداث فان المتكلم كما الاستحالة فيهما دون الحكماء والحاصل ان السمي
والسمة الثاني فيه اتفاق اذا السمة الامور الموجودة المتعاقبة فانه يجوز للحكماء فيبقى الرابع لا محالة ان
اللازم على التقدير المذكور احد الامرين التخلف وعدم الحادث ووجه التكرير ظاهر فيقع هذا كان اللازم على التقدير المقول
احد الامور الخمسة بل نقول الاولى ان نقول على تقدير انتهاء الحادث الى قديم لزم احد الامور الثلاثة التخلف وقدم
الحادث والتسلسل اذ لا فرق في ترتب كل واحد منها على تقدير الانتهاء فلزم الترجيح لفظ الترجيح يعني على اختيار
الفاعل فيما ادعاه الكلام على تقدير الايجاب الى اثبات حدوث العالم بهذا اشارة الى طريقة المتكلمين في
اثبات القدرة فانهم اثبتوا حدوث العالم اولا بغير التعرض في الفاعل فلما ثبت كونه موجبا او مختارا وبعد ذلك
قالوا بان الواجب مختار اذ لو كان موجبا لكان العالم قديما لانه قديم حدوثه فالدليل المذكور على الاختيار
محتاج الى اثبات حدوث العالم بخلاف دليل المصنف فانه يعني نحو ذلك واثبت حدوث العالم على ما ذكره المصنف في التوقف
بل لا وجود حادث في الواقع غير منحصر ويحتمل ان يكون في اثبات حدوث العالم اشارة الى ان الدليل المذكور انه
يتم بدون ان يثبت ما يتوقف على حدوث العالم اي كله على ما حققه المصنف واعلم ان الحاصل الدليل الرابع فانه مبني على
ان الموجب علته دائم كان الشارح معترضا عليه بما ذكره وكذا في ان نقول على ما سبق في بطلانه ظاهر لان ترك
بيان بطلان التالي على موجب التام وهو ذات الواجب تعالى وهذه الاولى شرط القديم ولا يكفي على
ذي فطرة سليمة بيان الملازمة المذكورة موقوف على بيان انتفاء الحادث التخلف على ما اثبته على انتفاء
لا موجد حادث بالكلية فان وجد حادث مع الحوادث بناء على ادعاء ظهور الاستحالة واما اللازم على تقدير كونه
موجبا احد الامور الخمسة وهنا لا يظهر على المتأمل لانه يمكن تقرير هذا الدليل على وجه يستغني عن تقرير الدليل بان لو
كان موجبا لزم التخلف عن المؤثر التام بناء على ادعاء ظهور الاستحالة فيهما او ادعاء ليس هو قبل انه فيه
بركان الحشو الجسماني على رأي المتكلمين حادث فلا يتم ذلك الدليل عندهم الا بعد حدوث ما سوى الله تعالى واسنة
ان يقولوا ذلك على هذا التوجيه الاستدلال المذكور بهذا الطريق بهذا كان الاولى ان حاله من
مدخل قديم مختار على تقدير منه لزوم قدم الحادث على تقدير كون الواجب تعالى موجبا وذلك الدليل الذي ان يتوقف
على حدوث ما سوى الله تعالى لو وجد قديم مختار حصل ذلك الشيء فدعوى ان الطريق الاول مبين لحدوث ما
سوى الله تعالى كان يحتاج الى سبيل الاولى ان يقال ان يسمي قديم مختار والثاني ان ما ذكره في حدوث ما سوى الله
وعدم تعاقب صفات لا متناهية فيه بمنزلة تعين غير مستقل في لزوم قدم الحادث على التقدير المذكور بطول ازالة عن الحكم المذكور
المذكور مع عدم تعاقب تلك الصفات ومع ذلك لا يصدر حادث في المدار الاول على تقدير كونه موجبا بناء على تحقق
الاستناد والمذكورة الطريق الثاني فيه طرفا مستقلا لافادة اللزوم المذكور ليس طرفا كذلك بل نقول ان
عدم تعاقب تلك الصفات غير كاف في عدم صدور حوادث في المدار الاول على تقدير كونه تعالى موجبا لجواز حوادث
في غير مادة تلك الصفات سواء كان على وجه الاستناد المذكور ولا فلا يكتفي ما قررناه ان تحقق الطريقين كل
منهما مستقلا فيما ذكره من القدم وتمكن ان يدفع ما ذكر بان الموقوف يجوز بعدم المختار على تقدير انتفاء حدوث ما سوى
الله تعالى فانه على ما حكم بان الحدوث مع تعاقب تلك الصفات غير كاف في اللزوم المذكور بل لا بد معه من عدم الاستناد المذكور

الذين يدور عليه الطريق الثاني   بما فيه سوق الكلام يستند عليه فيقال ما سوى الصفات المتعاقبة على ذاته
ولعل الشارح اشار بالاطلاق في تلك العبارة الى ان المؤثر لا يلزم قدم الحوادث انتفاء النسب مطلقا لا انتفاءه في افادة
الواجب او انتفاء الخاص الموصوف بالعام المجوز على تقدير عدم تعاقب صفات الله تعالى الغير المتناهية التي تحقق
امور حادثة غير متناهية مشروط بعضها ببعض على لزوم قدم الحادث على تقدير انتفاء المؤثر الموجب بما سوى مخصوصها
بذاته الواجب وعلى ما يؤيده ما ذكرنا في البحث الثاني من التخمين ولا سيما فانه قصد بتلك العبارة الى النسب
الواقعة بين تلك الصفات المتعاقبة فيها بخصوص النوع المذكور لا بخصوصه بل لاستلزام مطلق النسب اللازم انما يتحقق بكون
المؤثر القديم موجبا مع انتفاء مطلق النسب لا النسب الخاص على ما هو ظاهر الطريق الاول على الوجه الاول الذي قررناه
ادرج الطريق الثاني في الطريق الاول   الطريق الثاني فانه ان هذا الطريق لا يلزم في استلزام انتفاء الواجب
موجبا لعدم الحادث او مع عدم الاستناد المذكور جاز ان يصدر عنه ذلك الموجب فقد يختار ان يصدر عنه الحوادث
بارادته المخلوقة على ما في الطريق الاول فنقول يجوز ان يصدر الحادث عنه مشروطا بالحوادث الغير المتناهية
مع عدم ذلك الاستناد على الوجه الذي مر سواء كانت تلك الحوادث في ذاته او لا فالمستدل ان اراد مستقلا
هذا الطريق وقد عرفت ان تحقيق الطريقين لا يلتفت كما ينبغي فيها ادنى اللزوم   جاز ان يكون هذا [illegible] بسنده
منع اللزوم المذكور على تحصيل الاستناد المذكور فلا يتجه ان يقال ان عدم الاستناد على الوجه الذي فصلنا يستلزم
ما هو المطلوب من اللزوم   بما الواسطة كونها في حدوث الحوادث المفصلة كما جرت على ما رأوا اماني الحوادث
الى صدر الفلكيات مثل حركاتها تماما وضعا فصحيح لا يتخلف   لا تم انه الا بالطريق الاول لكن لا يخفى
ان المصير اليها على ما اشرنا اليه اوان الطريق الثاني الطريق الاول على ان الطريق الاول غير صحيح في افادة ما ادعى
هذا النوع المذكور لا الطريق الثاني بخلاف الثاني فانه يحتاج اليه فتامل قال بعض الافاضل اقول يتوقف البرهان
على امتناع حدوث سوى ما انه نعم مسلم واما توقفه على امتناع تعاقب صفاته التي لا تتناهى ثم لانه لو تعاقب
صفاته كذلك لزم النسب فصح الامر الثالث وقد ابطله ثم كما مر على المصنف بيان الملازمة ان لا يكفي لزوم الامر الثالث
وهو النسب على تقدير عدم الانتهاء لما قدم من نقول انه لم ينته الى القديم او انتهى اليه بواسطة صفات لا تتناهى لزم الامر
الثالث الذي كلامه ولا شك انه اراد ان النسب اللازم على تقدير تعاقب الصفات مندرج تحت مطلق النسب اللازم
على تقدير الانتهاء والى تقدير مؤثر وان كان كما يستلزم ذلك لا يخرج عن مادة تعاقب الصفات فابطال مطلق النسب
يستلزم ابطال النسب في صورة ذلك فقد ابطل المستدل النسب الواقع في تلك الصورة مستقلا ولا وجه لان يقال
لو لم يجز النسب في صفاته نعم ما يستلزم التعاقب لم يتم هذا الاستدلال اذ هو بالحقيقة قائل به لانه لا يحصل [illegible] دليله
دائرة على بطلان ذلك النسب فقد اعترف بانه لو لم يبطل ذلك لم يتم الدليل فاذا ابطل فقد تم ولا يتوقف على امر [illegible]
اولى نعم ان ما ذكره وارد على الدليل الثاني اذ مدار الورود على ابطال النسب الذي يستلزم تعاقب تلك الصفات
الغير المتناهية فكما ابطل ذلك في البرهان البديع بطل في البرهان الثاني اذ لو حدث المتوقف بها فعدم التوقف
على امتناع تعاقب صفاته التي لا تتناهى غير مختص بالبرهان البديع بل يشمل البرهان الثاني بل نقول لا وجه لاحد الطريق
الثاني بناء على ما ذكره او مبناه على عدم جواز النسب وقد عرفت ذلك في الثاني بالقول المذكور على ان ابطال النسب في صورة

التعاقب

التعاقب المذكور لو استند ذلك الفاضل الى ما في تقرير البرهان البديع فما ظنه لكان اولى وادخل في الاولوية
ظاهر لمن تامل فيه وانصف ثم ان ما اورده ثم كما مر على المصنف فقد قصد بيان ان عدم الانتهاء الى القديم يستلزم النسب كان الانتهاء الى القديم
على تقدير تسليم استلزام ذلك فالاولى على المصنف ان ينبه على لزوم النسب على التقديرين   واما على الاول فمجرد العبارة
قصور في اداء ما قصد منها يعرف بادنى تامل   مع ان في الحوادث في افادة هذا المسلك ما يدور عليه الطريق الاول
على ما قصده تامل   قال البرهان التطبيقي فبيان البرهان التطبيقي على ان المتكلم لا يحتاج الى سلسلة ضبطها الوجود على
ما قرره من البيان انما يتوقف عليه الطريق الاول هو انتفاء تعاقب الصفات التي لا تتناهى القائمة بذاته تعالى سواء كانت
كلها موجودة او معدومة او بعضها موجودا وبعضها غير موجود او صدور الحادث عن القديم الموجب لا يمكن فشرطه
بالامور الموجودة الغير المتناهية بل لا بد في ذلك من الامور المتجددة كذلك مطلقا فلا يبطل تعاقب الصفات المذكورة
بذلك البرهان لا يقال ان المصنف علم ان الكون تمام حوادث سبحانه تعالى والحادث هو الموجود بعد العدم على ما
مر فقد وصح ما دار عليه جريان البرهان لانا نقول الحادث في ذلك المقام يجب ان يحمل على مطلق المتجدد مطلقا او ما يؤثر
في تحقق الطريق الاول هو انتفاء الصفات المتعاقبة التي لا تتناهى في ذاته مطلقا لا انتفاء الصفات المتعاقبة الموجودة
التي لا تتناهى في ذاته واعلم ان كون الواجب تعالى قادرا مختارا يستلزم تعلقات الارادة لان المؤثر المختار ان
كان مرجحا لاحد مقدوريه على الآخر بارادته الان اراد به لاحد المقدورين فتناوله لا لارادة على الآخر نظرا الى ذاته
فاحتاج الى مرجح هو تلك الارادة المساوية بالاحد المقدورين ونسبة تلك الارادة اليهما ولا شك ان الكلام في
هذه الارادة كالكلام في تلك الارادة فيلزم النسب في تعلقات الارادة وانت تعلم اذ جريان برهان التطبيق [illegible]
مشروط بان يكون احاد السلسلة بأسرها موجودة لم يحكم ببطلان ذلك لا يحتاج الا ان يقال بان المتكلم لا يحتاج الى ذلك
في تلك المادة فيلزم خلاف ما هو عليه من كون الواجب تعالى مختارا [illegible] بتلك الاستلزام مطلقا [illegible] الامر عنده
وما يتعلق بهذا المقام ان قول المصنف واعلم ان هذا الاستدلال انما يحتاج اليه الشارح الى الدليل الثاني نظرا الى ما يعتقده ظاهر
العبارة اعني فتح هذا الاستدلال ولا فتح في جواز عدم تخلفه عن الدليلين بان يكون لفظ هذا اشارة الى ما نزل
عليه في [illegible] بالسند [illegible] كلمة فيعم هذا الوجه لقول الشارح والحاكي ان نقول لما ذكر في ههنا شيء وهو ان الحكم ثبت
قلت في موارد الاستعمال انما يستدعي [illegible] تودي المعارضين واحدا يستند عنه تلك الالفاظ ان لا يحقق [illegible] ما يقصده
الشارح فيعلم هذا الا تقرير بتاج هذا الاستدلال ما اعتقده الشارح مقتضيا لعدم دعوى الاختصاص فتامل فيه
العبد يهدي من يشاء الى صراط مستقيم   الاول الاختصاص في ان فتح الاول يستند على ان [illegible] ذكرنا ما الى توصيف
كون [illegible] انه لم يذكر في تلك ما ذكره [illegible] فان قيل [illegible] فتح هذا الدليل على وجه غير الدليل وان كان ما [illegible] الامر على
ما سيذكره الشارح لكن ذلك لا يتم على ما نقضه فتح الاول نقول ان الشارح ههنا هذا وجه ثان اعتقد انه ما ذكره لا يصح
بعينه   اما انه لا ينتهي بعدد [illegible] فيه الواجب نعم ما قال الحكم لكونه قادرا لا يجوز ان يتعلق بأحد مقدوريه
لذات القدرة ولا لمجرد ذات القدرة بل لمرجح هو القدرة [illegible] ما ذكرنا قدرة الواجب نعم يمكن الدليل المذكور
منقوضا نقضا اجماليا بما ذكرنا لا يقال ان قدرته وارادته الازلية الاولى المذكورة فلا يتحقق النقض فيها لانا نقول ذلك الاصل
غير متوقف على ذلك القول مع انه يمكن اجراؤه في تلك الارادة [illegible] بتغير فعليك بالتامل   ضرورة [illegible] الاشتباه لا ان الحكم

كما المتكلمين المشهور قائل بان اثر القادر بالمعنى الذي وقع النزاع بينهما فيه [illegible] خصوصا فعل العبد

كما لا يخفى [illegible] ذات القدرة والاثر الايجابي [illegible] بخلاف المفروض [illegible]

ذات الواجب نعم لذاته مع قطع النظر [illegible] سواء كان [illegible] من المرجح لا يتاتي

وذلك [illegible] خلاف المفروض من كونه غير موجب بل كان الفاعل لكونه جائزا [illegible] الوجوب

اي وجوب الوجود او وجوب العدم لم يخرج عن الجواز [illegible] الايجاب [illegible] ما ذكرنا ان العالم [illegible]

[illegible] الجواز [illegible] المذكور [illegible]

[illegible]

[illegible]

بان استناد العدم مطلقا لا الى القادرية على ما يقتضيه المقام والاظهر ان يقال فيستلزم نفي العدم عن اثره ومنعه كونه اثرا له
ليس على نحو واحد بلا اثر التبع [illegible] لا سند انسلم على معنى او نظر [illegible] في سياق الكلام
ازليا اذا اثر القادر اذ الكان منبا [illegible] على ان المتكلم يستلزم حدوثه على ما هو المشهور فيما بينهم قدم العالم
كاونه يقدره الملازمة انما يلزم صحة هذا ان يثبت وجود القدرة ماعلى تقدير زيادتها اذ الموجود منحصر في القديم والحادث والالزم
على تقدير انتفاء احدهما عن موجود يحقق الآخر واذا لم يثبت وجودها منع الملازمة اذ الصفة الزائدة مطلقا
غير منحصرة في القديم والحادث فمع تقدير انتفاء العدم لا يلزم الحدوث وانت خبير بان وجود القدرة لما ثبت
الا بعين الحوادث قد عرفت فيما قررنا من المباحث اي صدور الحادث عن الموجب القديم مستلزم
بان يكون هناك امور متجددة غير متناهية وما ان يكون تلك الامور موجودات فكلا وقد انكشف عليك بعون ان يسبق
ان الشيء انما يكون مستحيلا اذا كان اجزاء السابقة امورا موجودة فتذكر وهو ان يضيع اي من وجهين احدهما
الشيء في الموجود آخر والثاني تحقق القدرة العوامل [illegible] مع قطع النظر عن التبع على ما سبق الرجحان الثاني
كما عرفت والعوارض الشيء الامور الموجودة اعني القدرة اذ القدرة من مبادي الفعل الاختياري
مصدور القدرة عن القادر مسبوق بقدرة اخرى وهكذا ثم هذا اظهر ان صدور القدرة ويتسب من مبادي الفعل
الاختياري كالعلم والحيوة والارادة على تقدير جواز صدور العدم عن القادر على ما جوزها الآمدي على ما تقدم في مباحث
العدم يستحيل الاستناد اولا وقد نبهت على هذا المنع مرة بعد اخرى مطلقا سواء مع الترتيب منها
اولا وفيها كلام مبسوط لا يعتد الترتيب في ما عدا القدرة لا شك في ان اللازم مما ذكر من الدليل ان يتبين
للواجب تعالى صفة واحدة والالزم منه ان تلك الصفة القدرة لكن لما كان الكلام في اثبات وحدة القدرة
حكم بما ذكر من لزوم في ما عدا القدرة ليست موصوفة لما كان حدها الحاكم القدرة باعتبار التعلق محتاجا الى حمل على التاويل
عدم تحمل غير المتناهي من ذات القدرة لا هو المتقدم حاكم على القدرة معلقا كما سوهم في الصفات كلها انطال المقصود
اطراد هذه الاحكام مع الادلة المذكورة في الصفات كلها والالزم ان يكون فلا ان تكون واحدة وجب ومن العلل المعروف
ان الحكم الاول مانع العدم للحري في الصفات التي ليست مبادئ الفعل الاختياري مانع الكلام والسمع والبصر الدليل
الذي ذكره المصنف الابلغ من تقدير تعددها ما ذكر من لزوم الفساد كما لا يلزم من حدوث بان الحوادث ذكر العقاد
واعلم ان الحيوة غير متعلقة بالممكنات تعلق سائر الصفات فلا وجه لما ذكر بان الاحكام المذكورة نظرية في العقائد
والعوائد [illegible] ما ذكره يصح واعتبر كل صفة لها واحدة يمنع ان لكل واحدة من سائر الصفات الكلام
في المقام كلام الملك في تعلقها الفعلي اذ كان العلم متعلقا بغير متناه بالفعل على ما هو الحق تحقيقا لكونه بالعلم
وبين القدرة فما ادري عليها وسوق الكلام يقتضي تحقق ذلك القول بان فيه واما تعلقها بمعاد لا تحقق القدرة
وتعلقها بغير متجاوز عنها خلاف ما يقتضيه ظاهر العبارة او ظاهرها يقتضي عموم جريان النصوص المذكورة في جميع الصفات
زائدة وللا وجه لتنويه الاحكام المذكورة على كون الصفات زائدة على ما علم مما سبق في النسبة لبيان زيادة القدرة و
ان كان المقصود بذلك ان يحصل بذلك توطئة لما [illegible] وتوضيح الاول لعله ان المستدل اذا كان جاهلا بصفة زائدة ثم
كان ذلك منقوضا نقضا اجماليا مثلا لو حكم بان له حيوة زائدة قلنا ان افراد الحيوة في الشيء مشترك بعضها مع بعض

في عموم الازلية والابدية والحكم المشترك لا بد له من علة مشتركة وليس ذلك الا الحيوة فلو كان للواجب حيوة لزم
كونه غير ازلي وابدي ومن ذلك خلاف ما عليه الاتفاق والاظهر ان المتأمل في الدليل الثاني اذ منقوض نقضا اجماليا ايضا
على تقدير قول المستدل بالعقد مشترك اي مشترك بعضها مع بعض في ذلك العدم فالراد مكتوبة والمراد
فيكاب بان القول بالقدرة في ذاته لا يقتضي اشتراكها في معنى القدرة فمع ما لزم ما ذكر لجواز قول القدرة عليها على سبيل
الاشتراك اللفظي ومع تقدير الاشتراك المعنوي فجاز ان يكون العلة المشتركة القدرة المخصوصة بالشاهد والمقتضي
من هذا السؤال ان يكون الجواب الثاني الا موقعا على ان يكون لعدم اللفظ يدور عليها الجواب فلم تعلق به المجيب
من اللازم لا شك في تحقق العلل المخلوقة مع واحدة اللازم او الملزوم علة لازمة لجواز الاحكام المذكور وسلم جواز تعدد
العلل مع وحدة المعلول انتهى نعم لا نجوز تعليل الحكم الواحد بالعلل المخلوقة عند الاشاعرة بناء على استناد الكل الى تحقيق
رواية الواجب بان يكون ائمة صحيح الرواية لا بد له من علة مشتركة من الاشياء التي صحت رؤيتها ولعل ذلك الى الوجود
على الوجه الذي فصل في موضعه اي يمثل احدى القدرة ظاهر السوق بسند ورجع الضمير الى القدرة والشارح
صرف عما يقتضيه ظاهر العبارة يصح وجه والاظهر كما لا يخفى ثم بان الممكنات الظاهر ان عموم القدرة بجميع الممكنات
انما يكون باعتبار تعلقها بها لا ثمة ان عموم القدرة بجميع الممكنات باعتبار التعلق فهم من القرع الفاخث حكم بان القدرة
باعتبار التعلق غير متناهية بجميع الممكنات واعلم ان الاشاعرة لما ذهبوا الى قدم صفاته التي هي امور متعددة ثابتة
مع قولهم بان اثر القادر المختار لا يكون قديما صح عندهم الحكم بان القدرة عامة بجميع الممكنات منها صفاته القدرة لزم
التناقض بتخصيص الممكنات بما لا يشمل صفاته القدرة المذكورة ولعل الوجه ان التوالي الدليل المذكور لا يعتد بها الا اجمالا
حكما المصنف بان الوجوب فيه ان الدليل المذكور لا يعتد به الا اجمالا على تعدد وراه والالزم من امتناع الكل والوحدة
يصحح لها ان يكون ما يصحح الا على التحويل لا يكون ذلك لامر غيره فاذا ثبت للكل ان الدليل لا يعتد بحكم المذكور
فاذا ثبت له وما ذكره العلامة المحقق مع تلك اللوازم وحقيقة ان القدرة لو تعلقت ببعضها وجب تعلقها بالكل المقصد
الثاني المطلوب ان يتعلق بجميع الممكنات لكن المقدم حق والتالي مثله واما بيان الملازمة فلما ذكره المصنف في بحث
قد عرفت في صدر الموقف الثاني ان المعدوم المطلق نفي محض لا امتياز فيه عند اهل الحق وان المعتزلة ذهبوا الى ان
المعدوم الممكن نفي محض وثابت في الخارج ولا صورة لها الا صورة لا دخل في المقصود والاستعداد
التي يدور عليها وجوب مقدور بعضها دون بعض انما يتعاقب على المادة فقط فمن يقال ان استعداد الصورة لا يجب
الا على المادة كما في استعداد الموضع فانه لا يتعاقب الا في الجسم الصورة مدخلية في المقصود كما ان المادة الا ان المادة
الا والقلا فيها قبل الا ان ما فهم كلامهم ان الاستعداد سواء كان لحصول الصورة او لحصول الاعراض انما يحل المادة
فقط وقوله ذلك قول الشارح واما فانه الحكم وان لم يمنع الاخير ان هذا الكلام يقتضي ان يكون واجب
واجب الوجود فاعلا بالذات لا بمعنى لا تاثير ان ذلك خلاف معتقدهم والعلم ثم بيان الحوادث الموجودة له
المادة بواسطة الاستعداد فما ورد عنه نعم وذلك ينافي ما ذهب اليه الحكماء على ما عرفت في الاول الا فاعلم
جاز ان يكون مخصوصا مستعد يقال ان ذلك في بعض المواضع ما يوجد تعلق القدرة بوجود الموضع فيها الا ان ذلك
بالجسم واصطلاحا ما يقبل نقل قبل لا بد ابعد لا لكن الافتقار قد تناقض بان التنافي لا يكفي في ذلك بوقوع الامكان

الشيخ في الصفحة فما كتب الطبيعة الموجبة للحس لجواز ان يكون اقتضى بعض الاعراض بعض الاجسام لذاته بلا واسطة
على ذلك التعوين وقد عرفت فيما سبق ان مثل هذه المنافذ جارية في كثير من المواد وهو اعظم الاصول
نظيرها هذا الاصل اعظم الكلامية بل الظاهر ان اعظم الاصول ثبوت الواجب لذاته والقول بكونه [illegible]
باعتبار ان جميع الامور الاسلامية يدور عليه لا يخفى ان كلا اذ ذلك جار في ثبوت الواجب لذاته بل هو اولى به
والصادر لا صح [illegible] ان [illegible] ما القدرة في ذات الواجب نعم بل يقال بالكلية [illegible]
كلا او يتكثر الى [illegible] لخالف هذا الاصل وجه بل الى الله فيما لا يمكن لمن كان قائلا بتعلق قدرته ببعض الممكنات
دون بعض بل يقول لو قال الفلاسفة بصدور الممكنات عن الواجب ابتداء بالايجاب الحق [illegible]
في الاصل المذكور وجه وجه بل المخالفة هنا انما هي باثبات القدرة بالمعنى المتنازع فيه ونفيها لا باثبات عموم
القدرة وعدمه ما يقال من ان الفلاسفة يقولون ان الواجب متصف بالقدرة بمعنى ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل
على ما مر والنزاع في عموم القدرة انما هو باعتبار ذلك المعنى فالاسبة المسائل المنصف على ما قررناه
الظاهر انه متعلق بالدوران لا صح [illegible] ان استحال جميع الكل واسع [illegible] انت تعرف ان الدوران المذكور على
تقدير التسليم لا يفيد ما ادعوه من فاعلية الكواكب للحوادث السفلية بل لا يفيد عليتها المطلقة على ما يبح موضوعه
افادة العلية مطلقا وهذا التقرير اولى مما ذكره المصنف في الجواب سواء جعلت العلية في [illegible] لا يفيد العلية في العلة
المطلقة او لا سيما على تقدير حملها على المطلقة فافهم لان التفاوت لا شك ان ما ذكر انما يفيد [illegible]
التفاوت الكثير ودرجه واصل مع ان الواقع [illegible] وذلك فائدة في توجيه الكلام وسيما اذا [illegible] هذا [illegible]
معارضة للدليل الدال على فاعلية الكواكب ولا يخفى عليك ان هذا الكلام انما ينتظم على الانتظام اذا اريد بالعلة
في [illegible] لا يفيد العلية الفاعلية واما لو اريد بها العلية المطلقة على ما هو [illegible] وفيه ان التحقيق انما يحقق
في الفلسفة لا يحل [illegible] عموم القدرة بالمعنى فيما ذكروا التحقيق قدرته تعالى في بعض الممكنات وانما [illegible]
فلا وجه [illegible] الى [illegible] كيف ان كشف بشبهة [illegible] مع انهم قالوا بعدم الاحكام
مع حكمهم بما ينافيه [illegible] ثم نقول لما توهم العدول منهم الى غيرها يدور كلامهم [illegible] قال
والافلاك اي وان [illegible] ما ذكر مبنيا على الادلة المنجمة الا انها منها الكواكب الظاهر سياق الكلام السابق ان
المراد الكواكب [illegible] الطالع بالثوابت والمقصود ان الاحكام دائرة على احوال الكواكب السيارة فما اسند الى
البروج اي الكواكب الثابتة المتناهية انها ولا شك في صحة قول صاحب الاحكام انه ان اختلاف الاحكام منوط
باختلاف السيارات بالنسبة الى البروج على ما ذكره البعض ولكن مما لا شك فيه فكلما على ما ذكره المصنف ولا يبعد حمل انما
على الكواكب التي [illegible] الطالع في السيارات فلزم ان يحمل الاحوال اي الاحوال الان كانت دائرة على حال الكواكب
السيارة لا باعتبار [illegible] بل باعتبار انفسها ووجه اللزوم ظاهر مما قررناه لا يعد فيه اصلا كان كل واحد
من الاكثر على رأيهم لا يقدر على كل [illegible] من الممكنات بناء على ما ذكروه كان الواجب ان تعالى [illegible] اثبتوا المجبر
مبدأ والشر مبدأ او حكموا بان الاله ليس تام القدرة فقد قال اي الواجب الذي علم بعموم قدرته المتعددة
مبدأ المجبر بناء على ما يعم من كلامهم فيتم ما ذكره لزم الثاني قد عرفت فيما سبق الجواب عما نقل عنهم منهم [illegible]

اللازم ومنع الثاني على ما فصلناه هناك على ما فهمنا من الجواب ههنا على منع الثاني او المعنى الذي يرد على الجواب هو
لفظ الحبر [illegible] المنع الملازمة غير مناسب للغرض في اثبات ان الاكثر على رأيهم على ما اشير اليه هناك فان الحل في
افادة هذا الدليل لما ادعى كما ترى وذلك لا يتحقق معناه ان المراد بقولنا ان الواجب تعالى قادر على كل واحد من
الممكنات معناه ان كل ممكن من حيث هو هو مع قطع النظر عما يجاب به مقدور له تعالى اي امتناع كونه مقدورا بواسطة امر خارج
عن الامكان وذلك واضح ان ما ذكر انما يفيد ان كل ما اذا كان مانع تعلق الارادة غير لازم ممكن واما على تقدير لزومه
له فلا وايضا لا منع ذلك على تقدير عدم وقوع القبيح عن الواجب تعالى امر مشترك ههنا وهو ان يستلزم فيهما
يلزم احدهما على الاخر ويمكن ان يرجع ذلك الى العلاوى في واحد من الاقسام او تكلم منها في الشارع
في تقرير تحقيق الاقسام بناء على ما سبق من الكلام لوجه ما فيه هذا انما يصح لو لم يكن الفاعل مخصصات الفعل
اي على تقدير كونه منها فلا يتعلق ذلك مشار اليها هذا انما يفيد على تقدير ان لا يمكن كل من المقدورين معا
على تقدير مع ان المعروض ذلك على ان ما نقل في الحل ان قدرة الواجب تعالى اتم لكنها ان تحمل على هذا الجواب تحمل
ارتباط العلويات اما باعتبار السببية العادية او باعتبار وقوع الانتظام والترتيب بينهما ونعلق على ذلك ان على
الفاعل ان كان فيان الكاتب اما ان يراد به راقم الارقام المخصوصة على ما هو الظاهر او معنى اخر على
انه قد يطلق الكاتب على مقابل الشاعر ولعل هذا بالغ في كلام المصنف والحمل على ما يعمهما مما لا يلتفت اليه اذ لا يخفى
هذا ما لا يخفى عليه فلا يقول العاقل معنى انه ان اريد به المعنى الاول في الكلام في الصغرى وان اريد به المعنى الثاني
في الكلام في الكبرى كما جاز في النار هذا ما لا وجه له اذ المؤثر متحقق فيه تعالى على رأيهم الا ان الاسباب لا مذهب لها
ما هو مستوى [illegible] كيف يتصف به فعل الواجب او يجوز بان ينافي تعدد المقصود في الفعل الا ان يرجع ذلك الى
دفع وكيف يقول على علم الفاعل واختيارنا مبني على زيادة الاعيان الا ان لفظ الاختيار يتبع من العلم وهو مبني
على ما يسوق الكلام والجواب الظاهر انه جواب عن الاعتبار الثالث ولا شك في انعقاد الكبرى بعد الاشارة في المقصود
المقصد في انعقاد الصغرى او نقول لا صح بان الالهام على الوجه المذكور حق على الاول اي الخالي من التكلم والثاني ممنوع
ومنع بان المقصود ان الواجب تعالى يستطيع بها قوة كقولنا يعلم بواسطة تلك القوة وفيه فرق من وجه يتوقف ذلك على النفاذ
فعلى شوق فانه زيادة المعنى احتمال عود المستدل بان الاستدلال ليس بمجرد القدرة على مطلق الفعل صح بعد
المنع المذكور او يقال انه الظاهر بتقييد المفسر في الدليل فاذا جاز ذلك انه مع ظهور كفاية التقييد السابق
لاحتمال ان يعود السائل ويقول الاعتراض الاستدلال على كونه قادرا على الافعال الكثيرة وتحقق الفعل غير نافع او
يقال انه سابح كما اعترض الدليل وهي التقرير الاول بعينه في الدليل وهي الثاني الخبر ولا يخفى عليك ان هذا الدليل لا يفيد
ما قصده والا مع حمل الدليل الاول عليه وفيه مسامحة لا غير الملازمة اي الملازمة التي منعناها من فتح قوادا
جاز لها ولا شبهة على ان ما اورد منع الدليل المذكور لما كان على منع الكبرى اعني المستدل ان كل من هو قادر على الافعال
الكثيرة فهو عالم على ما فصلنا فيما سبق ظهر في وقوع الجواب موقعه بما فرط منه اي في حادث العالم الا يوجب الجزم
بان حقيقة الالهام [illegible] في اثبات المقدور للفعل لا يتوقف على ان يحقق حقيقة الفعل ما ذكر من التوقف بل يكفي في التقيد
في صلة مجرد الصدور والمراد من الفعل الصدور المذكور صفة كان ذلك الصدور اولا الا ان المنع المساواة ثم لا يجوز ان يشترط

ثم قال بعض الافاضل لم لا يجوز ان يشترط حضور الشيء نفي المغايرة بين الحاضر وما حضر عنده حتى لا يتحقق علم الشيء بنفسه
لانتفاء الحضور المستلزم للمغايرة ولما علم من كلام الشارح من ان المغايرة شرط لتحقق الحضور فلا [illegible] لا يجوز ان
لا ان يوجد حضور الشيء [illegible] ولا انتفاء شرطه ويجوز [illegible] انتهى كلامه ويريد ان العرفي فيه راجع الى الحضور ان
الى تحقق الحضور حضورا او المقصود انك حفظت التعقل عبارة عن الحضور المذكور فسلم لكن لا نعلم ان الحضور يتحقق في
شانه نفسها لنفسها اذ ذاته كما ادعيتموه في بيان المقدمة الاولى حتى يلزم منه ان يكون له ان يشترط التحقق الحضور المغايرة
بين الحاضر وما حضر عنده [illegible] ما هو لكن [illegible] لفظ الحضور فقط [illegible] منتف لانتفاء الحضور الذي هو شرط
الذي هو المغايرة المذكورة ولا يصح رجوع ذلك العرفي الى تحقق الحضور فعلا او الى تحقق التعقل حضورا على ما علم
الشارح حيث جعل الحضور اعم من التعقل وغيره اذا اعتقد وان التعقل هو الحضور الذي يحكم فيه المغايرة
بين الحاضر وما حضر عنده لكونه موجودا بالا ما ذكره من الفساد وهذا ولا يخفى عليك ان حمل العرفي راجعا الى الحضور الا
ما فعله الشارح راجعا [illegible] لفظ الحضور والصحيح الكلام المستدل وقد يعتذر عن [illegible] الشارح
بان تحقق التعقل عبارة عن الحضور المذكور لا يستلزم تحقق كل حضور تعقلا [illegible] اورد [illegible]
على تقدير [illegible] المغايرة المذكورة وحصل ان التعقل عبارة عن الحضور المذكور المقيد بالقيد المذكور على تقدير
ان تحقق التعقل عبارة عن الحضور المذكور ولا محذور فيه اذ ذلك المنع لا يستلزم ان كل حضور تعقلا [illegible]
في كلام [illegible] ان يجمع كما لا يخفى على المتتبع وقد يشتبه بان مدار كلام المستدل [illegible] ان التعقل مطلق الحضور الا عند
[illegible] ان كل حضور تعقل وجهه المغايرة [illegible] لم يوجد فالاشتراط [illegible] الشارح [illegible] اورد [illegible]
[illegible] حاضرة [illegible] العبارة [illegible] ان الشارح جعل الغرض المذكور راجعا الى الاصل الا مرين المذكورين
[illegible] ان المراد ما العلا الى [illegible] العلم المعلول العلة المستندة الى وجود المعلول [illegible] العلم
[illegible] العلم [illegible] اللازم ولا يخفى ان اشتراط [illegible] المعلول الحكمة [illegible] المقصد الاعم الا
[illegible] كما يقال ان العلم الكليات [illegible] ان تعلق [illegible] والقدرة [illegible] الجزئيات واما
[illegible] الكليات [illegible] ان الانسان والقدرة [illegible] التسبيح [illegible] تعلق علم [illegible] الصفة [illegible] القدرة
[illegible] الشيء على انه كذلك [illegible] ان يقال [illegible] ان العلم الكليات [illegible] العلم الجزئيات الا [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] بحيث الجودة اي [illegible] الواجب [illegible] على المنافي
[illegible] العبارة [illegible] ان العلم الذي يتعلق [illegible] العلم [illegible] العلة ان المعلول موجود
[illegible] المعلول وان الذي علم من العلم العدم [illegible] معلولا [illegible] الحقيقة [illegible] العلم
[illegible] الحضور [illegible] العبارة [illegible] الاشتراط
معلوله كالكليات بل نقول [illegible] المعلول [illegible] هو [illegible] العلة [illegible]
بالشيء فاستلزام الدليل [illegible] الا العلم بالجزئيات [illegible] الصادر [illegible] بالشيء [illegible] تعلق
علم [illegible] وان قولنا [illegible] هذا المقام [illegible] ان العلم [illegible] العلة هو العلم [illegible] الكلي والجزئي
[illegible] وما ذكره [illegible] المنافية [illegible] العلوم اليقينية [illegible] قول الشارح [illegible]

[illegible]

[illegible] مستقيم فيما كتبنا على مباحث الامور العامة مع وقوع الاستناد منه في مواضع عديدة [illegible]
[illegible] والواحد [illegible] موقوف بادني تامل [illegible] المفهوم [illegible] المفهوم [illegible]
[illegible] العبارة لا يمكن [illegible] ظاهرة [illegible] الاعتبار [illegible] الايجاب المذكور اذ يكون ان
[illegible] المفهوم [illegible] المذكورة [illegible] الواجب لا الجميع [illegible]
[illegible] فما يستحق [illegible] هذا الدليل [illegible] والجواب [illegible] هذا العلم [illegible]
[illegible] عبارة [illegible] المشهور [illegible] العلم [illegible] هذا المنع [illegible] ان
العلم [illegible] ذات [illegible] كلام الشارح [illegible] الشبهة [illegible]
[illegible] ان العلم الذي هو [illegible] الحادث دون العلم القديم [illegible] كما عرفت [illegible]
[illegible] المغايرة [illegible] الذات [illegible] العالم [illegible] الذات [illegible]
[illegible] واما ان [illegible] العلم والمعلوم [illegible] الاول [illegible] الثانية [illegible]
ان [illegible] العلم [illegible] الاشياء [illegible] المقام [illegible] المتكلمين [illegible] المعلوم [illegible]
[illegible] العلم [illegible] الموجودة في الخارج [illegible] العدم [illegible] الاصطلاح
[illegible] التعقل [illegible] قول الشارح [illegible] قال قلت [illegible]
[illegible] ذكره [illegible] العامة [illegible] المنع والتسليم [illegible]
[illegible] البحث [illegible] هذا [illegible]
[illegible] العلم [illegible] وجوع كونه [illegible]
العلم بالشيء [illegible] المعلوم [illegible] ان [illegible]
لا [illegible] الدليل [illegible] ان [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] العلم [illegible] الشيء [illegible] كونه [illegible] الملازمة [illegible]
[illegible] الملازمة [illegible] العادة [illegible]
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الدليل المذكور [illegible]
[illegible] الامور الاعتبارية [illegible] الامور الاعتبارية
عند اهل الحق [illegible] بوجود [illegible]
العلم واحدا [illegible] العلم [illegible] ذات [illegible] التعلق [illegible] لتعدده
[illegible] المعلوم [illegible] المذكورة [illegible] ذات [illegible]
[illegible] لان العلم [illegible] الواجب [illegible]
الواجب [illegible] الدليل المذكور [illegible] المعلومات [illegible]
[illegible] لان [illegible] الواجب [illegible] بالوحدة [illegible]

مع انه ليس كذلك او ما هو بمعنى الا اذا انضم الى الوجه الا اذا قيد الوحدة بما لا يصدق المعدوم على غير الشئ في ذلك

خلاف ظ   لان ما رضيه الفرق تحقيق بين العلم بوجه الشئ وبين العلم بالشئ من وجه

ان هذا الكلام لا تعلق له بما سبق من [illegible]

[illegible]

نظرا الى اطلاق الاضافة وهو [illegible] فكذا راجعا الى الوجه الاظهر لكن هذا ذكره الرجوع اليه اذ لم ينبني منه اولا
الشرطين بل لم يبين العلم المذكور في احد العلمين شرط في الآخر ليس بشرط وذلك لا ينبغي بان اختلاف الشرطين
لاجل الرجوع ولا يخفى عليك ان سوق الكلام يقتضى ما يفيد اختلاف الشرطين بادنى عناية [illegible]
غير انه لما جعل المعلومين الى العلمين كما في الوجه المتقدم في عبارة الكتاب لان المعلومين في الحقيقة هما العلمين و
لما ثبت التغاير منهما لاتصاف احدهما بالمعلومية والآخر بالمجهولية وتنافي الوصفين دليل على تنافي الموصوفين
ويشهد بما قلنا ما مر انه ثبت التغاير بين العلمين بهذا الوجه وكونه [illegible] بطلان ما يفيد تغاير العلمين
فيما ذكره المصنف وقد يعبر ان [illegible] الاعتبارين بالوصفين المتنافيين اي العالمية والجاهلية كما في المعلومين
اللذين هما في الحقيقة علمان يختصان بالوصفين المتنافيين اعنى المعلومية والمجهولية ولا يبعد ان يقال اذ ذلك
الشارح كتنافي وصفين اشارة الى ما قلنا اذ كان المراد بالثالث في كلام الوجه الثالث للامام الرازي
واعلم ان قول المصنف وقد يعبر عنه [illegible] بالوجه الثالث المتقدم وبان الوجه المعتبر [illegible]
لكونك اذ الدليل على تغاير العلمين فيما سبق تغاير المعلومين وفيما ذكر تنافي وصفي العلمين على الوجه الذي فصل
فلذا يرجع ذلك الوجه الاول [illegible] هذا [illegible] في الدليل الثالث المتقدم [illegible] قول الشارح [illegible]
وفي هذا الوجه [illegible] ويؤيده ما ذكرنا استشهاد الشارح على ما قاله قول المصنف وقد [illegible] يعني سلب الكلي [illegible]
ان هذا الاخص بالفرقة السادسة بل جميع الفرق المذكورة غير الثالثة حاكمون بان الواجب تعالى لا يعلم جميع الاشياء
يعني سلب الكلي او عدم [illegible] علمه [illegible] شئ كاف في ذلك غاية ما في الباب ان المؤثر في السلب الكلي الفرق المتقدمة
المذكورة متفقون وفي الفرقة السادسة ليس كذلك ولا يجري ذلك فيما اختص بها فالاولى ان يقال ان المخالف في عموم
علمه تعالى فريقان فرقة قالوا بالسلب الكلي وفرقة قالوا بسلب الكلي [illegible] هذه الفرقة الخمس فرق باعتبار [illegible]
من قولها في سلب الكلي [illegible] في الاضافة لا في امور موجودة لا يخفى [illegible] اختصاص الجواب الاول بما ذكر من ان العلم
اضافة والجواب الثاني بانه صفة ذات اضافة [illegible] بل يجري كل من الجوابين على كل من المذهبين و
ان ما [illegible] قانون المناظرة لعدم الجواب الثاني على الاول كما ذهب اليه [illegible] ان ما ذهب اليه الامام الرازي
والقاضي من ان العلم [illegible] العلم المخصوص بالعلم الحادث على ما فصل في الموقف الثاني في بحث العلم [illegible]
على [illegible] كما ذهب اليه الامام والقاضي [illegible] ان [illegible] الكلام اذا كان علمه تعالى [illegible] معلوما [illegible]
[illegible] كما ذهب اليه الامام والقاضي [illegible] فان كان كلامه في الحادث اذ
[illegible] كما ذهب اليه [illegible] كالعلم بالتضاد اي كالعلم بمضادة هذا لذاك او مضادة ذاك لهذا
كذا الكلام في الاضافة والتضايف [illegible] اذا حمل التماثل على ما هو المصطلح عند المتكلمين من [illegible] الوجود
لم يفد الدليل المذكور ما يدعيه المعتزلة من [illegible] العلم عين الذات [illegible] التماثل اذا اجرى على ما هو مصطلح
الحكماء من [illegible] في الطبيعة النوعية [illegible] ان يحمل القدم والحدوث [illegible] على ما هو مصطلح
فيهما [illegible] شاملين للموجود وغيره [illegible] الاصطلاح المشهور في المعاني الثلاثة [illegible]
ايراد النقض بالعالمية التي هي حال عند اصحاب هذا الدليل مع انه لا يتصف بالوجود والعدم والحدوث التي [illegible]

ويمكن

ويمكن ان ينقض الدليل المذكور على اصله بما لا يخفى على من تامل فيه [illegible] بل المتضادات مشتركة في لازم [illegible]
هذا الكلام انما يتم لو علم ان رفع التماثل على التفسير المذكور بناء على اعتقاد [illegible] الاشتراك في التعلق المذكور لازما للعلمين [illegible]
[illegible] ان المتباينين [illegible] اشتراكهما في لازم واحد بل في اللوازم المتعددة فلا يليق لعاقل ان ينتقل من مجرد اشتراك
امرين في لازم الى التماثل [illegible] جميع المتباينات مما [illegible] مشتركة في اللوازم [illegible] العام
والشيئية بل الظاهر انه اعتقد [illegible] خصوصية الاشتراك في التعلق المذكور على التماثل مع قطع النظر عن كونه لازما
فالاولى ان يقال [illegible] الاشتراك في التعلق المذكور [illegible] في التماثل [illegible] الدليل على ان ذلك [illegible] التماثل
كما في الوجود [illegible] المتكلمين [illegible] الوجود المطلق عارض [illegible] ان كونها بعض الوجودات متصفا بالقدم
وبعضها بالحدوث [illegible] يراد بهما [illegible] مصطلح فيهما اذ القدم والحدوث في الاصطلاح [illegible] وصفين
للموجود والوجود ليس بموجود [illegible] عبارة [illegible] العلم صفة حقيقية ذات اضافة
وكل منهما [illegible] الشبهة المذكورة [illegible] تخصيص [illegible] الاول كذا الكلام في الجواب عن الوجه الثالث [illegible]
[illegible] على ما قاله الامام والقاضي على الوجه الذي فصل في الموقف الثاني [illegible] بالاعتبار [illegible]
علمه تعالى من حيث كونه صفة [illegible] تنكشف به الاشياء [illegible] من حيث كونه متعلقا [illegible] الظاهر [illegible]
معلوم [illegible] فوق غاية الابتهاج [illegible] تخصيصه واعلم [illegible]
[illegible] الآية المذكورة احدهما ان [illegible] فوق الواجب تعالى عليم [illegible] فوق كل ذي علم عليما
الى غير النهاية [illegible] الامر الاول اذ [illegible] الواجب [illegible] الامر الثاني [illegible]
[illegible] الذوات العليمة [illegible] الاشياء [illegible] التخصيص بما عدا الباري [illegible] الامرين [illegible]
[illegible] الامر الاول عن القائل [illegible] العبارة [illegible] الاختلاف
في صورة الواجب [illegible] المعاني المذكورة في حقه تعالى [illegible]
في [illegible] المعاني غير متصورة في حقه تعالى لا يستلزم الاختلاف في صورته على ما هو
الظاهر من سياق الكلام الا ان يحمل [illegible] تعالى على التوزيع [illegible] اذ لولا اختصاصه [illegible] هذا الدليل على [illegible]
[illegible] انه لا بد من صفة توجب صحة العلم [illegible] تلك الصفة الموجبة [illegible] الاستفادة من ذلك الدليل
[illegible] الوجود [illegible] كونه [illegible] ذكر [illegible] من جعلها [illegible] انه ليس [illegible] ذلك المقتضي [illegible] موجبا
لصحة العلم اعني الحياة [illegible] صحة العلم [illegible] ذلك المقتضي [illegible] صحة العلم [illegible] الدليل [illegible] لذلك
الاثبات [illegible] من غير [illegible] الكلام المذكور [illegible] هذا [illegible] ذلك [illegible]
ذهب اليه الحكماء من ان الارادة هو العلم الخصوص [illegible] مخالف العرف واللغة [illegible] يوجب [illegible] العلل
انه لا يتخلف [illegible] على ما هو [illegible] في حصوله والاعتقاد اي والاعتقاد [illegible] الجهل المركب
[illegible] تعالى [illegible] والخبر [illegible] العلم قد عرفت في صدر الكتاب ان العلم في عرف المتكلمين لا [illegible] الظن و
والاعتقاد [illegible] صفة [illegible] هذا القيد زيادة [illegible] على [illegible] المتأمل [illegible] توجب تلك الصفة
اي تعلقها [illegible] الآثار الواقعة الا ان [illegible] على ما تقدم [illegible] بان القدرين

هذا الدليل على تحقق القدرة بمعنى كون الواجب بحيث يصح منه الفعل والترك كما يدل عليه عبارة الا فيتجه ممنوع لحق القدرة
بالمعنى المذكور لم يكن الدليل المذكور محتاجا عليه ولكل واحد منهما عطف على القدرين في قوله بان القدرين
لو طريق آخر في عبارته الا فيتجه لانه اي العلم بمعنى لا يشمل بما يطابق الواقع على ما هو مصطلح يكون معانيا
فيه مواخذة لفظية وزعم الشارح بان الحكم بان التخصيص الذي هو اثر العلم والقدرة بالارادة منافاة لان
الى القدرين قال الا وفق نسبة ذلك حكما على الجملة اذ لم يعلم ان ذلك التخصيص كما ذا هي يصح الحكم بالشارح لكون
لجواز ان يكون ذلك بحيث لم يخف بذلك الشارح في الان في ابطال ذلك التخصيص بارادة اخرى ولا اتفاق ان ذلك
الحكم بحكم لذاتها المخصوصة لا فقاري في لزوم قدم الآثار على تقدير ان يكون تعلق الارادة القديمة باحدهما لذاتها
المخصوصة قلنا اي لنا ان نقول وجه العدول ظاهر غير محتاج الا البيان لم لا يكون الارادة والازم اجتماع العجز
في تعلق احدى الارادتين باحدهما فلا قدرة فقد قال ان القدرة بالمعنى المذكور محفوظة وان الواجب تم
نظرا الى نفسه ان كان لزوم الارادة بما ينافي ذلك ودفع ذلك بان اتصاف الواجب بالارادة والازم
المستلزمة لتحقق الاثر وجوبا ينافي اتصافه بالقدرة القديمة بالمعنى المذكور والارادة اللازمة فقد عرفت
تعلم ان لزوم الارادة يستلزم قدم الاثر فصار تجرد الارادة هو تجردها اذ هو لا لجح فليس بمقصود
وقد عرفت انه يلزم على هذا التقدير قدم الاثر وقد يعلم من الشارح في الوقف الثاني في بحث الامكان
ان تعلق الارادة لو كان يتعلق للارادة ولكن ذلك مستندا الى تعلق آخر وهكذا الى غير النهاية لزوم
في تعلق الارادة وقد مر منا اشارة اليه انما يصح اذ لزوم الارادة لذات الواجب وتعلقها
باحدهما مناف لاتصافه بالاختيار بمعنى كونه بحيث يصح منه الفعل والترك اذ الضروري للغير يكون ضروري
ضروري لذلك الشيء وما يقال من ان تجرد انتصار الارادة تعلقها لا يقتضي وجوب الاثر ولا يصلح لجواز
ان يكون ذلك المقتضي على الاثر للواجب تعرف بان الكلام على تقدير كون الارادة قديمة والعدم يستلزم الضروري
على ما قيل ولو تاملت ادنى تامل في عبارة الشارح لاطلعت على قرارة فيها واما العلم فهو غير ظاهر
ان العلم المطلق لا يصح اتصافها بالعلم فالانفصال والا لكانت حادثة فيرد في ذلك نفسي في بحث القدرة
ان الا فيتجه النوع بعضها التي منها قدم القدرة لا كثيرا لاطراد في الصفات كلها فلا وجه للاستقلال على قدم الارادة
ههنا بحد وعدم المعرفة هناك مثلك واعلم ان الاستدلال المذكور لا يتم الا بعد تسليم ان وجود الارادة
والا فلا يلزم من انتفاء القدم عنها حدوثها بالمعنى المتعارف الذي يدور عليه قول الشارح انفع في الارادة
الموجودة يتحقق الواسطة بين القدم والحدوث اذا كان مورد القسمة اعم من الموجود والاعتبارات المعتبرة
ليست بقديم ولا حادث بالمعنى الذي وقع عليه المتعارف ولا شك في انها ادخل تقدير الاستناد الى
الموجب لزم الشيء الحوادث وقد عرفت بان هذا الكلام في بحث اثبات قدم القدرة فتذكر ولا يلزم
على الارادة الا الاثر بمعنى ان اطلاق الارادة على المعنى انما هو على سبيل الاستعارة ووجه الشبه لكن كل منهما
مخصصا على الوجه الذي ذكره عليه في هذا الكلام بخبر ما ذكره الشارح امور الاول انه لا وجه لكونه موجودا
اذا كان لفظ الارادة مستفادا من المعنى على ما هو الظاهر من نقل منه وجه ذلك يعرف بادنى التعاقب الثاني

ان لفظ الارادة بمعنى المعدات لم يتعلق بهذا الموضع اصلا الثالث ان الحكم بقيام الحوادث بنفسها مطلقا غير
صحيح الرابع ان كون المعد مخصصا انما يصح في المعد القريب لا مطلق وسوق الكلام فيستلزم اللازمة وفيه انه ظاهر
فقط بعد ادنى تامل لما سمعوا اي المعتزلة مقالة الحكماء اعني قولهم عند تفصيل المستند بتفصيل تخصيص المعين
فهو امر وذلك المقال مقدمة كلية اعني الحكم بان مخصص الحادث لو حده لا بد ان يكون حادثا لما ذكر وغيره مقدم
اخرى صادقة في نفس الامر هي ان الارادة حادثة ولم يعتقدوا في ما بينهما صادق فيوهم ان الحادث لا يقوم
بذات الواجب نعم لحكموا قياسا بذاتها فان قيل ان الواجب نعم ظاهر وجه الحكم بكونه ماخوذا من قول الحكماء
قلنا لما كان من حدوثها الذي يؤدي الى القول بذلك القيام باشتراك المقدمة المذكورة كما قالوا صح الحكم بان ما قد
الحكم بذلك القيام قول الحكماء ولا يشتبه عليك ان ما ذكرنا ما ينافي الامور الواردة على التوجيه الاول الحكم يرد
على هذا التوجيه قيام الحادث بذاته ولا بقيام صفة بشيء آخر ولا فقاري انه لا بد من هذه الضميمة
بقرينة الادلة المذكور ولقائل ان يقول ان قيام صفة بشيء بالاوليس الذي من قبله وقيام الصفة بنفسها الا
اه يقال انه وذلك في زعمهم فاستعد وذلك ههنا ثم لزوم التسلسل حيث بين قدم الارادة لا فقاري ان هذا
بعقد بطلان ما ذهب اليه المعتزلة والكرامية لقولها بالحدوث وهو منشاء لزوم التسلسل من خصوصية
قيام الارادة بذاتها وقيامها بذات الواجب بخلاف الوجه الثاني والثالث كان الثاني مخصوص بابطال ما
ذهب اليه المعتزلة والثالث مختص بتزييف مذهب الكرامية ولا يخفى عليك ان محل قول المصنف بما قدم
الارادة من لزوم التسلسل فقط وذلك محل عليه على ما تقدم من امتناع قيام الحادث بذاته نعم لما نفينا فيصح
وانت تعلم ان يلحظ قول المعتزلة توجيه اخذ قولهم الارادة قائمة بذاتها او الكائن المعدات قائمة بذاتها على ما يفعل من
المعلوم توجيه اخذ قولهم من قول الحكماء على ما تقدم من توجيه ابطاله ان يقال ان قيام الصفة بذاتها غير معقول او
الارادة على ذلك التوجيه لا يكون صفة بالحكماء لا تزيفه بان قيام الصفة بذاتها غير معقول لا يكون ذلك ينبغي
الكلام ثبوت الامكان ووجوده اذ الحال ثابتة لا وجود لها وكونه نعم مريدا على تقدير كونه ثبوتا حال فلقائل
ان يقول منهم تعلق من الاثبات سوقه بالحال وتعليله بكونه مريدا على الارادة فلم يحقق الاستغناء لجميع
مذاهب المتكلمين في كونه نعم مريدا على ما يدل عليه قول الشارح واما بوجود لانه لحق من ههنا يستلزم
انهم نقضوا تعريف العدل على ما ذهب اليه المعتزلة من قيام حالها بذاتها اذ لا يمكن التوقف بتفصيل كل من العلا
والعليل بها قائما بالمحل واصفا الارادة عندهم تمييز لذلك ودم لو احد انفه لما وقع التوقف بما
لم يذهب اليه احد ورد عليه ههنا احتمالين آخرين على تقدير تعلق كونه نعم مريدا بالارادة الغير احدها
كون الارادة القديمة بذاتها وثانيهما كونها قائمة بذات غير الله نعم نعم لو كان التوقف لما ذهب اليه العقلاء
الحق ما ذكر من الاحتمالين العقليين فاد خالهما ذكره اما تعلقه وبذلك تبين ان هذا الدليل لما
يفيد ما ادعاه لو كان الواجب نعم معلوما بالكنه اذ على تقدير انتفائه لم يتم الدليل عليه لكونه معلوما
بالكنه ثم وقد قرر هذا الاستدلال في الموقف الثاني على نفي كون الوجود نفس الماهية وجزءا لها
مع ما اوردنا عليه ههنا لكن الحق في رد هذا النقض بان القدرة لكونه غير مغلوب زايع

قوله لم الارادة فايدة انها الحكم عليها بامتناع قيام الحوادث بذاته

في الواجب نعم فلا يلزم صدق التعريف على ما ذكر على ما لا يلتفت اليه القول بان المقصود كونه غير معلوم ...

على ان شانه ان يكون معلوما ... النقض ... هذا القول ... اذا كان ذلك ... لا يخفى

واعلم انه ... المصنف ... القول الآخر ... مع انه باطل عنده ... وان هذا ...

[illegible]

ذات عدم ملكة ان ... الذات قابلة لتلك الملكة فيجوز تحقق الواسطة بين الملكة وبين عدم تلك الملكة ...

السمع والبصر ... بالعمى والصمم ... الدليل المذكور اذا كان متوقفا على تحقق التضاد ...

[illegible]

لكن يسمعنا اذ الكلام النزاع في السمع والبصر بمعنى الادراك نوقش بان ذلك قياس مع الفارق اذ السمع مثلا
بمعنى القوة منها الحاسة لا يستدعي السمع بمعنى الادراك الكلام الاذ معا لان النزاع فيما هو مبدأ الادراك
لكن ذلك خلاف ما يقتضيه الكلام السابق فان قيل صدق الرسول يعني ان كلام الرسول ان الله
تعالى كلاما انما يفيد لنا بعد علمنا بصدقه اذ لو لم نعلم انه صادق احتمل عندنا كونه غير صادق فلا يحصل لنا الجزم
من كلامه بان له تعالى اياه كلاما ولا سبيل لنا الى العلم بانه صادق غير تصديق الله تعالى اياه ولا شك في ذلك الا كلامه تعالى
فعلمنا بان له تعالى كلاما يتوقف على افادة كلام الرسول اياه وهي متوقفة على العلم بصدقه وذلك متوقف
على التصديق الذي هو كلامه تعالى فلزم توقف علمنا بثبوت كلامه تعالى على ثبوته قلنا ان المراد ان صدق الرسول
موقوف على تصديق الله تعالى يتوقف العلم بصدقه على عبارة المعجزة الشارع من يشكل الا ذلك ارشاد ابنيه
لا بطريق الدلالة والنص البين المكشوف ان الموقوف على تصديق الله تعالى هو العلم بصدق الرسول لا صدقه
نفسه اذ مطابقة كلام الرسول للواقع غير موقوف على تصديق الله تعالى اياه لان ان تصديقه كلام وانما يكون
تصديقه كلاما لو كان تصديقه كلاما له باختياره تعالى عن كونه صادق وليس كذلك بل ذلك انما يكون باظهار المعجزة
كلاما كان ذلك المعجزة اذ لم يكن بل هو اظهار وذلك الاظهار فعل من افعاله تعالى وكلامه تعالى ليس فعلا من افعاله
وان كان الاثر المرتب على فعله قد يكون كلاما والعلم بصدق الرسول انما يتوقف على فعله الذي هو التصديق لا الاظهار
لا على ما هو ظاهر من ذلك الفعل فتصديق الله رسوله تصديق فعلي لا تصديق قولي كما سيصرح في جواب السؤال على الوجه
الثالث على امتناع وقوع الكذب في كلامه مطلقا مشيرا الى هذا الموضع وان كان تصديقه قد يقارن قولا وكلامه
فقد انكشف عما قررنا ان افادة الاظهار مع الكلام الذي هو المعجزة العلم بصدق الرسول لا يؤثر في افادة ذلك
الكلام ذلك العلم والا لزم توقف العلم بصدق الرسول على الكلام ايضا هذا على ان هذا الكلام لكن لا يلزم توقف
العلم بصدق الرسول على كلامه تعالى فيما يكون تصديق الله اياه باظهار المعجزة الذي هو الكلام كلاما وقد يقال يمنع كلاما فان
الدور انما يلزم لو كان العلم بصدق الرسول غير مستفاد الا من طريق الكلام مع انه ليس كذلك اذ له طريق اخر بعيد
كما اذا كان المعجزة غير كلامه واذا كان لذلك العلم طريق غير كلامه لم يتوقف ذلك على الكلام وانما يتوقف عليه لو لا الحصر
طريقه فيه مع انه ليس كذلك وفيه بحث فتدبر لا نظهره اعني وانما ما في الناظر في هذا المقام مع ان ظاهر
العبارة غير مساعد لما ذكره واغلب ان تصديقه تعالى لرسوله انما يكون باظهار المعجزة في يده لا يوجد وهو هم مجرد ان
الرسول انه صادق وذلك الاظهار قد يكون بغير الكلام ولا اشكال في هذه الصورة اذ لا يتصور فيه توقف
العلم بصدق الرسول على الكلام لانتفائه وقد يكون ذلك اي اظهار المعجزة بالكلام لكن افادته ذلك العلم ليس بكونه كلاما
بل لاستماله على ما يعجز عن الاتيان بمثله البشر مع ان الناظر في المعجزة الكلامية حال العجز عن الاتيان بالمثل لا
يعلم او لا يظهر عنده ان ذلك كلام الله تعالى وان كان كلامه تعالى وهذا الحق ما قيل ان تصديقه باظهار المعجزة يعد في
فعلي لا تصديق قولي فاذا تحققت ما تلونا عليك انكشف لك انه يمكن حمل عبارة المصنف في الكلام اولا ومن على
ان المراد تصديقه باظهار المعجزة التي هو كلام لم يتوقف على انه ثبت عند الناظر في تلك المعجزة ان كلام الله تعالى ذلك
ذلك الاظهار يحصل سواء ثبت عنده ان كلام الله تعالى او لم يثبت وانما ترك التعرض لاظهار المعجزة الذي هو غير الكلام

اذ لا يتوهم

اذ لا يتوهم في تلك المعجزة انها كلام الله تعالى الحادث الاشكال على ما اشرنا اليه ولكل صنف لا بد ان تعتبر الصفة
بالموجود صنع الكلام الذي مر ويظهر بما هو الظاهر قدح كلامه تعالى اذ قد سبق في موضع بيان امتناع قيام الحادث
انه يجوز قيام صفة متجددة بذاته تعالى فيجا هذا الكلام يعني الصفة الموجودة في الصلاة تجد الحد الاوسط
تبعا حادث اذ الكلام الحادث بالمعنى المصطلح اعني الموجود بعد صف الكلام المؤلف المذكور بالحدوث
اذ لا يجوز له الوجود اذ لا تجتمع اجزاؤه مع ان وجود الكل يتوقف على وجود ذات الاجزاء كحقيقته
فرقتان ذهبوا الاصح القياس الاول احدهما من يثبت الكلام النفسي وثانيتهما الحنابلة لكن الكلام الذي
هو موضوع الصغرى هو المعنى النفسي عند الفرقة الاولى والالفاظ والحروف عند الفرقة الثانية
في الصغرى القياس الثالثة القادح من الفريقين في صغرى القياس الثاني من يثبت الكلام النفسي اذ قد
المثبت للكلام بان كلامه تعالى بمعنى الصفة القائمة بذاته مؤلف من اجزاء مرتبة متعاقبة في الوجود وان حكم
بان كلامه لا يطلق صفته كذلك لكن الكلام بمعنى صفته مؤلف من اجزاء مرتبة متعاقبة في الوجود اذ المراد
منع انهم يقولوا بذلك فالكلام الذي هو موضوع الصغرى ليس بمعنى صفة الله تعالى ففرع من مثبتي الكلام النفسي
من الفريقين المذكورين ليس على ما ينبغي فانهم والقادح في كبرى القياس الثاني والحنابلة المذكورين بان كلامه
مؤلف من اجزاء مرتبة الوجود لكنهم لم يحكموا الا ان كل ما هو كذلك فهو حادث ولذا قالوا الحق كلامه مؤلف
على الوجه المذكور بانه قديم وقد نحوا انظار كل فرقة من الفرقتين المذكورتين قادحة في مقدمة من مقدمتي
القياس الاول فالمعتزلة قدحوا في صغراه اذ لم يقولوا ان كلامه تعالى صفة بذاته على ما سبق في تحرير الكلام
والكرامية قادحون في كبراه اذ لم يجوزوا قيام الحوادث بذاته تعالى لكن مع انه وقع من الشارح التصريح
به بعد هذا في تفصيل مذهبي الكرامية والمعتزلة فقد يحتاج قبل ان المعتزلة لم يقولوا بصغرى القياس
الاول بناء على ما ذهبوا اليه لم يقولوا الكبرى ايضا بذلك القياس لانهم يجوزون كون صفة الله تعالى وان كانت
موجودة حادثة قائمة بذاته تعالى فالمعتزلة قدحوا في كلتا مقدمتي القياس الاول لا في واحدة منهما فقط
والى ما ذكرناه اشار بقوله الا انه يلزم ان لا يبقى عبارة الكتاب بما ذهب اليه الكرامية ولان ما قد حملنا عليه
مقدمتي القياس الاول بعض قدح والى ما ذكرنا اشار المصنف اذ المثبت والاشارة الى جميع ما ذكر في عبارة
الكتاب وبهذا انطبق الصورة لا يقال اذا كان الاشاعرة والحنابلة مشتركين على قدم كلام الله تعالى قبل
واحد منع القياس الاول فلا وجه لتخصيص ما ذهب الحنابلة من بطلان اذ لم يوجد ذلك الا من القياس
الذي يلزم بعض الاشاعرة لانا نقول ان موضوع صغرى القياس الاول عند الحنابلة هو الكلام بمعنى المؤلف
من الحروف والاصوات وليس الكلام بذلك المعنى صفة الله تعالى عند الاشاعرة اذ الكلام عندهم بمعنى مثل الحروف
عندهم على الوجه الذي فصل نقل ما اوضحناه كما ان اتفاق الفريقين في القياس الاول ليس لانحاد العبارة
وقس على ذلك اتفاق المعتزلة والكرامية في القياس الثاني بان موضوع صغراه اعني الكلام عند احدهما
بمعنى وعند الاخر بمعنى اخر لكن وقف لا يبرز العبارة من التخصيص بمنع المقدمة الكلية اذ ليس كلامه مؤلفا
من حروف غير متناهية من الى نص او من جانب الماضي وهذا اوضح عائد الموضوع اول زمان الوجود والحروف

المشروط بانتفاء الآخر وان يراد بالحروف التي وقعت شرطا بل المراد بالحروف التي اجتمعت فيها الصفات
المذكورة من الحروف التي وقعت شرطا باعتبار ومشروطا باعتبار آخر ۞ في صوى العاكس فيجب ما
سبق ان المعتزلة ذهبوا الى امتناع كبرى ذلك القياس فلا وجه لتخصيص منع صواه ۞ فمنع صوى القياس
لا شك في ان موضوع صوى القياس الثاني على زعم المعتزلة ليس صفة الواجب تعالى على ما علم من تقرير الكلام
السابق ومنع الاشاعرة تلك الصوى موقف على ان يكون المراد بموضوعها ما هو صفة تعالى بزعمهم وليس
ذلك المنع منعا لتلك الصوى في الحقيقة بل ذلك المنع على الاصل آخر وحقيقته هو الحكم بان الكلام الذي ليس
صفة له معاني كذا وكذا الكلام في منع المعتزلة صوى القياس الاول ۞ الازمنة لو كان اختلاف
العبارات الازمنة مجتمعا مع وحدة المفهوم لكان لوحدة والانواع والافعال فائق ۞ اودل على فيه بحال
منافة فينكشف معنى الخلاف في الكلام ۞ والطلب الذي هو معنى معايرة الكلام النفسي ثبت على
غيره والطلب على الدليل المذكور بالوجه لان فاذا كان الدليل بعبارة اوفى على مغايرة الطلب بها ۞ هو الخبر الا فيه
به بعزيمته فيه اذ قد ظهر فينطبق الدليل على الدعوى وكذا الامر في بيان المغايرة للارادة ولا يحتاج ان يلي اليه ثبت
على بيان مغايرة الامر للارادة دون غيره لعباريتها وتكون احديهما منتسبا الآخر واما بيان مغايرة الخبر للعلم دون
غيره هو ان المناسب للمقام بيان مغايرة الكلام النفسي مما لا يظهر له وجه ان المعتزلة حكموا بان ما يجدونه
كلاما نفسيا في صورة الاخبار هو العلم الخبر القائم بنفس المتكلم بدل على قول الشارح بل الموجود منه مدلول
العبارات الى ۞ بل يعلم خلاف العلم اقطالهم غير شامل لصورة المطابقة كما في نفس الامر ومدار الاستدلال
عليه ۞ اذ لا طلب فيها أي ان حقيقة الاخبار لما لا يعلم الرجل منتفية حقيقة الطلب الارادة المذكورة و
الكلام في الاخبار فيه موجود حقيقة بخلاف حقيقة الطلب في تلك المادة يحتاج الى تامل ۞ لا امتناع قيامها اما
عنده لكونه قديما بعد ان علم انه موجود اذا الموجود في القديم والحادث واذا امتنع كونه حادثا وجب ان يكون
قديما ولما اذا لم يعلم انه موجود لم يصح الحكم بانه قديم او حادث على ما اصطلح عليه ۞ الا ان يكون امرا اعتباريا
وابتني البرهان على كونه موجودا وما ذكر في المقصد الاول من المرصد الرابع الذي في العوارض الوجود من الادلة
مما لا يفيد كونه موجودا الى لا يخفى على المتامل في تلك الادلة ۞ ارادة فعل في فعل المتكلم الظاهر ذلك الفعل هو
التلفظ بالخبر والامر يريد ان مجرد اثبات صفة مغايرة للعبارة وارادة المامور لا يكفي في اثبات ما قصد
من الكلام النفسي اذ ان يكون تلك الصفة ارادة فعل يكون سببا له ولا شك في كونها مغايرة للعبارة وارادة
المامور به فلم يثبت بما ذكر من الدليل مغايرة الكلام النفسي للارادة المطلقة فان اثبت مغايرة للارادة المخصوصة
اعني ارادة المامور به اذا الارادة به فرد من افراد الارادة المطلقة ۞ على المتكلم وان لم يكن المتكلم عالما
اي ارادة المتكلم وان لم يكن مريدا للمامور به ۞ وليس يتجه كل الحصين على المعتزلة بان مجرد اثبات امر مغاير للعبارة
لا يكفي في اثبات المطلوب اذ يجوز ان يكون ذلك الامر العلم والارادة ولكن ما ذكره من قول الاشاعرة انه قد يخبر
بالا يعلم وقد يامر بما لا يريده غير متجه لما علم من معانيه ارادة الفعل المذكور ومنعهم في مقابلة بحكم بما ذكر من لا يحتاج
الى بيان ۞ لا الارادة قد نبهت فيما سبق ان الى على بيان مغايرة الامر للارادة هو النقارب بينهما و

لكن احديهما منتسبا بالآخر ولا شك في ان هذه العبارة احتمال حال آخر على ذلك البيان ۞ في النهي قول المعتزلة
بان مدلول العبارات في النهي راجع الى كراهة المنهي عنه يستدعي ان حال في بيان مغايرة مدلول العبارات في الخبر للعلم
ومدلول العبارات في الامر للارادة ان مدلول العبارة في النهي مغاير لكراهة المنهي عنه اذ قد يوجد النهي بدون
الكراهة فحال في العبد من امر بعد ان ارتكابه له ليظهر عصيانه بوجه لا مرية فيه على ما تقدم في مادة الامر و
لا شك في ورود مثل ما اورد في تلك المادة من الوجود هناك صيغة الامر لا حقيقة فقيل انه اشارة الى
ما اورد على دليل مغايرة الامر للارادة على ما مر ولا يخفى عليك ان ما اورد على ذلك الدليل ليس اعتراضا على ما ادعى
في كلامهم من ان مدلول العبارات في الخبر راجع الى العلم بل على ذلك اعتراض على ما يرفع ذلك الموجود في كلامهم مادة
الامر والحق ان فيه وقد مر ما فيه اشارة الى قول الاشاعرة من ان الرجل قد يخبر بما لا يخبر بما لا يعلم وقد يامر
بما لا يريده اذ فيه وقد مر ما فيه يقصد به الاعتراض على ما وجد من كلام المعتزلة ما يقتضيه سياق الكلام و
المذكور على ما ذكره المصنف اذ قد يخبر الرجل الى الا ما يوجه على ما اشرنا اليه وقد يقال ان ما مر من الاعتراض على
الكلام المنقول من المعتزلة ليس اعتراضا على تمام المنقول منهم اذ لم يورد فيما سبق على ما في النهي شيء وسوق الكلام
يستدعي ان الاعتراض عليه لا فائدة في عدم الفصل فيه وقد مر ما فيه ورود الاعتراض المشار اليه على تمام ما نقل
عنهم واعلم ان قول المعتزلة ان مدلول العبارة عين العلم والارادة والكراهة في الخبر والامر والنهي ظاهر الاستحالة
انه البين ان ليس مدلول العبارات الثلاث يعني العلم والارادة والكراهة هذه الصفات في تلك الموارد امور و
مدلولات العبارات امور اخرى بحيث لا يقع الاشتباه فيها الا ان يراد بمدلولات العبارات امر آخر غير ما يتبادر
منه فلا بد ان يفسر ذلك حتى يتكلم عليه ۞ لم يتفقوا فقد مر بيانه على قولهم بامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى
على ما اتفقوا عليه قيام الارادة بذاته لقولهم بحدوثها على ما فصله الشارح في بحث الارادة وقد سمعت ان
القول بالكلام النفسي وامتناع قيام الحوادث بذاته لا يستدعي قدم الارادة من انه موجود ۞ نص في الظاهر
ان الغير راجع الى الادلة مع ان النص غير محمول عليها يحتاج الى التاويل ۞ في غير محل النزاع اذ قلنا
بحدوث العبارات فلا يمكن ان يفيد ادلتهم الا النزاع مع تلك الادلة لم يصرح الخصم بالحدوث مع قطع النظر
عما ذهب اليه بعضهم لما من هذه الجهة مستندا على العبارة ۞ لا نعتقد فيه نوع الحكمة الى ان القرآن لما
كان الكلام يطلق على النفسي واللفظي ۞ فلا حجة لهم فيما دل على حدوث القرآن مطلق على ما يقتضيه
سياق الكلام او فيما دل على حدوث القرآن مطلقا سواء كان دل على حدوث العبارات او ما دل على حدوث
القرآن مطلق يعني انه اذا كان ادلتهم المطلقة بما يريد لا يمكن حمله الا على الخبر اللفظي على ما قصد ۞ الا ان يرجوا
ظاهر الكلام منصوبان لا حجة لهم علينا في مجال الادلة في كل وقت الا وقت اقامتهم البرهان على عدم المعنى الزائد
فانها حال الى اقامتهم اياه يمكن حمل علينا موثرة تلك الاشعار قول الشارح وهي تشنيعهم وكذا قيح فلا حجة لهم ايضا
ولا فائدة في عدم استفادة ما وقع به الاشعار وايضا الخبر المستفاد من فعله ما يا فيه فيه قائم ۞ ولما يجب
قد سلف فيه بان الحكم بعدم حصول طريق يودي الى عدم تحقق المعنى الزائد مما لا سبيل اليه لجواز وجود سبيل
لتقييده تلك الآلات العبارة غير واقفة عليه ذلك ۞ ايضا اي لا حجة لهم في الادلة المفيدة ۞ من هذا القبيل

اى من قبيل الادلة المطلقة وفى لكن كل ماذكره من المعقول والمنقول من الادلة المطلقة بحيث يعرف بادنى
تامل فيما ذكره من الادلة ولا سابع بهذا لما منع لكن هذا الدليل من المطلق ولا شك فى ان ظاهر الكلام
يفيد ان الكلام اى الامر والخبر غير متعلق مع المامور والسامع ان كان ذلك غير لفظ فيصح عده من الادلة
المطلقة مع ان ما للمناقشة فيه مجال لا يستوى تريد ان الكلام لو كان قديما لكان المامور به فيه ذا مع غير
انضمام منها انه معتض ذاته ونسبة الافعال جميعا الى تعلق الكلام ونسبة صفة القدرة الى تلك الافعال على السواء
يصح ان يتعلق بكل فعل من تلك الافعال بكل ما اذا كان الكلام حادثا اذ يجوز ان يكون تخصيص الكلام بمتعلق الافعال
ما خصصه بحدوث فى وقت ولما كان جواب على غير ان نورد به ههنا من الكلام على تقدير قدمه ليس مما
يصح ان يتعلق بكل واحد من الافعال او بعضها مما عداه الفعل قبيح فلا يصح ان يؤمر به وبعضها مما عداه يتعلق
حسنا فلا يصح ان ينهى عنه فاجابوا على سبيل الالزام بان حسن الافعال وقبحها لما كان بالشرع صح فى كل فعل ان يؤمر
به وينهى عنه ولا يخفى عليك ان الجواب المذكور لما لا يعد الفعل حسنا بل يعده قبيحا فيرجع الى الاول اللزوم
غير حاكم بحسن كل فعل وقبحه والمفهوم من سياق الكلام ذلك والثانى ان ظهور الشرع بعد بعثة النبى عليه السلام
فلا وجه لما حكم به من ان الكلام على تقدير قدمه تكون نسبته الى جميع الافعال على السوية بناء على ان الحسن والقبح
بالشرع فيصح فى كل فعل ان يامر به وينهى عنه وقد يقال من يريد ولما كان الحسن والقبح الهيان الحسن والقبح
لما كان بالشرع لما العقل ولم يرد الشرع فى الازل صح فى كل فعل الامر به والنهى عنه ولا شبهة ان هذا الاقتدار
مع الاغماض عن دلالة اللفظ على المقصود مما مناقشة فيه فتامل فيكون كل فعل القبيح اذ للشرع لكل الامر
للعبد فلا ان لا يرتكب بعض اصلا واعلم ان حاصل الدليل الاول ان الكلام امر متعدد بحيث حكم
خبرا وامرا ذا المفهوم من الدليل الثانى انه معنى واحد وقبل التعلق بالافعال لا يعقل فيه التعدد والتكثير
ولكل منهما وجه يعلم الذكى مما سيذكره المصنف فى التوزيع لان وجود الطلب اى الطلب التنجيزى قبل تنجز
اى ان الطلب التنجيزى مع وجود المامور محالا يتصور والجواب عن الثانى لا شبهة على الناظر ان حاصل
من هذا الجواب جواز ان لا يجوز ان قديما للخطاب ان يكون نفسيا كان او لفظيا اذ العدم الضال للامور
المتعلق بعضها لا يخاطب ان يكون غير لفظ حتى يفيد الجواب جواز قدم الكلام النفسى فلفظيا يجرى ذلك
فى الكلام القديم الضال لذلك الامور مطلق الا ان يقال ان الكلام اللفظى على تقدير كونه غير ضال لتلك
الامور لكن فيه خفاء ولا يخفى وعلى ما قررناه من ان المفهوم من الجواب ما ذكرناه لم يكن الدليل الثانى حاكم
على حدوث الالفاظ والعبارات من الادلة المطلقة على ما ادعى وبعود الكلام الذى فيه كلام اذ
لا يبين ان يحصل الكلام بتعلق المتعلقات من افعال العبد بالنظر الى ذلك كلام المخصص اه وبعود الكلام اليه لا
ولعل الشارح اراد من الكلام الذى يخصصه كلام اه وايضا ههنا الاخر التنبيه الان تكون ذلك المخصص كلاما
مما يحث تامل قلنا تعلق الكلام فيه بحث اذ الكلام اذا نسبته الى الامور المتعددة على السوية نظرا الى
ذاته لم يصح ان يكون متعلقا ببعضها لذاته بحث الارادة فان الحكم يتعلق باحد الضدين متعلق ببعضها لذاتها بعد
ان يمنع تساوى نسبتها اليها على ما تقدم فى بحث الارادة وايضا ان تعلق الكلام بذاته بما يتعلق من الافعال بما لا يتعلق

اذا ارید

اذا ارید به ما هو المتعارف فيما بينهم وقد ما قيل ان الامر الضال للامور المتعددة لما يصح تعلقه ببعضها لذاته
مع تساوى نسبته اليها فلا يجوز ان يكون الحادث القدرة كذلك فان قيل يجوز ان يتعلق ببعض الافعال دون البعض
مع تساوى النسبة اليها لاجل الارادة كما تعلق القدرة ببعض المعدومات دون بعض مع ان نسبتها اليها على
السوية قلنا يعلل الشارح لم يذكر ذلك بناء على ان المخصص لو كان ارادة لزم ان حدوث الجزء الاخر الكلام
وذلك مناف لما هو المقصود بيان هذا المقام واعلم ان الكلام قبل التعلق بالافعال امر واحد على ما ذكر فى المصنف
التوزيع الذى يتعلق حسنه وذلك انه امر يصح ان يتعلق به هو حقيقته بعدم ذات الواجب يكون هذا التعلق بالجزء الامر
عرضيا او اما الحادث بان ذلك الامر الواحد الذى بعد هذا التعلق بحقيقى الجزء الامر وسائر الاقسام على ما سبق
على الطلب يعد الحكم فى العرف تعبيرا كان ذلك او تعظيما مع قطع النظر عما يسمى الافادة بانى الى الاثنين لا
هو المقصود من حكم الكلام ما سبق من احد الاثنين كما لا يخفى على من تامل وانت خبير ان هذا الوجه من الادلة
المطلقة كما يعلمه عبارة الشارح فيما سبق غير ظاهر بل الظاهر من الادلة المقيدة فيكون ذلك قد يقال انما لم يكن
القرآن حادثا ماذكر من الدليل او لزم من الاثنين الاول من ان كل ذكر محدث فى ذلك تم وتفصيل الدليل
المنتج لما ذكر من ان لفظ القرآن ذكر وكل ذكر محدث وصغرى هذا الدليل ادل افادتها الاثنان السابعان لكن
فى افادة الاثنين الاحتمال فكبرى الحكم افادة قطعية مناقشة لكونه اى لكن قول لكن واذا اى الارادة
وتذكير الضمير الراجع الى الارادة باعتبار كونها مادة لنا الشرط والتفسير فيكون راجعا الى كن بالى لفظ كن
على ما يعلم من قول الشارح حيث قال او معناه اذا اردنا شيئا فقلنا له كن معطوف فى قول الشارح يكون
هو القول المستفاد من قوله فقلنا له كن فانه وانت تعلم ان كون الشىء واستمر الاخر لا يعنيه نكرة عنه اذ قد
يكون العلة والكافى قوله اذا كان الثانى موجودا من الشرط والعلة واتفق الموجود عن الشرط كما يكون زمانيا
يكون ذا بان الاول بعد الحدوث دون الثانى تحقق كن متأخرا عن الارادة لا بدل على حدوث الارادة
تعالى ان الدليل كونه متأخرا عن الارادة الى ذلك اذ المراد بالارادة تعلقها ولا شك فى حدوثها المتجدد
لكن عبارة الشارح لا تلائم ذلك بل لا نحل قد مناقشة ان كل ذلك يفيد الا ما هو المطلوب اذ قد يقال حد
العلة التامة توجد المعلول تم لو كان العلة المستقلة قبلية زمانية لا فاد ذلك الحصول قبلا الحدوث المفهوم
على الحادث حدوثه لكن ذلك مما لا يفيده العبارة المذكورة بناء على ما ذكره ولا يبعد ان يقال حمل ما
ذكره من الحصول قبلا بمعونة المقام لا لمجرد ما يستفيد من العبارة وكلاهما موقوف اى كل واحد منهما
التاخر والحصول المذكورين ولعلمت ان لفظ القرآن يطلق على المجموع المركب من جميع السور وعلى بعض من ذلك
المجموع وحدوث بعض كن يعتد حدوث المركب اذ حدوث الجزء يستلزم حدوث الكل واما حدوث كن فلا
يدل على حدوث كل ما يطلق عليه القرآن بل على حدوث كل واحد منه وههنا مناقضة انه على قدم قديما كن اذ المقصود
من الاية الكريمة ان اذا اردنا ان نوجد شيئا فقلنا له كن فلو كان قديما لزم ان يتحقق بالايجاد فى كن و
الموجود اذا حادث فلزم الايجاد لشىء مترتب اقوال غير متناهية قد يجاب بالتخصيص فلا يلزم على تقدير حدوث
كن ترتيب امور غير متناهية واذا ظرف زمان قد يجعب لنا نعلم من ان الواجب يتحقق زمانا الا حقيقة ذاته

وبحث صفات الحقيقة وما يقع جوابا عن هذا الوجه فليرجع اليه ولا اختصار فان هذا الوجه انما يجري في الادلة المطلقة
لو كان الكلام النفسي مما يتعلق به النزول والانزال فانه يدل الكلام حينئذ والدلالة على صدقها ما من فصلت
ثم وكذا هذا او صاف الحقيقة غيره ما سبق وجها واحدا الا انه امر قرآنا عربيا لا يحتمل ان
طائفة من كلام عربية هي القرآن وطائفة اخرى عبرية هي التوراة وطائفة غيرها سريانية هي الانجيل والعبرية
ما رصد لعل ما عرض لا العربية والسريانية فلا لمنع العربية كلاما نعم وانما يلزم ذلك لو كان كل من الصفات
الثلاثة طارئة على امر واحد وليس كذلك وتمام هذا الوجه من الادلة المطلقة فتدبر واعلم ان في قوله انا
انزلناه دلالة على حدوث القرآن من جهة اخرى غير ما ذكر ههنا وهي ان القرآن منزل اذ المنزل لا يكون
الا حادثا لاستحالة انتقال القديم ولا يلتفت الى ما قيل اذ يعني كون القرآن منزلا انه انزل الوحي به
على ما قال ... لانه منزل ويرد بظهور ذلك ان دلالة قوله انا انزلناه على الحدوث متحققة باعتبار
غير الاعتبار المذكور حتى يتم هذا على غاية الظهور في انه من الادلة العديدة على ان في كونه دالا على
الحدوث تأملا فلا اختصاص فيه ان كون الشيء قديما غير مانع اختصاصه بشيء وانما كان ذلك حادثا
اما لذاته او بواسطة الارادة ولا بد في ذلك من دليل لاستحالة الانفعال للافعال فان الصفة اذا
كانت حادثة او قديمة استحال عليها الانفعال فالتعلق بالقديم مما لا فائدة فيه بل هو يوهم جواز الانفعال
على الصفة الى ذلك مع امتناعه فكون القرآن موصوفا بالانزال والتنزيل ليس على ما عرفت كونه صفة ولا تعلق
لشيء القديم عنه فافهم كلا وبعضا حمل الشارح القرآن في قوله عليه السلام على المجموع المركب من جميع السور
مع ان القرآن قد يطلق على جزء ذلك المركب دلالة في العبارة على ان المراد منه المجموع المركب لا الجزء
او صفه باللفظة مشترك بينهما ولا شبهة ان ما ذكره من قوله نعم لا يفيد افادة قطعية لما هو لفظ
اخر للفظ الماضي قد اطلعت في بحث ان الواحد ... في زمان على ما يقع جوابا عن هذا الوجه فليلتفت اليه
او انها اشارة الى قسمي النسخ احدهما ما هو منسوخ حكمه وثانيهما ما هو منسوخ قراءته ولا تشتبه عليك ان النسخ
مطلق لا يدل على الحدوث والجاهل بالحكمة لو لزم منه انواع المنسوخ مع انه ليس كذلك نعم لو لا ما ثبت
قدما امتنع عدمه ليس على ما ينبغي والحق ما اختاره المصنف لان ذلك لان الدليل العقلي ما يكون متعلق
فيه مرطاني احدهما دة الدليل الثاني والسابع والثامن بحث لو لم يكن العقل مستقلا في احدهما دة احدهما والدليل العقلي
ما يكون العقل مستقلا في احدهما ادته على ما حقق في موضعه كما لا يخفى على المتأمل اما الدليل الاول فلانه لا ذكر
يختص باللفظ اما الدليل الثاني فلان التأخر عن الارادة والتقدم على الشيء ووجوده بعده بمرة انما يكون
للفظ دون المعنى ... واما دلالة الثالث على الحدوث اللفظ فلان القول في زمان معين هو اللفظ لا المعنى
ودلالة الرابع على حدوث اللفظ لان الآيات والتفصيل انما يكون في اللفظ وكذا العربية والسريانية والعبرية
لفظ دون المعنى وافادة الدليل الخامس على حدوث اللفظ فقط على غاية الظهور اذ النسخ لا يكون الا
للفظ والانجاز ما كان من صفات الالفاظ وان كان باعتبار الواضح المراد بالتي معرض المعاني ودلالة الوجه
السادس على ان الحدوث يختص باللفظ دون المعنى ولا اختصار فان الانزال والتنزيل وصف للفظ فقط

فيفيد

فيفيد الدليل السابع حدوث اللفظ فقط ولما كان المدلول بعينه من صفات اللفظ دون المعنى اختص الدليل الثامن
بافادة الحدوث للفظ دون المعنى وانت تعلم ان الحصر فيما ذكره نظر في افادة الدليل التاسع اختصاصه
بالالفاظ لان المنزل والمرسل هو اللفظ الدال على المعنى دونه واما دلالة العاشر على ما ادعى من حدوث
اللفظ فلان النسخ لا يتعلق الا باللفظ وقد نبهت فيما سبق على ما يتبادر من عدم اطلاق بعض هذه الدلالة على
ما يطلق على انه يختص بحدوث اللفظ فتأمل ولكن من المستمرين كلامه نعم واحد فرع على ما لكون القدرة
صفة زائدة احكاما بينه منها الوحدة ثم قال وهذه الاحكام مطردة في باقي الصفات فلا يمكن تكرير ذلك
مستوفيا لان الكلام هو صفة الكلام ههنا وقد قال فقصد من ذلك انه لا يستدل في باقي الصفات على ثبوت هذه
الاحكام وههنا لم يقع الاستدلال منه على وحدة الكلام حتى يتأتى توجيه السابق في بحث القدرة ولا بعد
ان يقال فيه لا اشارة الى الدليل المعتمد للوحدة موقع التكرار الموعود خلافه فلان القديم لا يستند
الى المختار استناد القديم الى الفاعل المختار غير جائز على مذهب الجمهور مطلقا واما على ما ذهب اليه الآمدي من
ان استناد القديم الى المختار جائز لا غير صفاته التي هي مبادي الافعال الاختيارية ولا شك ان الكلام
ليس كذلك ... النفعل الاختياري فصدور الكلام القديم عن الواجب المختار على ما هو مختار الآمدي جائز
وجود قدر لا يتناهى من ... مبني برهان التطبيق شرط الارادة والوجود للامور الغير المتناهية على ما ذهب اليه المتكلم و
يتحقق ههنا ولا يعال على عدمه وهو ... لا بد له من مؤثر مختار او موجب وكل منهما باطل لان الكلام اذا كان ...
مختارا كان متأثرا الواجب على سبيل الايجاب والواحد ليس من العدد حتى يقال ان نسبة الجميع الى الاعداد
على السوية فلا يصح ان يكون الكلام واحدا فيتأتى ان يكون الكلام واحدا ثانيها ما سبق من انه مدلول العبارات
والالفاظ اذ ذلك مستلزم كونه متعددا وسبق الشارح عن المصنف ما يدل على ان الكلام مستلزم ... ونوع
ان اطلاق لفظ الكلام على الصفة التي استدل على وجودها يخالف العرف ولبس ... النصر على ... العبارات
التي سمعت كلما لفظه بل يقول انما يطلق لفظ الكلام في العرف على الالفاظ والعبارات كما هو المشهور او ... لها
على الصفة الواحدة التي افادها الدليل المذكور ليست منها بل الظاهر ان ذلك الوصف الواحد انما يحكي الموصوف
به على النوع المخصوص به لفظه والتعلق بما ... اشارة الى ذلك واما انفراده فبان الصفة الواحدة
اما كل باقتضى لما افيدها او كل واحد البعض ان الجزء سائر الاقسام ليس جزءا ولا ... منها معاد الاقسام
المنقسم اليها ... والتعلق انما يؤثر في التقسيم على احد الوجهين اما تعلق الكل بالوجود او تعلق الكل
بالوجوه وتعلق تلك الصفة الواحدة ما حكم ... ليس شيء منها وانت خبير بان هذا انما يرد لو كان الكلام الانواع
على الحقيقة واما لو كان ذلك الحكم ... الى الاقسام بواسطة انه كان تلك الصفة الواحدة بحيث يتناول منها معان
مخصوصة يعبر عنها بعبارات مختلفة اعتبرت بنسبتها اليها نسبة المقسم الى الاقسام فلا الا ان قول الشارح فذلك
الكلام ... ان ذلك الانقسام انما هو انقسام الكل الى ... الا ان يحمل المسامحة فيما ... وهذا الخلاف تعلق
العلم والقدرة بالمعلومات والمقدورات اذ يتحقق هناك بواسطة الاضافات والتعلقات اقسام حقيقية
اذا اعتبر كل منها مع اضافة لما اضيف اليه فافهم واعلم ان كلامه نعم ليس بمحض فيما ذكر لو قد ... الكلام

عنده من العقم وغيره وليس المقصود من ذلك بيان الانحصار حتى يتجه ان كلامه تعالى غير منحصر في ذلك لكن يرد عليه ما ذكرنا
سابقا من قال كلامه تعالى منحصر في الاقسام المذكورة ادعاء وما في فيعلم ان الصفة الواحدة بعضها منكشفة على وجهين
احدهما ان يتعلق بالامور المخلوقة ثانيهما ان يتعلق بنفي واعم من وجهين ونظيره ان النسبة بين الغضب و
الرضا طلب قد يتعلق بها على وجه يتعلق به الامر تعلقا اضرب وقد يتعلق على وجه بوجه بسببه الحكم كما انت قارب
فيما لا يزال الظاهر ان الفرق بين هذا المذهب وبين ما ذهب اليه جمهور الاشاعرة على ما تقدم ان تعلقات
تلك الصفة فيما ذهب اليه ابن سعيد حادثة ان متجددة بخلاف ما ذهب اليه الجمهور فانها تلك الصفة الواحدة قديمة
او غير متجددة الا ان ذلك خلاف ما اشتهر فيما بينهم ان تعلقات الصفة المتغيرة التي هي ذو تعلقات حادثة قال
بعض المحققين في توضيح قولهم ان الله تعالى متكلم بالصفة التي هي الكلام اذ تامة الحق ان تلك الصفة واحدة منكشفة الى
الامر والنهي والخبر باختلاف التعلقات والاضافات كالعلم والقدرة وسائر الصفات فان كلا منها واحدة
قديمة والتكثر والحدوث انما هو في التعلقات والاضافات لما ان ذلك اليق بكمال التوحيد ولانه لا دليل على تكثر كل منها
في نفسها انتهى كلامه لا يخفى عليك ان ذكر البيان مبني على ان ما ذهب اليه الجمهور على ما هو الظاهر الذي لا على ما ذهب اليه
ابن سعيد فتوجه ما قلنا وانت تعلم ان قوله ولانه لا دليل الخ غير تام فلا نقيد ما ادعاه فتامل وارد عليه
وبهذا التاويل على ما ذهب اليه الجمهور الاشاعرة يندفع ما اورد منهم من ان كلامه تعالى لا ينفك عن التعلقات الازلية وذلك
لا يستلزم تحقق مع الخبر والامر وغير ذلك من الانواع تحققا غير منفك عنه وما اورده على ما ذهب اليه ابن سعيد
فظاهر لو وجود الكلام بدون انواعه او على ما صدق عليه من الافراد وهذا مستحيل اتفاقا يتعين انه ليس من قبيل
الاان الخبر والامر وغيرهما مما صدق عليه الكلام الكلام الذي هو كلا بالقياس اليه ويحققه ما فصلناه في بيان انقسام
الى الاقسام بحسب التعلق على ما ذهب اليه جمهور الاشاعرة وليس المراد بالانواع الحقيقة المنقسمة بها المعلولة الاعتبارية
على ما سمونه في الكتب المنطقية حيث قسم الانواع الى الحقيقية والاعتبارية بل يحتمل الحقيقية والاعتبارية المذكورة فيما في
تلك الكتب فتامل يتفرع عليه لا شبهة ان الكلام الذي استدل على وحدته لا يتصور اتصافه بالصدق والكذب
من تنوع ما اعتبر فيه النسبة اللهم الا ان يقال باعتبار التعلق يعتبر فيه النسبة فيصح الاتصاف بالصدق ويتوجه الحكم
بانه يمتنع عليه الكذب وانت خبير بان ذلك انما يجري على ما لو كان ذلك التعلق موجودا في معنى الكلام حقيقة مع
انه ليس كذلك بل هو وصف له تعالى بواسطة تعلقه بالشيء وغيره بان يعتبر ذلك الوصف باعتبار التعلق خبرا عاما
يوهم وحدة عبارة الشارح فيما سبق تكشف ولو كان كذلك لزم التعدد في كلامه تعالى وبه خلاف ما ثبت بالدليل
من قبيل الافعال لفظ الفعل يطلق على المصدر والحاصل منه وارتد به هنا الحاصل اعني الاثر العام بذاته تعالى
اذا كان كلامه تعالى قائم بذاته بل قائما بغيره لزم اثبات المشتق لشيء مع عدم ثبوت المشتق منه او قيامه به
نقول لا نم لزوم ذلك بل انما يلزم بذلك التعدد لو كان الكلام قائما بذاته تعالى ولا نم لزوم ذلك
وذلك حاصل ما ذهبوا اليه ان ما يلزم على ذلك التقدير يلزم على تقدير كون الافعال منكل اذ ليس الكلام على الاطلاق
قائما به حال كونه متكلما ولا اصح اي مسلكهم عدم الكذب هو الاصح في حق العباد لانقطاع العوالم ولا اصح
واصح عليه تعالى منبه في بعض الاوقات اي يجب بعض الاعتبارات وان كان الواجب تعالى منه يجب بعض الاعتبارات

الاو وهذا الوجه بعيد وبعيد واهيا مع ان ذلك في الحقيقة جواب يتعارض في المآل وهذا الجواب للفساد من
المذكورين وان كان قد صح مع كونه ضعيفا نوع من الاختصاص بالثاني واعلم ان هذا الوجه اذا دل على امتناع الكذب
في الكلام النفسي يلزم امتناع الكذب في الكلام اللفظي اذ امكان الكذب في الكلام اللفظي باعتبار نقص من
باعتبار مدلوله الذي هو الكلام النفسي فامكان الكذب في الكلام اللفظي يستلزم امكان الكذب في الكلام النفسي فامتناع
الكذب في الكلام النفسي يستلزم امتناع الكذب في الكلام اللفظي اللهم الا ان يقال ان الدليل المذكور لا يدل دلالة
او لتلك على امتناع الكذب في الكلام اللفظي وانت تعلم ان ما ذكرناه اي يرد على ان الكلام النفسي مدلول العبارات
والالفاظ مع ان وصفه بالوحدة على ما تقدم لا يلائم ذلك فاشرنا فيما سبق الى ان اطلاق الكلام على ما استدل على
ما تقدم وحدته مخالف في العرف اذ المطلق عليه الكلام من العبارات ومدلولاتها ولما كان لقائل ان يتشبث في ابطال
قول الخصم واعلم انه لا يظهر مرتبطا بما قبله ارتباطا الا انسلال فيما تعتبر ان من نسب اليه تعالى فان كان كلامه تعالى
عبارة عن تلك الصفة فلا شك في قدمه وان كان عبارة عن تلك المعاني والعبارات فلا شك في انها باعتبار معلومتها
له تعالى قديمة ايضا لكن لا يختص هذا القدم بهما بل يعمها وسائر عبارات المخلوقين ومدلولاتها كلها معلومة له تعالى ازلا
وابدا وان كان عبارة عن امر وراء هذه الامور الثلاثة فليس لثبوته دليل يقوم فما اثبته المتكلمون من الكلام النفسي
فان كان عبارة عن تلك الصفة فقديم قطعا وان كان عبارة عن تلك المعاني والعبارات المعلومة فلا يمكن ان يقوم
به تعالى ليس باعتبار صورة معلومتها فليس صفة بذاتها بل هو من جزئيات العلم واما المعلوم فسواء كانت العبارات
او مدلولاتها فليس قائما به تعالى فان العبارات لو وجدت في الاعيان من مقولة الكيف من قبيل الاصوات الغير القارة
فكيف يقوم به تعالى ونقل عن الامام حجة الاسلام انه قال الكلام على ضربين احدهما مطلق في حق الباري تعالى والثاني
في حق الآدميين اما الكلام الذي يختص بالباري تعالى فهو صفة من صفات الربوبية فلا تشابه بين صفة الباري تعالى
وبين صفات الآدميين فان صفات الربوبية الآدميين زائدة على ذواتهم فيتكثر وحدتهم ويتقوم انيتهم بتلك الصفات
وسطر حدودهم ورسومهم بها وصفة الباري تعالى لا تحد ذاته ولا برسم فليست اذا اشياء زائدة على العلم الذي
هو حقيقة هويته تعالى ومن اراد ان يعد صفات الباري تعالى فقد اخطأ فالواجب على العاقل ان يتامل ويعلم ان
صفات الباري تعالى لا يتعدد ولا ينفصل بعضها عن بعض الا في بعض مراتب العبارات وهو موارد الاشارات
واذا اضيف علمه تعالى الى الاستماع دعوة المضطرين فقال سميع واذا اضيف علمه تعالى الى رؤية خفر الخلق فقال بصير
واذا افاض من مكتوبات علمه تعالى على قلب احد من الناس من الاسرار الالهية ودقائق ضروب ربوبيته قال
متكلم فليس بعضه الة السمع وبعضه الة البصر وبعضه الة الكلام فان كلامه تعالى ليس شيئا سوى افادة مكتوبات
علمه تعالى على من يريد اكرامه هذا ولا يخفى عليك انه لا يتم من كلام الامام انه ما قاله ان كلام الله تعالى راجع الى القدرة لا
انه صفة زائدة كما ذهب اليه جمهور المتكلمين وعبارة التوحيد ايضا متفرقة بل على ثبوت الكلام والنفسي غير معقول
قريب من ذلك ومما يناسب هذا المقام ان يعلم ان الاصحاب الذين وقع لفظ القرآن فقال قوم ان الله تعالى خلق صورة
اللفظ على اللوح المحفوظ وذهب قوم الى انه لفظ جبرئيل ع وزعم اخرون انه لفظ النبي عم ودليل من ذهب الى
الاول قوله تعالى بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ ودليل من اختار الثاني قوله تعالى انه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي

العرش مكين مطاع ثم امين ودليل جزء المعنى الثالث وهو قوله نزل به الروح الامين على قلبك اذ من المعلوم
ان نزول الروح على القلب انما يكون في المعنى فيكون اللفظ لفظ النبي عليه السلام وقال بعض الفضلاء الاقرب
الى الحق والعظم والجلال واولى بكلام الله تعالى المتصل هو المذهب الاول وانت تعلم ان كلا واحد مما ذكر من ذلك
الاقوام لما يفيدها هو المقصود منها افادة قطعية بحيث لا يتطرق اليها مناقشة وان قول الخصم فيما سبق انا الحدث
الدالة على المعاني المخصوصة خلق الله تعالى في اللوح المحفوظ
او جبريل عليه السلام او النبي عليه التحية والاكرام
غير الاحتمالات الثلاثة المذكورة هاهنا
والحمد لله على اجمال النهاية
والحمد لله على الاتمام

تمت

تمت

تم

هر كه خواند دعا طمع دارم
زانكه من بنده كنه كارم